جـامـعة باتنـة 1

كليـة الحقـوق والعلوم السـياسـية

قسـم العـلوم السيـاسية والـعـلاقات الدولية

الإصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة

دراسة حالة الجزائر.

أطروحة مقدمة لنيل شـهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية وإستراتيـجية

إعـداد الطـالبة:

سـهام زروال

إشـراف الاسـتاذ الدكـتور:

أ. د/ عـمر فـرحاتـي

لجنـة المنـاقشـة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/ أحمد باي	أستاذ التعليم العالي	باتنة 1	رئيسـا.
أ.د/ عمر فرحاتي	أستاذ التعليم العالي	الوادي	مشرفا ومقـررا.
د/ خيرة بن عبد العزيز	أستاذ محاضر أ	باتنة 1	عضوا منـاقشا.
د/ يوسف بن يزة	أستاذ محاضر أ	باتنة 1	عضوا مناقشـا.
د/زين العابدين معو	أستاذ محاضر أ	أم البواقي	عضوا مناقشـا.
د/هادية يحياوي	أستاذ محاضر أ	خنشلة.	عضوا مناقشـا.

السـنة الجـامعـية

2018/2017

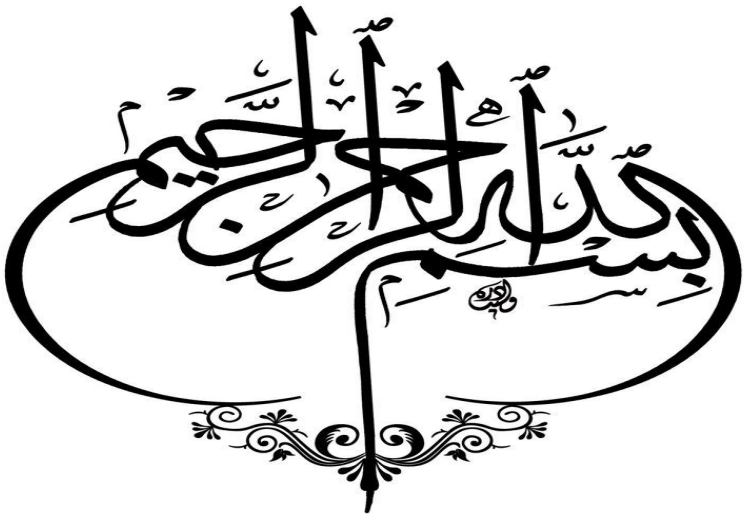

إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ
وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ
وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)

[سورة هود:88]،

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة

رحمة الله عليه.

و إلى أمي الغالية

حفظها الله.

وإلى بناتي أماني، آية، أريج

قرة عيني.

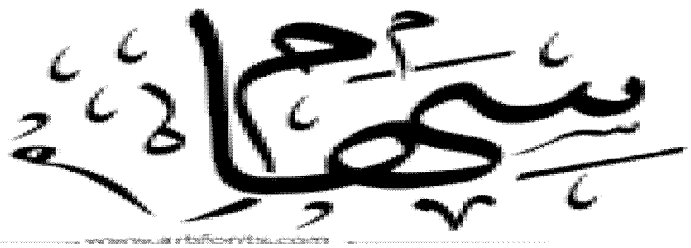

شكر وتقدير

www.arbfonts.com

حمداوشكر ا كثيرا لله عز وجل على توفيقه لإتمام هذا العمل، الحمد لله، الحمد لله، الحمد لله.

إلى أستاذيالفاضل البروفيسور عمر فرحاتي مدير جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، شكرا وامتنانا وعرفانا على دعمه وحرصه الدائم والمتواصل لانجاز هذه الدراسة،ر غم انشغالاته الكثيرة. واسأل العلي القدير أن يجعل عمله في ميزان حسناته.

إلى زوجي العزيز وأستاذي عمراني كربوسه على دعمه الدائم والمتميز لاستكمال الأطروحة.

إلى عائلتي الكبيرة وإخوتي الأعزاء و عائلة كربوسه على السند المادي والمعنوي اللامتناهي.

تحية عرفان إلى كل أساتذة جامعة باتنة 01 ، التي كانت مدرستي الأولى في العلوم السياسية.

الشكر موصول إلى كل أساتذة جامعة محمد خيضر بسكرة عامة وقسم العلوم السياسية خاصة؛ الذين درسوني في مرحلة ما بعد التدرج،وادر ،س معهم حاليا في هذه الجامعة الرائدة وطنيا.

وتحية شكر وعرفان لأعضاء لجنة المناقشةلىعتحم ، لهم عناء التعب والسفر من أجل إجازة هذا العمل.

تحية عرفان لكل من مد لي يد العون من قريبأو من بعيد.

فألف شكر وتحية وعرفان لكل هؤلاء.

مقـــــدمـــــة

مقـــدمـــة.

شهد العالم تحولات دولية وإقليمية أدت بعدة دول إلى الانتقال من أنظمة استبدادية تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، خاصة بعد الحرب البادرة في سياق ما عرف "**بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي**" { **The Third Wave** }؛ التي بدأت مند منتصف السبعينيات في جنوب أوروبا، ثم امتدت خلال الثمانينيات و التسعينيات لتشمل العديد من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا وشرق ووسط أوروبا، إلا أن هذه الموجة لم تشمل النظم السياسية العربية، مما يجعلها تشكل الاستثناء وإن كان قد أصابها بعض تأثيراتها، من خلال تبنيها لجملة من الإصلاحات السياسية إلا أن هذه الأخيرة لم تشهد تطور حقيقي وفعلي نحو الدمقرطة.

ورغم ما أفرزته التحولات الدولية السالفة الذكر من مستجدات تستوجب ضرورة التفاعل معها والتكيف الايجابي مع مخرجاتها، سواء تعلق الأمر بالليبرالية السياسية كنتيجة لامتداد الديمقراطية أو بالليبرالية الاقتصادية التي فرضتها سياسات اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية والاعتماد المتبادل.... إلا أن الواقع اثبت أن النظم السياسية العربية عرفت تباين في درجات الاستجابة لهذه التحولات، فإذا كانت قد لجأت إلى سياسة التحرير الاقتصادي تحت ضغط المؤسسات النقدية الدولية بوتيرة سريعة، إلا انها كانت بطيئة في التعاطي مع الشق السياسي للتحولات الدولية، وذلك على الرغم من تنامي وتجديد المطالب الداخلية والخارجية، خاصة بعد **أحداث 11 سبتمبر 2001** لضرورة تبني إصلاحات سياسية عميقة، إلا إن ما تم اتخاذه كان مجرد هامش محدود من الانفتاح السياسي الذي شهدته بعض الدول **العربية كتونس ، مصر الكويت، الجزائر**..... ، وكانت بدرجات متفاوتة، كالإقرار بالتعددية الحزبية، إنشاء مؤسسات المجتمع المدني، إجراء انتخابات دورية ....، وكانت في الغالب مجرد عمليات شكلية تم إفراغها من مضمونها الحقيقي بجملة من العراقيل، وبالتالي لم تحقق التغيير السياسي المنشود، واستمر الوضع على حاله مجسدة لمنطق **{ Statusquo }**، وهو ما أكدته معظم تقارير التنمية البشرية العربية، إلى أن تم كسر حاجز الخوف نتيجة ما عرف" **بالحراك الثوري الاحتجاجي**"، الذي اسقط مقولة "**الاستثناء العربي**"، في حين اعتبرها البعض مجرد مؤامرة خارجية من أجل تفتيت وتقسيم الدول العربية، وهو ما كشفته الوثائق السرية لموقع ويكيليكس { **Wikileaks** }. فكل هذه الاتجاهات وغيرها هي محل تشخيص وتفكيك في دراستنا هذه.

أهـميـة المـوضـوع:

تكمن أهمية الموضوع في محاولة فهم مضامين الإصلاحات السياسية التي تنتهجها النظم السياسية العربية على ضوء التحولات الوطنية والإقليمية والدولية، خاصة في ظل ما سمي "**بثورات الربيع العربي**" 2011؛ أين أضحت النخب الحاكمة على صفيح ساخن بسبب التحديات الكبرى التي تواجه النظم السياسي العربية، بعدما عاشت لعقود من الزمن حالة من "**الجمود السياسي ورفض التغيير**" رغم موجات التحول الديمقراطي التي شهدتها معظم دول العالم. فالدراسة تحاول معرفة مدى تأثير الحراك العربي على النظم السياسية العربية، وكيف تعاطت نخبها الحاكمة مع مجريات هذه الإحداث، هذا التعاطي برز من خلال المشاريع الإصلاحية التي تبنتها وحاولت تطبيقها وفق مناظير مختلفة انطلاقا من طبيعة الحراك الذي واجهته كل دولة داخليا وضغوطات القوى والفواعل خارجيا، فالدولة التي واجهت حراكا ثوريا على غرار مصر التي أسقطت فيها **ثورة 25 يناير 2011** نظام حكم **الرئيس حسني مبارك** الذي عمر قرابة ثلاث عقود من الزمن وجدت نفسها في مرحلة انتقالية وضرورة التعاطي مع مستجداتها أملا في تحقيق إصلاحات سياسية تحدث القطيعة مع النظام السابق. وتجلى ذلك في تنظيم أول انتخابات رئاسية حرة ونزيهة أفرزت عن فوز مرشح جماعة الإخوان المسلمين المحسوبة على المعارضة محمد مرسي، إلا أن هذه الإصلاحات السياسية لم تدم طويلا وتم الالتفاف حولها كعزل الرئيس المدني المنتخب، واعتلاء **الرئيس عبد الفتاح السيسي** سدة الحكم مستندا على ما عرف "**بالثورة المضادة**" التيعبّرت عنها **مظاهرات 30 جوان 2013**؛ الذي حاول بدوره إقرار جملة من الإصلاحات السياسية تعيد لمصر أمنها واستقرارها ودورها الريادي في المنطقة حسب خطاب الرئيس طبعا.

الأمر نفسه بالنسبة لدولة **تونس** التي شهدت إصلاحات سياسية واسعة عقب **ثورة 14 يناير 2011**، مست البناء الدستوري للبلاد بوصول مختلف التيارات السياسية إلى صياغة دستور توافقي صنّفه فقهاء القانون ضمن خانة الدساتير الأكثر ديمقراطية في الدول العربية، فقد كان بمثابة خارطة الطريق لتحول ديمقراطي سلس، وهذا رغم التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه البلاد.

في حين حاولت بعض الدول العربية تبني إصلاحات استباقية لمواجهة الحراك الاحتجاجي على غرار الجزائر والمغرب، حيث أعلنت عن جملة من الإصلاحات الدستورية والبرلمانية... **فالجزائر** مثلا أعلن **الرئيس عبد العزيز بوتفليقة** ما سمي "**بالإصلاحات الست**" التي كان هدفها تعميق الإصلاح السياسي وترشيد الحكم، في حين اعتبرتها أحزاب المعارضة السياسية مجرد تكتيك لتجاوز الضغوطات التي فرضها الحراك العربي. نفس الأمر لجأ إليه **الملك محمد السادس** في **المغرب** حين اقر مجموعة من الإصلاحات السياسية بغرض إعطاء صلاحيات واسعة

للبرلمان وفتح المجال للمعارضة السياسية للمشاركة اكبر في إدارة الشأن السياسي العام في البلاد. وهو ما آثار حفيظة المعارضة السياسية كذلك التي اعتبرت أن تلك الإصلاحات مرحلية وانية فقط لا تهدف لتكريس الفعل الديمقراطي بقدر ما تهدف إلى ترسيخ سلطة الملك في التحكم في مقاليد السلطة.

وفي ظل هذا الجدل بين أحزاب السلطة التي تؤكد عمق الإصلاحات السياسية التي تتبناها النخب الحاكمة، وبين أحزاب المعارضة السياسية التي تعتبر أن مسار تلك الإصلاحاتمسار ا متذبذبا، نتيجة غياب الجدية والرؤية الاستشرافية، تبقى الشعوب العربية تأمل في تغيير حقيقي يساهم في الترسيخ الديمقراطي والإقلاع التنموي.

مبررات اختيار الموضوع:

جاء اختيارنا لموضوع دراستنا هذه انطلاقا من مبررات ذاتية وأخرى موضوعية هي:

1. **الأسباب الذاتية**: تتمثل في ميول الباحث للمواضيع المتعلقة بالنظم السياسية العربية مع التركيز على حالة الجزائر باعتبار أننا جزء من هذا البلد وواجباتنا المهنية تقتضي المساهمة في تنميته ولو بالآليات البحثية، وأطروحتنا هذه نحسبها مساهمة ولو بسيطة في ذلك. فضلا على أنها استكمالا لرسالة الماجستير لكن من زاوية أخرى، والتي قد كنا تطرقنا فيها إلى إستراتيجية النظم السياسية العربية تجاه الحركات الإسلامية.
2. **الأسباب الموضوعية**: اختيارنا لهذا الموضوع يرجع لطبيعة النظم السياسية العربية التي تمتاز بالديناميكية، خاصة إذا تم ربطها بمتغيرات راهنة كالإصلاحات السياسية التي تلجأ لها تلك النخب الحاكمة بصفة دائمة من أجل التكييف مع الأوضاع المستجدة وطنيا أو دوليا فضلا عن الصدمة التي تعرّضت لها غالبية الدول العربية؛ ممثلة في "الحراك العربي 2011"، الذي كانت تداعياته وخيمة ومتباينة، فبين دول استطاعت تجاوز تلك الصدمة عن طريق إقرار إصلاحات سياسية استباقية كحالة المغرب والجزائر، وبين دول فشلت في ذلك فنهار نظامها السياسي ودخلت في أزمة من العنف والاقتتال كحالة ليبيا، ومنها ما استطاعت إعادة بناء نفسها وفق الفكر الثوري الجديد كحالة تونس.

أدبيـــات الـــدراســـة:

تم توظيف عدة مراجع ودراسات متنوعة باللغة العربية و الأجنبية، ومن أهم الأدبيات التي أصـّ لت للدراسة هي:

1. كتاب **الدكتور عبد الغني نصر علي الشميري حول سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية بيم القيم والصالح** الصادرة عام 2014، عالج فيه الكاتب الإصلاح السياسي كإشكالية في المنطقة العربية ذات الأهمية الكبيرة للدول الغربية من خلال طرح تساؤل أساسي، هل الديمقراطية مشكلة عربية أم إسلامية، وقد أجاب عليها من خلال التطرق إلى الإشكاليات المتعلقة بالدين والثقافة وكذا الاقتصاد، أما عن واقع الإصلاحات السياسية في المنطقة العربية فقد تناولها في محاور عديدة بدءا بتشخيص الواقع السياسي في المنطقة العربية ورصد بعض مؤشرات الإصلاح السياسي، ثم تحديد الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة من خلال تحديد مراحل وخيارات مبادرات الإصلاح الأمريكي في المنطقة بين القيم والمصالح، خاصة التطرق إلى إدارة اوباما وموقفها من عملية الإصلاح.

2. كتاب **ربيع وهبة وآخرون؛ الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي{ مصر - المغرب - لبنان - البحرين} 2011**، صادر عام 2011، جاء في مضمونه ضبط مصطلح الحركات الاحتجاجية وتطورها عبر التاريخ الحديث، وكذا واقع الحركات الاحتجاجية في الخبرة العربية، برصد مختلف مراحلها فهي ذات جذور عرقية تمتد إلى مرحلة التوسع الاستعماري، وعبر مختلف مراحل تطورها عرفت العديد من المسارات واختلفت طبيعتها من دولة إلى آخر، واتخذت صورا وأشكال عديدة تباينت من مرحلة إلى أخرى، ومن اجل الوقوف على أبعادها تم اختيار أربعة بلدان عربية السالفة الذكر، والتي كشفت عن تباين في ما بينها، فمنها ما اتخذ مذهبا مذهبيا كالبحرين، و هناك احتجاجات تكون ذات طابع اجتماعي في الوهلة الأولى لكن قد تجد نفسها طرفا غير مباشر في التأثير على المعادلة السياسية كحالة مصر.

3. كتاب **الدكتور احمد عبيدات وآخرون** موسوم بـ **الثورة والانتقال الديمقراطي: نحو خطة طريق** صادر عام 2012، عالج التحولات الأخيرة في المنطقة العربية التي تخل في إطار الثورات العربية، وطرح تساءلا مهما: هل هذه الأحداث تمثل موجة رابعة في عملية الانتقال إلى أنظمة أكثر ديمقراطية؟ ، وللتقرب أكثر من ظاهرة الثورات العربية تم رصد الدوافع السياسية والاجتماعية المؤدية إليها، وتبيان فواعلها كالمؤسسة العسكرية، القوى الاجتماعية، ووسائل الأعلام. وتم تقديم نماذج للحراك الثوري السلمي نموذج تونس ومصر والعنيف ليبيا، اليمن، سوريا، أما النموذج الاحتجاجي من خلال حالة المغرب. ليستشرف في الأخير مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية و الدولية.

4. **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، "أربعة سنوات من الربيع العربي"** الصادر عام 2014، وقد شارك فيه مجموعة من المختصين، شمل ستة أبواب معنية بمراجعة نقدية شاملة للظاهرة الاستثنائية التي شهدتها الدول العربية{ الربيع العربي}من خلال تحري الأسباب، الدواعي المنطلقات والمسارات والتطورات، وقد تطرق التقرير إلى كل الدول العربية مغربها وخليجها، فضلا عن رصده لمختلف مواقف القوى الدولية والإقليمية من الربيع العربي.

5. كتاب للباحثة **Alcinda Honwana** حول **Youth and Revolution in Tunisia** ، عام 2013، تناولت الباحثة تقديم شاملا حول الحراك الثوري في تونس والانطلاقة الأولى له عقب مقتل الشاب البوعزيزي، الذي أدى سقوط نظام بن علي، وتبيان الأسباب التي أدت إلى ذلك الحراك مركزة على الأوضاع الاقتصادي والاجتماعية نتيجة انعدام العدالة التوزيعية في ظل بيئة سياسية تتميز بالاستبداد والفساد وهي نفسها العوامل التي تعاني منها غالية الدول العربية، تم التطرق إلى مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية من خلال آليات متعددة انتخابات ، حكومة جديدة، دستور جديد ، وفي الأخير تطرقت إلى انجازات والتحديات التي تواجه الثورة التونسية.

6. كتاب الباحث **Farhad Khosrokchavar** معنون بـ **The New Arab Revolution That Shook the World**، صادر عام 2012، تضمن اطارا نظريا حول بردايم الحركات الاحتجاجية، وقدم نماذج لها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والديناميات التي خلقتها كالحركة الخضراء في إيران، وتم تبيان أوجه الاختلاف والتشابه بين الثورات العربية عبر رصد نماذج لها كالثورة التونسية جذورها وتداعياتها والثورة والمصرية إرهاصاتها ودور وسائل الاتصال الحديثة في تغذيتها، كما تطرق إلى عراقيل الديمقراطية من خلال تجربة البحرين.{ مأزق الطائفي} وحالة الاقتتال في ليبيا.

7. كتاب الباحث **B.C. Smith** جاء تحت عنوان **Good Governance and Development** صادر عام 2007، تطرق بالتفصيل إلى مختلف المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها دول ما بعد الاستعمار، نتيجة النهج الاشتراكي وفشله في تحقيق التنمية الاقتصادية، لكن تحولات ما بعد الحرب الباردة جعلها تستجيب للضغوط الخارجية لتبني الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والتي ولجت فيها من خلال سياسات وبرامج التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، ومن اجل الحصول على القروض فرضت عليها شروط من قبل المؤسسات المالية الدولية عرفت بالمشروطية السياسية، كضرورة الأخذ بالآليات الحكم الراشد { المشاركة، المساءلة، المحاسبة، عدم مركزية السلطة، حكم القانون، مكافحة الفساد...} باعتباره السبيل الوحيد لهذه الدول ومنها الدول العربية من اجل تحسين جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

8. كتاب **الدكتور خميس حزام والموسوم بـ إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر** الصادر عام 2008، انقسمت الدراسة إلى أربعة فصول أساسية بدأت بالتأصيل المفاهيمي لماهية الشرعية ، الأسباب والمصادر، ثم تطرق الباحث إلى الأنظمة السياسية العربية ومصادر شرعيتها ومنها الجزائر وا إشكالية شرعية نظام الحكم فيها من خلال رصد طبيعة النظام السياسي، وتحديد قواه الرسمية { الجيش، الرئاسة، حزب جبهة التحرير الوطني} وغي الرسمية ممثلة في مختلف القوى الاجتماعية وأحزاب المعارضة السياسية، كما تطرق الباحث لازمة التسعينيات وجهود الجزائر في البحث عن شرعية جديدة من خلال سياسة التوجه الديمقراطي، في حين تناول الفصل الأخير مستقبل الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.

9. **مقالة محكمة للدكتور صالح بلحاج** حول **مفهوم التبعية للمسلك وحالة الإصلاحات بالجزائر** منشورة في مجلة دفاتر والقانون عام 2014، حيث تم فيها تقديم طرح نظري حول النظرية المؤسساتية الجديدة ، والتي تطور ضمنها اتجاه يدعى المؤسساتية الجديدة التاريخية، التي تركز على فكرة المسارات الوطنية في التطور التاريخي للأمم وعلى مفهوم التبعية للمسلك الذي يعطي أهمية لأثار البدايات في التطورات اللاحقة أي تبيان آليات التراكم التي تحدثها الاختيارات الأولى والسياسات العامة وكيفية تحولها إلى قيود مدعمة للاستمرارية مانعة للتغيير، مسقطا ذلك على تجربة الإصلاح السياسي في الجزائر مند الاستقلال الى عام 2008. وكذا رصد الصعوبات التي واجهتها.

10. دراسة الباحثان **Ahmed Aghrout** et **Yahia .H.Zoubir** حول **Algerie: Des Reformes Politiques Pour Eluder{ le Printemp Arab}** ، منشورة في مجلة Alternatives Sud, Vol-19-2012، تطرقت إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيشها الجزائر ، وقد اعتبرت مناخا مناسبا للاحتجاج كما حصل في الجارة تونس وليبيا .... ، كما عالجت إستراتيجية النظام السياسي الجزائري لإدخال بعض الإصلاحات من اجل تفادي موجة الربيع العربي، وهذا بعد أن تعثرت الإصلاحات السياسية السابقة أو كما أطلق عليها بديمقراطية الواجهة مند أحداث أكتوبر 1988 وتداعياته، في الأخير أشارت إلى الإصلاحات الجديدة التي جاءت بعد الحراك الاحتجاجي عام 2014 .أو كما سمته الدراسة بقطار الإصلاحات المقترحة.

وعلى ضوء هذه المراجع العلمية وغيرها التي حاولت معالجة متغيرات الدراسة كل من زاويتها المحددة ؛ تأتي دراستنا هذه كإضافة لما سبق ذكره، فضلا أنها حاولت التركيز بشكل أكثر دقة في تفكيك طبيعة الإصلاحات السياسية المنتهجة من قبل النظم السياسية العربية خاصة بعد الحراك العربي 2011 ومضامينها،وكيف تجاوبت الجزائر مع موجة الديمقراطية مند1989 بتحليل الخلفيات والإرهاصات للإصلاحات السياسية السابقة وتأثيرها على مسار الإصلاحات الجديدة على

ضوء التحديات التي فرضها الحراك العربي 2011 ، كما حاولت دراستنا تحري الموضوعية تجاه إشكالية الإصلاح السياسي في النظم العربية البالغة التعقيد؛ أين طرح جدلا واسعا بين مؤيدين ومعارضين لتلك الإصلاحات ولم يقتصر هذا الجدل على السياسيين فقط بل امتد إلى الأكاديميين والمختصين، وهو ما جعل الاستفادة منها في غاية الصعوبة؛ إذ تحتاج منا الدقة في معالجة مختلف الأدبيات.

إشكالية الدراسة:

كان للتحولات التي شهدتها الساحة الدولية ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية والأمنية أثرا كبيرا على النظم السياسية العربية، من منطلق أن النخب الحاكمة وجدت نفسها أمام حتمية تبني إصلاحات سياسية عميقة من أجل التكييف مع المستجدات التي أفرزتها البيئة الدولية خاصة بعد **أحداث 11 من سبتمبر 2001**، إلا أن المعطى الإقليمي الجديد المتمثل في الحراك العربي الذي عرف **"بثورات الربيع العربي" 2011**، قد فرض هو الآخر تحديا على النظم السياسية العربية للاستجابة مع ما افروه هذا الحراك، خاصة بعد سقوط حكام عمّروا طويلا على سدة الحكم، فقد تباينت عمليات الإصلاح السياسي من دولة إلى أخرى واختلفن المضامين والمحتويات وتعدد الأهداف والغايات، إلا أن الأكيد هو تبني النخب الحاكمة لمسارات الإصلاحات السياسية الذي أصبح أكثر من ضرورة في الوقت الراهن، وهو ما بادرت به السلطة الحاكمة في الجزائر؛ حين أقرّت بدورها جملة من الإصلاحات السياسية، والتي تعمل على تفعيلها على أرض الواقع، رغم التحديات الاقتصادية التي خلّفها تراجع سعر النفط ، وكذا التحديات الأمنية الناجمة عن تداعيات الانفلات الأمني في دول الجوار. في هذا السياق تأتي إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما طبيعة الإصلاحات السياسية التي تبنتها النظم السياسية العربية، وما مدى قدرتها على التكيف مع البيئة الداخلية والدولية، خاصة التحديات التي افرزها الحراك العربي 2011، مع التركيز على حالة الإصلاح السياسي في الجزائر؟

ولمعالجة الإشكالية حري بنا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. كيف أدت ضغوطات التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة بالنظم السياسية العربية إلى فتح ورشات الإصلاحات الاقتصادية السياسية ؟
2. ما هي أهم المضامين التي تبنتها النظم السياسية العربية في أجندتها حول الإصلاح السياسي، خاصة بعد الحراك العربي 2011؟

3. هل الإصلاحات السياسية التي تبنتها دول الحراك العربي الثوري أعمق من الإصلاحات التي تبنتها دول الحراك الاحتجاجي؟
4. ما طبيعة الإصلاحات السياسية التي اعتمدتها الجزائر منذ 1989، وما مدى قدرتها على تجاوز ارتدادات الحراك العربي 2011؟

فرضيات الدراسة:

1. كما زادت ضغوطات البيئة الدولية والإقليمية على الدول العربية، كلما دفعت بالنخب الحاكمة إلى تبني نهج الإصلاح السياسي.
2. الإصلاحات السياسية المنتهجة من قبل النظم السياسية العربية لفترة ما قبل وما بعد الحراك العربي، تدخل في سياق "**سياسة التنفيس السياسي**" وليس "**سياسة التغيير الحقيقي**".
3. مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر مرهون بإرادة النخب الحاكمة في إحداث تغيير حقيقي، يتأسس على إشراك مختلف الفواعل الداخلية والتعاطي مع مختلف المستجدات الدولية والإقليمية.

حـــدود الدراســـة:

نتيجة اتساع متغيرات الدراسة، فقد تم تحديده بأطر زمانية ومكانية من خلال التركيز على الإصلاحات التي اعتمدتها الدول العربية منذ نهاية الحرب الباردة إلى غاية 2016، على أساس أن هذه الفترة تعتبر كافية من أجل فهم طبيعة الإصلاحات السياسية قبل الحراك العربي 2011 وهل حدث تغيّر في فلسفتها ومضامينها أم بقيت كما هي بعد الحراك العربي، وبهدف الوصول إلى نتائج أكثر وضوح ودقة تم التركيز على بعض النماذج في الدول العربية مع مراعاة الاختلاف في طبيعة نهج الإصلاح السياسي، حيث تم اختيار النموذج التونسي والمصري في حالة الحراك الثوري، في حين تم التطرق لواقع الحركات الاحتجاجية بالتركيز على حالتي المغرب والبحرين. طبعا في الأخير كان تسليط الضوء بشكل أكثرتركيزا على خلفيات وتحديات الإصلاحات السياسية في الجزائر لاعتبارات ذاتية بالأساس.

الإطـــار المنهجـــي للدراســـة:

نظرا لتعدد متغيرات الدراسة { الإصلاح السياسي، الحراك العربي، النظم السياسية العربية، القوى الخارجية}، والتفاعل فيما بينها بطريقة أو بأخرى، فان الأمر يستدعي منا توظيف عدة مناهج ومقتربات بهدف تفكيك تلك المتغيرات أهمها:

1. **المنهج المقارن**: جاء توظيفنا لهذا المنهج نتيجة الطابع المركب للموضوع، وهذا في إطار مستوى التحليل المتشابه للنظم السياسية العربية خاصةفي ضعف العدالة التوز يعية وارتفاع مدركات الفساد والقيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير، واحتكار السلطة، وهشاشة المنظومة الاقتصادية وفشلها في إيجاد حلول لظاهرة البطالة التي كانت أحد أسباب الحراك العربي، فضلا عن فهم طبيعة الإصلاحات السياسية التي تبنتها عدة دول بمقارنتها بين مرحلة وأخرى في نفس الدولة أو بين دولة وأخرى.
2. **منهج دراسة حالة**: تم الاستعانة بهذا المنهج الذي يكمل المنهج المقارن بهدف التقرب من الظاهرة أكثر محل البحث وذلك من خلال فحص حالة النظام السياسي الجزائري، لمعرفة طبيعة الإصلاحات السياسية التي تبنتها النخب الحاكمة بعد الحرب الباردة، ناهيك عن تفكيك الإصلاحات الجديدة التي أقرتها عقب ما سمي "بثورات الربيع العربي"، وأخيرا رصد للمشاهد المستقبلية لواقع الإصلاح السياسي بين سيناريو الجمود الذي يؤكد على الطابع الشكلي لتلك الإصلاحات وبين سيناريو الديناميكية الذي يعتبر أن مسار الإصلاح السياسي يسير في طريق السليم رغم التحديات التي تعترضه على المستويين الداخلي والخارجي.
3. **مقترب علاقة الدولة بالمجتمع**: يركز هذا المقترب عن العلاقة بين مؤسسات الدولة والنظام السياسي من جهة والقوى الاجتماعية المختلفة وتفاعلاتها من جهة ثانية، لأن النظام السياسي يبدو أكثر تعقيدا وتشابكا من مجرد شخص رئيس الدولة أو الهيئات التنفيذية التابعة له، بل يتسع ليشمل عددا من المؤسسات الرسمية والقوى غير الرسمية، ومخرجات تلك العملية التفاعلية. وفي هذا السياق تمثل تونس ابرز نموذج على ذلك، التي تفاعلت فيها مختلف القوى الرسمية وغير الرسيمة، مما أدى إلى صياغة دستور توافقي أسهم في عودة الأمن والاستقرار نسبيا للبلاد.
4. **مقترب العولمة Globalization والنظام العالميGlobal System**: يشير هذا المقترب إلى دور العوامل الإقليمية والدولية في فهم السياسات الداخلية للدول. فأهمية هذا المقترب ترتبط أساسا بالدول النامية ومنها الدول العربية، حيث تكون هدفا سهلا لقوى اقتصادية وسياسية نابعة من خارج حدودها، خاصة الدول الريعية، التي تعتمد على مور د واحد في اقتصادها مما يجعلها عرضة لتقلبات السوق الدولية،وحالة الجزائر تمثل نموذجا واضحا في ذلك؛ فانهيار أسعار النفط أثر سلبا على السياسيات التنموية المنتهجة في البلاد أو كما يعرف "بسياسات بالتقشف".
5. **مقترب الاقتصاد السياسي الجديد**:ير كز هدا المدخل على أهم التحولات والتطورات السياسية في إطار التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي،

على غرار الاهتمام بالجذور الاقتصادية للاستعصاء الديمقراطي في الدول العربية، وطبيعة العلاقة بين سياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية والإصلاحات السياسة. وتمثل الحالة المصرية نموذجا بارز في ذلك باعتبار أولى الدول العربية التي تبنت سياسة التعديل الهيكلي وتأثيره على مسار الإصلاحات السياسية فيها.

صعوبات الدراسة.

إن أبرز الصعوبات التي واجهتنا في انجاز دراستنا هذه؛ تمثلت في الطبيعة الديناميكية و الحركية للموضوع، والتي تحتم علينا متابعة كل الحيثيات الصغيرة و الكبيرة التي ترتبط بمسار الإصلاحات السياسية التي تقر ّ ها النظم السياسية العربية، خاصة في مرحلة ما بعد الحراك العربي 2011، أين اتخذت تلك النظم عدة أساليب وفتحت عدة ورشات إصلاحية، بهدف التكيف مع مختلف التطورات المتسارعة التي فرضها عليها الحراك وكذا ضغوطات القوى الخارجية والمؤسسات الاقتصادية الكبرى. فضلا عن صعوبة فهم وتقييم بعض مضامين الإصلاحات السياسية التي تتبنها بعض الدولة العربية -كل حسب خصوصيتها وبيئة نظامها السياسي-، على أساس الانقسام الكبير عند الدراسيين والأكاديميين بين مساند وبين معارض لها ولكل واحد مبرراته أو ما يسمى "الانحياز الإيديولوجي"، وهذا ما لاحظناه في حالة تونس مثلا حين ربط أكاديميون دو توجهات علمانية تحديات الإصلاح السياسي بالتيار الإسلامي،وكذلك في مصر أين وقف بعض الأكاديميين ضد الرئيس المعزول مرسي بحجة الانتماء الاخواني، ونفس الشيء حدث مع الرئيس السيسي بحجة الخلفية العسكرية. إلا أن الباحث حاول قدر الإمكان تغليب الطرح الأكاديمي والموضوعي على التوجهات السياسية التي هيمنتعلى الكثير من الدراسات والمراجع المتوفر ة.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم دراستنا إلى أربع فصول أساسية، فجاء الفصل الأول بعنوان **الاطار المفاهيمي و النظري للدراسة** وتضمن ثلاث مباحث، عالج الأول **ماهية الإصلاح السياسي** من زاوية التعريف وعلاقته بالمفاهيم المتشابهة، وكذا التطرق لمجالاته وأخيرا حددت أهم المداخل المفسرة لعملية الإصلاح السياسي. أما الثاني فكان حول **ماهية النظم السياسية العربية** بدورها تم تفكيكها إلى التعريف، الخصائص، معايير التصنيف، والمقاربات النظرية المفسرة لطبيعة النظم السياسية العربية.

أما **الفصل الثاني فموسوم بطبيعة التحولات الدولية والإقليمية وموجة الإصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية** وبدوره تم تقسيمه إلى أربعة مباحث أساسية ارتبط المبحث الأول **بطبيعة التحولات الدولية** خاصة المشروطية السياسية والموجات الليبرالية الديمقراطية ودور

الفواعل الدولية وأحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على الإصلاحات السياسية. في حين ارتبط المبحث الثاني **بموجة الإصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية في ظل التحولات الدولية،** وذلك بالتركيز على الإصلاح الدستوري والإصلاح البرلماني، التعددية الحزبيةوا إطلاق حريات المجتمع المدني، والعملية الانتخابية والتمكين السياسي للمرأة. أما المبحث الثالث فعالج **التحديات التي تواجه الإصلاح السياسي،** سواء على المستوى القيمي أو الأمني. وأخيرا المبحث الرابع الخاص **بالتحولات الإقليمية الراهنة" الحركات الاحتجاجية والثورات العربية"،** من خلال التركيز على طبيعة "الحراك العربي الثوري- الاحتجاجي" ودافعه ومحدداته

الفصل الثالث: الإصلاحات السياسية في دول الحراك العربي الثوري والاحتجاجي: دراسة في النماذج؛ احتوى هذا الفصل على ثلاث مباحث؛ عالج الأول **الإصلاح السياسي في دول الحراك الثوري بالإشارة إلى الإصلاح السياسي في تونس بعد" 14 ثورة "2011، والإصلاح السياسي في مصر بعد "ثورة 25 يناير" 2011.** أما المبحث الثاني فتناول **الإصلاح السياسي في دول الحراك الاحتجاجي** من خلال تفكيك للنموذجين المغربي والبحريني، وفي المبحث الثالث تم تحديد **تداعيات الحراك الثوري- الاحتجاجي** على المستويين السياسي ؛الأمني و الاقتصادي.

وفي الفصل الرابع والأخير كان التركيز على **دراسة حالة الإصلاحات السياسية في الجزائر: دراسة في الخلفيات والتحديات { 1989-2016}،** تم معالجته في ثلاث مباحث ؛ المبحث الأول: **الإصلاحات السياسية في الجزائر فترة ما بعد 1989{** البيئة الخارجية والداخلية المؤثرة في الإصلاح السياسي، مخرجات عملية الإصلاح السياسي إلى غاية 2010، تقييم الإصلاحات السابقة}، أما المبحث الثاني: الإصلاحات **السياسية على ضوء تحديات الحراك العربي 2011 {** عوامل الإصلاح السياسي، المضامين الجديدة للإصلاحات السياسية، تقييم تلك الإصلاحات}. والمبحث الثالث والأخير: **السيناريوهات المستقبلية للإصلاحات السياسية** بين من يعتبر أن الإصلاح عملية جامدة وشكلية وبين من يعتبر أنها عملية ديناميكية ومتطورة تسير في الطريق السليم رغم التحديات التي تواجهها.

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

تختلف النظم السياسية العربية في نمط حكمها { على مستوى رئاسة الدولة} بين أنظمة رئاسية وأنظمة ملكية، إلا أنها تشترك فيما بينها بمجموعة من الخصائص، أهمها أزمة الشرعية التي تشكل محورا أساسيا وسببا لكل الأزمات المجتمعية التي تواجهها، حيث أدت في نهاية المطاف إلى استعصاء ديمقراطي مع الاختلاف في مستوياته، وهو ما حتم عليها ضرورة الدخول في مسار الإصلاحات السياسية باعتبارها عملية تهدف إلى إحداث تغيرات جوهرية على بنية النظم السياسية، وتحويلها من نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية، خاصة في ظل المستجدات التي فرضتها الساحة الدولية والإقليمية، و التي وضعت النظم السياسية العربية على المحك بين ضرورة إدخال إصلاحات سياسية حقيقية أو الدخول في دوامة الصراع والفوضى.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال تحديد الأطر المفاهيمية والمقاربات النظرية المفسرة لمتغيرات الدراسة.

المبحث الأول: ماهية الإصلاح السياسي.

يعتبر الإصلاح السياسي من المفاهيم التي لم يرد بشأنها تعريفا محددا في إطار العلوم السياسية، حيث يختلف مضمونه ويتفاوت من باحث إلى آخر، ومن دولة إلى آخري، كما أن مجالاته تتعد وفقا لتعدد مجالات النظام السياسي، ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى إصلاح القيادات والنخب الحاكمة، وتغيير نمط توزيع القوة السياسية في المجتمع، وتغيير السياسات وا إصلاح المؤسسات السياسية. وللوقوف على دلالات هذا المصطلح، سوف نتطرق إلى ماهية الإصلاح السياسي من خلال ثلاثة مطالب أساسية.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح السياسي وعلاقته بالمفاهيم المتقاربة: يعد مفهوم الإصلاح السياسي من المفاهيم ذو المدلولات المتعددة التي يصعب على الباحث دراسته دون اللجوء إلى تحديد مفهومه، وقبل التطرق إلى تعريف الإصلاح السياسي سنحاول تعريف الإصلاح:

الإصلاح لغة: يقول ابن فارس: صلح الشيء – يصلح –صلاحاً دلالة على خلاف الفساد، ويقول ابن منطور"الصلاح ضد الفساد، و الإصلاح نقيض الفساد و أصلح الشيء بعد فساده: أي أقامه.

ولغة يقال : صلحت حال الرجل أي زال عنها فسادها، و الصلاح ضد الفساد عند أبي بكر الرازي و الاستصلاح ضد الاستفساد[1] .

وجاء في المعجم الوسيط، أن أصل كلمة الإصلاح يرجع إلى: (صلح – صلاحا – وصلحوا) أي زال عنه الفساد، والشيء كان نافعا أو مناسبا، فيقال هذا الشيء يصلح لك[2].

وفي اللغة الانكليزية فكلمة Reforme حسب قاموس اكسفورد المحيط، مأخوذة من الأفعال (أصلح حسّن هذّب) ومصدره الإصلاح (الإصلاح – التحسين والتهذيب) وتعني أيضا العمل الذي يؤدي إلى تحسين الأوضاع Work that Improve Conditions، أو تعني إعادة تشكيل الشيء وتجديده من جديد، بمعنى تحسين الحال أو تصليحها[3] .

الإصلاح في القرآن: تعني عمل الصالحات، وقد وردت كلمة الإصلاح في أكثر من سورة في قوله تعالى: " والله يعلم المصلح من المفسد"[4]، وقوله تعالى مخاطبا فرعون: " أن تريد إلا أن تكون جبارا في الأرض وما تريد أن تكون من المصلحين "[5]، كما تدل مفردة الإصلاح على ضرورة إقامة

1- أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري)، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،2012 ص28

2- إبراهيم محمد عزيز، إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، السليمانية: مطبعة رون 2010، ص 16.

3- أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله علوي، مرجع سابق، ص28 .

[4]-القران الكريم، سورة البقرة، الآية 220.

[5]-القران الكريم، سورة البقرة، الآية 19.

العدل في الأرض في قوله تعالى:" فمن خاف من موص جنفا أو إثما فأصلح بينهم فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم "[1].

تعريف الإصلاح اصطلاحا:" هو التغيير أو التعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو متدهور، وبالتالي يشير مفهوم الإصلاح إلى إجراء بعض التغييرات في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي في الدولة، وهذا عادة عندما تتزايد الاحباطات من الوضع القائم ويصبح الخروج منه أمرا ضروريا لتحقيق الاستقرار [2].

كما يشير الإصلاح إلى مجموعة من الممارسات التي تستهدف تحديث أداء الدولة في بعض المجالات التي تعرف الأزمة، مما يجعل النظام السياسي في مأزق المشروعية بمختلف أبعادها"[3]

نفهم من هذين التعريفين أن الإصلاح يتطلب وجود وضع متأزم أو ما يسمى بالبيئة أو الظروف الدافعة لعملية الإصلاح، التي تمثل خطرا أو تحديا للنظام القائم، وهو ما يستدعي اتخاذ إصلاحات وقرارات حاسمة لمجابهة التحديات سواء كانت نابعة من عوامل داخلية مثل تردي الأوضاع الاقتصادية أو فقدان الشرعية في نظام الحكم (عدم الاستقرار السياسي)، أو ذات مصدر خارجي يهدد امن وكيان الدولة.

وللتقرب أكثر إلى معاني الإصلاح، نورد أهم التعاريف المقدمة من قبل بعض المفكرين، لنصل في الأخير الى وضع تعريف إجرائي للمفهوم.

يعرّف **برهان غليون** الإصلاح: "الإصلاح لا يعني شيئا سوى العودة إلى تطبيق حكم القانون وا إلغاء الامتيازات والافضليات وتعميم قاعدة الشفافية والكفاءة والمسؤولية واحترام الأفراد ودفعهم إلى تحمل المسؤولية من دون تهديد الأسس التي تقوم عليها"[4]، وعرفه أيضا:" الإصلاح يعني تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، وتوسيع نطاق الولاء ليصل إلى الأمة، وعقلنة الحياة العامة، وعقلنة البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة، واعتماد مقاييس الكفاءة ".[5]

---

[1] -القران الكريم، سورة البقرة، الآية 172.

[2] - أشرف محمد عبد الله ياسين، السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26 ربيع 2010، ص68.

[3] - مناصر ماركسي، الإصلاح السياسي والدستوري والسياسي في دول المغرب الكبير: قراءة في تجربة مجهضة، كنعان للنشر الالكترونية، السنة الخامسة، العدد 703، أكتوبر 2005، ص02.

[4] -إبراهيم محمد عزيز، مرجع سابق، ص 18.

[5] -أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، مرجع سابق ص 30.

وعرّفه أيضا **عبد الإله بلقزيز**:" الإصلاح هو التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو شيء ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج"[1] .

فيما أشار آخرون إلى أن الإصلاح هو عملية تحتاج إلى إعادة نظر ومراجعة المبادئ السياسية الشائعة والقيم المعمول بها، نتيجة عدم توافقها مع ما يرغب المجتمع أو لعدم صلاحيتها، وإقرار مبادئ وقيم بديلة من اجل الانتقال من أنظمة غير ديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية على حد تعبير المفكر صموئيل هنتينغتون[2].

ما يلاحظ على هذه التعاريف أنها تركز على الفكرة الجوهرية في مفهوم الإصلاح وهو التغيير و التعديل نحو الأفضل لتحقيق طموحات المجتمع و أهدافه لتكريس الحكم الديمقراطي القائم على الأسس و المبادئ التالية:

- إحلال سلطة القانون.
- عقلنة الحياة العامة و التوزيع العادل للثروات.
- استبدال معيار الولاء بمقاييس الكفاءة.
- تعزيز دور التنظيمات المتخصصة وعقلانية البني في السلطة .

وبالتالي يكون الإصلاح عادة كاستجابة منطقية لمواجهة مختلف الظروف الصعبة التي تشكل تحديا للنظام القائم وفي مختلف المجالات بطرق سلمية و استنادا إلى أسلوب التدرج ، باعتبار أن الإصلاح عموما عملية تدريجية وبطيئة على خلاف الثورة التي تمتاز بالطابع العنفي و على إنها عملية تغييريه جذرية، وفي هذا الصدد عرفت موسوعة العلوم السياسية الإصلاح:" بأنه تعديل وتطوير غير جذري في شكل الحكم ، أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، و الإصلاح خلاف الثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي و الاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام "[3] .

وإذا ما أخذ بالمعاني المتخصصة، فان الإصلاح هو: "مفهوم يطلق على التغييرات الاجتماعية أو السياسية التي تسعى لإزالة الفساد[4] { Reform Means Social or Political Changes that Seeks To Remove Corruption}.

---

[1]- إبراهيم محمد عزيز، مرجع سابق، ص18.

[2]- Mohammed Salem Anawfall, the Political Reform in the Reign of his Magesty King AbdellahII bin Alhussein, Jordan: opportunities and challenges, Review of Political Sciences and Laws, volum01, 2016, p 383.

[3]- إبراهيم محمد عزيز، مرجع سابق ص18.

[4]- أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، مرجع سابق، ص 29.

فالإصلاح إذن؛ هو عملية التغيير والتعديل نحو الأفضل وبشكل تدريجي سلمي لمعالجة مختلف النواقص والثغرات في المجتمع ومؤسساته، بمختلف أشكالها.

أما فيما يتعلق بالإصلاح السياسي فكغيره من مفاهيم العلوم الإنسانية، يصعب تحديده نظرا للتداخل بينه وبين العديد من المفاهيم المتقاربة على غرار التحول الديمقراطي، التنمية السياسية، التحديث السياسي، التغيير السياسي، لكن هذا لا يمنعنا من محاولة تقديم بعض التعاريف، والتي سنستخلص منها في الأخير التعريف الإجرائي الذي يتماشى ودراستنا هذه.

تعرّفه **وثيقة الإسكندرية لعام 2004** بأنه"كافة الخطوات المباشرة و غير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات و الدول وفي غير تردد وبشكل ملموس في طريق بناء نظم ديمقراطية"[1].

ما يلاحظ على هذا التعريف أنه يركز على الفواعل الأساسية الموكل إليها المساهمة في عملية الإصلاح السياسي وهي الحكومات – المجتمع المدني –والقطاع الخاص، و هي نفسها الفواعل الرئيسية لتحقيق الحكم الراشد، و بالتالي فنجاح عملية الإصلاح واستمراريتها مرهون بمدى اتساع قاعدة المشاركة في حيثيات العملية الاصلاحية، حتى لا تصبح حكرا على صناع القرار في اعلي هرم السلطة.

كما يعرّفه **محمد سعد أبو عامود** "الإصلاح السياسي هو القيام بعملية تغيير الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها و أساليب عملها، و ذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي وذلك بهدف زيادة فعالية و قدرة النظام السياسي التعامل مع المتغيرات و الإشكاليات الجديدة والمتجددة"[2] في حين يعرّفه **عبد الإله بلقزيز**:" الإصلاح السياسي هو الانتقال من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح، و الانتقال من الشرعية التقليدية إلى الشرعية السياسية الحديثة ثم الانتقال من حياة سياسية قائمة على العنف إلى أخرى قائمة على المنافسة السياسية السلمية والديمقراطية و هي أهداف مترابطة لا تقبل الفصل"[3].

كما يعرّفه الباحث **علي ليلة**:" بأنه عملية تغيير اجتماعي مخطط Planned Social Change Process وتتم عبر سلسلة من الإجراءات و المراحل ولا تتم دفعة واحدة، كما أنها عملية مجتمعية تخص المجتمع السيلسي كله في الدولة تخص الحاكمين والمحكومين، و ترتبط

---

[1] - وثيقة الاسكندرية، مؤتمر قضايا الاصلاح العربي، الاسكندرية 14/12 مارس 2004.

[2] - محمد سعد أبو عامود محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية من مؤلف؛ صلاح سالم زرنوقة مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة:مركز دراسات وبحوث الدول النامية 2006 ص 535 .

[3] -عبد الإله بلقزيز ، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، بيروت:الشركة العالمية للكتاب، 2007، ص 85 .

بالقيم و المؤسسات، هدفها تحويل الطبيعة الشمولية للنظم السياسية العربية ولعملية الحكم ومؤسساتها و آلياتها إلى نظم ديمقراطية وليبرالية"[1].

من التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن جوهر عملية الإصلاح السياسي هو التغيير و التعديل نحو الأحسن لمختلف البنى السياسية والمؤسسية داخل الدولة، بهدف بناء نظم ديمقراطية ليبرالية و اعتمادا على أسلوب التدرج و بالوسائل القانونية التي يوفرها النظام السياسي، و ذلك باعتبار أن التغييرات التدريجية البطيئة هي الأفضل لأنها عموما تؤدي إلى النتائج المرجوة على خلاف الطابع العنيف للتغيير المتمثل في النهج الثوري و ما يترتب عليه من نتائج سلبية تمس بأمن و استقرار النظام السياسي.

هذا بخصوص جوهر العملية الإصلاحية وهدفها، أما فيما يتعلق بمتطلبات الإصلاح السياسي فإنها كعملية تغيير للبنى المؤسساتية وللوظائف و للأهداف و كذا التفكير و الممارسة، فهي وفقا لهذا المعنى يتفق اغلب المفكرين أن معظم تجارب الإصلاح السياسي تحتوي على مبادئ أساسية منها؛ الإصلاح الدستوري والتشريعي الواضح المعالم، توسيع نطاق الحريات و الاستقرار، الاعتماد على الشفافية و احترام قواعد القانون، إقرار نظام التعددية السياسية، تحسين مكانة المجتمع المدني، بهدف بناء أنظمة تشاركية، وذلك اعتمادا على القواعد الديمقراطية[2].

في الأخير نصل إلى تحديد **التعريف الإجرائي** للإصلاح السياسي؛ فهو مسار متعدد المجالات والمداخل، يشمل مجمل العمليات التي تتم وفقا لأسلوب تدرجي بهدف تصحيح اعوجاج الحكم أو تعديل في هيكلية النظام السياسي بما تحمله من اختلالات، سواء على المستوى المؤسساتي أو على المستوى الوظيفي، بهدف الاستجابة لمختلف التحديات والمعوقات التي قد يواجه النظام السياسي داخلية كانت أو خارجية، من أجل الانتقال السلمي والسلس من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي.

أما عن **علاقة الإصلاح السياسي بالمفاهيم المتقاربة** يتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع العديد من المفاهيم كالتنمية السياسية Political Development و التحديث السياسي Political Moderization و التحول الديمقراطي Political Transformation و التغيير السياسي Political Change ، الثورة Revolution ، الحركة الاحتجاجية Protest Movement، وهذه المفاهيم بمفرداتها المختلفة هي وصف لعملية سياسية أو لظاهرة التحول أو التغيير في الأنظمة السياسية،

---

[1] - ثناء فؤاد عبد الله، الإصلاح السياسي..... خبرات عربية ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 12، خريف 206، ص 18.

[2] Mohammed Salem Anawfall, the political reform in the reign of his magesty king AbdellahII bin Al,Hussein, op cit, p 339.

وعلى الرغم من التداخل و التقاطع الموجود بينها، إلا أنها في الوقت نفسه هناك اختلافات جزئية بين هذه المفاهيم.

1.علاقة الإصلاح السياسي بمفهومي التنمية السياسية والتحديث السياسي: يعتبر مفهوم التنمية السياسية من المواضيع الحديثة نسبيا، و هو بعد أساسي من أبعاد التنمية الشاملة، برز استخدامه في عقد الخمسينيات والستينيات، واقترن بدول العالم الثالث وبتطوير نظمها السياسية، حيث ظهر موضوع التنمية السياسية كفرع حديث من علم السياسة يهم بدراسة العلاقة بين المجتمع و النظام السياسي[1].

ويعد **لوزيان باي** من أهم علماء السياسة الذين قاموا بدراساتو أبحاث في إطار ما يعرف بالتنمية السياسية حيث عرفها بأنها:" عملية تتضمن الاتجاه نحو المزيد من المساواة بين الأفراد في علاقاتهم بالنظام السياسي وتزايد قدرة النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة به وتعزيز تمايز وتخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسي"[2]. وقد حددها في ثلاثة أبعاد سياسية وهي: **زيادة قدرات النظام السياسي- تحقيق المزيد من التمايز البنائي و التخصص الوظيفي وتحقيق أكبر قدر من المساواة بين الجميع في الخضوع للقواعد القانونية وفي اعتماد معيار الكفاءة للتوظيف السياسي و الإداري.** [3]

كما تعرّف مدرسة مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية التنمية على أنها:" تفاعلات مستمرة تتجه نحو التمايز البنائي و تحقيق المساواة وزيادة قدرات النظام السياسي الاستجابية و التكاملية و التكيفية "[4] .

أما بخصوص **مفهوم التحديث السياسي:** يعتبر **مالفرد هاليرن** أن "التحديث يتضمن تحولات في جميع الأنظمة التي يستعين بها الإنسان في تنظيم مجتمعه سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وفكريا[5]، أما التحديث السياسي ويقصد به "تنمية قدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فاعليتها ورفع مستوى أدائها حتى يتمكن من انجاز الواجبات الملقاة على عاتقها"[6].

---

[1] -العقون سعاد، البرلمان والتحول الديمقراطي في الدول المغاربية ، مجلة فكر ومجتمع، العدد الثامن ، أفريل 2011 ، ص 61.

[2] - ثامر كامل محمد الخزرجي،النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي، 2004، ص 138.

[3] - أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داوود علي، مرجع سابق، ص 56 .

[4] - ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 138.

[5] - ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 206.

[6] - المرجع نفسه، ص 209.

كما يشير مفهوم التحديث السياسي إلى "عملية الإرادةو التخطيطو الجهد المنظم لأحداث تغيير على المستوى السياسي وتتسم هذه العملية بالعمق و السرعة، بحيث تأخذ كل جوانب النسق البنائي والوظيفي للمجتمع"، كما تشكل عملية التحديث السياسي سلسلة التغييراتالثقافية و البنائية التي تشمل الأنساق السياسية في المجتمعات المتقدمة وتمس العمليات و النظم التي تتعلق بصنع القرارات السياسية و تستهدف تحقيق أهداف جميع أفراد المجتمع و تعمل على تحسين أداء النسق السياسي في المجتمع[1] .

في هذا السياق يمكن تصور ثلاث سمات تميز التحديث السياسي: [2]

- تعزيز سلطة الدولة المركزية.
- إضعاف نفوذ مصادر السلطات التقليدية (القبلية-الأسرية-سلطة رجال الدين).
- زيادة نطاق المشاركة الشعبية في العملية السياسية في إطار التنسيق والتفاهم بين المواطنين و النظام السياسي ككل .

إن التحديث السياسي يستلزم إجراء عمليتين مترابطتين، الأولى خاصة بالتحولات السياسية في مصادر السلطة و مراكزها من التقليدية إلى المصادر الحديثة، و الثانية خاصة بالتحولات في اتجاهات الأفراد إيمانا ووعيا بأهمية التحديث ونتائجه.

انطلاقا من المفاهيم السابقة الذكر، فعند المقارنة بينها وبين مفاهيم الإصلاح السياسي، فإننا نجد أن الهدف المشترك بينهم هو تعديل وتطوير لبنى النظام السياسي وشكل الحكم وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة في النظام ضمن إطار البيئة المحيطة، ورغم أنها تلتقيفي الجوهر والمضمون من حيث تطوير النظم السياسية وزيادة كفاءتها وفعاليتها و قدرتها في مواجهة التحديات النابعة من البيئة الداخلية و الخارجية، إلا أن الإصلاح السياسي هو مفهوم مغاير لمفهومي التنمية السياسية والتحديث السياسي اللذين يشيران إلى قضايا أكثر اتساعا و عمقا، في حين أن عملية الإصلاح السياسي يشير إلى إدخال تعديلات على الممارسة السياسية أو النظام السياسي في مسيرة التطور السياسي لتحقيق مزيد من الدمقرطة خصوصا في مجالات الحقوق والحر يات السياسية والتعددية الحزبية.......كما أنه عملية لبناء القدرات وتوظيفها، ولبناء القدرات مستويان: أحدهما على المستوى الفردي الجزئي Micro ؛ ويقصد به قيام الأفرادو الجماعات المكونة للدول بتطوير قدراتهم الذاتية، و الآخر هو المستوى الكلي Macro ، حيث تقوم الدولة بتطوير قدراتها أيضا،[3] التي يحدث

---

[1]- خميس دهامحميد، التحديث و الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة مداد الآداب، العدد الرابع، ص 519.

[2] - ثناء محمد عبد الله، الإصلاح السياسي..... خبرات عربية، مرجع سابق، ص 210.

[3] - عبد العزيز شادي ، قدرة النظم العربية على البقاء ...حالتي سوريا وليبيا من مؤلف؛ صلاح سالم زرنوقة، مصطفى كمال السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق ص ص 336-337.

بمقتضاها تغيير في القيم والاتجاهات السياسية والنظم والبناءات وتدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي[1].

2. علاقة الإصلاح السياسي بمفهومي التغيير السياسيو التحول الديمقراطي :

يعرّف التغيير بأنه انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطورا ،كما انه يشير إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البني السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة و النفوذ داخل الدولة نفسها أو عدة دول، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي[2] .

يمكن أن يأخذ مفهوم التغيير معنى الانتقال، الذي يمثل لحظة فاصلة بين وجود فرد أو أقلية لها الحق في وجود إرادة لها فوق إرادة لشعب وكلمته أعلى من كلمتها، وبين أن يكون الشعب مصدر السلطات وصاحب الكلمة النهائية في شؤونه العامة كلها، ويختلف الانتقال الديمقراطي عما يسبقه من انفتاح سياسي أو تطبيق بعض آليات الديمقراطية كالانتخابات دون أن يكون الشعب مصدر السلطات.[3]وقد يستمر الانفتاح السياسي فترات طويلة غير أن الحاكم يكون غير جاد للوصول إلى الانتقال،وفي الوقت نفسه تزيد مطالب المواطنين نحو المزيد من الانفتاح السياسي الحقيقي، و هذه المرحلة إذا نجحت ستؤدي إلى توفير شروط معينة تجعل المطالبين بالانتقال إلى الديمقراطية يشكلون كتلة فاعلة سواء كانت من المعارضة أو من القوى الإصلاحية داخل النظام نفسه، و هنا تحدث حالة الانتقال النوعي من نظام يقوم على سيادة فرد أو القلة إلى نظام يكون فيه للكثرة صاحبة القرار،وما يجسد مرحلة الانتقال إلى حد كبير هو الوثيقة الأساسية أو ما يسمى **"التعاقد المجتمعي" (الدستور الديمقراطي)**.[4]وبعد ذلك الانتقال تبدأ عملية التحول الديمقراطي.

أما **مفهوم التحول الديمقراطي** فهوعملية طويلة و هي مستمرة و ليست حالة فاصلة كالانتقال الديمقراطي[5].وبإتباع النهج الذي رسمه **جوزيف شومبيتر**، خلص هينتغتون إلى أن الديمقراطية

---

[1]- ثامر كامل الخزرجي، ، مرجع سابق، ص 137.

[2]-ريم محمد موسى، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، مؤتمر فيلاديلفيا السابع عشر-ثقافة التغيير، كلية الآداب و الفنون، جامعة فيلاديلفيا، ص 02 .

[3]-خليفة الكواري الانتقال للديمقراطية في الدول العربية، على الرابط، بتاريخ 2016/12/03
http://dr-alkuwari.net/sites/akak/files/mnqhh-_lntql_lldymqrty_2012.pdf

[4]-محمد مالكي و آخرون، لمادا انتقل الآخرون إلىالديمقراطية وتأخر العرب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009 ، ص ص 26-27

[5]- خليفة الكواري ، مرجع سابق ، ص 2.

تشمل بعدين أساسيين هما التنافس و المشاركة كما أشار إليهما الباحث **روبيرت داهل**، كما أنها تتضمن وجود الحريات المدنية و السياسية كحرية التعبير والنشر و الاجتماع [1].

هذا بخصوص الديمقراطية أما في ما يتعلق بالتحول الديمقراطي، POLITICAL TRANSFORMATION فهي تعبر عن ظاهرة انتقال نظم الحكم السلطوية من طبيعة غير ديمقراطية لتحل محلها تدريجيا وبشكل سلمي في أغلب الحالات نظم الحكم الديمقراطية، و هي تجربة تحمل في طياتها مبادرة وضع قواعد حكم أكثر ديمقراطية(عملية التحول الديمقراطي هي ذلك الترتيب المؤسسي يزيد من التنافس وتوسيع المشاركة واحترام الحريات المدنية و السياسية)[2].

نفهم من ذلك أن التحول الديمقراطي عملية تتضح فيها الممارسة الديمقراطية و ترتقي بعد أن تستقر ويتم القطع مع أشكال نظم الحكم الفردي أو القلة عندما يتم الانتقال إلى الديمقراطية قولا وفعلا، لأن التحول يتطلب الاستمرارية ضمن مسار واضح إلى مزيد من المكاسب الديمقراطية و لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول المراحل التي تمر بها عملية التحول الديمقراطي حيث يقسمها الباحث صموئيل هنتينغتون إلى ثلاث مراحل أساسية و هي[3] :

-مرحلة التحول TRANSFORMATION عندما تقرر النخب الموجودة في السلطة التحول نحو الديمقراطية.

- مرحلة الإحلال TRANSPLACEMENT عندما ينهار النظام السلطوي أو يطاح به من جانب جماعات المعارضة.

- مرحلة الانتقال و التحول نحو اليمقراطية و هي تحدث عندها عملية التحول الديمقراطي وصولا إلى الاستقرار الديمقراطي.

هناك طرق عديدة للتحول الديمقراطي كالتحول الذي يتم بقيادة الإصلاحيين داخل النظام و هذا باقتناع الحاكم نفسه بعدم القدرة على الاستمرار في الحكم بالطرق القديمة، وربما تزيد اقتناعه بالديمقراطية أو بسبب ظهور جناح إصلاحي داخل الفئة الحاكمة التي تتولى مهمة الانتقال والتحول الديمقراطي، وهناك أيضا طريقة التحول عن طريق التفاوض و توافق النخب، حيث أنه مع تضائل قوة النظام وانقسامه ومع تصاعد قوة المعارضة و استغلالها للمساحة التي يوفرها الانفتاح السياسي يضطر النظام إلى التفاوض أو التعاقد مع المعارضة حول الانتقال و التحول إلى

---

[1] - محمد سعد أبوعامود، التحول الديمقراطي و إشكالاته في البلاد العربية، مجلة الديمقراطية، العدد 33 ، يناير 2009، ص 49.

[2] -العقون سعاد، البرلمان والتحول الديمقراطي في الدول المغاربية، مرجع سابق، ص68 .

[3] - أمحمد مالكي وآخرون، مرجع سابق، ص 44.

الديمقراطية [1].و هو ما يبرز مساحة التداخل بين المفاهيم(التحول والتغيير و الإصلاح السياسي)، بمعنى أن الإصلاح السياسي عامل مغذي لعملية التغيير و التحول الديمقراطي، ولكن ذلك لا يعني دائما أن الإصلاح السياسي يؤدي إلى تحول ديمقراطي.

3. علاقة الإصلاح السياسي بمفهومي الحركة الاحتجاجية والثورة:

حيثتعرّف الحركة الاحتجاجية؛ على أنها التقاء جماعة من الناس حول محاولة إحداث التغيير الاجتماعي و السياسي كليا أو جزئيا في نمط القيم السائدة و الممارسات السياسية، و ذلك بين المواطنين الذين يجدون في الحركة تجسيدا لمعتقداتهم ونظرتهم للوضع الاجتماعي المنشود.[2]

كمايعرّفها **تشارلز تيلي** بأنها: " سلسلة من التفاعلات بين أصحابالسلطة و أشخاص ينصبون أنفسهم كمتحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل النيابي الرسمي، وفي هذا الإطار يقوم هؤلاء الأشخاص بتقديم مطالب على الملأ من أجل التغيير سواء في توزيع أو في ممارسة السلطة وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة للتأييد". [3]

وعليه نفهم من خلال هذين التعريفين أن مفهوم الحركة الاحتجاجية يستند الى مجموعة من الركائز هي:

.خلل في بناء القيم الثقافية و الأوضاع الاجتماعية و النظام السياسي.

. توفر الوعي بعدم الرضا على الأوضاع القائمة.

. توفر الحد الأدنى من القدرة على أحداث التغيير الاجتماعي في الواقع.

. توفر حد أدنى من التنظيم لتعبئة جهد الحركة إلى نشاط ملموس لتحقيق الأهداف المنشودة

. حدوث مجموعة من الأفعالالمتصلة و المستمرة لجماعة معينة من الناس

. إيمان الأعضاء بأن الانتماء للحركة يحقق لهم الاستقرار النفسي والمكانة الاجتماعية المفقودة.[4]

فالحركة الاحتجاجية كفعل اعتراض تقوم به جماعة ضد أخرى حول قضية محددة و ملحة تنقسم إلى نمطين وهما:

- الحركات الاجتماعية غير السياسية فهي تلك الحركات التي تركز على القضايا الاجتماعية والثقافية مثل الحركات الدينية و حركات الإحياء الثقافي.

---

[1] -عبد الكريم بن حمود الدخيل، الإصلاح في المملكة السعودية، الأبعاد السياسية والاقتصادية في مؤلف صلاح سالمزرز توقة، مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 171.

[2] - وفاء علي داوود،التأصيل النظري لمفهوم الثورة و المفاهيم المرتبطة بها، مجلة الديمقراطية، على الرابط :http://democracy.ahram.org.eg/News/422/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%

[3] - المرجع نفسه، ص 213.

[4] - الشيماء عبد السلام إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 158-159

- الحركات الاحتجاجية السياسية و التي تعتبر سياسية بحكم تنظيمها وبنيتها و نمط تعبيرها عن نفسها و الأساليب التي تستخدمها، وتركز هذه الحركات جهودها على توزيع القوة القائم في المجتمع و المثال على ذلك الحركات المناهضة لإحدى السياسات الحكومية، وتلك الداعية لتغيير شكل نظام الحكم أو تعديل الدستور [1].

وبخصوص علاقتها بالإصلاح السياسي، فانه يمكن القول أن لهذه الاحتجاجات دورا بارزا في الساحة السياسية العربية فحتى تلك التي تدور حول المطالب الاجتماعية والاقتصادية، ولم تتطرق بصورة مباشرة إلى قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطي، من الواضح أن قدرتها على التأثير في المجال السياسي يتمثل في صورتين:

الأولى: عن طريق إمكانية تحولها إلى حركات سياسية ذات مرتكزات اجتماعية تقدم وجوها جديدة للحياة العامة، تتجاوز الوجوه التقليدية التي تقود أحزاب المعارضة والحكومة، وتصبح هذه الحركات نواة لتغيير شكل النخب السياسية في الحكم والمعارضة معا.

الثانية: يمكن أن تؤثر على صانع القرار و النخب الحاكمة بصورة اقرب إلى جماعات الضغط، وتدفعه إلى مراجعة بعض سياساته وتوجهاته الاقتصادية، أو تؤدي إلى إجراء تغييرات في توازنات القوى السائدة داخل النخب الحاكمة تدفع اتجاه إصلاحات داخل النظام القائم وربما بترجيح صعود تيار أكثر إصلاحية داخلها إلى سدة الحكم . [2]

فالحركة الاحتجاجية إذا ما أخذت بعدا شعبيا واسعا فإنها ستكسر حاجز الخوف، ومن ثم تتحول إلى غضب شعبي عارم يطلق عليه صفة الثورة. إذ عرفتها **موسوعة علم الاجتماع** بأنها: "التغييرات الجذرية في البني المؤسسية للمجتمع ، تلك التغيرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا و جوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم إيديولوجية و أهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية". [3]

في حين عرفتها الخبيرة **ناهد عز الدين:"** أنها مقدمة لعملية تغيير جذرية شاملة ، تستتبع إعادة صياغة كاملة لكل العلاقات و التوازنات التي سادت بين فئات المجتمع وطبقاته وشرائحه بما يسفر عن صعود جماعات و هبوط أخرى و إعادة رسم الخرائط المجتمعية وتصحيح الاختلالات لمصلحة البعض الذين قامت الثورة من أجل إنصافهم و استرداد حقوقهم أو حتى فرز خريطة و مساحات جديدة تماما لانتشار القوة السياسية، و إعادة التوزيع لمصادرها و ركائزها على نحو مختلف. [4]

---

[1] - علي الدين هلال، السياسة المقارنة من السلوكية إلى العولمة، مرجع سابق، ص 216

[2] - المرجع نفسه، ص 32

[3] - جبران صالح علي حرمل، مرجع سابق، ص4

[4] - وفاء لطفي، مرجع سابق،

ومنه يتضح من خلال من المفهومين السابقين ان الثورة هي نوع من التغيير الراديكالي على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، يتم في ظروف اجتماعية وسياسية معينة، فهي حد فاصل بين النظام القديم والجديد، وتبرز مساحة التداخل بين الثورة والإصلاح في حالة ما اتخذ هذا الأخير سيناريو الإصلاح السياسي الجذري، السريع والمفاجئ، أي يتعلق الأمر بطبيعة مدى وعمق واثر الإصلاح السياسي الذي ينجم عنه تحولاتوا إجراءات تفوق كل التوقعات وينجم عنه تغيير النظام السياسي القائم برمته بشكل يختلف عن المراحل السابقة له، في حين أن الإصلاح السياسي المنشود هو تلك العمليات التدريجية والبطيئة التي تهدف إلى إحداث تحولات وتعديلات جزئية في المؤسسات والمنظمات الأساسية في المجتمع.

صفوة القول ؛ أن أكثر المفاهيم تداخلا و تقاربا مع الإصلاح السياسي هو مفهوم التحول الديمقراطي، لان الإصلاح يمثل خطوة أولية و يخلق المناخ الملائم لعملية التحول الديمقراطي، ورغم التقاطع بين المفاهيم السالف ذكرها وتقارب مفهومي التحديث و التنمية ومفهومي الثورة والحركات الاحتجاجية من جانب، وشابه مفهومي التحول الديمقراطي و الإصلاح السياسي من جانب آخر إلا أن الإصلاح السياسي يكتسب الخصوصية في بعدين : [1]

البعد الاول: الإصلاح يتم فيظل استمرارية نظام الحاكم، بل و أحيانا في ظل القيادة نفسها، أو بعد تجديدها، لكن مع استمرارية النخب الحاكمة.

البعد الثاني: يتمثل في أن عملية الإصلاح السياسي تعزز من آليات المشاركة و الرقابة الشعبية و حماية الحريات العامة .

كما أن الإصلاح في إطاره الواسع يدل على وصف حدوث تحسينات وتحولات ايجابية مقارنة بالواقع السابق، وفي بعده السياسي يركز الإصلاح على تحسين جودة الحكم و صلاحياته وبالتالي يمكن النظر إليه في إطار اهتمامه بتحسين كفاءة النظام و يكون عملية محايدة قيميا وليس بالضرورة ان يكون على النمط الغربي[2]، لكن عملية الصلاح السياسي في بعدها التحديثي المؤسسي المعاصر لا بد ان تزيد من فعالية النظام السياسي من خلال ما يلي:[3]

- وجود سلطة مركزية تقترن بضعف مراكز السلطة المحلية و التقليدية (لا يعني ذلك سلطة مركزية مطلقة لا تسمح بقدر من الاستقلال و الذاتية على صعيد المحليات).
- الانتقال السلمي للسلطة أو التغيير السلمي القائم على مبدأ تداول السلطة سلميا من خلال الانتخابات العامة و الدورية .

---

[1] - عبد الكريم بن حمود الدخيل، مرجع سابق، ص 171.

[2] - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] - أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، مرجع سابق، ص ص 52-53.

- وجود جهاز إداري كفؤ و قادر على تنفيذ سياسات و برامج الحكومة في شتى الميادين و المستويات .
- تأسيس شرعية النظام السياسي ليس على مرتكزات تقليدية و إنما على مرتكزات قانونية القائمة على احترام الدستور و القانون.
- مشاركة سياسية واسعة بهدف المساهمة في صنع السياسات و القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر و المشاركة باختيار الممثلين و الحكام .

وبالتالي فالتحسن في مضمون ممارسة العملية السياسية لا يمكن أن يتم في غياب اطر وأبنية ومؤسسات تعبر عن تغيير مضمون ممارسة العملية السياسية بشكل يسهم في تفعيل المشاركة في اتخاذ القرارات .

المطلب الثاني: مجالات الإصلاح السياسي: تتمثل أهم مجالات الصلاح السياسي في ما يلي:

1-الإصلاح الدستوري و القانوني: تعتبر المسألة الدستورية من أولى أولويات العملية الإصلاحية باعتبار أن الدستور يمثل قمة البناء القانوني و الحقوقي للدولة الحديثة و المعاصرة ، الذي يحدد شكل وطبيعة الدولة و أجهزتها، والعلاقات بين مختلف السلطات وتوزيعها، كما يعتبر الدستور المؤطر الأولللعمل السياسي و المدني، إذ لا يمكن الحديث عن أية إصلاحات في غياب الإصلاح الدستوري لكونه لبنة أساسية للإصلاح السياسي. [1] فهو إذن؛ مدخل أساسي من أجل تحقيق بناء دستوري حقيقي، باعتبار أن الدستور هو النظام الأساسي للدولة، وشكل من أشكال التعاقد الاجتماعي بين المواطنين على حد تعبير **الباحث عبد الإله بلقزيز**[2].

ولذلك لا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، ويجب أن تتوافق مع المواثيق الدولية، وتعكس نصوص الدستور المتغيرات والتطورات التي تحدث داخل المجتمع، الأمر الذي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية في الدول العربية بإصدار دستور جديد أو تعديل الدستور القائم مما يجعله دستورا ديمقراطيا ذو طابع عصري، هذا الأخير هو اليوم المؤسسة المركزية في نظام الحكم لديمقراطي تخضع الدولة لأحكامه وتحتكم جميع الأطراف إلى شرعيته . والدستور يجب أن يحظى باحترام وقبول و بالتزام من قبل القوى الفاعلة في المجتمع[3].

ويكون لدستور ديمقراطي في طريقة وضعه وفي طريقة إلغائه أو تعديله، وكذلك في محتواه، و لا يكون ديمقراطيا إلا إذا وضعته جمعية تأسيسية منتخبة، تجعله بمثابة عقد اجتماعي سياسي بين الحاكمين و المحكومين، باعتبار أن الحاكم ليس من حقه إلغائه إلا بتوفر إرادة شعبية، أي انه من الضروري أن يحترم التعددية و التوافقية بين كافة القوى الوطنية دون مساس بأي حق من حقوق الأقلياتالدينية و الطائفية و العرقية [4].

ولكي يكون الدستور ديمقراطيا يجب أن يتضمن المبادئ الديمقراطية التالية:[5]

---

[1]- مناصر ماركسي، مرجع سابق، ص 03.

[2]- عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، لبنان: الشركة العالمية للكتاب، 2007، ص82 .

[3] - وثيقة الإسكندرية للإصلاح السياسي، مرجع سابق.

[4]- المرجع نفسه.

[5]-إبراهيم البيومي غانم، مبادرات المجتمع المدني العربي للإصلاح السياسي في كتاب؛ محمد زاهي المغيربي وآخرون، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، ليبيا: المركزالعالمي للدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، 2006، ص ص 436-437 .

- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فصلا واضحا وصريحا وذلك بتجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية وهذا بإقامة انتخابات دورية حرة تضمن الممارسة الديمقراطية و عدم احتكار السلطة.
- إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور و القانون بما يضمن لجميع التيارات الفكرية و القوى السياسية التكافؤ في فرص المنافسة السياسية على الحكم باسم احترام الحريات المنصوص عليها في المواثيق الدولية.
- تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية باعتباره دعامة قوية من دعائم النظام اليمقراطي بما يضمن حرية التعبير و هي الدعامة القوية للشفافية.
- إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات و النقابات مهما كان طابعها السياسي و الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي لضمان حريتها في التمويل و النشاط.
- إلغاء مبدأ الاعتقال بسبب الرأي وإطلاق سراح سجناء الرأي الذين لم يقدموا إلى المحاكمة أو لم تصدر ضدهم أحكام قضائية .

فتوفر هذه المبادئ في نظم الحكم الديمقراطية المستقرة ضروري، إلا انه لا يكف تواجد هذه المبادئ دون قيام مؤسسات تقوم بدور الوعاء الذي يتم داخله تحويلها من قيمة سياسية عليا إلى عملية تجرى تنفيذها على ارض الواقع، و هو ما سنوضحه في النقطة الموالية.

2.إصلاح المؤسسات و الهياكل السياسية: يتطلب الإصلاح السياسي مراجعة المؤسسات والهياكل السياسية لضمان أدائها الديمقراطي السليم، الأمر الذي يفرض الشفافية و اختيار القيادات الفاعلة و التحديد الزمني لفترة قيامها بمسؤوليتها و التطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون. [1]

ويعد تغيير وإصلاح المؤسسات السياسية شرط أساسي للقدم نحو الإصلاح و العملية الإصلاحية ، حيث يرى "**برهان غليون**" إن هذا الإصلاح يشكل رافعة للعمل الديمقراطي، لذلك فلا بد من تطهيرها من قيم المحسوبية واستغلال النفوذ، وتشمل هذه المؤسسات الهيئات التشريعية و الهيئات القضائية و السلطة التنفيذية و الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني و المؤسسات الإعلامية من صحافة و محطات تلفزيونية، وباعتبار أن المؤسسات السياسية عموما في النظم السياسية العربية تفتقد للمقومات الديمقراطية كالحرية والعدالة والمساواة و التداول السلمي، فمن الضروري العمل على إصلاحها وتصويبها نحو الطريق الصحيح، باعتبار إن هذه المؤسسات هي الضمانات الأساسية لتقديم خدمات منصفة وشفافة وتستجيب لجميع الاحتياجات كما ورد شانه في تقرير

[1]- صباح صبحي حيدر، إصلاح الأحزاب السياسية:دور قادة الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية؛ دراسة تحليلية سياسية، القاهرة: دار الكتب القانونية، 2012، ص89.

التنمية الإنسانية العربية الأول عام 2002، ويؤكد هذا التقرير على ضرورة إصلاح المؤسسة التشريعية[1].

فبالنسبة للمؤسسات التشريعية، تلعب البرلمانات بنوعيها المنتخبة والمعينة دورا في دعم ديمقراطية النظام السياسي القائم ، وذلك من خلال ممارستها المختلفة للمتمثلة في التشريع و الرقابة والمحاسبة ومساءلة المسؤولين في الحكومة والمؤسسات المختلفة، وكذا تحقيق المطالب الشعبية والتعبير عنها، عن طريق تقديم مشروعات القوانين والدفاع عنها، ومناقشة الميزانية العامة للدولة وتعديلها وقبولها أو رفضها، وتقديم الخدمات للدوائر الانتخابية، وتحسين نوعية الحوارات السياسية عن طريق تمكين النواب من التعبير عن الحالةالشعبية العامة خاصة المستاءة والساخطة من النظام السياسي[2].

و عليه ليس هناك إصلاح حقيقي دون تغييرو إصلاح المؤسسات التشريعية، حيث يعتبر أنصار الإصلاح البرلماني بأنه يمكن إصلاح المؤسسات السياسية كافة من خلال البدء في الإصلاح البرلماني، باعتباره يؤدي دورا محوريا في إطار التحولات الديمقراطية والسياسية، و هو أداة هذا التحول أصلا، فلا يمكن تحقيق ديمقراطية بلا برلمان يمثل المواطن و يعبر عن مصالحه، كما لا يمكن أن يكون هذا البرلمان عنصر قوة للديمقراطية إلا إذا كان ممثلا للجماهير نتيجة انتخابات حرة ونزيهة[3].

كما يرتبط بالإصلاح البرلماني أيضا بإصلاح النظام الانتخابي والنظام الحزبي، و هو ما سنتعرض إليه في العنصر الخاص بمؤشر الإصلاح البرلماني في النظم السياسية العربية في الفصل الثاني.

أمابالنسبة للمؤسسات و الهياكل السياسية الأخرى كالأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني، فهي تعتبر من المؤسسات التي تشكل المضمون العام للإصلاح السياسي، و ذلك بفضل جهودها لتحقيق التحول المنشود للسير بالدول و المجتمعات قدما نحو بناء أنظمة أكثر عدالة وإنصافا، يعتبر "**دافيد ابتر**" أن الحزب السياسي يعد بمثابة قوة أساسية في التحديث في المجتمعات المعاصرة، حيث تتبنى نموذجا محددا من التحديث من قبل تحديدات الأحزاب الموجودة داخل هذه المجتمعات. في حين اعتبر **صموئيل هنتينغتون** أن الأحزاب السياسية كإحدى التنظيمات السياسية تعكس بشكل أو بأخر الأداة الفعالة في مجال الإصلاح السياسي من خلال

---

[1] - شادية فتحي إبراهيم، محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية في كتاب صلاحسالم زرنوقة، مصطفى كمال السيد، مرجع سابق، ص ص 518-519.

[2] -وثيقة الإسكندرية، مرجع سابق.

[3] -حنان كمال، المواطنة و الإصلاح السياسي، دراسة النظام السياسي المصري، (2003_2008)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013، ص ص 58_59.

جملة الوظائف التي تقوم بها كتنظيم المشاركة و تجميع المصالح، الربط بين القوى حسب ما يؤكد عليه "المدخل المؤسسي" لضمان الاستمرارية و الديمومة .[1]

ويرتبط بإصلاح الأحزاب السياسية إصلاح النظام الحزبي، الذي يتم وفقا لآليات عديدة ؛ كإطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية بمختلف أشكالهاو أطيافها السياسية، إلغاء القيود التي تحد من أنشطتها خاصة فما يتعلق بالاتصال بالجماهير، و هو ما يتطلب إدخال تعديلات جوهرية على قانون الأحزاب من أجل تقنين و تنظيم العمل الحزبي الذي يعرف العديد من المظاهر السلبية، و الالتزام بمجموعة من المبادئ الرئيسية التي تنظم العلاقات فيما بين الأحزاب لتفادي الصراعات بينها، والتي تؤثر على مجمل العملية السياسية، وكذلك من الضروري إنهاء علاقة التداخل بين أجهزةالدولة و الأحزاب الحاكمة في الدول العربية، بما يحول دون توظيف إمكانيات الدولة لحساب هذا الحزب خاصة خلال الاستحقاقات الانتخابية[2].

أما بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني، فان تفعيلها وتقويتها يعد مدخلا أساسيا للإصلاح السياسي، باعتباره يلعب دورا مهما في بث الثقة المتبادلة داخل المجتمع ويعلم الأفراد روح المسؤولية التربية على المواطنة وتعويدهم على التعاون، و لهذا فلابد من تطوير ها إلى مستوى يمكنها من إجراء تطوير نوعي في علاقات القوى مع النخب الحاكمة، بما قد ينتج عن احتمال انشقاق النخب الحاكمة و انحياز قسم منها إلى الإصلاح[3].

ومنه تؤدي صيغة تفاعلات المجتمع المدني في النظم الحاكمة دورا أساسيا في هذا المدخل، كما أن فعالية دور المجتمع المدني تعتمد على الإطار السياسي و التشريعي الذي تعمل فيه، و مدى الحر ية التي يتيحها له للقيام بمهامه.

3. **تجديد القيادات والنخب السياسية:** تعتبر القيادات والنخب السياسية من أبرز آليات الإصلاح السياسي حيث لا يتحقق الإصلاح دون الدور الذي تلعبه بحكم إمكاناتها في توجيه المرؤوسين نحو إنجاز الأهداف.

وباعتبار أن للعملية الإصلاحية أبعادا مختلفة كالبعد المتعلق بالإصلاح الدستوري والتشريعي، وإطلاق الحريات العامة، ويتم هذا في أغلب الأحوال عن طريق رؤساء الدول والحكومات، وكذلك الحال بالنسبة للإصلاح المؤسسات والهياكل السياسية، فإن الدور الرئيسي في الكثير من الأحيان يعطي لمن يقف على قمة الهرم المؤسساتي والهيكلي، وذلك بما يحتاج إليه هذا المجال من صلاحيات واختصاصات واسعة وقادرة على اتخاذ قرارات حاسمة تلعب دور المحرك

---

[1]- صباح صبحي حيدر، مرجع سابق، ص ص100_101.

[2]- حسنين توفيق إبراهيم،التحول الديمقراطي و المجتمع المدني في مصر: خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري 1918-2005، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ص ص 270_271.

[3] -حنان كمال ، مرجع سابق، ص ص 56_57.

الدافع لعملية الإصلاح السياسي، وفي هذا الصدد يؤكل كل من "**دايموند ويلنر**" و"**سيمور مارتن ليبست**" على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة بإدخال عمليات إصلاح النظام التسلطي، هذا بالإضافة إلى تنامي إدراك هذه القيادة بأن استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضعاف الأبنية التي توكل إليها دورا هاما في عملية الانتقال إلى الديمقراطية.[1]

هذا بالنسبة للقيادة وفيما يتعلق بالنخب السياسية، فهي الاخرى تعد محركات اساسيا في الدفع قدما نحو عملية الاصلاح السياسي كما يصفها "**هاورلدلازويل**" بأنها: " تشمل الحائزين على القوة في (الجسد) السياسي، وهي قمة طبقة القوة، وتتكون من رجال في مناصب تسمح لهم بصنع قرارات لها نتائج و أثار كبرى، فهم يمثلون قمة تنظيمات المجتمع الحديث".[2]

وقد اهتم العديد من باحثي الموجة الثالثة Thirdwave بالنخبة السياسية ودورها الرئيسي في عملية الإصلاح السياسي، حيث أكد " Samuel Huntington" على دور النخبة في عملية الإصلاح السياسي في مجتمعاتهم، ووفقا لنهج النخبة أكد أن التحول الديمقراطي عموما يوضح ميول طبقة النخبة لحمل وتولي القيم الديمقراطية القائمة على الشفافية وحقوق الإنسان...،حيث يترأس النخب عملية التحول الديمقراطي، وفي مثل هذه الحالات نادرا ما يتوقع أن للنخب أي مصلحة ذاتية(شخصية) يراد الوصول إليها من خلال عملية التحول،وهو ما يطلق عليهم مصطلح (الإصلاحيون داخل الأنظمة السياسية)، هذا على النقيض من التحول الديمقراطي النفعي الذي تسعى من خلاله النخب الحاكمة كسب المنفعة ويطلق عليهم (المنفعيون)، وذلك من خلال دراسته للدول التي كانت نماذج لهذه الموجة.[3]

كما اعتبر "**سان سيمون**" أن إصلاح أي نظام حكم لا يكون إلا بتغيير النخبة لصالح صعود نخب جديدة تحمل على عاتقها مسؤولية تطبيق برامج الإصلاح المطلوب[4]، باعتبار ان عملية تجديد النخب والقيادات من الآليات التيتمكّنها من تجنب مخاطر البقاء في الحكم لمدة طويلة و انعكاسات ذلك على النظام السياسي، مما يحمله من احتمال حدوث اضطرابات جماهيرية واسعة تشل حركية النظام السياسي، خاصة في ظل تأثير **نهجي العصرنة والتعبئة الاجتماعية** وما يترتب عليها من إمكانية التحول الديمقراطي، وقد أشار إلى ذلك هنتيغتون حيث أن ارتفاع مستويات القراءة والكتابة (التعلم) ومصادر المعلومات السهلة المنال والتقدم التكنولوجي كلها عوامل تدفع نحو التغيير والتحويل من مجتمع غير ديمقراطي إلى مجتمع يشجع الديمقراطية من خلال

[1] - المرجع نفسه، ص 148.

[2] - المرجع نفسه،ص 98.

[3]- Ali sarhan, opcit, p 69.

[4] - إبراهيم محمد عبد العزيز، إشكالية للإصلاح السياسي في الشرق الأوسط،مرجع سابق ص 29.

ظهور ما يسمي **بالتعبئة الاجتماعية**، ورغبة المجتمع في جلب القيم الديمقراطية، حيث تلعب الطبقة الوسطى دورا هاما في تحفيز الجماهير للمطالبة بنظام ديمقراطي.[1]

إن ما يتطلبه النظام السياسي هو القدرة على ضم القوى الاجتماعية التي اكتسبت وعيا اجتماعيا نتيجة إفرازات العصرنة Modernisation ورغبتها في المشاركة في الحياة السياسية، وما ينجم عنها من إفراز قيادات ونحب جديدة تحمل على عاتقها الدفع بعملية الإصلاح السياسي نحو الأمام، وأمام هذه الرغبة الملحة، يجد النظام السياسي نفسه بين خيارين فإما أن يقبل بإجراءات هذه المشاركة ووسائل تنسجم مع وجوده المستمر، وإما أن تستبعد هذه الفئات من النظام السياسي ويفتح احتمالات الصراع والتوترات السياسية بين الفرقاء السياسيين،[2] وهذا الخيار ينتج عنه تكاليف باهظة تضر بمنظومة النظام السياسي.

---

[1] - Ali Sarhan, Is the arabspring in the third wave of democratization ?, the case of Syria and Egypt, Turkish journal of politics, vol 3 no-1summer 2012, p 68.

[2] - صباح صبحي حيدر، إصلاح الأحزاب السياسية، دور قادة الأحزاب في الأنظمة ، مرجع سابق، ص ص 92-93 .

المطلب الثالث: المداخل المفسرة للإصلاح السياسي: هناك عدة مقاربات لتفسير الإصلاح السياسي إلا أننا نحاول الوقوف على أهمها على النحو التالي:

1.الإصلاح من المنظور الاقتصادي (التنمية الاقتصادية): يدعو أنصار المدخل الاقتصادي إلى تبني الإصلاح الاقتصادي أولا و إرجاء الإصلاح السياسي، ويرتكز هذا المدخل على أن التطور السياسي الديمقراطي كما تقدمة الخبرة الغربية قد استند إلى أوضاع اقتصادية معينة ساعدت على تهيئةالمجتمع لتقبل و استيعاب متطلبات الإصلاح السياسي على أساس سعيه إلى تحقيق مصالح قطاعات كبيرة من المواطنين الذين نمت دخولهم تحسنت أوضاعهم بالمعيشية بفعل التطور الاقتصادي.

ويؤكد هذا المدخل على **التجربة الأسيوية المعاصرة**، حيث بدأت عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول في ظل نظم شديدة التسلط، ومع نجاح هذه العملية بدأت النظم السياسية الأسيوية في عملية الإصلاح الديمقراطيكنتيجة لتشكل القوى الاجتماعية و السياسية الجديدة في مجتمعات هذه الدول لها مصالحها المؤكدة في تحقيق الإصلاح السياسي. [1]

ووفقا لهذا المنظور هناك ترابط بين الإصلاحالسياسي و التنمية الاقتصادية لدولة ما ينعكس بشكل أو بآخر على النظام السياسي لهذه الدولة، فيؤدي التطور الاقتصادي بها لمزيد من التطور و التحديث للنظام السياسي القائم، وذلك من منطلق أن أغنى دول العالم هي دول ديمقراطية، وقد كان **ادم سميث** قد عبر في كتابه " **ثروة الأمم** " عن هذا الاتجاه، من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق، الذي يعتبره محركا للنمو الاقتصادي ، لذلك فالحكومة التي تحكم أقل ما يمكن تعتبر أفضل حكومة، فالحد الأدنى من الحكم يؤدي إلى الحرية الفردية والمنافسة والكفاءة ويزيد من إمكانات النمو الاقتصادي[2] .

فإذا كان دعاة الليبرالية الكلاسيكية يعتبرون أن النظم السياسية هي نتاج عالم الأفكار والإيديولوجيات و لا ترتبط بأية علاقة بالأوضاع الاقتصادية فإن المفهوم الماركسي يمثل نقيض هذه الفكرة و هو أن البناء الفوقي بما تمثلهمجموعة النظم والعقائد و الإيديولوجيات ليست سوى انعكاسا للبناء التحتي الاقتصادي، أي نظام الإنتاجو علاقات الإنتاج. [3]

فانطلاقا من هذا المفهوم الماركسي طرح العديد من علماء السياسة من أمثال **روبرت دال** خلال عام 1960 و1970 نظرية التلازم بين التطور التقني (البناء التحتي)والديمقراطية السياسية (البناء الفوقي) بمعنى أن الديمقراطية هي نتاج التطور التقني حيث أن هذا الأخير

---

[1] - حنان كمال، مرجع سابق، ص ص 56 – 57

[2] - يسرى الغزباوي، حول مفهوم الإصلاح، مجلة الديمقراطية، مرجع سابق، ص 144

[3] - حسين عبيد، الأنظمة السياسية المقارنة، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2013 ، ص 56

يؤدي إلى تطور اقتصادي وثقافي، مما ينعكس ايجابيا على التطور السياسي و يزيد من إمكانية نجاح التجربة الديمقراطية، وفي دراسة مقارنة قام بها كل من DAHL و Ressut حول التلازم بين التطور التقني والديمقراطي، استنادا إلى مجموعة المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعيةو الثقافية ، تبين أن الديمقراطية تتعزز وتنجح في مجتمع الاستهلاك الجماهيري بنسبة 100%وهي المرحلة الأكثرتطورا تقنيا و اقتصاديا [1]

لكن الفضل الأكبر للمدخل التحديثي الذي يربط بين الديمقراطية و التنمية ، يعود الى عالم الاجتماع السياسي الأمريكي "**سيمور مارتن ليبست**" S. M.Liepset ، ووفقا لأطروحة ليبست، واعتمادا على مؤشرات مرتبطة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي كثروة الدول ودرجة تصنيعها وتحضرها، واعتمادها على مستوى تعليم مرتفع، أو ما يطلق عليه بالشروط الأولية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، قام بربط العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، ولإبراز ذلك اجري مقارنة بين مجموعتين من الدول، حيث صنّف الدول الأوروبية وبعض دول أمريكا الشمالية واستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة Stable Democracies و ديمقراطيات غير مستقرة Non Stable Democracies وديكتاتورية Dictatorshipc، في حين وضع دول أمريكا اللاتينية في خانة للديمقراطيات و الديكتاتوريات غير مستقرة و الديكتاتوريات المستقرة. وتبين من المقارنة أن الدول الأكثر ديمقراطية في كلتا المجموعتين كانت تتمتع بمستويات تنمية اجتماعية و اقتصادية أكثر من الدول غير الديمقراطية. [2]

ولهذا افترض ليبست وجود علاقة سبية و إيجابية بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي، ومنذ ذلك الحين ذهب علماء السياسة من أمثال **هنتنغتون** على تأكيد العلاقة الايجابية بين مستويات التنمية الاقتصادية و الديمقراطية، حيث اعتبر أن معظم الدول الغنية في العالم باستثناء **سنغافورة** هي ديمقراطية ، وتقريبا معظم الدول الفقيرة باستثناء **الهند** أو ربما دولة أو دولتين غير ديمقراطية،[3] وبالتالي فمن الضروري دعم النمو الاقتصادي من أجل بلوغ الديمقراطية و هناك أسباب عديدة لهذه العلاقة يحددها هنتينغتون في ما يلي: [4]

- **التنمية الاقتصادية** تشمل مؤشرات كمستويات التحضر - الثقافة - نمو وتطور الطبقة الوسطى، وهذه الأخيرة تعمل على إسماع صوتها وإحداث تأثير على صانع القرار.

---

[1] - حسين عبيد مرجع سابق ، ص 57

[2]- Seymour .m .lipset ,the political man: the Social bases of politics ,New York: garden city of doublery, 1960 , p 3

[3]- SA muel P .Huntinghton ,Democracy's third Wave, Journal of Democracy ,Vol-2-no-2(spring), 1991,p05.

[4]- Ibid ,pp 5 – 6

- مع مستوى عال من التعليم، يتم تكوين منظمات عطلية و الانضمام إلى صفوفها، وكذلك إنشاء الأحزاب السياسة ومختلف مؤسسات المجتمع المدني لدعم وترقية مصالح المنضمين و المنخرطين فيها (مصالح سياسية – اقتصادية – اجتماعية).
- التنمية الاقتصادية توفر مصادر عديدة عامة أو خاصة ليتم توزيعها بين الجماعات والافراد في المجتمع ومن هذا المنطلق تصبح العملية السياسية ليست بعملية صفر ية، وينتج عنها ثقافة التوافق و التسامح.
- النمو الاقتصادي ينتج اقتصادا أكثر تعقيدا، ويصبح من الصعب على الدولة أن تراقبه، و هذا البطء من المراقبة يؤدي إلىظهور وانتشار مراكز قوى مستقلة قائمة على رقابة خاصة لر أس المال ولتكنولوجيا المواصلات، و الطبقة البورجوازية التي تحصل على هذه المزايا و الممتلكات، تريد نظام سياسي تستطيع أن تمتحن فيه تأثيرها خاصة إذا كان نظام سياسي منفتح.
- النمو الاقتصادي مع مرور الزمن من شأنه أنيقلل من اللامساواة و انعدام العدالة الاجتماعية و يسهل في ظهور الديمقراطية

وعليه يخلص هنتينغون هناك تأثير ايجابي للتنمية الاقتصادية على الديمقراطية، إلا أن هذا الترابط لا يثبت السببية، حيث اثبت في دراساته فيما بعد أن بعض حالات الدمقرطة كانت في دول لم تحقق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية، حيث أن 40 %من حالات الانتقال إلى الديمقراطية شملت هذه الدول، كما أضاف إلى العوامل الاقتصادية عنصر الثقافة لأهميته في بلوغ الديمقراطية. وخلص إلى أن التنمية الاقتصادية لا تؤدي بالضرورة إلى الديمقراطية و هو ما أشار إليه الباحث Adam Prezevorsky ، فرغم تحقيق العديد من الدول معدلات النمو الاقتصادي عالية إلا أنها حافظت على مركزية السلطة وعدم تحقيق متطلبات الديمقراطية الليبرالية، ولعل دول الخليج العربي و الصين مثال على ذلك[1] .

2.**الإصلاح من المنظور السياسي { التنمية السياسية}:** يؤكد أنصار هذا المنظور على ضرورة تعميق وترسيخ المبادئ و الإجراءات الديمقراطية الليبرالية كتوسيع دائرة المشاركة السياسية، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهو ما أكده كل من **هالبرين وسيغل و ميشال وانسين**، لأن هذه الإجراءات الديمقراطية سوف ينتج عنها مزايا ايجابية ليس فقط من الناحية السياسية (كالتداول على السلطة) بل تمتد إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كتقليص الفقر، توسيع

[1]- SA muel P .Huntinghton opcit, p 06.

الفرص التربوية وكذا بناء شروط السلام الدائم كما هو الحال في المجتمعات المتقدمة[1]؛ و أضاف الباحث **كاروذورس** ؛ أن الإطار الدستوري هو من يسعى لاحتضان عملية الانتقال من الاستبداد إلى تعزيز الديمقراطية خاصة في المراحل المبكرة من هذه العملية، ويشمل الإطار الدستوري الذي من شأنه العمل على تعزيز حقوق الإنسان كإجراء انتخابات وفقا للمعايير الدولية واتخاذ سلسلة من المبادرات الهادفة احترام الهيئات و المحاكم القضائية المستقلة، اللامركزية في صنع القرار لصالح الحكومات المحلية وأيضا توسيع المشاركة، لتشمل منظمات المجقع المدني و المنظمات غير الحكومية (NGO) وكذا الإعلام المستقل.[2]

و عن أهمية المشاركة السياسية من خلال العملية الانتخابية، أنه منذ الحرب العالمية الثانية شكلت الانتخابات الركيزة الأساسية في تعريف الديمقراطية ؛و التي تعني التأسيسللسلطة و جعلها مسؤولة (إخضاعها للمسائلة)، فإذا كان في بعض الأنظمة يصبح الأشخاص حكاما منذ الولادة سواء عن طريق التعيين Oppiotement أو بفعل الثروة wealth أو عن طريق الإكراه Coerceion، فإن في النظم الديمقراطية اختيار الحكام يكون عن طريق انتخابات تنافسية و التي على أساسها يتم التصويت على الحاكم من بين المرشحين المتنافسين على السلطة، وعليه تم التركيز على التباين الانتخابي كمتغير جوهري للديمقراطية ، التي هي " نظام يضمن توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار.[3]

وباعتبار المشاركة السياسية على أنها حق كل مواطن أن يكون في العملية السياسية ، فان ذلك يتطلب المساواة السياسية Political Equality أي لكل مواطن صوت One Person has One Vote، و هذا المبدأ يتطلب إلغاء القيود أو تقليصها إلى أبعد حد، فلا يجب إقصاء أي شخص بسبب الجنس – الطبقة – الملكية – من المشاركة، لأنه يتنافى مع مبدأ المواطنة Citizenship التي هي من شروط الترسيخ الديمقراطيPolitical Consolidation. وقد ارتفع عدد الدول التي شهدت انتخابات خاصة في أواخرالقرن العشرين و أصبحت الانتخابات حدا فاصلا يسجل لحظة الانتقال الديمقراطي من أنظمة الاستبداد إلىالديمقراطية، والديمقراطية وفقا لهذا المنظور أصبحت تعرف بالديمقراطية الانتخابية Electoral Democracy[4] ، ولكن

[1] - Pipa Norris, Making Democratic Governance Work: How Regimes Shape Prosperity, Welfare, and peace, USA: Cambridge University prass,2012. P03.

[2]. ibid, p 04.

[3]- SAmeul .hintingthon, opcit,p 06

[4]- Decemder Green .Laura Luehrmann , Comparative Politics of The Third World :Linking Concepts and Cases, London: Lunne Rienner Publishers, third Edition, 2011,pp 305-306.

الانتخابات وحدها لا تكف لانتشار الديمقراطية، لأن النظام الديمقراطي لا يعتمد فقط على الانتخابات التنافسية وإنما أيضا على ضمان حقوق الأفرادو حرياتهم الأساسية، لان الأنظمة السياسية التي وصفت على أنها حرة عموما تسمح بمستويات عالية من الحريات المدنية والسياسية و على الرغم من أن العديد من الدول شهدت ومازالت تشهد انتخابات للتنافس على السلطة التنفيذية والتشريعية، إلا انه في حالات عديدة تعمل بعض النخب الحاكمة على التلاعب بنتائج هذه العملية الانتخابية واستغلالها وهذا ما يؤثر على النزاهة والديمقراطية، وهو ما أدى البعض الى الحديث عن الإفلاس الانتخابي The Falacy of Electorism كما أنها تعمل تقييد حركات المعارضة وكبح جماحها.[1] ولهذا أنه من الضروري التساؤل عما إذا ما تم تفعيل حكم القانون و عن مدى وجود مؤسسات قضائية مستقلة تضمن حماية الحقوق المدنية و السياسية كحرية الإعلام حق التكوين و الانضمام إلى الجمعيات و المنظمات بما فيها الأحزاب السياسية – جماعات المصالح أكثر من الاعتماد على الانتخابات لأنه في ظل حماية هذه الحقوق أن المواطنين يشعرون بان الحرية في المشاركة في العملية السياسية[2].

إن التركيز على الحقوق و الحريات المدنية و السياسية يعكس مبادىء الديمقراطية الليبرالية، ولقياس مدى تطبيق الدول لهذه المبادئ، تم استخدام مؤشر غاستيل للحقوق والحريات والمدنية و السياسية عام 1972، ويقدم سنويا من قبل **بيت الحرية** Freedom Hous Indesc ويستخدم من قبل العديد من المفكرين من أمثال **لاري دايموند و روبرت ج . بارو**، وعلى أساس هذا المؤشر يتم تقسيم الدول وفقا لاحترامها الحقوق المدنية و السياسية إلى **دول حرة** FREE **نصف حرة** Partially ودول **ليست حرة** NOT FREE ،وهذا المؤشر يرصد ويراقب وجود الحقوق السياسية في ظل تواجد العمليات الانتخابية و التعددية السياسية و الحريات المدنية في ظل تواجد حرية التعبير والاجتماع وحرية القانون و الحقوق الفردية.[3]

إن الدول التي صنفت على أنها غير حرة هي تلك الدول التي تواصل في قهر مواطنيها و انتهاك حقوقهم ، وهذا على الرغم من أنها قد شهدت انتخابات، وهو ما احدث تناقض بين الديمقراطية الانتخابية و الديمقراطية الليبيرالية كما ادعى **لاري دايموند**، وبلغة الأرقام قدرت بيت الحرية أنه في عام 2011 صنفت 47 دولة على أنها غير حرة، وشمل هذا التصنيف الدول التي عرفت بعض مظاهر الديمقراطية (خاصة الديمقراطية الانتخابية) خلال العقدين الأخيرين أو ما يسمى **دول الموجه الثالثة** Third Wave States، وهذه الدول تشكل نوع غريب من

[1]-Decemder Green .Laura Luehrmann, Optcit ,p 306.

[2] -Ibid, p 305.

[3] -Pipa Noris .opcit ,p p 52 – 63 .

الديمقراطي. كما يدعي الباحث **اودونيل غيلميرو** ، فلا يمكن أن نطلق عليها على أنها أنظمة دكتاتورية أو تسلطية، وهي كذلك ليست بدول ديمقراطية ليبرالية بالكامل، و مع أنها أحيانا يطلق عليها بالحكومات الديمقراطية لأنها تحمل بعض مظاهر الديمقراطية لا تختلف عن تلك الموجودة في الأنظمة الديمقراطية لكنها تقع تحت سيطرة نخب سياسية حاكمة لا تؤمن بالإجراءات الديمقراطية الليبرالية باعتبارها مبادئ لابد من الأخذ بها وتفعيلها والاستمرار في دعمها و ترقيتها لأنهحتى لو قامت الحكومات و الدول بالأخذ بالمبادئ الديمقراطية الليبرالية، فنجاحها سيكون نسبي و العمل لابد أن يتواصل، لأن الديمقراطية عملية ومسار تطوري تنمو و تتطور تدريجيا.[1]

[1]- Decemder Green .Laura Luehrmann, Optcit ,p 307.

المبحث الثاني: ماهية النظم السياسية العربية.

قبل التطرق إلى تعريف النظم السياسية العربية وخصائصها، لا بد من الإشارة إلى مصطلح النظام والنظام السياسي بشكل عام، حتى يسهل علينا فهم طبيعة وفلسفة النظم السياسية العربية.

المطلب الأول: تعريف وخصائص النظم السياسية العربية: هناك العديد من التعاريف المقدمة للنظم السياسية العربية وكذا جملة خصائصها وسنحاول استعراضها على النحو الموالي.

1- مفهوم النظام (system):

أ/ لغة: لفظة النظام مأخوذة من الفعل -نظم- ينظم- تنظيما ونظاما، وتعني الترتيب والتنسيق بين أجزاء متناثرة وربطها في وحدة فعالة.

ب/ اصطلاحا: تعني كلمة النظام ترتيب الظواهر الاجتماعية المختلفة في هيكل مترابط و متناسق يضمن الاستقرار الاجتماعي ويوفر الأمن والاستقرار، أي أنه يوفر الإطار السلمي لحل مختلف التناقضات الاجتماعية[1].

رغم أن مصطلح النظام قداستخدم في الدراسات الاجتماعية وفي الأدبيات السياسية ودراسات العلاقات الدولية منذ فترة طويلة، إلا أن الغموض وا\عدم التحديد لازال يكتنفان هذا المصطلح، مما أدى إلى صعوبة وضع تعريفا محددا دقيقا للنظام، ومع ذلك سنحاول اعتماد تعريف "**روبرت داهل**" للنظام في كتابه Modern Political System إذ يعرفه **أنه مجموعة من المدركات التي تتفاعل مع بعضها بطريقة معينة".** [2] ويرى أنه عند دراسة أي نظام لا بد من التطرق إلى العناصر التالية:

- ضرورة معرفة حدود النظام الداخلية و الخارجية .
- أن أي نظام هو نظام فرعي لنظام اكبر منه .
- أن هناك عددا من المتغيرات قد تكون بمثابة نظم فرعية لنظامين مختلفين تربط بينهما عوامل تطابق وصفات مشتركة [3].

و هي نفسها الفكرة التي تبناها المفكر "**اناتول رابوبورت**" بقوله: "أن المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء هو ما يمكن تسميته بالنظام" [4].

---

[1]-خروع أحمد، دولة القانون في العالمالعربي الإسلامي بين الأسطورة و الواقع، محاولة نظرية تحليلية للأسس القانونية و السياسية للدولة العربية الإسلامية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص35.

[2]-عطا محمد صالح، فوزي أحمد تيم، النظم العربية المعاصرة، ليبيا: منشوراتجامعة قار يونس، 1988، ص 18.

[3]- عطا محمد صالح، فوزي أحمد تيم، مرجع سابق، ص 18.

[4]- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 100.

و عليه يمكن القول أن أي نظام هو نتاج تفاعل مجموعة من العناصر أو المتغيرات المرتبطة ببعضها البعض بنوع من التنظيم في نسق معين.

2. تعريف النظام السياسي: Political System: يمكن التميز بين نوعين من المعاني لتعبير النظام السياسي: (الضيق والواسع)

أ/**المعنى الضيق أو التقليدي لمصطلح النظام السياسي**: يقصد بها نظام الحكم الذي يسود دولة معينة، و وفقا لهذا التعريف يكون هناك ترادف بين مفهوم النظام السياسي للدولة أو نظام الحكم في دولة القانون الدستوري[*]، و في هذا الصدد يقول "**جورج بيردو**" " بأن النظام السياسي هو كيفية ممارسة السلطة في الدولة، وعلى هذا النحو يكون هناك ترادفا بين النظام السياسي للدولة أو نظام الحكم في الدولة {القانون الدستوري} [1].

ب/**المعنى الواسع للمصطلح النظام السياسي**:يقصد به معنى أوسع و أشمل من معناه الضيف السابق إيضاحه، ويعني:" دراسة مختلف أنظمة الحكم المتواجدة في الدول المعاصرة، ليس فقط من خلال القواعد الوضعية المطبقةوا إنما أيضا من خلال ما سيسود هذه الدول من مبادئ فلسفية وسياسية واجتماعية و اقتصادية، أي أن النظام السياسي ينظر إلى نظام الحكم وما يحيط به من ظروف فلسفية و واقعية"، في هذا الصدد يعرفه "**مورس دوفيرجيه**" بأنه :" **مجموع الحلول اللازمة لمواجهة المشاكل التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة".** [2]

ويعرفه "**دافيد ايستون": "بأنه مجموعة من التفاعلات و الأدوار التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم داخل المجتمع**"[3] ، في حين يعرفه "**غابريال ألموند":** "أن النظام السياسي هو ذلك النسق من التفاعلات التي توجد في كافة المجتمعات من أجل تحقيق وظائف التكامل و التكيف داخليا، و في مواجهة غيرها من المجتمعات باستخدام أو التكوين باستخدام الإكراه المادي المشروع بشكل أو بأخر"[4].

وعليه يتبين لنا من خلال التعاريف السابقة الذكر أن النظام السياسي قائم أساسا على مجموعة من التفاعلات الداخلية و الخارجية، متجسدة في هيئة وحدات بنائية متكاملة فيما بينها، في اطار علاقة تبادلية تشكل مكونات النظام السياسي الذي يمارس الإكراالمادي المشرو ع.

---

[*] - يتضمن القانون الدستوري مجموعة من القواعد التي تتصل بنظام الحكم في الدولة تستهدف تنظيم السلطات القائمة فيها، وتحديد اختصاصاتها وكذلك العلاقة بينهما، كما تبين حقوق وواجبات الأفراد في الدولة.

[1]- تامر كامل محمد الخزرجي، مرجع، ص 22.

[2]- جيمس دويتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق ص 109.

[3] - عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي، الجزء01، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 196.

[4]- عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص 196.

3. تعريف النظم السياسية العربية: تشكل جزءا من مجموعةالدول النامية أو دول الجنوب، و هي نظم جديدة قائمة بشكل أو بأخر كنتيجة لنضال الحركات الوطنية في سبيل الاستقلال، حيث استندت إلىهياكل اجتماعية و اقتصادية تعود إلى ما قبل القرن التاسع عشر، فرغم محاولات التطوير والتحديث وإقامة هياكل جديدة لتلك النظم، إلا أن أثار القوالب التقليدية مازالت قائمة إلى يومنا هذا [1] .

ولعل ما يميز النظم السياسية العربية عن غيرها من النظم هو ارتكازها على مجموعة من الأسس المشتركة التي تسمح ليس فقط بالحديث عن نظام إقليمي عربي،وإنما يتجاوز ذلك إلى الحديث عن الطبيعة الخاصة التي تحكم علاقاتها البينية، إذ تأثرت هذه النظم من حيث الفلسفة السياسية بالعديد من المصادر الفكرية بطريقة أوأخرى، و هذا ما يتجلى في خصائصها العامة أو هياكلها وبناها الخاصة[2].

لكن الفريد المتميز في النظم السياسية العربية، انها بقدر ما تملك قواسم مشتركة كالدين واللغة والعادات والتقاليد وتعرضها للاستعمار، وانعكاساته على مساراتها التنموية، بقدر ما تختلف على مستوى طبيعة النظام السياسي المنتهج، فهي تتجاذب بين النظم الجمهورية والملكية، وحتى بالنسبة لنفس النظام فهي تختلف من دولة إلى أخرى.

4.خصائص النظم السياسية العربية: على الرغم من وجود بعض التباينات بين النظم العربية، منها ما يسود فيها النظام الملكي، وأخرى نظام جمهوري، وقسم منها نظام الإمارة أو السلطنة الذي يشبه إلى حد بعيد النظام الملكي، إلا إن ذلك لا يمنع عن البحث عن السمات والخصائص المشتركة بين أغلبها والمتمثلة في ما يلي:

* **الخضوع الاستعماري**: حيث تعرضت هذه النظم لمختلف أشكال الهيمنة الاستعمارية، إذ أن جل هذه الدول خضعت للاستعمار سواء كان (استعمارا - استيطانا بشر ا أو وصاية أو انتدابا)و العديد من هذه الدول خاضت حروبا وثورات من أجل الاستقلال[3]. ويعتبر الخضوع الاستعماري سببا من أسباب الازمات التي شهدتها الدول العربية، و التي نجم عنها حالة من حالات التشرذم و غياب مظاهر الوحدة التي ظلت قائمة طيلة الحكم العثماني، الامر الذي انعكس سلبا على شتى المستويات السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، و الثقافية. [4]

---

[1]- عطا محمد صالح، فوزي أحمد هيثم، مرجع سابق، ص 179.

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3]- محمد مقداد احمد، أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته {دراسة حالة الأردن}، مجلة المنار، العدد 07، 2007، ص 99.

[4]- على الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص22.

***التبعيـة**: فاغلبها نظم تابعة تتحرك في اطار التبعية لقوى خارجية تعددت صورها وإشكالها ودرجتها، فهناك تبعية اقتصادية، سياسية، عسكرية و حتى ثقافية، حيث تؤثر ظاهرة التبعية على حرية هذه النظم وممارستها لسلطاتها على المستويين الداخلي و الخارجي، على أساس أن التبعية السياسية قرينةالتبعية الاقتصادية أو العكس، و هو ما يفسر لنا عدم تمتع هذه النظم باستقلاليتها بشكل كامل[1].

***نظم تسلطية**: أي أنها نظم غير ديمقراطية مع اختلاف في الدرجة وأساليب ممارسة التسلط، وظاهرة التسلط والانفراد بالحكم تضرب بجذورها في التاريخ العربي الإسلامي، فهي ترجع إلى الانحراف التاريخي السياسي لما تم تفضيل "**خيار من يحكم على خيار شكل الحكم**". فالاستبداد و التسلط هو داء الأمة العربية الإسلامية على حد قول الشيخ العلامة عبد الرحمان الكواكبي[2].

و النظم التسلطية كأحد أشكال النظم تعترف بعض المبادئ الديمقر اطية على مستوى الخطاب السياسي و النصوص القانونية، لكن لا تكرسها على مستوى الممارسة الفعلية، فهي على عكس الأنظمة الديمقراطية تقد دور الجماهير في صنع القرار و عموما فهي تنفي الحقوق الأساسية للمواطنين وتقيد حرياتهم، وتتميز بتعددية حزبية مقيدة و انغلاق فضاء المشاركة السياسية وعدم التداول على السلطة.و هناك من يطلق عليها أنظمة "نصف حرة" أو "ليست حرة" بمعنى أنها أنظمة غير ليبرالية، ما دام أن الحريات الشخصية و الحقوق الفردية مقيدة[3].

أما بخصوص الطبيعة التسلطية للنظم الحاكمة في الدول العربية، يميز "**كيفين كوهلر**" و "**جانا واركوتنس**" بين موجتين من الدراسات حول السلطوية، اهتمت الموجة الأولى في السبعينات و الثمانينات من القون الماضي بنظم الحكم العسكرية ونظم الحزب الواحد و الحاكم الواحد التي سادت في الخمسينيات والستينات من تلك الفترة، و جاءت اثر موجة الانقلابات العسكرية التي عرفتها المنطقة العربية، وقد رفعت فيها شعارات خاصة بأهداف تحقيق التنمية الاقتصادية و العدالة الاجتماعية، وتم تأجيل الديمقراطية وكل ما يتعلق بالمبادئ الديمقراطية كالمشاركة السياسية،[4] أما الموجة الثانية فتبدأ منذ الثلثينات و امتدت حتى أواخر 2010، قد ركزت على البعد المؤسسي والقدرات المؤسسية والبنى التنظيمية لهذه النظم، و جاء ذلك في سياق الموجة الثالثة للديمقراطية،

---

[1]- حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999، ص 27.

[2]- عبد الرحمان الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، أم القرى: موفم للنشر، 1988، ص 02.

[3]- Patrickh.H.O.Neil, Karl Fields, Don Sharm, Cases in Comparative Politics, New York, Third Edition, p 06.

[4]- أحمد تهامي عبد الحي، لماذا لم تتنبأ العلوم الاجتماعية بالثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، أكتوبر 2011، ص 47.

حيثظهرت العديد من النظم المختلطة و الهجينة التيتجمع بين سمات ديمقراطية و أخرى سلطوية، و اهتمت هذه الموجة بتحديد استراتيجيات هذه النظم للبقاء كاستخدام المعارضة و العملية الانتخابية والحزبية كأداة للتنفيس السياسي وكوسيلة لتكوين التحالفات السياسية و الطبقية التي تخدم استقرار النظم السلطوية[1] .

وكان ذلك طبعا استجابة لمحددات داخلية وخارجية من أجل تبني الإصلاح السياسي وتطبيق سياسات التحرير الاقتصادي بضغط من المؤسسات النقدية الدولية (كصندوق النقد والبنك الدوليين)، وقد وصفت النظم العربية الحاكمة خلال هذه المرحلة بالتسلطية الجديدة، حيث عرفت هذه النظم هامشا أو درجة من الانفتاح السياسي **كالأردن - المغرب - مصر - الكويت** وظلت دول أخرى أكثر انغلاقا كما هو الحال في **ليبيا، وسوريا و السعودية**، لكن هامش الانفتاح السياسي لم يغير من جوهر الطبيعة التسلطية لنظم العربية، باعتبار أنها لم تتمكن من تكريس المبادئ الديمقراطية على أرض الواقع، وتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية وكذا العدالة الاجتماعية[2].

ولكن الغريب في الأمر، أنه رغم تنامي للشكلات و المعضلات الديمقراطية و الاقتصادية و السياسية، استطاعت النظم السياسية العربية المقاومةهذا الوضع و القدرة على البقاء و الاستمرار رغم مختلف التحديات الداخلية و الخارجية أو ما يسمى "**بأسباب الاستقرار**" التي تطرق لها مدخل الدراسات السلطوية في السنوات الأخيرة في شرح أسباب قدرة معظم الرؤساء العرب البقاء في الحكم لفترات طويلة تفوق الأربعين سنة، كالرئيس المصري السابق **حسني مبارك و العقيد القذافي** في ليبيا، و الحال نفسه يقال على النظم الملكية، حيث استطاعت بعض الأسر الحاكمة السيطرة على نظام الحكم لعقود من الزمن كالأسرة الهاشمية التي تحكم الأردن منذ 1920و آل سعود في المملكة العربية السعودية منذ عام 1932، و هذا رغم كل الموجات الديمقراطية التي شهدتها معظم دول العالم من شرق آسيا إلى أوروبا الشرقية و أمريكا اللاتينيةو إفريقياو جنوب الصحراء ناهيك عن بعض التحولات التي عرفتها بعض الدول الإسلامية **كإيران وتركيا**، ولعل السبب وراء ذلك هو القدرات التكيفية للنظام و مرونته في التعامل مع التحديات و استغلاله للخلافات بين المعارضين والقدرات العسكرية و الأمنية القمعية التي تنفق عليها الكثير من الموارد المالية لتحديثها وتوجيهها لضرب مختلف القوى و الفواعل المحلية من معارضة إسلامية كأحزاب إسلامية و قوى المجتمع المدني عموما[3] .

---

[1] - المرجع نفسه، ص 48.

[2] - مجموعة مؤلفين،النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد السياسية والاجتماعية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص ص، 38-39

[3] - أحمد تهامي عبد الحي، مرجع سابق، ص 47 .

* **نظم محدودة الشرعية**: تختلف الدول حسب مستويات فعاليتها واستقرارها وقوتها وكذلك حسب طبيعة الشرعية المستند إليها.و أساس مبدأ الشرعية هو قبول الأغلبية بحق الفرد أو الجماعة في الحكم وممارسة السلطة بما فيها حق اللجوء إلى القوة -أن اقتضى الأمر- من منطلق أن جوهر الشرعية يتمثل في مدى قبول المحكومين و قناعتهم و ليس إذعانهم، الا أنها ليست مكسبا أبديا، فالشرعية هي ذات طبيعة تطورية و متجددة باستمرار.[1]

ويفرق علماء السياسة بين مصادر عديدة للشرعية كالشرعية التاريخية Traditional Legetemacy أين تكون الدولة محل طاعة لأنها تملك عادات وتقاليد عميقة، الشرعية الكاريزماتية وتحدد على أساس الدور الذي يتمتع به الزعيم أو القائد أو حركة معينة، أما الشرعية العقلانية الدستورية Rational Legetemacyفهي قائمة على القوانين والمأسسة و هي الشرعية التي تعتمد عليها الدول الغربية الحديثة.

وهناك اعتراف متزايد أن معظم الدول ما بعد الاستعمار Post Colonialism في العالم المتخلف تعاني من مشاكل عديدة بسبب فقدنها لشرعيتها، و قد لعبت القوى الاستعمارية دورا في تفاقم مشاكل هاته الدول (كمشاكل الحدود- المشكلات الاثنية كما هو الحال في **نيجيريا – ايران** وبعض الدول العربية **كلبنان والعراق وسوريا...**.[2]

فعند الحديث عن الدول العربية، نجد أن النظم السياسية العربية تواجه منذ الثمانينات تحديات عديدة داخلية و خارجية، و لعل أخطرها هي أزمة الشرعية Crisis of Legetemacy فالشرعية غير متوفرة في أغلبية نظم الحكم العربية، فمثلا تسند الأنظمة الملكية على المصدر التقليدي في تبرير شرعيتها الذي ينطوي على البعدين (الديني/ الإسلامي) أو (البعد القبائلي) أو على البعدين معا كدولة الكويت مثلا، و على الرغم من محاولة هذه الأنظمة الملكية تجديد مصادر شرعيتها وتدعيمها بمصادر إضافية أو بزيادة فعالياتها، فإنها مازالت تضيق دائرة المشاركة السياسية وتحجيم فعاليات المجتمع السياسية و المدنية من (تنظيمات السياسية- نقابات- اتحادات)، أما بالنسبة للنظم السياسية العربية الأخرى كالنظم الجمهورية فهي تستمد شرعيتها أما من إيديولوجية ثورية أو قيادة كاريزماتية أو منهما معا (كمصر في ظل الحكم الرئيس جمال عبد الناصر).[3]

---

[1] - عبد النور بن عنتر، التسلطية السياسية العربية، على الرابط بتاريخ 2006/12/08
www.a.amaaz.free/portial/mdex

[2] Patrickh.H.O.Neil, Karl Fields, Don Sharm, opcit, p 03.

[3] - شادية فتحي إبراهيم، محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية في كتاب صلاح سالم زرنوقة، مصطفى كمال السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 517.

أما الدول الريعية سواءا كانت جمهورية أو ملكية فهي تعتمد على الريع النفطي في شراء الذمم أو ما يسمى بسياسة "**تكميم الأفواه**"،و هي نوع أخر من الشرعية (الشرعية النفطية) التي تستند إليها النظم السياسية العربية، و هي على خلاف الشرعية القانونية الدستورية التي تعد ارقي أنواع الشرعية التي تعتمد عليها الأنظمة الغر بية الحديثة على حد تعبير **ماكس فيبر**[1] .

فأزمة الشرعية تعد من أشد الأزمات التي تعاني منها الدول العربية و النظم السياسية، و هي لا تتعلق بالنظام القائم فحسب بل تعدته إلى فكرة الدولة ذاتها، مما جعل من إشكالية الشرعية إشكالية سياسية مركبة[2]. ويتفق مختلف الباحثن وباختلاف الاتجاهات الفكرية والسياسية على الإقرار بوجود أزمة الشرعية، فمثلا يق|ر الباحث "**أحمد بهاء الدين**" أن النظم العربية تواجه تحديات عديدة خارجية نابعة من التناقضات في السياسات الغربية، وداخلية مصدرها أزمة الشرعية المتعلقة بعدم وجود سند أخلاقي ومعنوي بين الحكام و المحكومين، فلا شيء يجلب الانسجام بينهم في ظل غياب الشرعية، و هي نفسها الفكرة التي تطرق لها "**مخائيل هدسون**" في كتابه عن الشرعية السياسية العربية عام **1979** الذي يلخصها في: " **أن مسألة الحكم المركزية في العالم العربي هي مسألة الشرعية** ؛ وأن النقص الحاصل في هذا العنصر الأساسي الذي لا غنى عنه هو السبب الأكبر للطبيعة المتقلبةللسياسة العربية وللسمة الاستبدادية و غير المستقرة للحكومات العربية القائمة"[3]، وبمعنى أنها هي سبب تعسفية السلطة و عدم اقتسامها مع الفواعل السياسية الأخرى.

أما بالنسبة **للباحث غسان سلامة**، فقد اقر في كتابه نحو عقد اجتماعي جديد through a new social contrat أن هناك إجماعا متزايدا بين المثقفين العرب و الخبراء أن الأنظمة العربية تعاني من أزمةالشرعية، و هذا ما يجعلها دوما في حالة خوف وقلق دائمين من تداعيات تأكل شرعيتها ؛[4]و لإنقاذ شرعيتها لجأت إلى تطبيق إستراتيجيتين اثنتين هما: التوجه نحو تعددية سياسية مقيدة لتخفيف الضغط عن النظام السياسي،وإ تاحة الفرصة للأصوات المعارضة أن تعتبر عن نفسها وذلك في حدود الدائرة الضيقة التي رسمتها للمشاركة، والتي لا تضمن إمكانياتها للتداول على السلطة، ممارسة القمع المباشر ضد الجماعات السياسية التي لم يعترف بحقها في المشاركة السياسية أو التي لم تقبل بفكوة التعددية السياسية المقيدة، وتهدف الوصول إلى السلطة كالجماعة الإسلامية للإنقاذ المنحلة في الجزائر.[5]

---

[1]-Walid kazziha, the fanatsty of arab democracy wthout a constituences, p,46 .

[2]- أشواق عباس، الأزمة البنيوية للدولة العربية المعاصرة، مجلة الديمقراطية، السنة السادسة،العدد 24، اكتوبر 2006، ص، 42

[3] -Walid kazziha,, op cit p 46

[4] -Ibidem.

[5]- السيد ياسين، أزمة المجتمع العربي المعاصر، غياب الحداثة في عصر العولمة، مرجع سابق، ص 49.

أما بخصوص تفسير هذه الأزمة، فقد ظهر اتجاهين رئيسين: الاتجاه الأول يرى أن ضعف الشرعية مرتبط أساسا بظروف نشأة الدولة العربية المعاصرة، في حين يركز الاتجاه الثاني على أن السبب الرئيسي يعود إلى عجز هذه الأخيرة (الدولة العربية) على أن تكون وعاءا لسياسية تعكس المصالح الوطنية العامة، و كذلك عجزها عن توطيد مفهوم الدولة الديمقراطية و القانونية كاطار لتنمية مفهوم المواطنة وتجاوز مختلف أصناف الولاء الجزئي و التقليدي إلى مصاف الولاء للدولة والقانون، ولعل تراكم مختلف نماذج الولاء لكيانات ما قبل الدولة كالانتماء الجهوي والطائفي والقبلي والديني، و كذا تزايد مظاهر الاحتجاج ، اتجاه الأنظمة السياسية سواء كانت سلميا أو عنيفا لدليل على تفاقم مشكلة الشرعية السياسية[1].

***التهديد باستخدام القوة ضد المعارضة:** تلجأ هذه النظم إلى شرعية القوة لمواجهة الضغوطات وبدل الاستجابة لمطالب المعارضة السياسية والمواطنين عامة مارست مختلف أنواع الإكراه المادي من اجل قمع حركات المعارضة و غيرها من الحركات الاحتجاجية الأخرى، وبالتالي فهي تعيد إنتاج نفسها بنفسها[2]، وطبعا هذه السياسة عديمة الجدوى وتكاليفها باهظة لان المؤسسات القسرية وحدها غير كافية للحفاظ على الهيمنة على حد تعبير "**اونطونيو غرامشي**" ولن تعمل بفعالية في ظل غياب الإجماع بين مختلف الأطياف السياسية كما ادعى الباحث "**تيري اينجبلتون**".

وكان من نتيجة هاتين الإستراتيجيتين تعميق الفجوة بين السلطة (الحاكم)و الرعية (المحكومين) و هو الأمر الذي يعزز غياب الشرعية و بالتالي غياب المشاركة السياسية في عملية اتخاذ القرار، ويصبح الفعل السياسي الذي تمارسه النخب السياسية في جهة، و الذي تمارسه الفئات الاجتماعية في جهة أخرى، و هو على النقيض ما أشترطه "**روبرت ماكيبفر**" في تحقيق الشرعية، وذلك عندما تكون ادراكات النخب لنفسها و إدراك الجماهير لها متطابقة و في انسجام عام مع القيم و المصالح الأساسية للمجتمع وبما يحفظ تماسكه [3].

في حين ركز آخرون على أن السبب وراء تأكل أزمة الشرعية هو الفشل في الحفاظ على استقلال الوطني وفي تحقيق التنمية بمختلف أوجهها والتعرض لتهديدات من قبل القو ى الأجنبية، و كذا العجز عن تحقيق قيم ديمقراطية و مشاركة سياسية[4] .

---

[1]- أشواق عباس، الأزمة البنيوية للدولة العربية المعاصرة، مجلة الديمقراطية، مرجع سابق، ص 42.

[2] -Reconsidering democratization in the arab world , democracy and Authoritarianism in the arab world,p..

[3]- أحمد الأصفر اللحام، مرجع سابق، ص 130-131.

[4]- السيد ياسين، أزمة المجتمع العربي المعاصر:غياب الحداثة في عصر العولمة، القاهرة: دار العين للنشر، 2008، ص 49.

و أمام هذا الوضع لا بد من إنشاء عقد اجتماعي جديد على حد تعبير **الباحث غسان سلامة،** يقوم على "**الشرعية الدستورية** " الذي من شأنه أن يضمن للفرد حقوقه و حرياته الأساسية، كما أنه من الضروري تبني ثقافة ديمقراطية قائمة على قيم ديمقراطية يساهم في إرسائها قوى المجتمع المدني، لان الديمقراطية تتطلب بيئة مواتية و بمكونات تسمح لوضعها موضع تطبيق كما هو الحال في البيئة الغربية، و ذلك كما أوضحه **الباحث برهان غليون** في كتاب "**بيان للديمقراطية**"، فالغياب المستمر للديمقراطية رغم الطلب المتزايد عليها هو سبب الأزمات السياسية والاجتماعية و عدم المساواة في توزيع الثروات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية، فالديمقراطية هي كل متكامل (شق سياسي، اقتصادي، اجتماعي، ثقافي) و أي خلل في جانب معين سوف يخل بالجوانب الأخر ى، ويخلق أزمة متعددة الجوانب. وعليه اجتمعت العوامل السابقة الذكر جعلت من الحرية والديمقراطية ضحية الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي.

المطلب الثاني: معايير تصنيف النظم السياسية العربية: تعددت المعايير الخاصة لتصنيف النظم السياسية العربية، ويمكن تحديد أهمها على النحو التالي:

1.معيار شكل ورئاسة الدولة: يعبر هذا المعيار عن نمط انتقال السلطة، وهو أسلوب أو طريقة ملئ الفراغ في السلطة العليا أو كيفية تغير وتولية الحكام في قمة الهرم السياسي (تداول السلطة). إذ تعد فكرة تنميط أساليب الوصول إلى السلطة قديمة ترجع إلى "أرسطو" حين صنف نظم الحكم على أساسها، و استخلص أن هناك ارتباط وثيق بين نمط انتقال السلطة وطبيعة النظام السياسي.[1] وفق هذا المعيار يمكن التمييز بين النظامين الملكي والجمهوري من حيث شكل رئاسة الدولة، ففي النظام الملكي يتقلد رئيس الدولة منصبه عن طريق الوراثة ولمدة غير محددة أي طول حياة الملك، حيث أن رئاسة الدولة تنتقل من شخص لآخر عن طريق توارث السلطة داخل السلطة الحاكمة التي لها الحق في تولي شؤون الحكم انطلاقا من حق ذاتي مقرر لها .[2]

تعمل الأنظمة الملكية على جعل من يتولى الحكم عن طريق ۉلو اثة وفقا لنظام معين، وهو شأن كل الدول الملكية في العالم، إلا أن الاختلاف الكامن بينهما يتعلق باختصاصات الملوك وحقوقهم، فهناك بعض الأنظمة الملكية تجعل الملك يملك ولا يحكم ، بل أن دوره يكاد يقتصر على بعض المهام الشرفية **كالدنمارك أو المملكة المتحدة**، ومنها ما يتوسع في هذه الاختصاصات والحقوق، أي عندما يملك الملك ويحكم في نفس الوقت، وذلك هو ما يميز الأنظمة الملكية في الدول العربية **كالمملكة المغربية والمملكة الهاشمية .**[3]

وبالنسبة للمسؤولية السياسية لرئيس الدولة، تقر الدساتير الملكية ، عدم مسؤولية الملك إطلاقا لا جنائيا ولا سياسيا، وتاريخية نشأت هذه القاعدة " **عدم مسؤولية الملك** " من القاعدة الإنجليزية " **الملك لا يخطئ** " ذوذلك من منطق أن ذات الملك مصونة لا تمس.[4]

أما بالنسبة للنظام الجمهوري، فهو على عكس النظام الملكي يعتمد على الانتخابات كمعيار لتولي السلطة ولمدة محدودة ، ويكون الحق في الحصول على الرئاسة متاحا على أساس المساواة لكل شخص تتوفر فيه الشروط الدستورية للترشح لرئاسة الجمهورية وتتنوع طرق انتخاب رئيس الجمهورية حسب ما ينص عليها دساتيرها، فقد يكون انتخاب رئيس الجمهورية مباشرا من الشعب ، حيث يتم المفاضلة بين المرشحين عن طريق انتخابات عامة مباشرة ، أو عن طريق البرلمان

---

[1]- صلاح سالم زرتوقة ، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2012، ص 48.

[2]- رفعت عبد الوهاب ، النظم السياسية ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ،2007م ، ص 145.

[3]- يحي الجمل، أنظمة الحكم في الوطن العربي في كتاب سعد الدين إبراهيم وآخرون، الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 31.

[4]- محمد رفت عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 144.

بشكل غير مباشر أو عن طريق الجمع بين الأسلوبين معا، حيث يقوم البرلمان بانتخاب أحد الأشخاص ثم يجعل من التصويت على رئاسته موضوعاً للاستفتاء العام.[1]

وبالتطبيق على النظم العربية ، نجد أن هناك ثماني دول لا زالت تعبر عن خصائص النظام الملكي وهي **السعودية، الكويت، قطر والبحرين، عمان والإمارات، الأردن والمغرب**، لكن النموذج الوراثي يختلف من بلد إلى آخر، فهناك وراثة مغلقة؛ أي أنها محددة في خط معين مثل خط الأب – الإبن ، مثلما هو حاصل في **الأردن والبحرين والمغرب**، أما السعودية فتتمثل في خط الأخوة ، وهناك وراثة مختلطة، ممثلة في الإمارات العربية المتحدة مختلطة مع الانتخاب من جانب المجلس الأعلى لاتحاد دولة الإمارات، أما النمط المختلط مع العنف، فهو ممثل في **قطر وعمان.**[2] وتشترك النظم الملكية في وجود تنظيم اجتماعي قبلي أو عشائري يغلب ليها ، وهي وثيقة الصلة بالغرب ولاسيما الولايات المتحدة ، كما أنها (ماعدا المغرب) تتميز بالتجاور الجغرافي، وتقع في الجانب الشرقي للمنطقة العربية .[3]

أما النظم الجمهور ية التي تمثل بقية الدول العربية، تتميز بتبنيها لإيديولوجيات اشتراكية خاصة في فترة ما بعد استقلالها، وكذا رفعها لشعارات الوحدة العربية، وحل القضية الفلسطينية.[4] ليتم استبدالها فيما بعد بالأخذ بالسياسات الليبرالية لتتوافق مع متطلبات الاندماج في السوق العالمية، وعلى الرغم من اعتماد النظام الجمهوري على النمط الانتخابي، الذي يجعل انتقال السلطة مسألة دورية ويجعل تداولها ممكنا، إلا أن دراسات كثيرة تؤكد أن انتقال السلطة في هذه الدول على أساس انتخابات تنافسية لا يعكس إلا حالات فردية، ولا يمثل اتجاها عاما بأي حال من الأحوال، باعتبار أن الانتخابات لم تسفر عن تداول السلطة في أغلب الدول العربية، باستثناء **لبنان**، حيث يعاد انتخاب أغلب الحكام في هذه الدول ليظلوا في السلطة وتصبح المنافسة شكلية فارغة من أي مضمون حقيقي، وهو ما يطلق عليها **الديمقراطيات الزائفة** Pseudo Democracy تتبنى الديمقراطية من الناحية الشكلية فقط ، لكنها سلطوية في جوهرها لا تسمح بتداول السلطة في الغالب.[5]

كما أن بعض الدول لم تشهد نمطاً واحداً ثابتاً لتداول السلطة ، نذكر على سبيل المثال النموذجان المصري والجزائري ، فبالنسبة للجزائر فهي تشكل نموذجاً خاصاً لانتقال السلطة في النظم السياسية ، حيث شهدت ثلاثة رؤساء تعاقبوا على رئاستها منذ الاستقلال إي منذ 1962

---

[1]- على الدين هلال، نفين مسعد، مرجع سابق، ص 58.

[2] - صلاح سالم زرنوقة ، مرجع سابق، ص 241.

[3] - على الدين هلال، نيفين مسعد ، مرجع سابق، ص 59.

[4] - على الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص 60.

[5]- صلاح سالم زرنوقة ، مرجع سابق ، ص ص 61-82 .

وحتى عام 1991، كما تعاقب أربعة رؤساء على رئاسة الدولة على مدى ثمانية سنوات فقط، وهذا دليل على عدم الاستقرار الذي شهدته الجزائر بعد وقف المسار الانتخابي .

أما بالنسبة **لمصر**؛ فقد شهدت خلال الفترة من عام 1952م وحتى عام 1992م نمطين أساسيين لتداول السلطة، وهما التدخل العسكري الذي أطاح النظام الملكي والاستفتاء الذي جاء بالرئيس أنور السادات، ومن بعده الرئيس حسني مبارك إلى السلطة. [1] ناهيك عن ظهور ما يسمى بالجمهوريات الوراثية حين سعى بعض الحكام إلى توريث السلطة في الأسرة ، عبر اختراع قوانين تسوغ عملية نقل السلطة إلى أبنائهم، أو اتخاذ إجراءات من أجل إضفاء قدر من الشرعية ، لكن مع ذلك لمسة التعيين تبقى واضحة كما حدث في سوريا حين خلف الرئيس بشار الأسد والده عام 2000، وهو أيضاً ما كان مخطط له في **العراق وفي مصر واليمن وليبيا** ، في إطار ما يعرف بـ: Hereditary Republics أو ما يطلق عليها" **جمهولكية**" نسبة إلى جمعها بين الجمهورية والملكية [2].

أما بخصوص نمط استيلاء الجيوش المنظمة على السلطة أو يعرف **بالانقلابات العسكرية** فهو نمط آخر من الأنماط العنيفة لانتقال السلطة في دول العالم عموماً والدول العربية على وجه الخصوص، حيث بلغت عدد الانقلابات في العالم 200 انقلاب في الفترة الممتدة بين 1949 - 2010 وكان لإفريقيا النصيب الأكبر منها (90 انقلاب أي بنسبة 45%)، وبالنسبة للدول العربية بلغ عدد الانقلابات فيها 17 انقلاب أي نسبة 7.5% شملت سبعة دول بمعدل انقلابين لكل دولة وكانت **سوريا** أكثر الدول العربية من حيث عدم الاستقرار السياسي، حيث شهدت ثلاث انقلابات في عام 1949م ، وفي **ليبيا** شهدت محاولتين انقلابيتين، الأولى عام 1960 والثانية عام 1970 كما شهدت دول أخرى جملة من الانقلابات العسكرية **كموريتانيا** عام 2008 والسودان عام 1989.

ومنه يمكن القول؛ بما أن الانقلابات تعتمد على القوة ويترتب عليه تغيير الحاكم، فهو دليل آخر على عدم الاستقرار السياسي في النظم الجمهورية، لكن مع ذلك لا يمكن إلغاء دور العامل الخارجي سواء في تغذية هذه الانقلابات العسكرية أو في ما يتعلق بوسائل التدخل الخارجي في قضية انتقال السلطة سواء بالطرق السلمية في إطار ما يسمى بمحاولات نشر الديمقراطية التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف دول العالم ومنها الدول **العربية** ، من عمليات مراقبة الانتخابات وصدور قرارات من الكونغرس الأمريكي وبعض المنظمات الدولية بعدم الاعتراف بالحكومات الناجمة عن انقلابات عسكرية أو من خلال استخدام القوة العسكرية ومعاقبة النظم التي

[1] - على الدين هلال ، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص 61.

[2] - صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق ، ص 82.

تعتبرها الولايات المتحدة مارقة، وهذا لإسقاط بعض النظم كما حصل في **العراق** إضافة إلى حرص القوى الكبرى على ضرورة تحديد من يتولى السلطة ويمنع وصول جماعات بعينها إلى سدة الحكم كما حدث بالنسبة لحركة المقاومة الإسلامية حماس في فلسطين.[1] وهذا يعني أن انتقال السلطة مرهون بموافقة القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وكذا بعض القوى الإقليمية .

2.معيار الفصل بين السلطات: المقصود بمعيار الفصل بين السلطات؛ هو عدم تركيز وظائف الدولة في هيئة واحدة وإنما توزيعها على مؤسسات أو هيئات مستقلة عن بعضها البعض .

فقبل تبيان تطبيق هذا المبدأ على النظم السياسية العربية، من الضروري معرفة محتوى هذا المبدأ الذي على أساسه يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من النظم السياسية.

يقوم مبدأ الفصل بين السلطات على أساس توزيع وظائف الدولة الثلاثة (التشريعية –التنفيذية – القضائية) على هيئات متعددة، فتتولى السلطة التشريعية وظيفة التشريع، وتتولى السلطة التنفيذية وظيفة التنفيذ (تنفيذ القوانين)، وتختص السلطة القضائية بالفصل في المنازعات من خلال تطبيقها للقوانين وليس المقصود بمبدأ الفصل بين السلطات استقلال كل سلطة استقلالاً تاماً عن باقي السلطات وإنما يوجد نوع من التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطات.[2] وكان الفيلسوف الإنجليزي " **جون لوك** " من المفكرين الذين دافعوا عن هذا المبدأ، حيث أكد في كتابه "**في الحكومة المدنية** " أن في كل جماعة سياسية ثلاث سلطات عامة (التنفيذية – الاتحادية – التشريعية)، وقد أجاز جمع السلطتين التنفيذية والاتحادية في يد هيئة واحدة وذلك حرصاً على عدم تفتيت القوة المادية للدولة، إلا أن الفضل الأكبر للتنظير لمبدأ الفصل بين السلطات كان على يد المفكر الفرنسي **مونتيسكو** (1689-1755) ، الذي طرحها في كتابه **روح القوانين**، حيث اعتبر أن هناك ثلاثة وظائف أساسية تمارسها الدولة وهي السلطة التشريعية –التنفيذية والقضائية ، وإذا اجتمعت في يد فئة معينة أو شخص معين فستنعدم الحرية، وفي هذا الصدد يقول:" **لا وجود للحرية إذا لم تنفصل سلطة القضاء عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية** "[3] ،وبهذا يكون الفصل بين السلطات هو الوسيلة الوحيدة التي تكفل احترام القوانين وحماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية من كل انتهاكات، فضلا عن الفصل بين السلطات، يؤكد **مونتيسكو** على ضرورة وجود توازن وتعاون بين السلطات من خلال إعطائها أدوات تأثير متبادلة ، حتى لا تتمكن كل سلطة من التأثير على السلطات الأخرى.[4] ومن حيث تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، يمكن التمييز بين ثلاثة صور للنظم السياسية وهي:

---

[1] - صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق ، ص 85.

[2] - قرانه عادل، النظم السياسية، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2013، ص 82.

[3] - حسين عبيد، مرجع سابق،ص ص 23.22.

[4] - المرجع نفسه، ص 26.

أ**النظـام الرئاسـي**: هو نـوع من أنـواع أنظمـة الحكم يعمل علـى الفصل المطلـق بين السلطات (الفصل الجامد) مع التوازن والمساواة بين السلطات، حيث تتركز فيه السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهوريـة، إلـى جانـب سـلطة تشـريعية تتـولى الوظيفـة التشـريعية، وسـلطة قضـائية مسـتقلة عـن السلطتين التنفيذية والتشريعية . [1]

ويقوم النظام الرئاسي على مجموعة من المبادئ وهي:

*****أحاديـة السـلطة التنفيذيـة وتركيـز الصـلاحيات بيـد الـرئيس**: الميـزة الجوهريـة للنظـام الرئاسـي هـي انتخـاب رئـيس الدولـة مـن الشـعب مباشـرة وحصـر السـلطة التنفيذيـة بيـده، فيجمـع بـذلك بـين صـفتي رئيس الدولـة ورئـيس الحكومـة، كمـا يتميـز أيضـا بعـدم وجـود مجلـس للـوزراء بجانـب الـرئيس، ولهـذا يطلق على أعضاء الإدارة الرئاسية بالمعاونين للرئيس وهم يخضـعون لـه خضـوعًا تامـًا، فـالرئيس لـه الصـلاحيات المطلقـة فـي اختيـار معاونيـه وكـذا الحريـة التامـة فـي عـزلهم، وبـذلك يكـون الـرئيس هـو المختص وحده لوضـع السياسـة العامـة ، أمـا المهمـة الأساسـية للمعـاونين هـو إبـداء وجهـات نظـرهم فيما يعرضه الرئيس وتقديم المقترحات بشأنها وليس باتخاذ القرارات لأنهم يعتبرون مجرد أداة لتنفيذ سياسة الرئيس لا غير.[2]

*****الفصـل التـام بـين السـلطات**: يقـوم النظـام الرئاسـي علـى خاصـية ثانيـة هـي الفصـل التـام بـين السلطات الثلاثة والمقصود بذلك هو أي سلطة من السلطات الثلاث لا تستطيع النيل من استقلال السـلطة الأخـرى؛ وذلـك وفقـًا لمبـدأين أساسـيين وهمـا الاسـتقلال العضـوي والتخصـص الـوظيفي، **فالاستقلال العضوي** هو أن يكون لكل سلطة استقلالها الذاتي في مواجهة السلطتين الأخريين، مع مـا يترتـب عنـه عـدم الخضـوع، هـذا الإجـراء مـن شـأنه أن ينـتقص مـن هـذا الاسـتقلال فـلا يجـوز للبرلمان سحب الثقة عن الحكومـة، ولا للحكومـة حـل البرلمـان. أمـا **التخصـص الـوظيفي** فيقصـد بـه؛ أن كل سلطة تقوم بوظيفة معينـة بـذاتها، فـلا يجـوز أن تجاوزهـا إلـى غيرهـا ممـا يـدخل أصـلا فـي اختصاص عضو آخر، فمثلا تختص السلطة التشريعية بتشريع القوانين، والسلطة التنفيذية ينـاط لهـا المهمة التنفيذية والقضائية مهمتها الفصل في المنازعات.[3]

ب. النظـام البرلمـاني: يقـوم النظـام البرلمـاني علـى دعـامتين أساسـيتين همـا ثنائيـة الجهـاز التنفيـذي والفصـل المـرن مـع التعـاون بـين السـلطات. فبالنسـبة للثنائيـة ؛ فهـي تتكـون مـن رئـيس دولـة سـواءً تمثـل فـي رئـيس الجمهوريـة، كمـا هـو الحـال فـي الأنظمـة الجمهوريـة، حيـث يـتم اختيـاره مـن قبـل

---

[1] - المرجع نفسه، ص 45.

[2] - علـي خطـار شـطناوي، الأنظمـة السياسـية والقـانون الدسـتوري الأردنـي والمقـارن، الكتـاب الأول : الأنظمـة السياسية، الأردن: دار وائل للنشر، 2013، ص ص 409،410.

[3] - بن حمودة ليلى، الديمقراطية ودولة القانون، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2014 ، ص ص 270-271.

للمجلس النيابي أو من طرف الشعب أو ملكًا، إذا كان النظام ملكي، حيث لا يسأل فيه الملك لا سياسيا ولا جنائيا. أما إذا كان نظام الحكم جهوري، فإن رئيس الدولة لا يسأل سياسيًا عن شؤون الحكم أمام البرلمان، ولكن يسأل جنائيا عما ارتكبه من جرائم وبناءً على عدم مسؤولية رئيس الدولة عن أعماله وأفعاله . استوجب إيجاد هيئة بجانب يطلق ليها مصطلح الوزارة، حيث تسأل أمام البرلمان عن شؤون الحكم، ويستطيع البرلمان أن يوجه إليها أسئلة واستجوابات ويطرح الثقة منها إذا أخطأت.[1]

بالنسبة للدعامة الثانية؛ وهي الرقابة والتعاون المتبادل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، أو ما يسمى بالفصل المرن، ويظهر ذلك من خلال مظاهر عديدة ، فبالنسبة لمظاهر التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، فهي تتمثل في إمكانية وجواز الجمع بين عضوية البرلمان والحكومة، حق الوزراء دخول البرلمان لشرح سياسية الحكومة والدفاع عنها، وفي المجال التشريعي يحق للسلطة التنفيذية اقتراح القوانين من خلال وضع مشاريع القوانين، و من ناحية أخرى يحق لرئيس الدولة في التصديق على القوانين وكذلك حق الاعتراض عليها .[2]

أما فيما يخص مظاهر الرقابة المتبادلة، فيحق للبرلمان استخدام بعض الوسائل لمراقبة تصرفات الحكومة كتوجيه الأسئلة إلى الوزر اء حول قضية معينة، تحويل السؤال إلى استجواب لكامل الوزراء أو أحدهم، طرح الثقة من أحد الوزراء أو من الوزراء جميعًا (الحكومة).[3] وإذا كان للبرلمان الحق في التصويت بعدم الثقة بالوزارة و بالتالي إسقاطها، فإن للوزارة أيضًا الحق من حل البرلمان، ويعد هذا الحق ذو أهمية كبيرة في النظام البرلماني، لأن فقدان مثل هذا الحق (حل البرلمان) سوف يجل الوزارة تحت سيطرة البرلمان.[4]

ج.النظام المجلسي: يرتكز النظام المجلسي على مبدأ دمج السلطات، لذلك فهو لا يقر بنظرية فصل السلطات حيث تتجمع جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد البرلمان، لذلك فلا وجود لسلطة تنفيذية تتمتع باستقلالية عن البرلمان ولا وجود لصلاحيات سياسية لها .[5]

ولهذا يطلق على نظام حكومة الجمعية أحيانًا النظام المجلسي للدلالة على رجاحة كفة الهيئة النيابية وتفوقها على الهيئات الحاكمة الأخرى في تسيير شؤون الدولة، ونتيجة لذلك تنعدم المساواة

---

[1] -علي خطار شطناوي، مرجع سابق، ص ص 431،433.

[2] - قرانة عادل، مرجع سابق، ص ص89-90.

[3] - بن حمودة ليلى، مرجع سابق ، ص 287.

[4] - حسين عبيد، مرجع سابق ، ص 43.

[5] - المرجع نفسه، ص 50.

والتوازن بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية حيث يجمع البرلمان بين هيئات التشريع والتنفيذ معاً فهو المشرع الذي يختص بوضع القواعد القانونية ويتبع وهو المختص نظرياً بتنفيذها.[1]

ينطلق نظام حكومة الجمعية من فكرة وحدة السيادة و عدم قابليتها للتجزئة وهي ترجمة لآراء وأفكار" **جان جاك روسو**" ، حيث يرى أن الفصل بين السلطات يتنافى مع فكرة وحدة السيادة وهذه الأخيرة تتركز أساساً في التشريع، فهو لا يعترف بوجود سلطة أخرى غير هذه السلطة، وهي الهيئة التشريعية التي يمارسها المواطنون بأنفسهم لكنه يرى في المقابل ضرورة قيام حكومة تتولى الإدارة ومهام التنفيذ، دون أن يكون لها مركز الند للهيئة التشريعية بل تكون في مركز التابع لتنفيذ ما تتلقاه من أوامر وتوجيهات من قبل الهيئة التشريعية.[2]

ومن بين الدول التي جسدت نظام حكم الجمعية الوطنية هي **فرنسا** في ظل جمهوريتها الرابعة، التي امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وصول ديغول للسلطة عام 1958، وأقر هذا النظام أولوية السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ، لكن مع بداية عهد الجمهورية الخامسة في عام 1958 أعاد ديغول التأكيد على أهمية دور السلطة التنفيذية في العملية السياسية.[3]

ويصنف بعض الفقهاء **النظام السويسري** الحالي كنظام مجلسي نظراً لهيمنة البرلمان على الحياة السياسية وعلى الحكومة (المجلس الفدرالي) المنتخبة من قبل البرلمان وتخضع لرقابته دائمة وتوجيهاته، ويسيطر البرلمان على الحكومة من خلال اقتراحات اللوم والاستجوابات والأوامر التي يستخدمها للضغط عليها.[4]

بإسقاط هذا المعيار على النظم السياسية العربية، فإنه يمكننا القول أن التمييز بين نظم رئاسة وأخرى برلمانية لا يصلح لتصنيف النظم العربية ، فرغم أن بعض الدساتير العربية تحرص على النص صراحة على مبدأ التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، مثلما تنص عليه المادة (50) من **الدستور الكويتي**، التي تنص على أنه يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور، ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور .[5] فالنظام السياسي **لدولة الكويت** خاصة بين عامي 1988-

---

[1] - علي خطار شطناوي ، مرجع سابق ، ص 420.

[2] - المرجع نفسه ، ص421.

[3] - علي الدين هلال، نيفين مسعد ، مرجع سابق، ص ص 62-63.

[4] - حسين عبيد، مرجع سابق ، 51.

[5] - علي خطار شطناوي ، مرجع سابق، ص421.

1989 كان من الممكن تصنيفه نظرياً كنظام برلماني ولكن من الناحية الفعلية ، فإن البرلمان (الجمعية الوطنية)، كان يتشكل من 65 عضواً يعين 15 عضواً منهم بواسطة السلطة التنفيذية ، أي تقريباً 44% منهم غير منتخبين، ناهيك عن تعرض التجربة البرلمانية الكويتية لعراقيل لأسباب داخلية وأخرى إقليمية وهو ما أثر على دور البرلمان في الحياة السياسية في البرلمان ، وهو يعني نقل اختصاصات البر لمانات إلى السلطة التنفيذية.[1]

والحال نفسه يقال بالنسبة **للبحرين**، حيث أن المادة (32/أ) من الدستور البحريني تنص على أن :" يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور"، لكن من الناحية العملية هناك تدخل سافر للسلطة التنفيذية ممثلة في المؤسسة الملكية في اختصاصات السلطة التشريعية وخاصة في وجود أعضاء معينين .

أما بالنسبة للدستور **المصري** لعام 1971 فأكد هو الآخر على وجود تعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية،وحدد أيضاً سلطات مجلس الشعب سواءً كانت تشريعية أو مالية أو رقابية) فمثلاً في التشريع جاء في المواد (109-110-111) أن لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب اقتراح مشروعات القوانين وفي الاختصاص المالي، تنص (المادة 114) أنه " يجب عرض الموازنة الأمة على مجلس الشعب قبل 03 أشهر على الأقل من بدء السنة المالية ولا تعتبر نافذة إلا بموافقتها عليها

أما بالنسبة للسلطات والصلاحيات الرقابية الممنوحة لمجلس الشعب فهي تتمثل في أنه يحق لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصهم ، كما نصت عليه المادة (124)، كما أن لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق توجيه استجوابات إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم ، وتجري المناقشة في الاستجواب بعد 07 أيام على الأقل من تقديمه إلا فيحالات الاستعجال التي يراها المجلس وبموافقة الحكومة ، كما نصت عليه (المادة 125).[2] وكذلك الحال بالنسبة لمجلس الشورى، فهو يختص طبقاً للمادة 194 من الدستور بدراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بالحفاظ على دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي و حماية المقومات الأساسية للمجتمع، وتعززت أكثر هذه الصلاحيات مع التعديلات الدستورية لعام 2007 التي مست السلطة التشريعية ممثلة في مجلس الشعب والشورى (المواد 115-118-127-133-194-195)، ولكن رغم ذلك تبقى محدودة الأهمية من زاوية تحقيق

---

[1] - علي الدين هلال، نيفين مسعد ، مرجع سابق ، ص 63.

[2] - حسين توفيق إبراهيم، النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية، على الرابط بتاريخ 2016/06/12، http://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/201187105658651422.htm

التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، حيث بقيت معظم سلطات الرئيس وصلاحياته دون تعديل، بل أن التعديلات الدستورية خولته سلطات وصلاحيات جديدة من أهمها ما جاء في المادة 136، حيث أصبح من حقه إصدار قرار بحل مجلس الشعب عند الضرورة دون إجراء استفتاء شعبي.

فالعبرة إذن؛ ليست بمجرد منح صلاحيات جديدة للسلطة التشريعية فحسب، لكن الأمر يتعلق بمدى فعاليتها في ممارسة صلاحياتها. كما أن احتكار الحزب الوطني الديمقراطي للأغلبية البرلمانية، مما انعكس بالسلب على الدور السياسي لمجلس الشعب (لاسيما أن رئيس الدولة هو رئيس الحزب الأغلبية أي أنه المسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية).[1]

وفي هذا السياق ومن بين النتائج المهمة التي خلصت إليها دراسة مقارنة لبرلمانات أربع دول عربية هي؛ **لبنان – مصر – الأردن والمغرب** " إن أداء البرلمان في هذه الدول يشوبه كثير من الشوائب النقائص،فهناك عموماً ضعف على الصعيد التشريع والرقابة،خصوصاً الرقابة المالية والسهر على المال العام ومحاربة الفساد وغياب شبه تام عن المشاركة في رسم السياسات العامة، ودور البرلمانات في الدول المعنية محدودة جداً في ممارسة الرقابة على الحكومة بعينة ترشد أدائها.[2]

ومنه ليس هناك وجود مبدئي الفصل والتوازن بين السلطات إلا على الورق فقط ، حيث تهيمن السلطة التنفيذية التي يمثلها رئيس الدولة والحكومة المعنية من قبله على السلطتين التشريعية والقضائية، وقد أطلق بعض المفكرين على هذه الظاهرة مفهوم **" دولة الثقب الأسود "**.

3.معيار الدور السياسي للجيش: نظراً إلى أهمية الدور الذي تلعبه الجيوش فإنه قد تم وضع القوانين الكفيلة بتنظيمها وتحديدها، وكذا تعيين المهام المطلوبة منها ليتم وضع القوى العسكرية بتصرف السلطة المدنية والخضوع لقرارها وكذا إبعاد الجيش عن السياسة من أجل الحفاظ على هيبته ومكانته وخاصة في الأنظمة الديمقراطية.[3] وتقدم تجارب التحول الديمقراطي خبرات مختلفة ومتفاوتة من حيث مدى النجاح في إعادة صياغة العلاقات المدنية –العسكرية على النحو الذي يحقق السيطرة المدنية على الجيش ويقنن حدود موقعه وذلك يعزز عملية التحول الديمقراطي ، كما ادعى إليه عالم السياسة الأمريكي **" صموئيل هنتيغتون"**، إلا أن أطروحاته قد لا تصدق في الدول النامية مما يتيح الفرصة للعسكريين التدخل في السياسة، ومما يدعم هذه الأطروحة ارتفاع عدد

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، مرجع سابق، ص 45.

[3]- خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، ط2 ، 2008م ، ص 283.

الانقلابات العسكرية في أنحاء متفرقة من العالم خصوصاً في الستينات والسبعينات في إفريقيا **(الكونغو - أو غندا)** وكذا في أمريكا اللاتينية في كل من **الشيلي – الأرجنتين .**[1]

وفيما يتعلق بالجيش في النظم العربية، يمكن التمييز بين أربعة نماذج أساسية من حيث ظروف نشأة الجيش وتركيبته الاجتماعية وهي؛ النموذج القومي الذي يسعى إلى تكوين دولة قومية موحدة **كالجيش المصري** بعد 1952 ، والنموذج التحريري الذي ينشأ أثناء الكفاح من أجل الاستقلال **(كجيش التحرير الجزائري)** والنموذج الفئوي الذي تسيطر عليه إثنيات وأقليات معينة ، والنموذج القبلي الذي تهيمن عليه التكوينات العشائرية والقبلية .[2] ومع ذلك فقد تتغير الجيوش من نموذج إلى أخر.

أما من حيث العلاقات المدنية العسكرية في النظم السياسية العربية فإننا نجد مثلا أن في النظم الملكية لا تبدو الجيوش كشخصية اعتبارية مستقلة ضمن مؤسسات الدولة، حيث القيادات العليا والمتوسطة من الأسر المالكة، ويحظى معظم بتأهيل أكاديمي عسكري جيد خاصة من المدرسة الغربية أما النظم الجمهورية فإنها تنقسم إلى قسمين؛ الأول يتولى فيه منتسبو النخبة الحاكمة القيادات العسكرية الهامة، كالقوة الجوية –الحرس الجمهوري، كما هو الحال في **العراق** (في عهد صدام حسين) وفي **ليبيا**، وطبقاً للتقسيم القبلي والعشائري كما هو الحال في **اليمن** والتقسيم الطائفي في **لبنان**، حيث وجودميليشيات لمعظم الطوائف خارج الجيش المركزي للدولة.

أما بالنسبة للقسم الثاني فيشمل أربعة دول حيث يتم تولي القيادات العسكرية بعيداً عن التقسيم القبلي والعشائري والطائفي، وتلك الدول هي **(مصر– السودان- الجزائر – تونس).**[3]

وهذا بخصوص تركيبة الجيش، أما فيما يتعلق بدورها في الحياة السياسية، فإنه يمكننا القول رغم انحسار ظاهرة الانقلابات العسكرية التي تمثل الشكل الأبرز لتدخل الجيش في السياسة والذي يعود إلى عوامل عديدة بعضها خاص بالجيش في حد ذاته والبعض الآخر متعلق بآليات النظام في التعامل مع الجيش في ظل التغيير المستمر لمواقع القيادات العسكرية، إلا أن للمؤسسة العسكرية دور أساسيا تقريبا في كل النظم السياسية العربية حتى تلك المعروفة بالمدنية ، حيث أقامت هذه النظم تنظيمات شبه عسكرية من العناصر الموالية لها ، وعهدتها بمهمة الحرس الوطني وزودته بمختلف الوحدات المسلحة[4]، وقد لعب مناخ الاستبداد السياسي دوراً في تقوية

[1] -السيد ياسين، إشكالية العلاقات المدنية العسكرية، مجلة الديمقراطية، العدد 52، أكتوبر 2013، ص ص 40-42.

[2] -علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق ، ص 67.

[3] - ل ح د ، محمد عبد الخالق قشقوش، حدود الدور السياسي للجيوش، مجلة الديمقراطية، العدد 52 ، اكتوبر 2013، ص 52.

[4] - علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق ، ص 68.

المؤسسة العسكرية وضرورة إقحامها في العملية السياسية وكانت في حالات كثيرة صاحبة القرار السياسي ومنها يستمد النظام السياسي بقاءه واستمراره وخاصة إذا ما تم الربط بين الجيش والإيديولوجية الثورية كما هو الحال بالنسبة للجيش الجزائر ي (الشرعية الثورية) .[1]

المطلب الثالث: المقاربات المفسرة للنظم السياسية العربية: يمكن رصد عدة مقتربات لتفسير طبيعة النظم السياسية العربية، إلا أننا سنحاول التركيز على أبرزها على النحو التالي.

1.المقترب النسقي: يعد اقتراب تحليل النظم من أكثر الاقترابات استخداما في الدراسات السياسية، ويعتبر المفكر "**دايفيد ايستون**" من المفكرين الذين قاموا بتطوير واستخدام "اقتراب النظم"، في محاولة منه لاكتشاف نظرية امبريقية عامة موجة لفهم الحياة السياسية، وقام بتطويرها بصورة واضحة في مقالته العلمية المنشورة بمجلة world politics بعنوان An approach to the analysis of political systems، ويرى كذلك أن دراسة السياسة، تتعلق بفهم كيف تصاغ القرارات السلطوية Authoritative decisions " أي كيف تتخذ، وكيف تنفذ في المجتمع.[2]

وكّد في قوله أنه يمكن فهم الحياة السياسية من خلال النظر إلى مختلف أوجهها ومظاهر الممارسات السياسية، ويمكننا دراسة طبيعة ونتائج هذه الممارسات وكذلك كشف او إظهار البنية التي من خلالها تظهر مختلف هاته الممارسات، وعلى ضوء جمع النتائج ستتحصل على صورة واضحة حول ماذا يحصل في كل وحدة سياسية، التي تتميز بترابط والتكامل مع بعضها البعض، إذ لا يمكن فهم عملية أي جزء دون ذكر كيف أن الكل بحد ذاته يعمل، وهو ما يشكل لنا النظام السياسي.[3]

فمحور التحليل في هذا المقترب، الذي يشبهه "**دايفيد ايستون**" بدائرة ديناميكية dynamic circle، يبدأ بما يسمى "المدخلات" وينتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات وهو ما سنبينه في المخطط التالي **رقم {01}:**

---

[1] - مسلم بابا عربي ، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر، على الرابط:2016/05/12 https://www.politics-dz.com/threads/almss-alyskri-umsar-altxhul-aldimqrati-fi-/algzar.2846

[2] -David Easton, An approach to the Analysis of political systems, world politics, vol : 9, no :3April 1957,p383.

[3]- Ibidem.

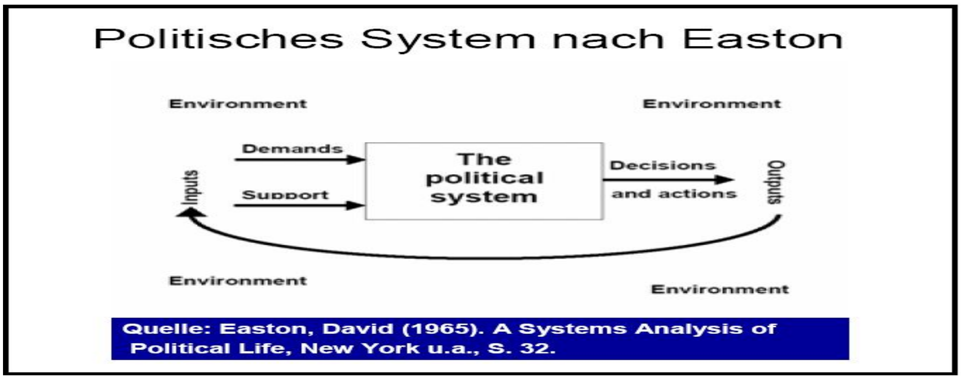

المصدر:

David Easton, An approach to the Analysis of political systems, world politics, vol : 9, no :3April 1957,p384.

قبل تحديد المتغير ات الرئيسية في هذا المقترب، سوف نقدم خصائص النظام السياسي وفقا المقترب الإستوني والمتمثلة فيما يلي[1]:

أ.هوية النظام السياسي: وهذا لتمييز النظام السياسي عن غيره من الأنظمة الاجتماعية الأخرى، والتعرف عليه يكون من خلال وصف وحداته الأساسية، والتي لها حدود مميزة تفصلها عن الوحدات الأخرى خارج النظام.

ب.وحدات النظام السياسي: باعتبار أن النظام السياسي يتكون من وحدات، وفي حالة النظام السياسي تشكل هذه الوحدات أفعال سياسية التي تنظم نفسها في شكل أدوار وجمعيات سياسية.

ج.حدود النظام السياسي: الفكرة الأساسية التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار هو أن النظام لا يوجد في فراغ، بل في إطار بيئة، التي يستجيب لها وقد تكون (اجتماعية – بيولوجية..) وحدود النظام السياسي تعرف على أنها كل تلك النشاطات والأفعال التي لها علاقة في صنع القرارات الملزمة للمجتمع، وأي نشاط اجتماعي لا ينتج عنه إصدار مثل هذه الإقرارات سيتم إقصائه من النظام، وسوف يتم النظر إليه كمتغير خارجي عن البيئة.

د.التغيير داخل النظام: إن بعض التغييرات الطفيفة تظهر في بنية النظام، لأنه من الصعب أن نجد نظام سياسي ما حيث كل وحداته تكون بنفس النشاطات وفي نفس الوقت، وهذا بسبب تلك المدخلات التي تأتي من البيئة المحيطة به.

هـ.الاعتماد المتبادل بين وحدات النظام السياسي: حيث أن أي تغيير في وحدة من وحدات النظام السياسي سوف تؤثر على الوحدات الأخرى، وباعتبار أن مهمة النظام السياسي هو المحافظة على بقائه، فانه من الضروري توفير ميكانيزمات تؤمن بقاء النظام السياسي، حيث أن وحداته تتكامل مع بعضها البعض وتتعاون بدرجات معينة، حتى يمكن لها أن تصدر القرارات السلطوية.

المتغيرات الرئيسية في مقترب النسقي:

[1]- David Easton, An approach to the Analysis of political systems ,opcit, pp385-386.

***المدخلات Inputs** : يتميز النظام السياسي بوجود مدخلات، والتي من دونها لا يستطيع النظام القيام بأي شيء، وينتج عنها نتائج مهمة للمجتمع وخاصة فيما يتعلق بـ"القرارات السلطوية" أو ما يطلق عليه بالمخرجات. هناك نوعين من المدخلات المطالب Demands والتأييد Support ، وهذه المدخلات هي التي تعطي للنظام السياسي خاصيته الديناميكية وتعتبر بمثابة المادة الأولية التي تعطيه الطاقة من أجل الاستمرار بالقيام بوظائفه، والمدخلات وفقا لاقتراب التحليل النسقي هي نوعين مطالب صادرة من البيئة الداخلية و مطالب صادرة من البيئة الخارجية ، وهي عموما تظم كل ما يتلقاه هذا النظام من بيئته من قبل الأفراد والجماعات في المجتمع، والتي لا يمكن لها أن تلقى الرضا بصفة كلية وتتعلق الطلبات بالرغبات الاجتماعية والاقتصادية من صحة، وتربية وعمل، ومطالب أخرى ذات طابع سياسي متعلقة بالطموحات السياسية. ويميز ايستون بين تلك الطلبات التي تتحول إلى قضايا سياسية Political Issues أو تصبح خطاب سياسي، وبين تلك الطلبات التي تبقى مجرد طلبات عادية لا تتحول إلى قضايا سياسية، بل أن العديد منها تزول عند بدايتها، أو أنها تبقى واردة إلى أن يتم حلها بصفة خاصة بين أعضاء المجتمع.

ولهذا يمكن القول أن الطلبات تأثر على سلوك النظام السياسي بعدة طرق، حيث أنها تشكل جزءا مهما من المعلومات التي من خلالها يعمل النظام السياسي ويمارس وظيفته من خلالها لذلك فهي تتطلب معرفة كيف تصل إلى قنوات الاتصال، وكذا الطريقة التي من خلالها يتم التعامل مع هذه القضايا حتى يضمن النظام السياسي استقراره[1].

أما بالنسبة للدعم Support ويمكن القول أن المدخلات وحدها ليست كافية في تفسير وجعل النظام يعمل ويستمر، فبدون دعم، الطلبات لا يمكن تلبيتها، وقد تؤدي إلى ظهور النزاعات، وعموما يشير السلوك ألتأييدي إلى كل الأفعال التي تدعم أهداف ومصالح شخص أخر مثلا كالتصويت لصالح مرشح سياسي ما، ولا يظهر السلوك ألتأييدي من خلال الأفعال الخارجية فقط ولكن أيضا يشمل أشكال داخلية من السلوك تتمثل في ما يعرف ب "توجهات حالات العقل" States mind، التي تتمثل في المواقف والجاهزية للعمل لصالح شخص آخر، والحال نفسه يقال على السلوك التأييدي والمواقف الذهنية المؤيدة للنظام السياسي باعتبارها مدخلات حيوية لعمل واستمرارية النظام السياسي، فكلما كان أعضاء النظام السياسي أكثر ارتباطا وتشاركية معه، سواء في السياسات الداخلية والخارجية كلما تقوى النظام السياسي، ويسمح هذا بالحديث عن الوحدة الوطنية التي هي أساس استمرارية النظام السياسي.[2]

---

[1] -David Easton, An approach to the Analysis of political systems ,opcit, p 389

[2] -Ibid p391.

***عملية التحويل Conversion**: هي تلك العملية التي تحدث داخل النظام بحد ذاته، فكما سبق الإشارة إليه، إن مدخلات النظام من طلبات وتأييد متعددة تحتاج إلى عملية تصفية حتى يتم التعرف على طبيعتها و مصادرها، وخاصة تلك التي تشكل ما يسمى القضايا السياسية، التي تحتاج إلى استراتيجيات واضحة لتعامل معها، والتي ينتج عنها في الأخير ما يسمى المخرجات[1].

***المخرجات Outputs** :تتمثل في القرارات والسياسات الصادرة من قبل النظام السياسي، وهي من أهم الطرق الأساسية التي على أساسها يتم إرضاء طلبات أعضاء النظام السياسي ولو في حدها الأدنى، وهذه القرارات تشكل جملة من الحوافز لكسب الرضا ودعم النظام، إلى أن هذا لا يعني أن كل القرارات تكون إيجابية بل هناك قرارات ينتج عنها عقوبات أو التزامات ويلاحظ عموما أن الأنظمة الاوتوقراطية تمارسها بدرجة كبيرة، وا ٍذا كانت مخرجات النظام السياسي تتمثل في القرارات السياسية ، فإن الحكومة هي المسؤولة عن التوازن بين المخرجات (القرارات) في مواجهة المدخلات (المطالب)، وهي تعد ميكانيزم حيوي للنظام السياسي[2]، وتحدث في الوقت نفسه تأثيرات على المدخلات، حيث ينجم عن تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي في شكل مدخلات جديدة كنتيجة للقرارات والسياسات الصادرة عن النظام السياسي، وذلك بفعل ما يسمى التغذية الاسترجاعية Feed back.

2. الإقتراب البنائي الوظيفي Structural Functionalism Approach، يتضمن الاقتراب البائي الوظيفي "نظرية بارسونز" ‘’Parsons theory’’ وكل من تأثر به، كعالم السياسة الأمريكي " غابريال ألموند Gabriel Almond في ستينات القرن الماضي. فقبل التطرق إلى إسهامات غابريال ألموند نحاول أن نبين طروحات بارسونز، حيث أ ن هذا الأخير بدأ تحليله بالتركيز على فرضية أساسية هو أن المجتمع عبارة عن نظام اجتماعي (sosocial order)، وهذا الأخير عبارة عن مجموعة المكونات والبنى (البنى اجتماعية - مؤسسات) التي لها وظائف معينة* تقوم بها، ولهذا فمن الضروري معرفة ما يجب القيام به من وظائف ومدى التكامل بين هذه الوظائف من منطلق أن التوازن والاستقرار الاجتماعي من أهداف النظام عند أنصار البنائية الوظيفية.3 وباعتبار أن كل نظام لديه نسق فرعي تابع له، والاتساق الفرعية تؤدي وظيفتها لاستمرار النسق الكلي أو ما يسمى بالنظام الاجتماعي، وقد شرحها تالكوت"بارسونز" بما يلي،

---

[1]- Ibid p 395.

[2]- David Easton, opcit, p 396.

* - المقصود بالوظيفة function هي كل ما يقوم به الأفراد المنتمون إلى النظام، ويمكن التمييز بين نوعين من الوظائف، الوظائف الكامنة the talent functions وهي تلك الوظائف غير المعروفة، والوظائف الظاهرة manifest وهي تلك الوظائف المعروفة من قبل المنتمين إلى النظام.

3 -Monica, Structural Functionalism, Spring, 1995, p01.

النسق "s" يمارس وظيفته بشكل مناسب ولكن قيامه بذلك لن يتم إلا إذا كان النسق "R" يقوم بما هو متطلب أن يقوم به، أي بمعنى منسجما مع الأدوار الأخرى.

وفي هذا الإطار ركز بارسونز على فكرة **التضامن الاجتماعي**، وتعني التركيز على الانتماء المشترك بين الأعضاء في نظام جماعي يتميز بوجود ثقة في ما بينهم وتحقيق التوقعات المشتركة المرتبطة بعلاقة الأعضاء بعضهم ببعض وكذا بأدوارهم الخاصة بهم.[1]

وعليه تم الربط بين التحليل البنيوي و التحليل الوظيفي لدى الاقتراب البناء الوظيفي، الذي أصبح أكثر رواجا من قبل **ألموند**. فإذا كان أيستون قد ركز على مفهوم النظام وتحليل النظم، فإن ألموند قد اعتمد على مفهوم الوظيفة واتخذها كمتغير أساسي للتحليل، حيث يبين في كتابه مع **جيمس كولمان** المعنون بالسياسة في المناطق النامية Politics of Developing Areas ضرورة اتخاذ مفاهيم جديدة في معالجة الأنظمة الاجتماعية ومن بينها الأنظمة السياسية، ومن بين هذه المفاهيم **الوظيفة** Function والأبنية **Structur** [2]

وانطلاقا من الوظيفة عرّف ألموند النظام على أنه مجموعة من الأبنية التي تقوم بوظائف معينة، وأن كانت تختلف في طريقة أدائها وممارستها لوظائفها، إلا أن هذه الوظائف تبقى ضرورية لحفظ النظام وتحقيق توازنه واستقراره وبهذا وافق ألموند نظرية بارسونز في ما يطلق عليه بالتوازن الاجتماعي أي الانسجام بين مكونات النظام والتكامل بواسطة السلوك الوظيفي Functional Behavior. أي الانسجام بين مكونات النظام والتكامل بين وظائفه، لأن النظام السياسي مثله مثل أي نظام اجتماعي لا يتواجد فيفراغ، وا إنما هناك اعتماد متبادل Interdependence بين وحداته في أدائها لوظائفها. [3]

إضافة إلى ما سبق، يركز أنصار المدخل البنائي الوظيفي على أن هناك ثلاثة وظائف أساسه يقوم بها الأنظمة السياسية وهي:

أ-القدرات: تتمثل في خمسة قدرات رئيسية وهي

- **القدرة الاستخراجية:** هي ذات أهمية للنظام السياسي خاصة تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئيتين المحلية والدولية على حد سواء.
- **القدرة التنظيمية:** خاصة بفرض الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام.

---

1 -Nancy Kingsbury and John Scanzoni, Structural- Functionalism, Source Book of Familly Theories and Methodes, a Contesctual Approch, Volum: issie,195- 221, New York: plemum Perss, 1993, p16.

2 -G.Almond and J.Coleman, and all, The Politics of the Developing Areas, Princeton: Princeton University Press, 1960, p 3.

3-Ibid.pp 63-64.

- **القدرة التوزيعية:** خاصة بتوزيع المنافع بين الأفراد والجماعات.
- **القدرة الرمزية:** متعلقة بالتأكيد على القيم التي من شأنها تعبئة الجماهير (كسب التأييد)

ب - وظائف التحويل: يقصد بها كيفية تحويل مدخلات النظام إلى مخرجات (قرارات وسياسات).

ج. **وظائف التكيف والحفاظ على النظام**: من خلال التكيف مع التغيرات التي تطرحها البيئة الداخلية والخارجية للنظام، وعملا على ذلك يعتمد النظام السياسي شأنه شأن الأنظمة الاجتماعية الأخرى على عملية التنشئة والتجنيد السياسي. [1]

وفقا للوظائف السابقة الذكر يمكننا الحكم على مدى قدرة وفعالية ومدى درجة تطور الأنظمة السياسية، على الرغم من أهمية المقتربين النسقي والبنائي في دراسة الحياة السياسية والنظام السياسي بشكل عام، إلا أنهما جعلا جل تركيزهما في الحفاظ على النظام من خلال التركيز على استقرار النظام السياسي، وا ٍهماله لمتغيرات أخرى كتجديد وتغيير الأنظمة السياسية في حد ذاته، وهو ما تسعى إليه مقاربات الحركات الاحتجاجية.

1- بومدين طاشمة، مدخل إلى علم السياسة مقدمة من دراسة أصول الحكم، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2014، ص ص 111-112.

الفصل الثانـي:
طبيعة التحولات الدولية والإقليمية وموجة الإصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية.

إن قرار النخب الحاكمة العربية بتبني الإصلاحات السياسية فرضته التحولات الدولية والإقليمية ممثلة في تحولات ما بعد الحرب الباردة ومطالب القوى الدولية الكبرى من أجل تبني القيم الديمقراطية، وكذا ضغوطات القوى الدولية الكبرى والمؤسسات المالية العالمية التي تدعو الدول العربية إلى تبني قيم الليبرالية وفلسفة الاقتصاد الحو المرتبطة بتحو لات ما بعد الحرب الباردة واحداث11 سبتمبر 2001، كمحطتين أساسيتين ألقتا بظلالهما على الإصلاحات السياسية في المنطقة العربية، وكذا التحولات الإقليمية التي شهدتها المنطقة العربية في سياق ما عرف "بالحراك الثوري الاحتجاجي 2011" وانعكاساته على النظم السياسية العربية، الذي يتطلب معرفة طبيعة هذا الحراك والعوامل الدافعة له.

وجميعها تدخل في سياق مدخلات النظام السياسي وفق نموذج استون، وهناك العديد من المؤشرات الدالة على الإقرار بالإصلاحات السياسية أو ما يعرف "**بمخرجات النظام السياسي**" كإقرار التعددية الحزبية، الإصلاحات الدستورية، الإصلاح البرلماني، العمليات الانتخابية، التمكين السياسي للمرأة.....

وهذا ما سنحاول إبراز ه في مضمون هذا الفصل؛ من خلال الوقوف على طبيعة التحولات الدولية والإقليمية ورصد موجة الإصلاحات السياسية ، وتشخيص مختلف التحديات التي تقف في وجه النظم السياسية العربية من أجل استكمال نهج الدمقرطة.

المبحث الأول: طبيعة التحولات الدولية وتداعياتها على النظم السياسية العربية.

تشير عملية التحولات إلى تلك التغيرات التي تصاحب عملية انتقال الأوضاع و الأبنية والعلاقات و التفاعلات والقيم والتصورات والأفكار والاهتمامات والتفضيلات، وذلك على المستويات الفردية والجماعية و المجتمعية وعلى مستوى الدول و النسق الدولي، فهو انتقال من حال إلى حال مغاير في النوع والكم. [1] فهذه المستجدات التي مست مختلف جوانب الحياة المجتمعية في جميع مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافة والأمنية و التكنولوجية، لم تكن وليدة عقد التسعينات وبداية العقد الحالي، بل لها امتداد لعقود سابقة؛ إلا أن ما يميزها قوة اندفاعها وكثافتها وسرعة انتشارها[2]. وتأخذ هذه التحولات عدة أبعاد منها السياسية والاقتصادية والأمنية.

المطلب الأول: المشروطية السياسية وتبعات الأزمة الاقتصادية العالمية 2008: قبل التطرق إلى مضمون المشروطية و أثرها في الضغط على الدول لتبني الإصلاحات السياسية، حري بنا التأكيد على أن فكرة المشروطية عرفت تطورا عبر تاريخها أي منذ طرحها كفكرة مع أواخر السبعينات و أوائل ثمانينات القرن العشرين، حيث ظهر الجيل الأول للمشروطية الذي ركز على آليات الإصلاح الاقتصادي كنتيجة للازمات الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدتها دول العالم الثالث بسبب فشل السياسات التنموية المتبعة من قبل العديد من الدول المستقلة حديثا ما بين سنوات 1950-1960، وذلك بسبب مركزية دور الدولة و تدخلها في شؤون المجتمع عامة والاقتصاد خاصة الناجمة عن سياسات التخطيط المركزي، حيث لم تتمكن القرارات المتخذة من قبلها من التكيف مع مختلف التغيرات والمستجدات التي تفرضها البيئة الاقتصادية المحلية والدولية، وما زاد من تفاقم الأوضاع هو تحديات الأزمة الاقتصادية العالمية على هاته الدول ومن بينها الدول العربية، حيث نجم عنها ارتفاع في أسعار المواد الأساسية وتسريح العمال و تدني معدلات الاستثمار الخاص و انخفض في مستويات التبادل الأجنبي و الاستدانة المرتفعة من اجل تسديد ثمن الإيرادات (المنتوجات المستوردة).[3]

ولهذا كان إلزاما على الدولة أن توجه سياستها الاقتصادية نحو تحرير الأسواق والولوج في سياسات الإصلاح الاقتصاديو تعزيز المنافسة و الابتكار، و خلق بيئة منافسة للاستثمار و جعل

---

[1]- محمد شلبي، الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة، في كتاب الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، أعمال المتلقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية و الإعلام، ص ص 151-152.

[2]- المرجع نفسه ص 152.

[3]-B.C.Smith, Good Governance and development, Great Britain :Palgrave Macmillan, 2007, p 151.

الأسواق تعمل على نحو أكثر فعالية.[1] وبهذا تكون الدولة كفاعل أساسي قد تراجع دورها في ظل عالم الاقتصاد الحر الذي تبنته العديد من الدول العالم الثالث كدول أمريكا اللاتينية و دول جنوب شرق آسيا وبعض الدول الإفريقية بما فيها الدول العربية**كتونس، مصر و الأردن...**

وكان مضمون الجيل الأول من المشروطية هو تبني برامج التكييف الهيكلي كشرط لتلقي المساعدات في شكل منح أو قروض ومساعدات تقنية سواء كانت الجهات المانحة ثنائية كدول **الولايات المتحدة الأمريكيةو المملكة المتحدة** أو متعددة الأطراف كالوكالات و المؤسسات النقدية العالمية **كالبنك الدولي- صندوق النقد الدولي- صندوق التنمية الدولية.** وتعتمد سياسات التكييف الهيكلي على المعايير التالية:[2]

- .تعديلات هيكلية لاقتصاد الدولة المتلقية لاسيما إصلاح قطاع العام وتحرير التجارة و الأنشطة الاقتصادية.
- . تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد.
- خصخصة الشركات المملوكة للدولة.
- فتح المجال للاستثمار الداخلي للشركات، العابرة للقوميات عن طريق خفض الرسوم الجمركية و كل الإجراءات الجبائية.
- تعزيز المنافسة مع منتجي العالم بالاعتماد على الأسواق ذات الحجم الكبير لمنحها الفعالية.
- تبني سياسيات مناصرة للفئات المحرومة عامة والفقراء خاصة بإجراء تخفيضات في الإنفاق العسكري لصالح الإنفاق العام (توفير الخدمات العامة من تعليم ورعاية صحية) والمثال على ذلك "**هولندا**" التي أجبرت الدول المتلقية في إعادة النظر في سياسيات الإنفاق العسكري المفرط عند توزيع المعونات الخارجية.

وقد عبر كل من صندوق النقد والبنك الدوليين على برنامج التكيف الهيكلي وسياسات الإصلاح الاقتصادي الواجب اتخاذها فيما يلي: "**نفذ برنامجا اقتصاديا جديدا و نحن سنقوم بمساعدتك**"،[3] وطبعا هذا البرنامج الجديد يعد شرطا من اجل ضمان القرض السريع من المجموعة الدولية المانحة، وتؤدي هاتين المؤسستين دورا هاما في عملية إعادة هيكلة الاقتصاديات الوطنية، وتقوم بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية لمراقبة السياسات الاقتصادية للدول النامية، لان الكثير من فقرات برنامج التكييف الهيكلي (SAP) كتحرير التجارة و نظام الاستثمار الأجنبي قد أدخلت

---

[1]- ibid, p 152.

[2]-[2]- B.C.Smith, opcit. Pp 01.02

[3]- محمد أحمد، الساعدي، ثورة التنمية و تفكيك السيادة الوطنية (تأثيرات العولمة على إفريقيا) ليبيا: شركة للدراسات والتدريب وأعمال الطباعة و النشر، 2017، ص 145.

وبشكل دائم في فقرات اتفاقية منظمة التجارة العالميةوا إنها تستخدم كقاعدة للتحكم بالدول وفرض الشروط عليها وفق القانون الدولي. وقد طبقت هذه الوظيفة المتضمنة في التقشف بالميزانية وتخفيض قيمة العملة و تحرير التجارة وبيع الملكية العامة إلى القطاع الخاص في أكثر من مائة بلد مدين[1].

و عليه فان القروض الممنوحة منقبل كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي هي قروض مشروطة ببرامج للتحرير الاقتصادي، وتعتبر منطقة الشرق الأوسط و الشمال الإفريقي من أكثر الدول المتلقية للمعونات الأجنبية في الفترة الممتدة منذ عام 1960 حتى عام 2001، فقد بلغت ما يقرب من 229 مليار دولار من المعونة (بأسعار عام 2000) و عبرت دائرة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (DFID) بأنه: "بالمقارنة مع المناطق الأخرى، تتلقى منطقة الشرق الأوسط والشمال الإفريقي قدرا كبيرا من المعونة..."، خاصة في فترة ما بعد 1980 **كمصر، تونس، المغرب، الأردن، الجزائر**، وذلك بعد انخفاض أسعار النفط في عقد الثمانينات من القرن العشرين، إذ أصبح الضعف الهيكلي للاقتصاديات في المنطقة بسبب الاعتماد المفرط على النفط ظاهرا مما أدى الى انخفاض مستويات النمو ونقص نصيب الفرد من إجمالي الإنتاج المحلي المتوسط إذ قدر ب **1%**سنويا في عقد الثمانيات، و هو أسوء معدل من أي منطقة نامية أخرى عدا إفريقيا جنوب الصحراء.[2]

أما بخصوص الجيل الثاني للمشروطية فقد ظهر مع بداية التسعينات ويتعلق بالمشروطية السياسية الخاص بربط برامج المعونة من قبل الجهات المانحة بإصلاحات الحكم للدولة المتلقية أو ما يسمى بإرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح، وخاصة منذ نهاية الثمانينات، نظرا للتطورات السياسية الحاصلة التي تزامنت مع انهيار الكتلة الشيوعية وذلك تشجيعا للرأي القائل" **بأن التحرير السياسي هو شرط ضروري لتحرير الاقتصاد والنمو**".[3]

ومع ذلك فهناك من يعتبر شرط ربط المعونة بالتحرير السياسي موضوعا يسبق نهاية الحرب الباردة، إلا أن مخرجات هذه العملية (تعزيز الديمقراطية) لم تنعكس على ارض الواقع فمثلا كانت بعض الجهات المانحة مثل**كندا و الولايات المتحدة الأمريكيةوهولندا و السويد**، قد ربطت برامجها للمعونة بإدخال الإصلاحات السياسية و ذلك منذ عام **1960** إلا أنها باءت بالفشل، لان الخطاب السياسي المناشد للديمقراطية لم يترجم إلى حقائق، حيث استمرت العديد من الدول الغربية في دعم الدول التي لديها سجل سيئ (كعدم احترام حقوق الإنسان واستمرارها في الحكم

---

[1]- . محمد أحمد، الساعدي ، مرجع سابق، ص ص 149-150.

[2]- جين هاريغان، اقتصاديات و سياسات صندوق النقد الدوليو البنك الدولي في نشاطاتهما في الشرق الأوسط و الشمال الإفريقي، مجلة المستقبل العربي، العدد 327، الصدر في ماي 2006، ص ص 111-112.

[3] - B.C.Smith. Opcit, p 01.

الاستبدادي)،لأنها تخدم المصالح الاقتصادية و الأمنية للقوى الغربية الكبرى[1]، لكن منذ نهاية الحرب الباردة فرضت على النظم التسلطيةمقابل استفادتها للمعونات و القروض المالية شروطا كتحسين نوعية الحكم بما يضمن ترقية حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة وذلك في ظل الحقائق التالية:

*أن الديمقراطية كنظام حكم قد قطعت أشواطا لا بأس بها بحلول عام 1990، حيث تبنت العديد من الدول الخيار الديمقراطي كدول أمريكااللاتينية و بعض الدول في شرق و جنوب شرق آسيا **كالتايوان وكوريا و الفلبين**، ونجم عن هذه الموجات الديمقراطية تنامي الحركات المؤيدة لها، و التي من شأنها أن تضفي الشرعية على سياسات هاته الدول.

*تنامي دور المنظمات غير الحكومية و الرأي العام اللذان مارسا ضغوطا على أنظمتهم السياسية بضرورة تبني الدول المتلقية الحكم الراشد GOOD GOUVERNANCE، كشرط للمعونات والمساعدات.

*تعزيز الديمقراطية و حقوق الإنسان أصبحا ضمن الشعارات التي ترفع من قبل الدول المانحة لتحسين نوعية الحكم، حتى ولو كانت هذه المساعدات في الواقع تهدف في المقام الأول الى تامين أهداف السياسية الخارجيةو المصالح الإستراتجية للدول المانحة،[2] وفي هذا الصدد صرح "**هيرمان كيوهن**"مساعد وزير الخارجية الامريكية للشؤون الإفريقية في أفريل عام 1990 بأنه " إضافة الى سياسة الإصلاح الاقتصادي و حقوق الإنسان فان التحول الديمقراطي أصبح شرطا ثالثا لتلقي المساعدات الامريكية"،و هو نفس الرأي الذي طرحه الرئيس الفرنسي السابق "**ميتران**" في جوان عام 1990 أثناء المؤتمر الفرنسي بقوله "**أن المساعدات الفرنسية في المستقبل سوف تمنح للدول التي تتحرك صوب الديمقراطية**". [3]

*فشل سياسات التكييف الهيكلي والتحر ير الاقتصادي في تحقيق النتائج المرجوة في ظل بيئة غير ديمقراطية تتميز بهياكل حكومية ضعيفة و غياب الكفاءات الإدارية و انعدام المساءلة و غياب سيادة القانون وتفشي الفساد،وعليه كان هناك اعترافا متزايدا بأن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا في ظل وجود بيئة ديمقراطية، فالإصلاحات الاقتصادية سوف تكون عديمة الجدوى إذا كان القادة السياسيون يتصرفون بشكل تعسفي و يستبعدون الفواعل السياسية الأخرى، ضف إلى ذلك أن

---

[1].-B.C.Smith, Opcit, p 2.

[2]- Ibidem.

[3]- مرزوقي عمر، حركات التحول الديمقراطي، في الوطن العربي، قراءة في المؤثرات الأولية، مجلة المفكر، العدد العاشر الصادر في جانفي 2010 ص، 171.

مخرجات الإصلاح الاقتصادي لم تكن مرضية، أي أنها لم تؤد إلى تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين وخاصة بالنسبة للفقراء.[1]

ولهذا اعتبرت مؤسسات ووكالات المعونة الدولية كالبنك الدولي و**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)** أن الحكم الراشد ودولة القانون هما السبيلان الوحيدان لتحسين جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و بفضلها سوف يتم توزيع الموارد الاقتصادية و الاجتماعية بما يخدم مصلحة الجميع، ويتم على أساسها التداول على السلطة باعتباره ركنا جوهريا لأي نظام ديمقراطي و التالي الحكم الراشد يستلزم **الديمقراطية الليبرالية و الليبرالية الاقتصادية** [2].

فممارسة الحقوق و الحريات العامة و تحسين نوعية الحكم و حل الصراعات الداخلية بالطرق السلمية؛ اعتبرت ضمن شروط منح المساعدات والقروض، و حتى الوكالات الدولية أو لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون و التنمية في دعم الديمقراطية تشترط منح المساعدات التقنية لدول عالم الثالث(كمساعدات تقنية لإنجاح العمليات الانتخابية، إصلاح القضاء) بضرورة تبني الإصلاحات السياسية، وفي حالة ما أخلت هذه الدول بهذه الشروط ستتعرض لتدابير عقابية، أو وقف المساعدات أحيانا.[3]وذلك بهدف فرض نوع من العزلة و الحصار على النظم السياسية التي لا تطبق النهج الديمقراطي.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه: **هل فعلا خفض مستويات الفقر ومساعدة اقتصاديات الدول المتلقية، وكذا تحقيق الإصلاح السياسي ودعم الديمقراطية هو الهدف من هذه المساعدات؟**

إن المتتبع لمسارات الإصلاح الاقتصادي و برامج التكييف الهيكلي يكشف أنها كانت مخيبة للآمال، ذلك بسب فشل الإستراتيجية التنموية المتبعة من قبل الدول المتلقية للقروض، وخاصة الدول الأقل نموا وذلك في ظل تراجع الدولة لصالح نظام اقتصادي قائم على الملكية الخاصة وتحرير الأسواق، مما أدى إلى أزمات اقتصادية نجم عنها رفع الأسعار، وخفض الأجور وتسريح العمال، و هو ما انعكس سلبا على المواطن الفقير الذي تأثر بتدهور الأوضاع المادية كعدم القدرة على تحمل عبء التكاليف من تعليم و رعاية صحية بسبب ارتفاع الأسعار،[4] و خير دليل

---

[1]- B.C.Smith, Opcit p ,02.

[2]- Ibid,p p 4-5.

[3]- Ibid,p 5.

[4]- Ibid,p p, 254.255

على ذلك الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها بعض الدول ضد برنامج التكييف الهيكلي **كتونس عام 1984 و المغرب عام 1990** *.

و أيضا من بين الانتقادات الموجهة لسياسات صندوق النقد و البنك الدوليين أن محددات الإقراض لا تعكس في الغالب حاجة المتلقي الاقتصادية، وفي حالات نادرة جدا كانت هذه القروض تتصادف مع سنة تدهورت فيها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي يستجيب لها عادة صندوق النقد الدولي (تضخم ميزان الحسابات الجارية، مؤشرات الديون) بالمقارنة بالسنوات السابقة، فمثلا اعتبر قرض **مصر عام 1976 و قرض الأردن عام 1989** أنهما كانا استجابة لمصاعب اقتصادية واضحة.[1] إلا أن القروض التي منحت للدول الأخرى **كالمغرب و تونس و الجزائر**، و حتى بالنسبة لنفس الدولتين **(مصر، الأردن)** في السنوات اللاحقة (خاصة بعد توقيعهما معاهدة السلام مع إسرائيل) يبين عكس ذلك وهو ما يفسر أن التدفقات و المعونات المقدمة سواء من المؤسسات المتعددة الأطراف كصندوق النقد و البنك الدوليين أو من قبل دول ثنائية أو أحادية الأطراف، نجدها خاضعة للمصالح السياسية لهؤلاء المانحين و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بحكم امتلاكها لسلطة التصويت في كل من صندوق النقد والبنك الدوليين وذلك بما يتماشى ومصالحها ، ككسب تنازلات تجارية استثمارية وضمان أهداف السياسة الخارجية كالهجرة و الإرهاب. [2]

هذا ما أنتجه منطق العولمة اللامتوازن، فبدل أن تكون منسجمة مع أهدافها المعلنة من تنمية وتكافئ الفرص لجأت إلى زيادة حدة الفقر من خلال إرهاق الدول الصغيرة بالديون لكي يسهل السيطرة عليها بواسطة مؤسساتها من بنك وصندوق نقد دوليين وغيرها من المؤسسات، التي اقتصرت على مجموعة برامج مساعدات وصرف القليل من الأموال من اجل تحقيق التنمية التي لم تتحقق، لأنها في الأساس عملية سياسية تبدأ من رفض الانصياع لشروط الدول الكبرى، وما زاد الأمر سوءا هو تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت على شكل أزمة مالية عقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن سرعة انتشارها في العالم وتأثر معظم القطاعات بها، نتج عنها

* - قام الشباب التونسي العاطل عن العمل في كانون ثاني عام 1984 بأكبر تظاهرة احتجاجية ضد زيادة أسعار المواد الغذائية. أما المغرب في عام 1990حدث فيها إضراب عام وتظاهرات شعبية ضد إصلاحات الحكومة التي جرت تحت رعاية صندوق النقد الدولي.

[1]- جين هارغان، اقتصاديات وسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نشاطاتها في الشرق الأوسط والشمال الإفريقي، مرجع سابق ص 115

[2]-B.C.Smith , Opcit p p 04-05.

تداعيات اقتصادية مالية وسياسية مست دول العالم.[1] ومن بين التداعيات الاقتصادية هو حصر النفقات والحد من المصاريف وتسريح العمال، وفي هذا الصدد ارتفعت نسب البطالة في أوروبا لتصل حدود 40 الى 50 بالمئة في صفوف الشباب خاصة في دولتي اليونان واسبانيا، وهذا أمر خطير نظرا لارتباطه بالأمن الاجتماعي والسياسي، ومن مظاهر ذلك انطلاق التظاهرات وفقدان الثقة في الأحزاب السياسية الحاكمة، ففي اليونان بلغت الاضطرابات ذروتها عام 2010. وهو دليل على حالة الإحباط للشعب وسياسة التقشف التي تبعتها الدولة.[2]

لقد أدت المشكلات السابقة إلى انحسار المساعدات إلى الدول الفقيرة، مما أدى إلى زيادة نسبة الفقر والجوع بها، فوفقا لمنظمة الأغذية والزراعة ارتفع عدد الجياع بعد أزمة 2008 بسبب غلاء الأسعار ليصل إلى 963 مليون بعدما كان 923 مليون في عام 2007، وقد وصل عام 2009 إلى مليار وعشرون مليون جائع.[3] وطبعا حتى الدول العربية عانت من تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية كمصر وتونس واليمن والأردن.... مما أدى بمواطنيها إلى الخروج إلى الشارع للمطالبة بالحد من البطالة ومحاربة الفقر والجوع لان حكوماتهم لم تتمكن من تجاوز أزمة ارتفاع الأسعار الناجمة عن تبعات الأزمة الاقتصادية العالية 2008.

المطلب الثاني: الموجات الديمقراطية الليبرالية ودور الفواعل الدولية: التي تأتي في سياق مظاهر التحولات الدولية الراهنة؛ إذ يعتبر عام 1991 إحدى نقاط التحولات في هيكل النظام الدولي وهو ما يستدل عليه بانهيار الاتحاد السوفياتي سابقا وتفكك حلف وارسو، وتوازي ذلك مع تمكن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة من هزيمة نظام صدام حسين و إجبار القوات العراقية على الخروج من الكويت، وفي خضم تلك التحولات جاء خطاب الرئيس جورج بوش الأب في سبتمبر 1991 حول نشأة نظام عالمي جديد تسوده قيم الحرية و العدل والسلام والأمن والرخاء و المتجسدة في الديمقراطية الليبرالية التي أعدت بمثابة نهاية التاريخ وفق مقولات "**فرانسيس فوكوياما.**[4]

فالتحولات السياسية التي شهدها العالم في فترة التسعينات مرتبطة أساسا بتمدد الديمقراطية الليبرالية، واتجاه الدول نحو الحكامة الديمقراطية أو انتقال من حكومة اقل مساءلة إلى حكومة أكثر

---

[1] - حسن خليل، العولمة بوصفها مدخلا إلى الأزمة المالية العالمية....التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مجلة عالم الفكر، مجلد 42، 04 افريل ، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014، ص 40.

[2] - باسم راشد، هل تهدد الأزمة اليونانية النموذج الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 202، الصادر في اكتوبر 2015، ص 144.

[3] - حسن خليل، مرجع سابق، ص ص 95-96.

[4] - محمد عبد الله يونس، تحولات النظام الدولي خلال خمسين عاما، مجلة السياسة الدولية، السنة الخمسون، العدد 200، افريل 2015، ص 98.

مساءلة، وقدمت هذه العملية بالتوازي مع انفتاح مجموعة كثيرة من الاقتصاديات و تكاملها مع اقتصادية السوق الحرة، وبهذا كونت "الحكامة الجيدة" خليط من الاقتصاديات الليبرالية الجديدة و الديمقراطية الليبرالية التيميز ت نظام ما بعد الحرب الباردة Post cold War حيث عبر عنه" **فوكوياما"و"هنتينغتون**" عن ميلاد ثقافة سياسية عالمية جديدة كنتيجة لموجات التحول التي عرفتها دول الاتحاد السوفياتي سابقا و دل أمريكا اللاتينية وا إفريقيا جنوب الصحراء تجاه العملية الانتخابية و الابتعاد عن الدكتاتورية[1] أو ما يعرف "**بالموجة الثالثة للديمقراطية**؛ التي عبر عنها **هنتينغتون**"، في مقاله الصادر عام 1991 حول "**ديمقراطية الموجة الثالثة**" * و هي المرحلة الحاسمة كونها تمت في إطار بيئة دولية تتميز بما يلي:

- اتساع عمق أزمات الشرعية للأنظمة التسلطية في العالم في الوقت الذي يتم فيه قبول القيم الديمقراطية بشكل كبير، في حين أن تلك النظم لم تحقق شرعية الأداء بسبب الفشل الاقتصادي وأحيانا العسكري.

- النمو الاقتصادي العالمي غير المسبق مند سنوات الستينات الذي أدى إلى ارتفاع في مستويات المعيشة وارتفاع التعليم والتوسيع في دور الطبقة الوسطى في العديد من الدول.

- التحول الأساسي في عقيدة ونشاطات الكنسية الكاثوليكية الذي تجلى بوضوح في مجلس الفاتيكان الثاني{ 1963-1965}، وكذا التحول في الكنائس الكاثوليكية الوطنية من التأييد والدفاع عن ما سمى بالحفاظ على الوضع القائم STATUSQUO إلى معارض للتسلطية.

- التغيير في سياسات القوى الدولية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية.

---

[1] - ورويك موراي، جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية و لثقافية،(تر: سعيد منتاق)، الكويت: عالم المعرفة، 2017، ص52.

* - والتي تؤرخ لها بعد 1974، والتي يعرفها بأنها "مجموعة من التغيرات التي تشكل مراحل انتقالية مختلفة للتحول من النظم الشمولية والسلطوية إلى شكل من أشكال التعددية"، والتي وفقا لرأيه فاقت في معدلها وحجمها، بل وزادت عن التحولات في الاتجاه المعاكس، وجاءت بعد موجتين أساسيتين، تبدأ الموجة الأولى للتحول الديمقراطي في عشرينيات القرن 19 عام 1926، وشملت حق الاقتراع الذي يشمل نسبة كبيرة من جنس الذكور في الولايات المتحدة واستمرت هذه الموجة طيلة القرن 19 وحتى عام 1926 ، وكان محصلتها نحو 29 دولة ديمقراطية، إلا ان وصول موسوليني الى السلطة في إيطاليا عام 1922 مثل بداية الموجة الأولى للردة عن الديمقراطية التي قلصت عدد الدول الديمقراطية في دول العالم الى 12 دولة فقط بحلول عام 1942. بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبانتصار الحلفاء انطلقت الموجة الثانية للتحول الديمقواطي، والتي بلغت ذروتها عام 1962 حين كانت= =36 دولة تحكم وفق النهج الديمقراطي، وبين عامي 1960 إلى 1975 ، حصلت الموجة الثانية للردة عن الديمقراطية التي قلصت عدد من الدول الديمقراطية في العالم إلى 30 دولة فقط، لكن بحلول عام 1990 تضاعف ذلك العدد نتيجة الموجة الثالثة للديمقراطية.

- تداعيات كرة الثلج أو ما يسمى تأثير حالات الانتقال في دول الموجة الثالثة على دول أخرى، وذلك بتحفيزها نحو الانتقال الديمقراطي.[1]

ولهذا فتحت هذه التغيرات الجوهرية في النظم السياسية على مستوى العالم الباب أمام رياح الديمقراطية والعمل على تطبيقها كنظام سياسي قائم على احترام التعددية و التداول على السلطة من خلال إجراء انتخابات دورية نزيهة على مستوى المجالس التشريعية و المجالس المحلية، وكذلك مراعاة حقوق الإنسان بما تشمله حرية تكوين الأحزاب السياسية و حرية التنظيم بشكل عام وضمان حرية التفكير و حرية التعبير، وهي في الوقت نفسه تمثل القواسم المشتركة للديمقراطية إلا أن تطبيقها على المستوى العالمي قد واجه مشكلات متعددة خاصة في العالم العربي، الذي يؤجل الديمقراطية بحجة الخصوصية الثقافية، و هذا باعتبارها نظم تسلطية لا تؤمن بالديمقراطية أصلا، فهي تمنع قيام الأحزاب السياسية مثلما عرفته **ليبيا**، أو تتميز بدول الحزب الواحد **كسوريا** التي يسيطر عليها حزب البعث، و**العراق** في فترة صدام حسين (سيطرة حزب البعث أيضا) أو أنها تطبق نظما أقرب إلى نظام الشورى الإسلامية **كالعربية السعودية**، و حتى بالنسبة للدول التي تعمل بمبدأ التعددية السياسية من خلال السماح بتشكيل أحزاب سياسية غلب عليها طابع التقييد بحكم أنها تخضع لسيطرة حزب السلطة سواء في النظم الجمهورية أو الملكية، و هذا بسبب غياب مبدأ أساسي و جوهر أي نظام ديمقراطي ألا و هو مبدأ التداول على السلطة ليحل محله مبدأ **(التأبيد في الحكم).** [2]

ففي جميع هذه الحالات سوف تواجه تطبيق الديمقراطية عقبات كبيرة، وقد وقفت النخب الحاكمة في النظم السياسية العربية جامدة أمام هذا التيار، دون أي رغبة حقيقية في إجراء إصلاحات عميقة لتواكب مختلف الإصلاحات سواء كانت دستورية أم برلمانية التي شهدتها اغلب أنحاء العالم وذلك بالموازاة مع الليبرالية الاقتصادية، واعتبرت النظم السياسية العربية كحالة استثنائية نتيجة لعدم توفر إرادة سياسية حقيقية لتحقيق الانفتاح السياسي ومرافقته للانفتاح الاقتصادي، خاصة بالنسبة للدول التي اتخذت سياسات إصلاحية في الميدان الاقتصادي **كمصر وتونس** مثلا، وكذا ضعف فعالية المجتمع المدني بفعل خضوعه لسيطرة النظم السياسية الحاكمة.

ومن هذا المنطلق أصبحت الديمقراطية مطلبا عالميا، بمعنى تشجيع الدول التسلطية للانتقال إلى الليبرالية والديمقراطية، ويقتضي هذا الواجب ضرورة تدخل المجتمع الدولي بفواعله المختلفة سواء كانت دولا أو منظمات دولية حكومية او غير حكومية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، من خلال

---

[1] - Samuel P.Huntingten, " Democracy's Third Wave", Journal of Democracy, Vol-2-no-2{ Spring 1991}, p 13.

[2] - السيد ياسين، أزمة المجتمع العربي المعاصر، غياب الحداثة في عصر العولمة، مرجع سابق، ص 32.

مجموعة من الحوافز المادية والمعنوية، ، لأن الفواعل الدولية تؤذي دورا في ممارسة الضغوط على الأنظمة السياسية من أجل تبني الإصلاح السياسي و الاقتصادي معا، أي التركيز على مفهومي الديمقراطية والسوق، وفي هذا الصدد يقول **"محمد عابد الجابري** "أن نقطة الحرج في عملية التحول المعاصرة أنها تتم بسرعة كبيرة جدا، و دوافع الانتقال ليست نابعة من جوف المجتمع بفعل تطور داخلي، كما حدث في **أوروبا** الحديثة، بل انه انتقال أو تحول يتم تحت ضغط حضارة عالمية اكتسحت العالم بمنجزاتها ففرضت نفسها كحضارة للعالم كله" .[1]

فمثلا قدمت منظمة الأمم المتحدة في عدة مناسبات مساعدات فيما يخص العملية الانتخابية للدول الأعضاء وتتمثل هذه المساعدات في مراقبة عملية تسجيل الناخبين وتنظيم الاقتراع ، مراقبة التصويت وفرز النتائج إلى غاية التصريح بها، والهدف من وراء هذه المراقبة هو تحديد ما إذا كانت هذه الانتخابات حرة ونزيهة على كل المستويات، وعلى هذا الأساس أنشأت منظمة الأمم المتحدة سنة 1992 فرعا للمساعدة الانتخابية division pour l'assistance electorale ضمن قسم عمليات حفظ السلام، ويتمثل دور هذا الفرع في تقديم مساعدات تقنية للدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، ومن جهة أخرى تستطيع المنظمة بموجب الفصل السابع من ميثاقها التدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال تقديم مساعدات عسكرية من أجل ضبط الأمن والسلم الدوليين وهذا ما قامت به في عدة مناسبات في حالة الحروب الأهلية و الإبادات العرقية .[2]

وكذلك الحال بالنسبة لمنظمة الاتحاد الأوروبي، فهو الأخر بلور رأيته حول مسائل نشر الديمقراطية ونشر الإصلاح السياسي في مختلف دول العالم ومنها الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط من خلال إطلاق مبادرة الشراكة الاورومتوسطية منذ عام 1995، والتأسيس لما عرف "**بعملية برشلونة**"، والتي ركزت على الشراكة السياسية والأمنية والشراكة الاقتصادية والمالية وكذا الشراكة في الشؤون الثقافية والإنسانية من اجل تحقيق شراكة حقيقية تكون مفرداتها الأمن - مكافحة الإرهاب والإصلاح السياسي والمجتمعي الشامل وكذلك إطلاق مبادرة سياسة الجوار الأوروبي عام 2003 بالتركيز على العلاقات الثنائية بين دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط والكيان الأوروبي، باعتبار أن ارو ربا الشريك التجاري والتنموي الاهم لهذه الدول، وذلك من خلال التأكيد على مبدأ

---

[1]- جفال عمار، المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي، في كتاب كمال المنوفى، يوسف محمد الصواني، ندوة الديمقراطية و الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص 180-182.

[2]- سرور طالبي، الديمقراطية في الدولالعربية، بين الضغوط الداخلية و الخارجية، على الرابط بتاريخ 2015/02/23.

http://jilrc.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%

المشروطية أو الربط بين المساعدات المقدمة والقيام بإصلاحات ديمقراطية على ارض الواقع.[1] ليتم تغيير تعريف الجوار الجغرافي مع توسيع الاتحاد وتطوير منظومة الشراكة الاورومتوسطية، خاصة على الصعيد السياسي، وفي هذا الإطار برز مفهوم أوروبا الموسعة عام 2005، الذي يركز على هدف جعل الاتحاد الأوروبي الطرف الأهم اقتصاديا وسياسيا في علاقة جيرانه بالعالم الخارجي بما فيه دول شمال إفريقيا والشرق والأوسط ، من خلال "**مفهمومي الرخاء والاستقرار**".[2]

أما فيما يخص المنظمات غير الحكومية نذكر منها المجتمع المدني العالمي.* ورغم أن عدد من مؤسساته ليست جديدة على الساحة الدولية بل تعود بعضها مثل منظمة العفو الدولية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن دورها بالنسبة لعملية الإصلاح الداخلية بدأ يكتسب أهمية خلال السنوات الأخيرة، من خلال الدعم الذي تقدمة إلى المنظمات والحركات المحلية لتعزيز مواقفها التفاوضية مع الحكومة، وازداد دورها أكثر نتيجة لثورة الاتصالات والتواصل فيما بينها ومع الأفراد ومع التنظيمات المحلية، حيث أسست هذه التنظيمات مواقع لها على شبكة الانترانت باللغة العربية تحوي معلومات تتابع باستمرار الأوضاع السياسية والحقوقية، وكذلك للتعرف على ما يجري في دولهم خاصة فيما يتعلق بالانتهاكات التي يتعرضون لها. إضافة إلى ذلك ما تقدمة هذه المنظمات من برامج للتوعية وورشات التدريب وتطوير المهارات والدعم التقني، مما يساهم في مسألة الحراك السياسي.[3]

وعن دور القوى العظمى وخاصة **الولايات المتحدة الأمريكية** في دعم وتعزيز الديمقراطية في العالم عموما و المنطقة العربية على وجه الخصوص، فإنه تجسد لها ذلك بفعل امتلاكها لمقومات القو ةو النفوذ منذ أواسط القرن العشرين،والتي فاقت ما تملكه أي دولة رأسمالية ليبرالية أخرى من تلك المقومات. وقد أتاح لها ذلك فرصة المساهمة بدور أساسي في انتصار المعسكر الرأسمالي الليبرالي في مقابل سقوط المعسكر الاشتراكي، الذي تزامن مع هزيمة الاتحاد السوفياتي

---

[1] - حمزة محمد أبو حسن، إشكاليات السياسة الخارجية الأمريكية وقضايا الإصلاح السياسي في الوطن العربي في ظل النظام السياسي الدولي الراهن، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2013، ص 126.

[2] - عمرو حمزاوي، الرؤى الأوروبية للإصلاح في العالم العربي: حدود التغيير تعريف الجوار الجغرافيوا إعادة صياغة العلاقة بين الاقتصاد والسياسية في كتاب ، صلاح سالم زرتوقة ، مصطفى كامل السيد{ محررين}، الاصلاح السياسي في العالم العربي، مرجع سابق، ص 59.

* - يشير مفهوم المجتمع المدني العالمي إلى التنظيمات المدنية ذات الصفة العالمية من حيث حجم وانتشار العضوية والتمثيل الجغرافي والاتصال الراسي، تهدف إلى تمثيل القيم والطموحات المرتبطة بالشعوب أكثر من ارتباطها بالحكومات الرسمية، وبهذا تشكل مفهوم المواطنة عنصرا أساسيا لمفهوم المجتمع المدني العالمي.

[3] - حمزة محمد أبو حسن، مرجع سابق، ص 91.

سابقا و انتهاء الحرب الباردة ونظامها القطبي، مما أهل الولايات المتحدة الأمريكية لزعامة العالم وبسط السيطرة عليه ككل*.

ولعل السبب الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تبسط نفوذها في السياسات العالمية يعود إلى العوامل التالية[1]:

- الموقع الفريد الذي اتخذته السيطرة الأمريكية على النظام الدولي.
- وجود حلفاء لها في مختلف الأماكن في العالم مثلا على غرار مصر، إسرائيل، المملكة العربية السعودية، تركيا...
- القوة العسكرية والهيئات الاستخبارية.

أما فيما يتعلق بموقفها من الديمقراطية عموما وتعزيزها ودعمها في المنطقة العربية على وجه الخصوص، يمكن القول انه نظريا تقر الولايات المتحدة الأمريكيةبالقيم و المبادئ الديمقراطية القائمة على المساواة بين الأفراد، و احترام حقوقهم و حرياتهم الأساسية، و ضمان مشاركتهم في العملية السياسية على حساب الأفكار والنظم الشمولية و السلطوية التي لا تحترم هذه الحقوق و الحريات أو تحترمها نظريا و تنتهكها عمليا، و هو ما ورد جليا في كتاب **فوكوياما** المعنون بـ **نهاية التاريخ The End of History**، الذي يعلن فيه انتصار الرأسمالية اقتصاديا و الديمقراطية سياسيا.[2]

وقدسبق و أن عبرت عنه مختلف الإدارات الأمريكية المتعاقبة عازمة على احترام حقوق الإنسان ودعم الديمقراطية بشكل عام، فمثلا دافع الرئيس الأمريكي "**وودرو ويلسون**" عن الحقوق

---

* تشير اغلب الدراسات إلى مرحلة ما بعد القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد تطرقت أيضا ليس إلى الانتقال إلىعصر التعددية القطبية فقط، وا ٍنما إلى ما يسمى "أللاقطبية" ومن ابرز الكتاب نجد "ريتشارد هاس" الباحث الأكاديمي الأمريكي، رئيس مجلس العلاقات الخارجية، الذي عالج في أكثر من دراسة ومقال نشر بعضها في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية ما يسميه بمرحلة ما بعد الهيمنة الأمريكية أو عصر اللاقطبية الدولية التي تعني الانتقال نحو عالم لا تهيمن عليه قوة واحدة منفردة ولا دولة ولا دولتان كما كان عليه في فترة الحرب الباردة ولا حتى بعض الدول العظمى القليلة المتقاربة في القوى والحجم، وا ٍنما عشرات الفاعلين عن المسرح الدولي مما يمتلكون أنواعا ٍوحجاما مختلفة من القوى والتي قد يكونون دولا كروسيا - الصين - الهند – البرازيل وغيرها على مستوى الأماكن الجغرافية، أو شركات عملاقة متعددة الجنسيات، أو اتحادات أو منظمات إقليمية أو دولية، وحتى جماعات مسلحة أو حركات احتجاج سياسية أو اقتصادية، وعلى الرغم من تأكيد الدراسات على اللا قطبية كملمح من أهم ملامح القرن الحادي و العشرين، إلا أنها تنتهي في الغالب إلى ما قد يناقض تلك الفرضية وهو أن الولايات الأمريكية هي القوى العظمى والوحيدة المهيمنة.

[1]- برادلي أ.تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، تر: (عماد فوزي شعيبي)، بيروت: الدار العربية للعلوم، ص 20 .

[2] -علي عباس مراد، ديمقراطية عصر العولمة، بيروت: دار العربية للعلوم 2015، ص 30.

الديمقراطية و حق تقرير المصير من خلال حملته لنشر النظام الديمقراطي عالميا، و أعلن أيضا الرئيس الأمريكي "**فرانكلين روزفلت**" في خطابه إلى الكونغرس على **1941** "أن حقوق الإنسان ركنا أساسيا في السياسة الخارجية الأمريكية"، وتابعه في ذلك الرؤساء المتعاقبين مثل **ترومان و ايزنهاور** و**جون كينيدي و نيكسون و فورد** و من بعدهم أكد الرئيس **جيمي كارتر**، أن حقوق الإنسان و حرياته الأساسية مبدءا جوهريا في السياسة الخارجية الأمريكية، وطالب الرئيس **رونالد ريغان "بحملة عالمية من أجل الديمقراطية"** و أعلن أيضا الرئيس **جورج بوش** (الأب) في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في **23 سبتمبر 1991**، أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة الفضل في تعزيز الديمقراطية، كما أكد أيضا الرئيس **بيل كلينتون** عام 1992 على المسؤولية الأمريكيةعن تعزيز الديمقراطية و اعتبارها القضية الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية[1].

هذا على مستوى الخطاب السياسي، أما عمليا أثبت الواقع أن استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع المنطقة العربية تحكمها المصالح الإستراتيجية بالدرجة الأولى أكثر من أي اعتبار آخر، فعلى الرغم أن الدول العربية لم تشهد تغييرات جوهرية كتلك التي شهدتها دول أوربا الشرقية وبعض دول شمال المتوسط في عقد التسعينات في إطار ما يعرف" **بالموجة الثالثة**" في التحول السياسي الديمقراطي، الذي عبر عنه الباحث "**السيد ياسين**" بأنه "انتقال حاسم من الشمولية و التسلطية إلى الديمقراطية"، فهذا التحول ذو الأبعاد المركبة سياسية ديمقراطية ليبرالية من جهة و اقتصادية رأسمالية من جهة أخرى لم تشهده الدول العربية، حيث كانت هذه الأخيرة تعيش حالة من الصمت بانتظار الحل البيولوجي كما اسماه الباحث "**محمد عابد الجابري**"،و هو انتظار وفاة الرؤساء العرب بحكم أن معظمهم قد شارف العقدالسادس أو السابع من عمره، و على الرغم من تحقيق نبوءة هذا المفكر في وفاة العديد منهم خلال نهاية عقد التسعينات، إلا أن معظم الدول العربية لم تواكب رياح التغيير، عدا بعض الدول كالمغرب مثلا التي شهدت انفتاحا خلال مرحلة التناوب **عام 1996**، و**البحرين** الذي أعاد بعض الإصلاحات القديمة التي ترافقت مع تحول **الإمارة الى مملكة**، أما بقية الدول **سوريا و الأردن**و غيرها، فلم يكن نصيبها من التغيير بأفضل من نصيب تلك الدول التي مازالت تنتظر "**الحل البيولوجي** "[2].

فالمجتمعات العربية قد وصلت في تلك الفترة إلى حالة من حالات الإحباط و فقدان الأمل بالتغيير، ورغم تلك التحذيرات الواردة من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة على خطورة الوضع في

---

[1]- علي عباس مراد، ديمقراطية عصر العولمة ، ، مرجع سابق، ص 52.

[2]- حسن عبد الحسين، السياسات الأمريكية وتحالفات الشرق الأوسط، مجلة الديمقراطية، العدد 32 الصادر في أكتوبر 2008، ص ص 69-70.

المنطقة العربية، وانه من الضروري تبني الديمقراطية كنظام حكم، إلا انه بدا واضحا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتحمس لوجود أنظمة ديمقراطية حقيقية، و بالتالي عملت قدر المستطاع على ضمان استمرار هذه الأنظمة واستقرارها، باعتبار أن المصالح الأمريكية شكلت أولوية في السياسة الأمريكية و هي قائمة على ما يلي:[1]

-النفط: حيث يعتبر السلعة العالمية الأكثر رواجا، وله أهمية إستراتيجية بالغة في زمن السلم والحرب، وباعتبار المنطقة العربية عموما ودول شرق الأوسط و خاصة دول الخليج العربي تمثل مصدر النفط الرئيسي للولايات المتحدة، إذ تستهلك الآلة الأمريكية 31% من النفط في العالم.

-الممرات المائية: تتحكم المنطقة العربية بمجموعة من أهم الممرات المائية في العالم كالبحر المتوسط، البحر الأحمر، و الخليج العربي، مما يزيد منأهميتها عسكريا واستراتيجيا و كذا اقتصاديا، إذ أن معظم تجارة النفط و غيره تمر من خلال هذه الممرات المائية.

-**المنطقة العربية سوق للبضائع الأمريكية**:تعد المنطقة العربية و خاصة دول الخليج سوقا للبضائع الأمريكية، و تعتبر أكبر مستورد للسلاح الأمريكي الذي يرتبط به العديد من الصناعات الأساسية و التحويلية.

ونتج على هذه المصالح سياسات أمريكية ثابتة في المنطقة العربية، تجعل من الأنظمة الحاكمة تابعة لها، لذلك تعمل الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة للحفاظ على الوضع القائم، لان أي تغيير حقيقي أو تحول ديمقراطي سيؤثر سلبا على مصالحها بل أن استمرار أنظمة تسلطية أو شبه تسلطية اضمن لها من أنظمة ديمقراطية تفضي إلى نتائج غير مضمونة من منظور المصالح الأمريكية.

وباعتبار أن الإصلاحات السياسية مطلبا متجددا خاصة من طرف قوى المعارضة السياسية في الداخل أي بمعنى أنها أصبحت واقعا يجب التعامل معه، فانه قد عرف تباينات واضحة حول موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاهه، وهي إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار ظروف كل بلد على حدى من جهة وطبيعة العلاقات التي تحكمها مع هذه الدول من جهة أخرى، فمثلا بالنسبة للدول الصديقة والحليفة لواشنطن على غرار **السعودية – مصر – الأردن- الإمارات** وغيرها من الدول والتي تتميز بالطابع غير الديمقراطي، لكنها تحرص على الحفاظ على علاقاتها المتينة مع الولايات المتحدة، لهذا فالاصطلاح السياسي في هذه الدول يجب أن يكون محدودا من حيث طبيعته وتراعي فيها الحفاظ على المصالح الأمريكية.

[1]- عبد الغاني نصر علي الشميري، سياسة الإصلاحات السياسية الأمريكية في المنطقة العربية بين القيم والمصالح، بيروت: منتدى المعارف،2014 ، ص 234.

أما بالنسبة للدول الأخرى التي تصنف ضمن **محور الشر** (دول غير حليفة)، فهي تبقى تحت أنظار الولايات المتحدة الأمريكية و القوى الغربية من اجل الضغط عليها للاستجابة لمطالب شعوبها وتطبيق الديمقراطية[1]. وهذه تعتبر مفارقة كبيرة حتى أن المهتمين بالشأن الديمقراطي في الأوساط الأمريكية يعتبرون أن عدم جدية الولايات المتحدة الأمريكية في فرض الإصلاحات السياسية في المنطقة العربية واستمرار دعمها للأنظمة التسلطية سيزيد من عداء الشعوب العربية لها، وفي الوقت ذاته الدعم الأمريكي الجدي للإصلاحات السياسية العميقة سوف يقوض المصالح الأمريكية في المنطقة وفي هذا الصدد يقول "**نعوم تشومسكي**":"**إنه حينما يبدو أن الديمقراطية تنسجم مع المصالح الأمنية والاقتصادية لأمريكا، تقوم الولايات المتحدة بنشر الديمقراطية، أما عندما تصطدم الديمقراطية مع مصالح بارزة أخرى فإنها تفقد قيمتها، وأحيانا يتم إنكارها تماما**."[2] فصناع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية لديهم مثل أعلى للديمقراطية في أمريكا وخارجها وهو "**لك الحرية في أن تفعل ما تشاء طالما انك لا تفعل إلا الشيء الذي نريده نحن**"[3].

وفي ذات السياق يؤكد باحث غربي آخر أن مزاعم الإدارات الأمريكية المتعاقبة في الدفاع عن الديمقراطية و الحقوق و الحريات الأساسية للأفراد قد انهارت بسبب سياساتها المعادية للشيوعية، حيث أيدت الولايات المتحدة الأمريكية نظما قمعية غير ديمقراطية، وبررت ذلك باسم مناهضة الشيوعية، كما أكد أحد الكتاب العرب أن هناك ازدواجية واضحة في السياسات الأمريكية، حيث أنها تستخدم الديمقراطية كورقة ضغط على النظم المعادية لها (الدول غير الحليفة)، بينما يتم غض البصر عن انتهاكات الديمقراطية في الدول الحليفة لها، لأنها أكثر خدمة للمصالح السياسيةوالاقتصادية للدول الغربية و للولايات المتحدة على وجه الخصوص.[4]

لهذا تواجه سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية تعقيدات كبيرة، فتأمين المصالح الأمنية الأمريكية تستلزم الإبقاء على الأنظمة والقوى الحليفة بطابع غير ديمقراطي، و هذا يمنع التداول الحقيقي على السلطة، لكن من جهة أخرى استمرار مثل هذه الأنظمة التسلطية سوف ينتج عنها عدم الرضا والعداء ضد السياسات الداخلية للدول المتسلطة، لأنها لا ترضي تطلعات شعوب المنطقة من جهة، وكذلك ينتج عنها العداء ضد الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى لأنها تدعم الأنظمة غير الديمقراطية، وفي هذا الإطار حاولت الإدار ة الأمريكية انتهاج مقاربة تمثلت في حرصها على قطع جذور التطرف عبر ترويجها لنشر الديمقراطية في المنطقة، ليس عبر الطرق البطيئة التدريجية فقط، بل عبر الضغط والقوة، و هذا يختلف من بلد إلى آخر بحسب

---

[1]- عبد الغني نصر علي الشمري، مرجع سابق، ص ص 235-237.

[2]- المرجع نفسه، ص 237.

[3]- علي عباس مراد، مرجع سابق، ص 116.

[4] - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الجرعة الديمقراطية و ما يتناسب مع تحقيق مصالحها، و من جهة أخرى تخفيف الضغط الممارس من قبل بعض القوى الاجتماعية[1]، لأن أي تغير سياسي جدي سوف يؤدي الى وصول المعارضة السياسة إلىالسلطة، و إذا كانت المعارضة من التيار الإسلامي، فان ذلك لا يخدم المصالح الإستراتيجية الأمريكية.

تؤكد السياسة الأمريكية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أن المنطقة العربية تشكل استثناءا و الديمقراطية غير ممكنة فيها، لان البنية العربية لا تسمح بذلك بسبب الثقافة العربية عموما و الثقافة الإسلامية على وجه الخصوص و ذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي وكذلك بسبب القضية الفلسطينية،[2] لذلك لم تهتم الولايات المتحدة الأمريكيةبالديمقراطية و لا بالإصلاحات السياسية، بل ما يهمها هو تأمين مصالحها المتمثلة كما ذكرنا سابقا في الحصول على البترول من جهة، و الحفاظعلى أمنها القومي من جهة أخرى، و هذه المصالح لم تتغير أبدا حسب وجهة نظر "**مارينا اوتاوي**" الباحثة في مركز "**كارنيجي**"في واشنطن، إلا أن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أضافت إليها متطلب جديد وهو ضرورة الترويج للديمقراطية و بالتالي الضغط على النظم الحليفة لها من أجل حثها على إقامة إصلاحات سياسية[3]؛ و هو ما سنبينه في النقطة الموالية الخاصة بتداعيات 11 سبتمبر على مشهد الإصلاح السياسي النظم السياسية العربية.

المطلب الثالث: انعكاسات أحداث 11 سبتمبر2001 على مشهد الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية: بعد هذه الأحداث اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة جديدة تجاه المنطقة العربية و خاصة الشرق الأوسط، حيث أصبح هذا الأخير محور اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية إذ لم يعد الاستقرار وتحقيقه هو المحرك الأساسي في علاقة الولايات المتحدة الأمريكية لدول المنطقة الحليفة لها كما كان الحال من قبل، بل أصبح تحقيق الديمقراطية و المضي في الإصلاحات السياسية هو المحرك الأساسي لهذه العلاقة، و بهذا دخل الشأن الداخلي لكثير من الدول الحليفة في دائرة اهتمام السياسة الخارجية الامريكية، و هذا يمثل تحولا ملحوظا في إدارة **جورج والكر بوش "الإدارة الجمهورية".** التي عرفت تاريخيا بان الشأن الداخلي للدول الصديقة لا يهمها حتى ولو كان مغايرا للقيم الديمقراطية التي يروج لها النظام الليبرالي، لان ما يهمها في الدرجة الأولى هو حماية المصالح الإستراتجية الأمريكية [4].

---

[1] - عبد الغني نصر علي الشميري، مرجع سابق، ص ص 237-238.

[2] - المرجع نفسه، ص 323.

[3] -نديم هاني، الإستراتيجية الامريكية: تقييم، مجلة الديمقراطية، العدد 32 الصادر في أكتوبر 2008 ص 103.

[4] - صالح بن محمد الخثلان، السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي، المجلة العربية للعلوم السياسي، العدد 19، صيف 2008، ص 132.

ويعتبر خطاب الرئيس الأمريكي **جورج والكر بوش** أمام المنظمة القومية من أجل الديمقراطية Nationale Endownent for democracy في عام 2003 لا دليل على ذلك، حيث أكد على هذه الفكرة بكثير من التدقيق، و كذلك الحال بالنسبة للخطاب الذي ألقته وزيرة الخارجية الأمريكية "**كوندا ليزا رايس**" بالجامعة الأمريكية في مصر عام 2005 الذي يمثل هو الآخر حجر الزاوية في السياسة الخارجية المروج للديمقراطية[1].

وقد أعلنت الولايات المتحدة الامريكية مباشرة بعد وقوع هذه الأحداث عن رغبتها في ضرورة تغيير أساليب الحكم في الدول العربية و الإسلامية، متخلية بذلك عن مساندة النظم التي كانت تحسب بأنها حليفة لها في فترة ما قبل 11 سبتمبر 2001 كالعربية السعودية، مصر، و ذلك بنقدها وتقديم النصائح لإصلاح أنظمتها، و هذا طبعا يعد مؤشرا مهما على التحول في السياسة الامريكية، لكن دون أن تتخلى الإدارة الامريكية في هذا المجال على خيار استخدام القوة العسكرية و أشكال الضغط فيما يخص تغيير النظم التي ترفض الانصياع الى تنفيذ مطالبها[2]

ولهذا يمكن القول أن هجمات 11 سبتمبر 2001 قد أدت الى مراجعة أمريكية لسياسة واشنطن في الشرق الأوسط، فبعد عقود من إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على دعمها ما أسمته "**بالدكتاتوريات الصديقة في المنطقة**"، تبنت النظرية القائلة بان غياب الديمقراطية في الدول العربية هو الذي يقف وراء عدم الاستقرار فيها، و من بين المؤيدين لهذه النظرية الباحث والإعلامي في **جريدة "النيويورك تايمز"**، **"توماس فريدمان"** التي أثرت على صناع القرار في الولايات المتحدة و خاصة "المحافظين الجدد" الذين اعتقدوا أن السياسات الأمريكية البراغماتية في المنطقة الشرق أوسطية، والتي كانت على حساب الحريات و حقوق الإنسان هي التي ولدت القهر لدى الذين تحولوا الى انتحاريين ونفذوا هجمات 11 سبتمبر 2001.

واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجيتي القوة الصلبة والقوة الناعمة بمفهوم جوزيف ناي للتعاطي مع الدول المارقة في سياق تحالفها الدولي ضد الإرهاب.

***إستراتيجية القوة الصلبة:** تتأسس على استخدام القوة لأحداث تغير جذري للأوضاع في الدول العربية،والعمل على نشر الديمقراطية، وفعلا بدأ التغيير الأمريكي بشن الحرب على أفغانستان حيث أدت الى سقوط "**نظام طالبان**" ، وتزامنت تلك الحرب مع تشديد أمريكا الضغط على دول منطقة الشرق الأوسط من أجل نشر الديمقراطية، فمثلا شن الكونغرس حملات لتغيير مناهج التعليم التي اعتبرها الأمريكيون إسلامية متطرفة في دول حليفة كلعربية السعودية، وواصلت الولايات

[1]- نديم هاني، مرجع سابق، ص 99.

[2]- إسماعيل معراف، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 350.

المتحدة الأمريكية فرصتها في انجاز مخطط المشروع الأمريكي للقرن الجديد، بشن حملة عسكرية ضد العراق لتغيير نظام الحكم فيها[1].و هذا استجابة لإستراتيجية الأمن القومي لأمريكا National security strategyلعام 2002 الخاصة باستخدام السلطة و القوة الأمريكية لحماية مصالحها و الحفاظ على هيمنتها ونشر المبادئ الأمريكية، وذلك للأسباب التالية:

- أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على الاعتماد على منع انتشار القوة وسياسة الردع كما فعلت أثناء فترة الحرب الباردة للتعامل مع التهديد الذي شكله الاتحاد السوفياتي سابقا، بل ينبغي عليها مجابهة ما أسمته بالإرهابيين و الدول التي تشكل خطرا عليها، و بالتالي لا بد من مباغتة العدو بإعلان الحرب عليه، و إفشال خططه قبل أن يقوم الإرهابيين بشن هجمات ضد الولايات المتحدة الأمريكية أو ما يسمى **بالحرب الاستباقية**. [2]
- إن العراق يمتلك أسلحة نووية ويطورها، حيث صرحت وكالة الاستخبارات الخارجية للحكومة الألمانية بان العراق سيكون قادرا على تطوير السلاح النووي ما بين عامي 2004-2008، وهذا يشكل خطرا حيث يعيق جهود الولايات المتحدة الأمريكية في فرض سيطرتها على المنطقة، و برنامجه النووي يشجعه على غزو الدول المجاورة كالكويت ودول خليجية أخرى، وقد أكد موظفون في الإدارة الأمريكية هذا الأمر، حيث صرح "**ريتشارد تشيني**" نائب الرئيس الأمريكي بان: " **الدول المتمردة التي تطور أو تمتلك هذه الأسلحة تشكل تهديدا بالغ الخطورة للأمن القومي الأمريكي**"، كما أن النظام العراقي بزعامة صدام حسين المعروف بقراراته المتسمة بالمجازفة و المغامرة كما يعتقد المسؤولين الأمريكيين مستعد بتزويد تنظيم القاعدة بأسلحة بيولوجية أو كيماوية أو أسلحة نووية مع مرور الوقت، وهذا يمكن أن يؤدي الى حدوث هجمات نووية مماثلة مثل هجمات 11 سبتمبر 2001 [3].

هذا فيما يتعلق بالأسباب المعلنة بالإدارة الأمريكية في غزو العراق أما فيما يتعلق بالأسباب الخفية، و التي وضعتها الإدارة الامريكية في الاعتبار فهي إعادة رسم خريطة المنطقة بما يضمن لها أهدافها كضمان تواجدها في المنطقة، و التحضير لفترة ما بعد غزو العراق من خلال إقامة قواعد عسكرية واستخباراتية على أرضها، ومع وجود حكومة موالية لأمريكا يعتبر أمرا ضروريا ومسهلا للحفاظ على هذه القواعد، و التي من شأنها أن تعزز دورها في مجابهة **إيران** الذي يعتبر اكبر الدول مساندة للإرهاب كما تعتقد إدارة واشنطن، وذلك بحكم تأييدها **لحزب الله في**

---

[1]- حسن عبد الحسين، السياسات الأمريكية وتحالفات الشرق الأوسط، مجلة الديمقراطية، مرجع سابق، ص ص 64-65.

[2]- برادلي أ.تاير، مرجع سابق، ص 33.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 39-41.

لبنانو لشيعة في العراق، وكذلك يؤيدون **حركة المقاومة الإسلامية{ حماس}** في صراعها مع إسرائيل، كما أن لها علاقة مع تنظيم القاعدة إذ أن هنالك قوات **لتنظيم لقاعدة وحركة طالبان** في إيران، ناهيك عن امتلاكها لبرنامج تطوير الأسلحة النووية كما تدعي الإدارة الأمريكيةو هذا يشكل تهديدا لأمنها و امن إسرائيل[1].

وبغض النظر عن الأسباب الحقيقية لاحتلال العراق، فان هناك إصرار أمريكي بأنه من لضروري قيام نظم حكم ديمقراطية وتجفيف منابع الإرهاب، و بهذا تم انتقاد مقولة الاستثناء العربي، وباعتبار أن الديمقراطية غير ممكنة و غير مرغوب بها في لمنطقة العربية، ولهذا لا بد من دعم الديمقراطية و خاصة أن منفذي هذه الهجمات ينتمون إلى دول تتسم بغياب المشاركة السياسية و الحرية، و هو ما تم الإعلان عليه في الخطاب السيلسي الأمريكي لنشر الديمقراطية وتمثلت أهم ملامحه فيما يلي:[2]

- إن المصالح الأمريكية هي المحدد الأول للرؤية الأمريكية لنشر الديمقراطية و خاصة في المنطقة العربية.
- أن العراق الجديد الذي سوف يبنى على أنقاض نظام صدام حسين يمكن أن يكون عنصرا أساسيا في بناء شرق أوسط جديد قائم على الحرية و الديمقراطية.
- إن عملية التغيير في الشرق الأوسط عملية محورية لمواجهة الإرهاب ولإقامة أنظمة ديمقراطية.
- إن التطرف والإرهاب في المنطقة العربية سببه الاستبداد والتخلف.

وعليه فان أن العراق سوف يكون نموذجا يحتذي به في المنطقة من المنظور الأمريكي{ مقاربة القوة الصلبة}.

***إستراتيجية القوة الناعمة:** تتأسس هذه الإستراتيجية بدورها على إطلاق سلسلة من المشاريع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ تدخل في إطار إستراتيجية نشر الديمقراطية ، وهذا بعدما أدرك الرئيس بوش "أن استخدام القوة العسكرية وحدها لا تكفي في فرض الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط" ، وتضمنت مشروعات الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية وأخرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ودمج معظم بلدان المنطقة في منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة وأخرى لتطوير التعليم والثقافة، ومن بين أهم المشاريع مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي أعلنت عنه في شهر فيفري 2004تمهيد ًا لمناقشته في قمة الدول الثماني (08) في منتصف 2004 .[3]

---

[1]- برادلي أ.تاير ، المرجع السابق، ص ص 42-44.

[2]- عبد الغني نصر علي الشميري، ، مرجع سابق، ص 327.

[3]- محسن عوض، الاصلاح السياسي بين ثنائية الإصلاح من الخارج أو الإصلاح من الداخل، مجلة المستقبل العربي، الصادر2012 في ص 59.

وقد تنوعت المجالات التي تستهدفها مبادرة الشرق الأوسط الكبير فمنها ما هو إقليمي ومنها ما هو قطاعي (اقتصادي / سياسي / ثقافي / اجتماعي) ومنها ما هو خاص بكل دولة على حدى، واللافت للنظر في هذا المشروع هو استخدامه مصطلح الإصلاح ونشر الديمقراطية بدلا من تغيير النظم، وتم الجمع بين المجالات طويلة المدىو المجالات قصيرة المدى. ففي المجالات طويلة المدى تتعامل الإدارة الأمريكية مع قضايا **التعليم والمرأة والشباب والثقافة والخطاب الديني** وفي المجالات القصيرة المدى تتعامل مع توسيع المشاركة السياسية وتعديل الدساتير والهياكل والمؤسسات السياسية فهي تستهدف تغيير الشعوب وتكوين بنية تحتية مواتية تتخلص فيها من المعوقات التي تراها محيطة بالتحول الديمقراطي .[1]

وعر ّ ف مشروع الشرق الأوسط الكبير بأنه**البلاد العربية وباكستان وأفغانستان وا يران وتركيا وا سرائيل،** وأعتبر **أفغانستان والعراق** المحتلتين كنموذج للإنجازات، في حين أشار إلى **إسرائيل** كنموذج وحيد للديمقراطية في المنطقة.[2]

وقد اقتنعت الإدارة الأمريكية بأهمية إدخال الإتحاد الأوربي والمؤسسات الاقتصادية الدولية في عملية تصنيف المبادرة لتطلق عليه اسم "**مشروع الشرق الأوسط الموسع**" حتى تشارك أطراف أخرى في تحمل مهام وتكاليف تنفيذ المبادرة ، فالاتحاد الأوربي والدول الصناعية تمتلك موارد مالية وتكنولوجية وبشرية كبيرة ، كما تتمتع بعض الدول بقبول أكبر من الولايات المتحدة في الدول العربية ، ولهذا رصدت المبادرة بالتعاون مع الدول الصناعية ومؤسسات المجتمع المدني ، موارد هائلة لنشر الديمقراطية في دول المنطقة العربية،وتم تخصيص جزء من أموال هيئة المعونة الأمريكية USAID لدعم القوى الديمقراطية في الدول العربية ، وأضيف إلى ذلك بنود تتعلق بالثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان والانتخابات وتطوير المؤسسات السياسية والبرلمانات في الدول العربية والإسلامية.[3] وهذا في إطار ما يسمى" **بالمساعدة الديمقراطية**" ، وربطت المبادرة بين الدعم المالي والاقتصادي من جانب والتطور الديمقراطي في الدول العربية من جانب آخر ، وعقدت مؤتمرات حول التجارة والديمقراطية عام 2004، وضمت مناقشة التطور الديمقراطي في الدول العربية في **منتدى دافوس** عام 2005، كما تم دعم المؤسسات البحثية العربية لنشر مفاهيم المحاسبة والشفافية والحكم الصالح وحكم القانون وكذلك تأسيس عدد من المنتديات الإقليمية التي تشارك فيها أطراف إقليمية ودولية أبرزها منتدى المستقبل الذي استضافته **المغرب** في نهاية عام

---

[1]- عبد العزيز شادي، مبادرة الإصلاح الأمريكية بين الأزمة الداخلية ومقتضيات الهيمنة الدولية والجاذبية الشرق الأوسطية، في ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 280.

[2]- محسن عوض ، مرجع سابق ، ص 57.

[3]- عبد العزيز شادي، مرجع سابق ، ص 282-283.

2004وحضره وزراء من الدول العربية والإسلامية، وممثلون من منظمات المجتمع المدني ومؤسسات التمويل الدولية والدول الصناعية الثمانية. [1]

رغم تعدد مجالات وآليات مبادرة مشروع الشرق الأوسط الموسع إلا أنه لم يظهر نجاحا يذكر في هدفه المزعوم نحو نشر الديمقراطية أو تعزيز الحريات المدنية والسياسيةفمثلاً بدءا بفشل آلياتها تحول منتدى المستقبل الذي حرص على عقد دورات سنوية منذ نشأته في شهر 2004 إلى منبر كاشف للخلاف أكثر منه معبرا عن التوافقات، وتفاقم ذلك بشكل بارز على نحو ما تكرر في **دورة الدوحة** في يناير 2006 ، كما أظهرت ملتقيات المنظمات غير الحكومية التي تعقد بالتوازي مع هذه المؤتمرات وتقيم مراحلها السابقة، وترفع توصياتها إلى المؤتمر الرسمي حجم الفجوة بين ما استهدفته الدول الصناعية الثمانية والواقع، كما أن مشروع الشرق الأوسط الموسع قد فقد رخمه بسبب عدة عوامل موضوعية يأتي في مقدمتها فشل المشروع الأمريكي في العراق، وفشل التحالف الأمريكي –الصهيوني في تحقيق أهدافه في حربه على العراق وفلسطين، وتزايد مخاوف التحالف العربي من أن الإصلاحات التي كانت تلح على إجرائها يمكن أن تزعزع استقرار الأنظمة وقد تدفع بقوىراديكالية مناهضة للغرب وا إسرائيل إلى مواقع السلطة على نحو وصول حماس للسلطة ومن قبلها حصول جماعة الإخوان المسلمين في مصر على 88مقعدا أي 5/1 مقاعد مجلس الشعب رغم كل الضغوط التي مورست عليها، وهو ما لم تقبل به القوى الغربية والولايات المتحدة على وجه الخصوصحيث جاء الرد الأمريكي فوريا بعد فوز حركة حماس إذ قامت بتصنيفها كأحد المنظمات الإرهابية، التي ترفض الإعتراف بدولة إسرائيل ولم تعترف واشنطن بشرعية الحكومة التي شكلتها حماس، كما قامت بفرض عقوبات تستهدف الحركة ، كما لم تخفي الولايات المتحدة الأمريكية دعمها للرئيس **محمود عباس** العضو في حركة فتح ، بدلاً من رئيس الوزراء **اسماعيل هنية** الممثل لحماس، أما بخصوص ردة فعل الولايات المتحدة تجاه نجاح **حركة الإخوان المسلمين** فكان أقل حدة من رد فعلها تجاه فوز حماس باعتبار ان النسبة التي فازت بها الحركة لم تكن كافية لتهديد نظام الحكم في مصر ذو القبضة الأمنية القوية، بل أن نتائج الانتخابات قد أنهت أو قلصت الضغوط الأمريكية على الحكومة المصرية لكي تقوم بالمزيد من الإصلاحات .[2]

و عليه يمكن القول أنه لم يحدث في أي دولة عربية خلال السنوات التي تلت المبادرات الأمريكية وحتى الأوربية لدعم الديمقراطية أي نوع من إعادة توزيع وتداول للسلطة أو نقلها من

---

[1]- عبد العزيز شادي، مرجع سابق ، ص283.

[2]- مارينا أوتاوي، دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط: استعادة المصداقية، أوراق كارنيغي، شرح السياسات، ايار2008،، ص ص3-4.

الملك أو الرئيس إلى المجالس التشريعية، كما لم تشهد هذه الدول أي زيادة في حجم التأثير الفعلي للمعارضة . لان النظم السياسية قد قبلت بفكرة الإصلاحات الاقتصادية و استجابت للضغوط الدولية في مجال الخصخصة واقتصاد السوق و تسريح العمال ، وكدا فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية، وشرعت في انتهاج آليات جديدة لتحرير التجارة الخار جية ، لكن من الناحية السياسية لم تكن هناك جدية و رغبة للقيام بإصلاحات عميقة ،فهي من حيث المبدأ اعترفت به ورفعت العديد من شعارات الإصلاح السياسي في خطاباتها الرسمية ، وقامت بعض الدول العربية بتغير أو تعديل دساتيرها باتجاه الخيار السياسي الليبرالي، لكن في الجهة الأخرى ظلت هذه الشعارات مجرد وعود[1]،

ولعل العامل الذي ساعد النظم السياسية العربية في الحد من الإصلاحات السياسية أو تحجيمها، هو ما يسمي **بالفزاعة الإسلامية** ، المتمثلة في الأحزاب والحركات الإسلامية السياسية حيث بالغت حكومات الدول العربية من خطر المعارضة الإسلامية ورغبتها في إقامة دول إسلامية ووضعت نفسا دور الحصن المنيع الذي يقف دون تحقيق ذلك، ومنه استطاعت هذه الأنظمة في التخلص من الضغط الأمريكي . [2]

وعليه نخلص ان القيم التي تتأسس عليها النظم العربية لا تسمح صراحة بتحقيق الإصلاح السياسي المنشود ، فهي قائمة على **الفردانية والشخصنة وثقافة الاستبداد** وسيادة مرحلة طويلة من الجمود، وهي كلها عوامل مثبطة للإصلاح السياسي .

فالتغيير رغم انه كان مطلبا للعديد من القوى السياسية و الاجتماعية المعارضة ، إلا انه لم تعترف به إلا عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرحه خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر ، حيث بدت هده الأنظمة في تقديم رؤاها و تصوراتها بشان الإصلاح و التغيير بطرحها العديد من المبادرات على المستوى القومي {إصلاح النظام العربي} من خلال إصلاح جامعة الدول العربية كإطار عام يمكن أن تنطلق منه أي محلولة لتغيير الأوضاع العربية.[3]

وقد تمثلت مجالات الإصلاح الخاصة بجامعة الدول العربية في النقاط التالية :

- إصلاح نظام القرارات فيها .
- نظام تسوية المنازعات .
- إصلاح نظام الأمن الجماعي .
- إحداث تنمية عربية مشركة .

---

[1] -اسماعيل معراف، مرجع سابق ،ص 367.

[2] -مارينا أوتاوي ، مرجع سابق ، ص ص 2-3.

[3] - اسماعيل معراف، مرجع سابق ، ص 338.

وتبعا لدلك فان جميع المبادرات اهتمت بضرورة ربط إصلاح المؤسسة العربية بالإصلاح العربي الداخلي كهدف استر اتيجي يكفل شمولية عملية التغيير، ومن بين هذه المبادرات **المبادرة اليمنية و الليبية** اللتين هدفتا الى تغيير الجامعة الى اتحاد عربي اقتداء بالنموذج الأوروبي.

أما قضايا الإصلاح السياسي فقد كان رصيدها في المبادرات المذكورة قليل جدا بالمقارنة مع تلك التي خصصت لإصلاح جامعة الدول العربية،و هو ما يفسر تعثر عمليات الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية ، ونذكر في هدا الصدد **المبادرة السعودية** التي دعت الى وجوب توفير شروط النهضة والتنمية المستدامة وتطوير المشاركة السياسية ، و أكدت **المبادرة اليمنية** على ضرورة تشجيع الممارسة الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان ،في حين إن **المبادرة السودانية** ركزت على تعزيز الشورى وتشجيع قيام منظمات المجتمع المدني و رعايته .[1]

لكن عموما بقدر ما أصبح الإصلاح ضروري ومنطقي، إلا انه في الدول العربية اعتبر كإجراءات شكلية ، حيث إن هامش الانفتاح السياسي لم يكن في الحقيقة سوى إدارة للتناقضات التي يعيشها المجتمع السياسي، بحيث لم تفقد النخب الحاكمة في كل **من مصر، تونس ، الأردن ، المغرب ، اليمن ، الجزائر** سيطرتها على السلطة ولم تتغير أساليب و قواعد الممارسة فيها .

ففي الوقت الذي يقام فيه النموذج البرلماني التعددي في أغلب أنحاء العالم ، تتمسك النظم العربية بخصائصها السلطوية ، حيث نلاحظ عدم وجود نية في اقتران الانفتاح الاقتصادي بالانفتاح السياسي ، إذ كان هناك تحفظا بالنسبة لهذا الأخير (إجراء إصلاحات سياسية جادة) وفي هذا الإطار تعاملت النظم الحاكمة مع الإصلاح السياسي بمنطق خطوة **إلى الأمام وخطوة أو خطوتين الى الخلف**، الأمر الذي أدى إلى ركود الحياة السياسية في الكثير من الدول العربية، و لاسيما أن الإصلاحات التي تمت احدثت تغييرات في شكل النظام السياسي من دون أن تمس طبيعة السلطة ونمط ممارسة الحكم.[2]

---

[1]- اسماعيل معراف، مرجع سابق ، ص 338.

[2]- مجموعة مؤلفين،النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية والأبعاد السياسية والاجتماعية، مرجع سابق ص 60.

المبحث الثاني: موجة الإصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية في ظل التحولات الدولية

محاولة لاسترضاء القوى الداخلية (القاعدةالشعبية وأحزاب المعارضة و الخارجية النابعة من ضغوطات الدول الغربية والأمريكية على وجه الخصوص)، المطالبة بقيام أنظمة سياسية أكثر انفتاحا وتحقيقا للمشاركة الشعبية ، عملت النظام السياسية العربية ، بإدخال القدر الذي ترغب فيه من الإصلاحات بحيث يحفظ لها سلطتها وفي نفس الوقت يوفر للنظام على الأقل مظهر، من مظاهر الانفتاح السياسي، وقد أعلنت النظم السياسية العربية بأن الإصلاح سيتم وفق خصوصيات كل دولة استنادا إلى طبيعية نظام الحكم وآراء قادته وشدة المعارضة السياسية ودرجة الضغط الخارجي .

وهناك نماذج عديدة من الإصلاح السياسي الذي أدارته النظم السياسية العربية كالإصلاح الدستوري والبرلماني وتعزيز المشاركة السياسية من خلال تنظيم انتخابات تنافسية والتمكن السياسي للمر أة.

المطلب الأول: الإصلاح الدستوري والإصلاح البرلماني: ويعتبران من أهم مجالات الإصلاحات السياسية التي تبتها النظم السياسية العربية، من اجل مواكبة التحولات التي شهدها عالم ما بعد الحرب الباردة.

1.الإصلاح الدستوري: يشير مصطلح الدستور إلى الإطار القانوني الأساسي للحكم أما الدستورية Constitutionalism فيستخدم للإشارة إلى الإيديولوجيات والترتيبات المؤسسة التي تغزز تقييد سقطه الدولة وتحديد وسائل ممارستها. وتحتاج الديمقراطية إلى مبدأ الدستورية، وهو ما طرحه بعض المفكرين بأن الديمقراطية تقتضي قيودا وضمانات قانونية (دستوريةجوهرية ويقر **آدم بيروفورسكي** في تميزه بين الحكم الديمقراطي والسلطوي، أن اللحظة الحاسمة في المرور من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي هو مبدأ الدستورية [1]

إن النظام الديمقراطي يحتاج إلى الدستور الذي يؤسس للإطار العام للحكم الديمقراطي المراد تطبيقه ، فالدستور يحدد أهداف الحكومة والقيود المفروضة على سلطاتها ، وكذلك الوسائل والتوقيت الخاصين بالانتخابات بشكليها التشريعية { البرلمان } والرئاسية {منصب رئاسة الدولة}، وكذا حقوق الأفراد والعلاقة بن الحكومة المركزية والمستويات الأخرى من الحكومات ، وا إذا كان المراد تحقيق الديمقراطية ، فلابد من الفصل بين السلطات (السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية

[1] ناثان براون،: دساتير من ورق ، الدساتير العربية والسلطة السياسية ، تر(محمد نور فرحات)، القاهرة : مكتب سطور ، 2010 ، ص 51 .

والسلطة القضائية) لأنه إذا قام الدستور بتركيز السلطة في يد الحكومة دون اقتسامها، فيستنتج عن ذلك حكومة دكتاتورية [1].

وعليه إذا توفرت هذه الخصائص جمعيها، فإننا إزاء دستور ديمقراطي، ويمكن في حالات معينة أن تجرى عليه بعض التعديلات حتى يتواكب مع مختلف المستجدات، وأحيانا تقتضي الضرورة تأسيس دستور جديد، والذي يتطلب الوقت والتمعن الكافين، وفي كلتا الحالتين المشاركة الشعبية في العملتين مرغوبة. أما عن صياغة الدستور سواء كان معدلا أو دستورا جديدا فيجب أن تكون مفهومة من قبل أغلبية الشعب، وليست غامضة أو معقدة لا يفهمها إلا ذوي الاختصاص {رجال القانون، المحامون، أو النخب الحاكمة }. [2]

وتعد كتابة الدساتير من مستلزمات سيادة الدولة ، وهي أكثر ظواهر تنظيم الدولة المعاصرة شيوعا، وفي هذا الصدر يقول **كارل لوينشتاين** :" **غدت سيادة الشعب والدستور المكتوب مترا دقتين أيدبولوجيا وعمليا ، والدساتير العربية قد صدرت كتعبير عن السيادة الوطنية ، وهو ما ينعكس على توقيت صدورها وعلى محتوياتها."[3]**

وعلى الرغم من أن غالبية الدول أصدرت دساتيرها لدى استقلالها ، فان دول عربية عديدة قد انضمت في وقت متأخر إلى عالم الدول ذات الدساتير الرسمية **(كاليمن والسعودية)** . فالدساتير العربية بقيت تكتب بهدف تعزيز السلطة السياسية ، فيما بقيت دستورية الحكم (تقييد السلطة) هدفا ثانويا، لكن على الرغم من ذلك فإن بعض الدول العربية قد عرفت حركة باتجاه دستورية الحكم. [4] أو ما يطلق عليه **الإصلاح الدستوري** .

صفوة القول؛ أن وجود الدستوروا ِن كان شرطا أساسيا لأي دولة حديثة، فانه لا يكف بذاته ، بل لابد من مراجعة الدساتير العربية القائمة لأن العديد منها وضع في ظل سياسة سلطوية أو شمولية أعطت السلطة المطلقة للحكام ولم تعط أي سلطة للشعب ، بل حتى في بعض الدساتير العربية التي قامت توازنا بين السلطة والمواطنين في ضوء مبادئ دستورية واضحة لم يتم في الواقع تفعيل هذه المبادئ، وظلت بتغير علم الاجتماع القانوني "**تصوصا ميتة تحتاج إلى من ينفخ فيها**

---

[1] - Jeen Sharp ,From Dictatorship to Democracy, Great Britain: Serpents Tall, 2012 ,pp 119-120

1-Jeen Sharp,,Opcit, p 120

[3] - ناثان براون، مرجع سابق ص 54 .

[4] - المرجع نفسه ، ص 315.

روح الحياة "، بمعنى أن هناك مشكلة دستورية عربية متعددة الجوانب تحتاج إلى جسم في ضرورة بناء جسور السلطة التي تحول دون إقامة الحكم الرشيد القائم على المشاركة الديمقراطية وعلى حكم القانون والشفافية والمحاسبة . [1]

فالدساتير العربية عملت على تحديد المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها الدول العربية في ممارساتها للسلطات المختلفة، وذلك من خلال وضعها للمبادئ القانونية العليا وتوزيعها للسلطة على سلطات الدولة الثلاثة، والاهتمام بحقوق الأفراد وواجباتهم تجاه الدولة وذلك في ظل حكم القانون و الشفافية والمساءلة فيإدار ة الحكم، على أساس أن أولى متطلبات العمل من اجل قيام الدولة القانونية التي في ظلها يتم ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية،و هو أن تكون الدساتير العربية مستوفيه للشروط التالية، وذلك كما رصدتها **الباحثة ثناء فؤاد العبد الله** :

1. أن يكون لكل قطر عر بي دستور تضعه جمعية تأسيسية ومنتخبه انتخابا حرا ومباشرا .
2. أن يقوم الدستور على أساس سيادة الشعب وعلى قواعد دولة القانون واحترام مبادئ الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومفاهيمها .
3. أن ينص الدستور على الضمانات التي تكفل الحريات والحقوق وتحميها، وأن يتضمن الضمانات التي تحول دون إهدارها أو مسها على وجه غير مشروع. [2]

طبعا هذا يتماشي مع أهم مقاييس الظاهرة الدستورية التي عبر عنها الباحث **Benjamin Constant** بعبارة شهيرة "**لا دستور دون حرية ،و لا حرية دون دستور**".[3]

لكن هل فعلا قامت الدساتير العربية على مقياس الموازية بين السلطة والحرية ؟ وهل تمكنت السلطة السياسية من خلال دساتيرها على وضع المبادئ السابقة الذكر موضع التطبيق ؟

باعتبار أن الدستور من حيث مقومات تعر يفه، يقوم على مبدأ التوازن بين مختلف السلطات العمومية ، وأن العبرة في الدستور بعلويةقواعده واحترام مقتضياتها من طر ف تلك السلطات ، فان تقريبا معظم الدساتير العربية لها "**قيمة تحت دستورية**" { Infra Constitutionnell} أو قيمة دستورية دونية، وفي هذا النطاق يظل الدستور مسخرا في كل الحالات أوالفتر ات لعدم المساس بسلطة أو مكانة رئيس الدولة { رئيس جمهورية – ملك}. [4]

---

[1] - عبد العزيز النويضي، الإصلاح الدستوري في المغرب، القضايا والأسئلة الأساسية لحقوق الإنسان، ، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، باريس، 2006 ' ط2.، ص 08.

[2] - ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 259 .

[3] -محمد العجمي، المؤسسات الدستورية في بلدان المغرب العربي بين تأسيس السلطة وتكريس التسلط، في مؤلف محمد بن حمودة وآخرون، دراسات دستورية مغاربية ، وحدة البحث في القانون الدستوري الجبائي المغاربي، مركز النشر الجامعي، ص 60 .

[4] -المر جع نفسه، ص61.

إذ عادة ما يتم تجاهل بعض نصوص الدستور التي تهدف إلى إقامة نوع من التوازن النسبي بين السلطات أو عبر تجميد تلك النصوص، فمثلا ينص الدستور المصري الصادر عام 1971 بأن رئيس الدولة يتمتع بحق إصدار اللوائح التشريعية سواء أثناء انعقاده أو عند وجود خطر خارجي ، وفي حال تهديد الوحدة الوطنية ، في المقابل يتمتع مجلس الشعب بحق الرفض لتلك اللوائح أو تعديلها بأغلبية الثلثين ، لكن هذا النص لم يتم إعماله ولو مرة واحدة .[1]

هذا بخصوص السلطتين التنفيذية والتشريعية ، أما بالنسبة للعلاقة بين السلطتين التنفيذية والقضائية ، فإن الأمر لايختلف كثير ا، فعلى الدعم من ادعاء مختلف الدساتير العربية على استقلالية القضاء، حيث تنص جميعها على استقلالية السلطة القضائية التي تصدر أحكامها باسم الشعب في الأنظمة الجهورية، وباسم الملك في الأنظمة الوراثية، إلا أن الواقع يبن أن السلطة القضائية في الدول العربية ليست مستقلة، وهي أقرب إلى أن تكون وظيفة مرتبطة بالسلطة التنفيذية وخاضعة لها ماليا و إداريا، وهذا ما يؤثر سلبا على قانونية الأحكام ونزا هتها.

فرئيس الدولة عادة ما يتدخل في أعمال السلطة القضائية، ومن مظاهر هذا التدخل قيامه بتعين القضاة كما هو وارد في **دستور عمان** المتمثل في حق السلطان في تعين كبار القضاة، كذلك الحال بالنسبة **للسودان**، حيث يقوم الرئيس بتعين رئيس القضاء وسائر القضاة بعد توصية من مجلس القضاء الأعلى، ويرأس مجلس العدل الذي يضم ممثلي كل الأجهزة العدلية وذلك وفقا لدستور عام 1989. [2]

فيما يتعلق بحقوق المواطنين وحرياتهم؛ تنص سائر الدساتير العربية على مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، كما هو مبين في **دستور دولة قطر** الصادر في عام 1972: **"الناس متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، وذلك دون تميز بسبب العنصر أو الجنس أو الدين"**. كما أن **الدستور الجزائري** المعدل عام 1996 ينص في المادة 29 على أن :" **كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي**". [3]

لكن الممارسة تكشف عن فجوة بين النصوص القانونية وبين الواقع، وذلك من خلال احتكار أقليات سياسية أو حزبية للسلطة وممارسة التمييز بين بعض الفئات الاجتماعية والأقليات، وتأتتي في أحيان كثيرة قوانين أخرى مقيدة لما أباحه الدستور، وفي هذا السياق نشير إلى **الدستور الكويتي** فعلى الرغم أنه ينص على :" **أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى**

---

[1]- علي الدين هلال ، نيفين مسعد، مرجع سابق ص 144 .

[2]- وسيم حرب، إشكالية الديمقراطية والتمنية في المنطقة العربية مرجع سابق، ص 44 ، 45 .

[3]- إسماعيل معراف، مرجع سابق ، ص66

القانون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين".[1] إلا أن قانون الجنسية الكويتي الصادر عام 1959، يمثل انتهاكا صريحا لنص تلك المادة.*

فالنماذج السالفة الذكر؛ تبين فعلا أن النظم السياسية العربية تعاني من مأزق الحياة الدستورية، التي حالت دون تحقيق تطور ديمقراطي حقيقي، بل كشفت العديد من التناقضات لتدل على أن الاستجابة للتحديات المفروضة عليها أو ما يسمي برياح التغيير، لم تكن على قناعة أساسية، بقدر ما كانت استجابة شكلية دون أن تمس المضمون أو الممارسة .

ويتفق أغلب الأكاديميين أن هذه الدساتير أما أن تحقق غايات مبدأ الدستورية أو تصبح مجرد أوراق أو واجهات دستورية، وفي هذا الصدد يعتبر**"هربرت شبيرو** " :" **أنه قد لا يكون المراد بالدساتير أن تكون وسيلة تساعد النظام على التعاطي مع مشاكله الموضوعية ، بل يراد بها أن تكون واجهة يختبئ خلفها الحكام المعادون لمبدأ الدستورية ".** [2]

وباعتبار أن دورالدساتير في الدول العربية غير مفعّل ولا يساهم في بناء العملية الديمقراطية ، لهذا لامناص من الإصلاح الدستوري، لأنه السبيل الوحيد لحماية النظام السياسي والمجتمع ككل ،و الحد الأدنى الذي يجب أن تنطلق منه أي عملية إصلاح سياسي لتحقيق مبدأ الدستورية. ويقصد بالإصلاح الدستوري؛ إما رصد دساتير عربية جديدة أو إدخال تعديلات ديمقراطية عليها، فهو عملية مرتبطة بإجراءات خاصة تأخذ بعين الاعتبار حماية القيم القانونية والخضوع لمبادئ الحوكمة كحل لازمة سلطة الدولة وعدم قدرتها على مواجهة التحديات سواء على مستوى الداخلي او خارجي، وذلك بإشراك كل القوى المؤثرة داخل الدولة كالبرلمان، الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، وفق لعملية الحوار والنقاش الذي يسمح لكل الأطراف في المشاركة بطريقة شفافة لتفادي خدمة أي مصلحة أو سيطرة طرف على حساب طرف أخر.[3]

---

[1]- على الدين هلال ، نيفين مسعد ، مرجع سابق ص145..

* - حيث يقسم المواطنين إلى فئة أصحاب الجنسية بالتأسيس وفئة أصحاب الجنسية بالتجنس وفئة أصحاب الجنسية بالتجنس الاستثنائي ، وهناك فئة أخرى يطلق عليها اسم «البدون » أي بدون جنسية ، على الرغم من أن أصحابها عاشوا في الكويت طلية حياتهم وهم يشكلون 73 % من إجمالي عدد المواطنين للسكان الأصلين.

[2] - ناثان براون ، مرجع سابق ، ص46 .

[3] - Ahmed Essoussi, Constitution et Governance, Travausc de Lunite de Recherche de Droit Constitutionnel et fiscal Maghrebin, faculty de Droit et des sciences politiques de Sousse- University de Sousse, Tunis : edtion Latrach, 2012, pp 70-71.

كما تؤدي الإصلاحات الدستورية دورا فعالا في عقلنة العمل السياسي والمدني، وفي تكيف النص القانوني مع تطورات الواقع ومع الأهداف العامة لخدمة المواطن وتوفير احتياجاته المستمرة والمتطورة في كل المجالات التي وجدت مؤسسات الدولة من أجلها ، كما أنه يجسد نوعا من التوازن بين القوى السياسية والاجتماعية على حد تعبير **الباحث طارق البشري**، وذلك باعتبار أن أي إصلاح دستور ي وقانوني أيا كان شكله أو مضمونه لا يمكن أن يحدث أثره في ظل علاقات الدولة القائمة بأجهزتها المختلفة وعلى مجل الحياة السياسية والثقافية والأيديولوجية.[1]

وقد اختلفت الآراء حول مضمون وطبيعة الإصلاح الدستوري ، فهناك من يريد دستور جديد بالكامل غير من طبيعة النظام السياسي القائم، والبعض الآخر يكتفي بالتعديلات على الدستور القائم، وهو ما استجابت له بعض النظم السياسية العربية خاصة أمام تزايد الضغوط الداخلية والخارجية لتبني الإصلاحات السياسية، أي مواكبة ما يشهده النسق السياسي والاجتماعي من تفاعلات من أجل التمهيد إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي، لكن الأهم من ذلك هو معرفة ما إذا كانت هذه السياسة نابعة من رغبة أكيدة في الإصلاح السياسي الجدي أم أنه مجرد سلوك لتسهيل انتقال السلطة أو لتجاوز أزمة ظرفية.

فبالنسبة للدول التي شهدت فيها ظهور دستور جديد نذكر على سبيل المثال حالة **موريتانيا**، ففي 12 جويلية عام 1991 تم الاستفتاء على الدستور الجديد بنسبة تتجاوز 97 %، تضمن الدستور ديباجة و{ 104 مادة }، ودخل حيز التنفيذ في 20 جويلية عام 1991 ، وجاء على أنقاض دستور 1961/05/20 ، وقد ركز الدستور الجديد على مسألتي طبيعة المشاركة السياسية وكيفية التداول على السلطةوا إقرار التعددية السياسية والفكرية وتمكين مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية من التعبير على مصالحها وتوصيل مطالبها من خلال قنوات مؤسسية شرعية، فضلا عن إفساح المجال أمام نمو تنظيمات المجتمع المدني وتحقيق استقلاليتها عن الدولة، وكذا إقرار مبدأ الفصل بين السلطات واحترام استقلالية السلطة القضائية وتوفير ضمانات تحقيق المشاركة السياسية ومتطلباتها بما يؤدي في النهاية إلى إقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة طبقا للإرادة الشعبية.[2]

لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل فعلا تم احترام النصوص الدستورية على أرض الواقع بمعنى هل حقق الدستور الجديد عملية الإصلاح السياسي الفعلي ؟

---

[1]- مناصر ماركسي حول الإصلاح الدستور ي والسياسي في دول المغرب الكبير، قراءة في تجربة مجهضة، كنعان للنشرة الالكترونية ، السنة الخامسة ، العدد 703 ، 09 أكتوبر 2005 ، ص05.

[2] خيري عبد الرزاق جاسم، التجربة الديمقراطية في موريتانيا، دراسة في الإصلاح السياسي ، دراسات دولية، العدد 43، ص 34.

رغم أن الدستور الجديد قد أعلن في المادة 11 على ضمان مبدأ التعددية الحزبية: "...تتكون الأحزاب والتجمعات السياسية وتمارس نشاطها بحرية بشرط احترام المبادئ الديمقراطية وشرط ألا تمس من خلال نشاطها بالسيادة الوطنية ووحدة الأمة والجمهورية "، وقد حدد القانون المنظم للأحزاب شروط إنشاء الأحزاب السياسية وسيرها وحلها، لكن من جهة أخرى نصت المادة 06 من القانون نفسه:" تحظر على أي حزب الانفراد بحمل لواء الإسلام "، وهذا لتفادي خلق مناخ سياسي مماثل لتجربة الجزائر، وهو ما حصل مع حزب الأمة الإسلامي، الذي رفض منح الاعتماد له لكونه حزب إسلامي، وهذا يعني استبعاد قوى سياسية بعينها، وهو ما يتنافى مع المشاركة السياسية الفعلية. وفي مقابل ذلك لم تشر أي من مواد الدستور {104} إلى مبدأ التداول السمي على السلطة، فتنص المادة 28 من الدستور على :" يمكن إعادة انتخاب رئيس الجمهورية". ولم تحدد عهدات الرئيس، ويعني ذلك السماح للرئيس البقاء في السلطة مدى الحياة ، فضلا عن الصلاحيات اللا متناهية لرئاسة الدولة لتصل حتى إلى السلطة القضائية ، بإعطاء الرئيس حق استبدال العقوبات الصادرة عن القضاء ، وهو ما أكدته المادة 37 من الدستور :" يمارس رئيس الجمهورية حق العفو وحق تخفيض العقوبات أو استبدالها" .

وفعلا قد ساهم هذا النقص والمتمثل في غياب التداول السلمي على السلطة ومبدأ الفصل بين السلطات ، في شل عملية الإصلاح السياسي ، بحيث أصبحت شكلية لا فعلية ،وما يؤكد تعثر الإصلاحات السياسية هو هيمنة المؤسسة العسكرية على الحزب والدولة باعتبار موريتانيا معروفة بالانقلابات العسكرية .[1]

واستمرت الأمور على حالها حتى بالنسبة للدستور المعدل في 25 جوان 2006 الخاص بتعديل بعض مواد الدستور الموريتاني الساري منذ عام 1991، واعتبرت تعديلات جزئية تحفظ مكانة رئيس الجمهورية في النظام الموريتاني كما ورد في المادة 60، التي تخول لرئيس الجمهورية صلاحية اتحاد إجراءات في مجالات اختصاص البرلمان، كما كان سائدا في دستور عام 1991.[2]

في ختام الإصلاح الدستوري، يمكنا القول أن التعديلات الدستورية لم تمس طبيعية الأنظمة الدستورية وجوهر توازناتها الكبرى، ولم تغير بعمق النسق السياسي والدستوري السائد في الدول العربية الذي عرف بما يسمى " **بالانحراف الرئاسوي**". وهذا ما سيتم تأكيده كذلك في النماذج القادمة من الدراسة.

1- خيري عبد الرزاق جاسم، التجربة الديمقراطية في موريتانيا، دراسة في الإصلاح السياسي ، دراسات دولية، العدد 43، ص 35.

2- أحمد إبراهيم {وآخرون}، حال الأمة العربية 2006. 2007، مرجع سابق ، ص 78 .

2. الإصـــلاح البرلمـــاني : شـهدت السـنوات الأخيـرة تغيـرات علـى الأدوار المنوطـة بالمؤسسـات السياسية في مختلف بلدان العالم وبدأت تلك التغيرات، في بداية التسعينات في ظل الموجة الجديدة للديمقراطيـة، حيـث اتجـه عدد متزايـد مـن الـدول نحـو إجـراء تغيـرات هيكليـة تتجـه نحـو الـنظم الديمقراطية البرلمانيـة، و هو مـا جعل الـدول النامية خاصـة فـي حاجـة ماسـة لمراجعة طريقة قيام عمل البرلمان وميكانيزمات أداء مهامه الرقابية.

وقد ترسخ دور البرلمان في **الديمقراطيات العريقة**؛ من خلال مساهمته في صنع السياسة العامـة وتحقيـق مبـدأ التـداول علـى السـلطة، و أداة للرقابـة العامـة علـى أعمـال الحكومـة، وتمثيـل مختلف القوى السياسية والاجتماعية واستيعابها في إطار مؤسسي وتنظيم التفاعلات بينها بشكل سلمي. وباعتبار أن المؤسسة التشريعية أحد أدوات السياسية، فقد لعبت دورا في التنشئة السياسية والنقابـات والمنظمـات غيـر الحكوميـة. ولهـذا سـاهمت المؤسسـة التشـريعية فـي تعميـق التطـور الديمقراطي او ما يطلق عليه بالدعم الديمقراطي{ **consolidation democratic}.**[1]

وبهدف منح المؤسسة التشريعية في النظم السياسية العربية الفعالية اللازمة، تم تبني العديد من الخطوات الكفيلة بالإصلاح البرلماني من خلال التركيز على مجموعة من المحددات نذكر منها:

- **المحـدد الأول /محـددات دسـتورية وقانونيـة**: يعتبر الدستور هو الذي يحدد صلاحيات البرلمـان و يقـوم بتقنينهـا، وذلـك فـي مواجهـة السـلطة التنفيذيـة وتمكنـه مـن ممارسـة اختصاصاته التشريعية و الرقابية باستقلالية ولهذا يجب القيام بتعديلات دستورية عميقة تحدد فيها صلاحيات البرلمان و تضع الضوابط التي تحكم مبدأ الفصل بين السلطات وتنظم العلاقات فيما بينها، ويتم ذلك عن طريق شكل نظام الحكم. [2] فهذا التحدي المتعلق بإشكالية العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية تم حلّه في النظم ذات النمط الديمقراطي وفقا لما يلي:
- تعين الحاكم بالانتخاب الشامل، حيث يسمح تعيين الحاكم و إنهاء مهامهم.
- وجود برلمان يملك صلاحيات واسعة.
- تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات الذي يؤدي إلى توفير الرقابة على الأجهزة الحكومية للحفاظ على حريات المواطنين.

---

[1]- نجوى إبراهيم محمود، محددات قوة المؤسسة التشريعية: دراسة حالة لمجلس الشعبي المصري، مجلة النهضة، المجلد الثامن، العدد الأول، يناير 2007، ص 101

[2]- المرجع نفسه، ص102

- مبدأ الشرعية وتراتبية القواعد القانونية و ذلك لضمان رقابة قضاة مستقلين للسلطات العامة. [1]

أما بالنسبة **للمحددات الدستورية** كمؤشر للإصلاح البرلماني في النظم السياسية العربية، فإنه يمكن القول أن معظم الدساتير العربية قد ركّزت في موادها على التأسيس للعلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية، وذلك بتبني العديد من التعديلات الدستورية على غرار ما شهدته **التجربة الدستورية في كل من المغرب تونس، مصر، الجزائر** بهدف تقوية المؤسسة التشريعية. وكذا تغيير طبيعة النظام الدستور ي في الدول العربية والتي يطلق عليها "**بالانحراف الرئاسوي**". لكن يبقى هذا مجرد خطاب سياسي اتبعته النخب الحاكمة لتدعي بالاستجابة لمتطلبات التعددية السياسية ومواكبة مختلف الأحداث والمستجدات على الساحة الدولية، وكذا لامتصاص أثار ردود الفعل الداخلية المنادية بإعادة تأسيس لعلاقة التوازن بين المؤسسة التشريعية والتنفيذية، إلا أن في الأخير أنتجت التعديلات الدستورية نظام دستوري غير متوازن خاصة في ظل الصلاحيات المتزايدة للسلطة التنفيذية خاصة رئاسة الدولة{ **الرئيس/ الملك**}، وهذا ما أطلق عليه" **الرئاسوية" { Presidentialism }**، ولعل التعديل الدستوري في **تونس** لعام **2009 في الفصل 19** منه دليل على ذلك. وهو ما جعل البعض من المتتبعين يعلق" **أن الدساتير العربية متحركة والأنظمة السياسية العربية ثابتة ".**

- **المحدد الثاني/ شكل المؤسسة التشريعية:** تختلف النظم السياسية ما بين من تأخذ بنظام المجلس الواحد أو المجلسين، ففي بعض الدول يسود فيها نظام المجلس الواحد، بينما تشهد دولا أخرى نظام المجلسين، ويلاحظ أن هناك اتجاها عاما بالأخذ بنظام المجلسين، و خاصة في الدول المتقدمة اقتصاديا فمثلا في **الولايات المتحدة الأمريكية** الكونغرس الأمريكي يتكون من المجلسين، **مجلس الشيوخ و مجلس النواب** ، إضافة إلى المجالس التشريعية في كل التي تختص بالتشريع في الأمور التي خولها الدستور. [2]

أما في **الدول العربية** يختلف نمط تشكيل السلطة التشريعية من دولة إلى أخرى، وذلك لعوامل منها؛ حجم الدولة، درجة التنوع الاجتماعي فيها، فالدول صغيرة الحجم من حيث السكان والمساحة تفضل صيغة المجلس الواحد بينما تأخذالدول المتسعة المساحة و الكبيرة بنظام المجلسين

[1] -سعاد العقون، البرلمان والتحول الديمقراطي، مجلة فكر و مجتمع، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، العدد 08/ أفريل 2011، ص ص 80-81

[2] - على الدين هلال، السياسة المقارنة من السلوكية إلى العولمة، مرجع سابق، ص 112.

كما هو الحال في **مصر، المملكة المغربية، الأردن، البحرين، الجزائر**، ومن مبرراته الأخذ بنظام المجلسين نذكر ما يلي:[1]

- تحسين ناتج العملية التشريعية من خلال تدخل المجلس الثاني والإدلاء برأيه تجنبا للتسرع في إصدار التشريعات.
- إنشاء مجلس ثاني يتمتع بالاستقلالية يؤدي إلى زيادة قدرة البرلمان على مراقبة السلطة التنفيذية والسيطرة على سياستها.
- غالبا ما يمثل البرلمان المكون من مجلسين التنويعات الإقليمية والثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية داخل الدولة.
- تسوية الخلافات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، إذا حدث خلاف بين الحكومة و احد المجلسين فان المجلس الثاني يمكنه التوفيق بينهما.

إن اعتماد نظام ثنائية السلطة التشريعية من خلال إحداث مجلس موازن للمجلس النيابي كما **مجلس المستشارين** الذي استحدث **في تونس** بجانب مجلس النواب **ومجلس الأمة في الجزائر** بجانب المجلس الشعبي الوطني، لا يعني بالضرورة توسيع مجال تمثيل إرادة الشعب، بل هناك من يعتبرها مجرد محاولة وتجزئة السلطة التشريعية وبالتالي لإرادة الشعب، باعتبار أن انتخاب أعضاء تلك المجالس تحكمه قاعدة لها علاقة قوية بإرادة السلطة السياسية، فهم لا يخضعون للانتخاب العام والمباشر، وا نما لمجرد الاقتراع غير المباشر من طرف أعضاء الجماعات العمومية والمحلية ويخضع جزء آخر إلى تعيين من طرف رئيس الجمهورية أو الملك، وهدا ما يجعلها أداة بيد السلطة التنفيذية لمواجهة المجلس النيابي الأصلي في تمرير القوانين أو تعديلها دون أي ضغوطات أو معارضة سياسية.

المحدد الثالث / تعزيز آليات تشكيل البرلمان: ويتم ذلك وفقا آليتين أساسيتين وهما:

الآليـة النظـام الانتخـابي: تتطلب الديمقراطية أن يكون البرلمان مكونا من مختلف العناصر الاتجاهات الموجودة في المجتمع، و كيف يتحقق ذلك، فانه لا بد من اختيار النظام الانتخابي الأكثر قدرة على تمثيل الشعب، وأن توضع الضمانات التي تكفل حرية الانتخابات ونز اهتها ومنع تشويه نتائجها أو التأثير فيها[2]. ويقصد بالنظام الانتخابي الآلية التي يتم بمقتضاها تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد في المجلس النيابي أي انه آلية تطبيق مفهوم التنفيذ**{ Representation}**

---

[1]- نجوى إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 107.

[2] -اشرف عبد الله، النظام الانتخابي و تمثيل الأحزاب و التيارات السياسية في مجلس الشعب المصري، مجلة النهضة، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد الثامن،العدد الرابع، اكتوبر 2007 ، ص ص 23.

فالعلاقة بين حجم تأيد الناخبين التي يحصل عليها حزب أو مرشح ما و عدد المقاعد البرلمانية يحددها طبيعة النظام الانتخابي، ويمكن التميز بين ثلاثة أنواع رئيسية من الأنظمة الانتخابية وهي: نظام الانتخاب الفردي، نظام الانتخاب بالقائمة،ونظم تجمع بين الانتخاب الفردي و القائمة النسبية. **(نظم الانتخاب المختلط)**. [1]

وقد حدث جدل حول النظام الانتخابي المناسب الذي يكفل تمثيلا أفضل للأحزاب، حيث نرصد في هذا الإطار اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: يؤيد النظام الانتخابي الفردي لما يتمتع به من مزايا مثل السهولة و البساطة، حيث يقتصر دور الناخب على اختيار مرشح واحد فقط، كما أنه يتيح إمكانية تنفيذ أحزاب الأقلية والمستقلين وكذا يسمح للمرشح معرفة مشكلات وحاجات دائرته الانتخابية بدقة و ذلك لصغر حجم الدائرة النسبية.

الاتجاه الثاني: فهو يؤيد الأسلوب الانتخاب بالقائمة لما يتمتع من مزايا كتحجيم التدخل في تزييف إرادة الناخبين أو التأثير عليها بالمال و ذلك نتيجة لاتساع حجم الدائرة، اهتمام الناخبين بالمسائل العامة والشؤون الوطنية والقومية، تحقيق أكبر قدر من العدالة، و يضعف من تأثير الانتماء القبلي الذي يعوق الديمقراطية، فضلا على ذلك تكون عملية المفاضلة بين القوائم على أساس المبادئ والبرامج الحزبية وليس الصلات الشخصية.[2]

وبعيدا عن هذا الجدل، لا يوجد نظام مثالي، فصلاحيه النظام الانتخابي تتحكم فيه ظروف المجتمع الذي يتم تطبيقه فيه، ودرجة تطور النظام السياسي، والمهم هو ضمان أداء الوظيفة التشريعية بشكل فعال، وعليه يعد اختيار النظام الانتخابي الأكثر مناسبة من وجهة نظر مختلف الأطراف الفعالة سياسيا شرطا ضروريا في الحفاظ على بقاء الديمقراطية واستمراريتها.

يشار عموما إلى هندسة النظم الانتخابية أو إصلاحها إلى إعادة بناء النظام الانتخابي بما يتماشى والظروف السائدة في كل دولة وبما يحقق العدالة الاجتماعية والسياسية، والحرية في إبداء الرأي و الفعالية، والتأثير للصوت الانتخابي، مع ضرورة توافق القوانين الانتخابية مع قيم العدالة لحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية التشاركية.[3]

كما يقصد به أيضا "بأنه أي حالة تقع فيها هندسة مؤسساتية تؤدي إلى تغيرات في بعد أو أكثر من أبعاد النظام الانتخابي الثلاثة: بنية الاقتراع، البنية الشكلية الصياغية، وبنية الدوائر

---

[1]- على الدين هلال، السياسة المقارنة من السلوكية إلى العولمة، مرجع سابق، ص 113.

[2] - اشرف عبد الله، مرجع سابق، ص 25-26.

[3]- زبيري رمضان، الهندسة الانتخابية، مقاربة في معايير و كلفة النظم الانتخابية،مجلة دراسات إستراتيجية، الجزائر :مركز البصيرة للبحوث والاستراتيجيات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، العدد 17، مارس 2012، ص 117

الانتخابية . في هذا الصدد يمكن التمييز بين الإصلاح البنيوي { **Intra system change**} والإصلاح التحويلي{**Inter System change** } فالأول يحمل تعديلا لنص قانوني انتخابي أو أكثر بهدف تغيير النمط الأساسي لنظام الانتخابي، أما الثاني فيتضمن تعديلات تؤدي في النهاية بتحول من غلط نظام انتخابي إلى آخر.[1]هذا بخصوص تعريف الإصلاح الانتخابي، أما بنسبة للهدف منه فيتمثل فيما يلي:

1. توسيع قاعدة المشاركة السياسية.
2. تفعيل دور الأحزاب في الحياة السياسية.
3. الحد من نفوذ المال للعملية الانتخابية وتحجيم العنف في فترة ما بعد الانتخابات.
4. الارتقاء بدور النائب في البرلمان والتفرغ لدوره السياسي و الرقابي والتشريعي. [2]

أما فيما يتعلق بمؤشر إصلاح النظام الانتخابي في الدول العربية، فقد وردت دراسة للباحث "**هنريك - ج،كراشيمار**" حول إصلاح نظم الانتخاب في العديد من الدول العربية من عام **1970** الى عام **2005**، وقعت على أثرها تغيرات في النظم الانتخابية الاثنتا عشرة دولة (12 دولة) وهي: **(الجزائر،جزر القمر، جيبوتي، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، المغرب،فلسطين، تونس،اليمن)**، وتم اختيار هذه الدول باعتبار أنها نظم غير تنافسية تحتكر السلطة ولا تعمل بمبدأ التداول الحقيقي للسلطة. وبالحديث عن الإصلاحات التي تمت في عدد من الدول العربية قيد الدراسة، تبين أن{**07**} سبع دول عربية قد مرت بتغيير على مدار الثلاثة عقود الماضية وهي **الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، تونس،** حيث شهدت اثنتا عشرة **(12)** تغييرا في شكل النظام الانتخابي، {**04**}أربعة منها بنيوية وثمانية الباقية تحويلية، وهذا العدد من الإصلاحات في دول المنطقة يظهر خاصية عدم استقرار الأنظمة الانتخابية في المنطقة العربية.[3]

كما أن طبيعة التغييرات النظم الانتخابية في الدول العربية أثبتت أنها تتماشى ورغبة النخب الحاكمة بتحجيم مكاسب المعارضة ولتسهيل وجود أغلبية برلمانية في مصلحة الحكومة، ويتم ذلك عن طريق فرض حدود دنيا يكون من الصعب على أحزاب المعارضة تجاوزها، أو ترسم حدود الدوائر الانتخابية بشكل غير عادل لمصلحة القوى الداعمة للنظام، ولعل التجربة الجزائرية

---

[1]- صلاح سالم زرتوقة، نحو تشريع افضل للنظام انتخابي، مجلة الديمقراطية، العدد12، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتجية، ص ص ، 113-106.
2003، ص 28.

[2]- هنريك.ج. كراتيشيمار، إصلاح نظم الانتخاب: الحالة العربية: مجلة الديمقراطية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتجية ، يناير2006، ص ص 16-17

[3]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

من خلال عامي **1989و 1990** لدليل على ذلك، ففي هذه الفترة، لم يكتف النظام السياسي الجزائري بالتخلي عن خططها المبدئية لإجراء أول انتخابات برلمانية على أساس التمثيل النسبي، و لكنها أيضا لجأت إلى عملية موسعة في إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية لمصلحة **جبهة التحرير الوطني {FLN }**[1]، لهذا فسرت عملية التحول من نظام تمثيل النسبي إلى نظام الأغلبية المطلقة بفوز جبهة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية كاسحة أثناء الانتخابات البلدية والمحلية عام **1990**، رغم التحيز الكامن في نظام التمثيل النسبي المطبق آنذاك، وبالتالي تغيير النظام الانتخابي من نظام التمثيل النسبي إلى نظام الأغلبية المطلقة، من أجل ضمان فرص جبهة التحرير الوطني في الاقتراع الانتخابي للمواعيد اللاحقة.[2]

والحال نفسه يقال بالنسبة **للأردن**، فقد أدى القانون الانتخابي الذي بدا تطبيقه عام **1993**، و هو قانون الصوت الواحد غير القابل للانتقال، و ذلك بعد أن كان قائما على التعددية البسيطة و الدوائر متعددة المترشحين و تمت هندسته من قبل الهيئة التنفيذية ممثلة في الملك للحد من مكاسب المعارضة و ما حققته من نجاح في الانتخابات البرلمانية لعام **1989**، حيث حصل على 40% من مجمل المقاعد البرلمانية، و كان من نتائج هذا النظام هو تمركز حول العشيرة و الطائفة و تفكيك البنية الوطنية إلى بنى جوهرية و عشائرية ضيقة، وتراجع مفهوم المواطنة مقبل تنامي شعور التعصب الجهوي[3].

الآلية الثانية/ إصلاح النظام الحزبي: تتوقف أداء البرلمانات على طبيعة النظام الحزبي من حيث تعدد الأحزاب، و درجة تنظيمها، وقوتها و تماسكها الداخلي، فنسبة لتعدد الأحزاب و درجة تنظيمها، فان وظيفة الرقابة البرلمانية تنبثق عن نظام حزبي تعددي بالمفهوم الديمقراطي و ليس مجرد تعددية شكلية، كما أن وجود أحزاب تتمتع بقدر كبير من التنظيم و الفعالية يمكن لأعضائها التحرك بحرية في ممارسة حقوقهم البرلمانية و يضمن وجود برلمان قوي يمارس الرقابة البرلمانية، طبعا كل ذلك يشترط بوجود التنظيم و التماسك الداخلي للأحزاب و القيادة و كذا البرامج على حد تعبير المفكر **{Roy C.Macridis" (روي ماكريديس)**، أما فيما يتعلق بقوة و فعالية الأحزاب السياسية، فأنه يمكن القول، أن ضعف الأحزاب يعتبر مؤشرا على التشرذم، مما يؤثر على صعوبة التوصل إلى القرارات و القيام بوظائفها و منها الوظيفة الرقابية. [4]

---

[1]- هنريك.ج. كراتيشيمار، مرجع سابق، ص 17.

[2]- المرجع نفسه، ص 19

[3]- سعيد شحاتة، غياب ثقافة تداول السلطة في العلم العربي، مجلة الديمقراطية، القاهرة: القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتجية ، العدد 32، أكتوبر 2008، ص 115

[4]- ع.هـ.ر. الأحزاب و الأداء الرقابي البرلماني، مجلة الديمقراطية، القاهرة: القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتجية، العدد الرابع، خريف 2001، ص93.

ولعل السبب في ذلك هو تصاعد التوتر في الأوضاع الداخلية للأحزاب و حدوث انشقاقات بين القيادات الحزبية، وكذا عدم الوضوح الأيديولوجي والخلاف حول الخط السياسي للحزب، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل التشتت بين أعضائه، ويختلف الأداء الحزبي الرقابي وفق نظام الحكم ووفق النظام السياسي، حيث أن عملية الرقابة البرلمانية تتم بدرجة كبيرة في النظم الديمقراطية نتيجة حرية الممارسات الرقابية على السلطة التنفيذية لمحاسبتها، ومراقبة سوء استخدام السلطة، في حين أن النظام الشمولي يقوم على وجود درجة عالية من الرقابة التي تواجهها السلطة التنفيذية على كافة المؤسسات في المجتمع بما فيها البرلمان نفسه. أما النظام السلطوي ففرضه تكريس حكم الفرد ولذلك تنعدم فيه الرقابة البرلمانية، حيث تصبح وظيفة البرلمان الرئيسية هي تبرير ما يطرح عليه دون نقاش محدد[1]، ويحدد النظام الانتخابي الدور الرقابي الذي يلعبه عضو البرلمان، ويبين كذلك نوع النظام الانتخابي (النظام الفردي- نظام القوائم الحزبية) ما إذا كان العضو ينتمي إلى حزب معين أم أنه مستقل وبالتالي معرفة الدور الرقابي الذي سيقوم به، فهل سيكون مستقلا أم خاضعا لرغبات الحزب الذي ينتمي إليه، وا ذا كان مثلا ينتمي إلى الحزب الحاكم هل سيقوم العضو بأنشطة رقابية موجهة ضد حزبه أم انه سيخضع للتماسك الحزبي، أما إذا انتمى العضو إلى حزب المعارضة، فهل سيمارس دورا رقابيا مستقلا عن حزبه أم انه يعمل في إطار هذا الحزب[2].

ولهذا تعد **قضية الالتزام الحزبي** أحد القضايا الأساسية التي تؤثر على الأداء البرلماني للنواب، حيث يخشى النائب من عدم ترشيح الحزب له، وبالتالي استبعاده من الانتخابات القادمة، فيصوت بالموافقة على كل ما يتعلق بالسياسة العامة للدولة، و يساند كافة مشروعات القوانين التي تتقدم بها الحكومة حتى ولو وجه بعض النواب انتقادات لبعض بنودها، وهذا ما يميز الأداء البرلماني للنواب في البرلمانات العربية، بينما يتطلب الالتزام الحزبي لنواب المعارضة في أدائها البرلماني بالسياسات العامة للحزب وبسبب ضآلة حجمها تسعى نحو استخدام الأداة الرقابية و هي الاستجواب لتحقيق التأثير المطلوب، لكن عموما نائب حزب الأغلبية يتجنب الاقتراب من الاستجواب باعتبارها أداة لاتهام الحكومة، وذلك في ظل هيمنة الأغلبية البرلمانية و ضعف المعارضة، مما يؤثر في مخرجات البرلمان. [3] ومنه يمكن القول أنه لا يجب الاكتفاء فقط بالنقد الموجه للأحزاب التي تعمل تفضيل الصالح الحزبي على الصالح القومي بل لا بد من التأكيد على أن الأحزاب السياسية هي

---

[1]- ع.هـ.ر، مرجع سابق، ص 94

[2]- نجوى إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص110

[3]- المرجع نفسه، ص111

أحد المظاهر الرئيسية للديمقراطية فيجب تنظيمها و تفعيلها. لتقوم بدورها خاصة أحزاب المعارضة لان فاعلية النظم الحزبية تتوقف على إحداثها التوازن بين تمثيل المجتمع السياسي.

الآلية الثالثة/ تطوير أداء النائب البرلماني: من أجل القيام بذلك لقد تم اعتماد الآليات التالية:

- تنظيم زيارات خارجية للأعضاء لبرلمانات العالم والمنظمات الدولية المختلفة؛ وهو نوع من التدريب أو الزيارات التعليمية واكتساب الخبراتو الاستفادة من التجارب الايجابية في ميدان التشريع والرقابة البرلمانية والاطلاع على مستجدات هذه المؤسسة المهمة في البناء الديمقراطي للدول. كما يجب أن تهتم به البرلمانات العربية بتزويد الأعضاء بالمعلومات عن تلك البرلمانات وأدوارها الرقابية، وكذلك تبادل الخبرات مع البرلمانات المعاصرة على مستوى الأعضاء وكذلك الجهاز الفني المعاون.

- الاهتمام بعقد مؤتمرات إقليمية ودولية في مناقشة القضايا الفنية والإدارية في المؤسسات البرلمانية، وكذلك تنظيم المؤتمرات البرلمانية، لقد أصبحت المؤسسات البرلمانية الدولية **(الاتحاد البرلماني العربي- الإفريقي الإسلامي)**.... منظمات دولية هامة، تشترك معظم الدول العربية بأغلبها ولذلك يجب تأهيل البرلمانات العربية للعمل بفاعلية بها، ومن خلالها لتطوير أعمالها وقدراتها المؤسسية حيث لا يقتصر الاهتمام بها على إصدار بيانات في القضايا السياسية الخارجية وشؤون الإقليمية، وفي هذا الإطار بجدر الحديث عن مسؤولية ودور **الجامعة العربية** في الحياة البرلمانية في العالم العربي، وضرورة التفكير في إنشاء قسم أو إدارة متخصصة لتعزيز الحياة البرلمانية العربية.

- الأخذ بنظام الحقيبة الوزارية للشؤون البرلمانية، يحملها وزير من أعضاء الحكومة، فوجود وزير للشؤون البرلمانية أصبح أمر مهما في عملية تطوير الأداء البرلماني خاصة في الوقت الراهن الذي تمر به معظم الدول العربية، لأنه يربط فرعي الحكومة **{ التنفيذي والنيابي}** ويمثلهما أمام بعضهما البعض، كما يقوم بتحقيق التواصل وتقليل التوتر والاغتراب بين أعضاء الجهازين ويكرس أخلفيات الرقابة والتوازن ويساهم في مأسسة الدور السياسي والتشريعي و الرقابي للبرلمان في صنع السياسات العامة.

- تطوير اللوائحوأنظمة العمل الداخلية للبرلمان لتتيح قدرا من التوازن بين التيارات السياسية والحزبية في إدارة المجلس وتولي المناصب القيادية به.

- تطوير نظام اللجان وتحديث أدائها الفني، وتفعيل دورها في المبادرة التشريعية والدراسة المثالية للتشريعات. فضلا عن الاهتمام بتطوير تقارير اللجان، خاصة فيما تعلق بالاستعانة بالخبرات العلمية ومشاركتها في إعداد هذه التقارير حول احد القضايا أو المشكلات الملحة والتأكيد على أهمية التعاون التام بين مختلف اللجان من أجل تفعيل أكثر لأدوارها التشريعية على مخالف المستويات.

- الانفتاح على مراكز البحوث{ **ThinksTanks**}، وبيوت الخبرة ومختلف فعاليات المجتمع المدني، والعمل علة إنشاء نواة بحثية برلمانية عربية تكون بداية لتطوير خبرة عربية في مجال الإصلاح الأداء البرلماني. [1]

فالملاحظ على هذه الإصلاحات أنها إصلاحات فنية تقنية إدارية أكثر منها إصلاحات وظيفية تهتم بالأداء الوظيفي للنائب وما مدى قدرته على ممارسة وظيفته النيابية دون ضغط أو إكراه أو مساومة، مما يجعل النواب يخضعون للقوانين التي تفرضها السلطة التنفيذية أكثر منه تمثيل إرادة الشعب ونقل انشغالاتهم .

المطلب الثاني :التعددية السياسية وا إطلاق حريات المجتمع المدني: في إطار التوجهات الجديدة للإصلاحات السياسية والتحولات الديمقراطية، تم تبني التعددية الحزبية التي تعني السماح للأحزاب أن تنشط في الحياة السياسية انطلاقاً من الإيمان بفكرة التنوع والتعدد، حيث لا يمكن لأي دولة من أن تتطور في أدائها من دون وجود تعددية حزبية تسمح بظهور معارضة سياسية قوية تستند إلى القيم المؤسساتية وتعمل على إشاعة قيم الاختلاف، وتم ذلك منذ ثمانينات القرن العشرين في إطار "**التأسيس لعقد اجتماعي جديد**" بين الحاكم والمحكوم يرتكز إلى الدستورية القانونية كمصدر للشرعية، ويقوم على أسس ومبادئ المواطنة والتعددية السياسية والفكرية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان فضلاً عن ترسيخ المشاركة السياسية الحقيقية .[2]

فالتعددية الحزبية تعني وجود عدد من الأحزاب السياسية وهذه الأخيرة هي منظمات سياسية تهدف إلى الوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات (النظام الانتخابي المتبع) وهذه المهمة ليست بالسهلة ، فهي تعمل على خلق تحركات فردية وجماعية (الحشد والتعبئة) للحصول على دعم الأغلبية ، من مهامها مراقبة أداء الحكومة والمساهمة في صنع السياسات العامة.[3]

إن تجربة الأحزاب السياسية في الدول العربية ليست وليدة عقد الثمانينات، بل تعود إرهاصات ذلك إلى بداية القرن العشرينحيث ظهرت العديد من التيارات السياسية المختلفة التي لعبت أدوار ً ا مهمة في تاريخ تطور المنطقة العربية ، بعضها استند إلى فكرة الوطنية التي صبغت مسارها السياسي وأخذت تسمية أحزاب الحركة الوطنية من أجل الاستقلال **كحزب الاستقلال في تونس – الكتلة القومية في سوريا – حزب الوفد في مصر**، وكان للشخصيات التي تزعمت هذه الأحزاب

---

[1]- علي الصاوي، الإصلاح البرلماني ، في كتاب صلاح سالم زرتوقة، مصطفى كمال السيد{ محررين} مرجع سابق، ص ص 46-47.

[2] - حسين توفيق ابراهيم، الاتجاهات الحديثة في دراستها ، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 86.

[3] - Abdi Omar shariye .Introduction to political sience Islamic and western perspectives .Kwla Lumpur Ilimca.p 133.

دور ً ا كبير ً ا في توجيه مساراتها إضافة إلى هذه الأحزاب، ظهر نوع آخر عرف بالأحزاب الطائفية للدفاع عن المصالح الضيقة للطائفة الخاصة بها **كحزب التجمع من أجل الثقافةو الديمقراطية في الجزائر**، كمانوجد أيضً ا أحزاب خاصة بالنظام الحاكم، وهي وثيقة الصلة بالمؤسسة العسكرية ظهرت خلال عقدي الخمسينات والستينات، وبحكم أنها مرتبطة بالنظام الحاكم فقد عملت على معارضة إنشاء أحزاب تنافسها على سدة الحكم كالاتحاد الاشتراكي **في مصر والعراق**.[1]

وفي المقابل من هذه التيارات السياسية، ظهر ما يسمى **بالحركات الدينية الأصولية** التي ظهرت بشكل جليبدء ً ا من نهاية العشرينات،و التي حصلت على قاعدة جماهيرية عريضة **كجماعة الإخوان المسلمين في مصر** التي انتشرت بعد ذلك لعتم كل أرجاء الوطن العربي سواء كأحزاب أو كأفكار وكانلاوتزال تشكل منافسً ا سياسيً ا لا يستهان به رغم كل ما تعرضت له من تجاوزات .[2]

فإذا كانت مسألة التوجه نحو التعددية الحزبية بدت سمة واضحة للدول العربية عموما خاصة في مراحلها الأولى، إلا أنها وقعت في أزمة تمثلت مظاهرها في إنتاج سلطة حافظة اجتماعيً ا ومتعصبة سياسيً ا، ولم تتجسد القيم الديمقراطية الليبرالية على أرض الواقع، ولم يتم تحقيق مؤسسات تتفق مع واقع العلاقات الاجتماعية وتتمتع بالمرونة اللازمة لمسايرة تطورها، لتجعل مشاركة المواطنين في السلطة مشاركة فعلية،[3]لأن هذه الأحزاب برز تفي غياب الديمقر اطية داخل الدولة التي نشأت فيها وقد كانت نشأتها في غياب الديمقر اطية داخل الدولة التي نشأت فيها، وقد كانت نشأتهاتعبّ ر عن حاجات وطنية أو اجتماعية أو فئوية ، لذلك حصلت على اجماع نسبي على أهدافها الأحادية البسيطة ضمن مجتمعها مثل الاستقلال أو مقاومة الاستبداد أو الإهمال الذي يترض له الشعب أو جماعة أو فئة من فئاته.[4]

و عليه بدت هذه التجربة التعددية مصدر قلق، خاصة للجيل الأول الذي صنع الاستقلال، وأصبح التطلع إلى صيغة جديدة أمر ضروري لأغلب قادة هذه الدول بتبني صيغة نظام الحزب الواحد One party system ، وقد تعددت التبريرات المقدمة من قبل النخب الحاكمة وتمثلت في ما يلي:

- اعتبار نظام الحزب الواحد هو الضامن الوحيد للاستقرار وخاصة الاستقرار الحكومي (القضاء على الصراع على السلطة بين الأحزاب والقوى السياسية) .

---

[1]- إسماعيل معراف، مرجع سابق ، ص ص 48-49.

[2] -المرجع نفسه ، ص ص 50-51.

[3] - رعد صالح الألوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب، مرجع سابق، ص 70.

[4] - علي خليفة الكواري ، مفهوم الحزب الديمقراطي ، مجلة المستقبل العربي، العدد 269، الصادر بتاريخ أكتوبر 2003 ، ص 46.

- في ظل وجود عصبيات قبيلة تعمل على تحقيق مصالح قبلية أو إقليمية، فإن الضامن في المحافظة على الوحدة الوطنية هو الحزب الواحد.
- تحديات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب إلغاء نشاط الأحزاب السياسية وتركيز السلطة في يد الهيئة الحاكمة .
- ضرورة النضال ضد الاستعمار استدعت وجود جبهة سياسية واحدة يجسدها حزب سياسي واحدوهو مكلف أيضً ا بالنضال بعد الحصول على الاستقلال.

ومهما كانت تبريريات الآخذ بنظام الأحادية الحزبية، فإنه مع مرور الوقت ، اتضحت مصاعب وا إخفاقات هذا النظام سواء على مستوى الأهداف ومستوى الوسائل ومستوى النتائج ، مما دفع بالكثير من الدول العربية التوجه من جديد نحو إقامة النظام التعددي .

وعليه عادت الحياة الحزبية من جديد مع مرحلة نهاية الثمانينات، حيث عرفت العديد من الدول ظهور موجة من الأحزاب السياسية التي بدأت تنشط في الحياة السياسية ، واستمر هذا التوجه إلى غاية الستعينات؛ أين جرى توسيع في مساحة القبول لمبدأ التعددية الحزبية، كما لعبت التحولات الكبرى التي شهدها العالم في أواخر نلاثمانيأثر ً ا كبير ً ا في تصاعد الموجة باتجاه الديمقراطية التعددية، وهذا الإقرار بالتعددية ينسجم مع رغبة المجتمع الدولي في الأخذ بها باعتبارها واحدة من صيغ التعبير والحكم الديمقراطي في عالم اليوم ، ولعل الدليل على ذلك هو موافقة هذه الدول على ذلك في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام 1993و هو دليل على الإقرار بهذه الحقيقة.[1]

وقد أقرت الدول العربية في دساتيرها الحق في تكوين الأحزاب، والجدير بالذكر أن هناك تقريبً ا 14 ولة عربية تسمح بالظاهرة الحزبية داخل هذه المجموعة، نجد مثلاُ **المغرب**، حيث جاء في الدستور المغربي لعام 1996 التأكيد على حرية إنشاء الأحزاب السياسية؛ إذ ينظم الجزء الرابع من القانون في الفصول (15-20) أن نظام الحزب الواحد غير مشروع ، ولم يشترط القانون تأسيس الأحزاب سوى الإخطار، ويعتبر **الدستور الجزائري** لعام 1996 من الدساتير العربية التي أقرت التعددية الحزبية المشروطة،طبقً ا للمادة (42):" **حق إنشاء الأحزاب معترف به ومضمون ، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية وأمن التراب الوطني وسلامته"** . لكن هناك دول تحظر تشكيل الأحزاب السياسية فيها

[1] - رعد صالح الألوسي ، مرجع سابق ، ص 81.

كالجماهيرية الليبية والبلدان العربية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، **كالكويت** التي تمنع رسميا فيها الأحزاب السياسية.[1]

إن الجانب القانوني للتعددية السياسية الحزبية مهم، ولكن الأهم من ذلك هو معرفة ديناميات الممارسة السياسية في ظل التعددية؛ بمعنى دور الأحزاب السياسية في العملية السياسية وعملية الدمقرطةوهو ما شكل محور اهتمام المتخصصين بظاهر ة الانتقال إلى التعددية الحزبية، حيث ظهرت العديد من البحوث والدراسات العربية والأجنبية خلال النصف الأول من التسعينات للبحث عن هذه الظاهرة .

إن تبي النظم السياسية العربية للتعددية الحزبية بقي شكليً ا دون ممارسة فعلية، إذ لم يتم وضع حد لاحتكار النخبة الحاكمة للسياسة والثروة على حساب المجتمع كما أوضحه **الباحث عبد النور بن عنتر**، إذ سمحت السلطة السياسية بإنشاء الأحزاب السياسية بشرطين أساسيين:

- **الشرط الأول:** هو ضرورة عدم حصول قوى المعارضة على أغلبية مهما كلف الأمر (ا ٍن حتم ذلك تزوير الانتخابات). وبالتالي من الصعب جد ًا أن تتمكن المعارضة من تشكيل الحكومة، وهذا ما يجعلها تحاول على السلطة أمر ً ا مستحيلاً ،
- **الشرط الثاني:** فهو ألا تلتزم السلطة القبول بتشكيل الأغلبية البرلمانية من القوى المعارضة للحكومة.[2]

ومنه يمكن القول أنه من أكبر المشكلات التي تقف في وجه الأحزاب السياسية بها فيها المعارضة السياسية في النظم السياسية العربية أنها تعمل في مجال سياسي لا يقدم لها إمكانية حقيقية لأداء دور فعال، فالغالب على البنى السياسية العربية غياب هذا المجال الوسيط بين الدولة والمجتمع بالمعنى الحقيقي **بمفهوم المجال أو الحقل السياسي**، فهو لم يتكون بعد بمعناه الحديث كفضاء عمومي لممارسة المنافسة السياسية السلمية وعلى المشاركة في صنع القرار كما عبر عن ذلك الباحث **عبد الإله بلقزيز**.3 لان الدمقرطة تستوجب عملية إعادة توزيع القوى لكن وفق عملية أكثر توازنً ا في الدولة، لأنه لا يمكن التحدث عن عملية التحول إلى دولة إلى دولة أكثر ديمقراطية دون المشاركة والاستفادة من عملية توزيع القوى من قبل الفواعل والقوى السياسية الأخرى، ولعل

---

[1]- عبد الحكيم عبد الجليل المغبشي، مرجع سابق، ص ص 163-164.

[2] - ابتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004، ص 61.

[3] - عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 ، ص 19.

أحد التحليلات الخاصة بفشل مجموعة مشاريع الإصلاح من أجل الديمقراطية هو اللا توازن بين القوى المتواجدة ضمن الفواعل الأساسية في الساحة السياسية .[1]

ويتم التحدث عن التحول الذي لابد أن يأخذ مكانه في الدول في حالة ما استطاعت أحزاب المعارضة إدارة مؤييدها ومصادرها لتقود تلك المواجهة (مواجهة النظام)، لتصل إلى الهدف وهو إعادة التوزيع العادل للقوى، ولتضغط على الحكومة للخضوع أو على الأقل التخلي على بعض من سلطتها وقوتها لتصل في الأخير إلى إعادة توزيع عادل للقوى والسلطة في الدولة .[2]

فاحتكار السلطة من قبل النخب الحاكمة يفقد النسق الديمقراطي المؤسسي مضمونه الحقيقي والمتمثل في التأكيد على حق المواطن في الوصول إلى السلطة والتأثير في مصادرها من خلال الانتخابات التي تعد وسيلة الاختيار بين بديلين أو أكثر من خلال التنافس للحصول على أصوات الجماهير [3] ، وهو ما تطرق إليه **الكسيس دي توكفيل** في كتابه Democracy in America ، حيث اعتبر أن الأحزاب السياسية تكون نشطة وفعالة في الدول ذات الشأن الديمقراطي، حيث أشار الى مجريات العمليات الانتخابية التي تقام في الولايات المتحدة الأمريكية ،إذ يقوم المواطنون بانتخاب ممثلهم في البرلمان parliamentary electtions أو في اختيار رئيسهم presidential elections باعتباره فاعلا رئيسيا في إدارة العملية السياسية، وتظهر الأحزاب السياسية خلال هذه الاستحقاقات الانتخابية من أجل الحصول على دعم الأغلبية.[4] وهو الأمر الغائب في الدول العربية، فعلى الرغم من إعلانها الأخذ بالإجراءات الديمقراطية والتعددية الحزبية، إلا أنها تباينت بين التقييد الصريح لها في الدستور أو في القوانين والأنظمة الانتخابية، من خلال فرض شروط تعجيزية على الأحزاب السياسية، فمثلا في **تونس** رغم صدور قانون في 1988 يسمح بالتعددية الحزبية {المقرون بالعديد من الشروط كاستبعاد الأحزاب القائمة على أساس قومي أو ديني أو طبقي}، إلا أنها لم تتردد في وضع العديد من القيود على قانون الانتخابات ،فاشترط مثلا أن يكون المرشح للانتخابات الرئاسة مزكى من قبل 30 نائبا في البرلمان ورؤساء البلديات و هم أعضاء بين الحزب الحاكم، فعلى الرغم من إجراء تعديلات تسمح بموجبها تمثيل الأحزاب في

---

[1]- Jessica Mathews and Others, Getting to pluralism : political actors in the Arab World Wasshington's federal news Service. September16, 2009, p 06

[2]- Ibidem.

[3] - محمود غالب سعيد علي البكاري، الإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية ، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2013 ، ص 123.

[4] -Alescis De Tocquenille .Democracy in America, specially Edited and abriged for the modern reader by Richard D .Heffner first s'gnet, 2010 , p95.

البرلمان إلا أنه يبقى تمثيل ضعف في ظل هيمنة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على الحياة السياسية .[1]

أما بالنسبة للمجتمع المدني فهو الآخر يعد ركيزة أساسية للإصلاح السياسي وترسيخ الديمقراطية على نحو يضمن لها الاستمرارية والاستقرار. ينظر للمجتمع المدني باعتباره "شبكة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأعضائها والدفاع عن هذه المصالح وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للاختلافات والصراعات" .[2]

وبالنظر إلى وظائف المجتمع المدني ومنظماته في التعريف السابق يتضح لنا علاقة التداخل والترابط بينها وبين الديمقراطية خاصة في ظل ما تقوم به بدور هام في نشر ثقافة الديمقراطية والمشاركة في الرقابة على الانتخابات، ومراقبة أداء الحكومة مع المناقشة العلنية لسياستها وقراراتها ، وقد استطاعت قوى المجتمع المدني في عديد الدول القيام بدور هام في أحداث عملية التحول الديمقراطي خلال الموجة الثالثة كدول شرق أوربا وأمريكا اللاتينية .[3]

وفي إطار الحديث عن التعددية السياسية التي شهدتها النظم السياسية العربية ، تم السماح لإطلاق حرية ما يسمى بالعمل الجمعوي، حيث حدثت زيادة كبيرة في عدد منظمات المجتمع المدني ز اد عددها من20 ألف مؤسسة في منتصف الستينات إلى 70 ألف مؤسسة في أواخر الثمانينات، ومع ذلك فهي تعاني في مجملها العديد من القيود التي تحجم من دورها ، رغم تفاوت أوضاع هذه المؤسسة من قطر إلى آخر باختلاف النظم السياسية (مثال ذلك دول الخليج العربي وليبيا)، ومهما كانت درجة الاختلاف في وضع مؤسسات المجتمع المدني من قطر لآخر فإن معظمها يعاني الضعف والهشاشة، وذلك في ظل القيود التالية .[4]

-القيود الإدارية : ممثلاً بالنسبة للتسجيل و الإشهار تضع السلطات الحاكمة في النظم العربية شروطاً مبهمة وغامضة أحياناً لعرقلة عمل الجمعيات غير المرغوب فيها من قبل السلطة باستثناء بعض الدول كالمغرب ولبنان، ويعتبر قرارالرفض نهائياً لا يجوز التظلم منه أمام جهة قضائية في بعض الأقطار العربية .

---

[1] - رعد صالح الأولسي، مرجع سابق، ص ص 211-212.

[2] - حسين توفيق إبراهيم ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر ، مرجع سابق ، ص 153.

[3] - ـــــــــــــــــ ، التحول الديمقراطي من منظور عربي، مجلة الديمقراطية ، العدد 49 ، جانفي 1013 ، ص ص 81-82.

[4] - عبد الغفار شكر، محمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية ، دمشق : دار الفكر بدمشق ، 2004 ، ص ص 84-85.

-.سلطة حل الجمعيات: فيما عدا المغرب ولبنان فإن معظم التشريعيات العربية تعطي للسلطة الإدارية حق حل الجمعيات لأسباب متنوعة وفي غير المخالفات الخطيرة، وبدون حق الاستئناف إلى القضاء، وهو يعتبر أكثر خطورة من رفض تأسيسها .

-.**القيود المالية:**تلتز م الجمعيات بدفتر الشروط المحددمن قبل الجهة الإدارية و عدم الحصول على تبرعات إلا بعد موافقة الجهة الإدارية، وضرورة تحديد مصادر التمويل، كما ستخدم التمويل الأجنبي ذرية لمتابعة الجمعيات واتخاذ الإجراءات ضدها، ولعل أحسن مثال على ذلك هو قانون النقابات العمالية في مصر.* ووتم صدور حكم المحكمة الدستورية في 15-04-1995م بإفساح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني للعمل بحرية إلا أن الوصاية الإدارية على أعمالها استمرت بعد ذلك. [1]

-.**القيود الأمنية** : تمثلت في استخدام القوة ضد قوى المجتمع المدني التي تعلن الرفض والاحتجاج تجاه بعض قرارات الدولة وسياساتهاويظهر ذلك جليً ا في تعامل السلطات الحاكمة مع الإضرابات العمالية التي اندلعت بسبب عجز التنظيمات النقابية عن الدفاع عن مصالح العمال وفي حالة ما اتسعت نطاق التظاهرات التي تنظمها حركات المعارضة أو قوى المجتمع المدني تعمد السلطة إلى منعها بالقوة وباعتقال أعضائها .[2]

إضافة إلى القيود السابقة الذكر، تحرص النظم السياسية العربية على إحكام سيطرتها على أجهزة الإعلام كالتلفزيون والإذاعة واحتكارهالليعير عن رأي الدولة فقط ، كما تعمل أيضً ا على الحد من حرية الصحافة .[3]

وبهذا يتضح لنا أن العراقيل المتخذة من قبل الأنظمة الحاكمة هدفها قمع أصوات المعارضة وكبح جماح المجتمع المدني ومؤسساته، والترويج لها على أنها مفهوم غربي فرض في المجتمعات العربية من جعل قوى الخارج ، وهذه التقييدات تكون صارمة على الجماعات المنخرطة في الجانب السياسي، ولهذا تحبذ بعض الجماعات عدم الولوج في السياسة {أي عدم تسييس نشاطها} وهو ما يجعل معظمها تنمويه- خدمية –خيرية، وهذا من شأنه عرقلة مسار الإصلاح السياسي، وهو ما أكده **الباحث سعد الدين إبراهيم** خلال مشاركته في أمال **مركز الديمقراطية والتطور وحكم القانون CDDRL**، فضعفت مؤسسات المجتمع المدني والاقتصاديات الهشة من بين أهم العراقيل التي تقف في وجه مسيرة الإصلاح السياسي في الوطن العربي .

---

* -إذ يعطى للجهة الإدارية وهي "وزارة العمل "سلطات واسعة كحقها في الاعتراض على تكوين النقابة وسلطة تحديد شروط العضوية في مجلس الإدارة وا إصدار اللائحة النموذجية واعتماد اللائحة المالية ومراقبة مالية للنقابات

[1] - عبد الغفار شكر، محمد مورو ، مرجع سابق ، ص 86.

[2] - حسين توفيق إبراهيم، مرجع سابق ، ص 171.

[3] - عبد الغفار شكر، محمد مورو، مرجع سابق ، ص 87.

وقد أكد الباحث سعد الدين إبراهيم أنه من الخطأ اعتبار أن تزايد عدد مؤسسات المجتمع المدني هو كمؤشر على الليبرالية والديمقراطية. وهذا في ظل المظاهر السلبية التالية :

- العجز السياسي هو الإحساس بعدم القدرة على التأثير في السلوك الحكومي.
- فقدان المعنى أي العجز عن إدراك سلوك السلطة السياسية أو التنبؤ به.
- اللا قانونية : سيطرة الشعور على الفرد بأن انتهاك القوانين هو القاعدة السائدة.
- العزلة : الميل الفردي نحو عدم مشاركة الآخرين في قيمهم وأهدافهم السياسية .[1]

المطلب الثالث: العملية الانتخابية والتمكين السياسي للمرأة.

1.العملية الانتخابية: ترتبطالانتخابات ارتباطًا وثيقًا بالديمقراطية ، إذ يوجد إجماع بين المحليين حول طبيعة العلاقة بين التحول الديمقراطي والانتخابات منذ بدء ما أطلق عليه **بالموجة الثالثة للديمقراطية** في مطلع تسعينات القرن العشرين، حيث اعتبر أغلبهم أن الانتخابات هي المحرك الأساسي للتحول الديمقراطي، واستدلوا على ذلك بالتطورات التي شهدتها بعض المناطق في العالم مثل أوربا الوسطى وأمريكا اللاتينية، وحتى شمال إفريقيا وهو ما أكد عليه " **روبرت دال** " الذي يرى أن الديمقراطية تقوم على بعدين أساسيين هما **المعارضة؛** التي تعني الاحتجاج من خلال إجراء انتخابات حرة وعادلة وبشكل دوري، **والمشاركة** ؛ التي تعني حق جميع البالغين في التصويت والتنافس على المناصب، وهو ما ذهب إليه" **صمويل هنتنغتون**" الذي يصف النظام السياسي بأنه ديمقراطي استنادا إلى الدرجة التي يتم بها اختيار صانعي القرار من خلال انتخابات حرة ونزيهة ودورية يتنافس فيها المرشحون على الأصوات بحرية .[2]

فالانتخابات تعتبر من أهم وسائل إسناد السلطة السياسية في الدول الديمقراطية، لأنها تعني المشاركة الفعلية للأفراد في الحياة السياسية، وينتج عنها تكوين هيئات منتخبة تستند إلى الإرادة الشعبية، وتتشكل عملية الانتخاب من مرحلتين هما: **الاختيار** Elect=to choose و**التصويت** (التعبير الفعلي عن الاختيار) Formal Escpression of Opinion ، يمثل الأول حرية الرأي ويمثل الثاني حق التعبير عن هذا الرأي وتحويله إلى فعل مؤسسي، وكلاهما من حقوق الإنسان الأساسية .[3]

وما من شك أن تعزيز ثقافة الانتخابات يستدعي ضمان توافر عدد من حقوق الإنسان ، لأن الانتخابات تشكل تفعيلاً لمجموعة من الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين ، ويتضح ذلك في تأكيد

---

[1] - مجموعة مؤلفين، الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص211.

[2] - أشرف محمد ياسين السلطوية الانتخابية وا شكالية الشرعية في النظم السياسية المختلفة، مجلة الديمقراطية ، العدد 58 يناير، 2015، ص 10.

[3] - مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص ص 180-181

المواثيق والعهود الدولية، الربط بين متغيرات حقوق الإنسان ومتغيرات الانتخاب كما يتضح فيما يلي :

- حق المشاركة في إدارة الشأن العام: وهو حق نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1966.
- حق الانتخاب وضمان النزاهة في ممارسته: وهو ما نص عليه إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1991، الذي جاء غيه :" إجراء انتخابات دورية ونزيهة " لحماية حقوق الناخبين ومصالحهم.
- ضمان النزاهة في إجراءات التصويت وا ٍذ نص إعلان مؤتمر فينا حول حقوق الإنسان عام 1993م على:" ضرورة التشديد بوجه خاص على التدابير المتخذة للمساعدة على تقوية وبناء المؤسسات المتصلة بحقوق الإنسان، وتعزيز المجتمع المدني والتعددي والمساعدة لتلبية طلب الحكومات إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة ".[1]

لكن توفر الحركيات الدستورية والقانونية والإجرائية الضامنة لهذه الحقوق والحريات لا تكف وحدها، إذ أنها تستدعي تفعيل مجموعة من الآليات السياسية والإعلامية والقضائية الكفيلة بتحقيق انتخابات ديمقراطية تعرفها المعايير المتعارف عليها عالميً ا سواء من طر ف **برامج إدارة وتمويل الانتخابات، منظمة الأمن والتعاون في أوربا** وغيرها التي تقتضي توافر أربعة محددات أساسية للانتخابات حتى توصف بالديمقراطية وهي **الانتظام، التعددية، الحرية والنزاهة**، وهو ما سنبينه فيما يلي:[2]

-الانتظام: هو احترام للعملالانتخابي المحدد مجاليً ا والمعبّ ر عن حق المواطنين في تفعيل حقوقهم لإحكام شروط التداول أو التغيير.

-التعددية:عتبر عن حق المواطنين في الترشح في أطر حزبية أو كمتنقلين، وا ٍذا كانت التعددية تقوم على توفر تنافس حر دون تمييز بين الفواعل السياسية، وغير خاضعة لأي شكل من أشكال التقييد للمبادرات الحزبية أو الخاصة للمواطنين، أي أنها قائمة على مبدأ التساوي الفعلي في الفرص السياسية، وبالتالي تمثل تعددية فعلية، أما إذا كانت هذه التعددية تتميز بهيمنة حزب

[1] - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[2] - امحند برقوق ، الانتخابات، المواطنة والديمقراطية ، مطبوعة موجهة للطلبة السنة الثانية نظم سياسية مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 2-3.

السلطة، وا ٍن دخلت أحزاب ديكورية لإضفاء نوع من المصداقية على هذه الاستحقاقات، فإنها بالتالي تعددية صورية، يغيب عنها روح وجوهر الديمقراطية القائمة على الحرية والمواطنة .

-الحرية: وهي الشروط الكفيلة بالمساعدة على بناء خيارات عقلانية تقدم للمواطنين من أجل إرشادهم لانتقاء المرشحين في الاستحقاقات التنفيذية أو التشريعية ، وهذه الحرية تعني بالأساس حرية التعبير والتفكير والمبادرة، مع ضرورة غياب أي شرط أو فعل يحدث الإكراه أو التوجيه القصري لخيارات المواطنين .

-النزاهة: وهي مجموعة من العمليات التي تعطي مصداقية للانتخابات كعدم التلاعب بالقوائم الانتخابية وبصناديق الاقتراع، وكذا عدم تزوير محاضر الفرز والاحترام الشامل لنتائج الصندوق.

إضافة إلى المحددات السابقة الذكر، أضاف المفكر" **عبد الفتاح ماضي** " **معيار الفعالية** ؛ يعني به أن الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها وا ٍنما هي وسيلة لتحقيق غاية أعلى منها، تتمثل في المقاصد العليا للانتخابات باعتبارها عملية اختيار من بين بدائل متعددة، تستهدف تحقيق مقاصد عديدة كالتعبير عن مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة وأن لا سيادة لفرد أو قلة،و انتخاب الحكام وتسوية الصراع على السلطة بطرق سلمية من خلال التداول على المناصب السياسية العليا، وتوفير الشرعية الشعبية للحكام ومحاسبتهم، هذا بالإضافة إلى أنها تمثل وسيلة لتوعية وتثقيف المواطنين من جهة ومصدر ً ا لتجنيد السياسيين والقادة من جهة أخرى.[1]

أما في ما يتعلق بمعايير العملية الانتخابية في الدول العربية فالملاحظ أنها قد شهدت في العقود الثلاثة الماضية إجراء العديد من الانتخابات على المستويين البرلماني والمحلي؛ أي أن هناك توس ً عا في **الظاهرة الانتخابوية** في الدول العربية على حد تعبير **الباحث العربي صديقي**. التي كانت وراء صعود " **الموجة البرلمانية** " في الوطن العربي، فقد اتسمت حقبة 1988-2008 بالنشاط الانتخابي الذي عرفته مجموعة البلدان العربية "شبه الديمقراطية"وا ٍن كانت على تقطع أحيان ً ا، كما أنه وللمرة الأولى في التاريخ العربي تنضم منطقة الخليج العربي إلى العملية الانتخابية، وبالتالي أصبحت الانتخابات في كل مكان في الوطن العربي لكن غابت فيها الديمقراطية.[2]

فمثلا شكل عام 2006 عاما انتخابيا بامتياز، حيث تم إجراء الانتخابات في 06 بلدان عربية وعلى عدة مستويات رئاسية وتشر يعية وبلدية، تميزت معظمها بمشاركة شعبية كبيرة، كما في **الحالة الفلسطينية** اذ تم اقتراع 77.69% لمن يتمتعون بحق الانتخاب، وتصويت 79 % في الجولة الثانية من **الانتخابات التشريعية البحرينية** في مقابل 72% في الجولة الأولى، ومشاركة

---

[1] -عبد الفتاح ماضي، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، مرجع سابق، ص ص 135-136.

[2] - العربي صديقي، مرجع سابق ، ص 16.

73% من الناخبين في الجولة الأولى من الانتخابات الموريتانية التشريعية والبلدية، مقابل 69% منهم على المستويين نفسهما في الجولة الثانية، وتصويت 66% من الناخبين في الانتخابات **التشريعية الكويتية**، وقد ارجعت النسب المرتفعة إلى مشاركة بعض القوى السياسية التي سبق لها مقاطعة الانتخابات، ومثال ذلك **البحرين** التي شاركت جمعياتها الشيعية الأربع الرئيسية في انتخابات 2006، فيما كانت قد قاطعت انتخابات 2002، والحال نفسه يقال في فلسطين حيث شاركت حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية لعام 2006، بعد أن قاطعت الانتخابات البلدية والرئاسية للعامين 2004 و 2005 على التوالي، وقد أرجع أيضاذذ ارتفاع تلك النسب إلى مشاركة المرأة لأول مرة في ممارسة حق التصويت، وكان هذا حال الكويت التي شاركت فيها النساء بنسبة 35%، وذلك في انتخابات 2006 البرلمانية، وتعد خطوة ايجابية، وخاصة تجاه النساء.[1] وهذا ما سنوضحه في العنصر الموالي حول تمكين المرأة.

لكن على الرغم من ذلك، لم تفض تلك الانتخابات بمجملها إلى تداول سلمي للسلطة ، أو انتقال ديمقراطي حقيقي، كما لم يتمكن الناخبون في أي قطر عربي من اختيار حكامهم وممثليهم بمحض إرادتهم ، سواء على مستوى الانتخابات التشريعية التي تفرز برلمان حقيقي يمثل فئات المجتمع ويعبر عن مطالبها بشكل حقيقي بعيداً عن نفوذ السلطة الحاكمة، أو على مستوى رئاسة الدولة في انتخابات تنافسية حقيقية بلا قيود تعجيزية. وبالتالي كان هدف النظم السياسية من إجراء الانتخابات تحقيق شرعية من خلال انتخابات شكلية، لا تشكل خطورة على السلطة الحاكمة، وذلك لإستعاب المطالب الداخلية والخارجية بالتغيير والإصلاح السياسي.

يرى **توماس كاروثرز** في السياق ذاته :" أن هذه النظم لم تقدم على عملية الانتقال الديمقراطي بهدف نشر وترسيخ الديمقراطية بقدر ما سعت لتوسع قاعدة الدعم الشعبي وذلك اعتماداً على المساحة المحددة للمعارضة السياسية، والسماح بتعدد الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وا ٍجراء انتخابات منتظمة، ومع ذلك فإنها تعاني من خطورة عجز الديمقراطية وذلك في ظل ضعف مستوى تمثيل المواطنين ومصالحهم وانخفاض مستويات الثقة العامة في مؤسسات الدولة، وبالتالي هذه النظم وما تعتمد عليه من آليات لضمان استمرارها وبقائها يؤدي إلى بناء وترسيخ السلطوية الانتخابية حيث لا تقدم الانتخابات سو ى الشرعية والشعبية للحزب الحاكم.[2]

ومن بين الآليات التي وظفتها النظم السياسية العربية للبقاء في السلطة نذكر ما يلي :

- توظيف الدستور كآلية من آليات هندسة الاستبداد السياسي وخاصة من زاوية ضمان التجديد للحاكم في تولي سلطاته، وتجلى ذلك في التعديلات الدستورية الخاصة بالتجديد في العديد من

[1] - احمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية 2006 – 2007، مرجع سابق ، ص ص 84-85.

[2] - أشرف محمد ياسين، مرجع سابق، ص 14.

الدول العربية الجمهورية، حيث عرفت أربع دول عربية تعديلات دستورية بين عامي 2005-2010 (قبل الحراك العربي) وهي: **مصر** (خاصة المادة 76) **وتونس** (في الفصلين 39-40) و**الجزائر** (المادة 74) ، كذلك **اليمن** في {المادة 05} من الدستور، لذلك فإن هذه التعديلات هدفها هو ضمان بقاء الحاكم في منصبه ووضع الشروط التعجيزية للحيلولة دون قدرة المنافسين في الانتخابات الرئاسية على النجاح.

- الدمج بين السلطة والدين: على الرغم من أن المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ترفض قبول فكرة تولي المنصب العام استنادا إلى البعد الديني، إلا أنه في الدول العربية يتم الاعتماد على الدين لتولي السلطة أو تبرير توليها، إذ تنص العديد من الدساتير العربية في ديباجة الدساتير على البعد الديني، لكن الأكثر من ذلك هو الإفراط في استغلال الدين وخلطه بالسياسة ، وهذا رغم ادعائها برف شعار الدولة المدنية والمواطنة .
- أولوية المتغير الأمني على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأخرى؛ إذ تمثل الحتميالسياسية والاجتماعية وغيرها جانبًا تابعًا في تطورها للجانب الأمني سواء كان هذا الجانب الأمني ناتجًا من تهديد خارجي أو داخلي.[1]

وطبعًا الآليات السابقة الذكر دليل على معضلة الديمقراطية في النظم السياسية العربية، مما جعلها تأثر سلبا على مخرجات العملية الانتخابية فيها.

2. **التمكين السياسي للمرأة:** يعد تمكين المرأة داخل مجتمعها ركيزة أساسية لتقدم هذا المجتمع، إلا أن تطوير واقعها لا يمكن تحقيقه دون وجود منظومة من التشريعات وطنية أو دولية القائمة على العدل والمساواة وتكافؤ الفرص. لكن قبل تبيان هذه التشريعات، نحدد معنى التمكين السياسي للمرأة.

تعرّف **منظمة "الإسكوا:** التمكين السياسي للمرأة على أنه: "**العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديا وجماعيا، واعية بالطريقة التي تؤثر على عبر علاقات القوة في حياتها فتكتسب الثقة بالنفس، والقوة في التصدي بعدم المساواة بينها وبين الرجل**".

ويعرّف أيضا على أنه:" **صنع خيارات مستقلة للمرأة من أجل خروجها من وضعية التبعية وجعلها فاعلة ونشطة بدلا من أن تكون متلقية سلبية**".[2]

---

[1] - مجموعة مؤلفين، الانفجار العربي الكبير، مرجع سابق ، ص211.

[2] - زينب لموشي، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين التمكين وآليات التفعيل، مجلة تاريخ العلوم، العدد السابع، مارس 2017، ص 69.

نفهم من هذين التعريفين أن المرأة فاعل أساسي في المجتمع، فمن خلال عملية تمكينها وتطويرها يمكن لها المساهمة في جهود التنمية ولا يتحقق لها ذلك إلا بتوفر العناصر التالية:

- تعزيز إحساس المرأة بذاتها وقيمتها.
- حق المرأة في الوصول إلى المناصب السياسية المختلفة والحصول على الفرص والموارد والخدمات بما في ذلك التعليم والعلاج والعمل.
- توفير البدائل والخيارات للمرأة وضمان حقها في اتخاذ القرارات بشأنها بحرية واستقلالية تامة.
- دعم قدرات المرأة لتكون عاملا أساسيا مؤثرا في توجيه التغيير الاجتماعي من أجل إيجاد نظام اجتماعي واقتصادي عادل على المستوين الوطني والدولي.[1]

أما بخصوص القوانين والتشريعات التي تنص على تمكين المرأة فانه يمكن القول أن هناك إجماع بأن مشاركة المرأة في صنع القرار هي ضرورية لما لها من أهمية في عملية التنمية الشاملة، وقد أكدت الهيئات والمنظمات الدولية والحكومات على حماية حقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام 1948، الذي احتوى على اتفاقية عدم التمييز ضد المرأة، وكذا الاتفاقية الدولية لعام 1966 بشأن الحقوق السياسية للمرأة والتي نصت على أن للمرأة الحق في التصويت في جميع الانتخابات وبالتساوي مع الرجل دون أي نوع من التمييز، كما عقدت في تسعينيات القرن الماضي ثلاث مؤتمرات تمثلت في **المؤتمر الدولي للسكان والتنمية** عام 1994، **والمؤتمر العالمي للمرأة في بيكين** عام 1995 وتلاه **مؤتمر التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن** في1995، وجميعها تؤكد على محورية دور المرأة في التنمية المستدامة، لذلك طالبت بشروط تمكينها بتحسين وضعها السياسي والاجتماعي وكذا الاقتصادي، وضرورة تحقيق المساواة بينها وبين الرجل، كما طالب به **المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين** على زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار إلى 30% كحد أدنى وكهدف أولي ومن ثم للوصول بالنسبة إلى 50%.[2]

ولا تختلف القوانين الدولية في تأكيدها على أهمية وضرورة تمكين المرأة من القوانين العربية، **كالميثاق العربي لحقوق الإنسان** عام 1994، إذ أكد في مادته 03 :" **على تعهد جميع الدول المنعقدة في هذا الميثاق على التكفل بالحقوق والحريات المنصوص عليها دون تمييز في العرق أو الجنس أو اللون....، من أجل تأمين المساواة الفعلية والحقوق والواجبات المتساوية للرجل**

---

[1]- نسيمة أمال حفري، آليات تمكين المرأة العربية ودورها في عملية التنمية المستدامة، أوراق بحث وتقارير مؤتمر، الشباب العربي في منظومة تنمية الموارد البشرية واستثمارها: الواقع والمأمول، جامعة صفاقس/تونس 28-29 أكتوبر 2015، ص 411.

[2]- احمد إسماعيل المعاني، تمكين المرأة العربية:الو اقع والطموحات، أوراق وأبحاث وتقارير مؤتمر الشباب العربي في منظومة تنمية الموار د البشرية واستثمارها: الواقع والمأمول، مرجع سابق، ص 445.

والمرأة"[1]. إضافة إلى ذلك تم التأكيد على التلازم بين بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي ونهوض المرأة العربية منذ صدور تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول عام 2002.[2]

وعليه انطلاقا مما سبق، حصلت في شأن تمكين المرأة في الدول العربية العديد من الإصلاحات بشكل متفاوت، حيث يمكن تقسيم الدول العربية من حيث إتاحتها الفرصة للمرأة في المجال السياسي إلى صنفين:

الصنف الأول: يخص الدول التي تعترف للنساء بالحقوق السياسية وخاصة منحها الحق في التصويت والحق في الترشح، ويمكن أن نذكر في هذا الصنف على سبيل المثال، تونس-المغرب-الجزائر-مصر-لبنان-الأردن-سوريا-العراق واليمن.

الصنف الثاني: ويشمل الدول التي لا تعترف للنساء بالحقوق السياسية وتحرمهن من التمتع بها، نذكر على سبيل المثال العربية السعودية، التي ما تزال تعمل بقاعدة التعيين وترفض تعويضها بقاعدة الانتخاب على كل المستويات.[3]

ولهذا يمكن القول أن رغم استجابة بعض الحكومات العربية لمختلف التشريعات الدولية والوطنية، وهو ما برز في بعض التغييرات الايجابية، فمثلا جلب نظام **الحصص{ الكوتا}** دخول عدد من النساء إلى مناصب السلطة، من خلال الاعتراف القانوني بحقوقها السياسية في المشاركة في الانتخابات وفي الترشح للمجالس المحلية والنيابية، كما تزايد وجودها في أعلى مستويات السلطة التنفيذية في معظم مجالس الوزراء في الدول العربية، غير أن مشاركة النساء في هذه الحكومات اتسمت بما يلي:[4]

- الطابع الرمزي (وزيرة أو وزيرتان في الغالب).
- الطابع الاجتماعي (إسناد وزارات اجتماعية للنساء من معظم الأحيان).
- الطابع الظرفي (تقلب عدد الوزيرات حسب التعديلات).

ضف إلى ذلك لا يزال تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية ضئيل رغم أن إعلان بكين عام 1995 دعا إلى العمل على رفع نسبة تمثيلها في البرلمان إلى 30%، إلا أنه لم يتم تحقيق هذه النسبة باستثناء **العراق**، وبذلك لا تزال المرأة في بعض الدول العربية ممنوعة من الترشح أو الانتخاب، من منطلق **أولوية الذكورة على الأنوثة**.

---

[1]- زينب لموشي، مرجع سابق، ص 138.

[2]- نسيمة أمال حفري، مرجع سابق، ص 410.

[3]- شريفة قلاع، تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا وأثره على التنمية البشرية، أوراق بحث وتقارير مؤتمر، الشباب العربي في منظومة تنمية الموارد البشرية واستثمارها: الواقع والمأمول، مرجع سابق، ص 398.

[4]- شريفة قلاع، مرجع سابق، ص 398.

وبلغة الأرقام يتضح ذلك؛ ففي حين تحتل المرأة 9.6% من المقاعد البرلمانية في الوطن العربي حتى عام 2007(مقابل 4.3% عام 1995)، فإن المعدل العالمي هو 17.7% عام 2007 (مقابل 11.3%عام 1995)، كما أنه يصل إلى 9.8% في إفريقيا جنوب الصحراء، وهو دليل على أن الزيادة في نسبة مقاعد المر أة في العالم أكثر من زيادتها في الوطن العربي.[1]

المبحث الثالث: تحديات العمليات الإصلاحية في النظم السياسية العربية.

هناك العديد من التحديات والعوائق التي تقف في وجه مسار الإصلاحات السياسية للدول العربية لكن أبرزها ما يتعلق بالجانب القيمي والسياسي. وكذا الجانب الأمني.

المطلب الأول: على المستوى القيمي والسياسي: يمكن تحديدها في النقاط التالية:

1.تناقض النظام العالمي الجديد:إن النظام العالمي الجديد الذي يخضع لسيطرة القو ى الكبرى، لا يشكل عاملا موضوعيا ملائما للإصلاحات السياسية في النظم العربية بل هو عامل مثبط، فإذا كان النظام العالمي الجديد الذي اتخذ من شعار احترام حقوق الإنسان ودفع المجتمعات المتحضرة وتبني الديمقراطية هو أول العوامل الموضوعية التي تشجع اليوم على التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، كما هو الحال في غيره من دول **أوروبا الشرقية**، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي سابقا، وما شهدته من تحولات سريعة نحو النظام الديمقراطي أو النيابي منذ بداية التسعينيات من هذا القرن، إلا أن ذلك لا يعني أن لهذا التحول العالمي نتائج مباشرة وواحدة على جميع المناطق و الشعوب[2]، بسبب تفاوت تأثيرات هذا التحول من حالة إلى أخرى، و من منطقة إلى أخرى حسب استراتيجيات الفاعلين الدوليين، وطبيعة الظروف و العوامل الداخلية في البلدان المستهدفة، فمثلا قام **الاتحاد الأوروبي** بدور في دعم وتعزيز الديمقراطية في جنوب وشرق و وسط أوروبا و قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور مماثل بأمريكا اللاتينية، ومارست القو ى الخارجية من دول أو منظمات دولية حكومية أو غير حكومية تأثيراتها في دعم عمليات التحول الديمقراطي في مناطق مختلفة، من خلال سبل عديدة كممارسة ضغوط على النظم السلطوية و فضح ممارساتها و تقديم مساعدات اقتصادية للدولة المتلقية وتدعيم منظمات المجتمع المدني، وتعزيز القدرات المؤسسية للأحزاب السياسية ومراقبة العمليات الانتخابية خلال مراحل التحول الديمقراطي، كما تم اتخاذ قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، خاصة في ظل موجة العولمة وثورة

[1] - مجموعة مؤلفين، الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، مرجع سابق، ص ص 185.

[2] - مجموعة مؤلفين، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 2001، ط2، ص ص 115-116.

المعلومات والاتصالات التي تجتاح العالم، مما أسهم في خلق بيئة دولية ملائمة لدعم التحول الديمقراطي في مناطق مختلفة في العالم[1].

لكن هذا لا يعني دائما إن هناك علاقة مباشرة بين تزايد نفوذ الدول ذات النظم الديمقراطية وبين مصلحة هذه الاخيرة في نشر الديمقراطية في بقية أقطاب العالم، لأن الهدف السياسي للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية من رفع شعار الدمقرطة و حقوق الإنسان ليس تعميم هذه القيم بل بالعكس توظيف هذا التفوق دعائيا وسياسيا، للتأكيد على الحق في القيادة العالمية و من ورائها الحق في السيطرة على بقية العالم؛ الذي يتعثر في مسيرته السياسية و الغاية من ذلك التحكم في السياسات الوطنية و الحصول على النصيب الأكبر في توزيع الموارد الدولية.

وبالنظر إلى الدول العربية فان العوامل الخارجية لعبت دورا هاما ليس في دعم التحول الديمقراطي، بل في دعم وترسيخ النظم السلطوية، **فالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي،** استمرا في دعم أكثر النظم قمعا، كما هو حاصل مع **النظامين المصري والتونسي** وتقديم المساعدات الاقتصادية السخية لهما والتغاضي عن التراجع عن التحول الديمقراطي.

ولهذا فإن سياسات هذه القوى تجاه المنطقة العربية، نادرا ما تشجع على التحول الديمقراطي لأنه ليس لمصلحته. حيث أن مصالح النظام الدولي الراهنة يتعارض مع ديمقراطيتها لسببين هما:
الأول/ أن إنشاء نظام ديمقراطي قائم على الإرادة الشعبية يعني زوال نظام الحكم الراهنة وا إبراز نظم جديدة حاملة لمطالب اجتماعية ووطنية تقلص من نفوذ وسيطرة القوى الأجنبية عليها.
ثانيا/ أن أمن إسرائيل وتأمين الاستيطان الإسرائيلي، لا يتفق مع تشجيع التعبير الحر عن الإرادة الشعبية[2].

فالعبرة فقط بما يخدم مصلحة القوى الكبرى، لان هذه الأخيرة قد تقبل أي نظام في المنطقة بغض النظر على مدى ديمقراطيته أو سلطويته، مادام هذا النظام يتماشى ومصالح الغرب الإستراتيجية { **الحفاظ على إمدادات النفط وتدفق الطاقة- ومواجهة التمردات الإسلامية، تحرير الاقتصاد- وتقييد الهجرة- التطبيع مع إسرائيل** }.

وقد وصفت سياسات القوى العظمى تجاه المنطقة العربية البر اغماتية، لأنها استغنت عن مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان لحساب المصالح السالفة الذكر. و حتى بالنسبة لفترة ما بعد 11 سبتمبر 2011 فقد اعتبرت جهود الولايات المتحدة الأمريكية و بعض القوى الغربية من اجل نشر

[1]- حسين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي من منظور غربي، مجلة الديمقراطية، السنة الثالثة عشر ، يناير 13-2000، القاهرة ، ص ص 82-83

[2]- مجموعة مؤلفين، حول الخيار الديمقراطي، مرجع سابق، ص ص 117-118.

121 الديمقراطية في المنطقة بأنها غير جادة؛ تعاني من معضلة عدم المصداقية، خاصة أنها سرعان ما تخلت عن هذا النهج، لأن السماح بالديمقراطية سوف تسفر عن انتخابات نزيهة تأتي بالإسلاميين إلى سدة الحكم أو تعزز مشاركتهم فيها مثلما حدث في فلسطين عام 2006 (فوز حركة حماس). ولهذا لم تعد قضية الديمقراطية في المنطقة العربية ضمن أولويات الولايات المتحدة الأمريكية خلال معظم سنوات الولاية الثانية **لبوش الإبن**و استمر هذا الوضع مع **إدارة أوباما**.[1]

وبالتالي فالدكتاتورية، هي الإطار الأضمن لضمان مصالح الدول الكبرى، خاصة السيطرة على موارد هذه المنطقة، كما أنها الوسيلة الأقوى لفرض إسرائيل في المنطقة وتأمين وجودها، وخاصة أن النظام العالمي الجديد يستمد قوته من تزايد نفوذ إسرائيل في المنطقة كحليف استراتيجي ومن تزايد النفوذ الفعلي للدول الصناعية الغربية في الواقع العالمي في ظل تعثر عمليات التنمية و الإقلاع الاقتصادي في دول الجنوب.

2.غياب الثقافة السياسية الديمقراطية: قبل أن نوضح كيف تساهم الثقافة السياسية العربية في عرقلة الإصلاح السياسي، ومن ثم التطور الديمقراطي، سنتطرق أولا إلى تعريف الثقافة السياسية.

تعر ّ ف الثقافة السياسية على أنها:"تلك الأحاسيس و العادات و القيم السائدة في المجتمع التي لها علاقة مع شؤون الحكومة و النظام السياسي أو ما يسمى "السيناريو السياسي" ، فالأفراد يحملون بعض الاعتقادات و الافتراضات قد تكون ضمنية أو ظاهرية اعتمادا على طبيعة السلطة السياسية، وهذه الافتراضات تؤثر على معنى المجتمع بالنسبة للأفراد، تراثهم المشترك، مواطنتهم و كذا طريقة فهمهم لتاريخ الأمة و مستقبلها. [2]

و يعتبر **ألموند وفيربا** أن مفهوم الثقافة السياسية يشير خصوصا إلى التوجهات السياسية للأفراد Political Orientationsو المواقف Attitudesو التصورات Imaginations تجاه النظام السياسي بمكوناته المختلفة، فالأفراد يمتلكون أحاسيس و معتقدات تجاه النظام السياسي، كما انهم يقيّ مون عمل الحكومة استنادا الى معارفهم باعتبارهم أعضاء في هذا النظام، من خلال الانخراط في أدوار غير سياسية Non Political Roles أو انضمامهم في النظم الاجتماعية بصفة عامة.[3]

---

[1] -حسن توفيق إبراهيم التحول الديمقراطي من منظور عربي، مجلة الديمقراطية، مرجع سابق، ص 83.

[2] - ABDI OMAR SHURIYE, Introduction to Political Science; Islamic And Western Perspectives, Kuala Lumpur; Ilmiah Publishers, 2002, p95.

[3] -Gabriel. A.Almond–Sidney.Verba ,The Civic Culture :Political Attitude. And Democracy in Five Nations , London; the Publishers of Professional Social sience, p p 12-13

تتمثل التوجهات السياسية في تلك الأصناف التي قدمها "**بارسونز PARSONS**" و"**شيلز SHILS**" وهي: توجهات تقييمية -إداركية- مؤثرة، ويّز "**ألموند وفيريا**" بين ثلاثة أنماط من الثقافة السياسية هي[1]:

- الثقافة السياسية المشاركة Participant political culture.
- الثقافة السياسية التابعة Subject political culture .
- الثقافة السياسية الضيقة .Parochial political culture

وبخصوص علاقة الثقافة السياسية بتعزيز الديمقراطية؛ توصلت الدراسات إلى أن هناك علاقة جدلية بين الثقافة السياسية والبنى الديمقراطية، و أن كل منهما يعزز وجود الآخر، فقيم الاعتدال والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية، والإيمان بالحوار كوسيلة لإدارة الاختلاف، والتنافس السلمي، وكذا المشاركة السياسية، والحرية والمواطنة وسيادة القانون، تعتبر جميعا من مكونات الثقافة السياسية المعززة للديمقراطية[2]. وهذا ما يفتقد في الثقافة السياسية العربية، التي تكرس ظاهرة التسلط والاستبداد، ولا تعزز الديمقراطية، بل تتضمن قيما مضادة كالشك وعدم الثقة في السلطة، وهو ما لا يشجع على التطور الديمقراطي الإيجابي، ولذلك فإن شيوع ثقافة سياسية ديمقراطية يتوقف عليه تفعيل الأبنية الديمقراطية، وذلك باعتبار أن هذه الأخيرة هي التعبير التطبيقي لمجموعة قيم تشجع أو تثبط الديمقراطية في المجتمع، وفي هذا الصدد يعتبر **عزمي بشارة :"أن تفعيل الثقافة السياسية الديمقراطية، يتوقف على وجود المؤسسات والبنى الفاعلة"**[3].

وبالحديث عن الدولة العربية، نجد أن بنية النظم السياسية غير الديمقراطية، فرضت سيادة نمط معين من أنماط الثقافة السياسية السابقة الذكر، وهي النمط التابع والنمط الضيق، واللذين يتميزان بعدم فاعلية الأفراد بسبب عدم الرغبة في المشاركة العامة، وذلك لسببين رئيسيين وهما: الاعتماد على الولاءات التقليدية الضيقة، وعدم ثقتهم في النظام السياسي، لان نتائج عملية الحكم لديهم معروفة مسبقا[4]، وقد لعبت الثقافة الرسمية Official Culture، والمتمثلة في ثقافة النخب الحاكمة، دورا أساسيا في شيوع هذين النمطين من الثقافة السياسية، وهي في مجملها تتمحور الخوف من السلطة والإذعان لها، وفرض الطاعة والتحكم في الضبط الاجتماعي[5]. مما يؤدي إلى

---

[1]- Gabriel. A.Almond–Sidney.Verba, opcit, p 16

[2]- عمر مصطفى محمد سمحة، العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية: برامج الإصلاح الوطني والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي، مذكرة ماجيستر في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005، ص 51.

[3]المرجع نفسه، ص 52

[4] -Gabriel. A. Almond – sidney – verba , opcit, p 16.

[5]- عمر مصطفى محمد سمحة، مرجع سابق ص ص 50-51.

ضعف الميل للمشاركة السياسية، وهذا لان النخب السياسية الحاكمة تمتلك من الموارد المتاحة ما يمكنها من فرض القيم السياسية التي تنسجم مع مصالحها، لضمان استمرار سيطرتها على السلطة، وهو ما يكرس ثقافة سياسية لا تؤمن بالتداول على السلطة، ولا تتيح مجالا للمشاركة السياسية، بل تحتكم إلى معايير تقليدية لتحديد من تؤول إليه السلطة، كمعيار السن أو الغنى، أو من يعهد إليه المسؤول السابق بخلافته، وهذا طبعا لان النخب المسيطرة تسعى إلى تكريس معاييرها للوصول إلى السلطة كجزء من الثقافة السياسية المطلوب تجسيدها في وعي الأفراد.[1]

ولعل السبب في ذلك يعود إلى مصدر التنشئة بحد ذاته، أو ما يعرف بمؤسسات التنشئة **{الأسرة- المدرسة- الجامعة }** التي تكرس لديه منظومة قيم يغلب عليه الطابع التسلطي القائمة على عدم إبداء الرأي وضعف المشاركة والقدرة على الحوار، وما يميز الثقافة السياسية العربية هي إما أنها تعادي الديمقراطية صراحة، أو لا تعطيها أهمية مركزية في منظومة القيم السائدة في مجتمعاتنا، باعتبار أنها تنفي المشاركة في الحكم، في حين أن جوهر الديمقراطية وآليات ممارساتها تدور أساسا حول هذه القيمة الأساسية (المشاركة في الحكم)، ويرتبط في هذا السياق أن طرح الديمقراطية ضمن مشروع الإصلاح السياسي في المنطقة العربية يستلزم التغيير العميق للذهنية العربية، حتى يصبح قابلا للممارسة الديمقراطية، فيتحول ولاؤه للفكرة (البرنامج والحزب)، بدلا من الولاء لشخص (القائد أو الزعيم)، أو الطائفة أو العشيرة.[2]

وقد اعتبر تركيبة المجتمع الأهلي عائقا أمام الإصلاح السياسي، ويتعلق الأمر بطبيعة البنيات العصبية والتقليدية التي تشكل عقبات تحول دون تجذر الدولة بمؤسساتها الحديثة، وفي هذا الصدد قدم الباحث **محمد جابر الأنصاري** تصورا تحليليا أنثروبولوجيا للمأزق السياسي العربي بالاستناد إلى **جدلية البداوة والحضارة**؛ أي الاختلال الجوهري بين الاتجاه نحو المدنية المستقرة و العمران من جهة، والجانب الرعوي أو البداوة؛ الذي يهدد دوما المكاسب الحضارية والاستقرار السياسي من جهة أخرى، كما أن البنية المدنية العربية لم تستطع بعد أن تفرز قوتها المجتمعية الفاعلة لحكم نفسها بنفسها، ولم تطور القوى الريفية ليتم تحويلها إلى قوى مساندة للمجتمع المدني، وهكذا أصبحت القبيلة محركا للسياسة، وأصبح الريع جوهر الاقتصاد، وأصبحت العقيدة إما "**ريعية تبريرية وا إما خارجية".**[3]

ولهذا يرجع أغلب المفكرين السياسيين والاجتماعيين العرب والأجانب أزمة الديمقراطية في المجتمعات العربية إلى استمرارية الهياكل العصبية المعيقة لتركز الدولة الحديثة، وفي هذا الصدد

---

[1]- عمر مصطفى محمد سمحة، مرجع سابق، ، ص53.

[2] - عبد الغني نصر علي الشميري،، مرجع سابق، ص ص 126-127.

[3]- السيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، في كتاب عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، دمشق: دار الفكر، 2006 ص 106.

كتب الباحث **ميشال سورا** قائلا: "**ارتكزت عملية بناء الدولة في العالم العربي على عصبية تفوقت على غيرها من العصبيات**".

في حين بيّن الباحث **غسان سلامة** طبيعة النظم السياسية العربية بـ: "**لقد بنيت تاريخيا دول الأوطان العربية الحديثة عن طريق عملية تهميش عظيمة على حساب مجموعات طائفية ومناطقية وعشائرية واجتماعية، أبعدت من تشارك السلطة وامتيازاتها السياسية والاقتصادية**"[1].

وكان من إفرازات التركيبة الاستبدادية للنظم السياسية العربية هو استبعاد النمط الثالث للثقافة السياسية السابقة الذكر وهو الثقافة السياسية المشاركة Participant Political Culture وهو النمط السائد في المجتمعات ذات البنية الديمقراطية كما حددها **ألموند وفيربا** [2]، وبدلا من تفعيل المشاركة السياسية تعمل النظم السياسية العربية على إضعافها وذلك بالاستناد على الآليات التالية:

- تقوية أجهزة النظام سواء كان (ملكيا أو جمهوريا) في مواجهة المجتمع.
- إنشاء طبقة من المستفيدين على الصعيد المالي والاقتصادي.
- تعزيز آليات الرقابة العسكرية والبوليسية ضد الفئات الاجتماعية التي تشكل بوادر معارضة ضد النظام.
- الإبقاء على قانون الطوارئ وكل أنواع الاضطهاد السياسي، لان حسب رأي النظم السياسية الاستبدادية، كل ما له علاقة بالمساءلة آو المعارضة فهو يعتبر خروج عن الدولة، وينعت بصفات جريمة الخيانة العظمى أو العمالة وغيرها.[3]

وللخروج من هذا المأزق السياسي، ومن أجل إنجاح مسارات الإصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية، لا بد من القيام بالعديد من المهام الأساسية التي حددها **برهان غليون** فيما يلي:[4]

- تطوير ثقافة ديمقراطية جديدة، وهذا بالنظر إلى ضعف الوعي الديمقراطي الراهن وتنشئته، نتيجة لفقر الثقافة السياسية عموما في مجتمعاتنا العربية، لأن المعنى الحقيقي للثقافة السياسية ليس مجرد الإيمان بها، آو معرفة معناها ومضمونها، ولكن لا بد من امتلاك نظرية

---

[1]- كريم المفتي، الثورات العربية والخبرة الثورية العالمية { جنوب أوروبا وشرقها، أمريكا اللاتينية} في كتاب احمد عبيدات { واخرون}، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012 ، ص 45.

[2] -Gabriel. A. Almond – sidney – verba , Opcit , p16.

[3] - كريم المفتي، مرجع سابق ص 45.

[4]- محمد نور الدين افاية، القوى الاجتماعية للثورة في كتاب احمد عبيدات { واخرون}، مرجع سابق، ص ص 142-141.

خاصة تتماشى وظروف المجتمعات العربية، لأن كل مجتمع منها شروطه وظروفه الخاصة به.

- تبني التعددية السياسية والفكرية، والتخلي عن الرؤية الأحادية، من اجل بلوغ الديمقراطية التعددية، كخيار مجتمعي تشترك فيه مختلف الأطياف والفئات الاجتماعية.

1. العمل على تدعيمؤسسات الدولة القانونية، من خلال تغيير البنيات وا إصلاح المؤسسات الرسمية والاجتماعية، وتحريرها من الزبائنية والعشائرية.

أ.عدم توفر الإرادة السياسية للنخب الحاكمة:تشكّل النخب السياسية احد الروافد الأساسية للسلطة في المجتمع، فالمفهوم في حد ذاته يشير إلى تلك الأقلية العددية التي تتميز عن بقيةفأ راد المجتمع من حيث درجة نفوذها وتأثيرها، وا إذا كان المنظور النفسي يركز على السمات الخاصة للنخبة كمحدد أساسي، والتي شهدت تراجعا في أدبيات القيادة السياسية، فإن منظور علم الاجتماع السياسي ينظر للقيادة والنخب كوظيفة اجتماعية تفاعلية[1]، تقوم بمجموعة من الأدوار والوظائف التي من الضروري القيام بها ومن بينها نذكر ما يلي:

-التخطيط: يجب أن تكون عملية التخطيط متكاملة تأخذ بعين الاعتبار تحديد الأهداف، وترتيبها، وتقدير المواقف، وتحديد عناصر القوة والضعف في المجتمع، وقد يتطلب الأمر من القيادة التخلي عن الأدوات السياسية والأفكار، التي لم تعد قادرة على التماشي مع البيئة الجديدة، وكلها تدخل ضمن عملية التغيير.

-التغيير الاجتماعي والسياسي: يكون ذلك بتغيير وتجاوز الأوضاع السلبية التي يعانيها المجتمع، باتخاذ قرارات مصيرية تعتمد بالدرجة الأولى على قدرة النخب الحاكمة على تقويم المواقف، وحسن التوقيت عند اتخاذ القرارات، وترتبط عملية التغيير بوجود ما يسمى **بالقيادة التحويلية** Transformational leadership، والمتمثلة في القدرة على التأثير في الآخرين وتوجيههم بهدف إحداث تغيير جوهري في الوضع القائم، وذلك بتشجيع المواطنين وطمأنتهم على تبني نهج تفكير مغاير، من شأنه أن يساهم في عملية التنمية والتغيير. [2]

وتعتمد القيادة التحويلية على الديمقراطية والطبيعة التشاركية والمؤسساتية في اتخاذ القرارات وتعزيز الانتماء لدى أعضاء الجماعة، خاصة في تحقيق الأهداف المشتركة كالتنمية، والتغيير والإصلاح، ولهذا فالقيادة والنخب قد توظف الأزمات، أو ما يسمى "**الوضع المأزوم**" من أجل السير نحو تبني إصلاحات جذرية، وفي هاذ الاطار يشير الباحث **جوزيف روست** على أهمية

---

[1]- محمد بسيوني عبد الحليم، ثنائية متنافسة: أنماط القيادة السياسية بين التكيف والابتكار، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد افريل 2014، ص05.

[2]- المرجع نفسه، ص 06.

مدخل التنمية والتغيير، كأحد المداخل الأساسية المفسرة لدور القيادات والنخب السياسية، وذلك بالاعتماد على العديد من النماذج الفكرية، على غرار **"نموذج ما بعد الصناعي"**، الذي يؤكد على الطبيعة الإنمائية التحديثية للقيادة والنخب السياسية في تحقيق التنمية والتغيير السياسي، كما أن العديد من الأدبيات ربطت بين إمكانية التحول الديمقراطي ومتغير القيادات والنخب؛ خاصة دراسات كل من **دايموند ولينز وليبست** حول التحول الديمقراطي في **آسيا وأمريكا اللاتينية وا إفريقيا**، حيث افترضت تلك الدراسات أن تحقيق الديمقراطية أو تراجعها يتصل إلى حد بعيد بقرارات وتفاعلات القيادة السياسية.

انطلاقا مما سبق عند إسقاط هذه الوظائف على القيادات والنخب السياسية في الدول العربية، فإنه يمكننا القول أن القيادات والنخب العربية تواجه أزمات عديدة بدءا بما يسمى" **بأزمة الوجود"**، والتي يقصد بها عدم نمو الظاهرة القيادية وتنميتها وذلك بسبب سلبية المناخ السياسي الذي تسود فيه، فالنظام الاستبدادي يضعف من إمكانية خلق قادة، لأنه يقوم على الاحتكار وعلى عدم التنافس على عكس النظلم الديمقراطي، الذي يخلق مناخا ملائما لإفراز الكوادر القيادية، مما يساعدها على أداء وظائفها، وبحكم أن النظم العربية ذات طابع استبدادي، فإنها تعمل بقدر المستطاع على تجفيف منابع تجديد النخب والقيادات، وذلك بسبب بقاء النخب الحاكمة في السلطة لأطول فترة ممكنة (عدم التداول على السلطة)، وهذا ما يمنع بروز القيادات الشابة ذات التوجهات الإصلاحية للقيام بالتغيير المنشود[1]، ومن مظاهر هذه الأزمة هي انسداد قنوات الاتصال بين القائد والجماهير (أحادية العلاقة)؛ إن الأصل في العلاقة بين القائدو الجمهور هو أن تكون ثنائية ومتبادلة، حيث تتيح قنوات الاتصال المفتوحة الى التفاعل فيما بينهموا إذا حدث خلل في هذه العلاقة، فإننا نكون إزاء "**أزمة تفاعل**". وقد واجهت القيادات والنخب الحاكمة في الدول العربية أزمات تفاعلية خلقت حاجزا بين طرفي العلاقة، حيث انقطعت قنوات الاتصال، وأصبحت العلاقة بين الطرفين اقرب إلى العلاقة الأحادية منها الى الثنائية، وذلك بسبب سيادة العنصر الشخصي في كافة العمليات أو ما يعرف بـ "**ظاهرة شخصنة السلطة**"، والتي أثرت على طبيعة العلاقة بين القائد و الجمهور وجعلت هؤلاء يخضعون له باعتباره المسؤول عن الأمة، وانه الأكثر معرفة بمصلحتهم، أو ما يعرف" **بالثقافة الأبوية** " [2].

وعليه انعكست المظاهر السلبية السابقة الذكر للنخب والقيادات السياسية على عمليات الإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية، باعتبارهما هدفين أساسيين في عملية التغيير المجتمعي

---

[1]- داليا رشدي، اختلال الهياكل: متى تنشأ أزمة القيادة في النظام السياسي ؟ اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد افريل 2014، ص10.

[2]- المرجع نفسه، ص 11.

الشامل، حيث أن النخب الحاكمة فشلت في القيام بدور التخطيط المتكامل الذي من شأنه أن يحدث التغيير الجوهري في الوضع القائم، والمتميز بالواقع المأزوم سياسيا واقتصاديا، فكما هو معروف تعرضت النظم السياسية العربية للازمات الاقتصادية والاجتماعية جعلت شرعيتها على المحك، ومن اجل تخفيف الضغط، حاولت النخب الحاكمة الاستجابة للحد الأدنى لضغوطات الأزمة الاقتصادية، وذلك في تبني **استراتيجيات البقاء** Strategies for Survival، لكن دون الخوض في عملية الانفتاح السياسي، وهذه الاستجابة المحدودة للازمات الاقتصادية، التي عكست الإرث المستدام للتسلط والآليات المتخذة من قبل النخب الحاكمة للبقاء في أعلى هرم السلطة لمدة أطول، وهذا على النقيض ما ادعى إليه **صموئيل هنتينغتون**، أن تخفيف الضغوط الشعبية يكون بالتوازي بين النجاعة الاقتصادية وتحقيق المشاركة السياسية الديمقراطية، وهو ما شهدته تجربة **أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية**، وذلك في الموازاة بين الإصلاحات الاقتصادية والسياسية [1]، وهذا نتيجة لعملية التخطيط المتكاملة المحكمة التي تأخذ في حسبانها ضرورة التأقلم مع البيئة الجديدة، وما يتطلب ذلك من تحديد للأهداف وترتيبها، وهو ما يفتقد لدى النخب الحاكمة في الدول العربية، عدا تلك الاستراتيجيات التي تبنتها بعض النظم في كل من **مصر، تونس، الجزائر، سوريا**، لعقد من الزمن أو أكثر والمتمثلة في تبني إصلاحات اقتصادية والانفتاح على الأسواق، التي تدخل في إطار استراتيجيات البقاء،التي لم ينتج عنها وظيفة التغيير الاجتماعي لتجاوز الأوضاع السلبية التي تعانيها المجتمعات العربية، لأنه لم يترتب عليها تحقيق تنمية اقتصادية، كما أنها لم ترافقها عملية التحول الديمقراطي على غرار ما يستلزمه **نموذج الطبيعة الإنمائية التحديثية** للقيادات والنخب أو ما يسمى "**بمدخل التنمية والتغيير**"، وأكثر من ذلك أن النخب الحاكمة قامت بفرض برامج الإصلاحات الهيكلية بطرق تسلطية، ولهذا لم ينتج عنها الآثار المرغوب فيها، ونجم عنها فشل في السياسات التنموية، مما يساهم في تعميق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية[2].

وكان نتيجة فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي (التكييف الهيكلي)، هو تفاقم الأزمات الاقتصادية في 17 دولة متسلطة، التي لم تستطع تحقيق التنمية الاقتصادية، ولم تحقق أيضا الاستقرار السياسي أو ما يسمى"**السكينة السياسية**" لشعوبهم، ولهذا بحثت النخب الحاكمة المستبدة عن طريقة للخروج من مأزقها، اصطلح هذا الحل "**بالوفاق الديمقراطي**"، قائم على تبني إصلاحات

---

[1]- Daniel Brumbery ,Authoritarian Legacies and Reform Strategies in the Arab World, in the book, Resc Brynen- Bahjat Qorany and Paul Noble, Political Liberalization and Democratization in Arab world , Volum 01 , Theoritical Perspectives, USA; Lynne Rienner Publishers- INC,1995, p229.

[2]- Ibid , p230

ديمقراطية كآلية وكأرضية خصبة للوصول إلى الإصلاح الاقتصادي، وكان الباحث "**غيرمو اودونيل**" أول من توقع الظروف التي تفرض الق اقات الديمقراطية، حيث اعتقد أن فرض التراكمات الرأسمالية كان قد جرد الأنظمة التسلطية من شرعيتها، لدرجة أن الفاعلين الأساسيين في التحالفات أرغموا على البحث على بديل للخروج من هذه الأزمة، وذلك لاقتراح إصلاحات اقتصادية محدودة، إلا أنها لم تثبت فعاليتها، وعليه كان من الضروري اختيار النهج العقلاني من أجل خلق ما يسميه "**أدم يزيفورسكي "بالنظرية "الجنيسة للانتقال"**[1]. حيث ترى هذه النظرية أن عمليات الانتقال تدفعها العوامل الهيكلية، وبالخصوص فشل الأنظمة التسلطية في تحقيق وعودها بالعدالة الاجتماعية، إلا أن عمليات الانتقالنحو الديمقر اطية غير أكيدة لأنها تقوم على تعبئة معقدة تستلزم إشراك مختلف الفواعل السياسية، وهذا بسبب "**أزمة التفاعل**"، التي تتميز بها القيادات والنخب السياسية والتي من مظاهرها أحادية العلاقة وانسداد عملية الاتصال.

فنجاح عملية الانتقال نحو الديمقراطية يتوقف على قدرة النخب في وضع قواعد تضمن نجاح اللعبة، وهذه الأخيرة تنجح حسب "**يزيفورسكي**"، حين يكون الفاعلين يعرفون ما هو ممكن في مستهل اللعبة، أي كما بيناه سابقا، لا بد من تحديد الأهداف و ترتيبها وتقدير المواقف، وكذا تحديد عناصر القوة والضعف في المجتمع، ولهذا كلما توفرت أكثر الموارد المؤسساتية والاقتصادية للنخب الحاكمة، كلما توفر لها قدر من الاستقلالية تكفي لتقديم إصلاحات اقتصادية وذلك بالموازاة مع المصداقية الديمقراطية[2].

إذن تقوم عملية الوفاق الديمقراطي باستنساخ الطريقة الأسيوية، وذلك بالبدء بمسار الإصلاحات الاقتصادية، وان نجحت فإن القليل من المجهودات تكفي لبناء جمهور من الأنصار السياسيين للرأسمالية، وتطور مساراتها، وترغم القادة على تبني إصلاحات سياسية صادقة وليست زائفة، والدول العربية يمكن لها ذلك، فمثلا تونس تستطيع نسخ الطريقة الأسيوية، ولديها يد عاملة متعلمة، القليل من السكان، ووضعت قوانين جديدة لدعم الصادرات، ولديها امتيازات تجارية مع المجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي)[3].

وقد حققت **تونس** نجاحا معتبرا في النمو الاقتصادي مع نمو سنوي للإنتاج لا بأس به، وهذا حسب تقديرات المؤسسات المالية الدولية مثل GDP، إذ قدر ب5% مقارنة بالمستوى المعيشي وحجم الطبقة الوسطى، وفي عام 2008، صرح المدير العام لصندوق النقد الدولي" Dominique Strausskhan" بأن الاقتصادالتونسي يعتبر كنموذج للدول الصاعدة، واعتبر ها البنك الدولي

---

[1]- Daniel Brumbery .Opcit, p230.

[2]- ibid, p 231

[3]- Ibid, p 253-254

بمثابة "**إصلاحات القمة**" أو "**الإصلاحات المنظمة**"، ولكن رغم ارتفاع معدلات النوى الاقتصادي، لم تتحقق العدالة الاجتماعية و التنمية الاقتصادية للحقيقية، بل تزايدت الفجوة و الهوة بين المدن الساحلية مثل تونس العاصمة و المدن الداخلية الفقيرة[1].

وطبعا كان من المفروض أن ينتج عن سياسة الإصلاحات الاقتصادية تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية، وذلك لان من إفرازات التنمية الاقتصادية هو طبقة وسطى نشيطة، تدفع نحو المزيد من المشاركة السياسية الحقيقية لتحقيق التغيير السياسي المنشود، لكن عدم توفر الإرادة السياسية الحقيقية للنخب الحاكمة حالت دون تحقيق ذلك، باعتبار أن هذه الأخيرة لجأت إلى تقديم خطاب سياسي براغماتي ركز على تبرير سياساته بفكرة المصلحة الوطنية والتهديد الأجنبي، واتخاذه إجراءات قمعية و استبدادية ضد القوى السياسية، التي تناضل من اجل تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا الثقافية، كما أن القيادات السياسية في الدول العربية لم تكن لديها الجديةاللازمة في طرحها للديمقراطية و الإصلاحات السياسية بشكل عام، بحيث راهنت عليها فقط كورقة للخروج من دائرة الضغوط الممارسة عليها من قبل قوى داخلية (أحزاب سياسية وجماعات المجتمع المدني) وقوى خارجية لم تقتنع بجدوى التوجهات التي تقدمها هذه الدول، و خاصة أن الإصلاحات السياسية المتبعة من قبل بعض النظم السياسية العربية كانت نصفية، بمعنى لم تكن كاملة و لم تمس جل عملياته الضرورية، و بذلك فشلت في تحقيق التغيير الحقيقي.

فمثلا كان **للتجربة البرلمانية الكويتية** عام 1991 بمبادرة من العائلة الملكية في إحياء البرلمان، الذي كان معطلا منذ عام 1986، و التي نتج عنها انتخابات شفافة ساهمت في مشاركة القوى السياسية المعارضة في صنع السياسة العامة الكويتية، فرصة سانحة للاستمرار في عمليات الإصلاح السياسي في الكويت و في إقناع الدول العربية الأخرى للدخول في بوابة الإصلاحات السياسية ، إلا أن النهج التسلطية أو فعل لا شيء "Doing no Thing"، هو أكثر خطورة من الولوج في عملية الإصلاح السياسي.[2]

وهذا بفعل غياب إرادة سياسية حقيقية تجاه قضايا الإصلاح السياسي،و الانتقال إلى التعددية السياسية على غرار ما حدث في **الجزائر** والتراجع في حالات أخرى مثل **مصر - الأردن - اليمن وموريتانيا**، ونشير في هذا الصدد إلى جاء في خطاب الرئيس الموريتاني السابق "**معاوية ولد الطايع**" في 17 أفريل 1991 في قوله: " **إني ادعوكم الى المحافظة على هذه الخطوة الجديدة**

---

[1]- Shadi Hamid,TUNISIA, Birthplace of Revolution in the book, Kenneth. M.Pollack, and Othors, THE ARAB AWAKENING; America and the Transformation of the Middle East, Wachinton; Brookinngs Institution Press, 2012, p 111

[2]- Kenneth. M.Pollack, Convincing Reluctant Regimes to Change, in book, , Kenneth. M.Pollack, and Othors,opcit, p 144.

للتمكن من إبعاد أصحاب النوايا السيئة"، إشارة إلى القوى الاجتماعية المناهضة لسياسته (مثقفي المجتمع الموريتاني)، المطالبين بفتح المجال السياسي وتبني إصلاحات سياسية عميقة، لتدشين مرحلة ديمقراطية حقيقية، و هو ما يبين أن النظام غير مستعد للدخول في مرحلة سياسية جديدة تتميز بقبول الأخر [1].

ويرجع السبب وراء فشل الأنظمة العربية في الوفاء بوعودها للإصلاح، يعود إلى سببين رئيسيين و هما:

أولا/ الأنظمة السياسية العربية ترفض من يشاركها أو يقتسم معها الحكم.

ثانيا/ هي متخوفة إذا تحركت بخطوات فعلية نحو التغيير، سوف يسحب البساط من تحت أقدامها.

وبالتالي فالإصلاح الجدي يخسرها الرقابة السياسية، و هي خطوة خطيرة على حكوماتها، لأنها منشأنها أن تضعف النظام السياسي والقو ى المتفاعلة معه[2]، وذلك لان النخب الحاكمة لم تقتنع بالديمقراطية كشكل نهائي وكخيار استراتيجي، بل تبنتها كخيار تكتيكي مرحلي من أجل تحقيق أهداف براغماتية، لتأمين مصالحها وقدرتها على الاستمرار في الحكم، وعملت النخب الحاكمة على إفراغ العمليات الإصلاحية من مضامينها الحقيقية، وجعلها بمثابة آلية جديدة لتحديث السلطة، ولهذا توصف تجارب الإصلاح في العديد من الحالات بأنها نوع من الانفتاح السياسي المقيد، لا يستند بصورة أساسية إلى اطر دستورية وقانونية راسخة، وفي هذا الصدد أطلقت العديد من المفاهيم من قبل العديد من الدراسات والأدبيات، كعمليات الدمقرطة الدفاعية Defensive Democratization، والنظم شبه السلطوية Semi Authoritarian Regimes و الليبرالية السلطوية[3].

و الغريب في الأمر أنه خلال النصف الثاني من العقد الأول من الألفية الثالثة، تراجعت نظم كثيرة عن الإصلاحات التي اتخذها في فترات سابقة، وفي هذا السياق تم الاعتماد على 40 مؤشرا لقياس مدى دمقرطة النظم السياسية العربية من قبل مبادرة "الإصلاح العربي" لعام 2010/2009، معتمدا في ذلك على أربعة قيم رئيسية في مسارات الإصلاحات السياسية، و تتمثل فيما يلي:

- عدم وجود مؤسسات عامة قوية.
- غياب المسائلة وانتهاك الحقوق والحريات.

---

[1] - إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص ص 88-93

[2] -Kenneth. M.Pollack, Convincing Reluctant Regimes to Change in book, the Arab Awakennig,opcit, p 144

[3] - عبد الغني نصر علي الشميري، مرجع سابق ، ص 131.

- عدم سيادة القانون والمساواة وانعدام العدالة الاجتماعية.[1]

في هذا السياق توصل التقرير إلى نتيجة مفادها أن عمليات الإصلاح السياسي في المنطقة العربية تعاني قصورا وخللا واضحا، وهو ما أدى إلى اندلاع موجة الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية، أو ما يعرف بالحراك الشعبي في أواخر عام 2010.

المطلب الثاني: على المستوى الأمني: واجهت النظم السياسية العربية العديد من التحديات الأمنية التي وقفت في مسيرة الإصلاح السياسي وكادت أن تعزف بمكتسباته المحققة، ومن أبرزها يمكن تحديد ظاهرة اللا استقرار السياسي بمختلف صوره وأشكاله..

بداية يمكن تعرف ظاهرة الاستقرار السياسي على أنه مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات، التي قد يكون مصدرها مصدر داخلي أو مصدر خارجي"، كما يشار إلى مدى الاستقرار الداخلي في دولة معينة، بأنه تماسك فئات المجتمع داخل هذه الدولة ، وترابطهم فيما بينهم من جهة، وفيها بينهم وبين السلطة من جهة أخرى ترابطا عضويا يكفل وقوف هذه الدولة ومجتمعها أمام التقلبات والمتغيرات المختلفة كوحدة متماسكة.[2]

أما بخصوص الاستقرار على المستوى الخارجي، فهو يتعلق بعلاقات الدولة الخارجية ومدى استقرار تلك العلاقات وعدم تعرضها للازمات التي قد تؤدي إلى صراعات إقليمية، تؤثر على أمنها وعلى بنية النظام السياسي ككل.[3]

تعتبر قضايا اللا استقرار السياسي بشقية الداخلي والخارجي من العراقيل التي تحول دون تحقيق الإصلاح السياسي، حيث أشار الباحث FGregory Gause III إلى حالات اللا استقرار على المستوى الداخلي بسبب الحروب الأهلية التي شهدها العديد من الدول العربية على غرار لبنان – السودان، وكان لها تأثير كبير على قضايا التنمية السياسية. والحال نفسه يقال بالنسبة للصراعات الإقليمية التي حدثت خلال العقدين الماضيين، **كنزاع الصحراء الغربية، وحرب الخليج** وكذلك القضية الفلسطينية، والتي أثرت بشكل تكبير على عملية الدمقرطة، وانفتاح

---

[1] - حسنين توفيق إبراهيم علي، الأبعاد السياسية لازمة التنمية الإنسانية في الوطن العربي{دراسة في تأثيرات التسلطية السياسية في عملية التنمية في كتاب، مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، الأبعاد السياسية والاجتماعية، مرجع سابق، ص 62.

[2] - شاهر الشاهر، الاستقرار السياسي .... معايره ومؤشراته، على الرابط بتاريخ 2017/01/21.
http://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497

[3] - المرجع نفسه .

الأنظمة السياسية[1]، حيث تم تأجيل الديمقراطية في العديد من الدول العربية إلى أن يتم حسم الصراعات الإقليمية .

وعليه كانت الصراعات الإقليمية الشاغل الرئيسي للقادة العرب، وتمثل ذلك في حجم الجيوش المشاركة وما تتطلبه من نفقات تؤثر على اقتصاديات الدول العربية وتحد من الفعالية الاقتصادية للقطاع الخاص، وقد فاقت هذه النفقات بكثير ما تم أنفاقه على الموارد البشرية.[2]

أما بخصوص تأثيرها على عملية الإصلاح السياسي والتنمية السياسية بشكل عام ، فيرى الباحث Gregory Gause III أن الحروب عموما ينتج عنها تركيز السلطة في يد السلطة التنفيذية ، ويتم قمع قوى المعارضة الداخلية، وبدلا من السماح لمختلف القوى السياسية الدخول في عملية منافسة سياسية حرة بما تقتضيه عملية الانفتاح السياسي، تقوم النخب الحاكمة على تطوير المؤسسات الأمنية كالجيوش وقوات الحرس الوطني والشرطة، كما تعمل على ضمان ولائها بدعوى وجود الخطر الخارجي، إلا أنها لن تتردد في استخدامها لقمع خصومها السياسيين.[3]

ولتوضيح كيفية تأثير قضا اللاستقر ار {أو قضايا الأمن } على عملية الإصلاح السياسي والدمقرطة، نشير في هذا الخصوص إلى **نظرية الأمننة** *، وكيف يمكن استغلال قضايا الأمن من قبل الفاعلين السياسيين مثلما حدث في العديد من الدول العربية على غرار الجزائر .

وفقا لنظرية الأمننة يقوم الفاعل السياسي Political actor والمتمثل في النخب الحاكمة بالادعاء أن الدولة معرضة للخطر، ويتم إقناع الجمهور(أو الشعب) بمنحة الحق في اتخاذ مختلف الإجراءات لمواجهة هذا الخطر، وحين تتم عملية أمننة قضية ما، فان ديناميات السياسة الطبيعية تتوقف، ويحل محلها آلية مغلقة لصنع و اتخاذ القرار، وتقوم السلطة بتبرير إجراءات الاستثناء والطوارئ وتقليل مساحة الديمقراطية . [4]وهو ما يوضحه في المخطط التالي{ رقم 03}

---

3 -FGregory Gause III , Regional Inflwences on Experiments in Political liberalization in the Arab World in abook , Resc Brynen- Bahjat Qorany and Paul Noble, political liberalization and Democratiz Ation in Arab World, opcit, p 284.

-[2]-FGregory Gause III, Opcit, p285.

[3]- Ibid,p 288.

* - ارتبطت نظرية الأمننة بمدرسة كوبنهاجين، التي تجادل أن تأثير الأمن لايتوقف على مدى حقيقة خطر أمنى من عدمه، ولكن كيف يتم استغلال هذا الخطر من قبل الفعالين السياسيين وتأثيره على جمهور الشعب وعلى عملية الدمقرطة .

[4] - عمرو صلاح ، إطار تحالي لجدل الأمن والدمقرطة ، حالة داعش ، إتجهات نظرية في تحليل السياسية الدولية ، مجلة السياسية الدولية ، العدد 207 ، جانفي 2017 ، المجلد 52 ص 12

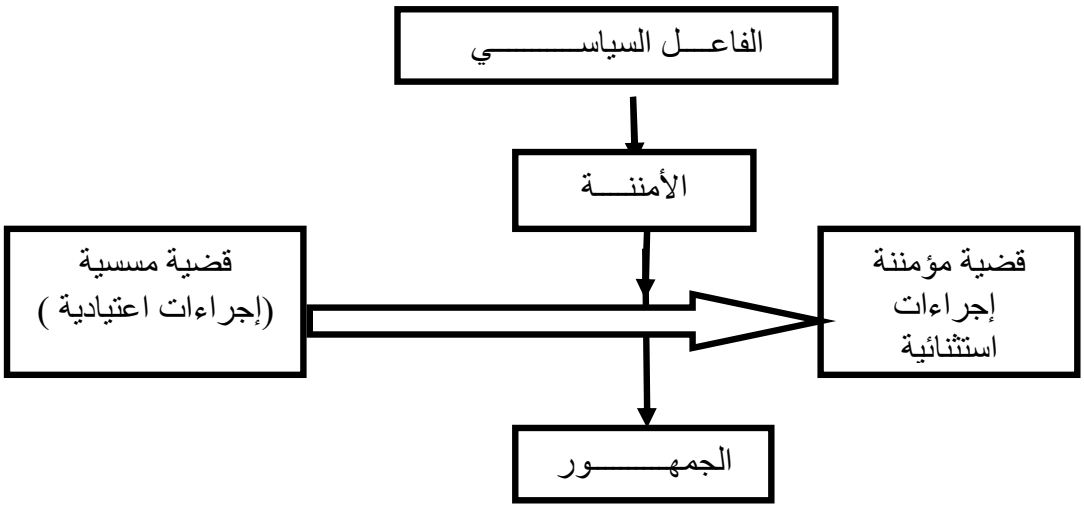

المصدر: عمرو صلاح، اطار تحليلي لجدل الأمن والدمقرطة، حالة داعش، مرجع سابق، ص12

وطبعا تدخل الإجراءات الاستثنائية في تداعيات ما يسمى بالعنف السياسي الرسمي Official Political Violenece { العنف الحكومي } الذي يمارسه النظام السياسي ضدا المواطنين أو ضد فئات وجماعات منهم ، حيث تجنح النخب الحاكمة إلى حفظ بقائها في الحكم من خلال تعميم القمع ونشر أدواته وقواه من مجموع النسيج الاجتماعي، حيث يتم إهدار الحريات الخاصة والحريات العامة واحتكار المجال السياسي وا ٍغلاقه أمام حق نشوء الأحزاب السياسية والمنظمات السياسية وكذا تنظيم حملات الاعتقال ضد المعارضين السياسيين وتقديمهم لمحاكمات عسكرية في ظل غياب قضاء مستقل.[1]

أما عن العنف غير الرسمي فعادة ما يكون من قبل الجماعات المسلحة أو ما تسمى الجماعات الإرهابية، التي ترى أن النظام السياسي عدو قريب يجوز محاربته وا ٍسقاطه بكل الطرق بما فيها العنف المسلح من اجل إقامة الإمارة أو الدولة الإسلامية طبعا وهذا من منظور الفكر الجهادي المتطرف، أو المدرسة القطبية التي تبنت فكر الداعية المصري السيد قطب. وحتى تنظيم داعش اليوم { تنظيم الدولة فغي بلاد الشام والعراق} فلسفتها الجهادية تتأسس على إقامة الدولة الإسلامية في كامل ربوع الدول العربية التي لا تطبق شرع الله وأنظمتها مستبدة تكتسب شرعيتها من الغرب الكافر على حساب شعوبها والدين الإسلامي.

وعليه فان النظم السياسية العربية وجدت في انعدام الاستقرار السياسي كذريعة لتأجيل الإصلاح السياسي والدمقرطة بشكل عام، من خلال التركيز على المقاربة الأمنية لمواجهة تلك التهديدات

[1]- عبد الآلة بلقزيز، العنف والديمقراطية، بيروت: دار الكنوز الأدبية ، ط2، 2000 ، ص ص 28 29 .

بدل الدخول في حوار وطني عميق بين مختلف التيارات السياسية بهدف تحقيق تنمية سياسية واقتصادية حقيقية.

المبحث الرابع: التحولات الإقليمية الراهنة "الحركات الاحتجاجية والثورات العربية 2011".

شهدت المنطقة العربية تحولات سياسية منذ أواخر عام 2010 وبداية 2011، نتيجة لتلك الأحداث التي أطاحت بحكم الرئيس بن عليفي تونس وحسني مبارك في مصر، و العقيد معمر القذافي في ليبيا وعلي عبد اللهصالح في اليمن، و هذه الأحداث أدت إلى تغييرات كبيرة ليس على الصعيد السياسي فقط بل على جميع الأصعدةالاجتماعية والاقتصادية و الأمنية. ولقد اختلفت التسميات و التحليلات حول ما حدث في الدول العربية وفي هذا الصدد ظهر اتجاهان رئيسيان:

الاتجاه الأول: إن ما حدث يدخل في نطاق الثورات العربية ضد النظم الاستبدادية القائمة، تهدف إلى تأسيس أنظمة حكم أكثرديمقراطية واستقرار، و هي بدورها تنقسم إلى ثورات سلمية **(حالة تونس ومصر)**و الثورات العنيفة **(ليبيا -اليمن -سوريا)**. وهذا ما سيتم التركيز عليه في الفصل الثالث من الدراسة.

الاتجاه الثاني: إن الأحداث العربية تندرج ضمن الحركات الاحتجاجية الإصلاحية المطالبة بالحرية و الديمقراطية مثل حالة الأردنوالمغرب والبحرين والجزائر و التي واجهتها النظم السياسية العربية بإجراءات إصلاحية أو تشكيل لجان للحوار، فالخيار الأمني فيها محدود ولا تزال الشعوب فيها تتطلع إلى مزيد من الإصلاحاتو الانفتاح الديمقراطي.

ومنه سوف نتطرق إلى طبيعة كل من الحركات الاحتجاجيةو الثورات العربية من خلال التعرف على أهم مضامينها المختلفة.

المطلب الأول: طبيعة الحركات الاحتجاجية وّ الثورات العربية": رغم أن مفهوم الحركات الاحتجاجية والثورات الاجتماعية ليس بجديد في علم الاجتماع السياسي، إلا أن دلالاتهما اتسعت بسبب تنوع الأدوار التي تقوم بها تلك الحركات التي تتطور إلى ثورات بهدف الدفاع عن قضاياها. بذلك تتعدد الأساليب والوسائل المتبعة من اجل تحقيق الأهداف المسطرة، وهذا ما سنتطرق إليه.

كما بينا سابقا في تعريف الحركات الاحتجاجية فهي :

فعل اعتراض(الاحتجاج)، المعترض(فئة مجتمعية أو تنظيم)، المعترض عليه(فئة مجتمعية و/أو سلطة)، موضوع الاعتراض(سياسيا -اجتماعيا -اقتصاديا -ثقافيا).[1]

وبإسقاط المفاهيم السابقة الذكر الواردة على الوضع العربي فانه يمكننا القول أن تجارب الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في الوطن العربي متنوعة و عرفتها العديد من الدول العربية مع مطلع القرن الواحد والعشرين وذلك للأسباب التالية:

[1]- الشيماء عبد السلام إبراهيم، مرجع سابق، ص 158

. الأزمات الاجتماعية و الاقتصادية التي تستهدفها المنطقة و التي تشير إليها كافة تقارير التنمية الاقتصادية و البشرية.

.المد الديمقراطي الذي شهده العالم والاستجابة الجزئية له في المنطقة العر بية و الذي تشكلت خلاله تجمعات و حركات اتسعت حركاتها وسط المجتمع مما جعل القضاء عليها عملية شديدة الصعوبة و الخطورة .

. تغيير منهج عمل المجتمع المدني من المنهج الخيري الخدمي إلى المنهج الحقوقي التمكيني الذي يهدف إلى تمكين الشعوب من الدفاع عن حقوقها بدلا من النيابة عنها في العمل

. الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ومن بعدها غزو العراق اللذان حركا الركود السياسي في الشارع العربيبعد فتر ة من السكون في معظم دول المنطقة. [1]

يعتبر الكثير من الباحثين و النقاد أن ما جرى في المنطقة العربية هو استخدام مطور للاحتجاجات الجماهيرية السلمية من أجل تغيير البنية السياسية العربية، وفي هذا الصدد اشار المفكر وفي هذا الصدد أشار **المفكر ويلكنسون** إلى العوامل التي تؤثر على شكل الحركات الاجتماعية و أساليبها في العمل وهي؛شكل النظام السياسي و عما إذا كان ديمقراطيا أو تسلطيا، وقيم الثقافة السائدة نحو كيفية التعامل مع الصراعات وحلها سلميا أوبالقوة و استخدام العنف ونوع المصالح التي تدافع عنها الحركة، ومدى التطور الاقتصادي في المجتمع وتوفر الموارد اللازمة. [2]

وقد بدأت شرارة هذه الأحداث عقب حرق **محمد البوعزيزي** نفسه في **تونس** أواخر عام 2010 احتجاجا على الأوضاع المعيشية من جهة وتسلط أجهزة الدولة من جهة أخرى ثم امتدت موجة الغضب إلى باقي الدول العربية **كالمغربو الأردن – البحرين**، وهذا نتيجة لتوفر ما يسمى "ببنية الفرص السياسية"[3]، فالأزمات الخانقة التي عجزت الأنظمة السلطوية عن حلها شكلت فرصة لاندلاع الحراك العربي، وبروز تحالفات في أوساط المعارضة مثلا فرصة سياسية للجماعات والأفراد للقيام بالتعبئة والعمل المشترك وأدى إلى ظهور حركات احتجاجية ثورية، كما أن تقييد قدرة النظام في ممارسة العنف يعتبر فرصة سياسية اغتنمتها حركات الاحتجاج، خاصة المؤسسة العسكرية من خلال تجربتي **تونس ومصر**، حيث أن الجيش لعب الدور الحاسم فيهما، وقد ارتبط

---

[1] - ربيع وهبة وآخرون، مرجع سابق، ص8

[2] -علي الدين هلال، السياسة المقارنة من السلوكية إلى العولمة، مرجع سابق، ص 213

[3] - .نظرية بنية الفرصة السياسية: يعتبر مفهوم بنية الفرص السياسية Political Opportunities Structures من أهم المفاهيم المركزية في تحليل الحركات الاجتماعية، و يهتم برصد البيئة السياسية التي تواجهها الحركات الاحتجاجية، التي يمكن لها وفقا للظروف أن تؤثر إيجابا أو سلبا على ظهور تلك الحركات وتطورها.

دوره في تلك الدولتين بمنعه الاستعمال المكثف لسحق الثورة رغم وجود حالات في استخدام العنف، إلا أن عدم الاستخدام المكثف له يعتبر فرصة سياسية لنجاح الثورة في تونس ومصر، كما شكل سقوط نظام بن علي حافزا مهما لاندلاع الثورة المصرية وصمودها حتى سقوط **حسني مبارك**.

و اتخذت هذه الموجة أشكالا جديدة تنوعت مظاهرها من التظاهرات و الاعتصام والإضرابات والمسيرات والوقفات الاحتجاجية ، وشاركت فيها فئات اجتماعية مختلفة (فئات الطلبة والعمال والموظفين و الأطباء).

هذه الاحتجاجات تحتاج للوصول إلى هدف التغيير المنشود إلى توفر متغيرين أساسين هما الوعي بالأهداف واستحضار المخاطر، و أن نجاح الاحتجاج في تحقيق التغيير مرتبط إلى حد كبير بحضور هذين المتغيرين مثلما حدث في الثورة البرتقالية في جورجيا، بينما لا يمكن الحديث في ظل غيابهما عن آلية للتغيير بل إلى نوع من الفوضى قد تتسبب في تحول الحراك الجماهيري من إمكانية للتغيير إلى إمكانية للتخريب كما حدث في كثير من دول إفريقيا الغربية. [1]

اما بالنسبة للحراك الثوري، لفهم طبيعة المصطلح لا بد من تحديد مستلزمات الثورة و عناصرها حيث أن قيام الثورة ضد حاكم أو سلطة قائمة، يجب أن تتوفر على أربعة عناصر هي:[2]

- وقوع ظلم من حاكم على محكوم .
- شعور المحكوم بعدم مشروعية ما يتلقاه و عدم قدرته على الاحتمال.
- تشكل بيئة عامة ملائمة للانفجار الشعبي Popular Explosion .
- استعداد المحكوم للتضحية لحماية مكتسبات الثورة.

عند إسقاط هذه المفاهيم على ما حصل عربيا فإننا نجدها متوفرة بمعنى أن البيئة العربية كانت جاهزة للعمل الثوري، لان الثورة غالبا ما تحث في مجتمعات يسودها الاستبداد و الظلم والفساد أو انعدام حرية الأفراد، او الإحباط الناجم عن الحرمان الاقتصادي الواسع كما أشارت إليه نظرية الحرمان النسبي.[3] بغض النظر عن كونها أدت الى تغيير جذري أم لا. ويؤكد **"تيد روبرت غور"** "في نظريتة حول الحرمان النسبي Relalively deprivation أن المتغير المعتمد في هذه

---

[1]- محمد داده، الحراك الجماهيري العربي : ثورة ام صناعة سياسية في كتاب توفيق المدبني {وآخرون}، الربيع ...الى اين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 41

[2]- أمين حطيط، مناقشات وتعقيبات في كتاب أحمد في كتاب؛عبيدات و آخرون، الثورة و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص78.

[3] - نظرية الحرمان النسبي: (Partial Depreivation)**:** تربط الدراسات السيكولوجية عموما أنواع التحرك الجماعي كالثورة والعنف السلوك العدواني والحركات الاجتماعية بالإحباط الناجم عن الخدمات الاقتصادية، وقد ركز المفكرين الاشتراكيين على عامل إحباط في مرحلة ما قبل الثورة أو ما يطلق عليهم عند المركسيين بتعبير **الاغتراب والاستلاب** وعلاقتهما بالإحباط والحرمان.

النظرية هو العنف المدني الذي يمكن أن يكون على شكلحركة سياسية اجتماعية، و هو ناتج عن الحرمان النسبي الذي يؤدي إلىالإحباط، و الإحباط يؤدي إلى الغضب الذي يمكن أن ينتهي إلى العنف، في هذا الصدد يقسم "**تيد روبيرت غور**" الحرمان النسبي للافراد الى ثلاث أنواع: [1]

- الحرمان الناشئ عن الطموح Aspirational Deprivation
- الجمود النسبيللإمكانيات و الارتفاع الشديد في التوقعات.
- الحرمان التصاعدي Progressive Depriviation التزايد المبدي للتوقعات المتزامنة مع تدني القدرات.

ل تفشي و انتشار الظلم وانعدام العدالة الاجتماعية في أوساط المجتمع شرط سابق على كل ثورة كما أوضحه **عبد الرحمن الكواكبي**، لكن الأمل في التغييرو الإيمان بامكانه هو الذي يفجر الثورات ، و هو ما أشار إليه الباحث الأمريكي "**كرين بريتون**" في كتابه تشريح الثورة the Anatomy of Revolution باعتبار **أن الثورات تولد من الأمل لا من اليأس**[2]، فلحظة البوعزيزي في تونس كانت قمة اليأس، لكنها في الوقت نفسه شكلت ميلاد الأمل والثقة في الشعوب بالتالي فالثورات العربية من منظور التحليل النفسي هي انتصار عامل الغضب في النفوس على عامل الخوف من قوة و إرهاب السلطان إلا انه لابد من توفر مرحلتين أساسيتين هما:

***المرحلة الأولى**: هدم ما هو قائم وشعارها (**الشعب يريد إسقاط النظام**) الذي يتميز بالظلم والفساد و استبداله بنظام أكثر عدلا من سابقه يتسم بتوزيع عادل للموارد، ويمنع تحويل المجتمع إلى صراع الكل ضد الكل.

***المرحلة الثانية**: بناء ما هو مطلوب وملائم للقائمين بالثورة وشعارها (الشعب يريد حياة كريمة) و هذا المطلب يتحقق من خلال شقين أساسين، **شق سياسي**؛ قائم على إتباع النهج الديمقراطي للتحرر من الدكتاتورية و القبضة الأمنية البوليسية و التخلص من القهر السياسي و الأمني، **وشق اقتصادي**؛ يتعلق بالتخلص من القهر المادي أيالتحرر من الفقر و الحرمان بتحقيق العدالة الاجتماعية.[3]

لذلك نجد أن بعض المفكرين من أمثال **فتحي التريكي و خالد حروب، وعلي حرب** يصفون أن ما حدث عربيا هو حدثا ثوريا فاعلا لأنه يؤسس بمرحلة جديدة هي مرحلة الإرادة و تجربة الحرية، وضعت حدا فاصلا وقطيعة مع عصر الاستبداد بشكليه التيوقراطي ذو المرجعية الدينية

---

[1] - مسعود عبد اللهي، الاسلاميون في مجتمع تعددي، { تر: دلال عباس} بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص ص 73-74.

[2] - وفاء لطفي ، مرجع سابق.

[3] جبران صالح علي حرمل، مرجع سابق، ص 5

و الدكتاتوري الذي يستند إلى مرجعية احتكار السلطة في شخص الزعيم أو الحزب الواحد، وذلك رغم خطورةهذه المرحلة التي تواجه صراعات وتحديات عديدة [1]

وفي هذا الصدد يقول **خالد الحروب**: **"الثورة تندفع على الوضع القائم الفاسد المستبد كما يندفع النهر على المستنقع، الشكل الخارجي للمستنقع يوحي بالاستقرارو الآمان حدوده واضحة وافقه معروفة ولا حركة فيه مجهولة المسار و المصير ..... المجتمعات التي تعاني من وطأة الاستبداد تتحول إلى مستنقعات متعفنة،و الحرية هي الآلية الوحيدة التي تمنع تحول المجتمعات المستقرة إلى مستنقعات، لأنها كالنهر الدائم الجريان يدور في جنبات المجتمع طولا و عرضا يظهر التكلس داخلها....."[2]**

فنجد أن الدول العربية التي شهدت الحراك الثوري وجدت نفسها أمام خيار الثورة بكل تكاليفه هذا بعد فشل تجارب الإصلاحالتدريجي و البطيء نتيجة الاستبداد الذي شل المجتمعات واستنزف كل طاقاتها. ورغم أنهذا الخيار معرض للمخاطر و الاختلالات الناجمة عن الصراعات بين مختلف القوى المتنافسة التي ستخف تدريجيا بعد اقتناع هذه القوى أن لا حل أمامها سوى التعايش في ما بينها أو ما يطلق عليه الباحث **خالد الحروب** "**بخطاب التعايش**" وهو وليد مجتمعات الحرية ومفهوم المواطنة المبني على المساواة.

وإذا كان ما وقع في الدول العربية يوصف بأنه ثورة ، فانه لا بد من توضيح الفرق بين **الثورات الاجتماعية والثورات السياسية** وذلك استنادا للتمييز الذي استخدمته **الباحثة الألمانية ثيدا سكوكبول Theda Skoqpol** بين الثورتين، حيث تعتبر أن الثورات الاجتماعية هي أحداث عميقة تؤدي إلى تغيرات راديكالية ينجم عنها إعادة ترتيب لعلاقات السلطة في الدولة و المجتمع مثلما حدث في الثورات الفرنسية والروسية والصينية، أما في الدول العربية ، فلم يحدث تحول جذري في علاقات القوى في المجتمع وذلك بسبب افتقارها لكل من القيادة السياسية المنظمة والمجهزة بإيديولوجياتو الأهداف البرامجية التي تهدف إلى تحول أساسي في علاقات القوة في المجتمع[3]

وعليه يمكن إطلاق وصف الثورات السياسية على الأحداث العربية أو كما وصفها احد منظري الثورات بأنها ثورة سياسية لم تكتمل نجحت في إسقاط رأس النظام القديم دون أن تتمكن من تفكيك مؤسسات الاستبداد والحكم التسلطي و هو ما يميزها عن الثورات الكبرى التي تفكك مؤسسات

---

[1]- عبد العزيز بومسهولي، الفلسفة و الحراك العربي: تجارب فلسفية جديدة في العالم العربي، الدار البيضاء : إفريقيا الشرق، 2015، ص 63

[2] -عبد العزيز بومسهولي، مرجع سابق، ص ص 63-64

[3]- يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت محرران، (تر: لطفي زكراوي)، الربيع العربي: الانتفاضة و الإصلاح والثورة، بيروت: منتدى المعارف،2013، ص ص 10-11.

الدولة القيمة وتبني مؤسسات جديدة، فهي و أن أثرت في عمل الدولة (من يحكم وكيف يحكم) فإنها لم تحدث تحولا في علاقات القوة بين الطبقات في المجتمع.

وبالتالي يمكن اعتبار ما حصل في **تونس وليبيا ومصر**ضمن فئة الثورات و الفعل الثوري لإطاحتهم بالحكام المستبدين بينما وصف ما حدث في **المغرب والجزائر** وبعض دول الخليج العربي بأنهاحركات احتجاجية عبر فيها المتظاهرون في مظاهرات حاشدة عن رفضهم للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية، وطالبوا فيها بالإصلاح السياسي الفعلي، وليس برحيل أو استبدال الأنظمة القائمة.[1]

فبغض النظر عن كونها ثورات اجتماعية بالمعنى الحقيقي فهي تبقى ثورات مشروعة توفرت لها البيئة الملائمة للتحرك ضد قادة الاستبداد و أنظمتهمالقمعية و التي أحبطت تطلعات المواطنين و من أجل حريات مدنية و حياة اقتصادية أفضل؛و هي كلها شروط تحدثت عنها الباحثة **حنة أرندت** لنشوء الثورات حيث تقول أنهدف الثورة هو الحرية، و أن الإنسان يتحرر من حاجته بتغيير واقعه.

و هناك من اعتبر أن الثورات الشعبية العربية تشبه إلى حد كبير الثورات الفرنسية و الروسية و الإيرانية، لأن هناك القافا جماهيريا حول هذه الثورات ورفضا عاما للظلم الذي عمر طويلا بسبب الاستبداد و الإذلال التي تمنع كل أشكالالتعبير والمبادرة و التغيير.

كما اعتبر **جان بيير فيليو** " أنكل مظاهر و أساليب الاحتجاج التي حدثت في الدول العربية تشكل في الواقع ثورة عربيةواحدة ومهما اختلفت سياقاتها وتعبيراتها فان هذه الثورة تمثل نهضة ثانية بعدما تعرضت النهضة الأولى في أواخر القرن لتاسع عشر وبداية القرن العشرين للإجهاض، وليس من الصدفة أن تكون كل من مصر وتونس في طليعة كلتا النهضتين.[2]

وقد انطلقت هذه الثورات بثورة سلمية غير عنيفة في تونس ثم امتدت الى مصر احتجاجا على الأوضاع المعيشية من جهة و تسلط أجهزة الدولة من جهة أخرى ، لتشمل دولا أخرى كليبيا واليمن، وقد بدأتهذه الثورات في المدن الهامشية و الطبقات المحرومة لتتبناها الطبقة الوسطى في المدن الكبرى في مرحلة لاحقة.

فمثلا في **تونس** بدأت الثورة من الداخل الأكثرفقرا و الأقل نموا من الناحية الاقتصادية مقارنة بمناطق تونس الساحلية ثم انتقلت إلى العاصمة ، وفي مصر كان مركز الحراك الثوري في المناطق الحضرية في القاهرة بالأساس إلا أنها جمعت عناصر البورجوازية الصغيرة والبروليتاريا المحرومة ، وفي الحالة الليبية بدأت في المنطقة الشرقية (برقة) إلا أن تدخل الناتو كان حاسما من

---

[1] - يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت محرران، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، بيروت: منتدى المعارف، 2013، ص ص 11-12

[2] - محمد نور الدين افاية، القوى الاجتماعية للثورة في كتاب احمد عبيداتو آخرون، مرجع سابق، ص 132-133

خلال توفير الدعم العسكري ، مما مكن الثورة من الانتشار و نتج عنه في الأخير إسقاط نظام القذافي و قتله.[1]

ولتفكيك أكثر لطبيعة الحركات الاحتجاجية والثورات العربية نورد أهم الخصائص التي تتميز بها :

- **غياب المرجعية الأيديولوجية والفكرية؛** حيث نشأت خارج الاطار المؤسسي للدولة، مثلما بيناه في التعاريف السابقة حول الحركات الاحتجاجية، ولهذا فان ظهورها يدل على قصور تلك المؤسسات في تمثيل المصالح أو التعبير عنها، فالحركة الاحتجاجية هي تعبير عن رفضها للإقصاء والإهمال، وقد أثبتت الحركات الاحتجاجية قدراتها في تحريك مئات الآلاف إن لم نقل الملايين (أو ما يسمى بتعبئة وحشد الجماهير في الميادين) Social Mobilisation، الذي نتج عنه إزاحة الأنظمة الدكتاتورية بطريقة لم تستطع القيام به كل من أحزاب المعارضة و بعض الشخصيات السياسية، و مثل إزاحة نظام مبارك دليل على ذلك، وما يميزها أيضا هو نشأتها خارج الاطار المؤسسي (المؤسسات السياسية الرسمية)، لتظهر الحركة الاحتجاجية لتعبر عن رفضها للوضع القائم، وذلك برفع المتظاهرين شعارات تنادي بتحسين الأوضاع المعيشية، وتوفير مناصب شغل للشباب، حيث أن تقريبا 40 بالمائة من المواطنين يعيشون بأقل من 2دولار في اليوم، و البطالة تفوق 30 بالمائة وذلك في ظل فشل الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، وكل محاولات النظم السياسية العربية في الاستمرار في الحكم (كالتوريث في مصر مثلا والتحضير لفترة ما بعد مبارك Post Mubark)، رغبة منه في ضمان استمرارية الخضوع المصري للولايات المتحدة الأمريكية وحماية الثروة الضخمة والمتنامية للرئيس مبارك وحاشيته، التي قدرت بـ70 بليون دولار ومصالح الصفوة العسكرية و الطبقة العليا.[2]
- **الاعتماد على العمل الاحتجاجي المباشر** Direct Action، الذي يتضمن القيام بأنشطة المظاهرات و الإضرابات والاعتصامات وصولا إلى العصيان المدني بطرق سلمية، خاصة أن الشعوب العربية لها ذاكرة نضالية اجتماعية تعود إلى مختلف الحركات الاحتجاجية التي قامت بها الاتحادات العمالية المطالبة بالتحرر والاستقلال، وغالبا ما تعتمد على أساليب غير تقليدية من خلال إتقانها، التعامل مع أدوات الاتصال الحديثة بما

---

[1] - يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت محرران، مرجع سابق، ص 12

2-James Petras, The Arab Revolt And The Imperialist Counter Attack,USA: Clarity Press 2nd edition, 2012 , pp 23-24.

يمكنها من التغطية الإعلامية لأنشطتها،[1] وحسمت الدور الذي قامت به تلك الحركات الجدل النظري حول العلاقة بين العالم الافتراضي و العالم الواقعي، خاصة في ظل الاعتقاد بالانفصال بين العالمين، و أن ما يحدث من تعبئة الكترونية و الانضمام الكثيف إلى مواقع تلك الحركات على الانترنت، والمشاركة في أنشطتها ليس له تداعيات مماثلة في العالم الواقعي، وهو ما لم تثبت صحته، خاصة مع النجاح الذي حققته تلك الحركات في التعبئة الشعبية خلال ما يسمى بالثورات العربية عام 2011، وما أحوزته بعض الحركات الاحتجاجية إبان الثورات الملونة في أوروبا خلال العقد الأول من هذا القرن. [2]

- **الحشد المجتمعي**: حيث شاركت مختلف الشرائح الاجتماعية في هذه الاحتجاجات، من عمال وفلاحين وموظفين ومدرسين، وقطاعات من الطبقة الوسطى من مهنيين وأساتذة الجامعات، التي عانت تراجعا ملحوظا في مستوى معيشتها، وناشطون في المجتمع المدني، لكن مع وجود الفارق في حجم الحشود والجموع الكبيرة، وكذا الفارق في المسارات والمألات، وعبر هذا الحراك من خلال الفئات الاجتماعية على نوع من الانقطاع والصراع بين الأجيال الجديدة و ذوي السلطة في المجالات الأكاديمية والإعلامية والسياسية، ويمثل شعار "**الشعب يريد اسقاط النظام**" رمزا لرفض هيمنة وسيطرة الجيل القديم التي امتدت إلىعقود من الز من، ليس فقط في المجال السياسيإ نما أيضا في المجال الأكاديمي والبحثي، فالأجيال الجديدة تختلف عن الأجيال السابقة من حيث التنشئة السياسية و الثقافية، كماأنها تتمتع بقدر كبير من الوعي والقدرة على الحركة والنشاط و الرغبة في تغيير الأوضاع، و خاصة مع التسهيلات التي قدمتها وسائل التواصل الاجتماعي الالكترونية.[3]
- **الموجة الإعلامية والالكترونية**: فالثورات والحركات الاحتجاجية لم تكن لها أن تأخذ شدة و تأثير الدومينو دون الدور الفعال الذي لعبته وسائل الاتصال، القائمة على الانترنت، البريد الالكتروني، الفايسبوك، التويتر، اليوتوب...، التي لا تسمح فقط بتبادل المعلومات بين الأفراد، بل أيضا على إرسال الصور ومقاطع الفيديو إلى مختلف القنوات التليفزيونية لكسب التأييد العام، فمثلا بالنسبة لاحتجاجات تونس في سيدي بوزيد في أواخر ديسمبر

1- علي الدين هلال، السياسة المقارنة من السلوكية الى العولمة، مرجع سابق،ص220

2- المرجع نفسه، ص 221

3- علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالمالعربي نحو تفكيك الدكتاتوريات و الاصوليات، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص 36.

2010، إذ تم تصويرها بواسطة هواتف خلوية من قبل حتى" مواطنين عاديين"وا إرسالها إلى القنوات التليفزيونية، أو مبادلاتها بين الأفراد. وعادة ما تقوم نظم الحكم الاستبدادية بالرقابة على وسائل الإعلام. قد ولدت شبكة الانترانت أنواع جديدة من الاحتجاج الاجتماعي، مما يسمح للجماهير بتنظيم أعمال الشوارع المظاهرات والمسيرات" دون قيادة واضحة، وهذا النوع من العمل الاحتجاجي يؤثر على الحكومات التي عملت على مكافحة هذا النمط الجديد من الاتصالات.

- **الطابع الفجائي**: فاجأت الحركات الاحتجاجية والثورات العربية ليس فقط الأكاديميين بل امتد ليشمل أجهزة الاستخبارات العالمية، ومن بينها أجهزة الاستخبارات الأمريكية في هذا الصدد عبرت السيناتور "**ديان فينشتاين**" رئيسة لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بـ" أن الاستخبارات الأمريكية فشلت في التحذير من مخاطر الانتفاضات في العالم العربي[1]، وحتى المؤشرات الاقتصادية الكمية لم تكن قادرة على تقديم تنبؤات علمية، لاسيما تلك الواردة في التقارير الدولية، مثل تقارير البنك الدولي ومؤشر الدول الفاشلة failed states index 2011، كما أنها لم توضح الصورة الحقيقية على الأرض، فكانت تونس وقت اندلاع الثورة تحتل المرتبة 108 في هذا المؤشر من أصل 177 دولة، بينما كانت البحرين تحتل المرتبة 129، وليبيا الغنية بالنفط في المرتبة 111 و هذا يعني أن هذا المؤشر لا يفسر أسباب حدوث الثورات في هذه الدول، إلى جانب عجزه عن التنبؤ بها أصلا، فرغم أن دول الحراك الثوري قد عرفت مستويات من نمو اقتصادي لا بأس به خاصة في السنوات العشر الأخيرة وبالخصوص تونس، التي تعد أكثر الدول تقدما في العالم العربي، إذ فيها طبقة وسطى، وتجارة مزدهرة مع أوروبا و هي من أفضل نظم التعليم في المنطقة العربية، وحتى مصر حققت قدرا من النمو في السنوات الأخيرة كنتيجة للإصلاحات الاقتصادية المنتهجة، و الحال نفسه بالنسبة لبعض دول الخليج كالبحرين التي تتمتع بقطاع مصرفي قوي، كما أن نصيب الفرد من الدخل ينافس نظيره في أوروبا. فالأرقام و التحليلات الكمية قد فشلت في تبيان العوامل التي تؤدي الى الانفجار، كعدم الرضا من قبل الشعوب العربية كنتيجة لانعدام التوازن بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية الشاملة، الناتجة عن تفاوت اقتصادي بالغ المستوى و ارتفاع مستويات البطالة ضمن فئة الشباب خاصة خرجي الجامعات، ضف الى الأسلوب القمعي للقوات الأمنية و

1- علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي نحو تفكيك الدكتاتوريات والاصوليات، مرجع سابق، ص 48.

ذلك لأن الثورات كفعل أنساني شديدة التعقيد، يصعب تحليله من المنظور المادي، فهي تنطوي على مخاطر ضخمة و أعداد كبيرة من الناس تخرج عن نمط السلوك اليومي وتدخل في مواجهات خطيرة مع قوات الأمن يترتب عليها ضحايا كثيرون، وتحدث الانفجارات الثورية حين يقرر مئات الآلاف من المواطنين الانضمام إلى حركات الاحتجاج، ولهذا فان قرارات الأفرادو عزيمتهم هي التي تؤدي إلىالثورة، و لا تصلح البيانات الإصلاحية لتفسيرها أو التنبؤ بها[1].

المطلب الثاني: عوامل ومحددات الحركات الاحتجاجية "والثورات العربية".

تفاعلت عوامل أساسية في ظهور الحراك العربي (الاحتجاجي والثوري)، فمنها ما يتعلق بالعوامل الداخلية منحصرة في العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية وكذا العامل المباشر، ومنها ما يرتبط بالعوامل الخارجية المتعلقة بضغوطات القوى الخارج.

1. **العوامل الداخلية** المتمثلة في ما يلي:

أ/ **الأزمات المجتمعية للنظم السياسية العربية:** قبل التطرق إلى طبيعة الأزمة المجتمعية، فأنه من الضروري التعرف على إمدادات الأزمة البنيوية وأسبابها وأبعادها.

يقول الباحث "**برهان غليون**": "أن البحث في الدولة وفهم مشكلاتها يشكلان المدخل الرئيسي لتحليل وفهم الأزمةالشاملة الاجتماعية و السياسية والاقتصادية و الثقافية التي تعيشها المجتمعات العربية،...وكل إصلاح اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي أو ثقافي لا يمكن أن يمر إلا بإصلاح الدولة".[2]

تعرف الأزمة بأنها "ترتبط بتوتر التناقضات القائمة فيها بسبب خلل في آلية العمل الضرورية في مكوناتها الجوهرية، فهي ترتبط بأزمة فاعلية الدولة في تطوير النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الخاص بها".[3]

وبالحديث عن أزمة الدولة العربية ونظمها، نلاحظ أن اغلب الدراسات التي تطرقت إلى تقييم إنجازات الدولة القطرية في مرحلة ما بعد الاستقلال، كشفت أن النظم السياسية العربية تعيش في الوقت الراهن في ظل أزمة وا ٍن كانت أبعاد ودرجة حدة هذه الأزمة تختلف من دولة إلى أخرى، وهي حصيلة المشكلات التي ورثتها عن مرحلة ما قبل الاستقلال وتزايدت حدة بعض المشكلات

1- علي حرب، مرجع سابق، ص 48

[2]-حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص ص 60-63.

[3]- أشواق عباس، الأزمة البنيوية للدولة العربية المعاصرة، مجلة الديمقراطية، مرجع سابق، ص40.

كنتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها النظم السياسية العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال.[1]

ولرصد وتشخيص الأزمات البنيوية للنظم العربية سوف نشير إلى مراحل تاريخ الدولة العربية الحديثة، وبعدها نبرز مظاهر الأزمة على المستوى السياسي والاقتصادي و الاجتماعي.

المرحلة الأولى: ترتبط بنشأة الدولة العربية والعوامل التي أثرت بشكل مباشر في نشأتها وقد ظهر تياران في هذا الخصوص:

التيار الأول: يجعل الدولة العربية كيانا سياسيا من صنع الاستعمار باعتباره القوة التي رسمت حدودها و صنعت مؤسساتها بعد تجزئتها بما يخدم مصالحها و بالتالي فحسب هذا التيار، أن الدولة العربية ثمرة هجينة ومع إن مظهرها الخارجي يمثل سيادة الثقافة السياسية الأوروبية الحديثة، فان مضمونها يأخذ صبغة محلية، ولهذا فالسبب الأساسي للأزمة الدول العربية ونظمها يعود إلى التناقض الموجود بين شكلها ومحتواها ومضمونها المحلي.[2]

التيار الثاني: فيعتقد أنصاره إن وجود الدولة العربية يسبق مرحلة ما قبل الاستعمار الأوروبي، وفي هذا الصدد يقول الباحث "**إيليا حريق** " " أن خمسة عشرة من الدول العربية الحالية قد ظهرت تدريجيا كحصيلة لعوامل داخلية لا علاقة لها بالاستعمار، ومعظمها سابق لظاهرة الاستعمار الأوروبي في منطقتنا، ومعظم تلك الدول كانت ذات أصل محلي، وتمتع بشرعية مسلم بها في المجتمع القائمة فيه، كما كان لكل من تلك الدول حدود جغرافية، أو على الأقل نواة جغرافية تشكل قاعدة حكمها"[3]، ورغم ذلك فلا يعني هذا الاتجاه على أن هناك عدة دول عربية نشأت نتيجة للخطط والسياسيات الاستعمارية، ولم ترتبط أسباب نشأتها بمعطيات تاريخية محلية كما هو الحال بالنسبة لسوريا والعراق ولبنان، فلسطين، الأردن.[4] ولهذا يمكننا القول أنه رغم الاختلاف في ظروف نشأة الدولة العربية الحديثة من دولة إلى أخرى إلا أن اغلب أجهزتها ومؤسساتها على الأقل من الناحية الشكلية مرتبطة بخبرة الاحتكاك بالاستعمار والخضوع له.

هذا بخصوص ظروف نشأة الدولة العربية في هذه المرحلة، أما بالنسبة لتداعيات الظاهرة الاستعمارية، فان هناك إجماع على أنه رغم ظهور الكيانات العربية إلى الوجود كدول مستقلة، إلا أنها لم تكن منسجمة مع معطيات التاريخ والجغرافيا والثقافة والاجتماع، ونتج عنها العديد من المشكلات الداخلية والإقليمية كمشكلة الاندماج الوطني والاجتماعي داخل الدولة الواحدة، و كذا

---

[1]-حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها،مرجع سابق ص 57.

[2]- أشواق عباس، مرجع سابق، ص 41.

[3]- حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مرجع سابق، ص 55.

[4]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الاندماج الإقليمي ومشكلات نقص الموارد الطبيعية، وأيضا الأزمات المتعلقة بالحدود العربية وغير العربية.[1]

المرحلة الثانية: خاصة فترة ما بعد الاستعمار post colonialisme وما رافقها من عملية بناء مؤسسات الدولة، و لهذا ركزت أغلب الدراسات في هذه المرحلة على تطور الأزمة البنيوية خلال عملية بناء مؤسسات الدولة القطرية سواء المؤسسات السيادية كالجيش- الأمن أو الخدمية كالتعليم، والصحة والإسكان، والمؤسسات الإنتاجية كشركات القطاع العام والمشاريع الاقتصادية الكبرى التي تملكها الدولة.[2]

المرحلة الثالثة:خاصة بتقويم ممارسات وا ٍنجازات الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال، من خلال تحليل مصادر وأبعاد الأزمة التي تعانيها في الوقت الراهن، حيث توصلت أغلب الدراسات إلى أن الأزمة البنيوية التي تواجه الدولة العربية الحديثة ونظمها السياسية هي نتيجة طبيعية لتفاقم المشكلات التي ورثتها عن مرحلة ما قبل استقلالها من جهة، وتزايد حدة المشكلات التي نجمت عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية السياسية التي حدثت في مرحلة ما بعد استقلالها من جهة أخرى، وقد اختلفت درجة حدة وخطورة الأزمات من دولة إلى أخرى، ومع ذلك فهي تشترك في كونها عجزت عن صياغة وتنفيذ سياسة عقلانية و فعالة لمواجهة الأزمة البنيوية التي زادت حدتها وتأثيرها بسبب الضعف الهيكلي للدولة ومؤسساتها وتعدد مصادر الصراعات العربية وزيادة الضغوط والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول العربية.[3]

و عليه يمكن القول أن الأزمة المجتمعية التي تعاني منها أغلبية النظم السياسية العربية مرتبطة بظروف نشأة الدول العربية وضعف فاعليتها في التعامل مع الأزمات التي أفرزتها المراحل السابقة الذكر وهو ما انعكس على علاقتها بمجتمعاتها من ناحية وبالنظام الدولي من ناحية أخرى.

أما فيما يتعلق بمظاهر الأزمة المجتمعية للنظم السياسية العربية، فيمكننا ذكر ما يلي:

*** على المستوى السياسي:** من مظاهر أزمة شرعية النظم العربية سياسيا ما يلي:

- الاستبداد السياسي: الاستبداد كما يعرفه **"الكواكبي"** هو " صفة للحكومة المطلقة العنان فعلا أو حكما التي تتصرف في شؤون الرعية بلا حساب أو خشية"[4]، كما يعرف أنه " الانفراد بإدارة شؤون المجتمع من قبل فرد أو مجموعة" من خلال السيطرة والاستحواذ في غياب الرقابة

---

[1]- أشواق عباس، مرجع سابق ص 42.

[2]- حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مرجع سابق، ص 56.

[3]- أشواق عباس، مرجع سابق، ص 42.

[4]- عبد الرحمان الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، الجزائر: دار موفم للنشر، 1988، ص 10.

والمحاسبة مع استبداد الآخرين وإهدار مبدأ المساواة في حق المشاركة في إدارة الشؤون الدولة والمجتمع".[1]

فمن خلال إسقاط هذين التعريفين على الوضع السياسي وأسلوب الحكم في المنطقة العربية سنجد إن معضلة الاستبداد أصبحت سمة أساسية في الحياة السياسية للدول العربية، حيث عجز الأفراد والجماعات عن مواجهة هذه الظاهرة ووضع حد لها، وباعتبار الشعوب العربية مغلوبة على أمرها فلم يكن أمامها تجاه هذا الواقع إلا السعي إلى التكيف مع هذه الأوضاع، أو ما يعرف بـ"**التهيؤ المنطقي**"لقبول حالة الاستبداد والحكم القهري المطلق، وفي هذا الصدد يقول "**برهان غليون**": " إن الشعب العربي قد انتزعت منه روحه التي تجعل منه كيانا مدنيا مستقلا قادرا على الحركة والعطاء، وتحولت السلطة إلى قدر محتوم يدوم بدوام وسائل القهر و السيطرة وخطط العنف المحدث"[2]، ولعل ما يزيد من ترسيخ الحالة الاستبدادية في النظم العربية هي تلك الفجوة المتزايدة بين الدولة ومجتمعها أو ما يسمى بالاختلال بين دولة تزداد قدرة على الضبط الرقابي ومجتمع مغلوب على أمره مجرد من كل ممكنات الفعل والقدرة.[3] وهكذا أصبح الاستبداد كسلوك يومي يمارس في نظم الحكم العربية بالاعتماد على ما يلي:

1- الكاريزما أو ما يسمى "**بشيوع الفردانية الملهمة الكاريزمية**".

2- تفتيت الظاهرة الحزبية وإفراغها من مضمونها.

3- استخدام الآلة الإعلامية في تزييف الحقائق وتزويرها.

4- سيادة العقلية السياسية الأمنية (تسلط المؤسسة العسكرية على الحكم).[4]

وعليه شكلت الحالة الاستبدادية مظهرا من مظاهر الأزمة الشاملة المتمثلة في أزمة الشرعية، حيث تعاني منها الدول العربية بأنظمتها الملكية والجمهورية والتي انعكست سلبا في علاقتها بالقوى الوطنية المحلية (المجتمع المحلي الأهلي)خاصة فيما تبديه من صرامة و انغلاق في التعامل مع المطالب الداخلية، حيث تعمل على تضييق دائرة المشاركة السياسية، وتمنع أي محاولة انخراط الجماهير في المعترك السياسي، وبدلا من فتح قنوات الحوار وإشراك مختلف الشرائح الاجتماعية، تقوم النظم السياسية العربية بمواجهتها وإقصائها باستخدام وسائل القمع، وبهذا أصبحت لغة العنف غير المشروع هي السائدة بل أصبحت تشكل القاعدة لا الاستثناء.

---

[1]- إسماعيل نوري الربيعي وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006، ص 13.

[2]- عبد الغني نصر علي الشميري، سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية: بين القيم والمصالح، بيروت: منتدى المعارف، 2014، ص، 122.

[3]- إسماعيل نوري الربيعي وآخرون، مرجع سابق، ص 21.

[4]- المرجع نفسه، ص 20.

إن إشكالية الاستبداد في النظم السياسية العربية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمسألة الشرعية وذلك انطلاقا من ثلاث مستويات أساسية هي:

المستوى الأول: شرعية الإيجاد و التأسيس:باعتبار أن شرعية تأسيس الدولة في المنطقة العربية ذات مصدر خارجي تعود ارتباطاتها إلى الحرب العالمية الأولى، فبهزيمة الدولة العثمانية، تم تقسيم الوطن العربي على يد القوى الاستعمارية الأوروبية، حيث تم إعطاء صفة الدولة لكيانات اجتماعية لم تكن لها سابقة تاريخية كوحدة إدارية مستقلة داخل دولة كيان سياسي أكبر، ناهيك عن كونها دولةأو بإعادة تعريف الكيانات السياسية التاريخية وا ٍعادة تحديد حدودها الجغرافية.[1]

وعليه فالدولة العربية هي كيان فرض من الخارج أو كما يطلق عليها منتوج "الإرث الامبريالي"، ولم تكن وليدة لحركة المجتمع وصيرورته كما هو الحال في الدول الغربية،ولهذا كانت ومازالت العلاقة بينها وبين مجتمعاتها هي علاقة انفصالية تهدف إلى احتواء المجتمع وضبط حركته، وبذلك تكونت أولى خطوات الاستبداد وذلك باستبداد الدول على مجتمعاتها.

-**المستوى الثاني: شرعية الوجود:** فإذا كانت الدول الغربية الديمقراطية تستمد شرعيتها من شعوبها،و ذلك لكسب دعمهم من خلال ما حققتها من إنجازات جعلت درجة شرعية هذه الدول تزيد أو ما يعرف "**بشرعية الإنجاز**"، فإن معظم الدول العربية تعتمد على العامل الخارجي كمصدر لشرعية وجودها وذلك في ظل الحقائق التالية:

-ارتباطها باتفاقيات عسكرية أو دفاعية مع الدول الكبرى على الرغم من أنها ليست في حالة عداء مباشر مع أي دولة أخرى وليست مهددة من أي طرف، والهدف من ذلك هو تأمين وجودها، وتحصين نفسها من أي معارضة سياسية داخلية، أو تمرد شعبي يهدد استمرارها في أعلى هرم السلطة.

-الانصياع لمطالب الدول الكبرىالفاعلة في المنطقة وا ٍعطائها أولوية على حساب مصلحة الشعب، خاصة في القضايا المحورية كالحرب على الإرهاب أو بخصوص السياسات الإقليمية والداخلية كقضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي أو ما يعرف "**بالمشروطية**" السياسية.

-التركيز على الإعلام الرسمي لنقل وتضخيم المواقف بالآراء التي تعكس رضا المسؤولين والإعلاميين لكبار الدول الأوروبية والامريكية ليصبح هؤلاء مصدر الرضا والشرعية عن سياسات رؤساء الدول العربية[2]، وهذا دليل على أن الخارج هو مصدر شرعية الحكم وليس المجتمع الداخلي.

---

[1]- إسماعيل نوري الربيعي وآخرون، مرجع سابق، ص 538.

[2]- إسماعيل نوري الربيعي وآخرون، ص ص 539 -540.

***المستوى الثالث: شرعية الاستمرار والتوريث:** لم يهتم الحكام العرب بشرعية الإنجاز بتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكسب الدعم الشعبي، بل عملت على تكريس الاستبداد من خلال استمرارها فرضها حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية، وعدم احترام حقوق الإنسان، ورغبة منها إلى مد حالة الاستبداد القائمة سعى الحكام العرب على توريث السلطة لأبنائهم دون الاكتراث بالدساتير والقوانين، وقامت باسترضاء الولايات المتحدة الامريكية على أساس أنها مصدر لشرعية الاستمرار وكقوة دعم ومساندة للاستبداد وشرعنة استمراره أيضا، إذ أن هذه الدول يتم السكوت عنها بل أيضا يتم تقديم المعونات والدعم العسكري لتمارس المزيد من القهر ضد شعوبها[1]، ولهذا فإن الاستبداد امتد إلى مختلف المجالات المجتمعية في العلاقات وفي الحياة الاقتصادية وفي منظومة القيم العامة، وا زالته يحتاج إلى زمن طويل مثلما استند عليه في ترسيخه، المهم هو فتح المسار باتجاه إزالته بدءا بالمجال السياسي بإقامة أنظمة ديمقراطية حقيقية.

- تفشي الفساد: يعد استشراء الفساد من أبرز أزمات النظم السياسية العربية، التي كان لها تداعيات سلبية على مسار التنمية السياسية والاقتصادية بها، وهذا نتيجة حتمية للحالة الاستبدادية السابقة الذكر ولرسوخ التسلطية السياسية العربية.

وهناك توصيفات متعددة لظاهرة الفساد وهذا بالنظر إلى كثرة أساليبها، فهي تأخذ معنى الرشوة وتأخذ معنى الاختلاس وتأخذ أيضا معنى المحاباة.[2]

ووفقا لتعريف البنك الدولي: " الفساد هو استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص الشخصي غير المشروط، " وهذا التعريف يتداخل مع رؤية صندوق النقد الدولي الذي ينظر إليه على أنه"علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف للاستنساخ الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة من الأفراد".[3]

وعليه نفهم من خلال التعاريف السابقة أن الفساد يتعلق بسوء استخدام السلطة لتحقيق مصالح خاصة، كما أنه ظاهرة معقدة لها مجالاتها المتعددة، حيث انتشر الفساد في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية وفي منظمات المجتمع المدني، وعلى الرغم من الجهود الدولية لمكافحة الفساد سواء كانت على المستوى الداخلي في ظل الإصلاحات الحكومية أو على المستوى الدولي في ظل عقد اتفاقيات ومنظمات دولية لمكافحته على غرار منظمة الشفافية العالمية، إلا أنها باءت بالفشل، وهذا حسب تقرير البنك الدولي، إذ كشف أن الكثير من الدول تدفع

---

[1] - المرجع نفسه، ص ص 540-541.

[2] - إسماعيل الشطي وأخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية:بحوث ومناقشات الندوة الفكر ية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص 135-136.

[3] - المرجع نفسه، ص 137.

ما يقارب بـ1000 بليون دولار في شكل رشاوي في كل عام من مختلف أنحاء العالم، وكذا اختلاس الأموال العمومية و هذا لكسب تأييد وأراء الجماهير.[1]

وبدلا أن تعمل مؤسسات الدولة على مكافحة الفساد عبر آليات الشفافية والمساءلة وحكم القانون، عملت دول عديدة على تشجيع ظاهرة الفساد ومن بينها الدول العربية، وذلك من خلال القوانين واللوائح والقرارات التي تصدر بطريقة شرعية أو ما يسمى " **ظاهرة الفساد بالقانون**"، وذلك بهدف تعزيز قبضة النظام الحاكم على الحياة السياسية، وتحجيم قو ى المعارضة وتمكين فئات معينة من تعظيم مكاسبها المادية على حساب المصلحة العامة[2]، ويعد النظام المصري مثالا على ذلك، حيث خلص تقرير لمنظمة الشفافية الدولية على أن انتشار الفساد في مصر كان نتيجة لافتقار آليات فعالة لمكافحة الفساد، ضف إلى التدخل السياسي في عمل هذه الهيئات، وضعف آليات تنفيذ القوانين و اللوائح، بالإضافة إلى ضعف تطبيق الشفافية، ووجود ضوابط حكومية مفرطة على منظمات المجتمع المدني وبعض القيود المتعلقة بحرية الإعلام[3]،وهو ما لاحظناه بعد الثورة المصرية حيث إن الرئيس السابق مبارك ونجليه والكثير من رموز نظامه أحيلوا إلى المحاكمة بعد ثورة 25 جانفي 2011 بتهم الفساد.

وكان من تداعيات تفشي ظاهرة الفساد في المجتمعات العربية، العديد من الانعكاسات نذكر منها ما يلي:

- من الناحية السياسية: نجد بأن الفساد يقوض شرعية الحكومات من خلال تعزيزه للمحسوبية، كما أنه يوفر الحماية للجريمة المنظمة من خلال انتهاك المبادئ الأساسية للديمقراطيةو لا سيما المساواة بين المواطنين لأن الفساد يهدم الثقة بين المواطنين وكذلك الثقة بالنظام بأكمله في ظل تأكل سيادة القانون The Rule of Law، كما أن من تداعيات الفساد هو عدم الاستقرار السياسي بسبب تزايد مستويات العنف المجتمعي.[4]

-من الناحية الاقتصادية: حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تم التأكيد على أن هناك علاقة وطيدة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية ومدركات الفساد، فكلما ارتفعت نسبة الفساد انخفضت مستويات التنمية الاقتصادية، وهذا التراجع يشكل خطرا على مصالح الدول بجميع أبعادها، حيث

---

[1]- BC .SMITH, Good Governance and development, Great Britaen :Palgrave Macmillan, 2007, p176.

[2]- مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، الأبعاد السياسية والاجتماعية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 293. ص 101.

[3]- المرجع نفسه، ص 103.

[4]- B.C .Smith, Opcit p179.

أن الفساد يعمل على تدني مستويات النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض الاستثمار العام، وذلك بسبب الرشوة في ظل انعدام الكفاءة في الإنفاق على المشاريع، وكذا إنشاء شركات احتكارية لتخصيص الموارد العامة، كما أن الفساد يزيد من تكلفة التمويل العام للسلع والخدمات سواء للقطاع العام أو الخاص، في حين أنه ثبت أن تراجع مدركات الفساد يؤدي إلى التنمية الاقتصادية وينجم عنه ارتفاع في نصيب الفرد من الإنتاج القومي، وقد أجريت دراسة تم فيها مقارنة 102 دولة، خلصت إلى أن البلدان التي يتمتع بها الفرد بنصيب أوفر من الناتج الإجمالي القومي تقل فيها مستويات الفساد مقارنة بالدول ذات المستوى الضعيف و المتوسط.[1]

-من الناحية الاجتماعية: من الانعكاسات السلبية للفساد، زيادة عدم المساواة في الدخل، وهذا راجع إلى زيادة نسب الفقر، وارتفاع في معدلات وفيات الأطفال، وكذا معدلات التسرب المدرسي[2]. ولهذا اعتبر الفقر وسوء توزيع الثرو ة وانتشار البطالة من مؤشرات تفشي الفساد، وفي هذا الصدد خلص تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، أن عدد الفقراء في الوطن العربي بلغ في عام 2005 حوالي 65 مليون فقير، وتزايد هذا العدد في السنوات الأخيرة بسبب الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية، والآثار السلبية للازمة الاقتصادية والمالية التي ضربت العالم في عام 2008، والتي ألقت بظلالها على الدول العربية.[3]

***على المستوى الاقتصادي:** تتمثل في أزمات التنمية الاقتصادية المحددة في النقاط الآتية:

- انعدام العدالة التوزيعية: يطلق على ظاهرة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين فئات وأقاليم المجتمع الواحد بأزمة التوزيع وانعدام العدالة الاجتماعية، وهي وثيقة الارتباط بالتنمية الاقتصادية التي تعد مدخلا أساسيا لتلبية المطالب التوزيعية، وهي أيضا جوهر العملية السياسية باعتبارها عملية التخصيص السلطوي للقيم، فالقرارات السياسية قرارات توزيعية تتضمن تكريسا لقيم معينة على حساب قيم أخرى.[4]وترتبط مشكلة انعدا العدالة التوزيعية بوجود خلل في المقدر ة التوزيعية للنظام السياسي، وهو ما ينجم عنه اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية من جانب وقدرة النظام على الاستجابة لها من جانب أخر. ومن مظاهر انعدام العدالة التوزيعية نذكر ما يلي:

-التفاوت في توزيع الدخل بين المدينة والريف في مجال الخدمات والمرافق الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان.

-التفاوت في توزيع الثروات في المجتمع (ملكية الأرض و العقارات).

---

[1]- Ibid, p182.

[2]- Ibid, p181.

[3]- مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، الأبعاد السياسية والاقتصادية، مرجع سابق، ص 17.

[4]- حسين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص 237.

التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد والأسر.

-التفاوت في توزيع الخدمات الأساسية بين مناطق الدولة المختلفة.

-خط الفقر المطلق.

هذا بخصوص مؤشرات انعدام العدالة التوزيعية،أما فيما يتعلق بأسبابها نذكر على سبيل المثال الدراسة التي أجراها الباحث **خليفة يوسف** المعنونة بـ" **أزمة غياب العدالة الاجتماعية**" وفي محاولة منه لبحث عن أسباب واختلاف درجات الفقر والتفاوت المعيشي في بعض الدول العربية رصد الأسباب التالية: [1]

- اعتماد النمو الاقتصادي على مصدر وحيد للدخل وهو النفط ، أو من خلال مداخيل السياحة، وهما نمطين متذبذبين وغير مستقرين.
- تراجع دور الدولة الاجتماعي في ظل ما يعرف سياسة الإصلاح الهيكلي.
- انتشار الفساد و تزايد شؤون التسلح والحروب.
- تغييرات مرتبطة بندرة الموارد الطبيعية مقارنة بزيادة عدد السكان،أو سوء استغلالها

ونخلص من خلال ما سبقأن مشكلة انعدام العدالة التوزيعية في الدول العر بية مرتبط بمتغيرين أساسيين هما؛ نمط التنمية المعتمد، و حجم الموارد والإمكانيات ومدى الكفاءة في استغلالها.

ومما لا شك فيه أن هذا الوضع قد ينتج عنه اختلالات اقتصادية عميقة وخلق بما يسمى" **الدول المأزومة** " التي تسجل الفشل بسياساتها التوزيعية وفي هذا الإطار قدم الباحث **عمرو حمزاوي** ثلاثة مجموعات من الدول المأزومة وهي : [2]

- دول تشهد احتمال انهيار و فشل هي: اليمن – السودان والصومال التي انهارت فعلا.
- دول تعاني وجود " **قوى لا دولية**" تنازع الدولة أدوارها.
- دول تعاني التفاوت الظاهر بين حداثة البنى الاقتصادية من جهة و تقليدية الأنظمة و أشكال الحكم من جهة أخرى وهي دول الخليج.

وا لى جانب هذه المجموعة يعطى تصنيفا آخرا، يضم مجموعة الدول التي تشهد مؤسسات حكم قوية ولكنها تعاني تراجعا حادا في قدرتها على الاطلاع بالدور الوظيفي للدولة و تواجه رفضا شعبيا متزايدا وخاصة في ظل رغبة النظم الحاكمة في استدامة الطبيعة الأوتوقراطية للحكم دون تغيير، ولهذا نجد أن العديد من النظم السياسية بدلا من العمل على إيجاد حل لازمة التوزيع تلجأ

---

[1]- وجيه كوثراني، أزمة الدولة في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 390، أوت 2011، ص ص 101 – 102

[2]- وجيه كوثراني، مرجع سابق، ص 101 .

إلى استخدام القوة والإكراه لضبط المطالب التوزيعية التي ترفعها بعض فئات المجتمع، وخاصة من ذوي الدخول المنخفضة و هو ما ينتج عنه اللجوء إلى العنف، حيث خلصت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل و العنف السياسي وذلك في ظل الحقائق التالية:[1]

- وعي وا إدراك الجماعات التي تعاني الحرمان حقيقة أوضاعها وقدرتها على تغيير الأوضاع.
- تنظيم حركة المواطنين من قبل التنظيمات السياسية كالاتحاد و الجمعيات والنقابات وتوجيهها ضد النظام.
- استغلال فرصة ضعف قبضة النظام على أجهزة القمع الرسمية التي يستعملها في القضاء على أشكال العنف غير الرسمي.

-**ارتفاع معدلات الفقر والبطالة**: تعد أزمتا الفقر والبطالة من الأزمات المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم ، وخاصة في الدول النامية، والتي كان لها انعكاسات سلبية على مجالات الأمن والاستقرار، وهو ما نشرته مختلف التقارير الدولية التي تؤكد على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، بالتالي ضرورة تبني استراتيجيات واضحة كفيلة للتقليل من هاتين الظاهر تين.

وطبعا الدول العربية كغيرها من الدول العالم الثالث عانت ومازالت تعاني من تفاقم مستويات الفقر والبطالة رغم الإقرار بوجود تباين بين الدول العربية خاصة بين الدول النفطية وتلك الدول التي تتميز بندرة في الموارد الطبيعية وارتفاع عدد السكان[2]، وقد ساهمت عوامل كثيرة في تفاقم معدلات الفقر والبطالة إذ شهدت أغلب الدول العربية تحولات ديمغرافية كبيرة خاصة في دول شمال إفريقيا مقارنة بدول الخليج العربي، مع زيادة في معدل الشباب الراغب في العمل (قوة عاملة) التي من المفروض أن توفر فرصة للزيادة في حجم الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل والعائدات، لكن من النقيض من ذلك شهدت البطالة مستويات عالية في السنوات الأخيرة، إلى لم تقتصر على العمالة غير المؤهلة بل شملت أيضا العمالة المؤهلة، وكانت أولى النتائج المترتبة عن تفاقم أزمة البطالة هي تزايد مستويات الفقر، إذا ارتفع عدد الفقر اء من 40 مليون فقير عام 1978 إلى 52 مليون فقير عام 2001، وهذا في ظل النمو السريع للقوة العاملة،فهي تنمو بنسبة 3،6 أي أضافت تقريبا 3 ملايين شغيل إلى سوق العمل.[3]

---

[1]-حسن توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 242.

[2]- إسماعيل قيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، الجزائر: دار الهدى، ص ص 7– 9.

[3]-Paul Rinlin,Arab Economies in the Twenty – first century ,USA : Cambridge University Press, 2009, pp 36-37.

وعلى الرغم من تبني الدول العربية التي تواجه أزمات اقتصادية برامج التكييف الهيكلي و الإصلاحات الاقتصادية و ذلك من خلال المساعدات المقدمة من قبل المؤسسات المالية الدولية وصندوق النقد والبنك الدوليين، وكذا ارتفاع أسعار البترول منذ عام 2000 و التي أدت إلى معدلات لا بأس بها من النمو الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النفطية، إلا أن ذلك لم ينتج عنه تحقيق تنمية اقتصادية وتوفير مناصب شغل، بل أصبحت البطالة تتزايد بمعدلات كبيرة في بعض الدول الصناعية كتونس، وكذلك الحال في الدول قليلة الثروات الطبيعية كالأردن وحتى الدول النفطية عرفت تزايدا في معدلات البطالة، وهذا رغم حجم الاستثمارات في البنى التحتية اقتصاديا واجتماعيا، وقد أشار منتدى البحث الاقتصادي للدول العربية والمركز المصري للدراسات الاقتصادية المتواجدة في مصر، وأيضا مختلف تقارير التنمية الإنسانية العربية إلى الوضعية المتردية للاقتصاديات العربية وهذا بسبب سوء توزيع الثروة، وتفشي ظاهرة الفساد ودعت إلى ضرورة تبني إصلاحات سياسية واقتصادية جدية.[1]

وا ٍذا كان تفسير غياب الإصلاحات السياسية هو عدم رغبة النخب الحاكمة في اقتسام السلطة، فان تقديم تفسير حول فشل الإصلاحات الاقتصادية هو غير مبرر خاصة إذا تمسكت النخب الحاكمة بفكرة أن قيام إصلاح اقتصادي جدي سوف يغير من توازن القوى السياسية ويهدد مصالح النظام، بل على النقيض من ذلك، تبني سياسات اقتصادية جديدة من شأنها فك الخناق على النظم السياسية المهددة أصلا بالسقوط، لأن الإصلاح الاقتصادي لا يمكن فصله عن الإصلاح السياسي بل هما يعملان بالتوازي مع بعضهما البعض، إلا في حالات نادرة جدا كالصين والفيتنام، أين يتم الفصل بينهما، وقد اختبرت العديد من تقارير التنمية العربية العلاقة بين الإصلاح السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية، توصلت إلى نتيجة مفادها، أن هناك علاقة وطيدة بين طبيعة النظم السياسية وأدائها الاقتصادي، وذلك في ظل إجراء مقارنات واضحة بين الاقتصاديات العربية ومناطق أخرى من العالم، فمثلا بالنسبة لتقرير التنمية الإنسانية عام 2002 ، اعتبر أنه خلال أعوام 1980 – 1990، قدر معدل نمو عائداتالدول العربية في معدلها السنوي قدر ب 0.5% وهو الأدنى مقارنة بأي منطقة أخرى عدا إفريقيا وجنوب الصحراء.

كما إن النمو الكلي للإنتاج الداخلي في الدول العربية قدر ب 513 مليون دولار وهو متدني مقارنة بالعديد من الدول واعتبر التقرير أيضا أن شخص واحد ضمن 5 أشخاص في الدول العربية يعيش بأقل من دولارين في اليوم.[2]

---

[1] -Paul Rinlin, Opcit p 38.

[2]- ibidem.

واستخدم كذلك تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 مؤشر التنمية الإنسانية البديل وهو نظرة موسعة لمؤشر التنمية الإنسانية المخطط من قبل **الباحث قاستيل** عام 1990، وهذا الأخير ساعد في توسيع النقاش خول التنمية من منظور اقتصادي إلى سوسيو اقتصادي وكذا من منظور سياسي، وذلك من خلال رصد إحصائيات تقيس مستوى التنمية الإنسانية كقياس توقعات الحياة – الدراسة –دخل الفرد-، وأضاف المؤشر مفردات أخرى خاصة باكتساب المعرفة بالنظر إلى تكنولوجيا المعلومات، وبمدى نجاح المرأة في الوصول إلى مراكز القوى الاجتماعية وقياسات أخرى خاصة بالحرية، ووصل التقرير إلى نتيجة أن الحكومات العربية تحتل أدنى معدل في كل المؤشرات السابقة الذكر وخاصة المتعلقة بالمؤسسة، و اعتبر أن العجز في الحرية وتمكين المرأة وكذا الحجز في القدرات والمعرفة وانخفاض الدخل هي كلها أسباب رئيسية في ضعف التنمية في الدول العربية.[1]

من هذا المنظور نرى أن الأزمة الاقتصادية غير كافية لوحدها في تبرير فشل التنمية الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والفقر،وبل أن فالقضايا السياسة كانت السبب وراء هذه الأزمات الاقتصادية وهو ما يبينه الباحث " **شارل عيساوي**" في مقارنة أجراها بين منطقة الشرق الأوسط ومناطق أخرى في العالم إذ ورد في تقرير عام 2002،إن غياب الحرية السياسية في المنطقة العربية في ظل تقييد القوى الاجتماعية والسياسية قد عمق من أزمة النظم الأوتوقراطية والتسلطية وذلك في ظل غياب طبقة وسطى فاعلة وضعف فعاليات المجتمع المدني، [2]كما أن النظم التسلطية بأنواعها (موناركية –جمهورية) قلها تعتمد على القوة أو التهديد باستخدام القوة ضد مواطنيها من أجل حفظ بقائها،فمثلا مصر رغم أنها دولة جمهورية محورية وهي في المنطقة الشرق أوسطية، إلا أنها تخطو خطوات إلى الوراء وتصنف في مصاف الدول الأوتوقراطية،فالقرارات الخاصة بتوزيع وتخصيص المصادر تقام من قبل الحكومة مع قدر قليل من الرقابة أو ديمقراطية صنع القرار،وهو ما ميز فترة جمال عبد الناصر واستمرت الحال نفسها في عهد مبارك [3]، فهدف النخب الحاكمة هو ليس تحقيق نمو اقتصادي،لكن الاستمرار في الحكم،وا ذا كانت الحسابات الاقتصادية المتبعة تهدد وجود النظام فأنهسيعمل قدر المستطاع على تجنبها.

كما أن القوى الضاغطة من اجل عملية الإصلاح هي عموما ضعيفة والنظام السياسي لا تملك نوايا من جعلها شريك في عملية التنمية، لأن ما يهم النظام هو ضمان الاستقرار السياسي،لأنه أساس النظام،وليس تبنى إصلاحات سياسية واقتصادية جدية،فمن وجهة نظر النظام

---

[1]Paul Rinlin, Opcit, p 39.

[2]- Ibid, p 293.

[3]- ibidem.

القليل من هذه الإصلاحات هو معقول لديها، ولهذا بقيت الحالة الاقتصادية مأزومة ولم تستوعب بعد النظم الحاكمة لما توصل إليه الخبراء الاقتصاديين كالمستوى المنخفض أن لم نقل الرديء الاقتصاديات العربية وهو ما اتضح في السنوات اللاحقة قبل اندلاع ما يسمى بثورات الربيع العربي،حيث وصل معدل الفقر عام 2009 في مصر والجزائر 40%،السعودية 22%، موريتانيا 70%، اليمن 45%. وطبعا هذه النسب تظهر مستوى الفقر في الدول التي تحكمها أنظمة سياسية جاءت من رحم ما يسمى الشرعية الثورية هو المعدلات المرتفعة لتزايد السكان في الدول العربية. ومنه نستنتج من خلال ما سبق أن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، واستمرار ممارسات التسلط والاستبداد من الأسباب الدافعة للحراك الاحتجاجي الثوري بسبب سخط الشعوب على نظمها السياسية ورغبتها في التغيير.

ب/ الطفرة الشبابية: أدى الشباب أدوار سياسية في تنظيم وتنفيذ الثورات بداية بالثورة الفرنسية عام1789م إلى غاية ثورات العالم العربي في عام 2011م،وقد بين خبراء الاقتصاد السياسي أمثال **توماس مالثوس** المحللون المعاصرون أمثال **"هربرت مولر"** و**"جاك غولدستن"** و**"غونار هانستون"** و**"كريستيان مسكيدا"** و **"هنركاودال"** :أن الاستقرار السياسي و الاقتصادي لا يلبث أن يتزعزع عندما يتزامن التغير السريع في التكنولوجيا و الاقتصاد و السياسة مع التكتل الديمغرافي للشباب "، وهذا يعني عنصر الشباب هم أكثر عرضة للتعبئة العلة للتغيير السياسي، و هو نفسه ما يقال على الشباب في الدول العربية حيث بينت عديد الدراسات أن ما يميز سكان **مصر وليبيا والجزائر والمغرب** هو عليه عنصر الشباب،[1] وهو ما سنبينه في **الجدول رقم {03}** الذي يوضح مجموع السكان ومجموع الشباب في عام 2010، الأتي:

الدولة	مجموع السكان بالملايين	نسبة الشباب السكان(أعمار من 0 - 24)
تونس	10,48	43,5
مصر	81,12	51,2
ليبيا	6,36	48,2
الجزائر	35,47	48,6
المغرب	31,95	48,7

المصدر: يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت (محررين)، الربيع العربي: الانتفاضة، الإصلاح والثورة، مرجع سابق، ص 30.

فعلا ارتفعت نسبة الشباب كما هو مبين في الجدول، فمثلا بلغت في تونس نسبة 45,5 % ومصر 51,2 %، وهذا ما يثبت أن الشباب في المرحلة العمرية (من 0 - إلى 24) يشكل ما يسمى "**بالطفرة الشبابية**" ، أي تقريبا أكثر من ثلث سكان المنطقة،و هذه الفئة العمرية تعاني من

[1]- يوسف محمد الصواني ريكاردو رينيه لا ريمونت (محررين) ، مرجع سابق ص ص 29-30.

مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له، وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي حيث ترتفع مستويات البطالة إلى 25 % مقارنة بالمتوسط العالمي 14,4 %، وتتركز نسب البطالة بشكل يثير في أوساط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عال، حيث يمثل الشباب المتعلم نحو 95 % من الشباب العاطل عن العمل في العالم العربي.

كما يعاني الشباب أيضل من تدني مستويات الأجور، وسوء ظروف العمل،وقد أثر كل ذلك بالسلب في الظروف الاجتماعية لديهم، كما يعاني هؤلاء الشباب إقصاء سياسيا واضحا،حيث أدى غياب الحريات السياسية والمدنية وضعف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان إلى انصراف الشباب عن المشاركة السياسية من خلال القنوات الشرعية[1]، ولكن مع انتشار وسائل الإعلام وأدوات الاتصال الحديثة تمكن الشباب من استخدام بشكة لاتصالات عبر الأنترنت مثل **الفاسبوك والتويتر** وقدرات الهاتف المحمول،والتي أدت دورا مهما في تنظيم الثورات والحركات الاحتجاجية وحشد المظاهرات الكبيرة في دول كالجزائر والمغرب وتونس ومصر، وقد بينت دراسات عديدة أن اشتراكات الهاتف المحمول حققت أكبر نسبة ارتفاع في المغرب العربي ومصر بين عامي 2002 و2007، حيث ارتفعت الاشتراكات من 59% إلى 75,9 % في تونس ومن 6,4 % إلى 39,8% في مصر، ومن 1,3% إلى73,1% في ليبيا، ومن 1,4% إلى 81,4% في الجزائر، ومن 20,6% إلى 64,1% في المغرب، إذ تكشف هذه النسب (باستثناء حالة مصر) توافر الهواتف المحمولة في هذه الدول على نطاق واسع، التي أصبحت وسيلة منظمي الاحتجاج الرئيسية لنشر المعلومات.[2]

ج. تبلور الإرادة المجتمعية: وجاءت نتيجة لإدراك أفراد المجتمع لأبعاد الأزمة المجتمعية السابقة الذكر، التي يعيشها المواطن العربي. ومتعلق بإدراك الجماهير لقيمتهم الحقيقية كمؤثرين في استقرار النظام أو تغييره، ويعد العامل الذاتي ذو أهمية كبيرة في التغيير، لأنه حتى لو توفرت العوامل الموضوعية السابقة الذكر، تبقى الحاجة إلىالتغير قائمة لكن دون إمكانية، و هذا ما يفسر حالة الجمود السياسي التي عاشتها الدول العربية منذ استقلالها إلى غاية أواخر جانفي 2011، و هذا بسبب غياب العامل الذاتي، الذي كان يتبلور ببطء، نتيجة المحاولات الخاصة بمنع بلورة إرادة جماعية فاعلة،[3] وذلك من خلال إتباع الآليات التالية:

---

[1]- دنيا شحاته، مريم وحيد، مرجع سابق، ص11.

[2]- يوسف محمد الصواني ريكاردو رينيه لاريمونت، مرجع سابق ص ص43 - 44.

[3]- ثناء فؤاد العبد الله، آليات التغيير في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 170.

الآلية القانونية: تمثلت في سن القواعد والقوانين التي حجمت المعارضة، ورفضت التظاهر، واعتبرت التمرد جريمة تستوجب العقاب.

الآلية المجتمعية: ساهمت العادات والتقاليد في تحجيم دور الفرد، ونشر الطاعة والولاء كثقافة، وتم تمجيد "الثقافة الأبوية"، التي اتخذت نظرة سلبية للمعارضة، ووضعت معايير الصواب و الخطأ، إذ تصنف الطاعة والولاء في جانب الصواب، والاعتراض في فئة الخطأ.

الآلية القيمية والأخلاقية: تجعل من الطاعة قيمة أخلاقية يتوجب احترامها، كما تصبح طاعة ولي الأمر و القائمين على السلطة ضرورة دينية، وخيرا أخلاقيا لا غنى عنه.[1]

وقد ساهمت الآليات السالفة الذكر في كبح جماح كل مبادرة إيجابية للتغيير، و خاصة مع قيام النخب الحاكمة في تشويه الحكم الديمقراطي، وذلك من خلال إبراز مظاهر الديمقراطية الصورية (من تعددية سياسية وانتخابات)، أو الاتجاه إلى إطلاق حملات التشكيك و أساليب العنف الرسمي، و استخدامها لوسائل الإعلام لمواجهة كل محاولات التغيير.[2]

يقول الباحث **"عصمت سيف الدولة"** في كتابه "نظرية الثورة العربية": "إن الإنسان يتحرر من حاجته بتغيير واقعه" و هذا بمعنى إن الإنسان بحاجة إلى انتزاع حريته من قيود الواقع المعاش، ولكن المعروف في المجتمعات العربية أنه قد ساد فيها حالة من حالات الاستكانة والخوف من الحاكم أدت إلى الخضوع للسلطة الحاكمة، فأصبحت ما يسمى –الطاعة- مفهوما سائدا نجم عنه تقديس السلطة، وأصبح الخروج عنها أمرا غير مرغوب فيه[3]، و ظهر ما يسمى "موجة الطاعة شبه المطلقة"، فهي طاعة موروثة وراسخة في المجتمعات العربية، ورغم انتشارها وتناميها إلا أنها لم تصل لدرجة القطيعة، فتاريخ المجتمعات العربية مليء بالثورات والاحتجاجات، و هي استثناءات مرحلية في تاريخ هذه الشعوب التي يغلب عليها الطاعة التي تمنعها من القيام بأي فعل من شأنه يزعزعها أو يتحدى السلطة، و هوما يفسر عدم ثورة الشعوب العربية لسنوات عديدة ر غم الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الحرجة، وقد استمر هذا النوع من الطاعة لفترات مختلفة وبدرجات متفاوتة إلى أن واجهت تحديا كبيرا باندلاع "الحراك الاحتجاجي الثوري"، حيث انكسر حاجز الخوف لدى الشعوب العر بية،وظهرت قيم التمرد والاعتراف و التظاهر بدل الطاعة أو ما يعرف بالموجة الثانية **"الطاعة المتوارية"**، تتميز هذه الموجة بحملها لمشاعر إيجابية نحو الذات، كالشعور بالثقة بالنفس ومشاعر سلبية تجاه السلطة وتسلطها، فحق عليها التغيير[4]، و خاصة في

---

[1]- داليا رشدي، سيكولوجية الطاعة، القيد الطوعي للفعل والتغيير في مرحلة ما بعد الثورات، مجلة الديمقراطية، العدد 65، جانفي 2017، ص 21.

[2]- ثناء فؤاد العبد الله، آليات التغيير في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 170.

[3]- داليا رشدى، مرجع سابق، ص 20.

[4]- المرجع نفسه، ص 22

ظل المشكلات السياسيةوالاقتصادية والاجتماعية، و اتساع نطاق تأثير وسائط الإعلام الاجتماعية التي سلطت الضوء على الكثير من السلبيات داخل المجتمعات العربية، لإجراء مقارنات أتاحتها وسائط التواصل الاجتماعيما بين تقدم الغرب الديمقراطي و النظم السياسية العربية السلطوية.

وهكذا أوجد مثلث الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والاعلام والقيم لحالة الاحتجاج المتنامية لما تحمله من(**المزاج غير الراضي لما هو قائم و الطامح للتغير**)، وشكلت تربة خصبة لمختلف أشكال الحراك العربي، المطالبة بإسقاط النظم الحاكمة في الدول العربية.[1]

هناك اتفاق عام بين المفكرين حول الفكرة القائلة أن الثورات العربية هي نتاج وصول البنية السياسية العربية إلى نقطة الأزمة المستعصية، حيث انتقل المجتمع العربي من التكيف إلى سياسات التغيير، فعلى الرغم من مظاهر الهيمنة و آلياتها، ظلت المجتمعات العربية، متطلعة إلى الخلاص من الاستبداد، إلا أن هذه الرغبة في التغيير "**يقظة الجماهير**" كانت غائبة لمدة أربعين عاما تحققت نتيجة تفاعل عدة متغيرات ديمغرافية واقتصادية وسياسية يبرزها المؤرخ "**فرنان بروديل**"في كتابه "**قواعد لغة الحضارات** "وتمثلت في ثلاث متغيرات رئيسية و هي:[2]

- **متغير التعليم:** ونتج عنه زيادة الوعي والقدرة على توظيفه، ويتمثل الوعي هنا في إدراك قيمة الحرية كمدخل لأحداث التغيير، وهذا لأن الهدف الأساسي للتغيير هو الوصول إلى الحرية في مواجهة الاستبداد كما أشارت إليه الباحثة "**حنه ارندت**" في كتابها "**في الثورة**".

- **متغير اقتصادي اجتماعي:** وقد أفرز كذلك نتيجتين هما: نمو طبقةسُدْتَغْلَة وذلك في ظل انعدام عدالة توزيع الدخل، وتفشي البطالة بسبب تخلف الهياكل الاقتصادية.

- **متغير تواصلي:** وقد أفرز بدوره نتيجتين: اطلاع الناس على ما يجري داخل دولهم وفي العالم، ومقارنته والقدرة على التواصل بينهم دون حدود أو قيود. هذا بالنسبة للعوامل المغذية للعامل الذاتي أما بخصوص التحولات الاجتماعية البنيوية التي حصلت في المجتمعات العربية في الفترة السابقة، ومهدت الطريق إلى الثورات الاحتجاجية يمكن أن نذكر ثلاث تحولات بنيوية:[3]

التحول البنيوي الأول: وهو انتقال أكثر من نصف سكان الأرياف العربية من المناطق الزراعية والرعائية إلى جوار المدن، وما عانته من بؤس وفقر، وكانت بحاجة ماسة إلى التغيير.

التحول البنيوي الثاني: هو توقف التخطيط من قبل الدولة، وتراجع قطاعات الإنتاج الزراعية والصناعية، وتفكيك القطاع العام "**الاشتراكي**" الصناعي والخدماتي، وتحوله إلى قطاع خاص

---

[1]- عمرو صلاح، المزاج العام والتغيير، ما بين النظرية و التطبيق، مجلة الديمقراطية، العدد 65، الصادر في يناير، 2017، ص 80.

[2]- توفيق المديني وآخرون، الربيع العربي..... إلى أين ؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ط03، ص ص 42-43.

[3]- احمد عبيدات وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق ، مرجع سابق، ص 160.

رأسمالي في أقل من عقدين، وانتقال معظم العاملين في هذين القطاعين إلى العمل في قطاع الخدمات الصغيرة أو إلى البطالة.

التحول البنيوي الثالث: هو تدهور أوضاع الطبقات الوسطى في المجتمعات العربية الثائرة والمنتفضة، وهي الطبقات التي نمت وصعدت اجتماعيا في فترة الخمسينيات والسبعينيات من القرن الماضي في ظل الجمهوريات الاشتراكية، مستفيدة من سياسات انتشار التعليم الرسمي والتوظيف في القطاع العام، والخدمات المتوفرة للجميع في الصحة والسكن. وبعد فشل السياسات الاشتراكية الموجهة في فترة الثمانينيات من القرن العشرين تراجع تدخل الدولة في الإنتاج، وتوقف التوظيف في القطاع العام، وتقلصت الخدمات العامة، وهبط في اقل من عقدين معظم ذوي الدخل المتوسط إلى جوار خط الفقر، واستمر **"المسار الانحداري"**وتسارعت وتيرته، حتى أصبح أكثر من 50% من جيل الشباب من كل الأوساط لا يجدون عملا أو وظيفة بعد انتهاء المرحلة الدراسية، وتراوحت مستويات البطالة بين 30% في الجمهوريات النفطية (ليبيا- الجزائر)، و45% في الجمهوريات غير النفطية الزراعية والصناعية(**مصر – تونس – اليمن – سوريا).**

وبهذا يمكن القول أن الفئات الاجتماعية المدنية المتوسطة، و الفئات الريفية النازحة من الأرياف إلى المدن هي مهمشة وتشكل أكثرية السكان في الدول العربية، التي عرفت حراك جماهيري (ثوري و احتجاجي) وهي بحاجة ماسة إلى التغيير.

د.العامل المباشر للحراك الاحتجاجي الثوري: يطلق عليه بعض المفكرين من أمثال **"لينين"** و **"تيمور كوران" "بالشرارة"**، فمثلا عند **"لينين"**، الشرارة تفترض وجود وضع ثوري لا ينقصه سوى حدث صغير واحد ليشعله، حتى إن لم يستطع أي مراقب مهما كان ذا بصيرة أن يعلم بالضبط متى و أين سيحدث ذلك، في حين يعتبرها المفكر" **تيمور كوران**" في دراساته المعنونة بـ **"شرارات و نيران السهوب": نظرية الثورة السياسية غير المتوقعة"**، القائمة على دراسة الثورات الفرنسية والروسية و الإيرانية، حيث يعتبر أنه في الأنظمة القهرية يخفي الناس أراءهم الحقيقية، ولكن لقاء ثمن نفسي كبير، فالاستجابة لأي تزايد في المعارضة بصفة واضحة سيشجع بصورة متزايدة عدد من الأفراد للتعبير عن سخط سياسي مكشوف، حتى يظهر تحول كبير في **"الشعور العام"**،و هو ما حدث في تونس بعد التضحية بالنفس من قبل **محمد البوعزيزي** في 17 ديسمبر 2010[1]، وقد اعتبرت لحظة البوعزيزي أو **ظاهرة البوعزيزي** syndrome الفجائية وفق تعبير البعض أنها حفزت عنصر غامض غير النسق الاجتماعي السياسي التونسي وفجر الثورات العربية، كما

[1]- أفي شلايم آخرون، الشرق الأوسط الجديد (الاحتجاج و الثورة و الفوضى في الوطن العربي)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص ص 228-229.

أضاف البعض" هذه الظاهرة أثبتت عجز المفاهيم والحتميات العلمية التقليدية عن فك رموز الثورات العربية وألغازها بما تستحق الدراسة والتأمل من زوايا جديدة".[1]

2. العوامل الخارجية للحراك الثوري- الاحتجاجي: إضافة إلى العوامل الداخلية التي أدت إلى قيام الحراك العربي، هناك عوامل مؤثرة خارج حدود الدول الذي قام فيها الحراك. وحول مدى تأثير العوامل الخارجية ظهر اتجاهان رئيسيان:

أ/الاتجاه الأول: يرى أن الحراك العربي هو حدث داخلي محض لم يكن فيه أي دور خارجي وهو ما أكده العديد من المفكرين، فمثلا تطرق الباحث " علي سرحان" في مقالته" Is The Arab Spring In The Third Wave Of Democratization, the case of Syria and Egypt"، أن الحراك العربي برز بفعل المصادر الداخلية(دور السكان الأصليون المنتفضون)، لا من قبل تأثير العامل الخارجي، لأن القوى الخارجية في أغلب الحالات كانت تربطها علاقات متينة مع الأنظمة التسلطية في الدول العربية، فمثلا اسرائيل كانت على علاقة جيدة مع الرئيس السابق **حسني مبارك** لأن هذا الأخير لم يعارض الهجمات والاعتداءات المتكررة على الشعب الفلسطيني على الرغم من الضغوطات الداخلية على الرئيس المصري(دور القوى المعارضة)، كذلك الحال بالنسبة لفرنسا إذ كانت تحكمها علاقات تجارية في ميدان الطاقة مع ليبيا قبل بداية الثورة.[2]

ولهذا فالحراك العربي قد برز نتيجة لمعارضة داخلية التي انتفضت ضد الحكام وأنظمتهم المتميزة بأنظمة الحزب الواحد كحالة سوريا أو الأنظمة العسكرية كحالة مصر في ظل حكم الرئيس مبارك منذ عام 1981، وهذه الظروف مشابهة إلى حد كبير بظروف دول الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي كبولندا التي شهدت نظام الحزب الواحد ذو البنية العسكرية القوية.[3]

ب/الاتجاه الثاني: يؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن ما وقع في المنطقة العربية من حراك احتجاجي ثوري، إنما كان بفعل عوامل خارجية تورطت فيها دوائر وخطط غربية بهدف إعادة رسم الخارطة الجيو إستراتيجية للمنطقة بما يخدم مصالحها، ويظهر في هذا الصدد **نظريات المؤامرة***،

---

[1]- حسن محمد الزين، الربيع العربي، آخر عملية الشرق الأوسط، بيروت: دار القلم الجديد، 2013، ص 136.

[2]- Ahmed Sarhan, opcit, p 70.

[3]- Ibidem.

* - يعتبرها الباحث ما ثيو كراي بانها لغة سياسية وخطاب سياسي وظاهرة اجتماعية مبهمة تحمل الكثير من المؤشرات التي تعكس المخاوف الاجتماعية الشائعة في الخطاب السائد كخطاب مضاد يتحدى التفسيرات التقليدية ويبني على نسق محكم من الأحداث والواقع والحجج التي تبدو في الظاهر الأمر منسجمة فيما بينها، كما يعتمد الخطاب التآمري من جهة أخرى على عنصر السرية في الانتشار والتغلغل في أدهان الناس.

ولهدا فسّ ر الكثيرون ما حدث في الدول العربية على أنها جزء من المؤامرة إيذانا بتطبيق الخطة الأمريكية الجديدة في العالم العربي بعد فشل مشروعي الشرق الأوسط الكبير والاتحاد من اجل المتوسط ، في حين أن هناك من يرى أن الخطاب التآمري هو مشروع قديم يعود الى ما عرف بمعاهدة **سياكس بيكو** وتقسيم الوطن العربي.[1]

إلا أن الأكيد في هده النظرية هو تدخل قوى خارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لتفيك الوضع القائم من احل إيجاد نظام سياسي جديد يخدم إستراتيجية أمنها القومي ولو على حساب حدوث الفوضى الخلاقة واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي، لتحد من هامش وفعالية هذا الحراك في حالة ما غير مساره إلى وجهة غير مرغوب فيها، أي إذا تناقض مع مصالح القوى الكبرى.

ويستند أصحاب هذا الاتجاه على الوثائق السرية التي كشفها موقع "**ويكيليكس**" التي تكشف أن الولايات المتحدة الأمريكية دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية في مصر.[2] ويرى البعض أن لوثائق **ويكيليكس** صلة بثورات الربيع العربي، فمثلا صدر عام 2012 عن المركز الثقافي العربي كتاب للباحث التونسي **حسن مصدق** تحت عنوان "**وثائق ويكيليكس وأسرار الربيع الثورات العربية**" تحدث فيه عن وجود صلة بين صدور وثائق ويكيليكس واندلاع الثورة التونسية، وكذا دور موقع **تونس- ليكس**Tunis-leaks في تعبئة الجمهور التونسي وتأجيج مشاعره، مؤكدا أن ويكيليكس لعبت دورا حاسما في تعرية دكتاتورية وفساد النظام التونسي وساهمت في نجاح الثورة التونسية.[3]

في حين أكد محللون آخرون أن وثائق **ويكيليكس** قد سربت عمدا لتفكيك المنطقة العربية وفق السياقات والحسابات الأمريكية، وهو ما أكده الباحث المصري **أحمد عبد الغاني** :"**لا قيمة استخباراتية لها بذاتها ولا فائدة من كتمها، فهي لا تحمل أي معلومات جديدة ذات شأن، لكنها تعطي الصدقية لحقائق وأفكار قديمة يعرفها الجمهور العربي**".[4]

---

[1] -احمد الصدق، نحو قراءة اكاديمية للثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 207، يناير 2017، ص 40-41.

[2] - ريم محمد موسى، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، كلية الآداب والفنون - جامعة فيلادليفيا، مؤتمر فيلادليفيا السابع عشر - ثقافة التغيير.

[3] - حسن محمد الزين، مرجع سابق، ص 142.

[4] - حسن محمد الزين، مرجع سابق، ص 144.

وبغض النظر عن كونها مصطنعة او حقيقة فان المعطيات تشكل قضايا خاصة بعلاقة الدولة بالمجتمع، خاصة إذا كانت غير مستقرة وتواجهها عقبات فهي ستشكل بيئة لانتشار هذالنو ع من النظريات.

من خلال عرض حجج الاتجاهين السابقين يتضح جليا أن الحراك الثوري الاحتجاجي هو حراك داخلي ضد الحالة الاجتماعية السياسية المزرية التي تعيشها الشعوب العربية بسبب التفاوت الاقتصادي الناجم عن انعدام العدالة الاجتماعية وسوء توزيع الثروة ونفشي الفساد، ولكن مع ذلك لا يمكن إهمال دور العامل الخارجي ممثلا في القوى الدولية في التدخل في السياسات الداخلية لدول المنطقة العربية ومختلف المحاولات لاحتواء وضبط مالأت الثورات خدمة لمصالحها.

الفصل الثالث:

الإصلاحات السياسية في دول "الحراك العربي الثوري- الاحتجاجي": دراسة في النماذج.

تميزت الإصلاحات السياسية السابقة عن فترة الحراك العربي بالطابع الفوقي أي أنها إصلاحات تم فرضها من القمة{ النخب الحاكمة}، بهدف مواكبة رياح التغيير التي فرضتها الترتيبات الدولية، سواء تعلق الأمر بالموجة الديمقراطية العالمية التي أفرزتها عالم ما بعد الحرب الباردة، أو ضغوطات القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية عقب هجمات 11 سبتمبر 2001، وهذه الإصلاحات في مجملها لم تؤدي إلى تغيرات عميقة ينجم عنها تغيير في طريقة وأداء المؤسسات المختلفة لوظائفها، وهو ما جعل الإصلاح يفرض من القاعدة كنمط أخر من التحول في سياق الحركات الاحتجاجية التي شهدتها بعض الدول كالبحرين والمغرب والجزائر واجهتها النظم السياسية العربية بإصلاحات استباقية كفتح لجان الحوار الوطني، إجراء انتخابات، تعديل أو إصدار دساتير جديدة، وهذا حتى لا تتحول تلك الاحتجاجات إلى "ثورات شعبية" على غرار ما حدث قي مصر وتونس ، نجم عنها سقوط رأس النظام فيها، ودخول دول الحراك مرحلة انتقالية عرفت جملة من التطورات القانونية والدستورية والعمليات الانتخابية، وهذا رغم التحديات التي تواجهها.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل بالتركيز على مضامين عمليات الإصلاح السياسي، في دول الحراك الثوري –الاحتجاجي من خلال النموذجين التونسي والمصري كنموذجين للحراك الثوري، والنموذجين المغربي والبحريني كأمثلة للحراك الاحتجاجي، وأخيرا انعكاساتها على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية.

المبحث الأول: الإصلاح السياسي في دول الحراك الثوري: يعني جملة التطورات السياسية والدستورية في النظم السياسية العربية التي شهدت حراك ثوريا ، وأثرت بشكل متفاوت على طبيعة البناء السياسي لهذه الدول، وسنحاول التركيز على النموذجين التونسي والمصري، على أساس أنهما يوضحان بشكل جلي طبيعة وفلسفة الفعل الثوري مقارنة بالنماذج الأخرى.

المطلب الأول: الإصلاح السياسي في تونس بعد "ثورة 14 يناير 2011": يقال عادة أنه لا يمكن أن تقوم الثورة إلا إذا توفرت أسبابها: كالثورة على الظلم أو القهر، وقد تجتمع هذه الأسباب كلها في ثورة واحدة، وعليه أنه لا يمكن أن يثور مجتمع ما إلا بعد الاقتناع التام بأنه صاحب حق وقضية، وهو ما لاحظناه في الثورة التونسية، التي كانت لها إرهاصات عديدة سنبينها في النقاط التالية:

1.أسباب الثورة التونسية: اندلعت الثورة التونسية في 17 جانفي 2010، على إثر حرق الشاب **محمد بوعزيزي** نفسه أمام مقر الولايةوذلك احتجاجا على إهانته من موظفين حكوميين، وقد شكلت هذه الحادثة الشرارة التي أدت إلى الثورة في تونس، نتج عنها تنحي **بن علي** عن الحكمفوارہ إلى السعودية بعد 29يوما من ثورة الشباب التونسي. وما من شك أن هذه الثورة لها إرهاصات وجذور، فتونس تشترك مع الدول العربية الأخرى في تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة خاصة من حيث تسلطية الحكم وتفشي الفساد.

هناك جوانب للخصوصية التونسية فقد تميزت تونس بتغييرات اجتماعية مع بعض النجاحات الاقتصادية، إذ انتهج نظام الحكم سياسات طيلة الخمسة عقود الماضية غيرت من البنية الاقتصادية والاجتماعية فيها وذلك منذ عهد **بورقيبة**، كتعميم التعليم وتخريج آلاف الكوادر الكفؤة في مختلف مجالات المعرفة، وتركيز المرافق الصحية الحكومية في مختلف المدن، كما أنشأت تونس أيضا مؤسسات اقتصادية ذات قدرة تنافسية عالية، وتم التحكم في النمو الديمغرافي للسكان، وارتفع الدخل السنوي للفرد من 91 دولار عام 1996 إلى قرابة 5000 دولار عام 2009، وشهدت كذلك نسبة نمو اقتصادية بمدل 5.6%في العقود الأولى و4.7 % في العقدين التاليين، لكن مع ذلك لم تتمكن جميع الشرائح الاجتماعية من الاستفادة من نتائج النجاحات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة انعدام العدالة التوزيعية.[1]

[1]- أحمد كرعود، تونس: ثورة الحرية والكرامة، من مؤلف حسن كريم وآخرون، الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، ص 35.

وفي المقابل فإن تطوير المجتمع وتركيز أسس الدولة الحديثة، لم يتحققا إلا في ظل غلق فضاء المشاركة السياسية، والقضاء على التعددية الحزبية، وفرض رقابة صارمة على وسائل الإعلام وتعبئة مختلف المنظمات المهنية لخدمة النظام، وأكثر من ذلك **شخصنةالسلطة** لفائدة فرد أو ما عرف بـ:" **الرئاسة مدى الحياة**".[1]

وكان من نتيجة هذه الأوضاع انسداد سياسي وتأزم اجتماعي وا ٍضرابات عامة كالتي قادها **الاتحاد العام التونسي للشغل** عام 1978، **وانتفاضة الخبز** عام 1984، وكذا ظهور **حركات الإسلام السياسي** وانتشارها، كتعبير عن الإخفاقات التي سجلتها سياسة بورقيبة في مجالات توزيع الثروة وتقليص الفوارق الكبيرة بين الطبقات الاجتماعية، وكذا بين المناطق الواقعة على ساحل البحر المتوسط (شرق البلاد) والمناطق الداخلية (وسط البلاد وغربها)وطبع ًا تم اعتماد العنف والمقاربات الأمنية لمواجهة الحركات الاحتجاجية، لأن من طبيعة النظام التسلطي الاعتماد على القمع وليس الحوار وهذا من أجل الاستمرار في السلطة أو ما يسمى **بالاستقرار السياسي السلطوي**.[2]

وكل هذه العوامل السابقة الذكر إضافة إلى تدهور الوضع الصحي **للرئيس بورقيبة**، أدت إلى تفاقم أزمة النظام السياسي، نجم عنها إقالة الرئيس " **بورقيبة** " في عام 1987م وخلفه الرئيس " **بن علي** "، الذي شرع في تبني سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية ، وقام أحد الخبراء الاقتصاديين بتقييم هذه الإصلاحات في ثلاثة مراحل :[3]

المرحلة الأولى: حيث سعت الحكومة للحد من العجز وكبح جماح التضخم.

المرحلة الثانية: تم فيها مواصلة خصخصة المؤسسات العامة، والتي كانت قد بدأت منذ عهد بورقيبة أي بين عام 1987م و2008م، إذ تم بيع أكثر من 200 شركة وأحرزت الدولة ما يقارب 6.1 مليار دينار تونسي (حوالي 3.8 مليار دولار)، إلا أن هذه المرحلة واجهتها العديد من المشاكل كالفساد والمحاباة.

---

[1]- لطفي طرشونة، منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 يناير في مؤلف مجموعة مؤلفين، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 32.

[2]- لطفي طرشونة ، مرجع سابق، ص 38.

[3]- AlcindaHonwana, Youth and revolution in Tunisia, Zed books, London, In association with International African Institute, Royal African Society, WoldPeaceFoundation, 2013, p23.

المرحلة الثالثة: تم فيها تحرير الاقتصاد من خلال اتفاقيات التجارة الحرة التي تهدف إلى مساعدة المؤسسات المحلية، مع زيادة نسبة المنافسة مع الشركات الأجنبية، فمثلاً في جويلية 1995 وقعت الحكومة اتفاقا للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوربي، وكان من أهم نتائج هذه الإصلاحات هو التقليص من حجم الأزمة الاقتصادية، وتحفيز النمو الاقتصادي، لكن هذا الأخير ولد العديد من الاختلالات الاقتصادية، حيث أدت السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة لنظام **بن علي** لنمط **تنمية اقتصادية غير متوازنة** نتج عنها تهميش المناطق الصحراوية الغربية والجنوبية الوسطى وركزت الثروة في السياحة والبنية التحتية في المناطق الساحلية الشمالية والشرقية من البلاد، كمراكز شبكة الطرقات التي كانت ذات نوعية جيدة في المناطق الساحلية، بينما كانت أكثر عزلة في المناطق الداخلية، وقد ساهم التراجع في الزراعة والصناعة الداخلية في اتساع الفوارق الإقليمية في تونس، وبحلول عام 1999م، كانت اليد العاملة تمثل 25% في المجال الزراعي، هذه الأخيرة تمثل 12% من الإنتاجي المحلي الإجمالي وا ٍذا كان الشمال يتميز بالأراضي الخصبة المنتجة للكثير من المنتوجات (زيتون – حبوب – فواكه – خضر)، فإن المناطق الوسطى والغربية، كانت تعاني من مشاكل عديدة أهمها عدم توفر أنظمة الري، الفقر، حيث أن ما يقرب 30 % من السكان يعيشون تحت مستوى الفقر.[1]

كما كان النشاط التجاري غير متكافئ فبدلاً من أن تجعل الدولة الاستثمار في المناطق الفقيرة، عرضت على المؤسسات الخاصة إعفاءات ضريبية وحوافز من أجل تحسين التنمية المحلية في المناطق الساحلية وكانت النتيجة افتقار هذه المناطق (المناطق الفقيرة) للبنية التحتية من مستشفيات ومدارس وطرقات، وهو ما سبب استياء وغضب شديدين لسكان هذه المناطق، فمثلاً تعد منطقة القصرين من أفقر المناطق في البلاد، إذ لم تقم الحكومة بأي استثمار في المنطقة بل كانت تهدف إلى سياسة إفقارها.[2]

وقد أظهرت بعض الدراسات المتعلقة بالأوضاع الإدارية والاقتصادية على مدى نصف قرن من **حكم بورقيبة وبن علي** أن هناك عاملين اثنين بهما تفاقمت دواعي الغضب والاحتجاج وهما:

- العامل الأول: انفراد الولايات الساحلية مسؤولية صنع القرار دون اشتراك ولايات النصف الغربي من البلاد، فقد تعاقبت على الاضطلاع بهذه المسؤوليات في الحكومات السبعفي عهد بورقيبة قدرت 38وزير ًا في مختلف الاختصاصات، في حين لم يزد نصيب العشر الولايات

---

[1] - AlcindaHonwana, opcit, p 25.

[2] - Ibid, p24.

الغربية على 25 وزير، واللافت للنظر أن **سيدي بوزيد** مهد الثورة لم يفر واحد من أبنائها الجامعين بمسؤولية وزارية على مدى 30 عام ًا من الفترة البورقيبية.

-العامل الثاني: يتعلق بإحلال الاستثمارات الاقتصادية، ولهذا فإن حجم الاستثمارات المنجزة على مدى خمسين عام ًا من عهد الاستقلال، يتوزع بنسبة 80% لفائدة الولايات الساحلية، و20 % للولايات الغربية، فمثلاً بالنسبة لقطاع السياحة فهو يتصرف في 870 وحدة فندقية تحمل على أكثر من 245 ألف سرير، يستأثر الشريط الساحلي بنسبة 82 %بها، ولا يزيد نصيب الولايات الداخلية على أكثر من 18 %، أما بالنسبة لعدد الشركات الخاصة المستثمرة في البلاد فيبلغ نصيب حجم استثماراتها 78 % في الولايات الساحلية و22% في الولايات الغربية.[1] وكان من نتيجة **النهج الليبرالي اللامتوازن**، انخفاض الأجور والفشل في توفير فرص عمل كافية لتوظيف الشباب وأصحاب الشهادات، حيث زادت معدلات البطالة، ففي عام 2009م كان معدل البطالة في أوساط الذين تتراوح أعمارهم بين 18-29 سنة 30% ولهذا كانت الوجهة الهجرة إلى أوربا.

وللتقليص من حدة الأزمة الاقتصادية، قامت الحكومة التونسية بتنفيذ عدة برامج تهدف إلى خفض الدعم على السلع الأساسية، وتقديم مشاريع لدعم خريجي الجامعة وتطوير أعمالهم الخاصة، **كالصندوق الوطني للتشغيل** الذي أنشئ عام 2000م للتعامل مع بطالي المتخرجين وتشجيعهم على التقدم لطلب الحصول على القروض، وكذلك **البنك التونسي للتضامن** لتقديم القروض التجارية للشباب لتسهيل تنمية المشاريعالصغيرة بأسعار تنافسية جد ًا وتوسيع فرص العمل، لكن في ظل الفساد كانت النتائج مخيبة للآمال،وفي هذا الصدد وفق ًا لعالم الاجتماع الفرنسي " **بياتريسهيبو**" أصبح البنك التونسي أداة للسيطرة السياسية على الحزب، حيث أصبح يعرض العديد من الخدمات على أعضاء الحزب الحاكم، كما أن أموال هذا البنك هي تحت قيود وشروط حزب **التجمع الدستوري الديمقراطي**، والحال نفسه يقال بالنسبة **للصندوق الوطني للشغل**، إذ استخدم للسيطرة على وظائف القطاع العام والخاص ويخضع هو الآخر للرقابة المشددة من قبل النظام الحاكم"**.**[2]

وعليه لم تستطع هذه السياسات الترميمية من امتصاص غضب الشارع، وبدأت الاحتجاجات في العديد من المناطق المهمشة على غرار **احتجاجات قفصة** جنوب غرب تونس في

---

[1]- مصطفى الفيلالي، الثورة التونسية والبناء الديمقراطي، من مؤلف أحمد عبيدات وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خريطة طريق، مرجع سابق، ص ص 308-309.

[2]- AlcindaHonwana, opcit, p25 .

عام 2008*، واعتبرت الحركة الاحتجاجية الأكثر شمولا منذ **انتفاضة الخبز** عام 1984م،إذ قام المحتجون برفع شعارات تندد ضد الفساد، وقد عبرت هذه الاحتجاجات عن **نمط جديد من التعبئة،** حيث تميزت **باللامركزية،** وكانت تعمل بشكل طليق خرجت عن الأنماط المألوفة للاحتجاج الاجتماعي في تونس التي كانت عادة تدوم عدة أسابيع، ولهذا اعتبرت هذه الاحتجاجات الأكثر جرأة بعد **انتفاضة الخبز** عام 1984م.[1]

أما على مستوى السياسي فرغم الطابع المعقد لإجراءات التعديل الدستوري إلا أن وتيرة الاصلاحات الدستورية تعتبر سريعة، فقد تعاقبت مراجعات الدستور منذ 1965،إذ كان هناك 16 تعديلا خلال 51 سنة أي بمعدل ثلاث تعديلات كل ثلاث أو أربعة سنوات وهي تعديلات مبالغ فيها أدت إلى نوع من التضخم الدستوري، منذ **عهد بورقيبة** وتواصلت حتى في **عهد بن علي،** حيث قاما بتنقيح الدستور في العديد من المناسبات.[2]

من الواضح أن الفلسفة القانونية تعتبر أن المراجعات الدستورية ليست دليلا على ضعف الدستور في حد ذاته وا ٍنما هي من أجل مواكبة مختلف التطورات الداخلية والخارجية، إلا أنه عموما في دول العالم الثالث من بينها **تونس**تصب مختلف التعديلات الدستورية في تقوية **السطلة التنفيذية،** رغم أن مراجعة الدستور في18 أفريل 1976 نصت على مبدأ **ازدواجية السلطة التنفيذية،** إلا أن التعديلات التي تلتها منذ5 جويلية 1988 كانت تهدف إلى دعم سلطة الرئيس، والحال نفسه يقال للتعديلات الدستورية في **عهد بن علي،** فمثلا كان لتعديلي 27 أكتوبر 1997 و1 جوان 2002 الدور في منح الأولوية لسلطات أوسع للرئيس من أجل التحكم في قرارات الدولة، وذلك بما تخوله من صلاحيات واسعة فهو الذي يوجه السياسة العامة للدولة ويحدد المعالم الأساسية لها، يعين رئيس الحكومة وباقي أعضائها، كما كرست هذه التعديلاتتَدَخُّل الرئيس في

---

* - حدثت هذه الاحتجاجات على إثر فضيحة التلاعب بنتائج مسابقة التوظيف في مناجم الفوسفات، التي كشفت تواطؤ نقابة عمال المناجم والحزب السياسي الحاكم، وهو ما أدى إلى استياء شعبي كبير، خاصة أن الشركة قد خفضت من عدد العمال من 15000 عامل إلى 5000 عامل، ناهيك عن كون المنطقة محرومة من مختلف البنى التحتية، وطبعا قمت الشرطة المتظاهرين بقتل شابين، واعتقال العديد منهم وتم إطلاق سراحهم بعد الثورة.

[1]- Farhad Khasrokhavar, The New Arab Revolutions That Shook The World, London: Paradigm Publisbers,2012,pp 28- 29.

[2]- Ahmed Essoussi, Constitution et Gouvernance, Travaux de L'Unité de recherché de droit constitutionnel et fiscal maghrébin, Opcit, p p 75.

العملية التشريعية**(حق التشريع)**، كما يتبنى أيضا الدستور التونسي مبدأ الحصانة القضائية للرئيس.[1]

نفهم من خلال ما سبق أن التعديلات الدستورية هي مجرد إصلاحات شكليةلم تغير من طبيعة النظام السياسي القائم **(نظام رئاسوي)**،هدفها ضمان تقوية سلطة الرئيس المتمثلة في السلطة التنفيذية، أكثر من كونها عملية إصلاح سياسي وما تتطلبه من ترسيخ دولة القانون والمؤسسات وتوسيع المشاركة السياسية والتنافس على السلطة.

ومن أجل البقاء في السلطة واستمرارها قام النظام السياسي في تونس بانتهاج سياسة **قمعية ممنهجة** حيال كل المعارضين من تعذيب واعتقال، وذلك لبث الخوف والاستكانة في المجتمع مستعين ًا في ذلك بعدد من الأجهزة البوليسية والاستخبارية واستعمال الإعلام الرسمي الموجه لتشوية صورة المعارضين، وكذا استخدام الحزب الحاكم كجهاز لمراقبة المواطنين، وهذا ما يتناقض مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وهو مابينته التقارير التي أصدرتها مختلف منظمات حقوق الإنسان الوطنية والعربية والدولية، الذي أدى إلى فقدان الثقة بين المواطنين والنظام، وخاصة الشباب وسكان المناطق المهمشة الأكثر تضرر ً ا من انعدام العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا أكدت الاحتجاجات والمواجهات مع أجهزة الأمن المختلفة" **افتقاد النظام لأي شرعية"**، فهي ليست **شرعية تاريخية**(خلافا لحال الرئيس **بورقيبة** في النصف الأول من حكمه)، ولا **شرعية ديمقراطية**(انعدام أية انتخابات نزيهة وشفافة).[2]

وعليه يمكن القول أن تونس كانت أرض ً ا خصبة لقيام وانتشار الثورةو هذا بسبب الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية،التي تزايدت خلال العقدين الماضيين، حيث أشعلت تضحية **محمد بوعزيزي**بنفسه نار الاحتجاجات وعبرت عن السخط ضد الكثير من المشاكل المجتمعية السابقة الذكر، وضد سياسة الحكومة ومظاهر الدكتاتورية التي جسدها **بن علي** وقبله **بورقيبة**، فضلا عن عمليات القمع الحكومي التي أدت إلى اختناقللشعب وا إلى غياب الحريات السياسية.

وبهذا شكل الوضع السياسي والاقتصادي انفصال الحكومة عن الشعب وظهور ائتلاف شعبي بين مختلف الفئات من فقراء ومحرومين، ورجال أعمال والطبقة الوسطى، وذلك في ظل الظروف التالية:

- تنمية إقليمية غير متكافئة.
- بطالة واسعة النطاق (200.000 من حملة الشهادات عام 2010 كانوا عاطلين عن العمل).

---

[1]- Ibid, p76-80.

[2]- أحمد كرعود، مرجع سابق، ص ص 37-38.

-مستويات عالية من الفساد والمحسوبية.

- قمع سياسي وغياب الحريات المدنية.

- قمع الإسلام والهوية الدينية التونسية.[1]

وقد اجتمعت العوامل السابقة الذكر وأحدثت ما يسمى تراكمات منذ **عهد بورقيبة** إلى **عهد بن علي** أدت إلى ثورة 14 يناير 2010م وهي كلها من خصائص النظام التسلطي وهذا وفقاً لتصنيف الأنظمة السياسية الذي اعتمده "**جان خوان لينر**"، والتسلطية في تونس لم تكن تمثل مرحلة انتقالية للديمقراطية، بل تحول النظام التسلطي فيها من طور **التسلطية التقليدية** إلى طور **التجذر التسلطي La consolidation athoritaire**، أي أنه نظام تسلطي مترسخ، أغلق أمامه أي فرصة أو إمكانية للتطور[2]، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى إسقاط النظام.

2. الإصلاحات السياسية في تونس بعد الثورة: وترتكز على:

أ- الحفاظ على المؤسسات والدفاع عن الطابع الدستوري لعملية الانتقال:

غالباً ما تعمل القوى الصاعدة على القطع مع المرحلة السابقة برموزها والقوى التي كانت تستند إليها، والعمل في مقابل ذلك على بناء مرحلة جديدة ومختلفة تؤسسها القوى الاجتماعية والسياسية التي قامت بالثورة أو ارتبطت بها واستفادت منها، ولقد طرحت هذه المسألة في تونس منذ البداية إذ وجدت النخب السياسية نفسها منقسمة إلى تيارين: **الأول** يعتقد بأن ما حدث في تونس ثورة تستوجب التخلي عن المنطق الإصلاحي، **والثاني** اعتبر أن الإصلاح لا يتعارض مع الثورة وإنما يحافظ عليها وعلى مكتسباتها.[3]

ومع رحيل"**بن علي**" طالبت أطراف عديدة بإسقاط الحكومة وتعليق الدستور وحل البرلمان واستبدال المؤسسات القائمة **بمجلس لحماية الثورة***، الذي جعل من بين أهدافه " **درء مخاطر الالتفاف عن الثورة وإجهاضها وتجنب البلاد الصراع**"،كما أنهم أصروا على خطورة **حزب التجمع**

---

[1]- AlcindaHonwana , opcit, p 22.

[2]-لطفي طرشونة، مرجع سابق، ص 35.

[3]- مجموعة مؤلفين، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق، ص259.

*- أعلنت الأطراف المكونة له بأنها قد جعلت منه سلطة تقريرية تتولى السهر على إعداد التشريعيات المتعلقة بالفترة الانتقالية والمصادقة عليها، ولم تكتف بالتشديد على حقها في مراقبة أعمال الحكومة المؤقتة التي تتولى تصريف الأعمال، وإنما اعتبرت من صلاحياتها إخضاع تسمية المسؤولين في الوظائف السامية وذلك في انتظار تنظيم انتخابات **لمجلس تأسيسي** يتولى إعداد دستور بديل وتنظيم انتخابات رئاسية، باعتبار أن دستور المرحلة الماضية لا يستند إلى أي شرعية لأنه تعرض للتعديل والانتهاك أكثر من مرة.

الدستوري الديمقراطي على الثورة[1]، وطالبوا بإعادة النظر في اللجان التي تم تأسيسها في الأسابيع الأولى بعد الثورة لإدارة المرحلة الانتقالية،**كاللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات** التي شهدتها تونس خلال الفترة الممتدة من 17 جانفي 2011 حتى سقوط **بن علي، واللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد** خلال الفترة الممتدة من 07جانفي 1987 إلى 14 جانفي 2011، وكذا **الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح والانتقال الديمقراطي** رغم قيامها ببعض الانجازات خلال المرحلة الانتقالية، وفتحت النقاش في قضايا مصيرية مثل النظام السياسي والقانون الانتخابي وتفكيك نظام الفساد، ودور الأجهزة في استمرار النظام التسلطي، وطبعاً لهذه الصيغة غالباً ما اعتمدتها التجارب التي أطاحت فيها أحزاب ثورية بالنظام السابق ولكن الثورة التونسية كانت عفوية وبدون قيادة سياسية.[2]

قوبل هذا المقترح بالنقد وعدم الموافقة عليه من قبل الأطراف السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي وافقت على **ضرورة التدرج** في عملية بناء نظام سياسي جديد على أنقاض النظام القديم،وهذا بسبب المخاطر التي قد تنجر عن استبدال المؤسسات القائمة بأخرى غامضة أو غير منبثقة عن اختيار شعبي يمتلك القدرة على الإلزام، **فمجلس حماية الثورة** شكلته مجموعة من الأحزاب السياسية إلى جانب منظمات وجمعيات مثل **الاتحاد العام التونسي للشغل،الهيئة الوطنية للمحامين والجمعية التونسية للقضاة**، وهو ما جعل الكثيرين يتساءلون عن المشروعية التي استمدت منها هذه الأطراف سلطتها المعنوية باسم الشعب والثورة.[3]

وبعد حصول الفراغ على مستو ى من كان يمسك بكل مؤسسات الدولة، ولكون المعارضة لم تكن مهيأة لملء هذا الفراغ، تم اللجوء نحو الصيغة الدستورية التي حددت كيفية انتقال السلطة في حالات الشغور بمنصب **رئاسة الجمهورية**،وفي البداية تم الاستناد إلى الفصل 56 من الدستور الذي يقر بأن الوزير الأول "**محمد الغنوشي**" يتولى رئاسة لكن البلاد، لكن هذا الفصل من شأنه أن يفتح المجال لعودة" **بن علي**" إلى الحكم في حالة استقرار الأوضاع، ونتيجة ممارسة المعارضة لضغوطهاتم التراجع عن الفصل 56، والأخذ بالصيغة الثانية التي يحددها الفصل 57 من الدستور القديم، والذي بمقتضاه يتولى رئيس مجلس النواب **فؤاد المبزع** رئاسة البلاد بصفة مؤقتة.

وهذا مؤشر على قبول النخب السياسية والرأي العام في بادئ الأمر بالآلية الدستورية التي مكنت من ضمان استمرارية الدولة والحيلولة دون الأخذ بمنطق القطيعة، الذي يقدم الشرعية الثورية

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص 259-260.

[2] -أحمد كرعود، مرجع سابق، ص 45.

[3]- مجموعة مؤلفين، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق، ص260.

على الآليات الإصلاحية نظر ًا لكون هذه الأخيرة تحافظ على المؤسسات القائمة مع العمل على إصلاحها للتماشي مع المتغيرات الجديدة وكذا مع مصالح القوى الصاعدة.[1]

وبعد استلام رئيس مجلس النواب " **فؤاد المبزع** " مهام رئاسة الجمهورية، وتعيين **محمد الغنوشي** وزير ًا أول(وهو المنصب ذاته الذي كان يشغله في ظل حكم بن علي)، واعتبرت هذه الحكومة مؤقتة مهمتها الرئيسية تهيئة شروط صياغة دستور جديد بعدما تم تكليف العمل بالدستور القديم والإعداد لتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية سابقة لأوانها، وطرحت على الطبقة السياسية شرعية مؤسسات الحكم فتم حل البرلمان المؤلف منغرفتين: **مجلس النواب ومجلس المستشارين**، وأسندت صلاحية إصدار مراسيم تشريعية إلى رئيسالدولة، وتم بعث ثلاث هيئات ذات أولوية في المرحلة الانتقالية، تمثلت اللجنة الأولى في**الإصلاحات السياسية** والثانية في **التحقيق في التجاوزات الحاصلة أثناء التظاهرات والاحتجاجات**، أما الثالثة فقد اهتمت **بالتحقيق في ظاهرة الفساد والرشوة**.[2]

وقد اختلفت الآراء أيضً ا بين من رأى ضرورة حل الحزب الحاكم **(التجمع الدستوري الديمقراطي)** بوصفه يمثل رمز الاستبداد، حيث خضع المجتمع لإرادتهولا يزال يشكل تهديد ًا للثورة، ومن ناحية أخرى هناك الأطراف السياسية التي شاركت في الحكومة المؤقتةمن اعتبر ذلك سابق ًا لأوانه، وقد يؤدي ذلك إلى فراغ يهدد عملية الانتقال الديمقراطي للسلطة، ولهذا فمن الضروري فصل الحزب عن الدولة وليس حله وهو ما تم فعلا، وكذا القيام بمصادرة الأموال والعقارات التي كانت تحت تصرفه، ورغم قيام الوزراء الذين كانوا ضمن الحكومة المؤقتة والذين انتسبوا سابقا للحزب الحاكم بإثبات حسن النية، لكن هذا الجدل سرعان ما حسم في اتجاه صدور حكم قضائي بحل هياكل الحزب الحاكم الذي حكم البلاد لمدة 23عام ًا، وقام باحتكار كل أجهزة الدولة ومؤسساتها ومقدراتها المالية والبشرية و الأمنية لبسط السيطرة على الدولة.[3]

وقد توالت المحاولات من أجل قطع الطريق أمام عودة أنصار الحزب الحاكم المتهمين بتغذية **الثورة المضادة**، وكاد أن يمر **قانون العزل** أو **الاقصاء السياسي** الذي يهدف إلى منع قيادي **حزب التجمع الدستوري الديمقراطي** من الترشح في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، لكن الفارق بصوت

---

[1]- صلاح الدين الجورشي، ربيع تونسي، التّرجح بين الأمل والخوف، في التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيع العربي، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص 22.

[2]- أحمد كرعود، مرجع سابق، ص 43.

[3]- مجموعة مؤلفين، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق، ص ص 262-263.

واحدكان كافيً ا عند التصويت لسقوط هذا المشروع في **المجلس الوطني التأسيسي** وبالتالي فإن ما حدث في ليبيا لم يحدث في تونس.[1]

كما حدث جدل آخر حول السبيل الأمثل لتنظيم الحياة السياسية في المرحلة الانتقالية، وذلك في ظل غياب سلطة تشريعية ووجود رئيس مؤقت لا يسمح به الدستور القائم بأداء مهامه لفترة تتجاوز 60يومً ا و عليه طرحت على الطبقة السياسية أربع خيارات كل مسألة الشرعية وهي:

- أن تنظم انتخابات رئاسية في ظل الدستور القائم.
-أن يتم إعداد مشرو ع دستور جديد يعرض على الاستفتاء.
- أن ينظم انتخابات رئاسية وتعيين هيئة تأسيسية لصياغة دستور جديد.
- أن يتم انتخاب مجلس تأسيسي لجمهورية ثابتة.[2]

وعلى الرغم من ذلك فإن هذه التسوية السياسية لم تدم طويلاً، حيث تصاعدت وتيرة الاحتجاجات للضغط على حكومات **"محمد الغنوشي"**، وكانا اعتصاما **القصبة** أهم حدثين حاسمين، إذ تجند شاب الثورة من المناطق الداخلية في الاعتصام الأول في تنسيق مع **لجان حماية الثورة**، ليتنقلوا نحو العاصمة فيما يسمى **بقوافل الحرية**، وذلك من 23إلى 28 جانفي 2011ممطالبين بإقالة حكومة " **الغنوشي**"، رغم ضمها وزارة جدد إلى صفها، وخاصة أمينا حزبين كانا معارضين **"لبن علي"** وهما **الحزب الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد**، وتم في الأخير حل هذا الاعتصام بالعنف، إلا أنها لم تفلح في كسب أي مشروعية، أما بالنسبة للاعتصام الثاني فكان انتظامً ا واثافاً ا لقوى المجتمع المدني حوله، **كالاتحاد العام التونسي للشغل وجمعية القضاة،** وكذلك ساندته **اللجان الثورية**، وبعد 12يومً ا من الاعتصام في ساحة القصبة أي من 20 فيفري إلى 04 مارس 2011م استقال رئيس الحكومة " **الغنوشي**"، وتم تعويضها بحكومة أخرى ترأسها **"الباجي قائد السبسي"** وكلف هذا الأخير بتأليف حكومة جديدة خالية من الوزراء الذين عملوا في **عهدبن علي**، وعرضت هذه الحكومة خطة طريق للخروج من أزمة الشرعية، حيث أعلن رئيسها إجراء انتخاب مجلس وطني تأسيسي لصياغة دستور جديد، وتعهد أعضاء الحكومة بعدم الترشح لهذه الانتخابات.[3]

---

[1]- صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق، ص 23.

[2]- أحمد كرعود، مرجع سابق، ص44.

[3]- عميرة علية الصغير ، الثورة التونسية في عامها الثالث في كتاب أحمد خميس {وآخرون}، الديمقراطية المتعثرة، مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014 ، ص ص 62-63.

ب- انتخابات المجلس الوطني التأسيسي: استجابت معظم الأحزاب والأطراف السياسية إلى فكرة انتخاب **مجلس وطني تأسيسي National constituent Assembly** ، يتولى وضع دستور جديد ويقطع مع أدوات الحكم السابق بعد **حل البرلمان و مجلس المستشارين** اللذين كانا يقومان بأدوار صورية - وتم اتخاذ الخيار الرابع السابق الذكر، وهو أن يتم انتخاب مجلس تأسيسي لجمهورية ثانية، وقد كان للهيئات الثلاثة التي أقيمت في الأسابيع الأولى بعد الثورة دور ًا كبير ًا في إدارة المرحلة الانتقالية خاصة " **لجنة إصلاح التشريعات والمؤسسات**" إلى ترأسها أستاذ القانون "**عياض بن عاشور**"، وأنيطت لها مهمة تخليص القانون التونسي من أحكام النظام السابق، وتم دمجها لاحقًا في الهيئة العليا لتحقيق **أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي** المكونة من شخصيات حزبية وأخرى مستقلة أو ممثلة لأهم منظمات المجتمع المدني وقد اضطلعت هذه الهيئة بشكل مؤقت بدور البرلمان، حيث قامت بمراقبة الحكومة، ورغم كثرة الانتقادات الموجهة لها إلا أنها نجحت في اقتراح مجموعة من القوانين التي سدت الفراغ وسهلت مسار الثورة، وكان أهمها القانون الانتخابي الذي أقرته الحكومة بمرسوم صادر في 07 ماي 2011وأيضًا النص التشريعي المتعلق بانتخاب **المجلس التأسيسي** بتاريخ 23 أكتوبر 2011.[1]

وقد اعتبرت هذه انتخابات مرحلة حاسمة من مراحل الانتقال الديمقراطي في تونس، وفعلاً تمت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي كانت مقررة في بادئ الأمر لتكون في 24 جويلية 2011م، لكن تم تأخيرها إلى تاريخ 23 أكتوبر 2011 وذلك بسبب تأخير تمرير القانون الانتخابي الجديد بطلب من **اللجنة العليا المستقلة للانتخابات**، وهذا التأجيل أقلق الكثيرين خوفًا منهم من تمديد الحكومة المؤقتة وفرض سيطرتها على الدولة، وعلى الرغم من كل التحديات التي واجهت هذه المرحلة، إلا أن السلطة العليا استطاعت أن تدير هذه المرحلة الانتقالية وهذا تحضير ًا لهذه الانتخابات، فمثلا في أفريل 2011 تم تمرير قانون المناصفة بين الرجال والنساء في القوائم المترشحة أو ما يسمى بـ: **Gender Equalité Bill**وتم أيضًا إنشاء **الهيئة العليا المستقلة للإشراف على الانتخابات(ISIE)** لتنظيم والإشراف على العملية الانتخابية، وهذا لضمان انتخابات حرة وشفافة.[2]

وفي 23 أكتوبر 2011 انتخب التونسيون 217 عضوا للمجلس الوطني التأسيسي، الذي من مهامه تعيين الحكومة المؤقتةوإعادة كتابة دستور الدولة للتماشي مع متطلبات القائمين بالثورة، والتحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية عام 2013، وقد اعتبرت هذه الانتخابات أول انتخابات حرة ونزيهة منذ الاستقلال، وشهدت إقبال عدد كبير من المواطنين إلى صناديق الاقتراع

[1]- صلاح الدين الجورشي، ربيع تونسي ، التأرجح بين الأمل والخوف، مرجع سابق، ص 23.

[2]- Alcinda Honwana, opcit,p122.

لاختيار ممثلهم في المجلس التأسيسي، وحتى التجاوزات إلى حصلت كمحاولة ارتشاء الناخبين والضغط عليهم لم تؤثر على سير العملية الانتخابية وعلى مخرجاتها التي أعلنتها **الهيئة العليا للإشراف على الانتخابات.**[1]

وكان القانون الذي وضع لهذه الانتخابات هو الاقتراع بالقوائم واعتماد التمثيل النسبي مع حسبان أكبر البقايا في توزيع النيابات في المجلس التأسيسي، وهذا رغم انتقاده من قبل الكثير من الأطراف السياسية المدافعة على طريقة الأشخاص وليس القوائم باعتبار أنها أكثر ضماناً لاختيار المواطنين، وتمنع تسلل أتباع النظام السابق إلى المجلس.[2]

وصلت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات 54% وتحصل فيها **حزب النهضة** بزعامة الشيخ **محمد الغنوشي** على 89 مقعد من أصل 217 مقعد، ومع دعم الأحزاب الصغيرة وهي المؤتمر من أجل الجمهورية الذي يتزعمه **منصف المرزوقي،** الذي حصل على 29 نائباً و" **التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات** " بـ 20 نائباً، تمكن **حزب النهضة الإسلامي** بتشكيل حكومة جديدة سميت "**بحكومة الترويكا**"برئاسة الأمين العام لحركة النهضة "**حمادي الجبالي**"، كما انتخب المجلس الوطني **مصطفى بن جعفر** الأمين العام لحزب التكتل رئيساً للمجلس الوطني وأُختير "**منصف المرزوقي**" رئيس حزب المؤتمر رئيساً للجمهورية.[3]

وكانت ردة فعل المعارضة هو توجيه انتقاد للحزبين الذين يعتبرون جزءاً من الأحزاب العلمانية، لكونهما قد خضعا لهيمنة "**حركة النهضة**" لتمرير أجندتها الخاصة، ولكن مع ذلك فإن مجرد قبول الإسلاميين بالحكم مع العلمانيين أعطى التجربة السياسية التونسية نوعية خاصة، وجعل الرأي العام الدولي والعربي يعتقد بأن المسار الانتقالي في تونس يتجه نحو صيغة أكثر نضجاً مقارنة بتجارب أخرى في المنطقة، خاصة وأن مراكز القوة في الغرب لاسيما الولايات المتحدة قد شككت في إمكانية التوصل إلى معادلة ترتكز على تحقيق **التوافق بين الإسلام والديمقراطية.**[4]

-لكن السؤال الذي يطرح نفسه، ما هي أسباب حصول الإسلاميين على أغلبية المقاعد في **المجلس الوطني التأسيسي؟**

---

[1]-Alcinda Honwana, opcit,p122

[2]- عميرة علية الصغير ، الثورة التونسية في عامها الثالث في كتاب أحمد خميس {وآخرون}، ففي كتاب أحمد خميس وآخرون، مرجع سابق، ص ص 64-65.

[3]- Ibid, p123

[4]- صلاح الدين الجورشي، ربيع تونسي ، التأرجح بين الأمل والخوف، مرجع سابق ، ص 25.

يمكننا القول أن العامل **الهوياتي- الدقني**لعب دورًا حاسمًا في الفوز الذي حصده حزب النهضة بزعامة **الغنوشي**، فبالنسبة للتونسيين المحافظين على هويتهم العروبية والإسلامية إن التصويت لصالح حزب النهضة يشكل قطيعة حقيقية عن الماضي والعودة بالإسلام للحياة العامة، باعتبارات دعاة التغريب والعلمانيين قد حاولوا طمس الهوية الدينية الإسلامية عن تونس، كما أن القمع والاضطهاد الذي عانيا منه أتباع حركة **"الاتجاه الإسلامي"** سابقًا**و النهضة** في عهد **الرئيس بن،علي** مبررًا كافيًا للناخبين لمنح أصواتهم لحزب النهضة، خاصة لسكان المناطق الداخلية الذين عانوا من التهميش والعزلة وانعدام العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وبهذا قدم حزب النهضة للناخبين وعودًا بتوفير مناصب الشغل خاصة للفئات المحرومة والمهمشة، كنتيجة للمصادر المالية التي تملكها بسبب الدعم المقدم إليها من بعض دول الخليج العربي كقطر، والتي مكنها من إنشاء منظمات كبيرة وبالمبادرة بالمشاريع الخيرية، ولهذا فعند هؤلاء التصويت لصالح الإسلاميين أفضل من عودة النظام العلماني المستبد، وهذا في ظل ضعف أحزاب المعارضة السياسية وفقدانها للمصداقية.[1]

ومن الأسباب الأخرى لفوز حزب النهضة هو صوغها لبرنامج انتخابي مميز أهلها لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المناضلين، وقد راهنهذا البرنامج على تحقيق مطالب تنموية نادى بها المتظاهرون وفي مقدمتها التشغيل، والتنمية المناطقية المتوازنة وتحسين المقدرة الشرائية،وبالتركيز على هموم التونسيين وتطلعاتهمخاصة الفئات المحرومة، وضمنت لنفسها طريقة لاستقطاب عدد كبير من الناخبين وهو ما مكنها من كسب أغلب المقاعد في المجلس التأسيسي.[2]

كما أن حركة النهضة قد غيرت في بعض رؤاها المرجعية والإيديولوجية بتبني خطابات سياسية جديدة أكثر مرونة واعتدالاً، لأنها استفادت من دروس وعبر التجربة المريرة من العنف والعنف المضاد، فحدث تحول من **أطروحة التغيير الجذري** المبنى على الانقلاب إلى تبين أطروحة **التدرج السلمي** في التغيير، وقد تحقق ذلك بعد قيامها بالعديد من **المراجعات الفكرية والسياسية**

---

[1]- Alcinda Honwana, opcit,p138 .

[2]- أنور الجمعاوي، الاسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 4، المجلد الأول، ربيع 2013، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 175.

واعترافها بمبدأ التعدد والاختلاف[1]، وهذا رغبة منها في الدخول إلى **المجال العام** لتحظى بقبول الفئات الوسطى في المجتمع، وكذا لتغيير نظرة القوى الغربية بشأنهم، وفي هذا الصدد دعا **الغنوشي** إلى ضرورة المحافظة على الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان، واعتبر أن مشروعية أي نظام هي في توفيره لجميع الحريات ووافق على قيام أحزاب علمانية والاعتراف بشرعيتها باسم حرية الاجتماع، وقد وصف الغنوشي التحولات السلمية للإسلاميين ودخولهم في الحياة السياسية **بالموجة الإصلاحية الثالثة**.[2]

فالقارئ للبرنامج الانتخابي للحركة يبين أنه إزاء برنامج تنويري حداثي بامتياز، حيث لم يشمل أي حديث عن الحكم الإسلامي ولا عن تطبيق الشرعية، وقد لعب زعيمها **الغنوشي** دور ًا كبير ًا في إعادة تنظيم الحركة وفتحها على المحيط السياسي وتدرجها في ممارسة العمل الديمقراطي.[3]

ومن بين التجارب التي تدل على قبول ممارسة العمل الديمقراطي هي حركة 18 أكتوبر، وتمثلت في ذلك التحالف الذي حصل في عهد **بن علي** مع الأحزاب العلمانية، بما في ذلك أبرز فصيل من أقصى اليسار، وارتكز على توحيد المطالب الخاصة بالحريات الثلاث: **حرية التعبير - حرية التنظيم - العفو التشريعي العام**، وقد عمل هذا التحالف في تعميق النقاش الفكري حول أبرز المسائل الخلافية ذات الطابع السياسي والإيديولوجي.[4]

هذا بخصوص عوامل فوز حزب النهضة في انتخابات **المجلس الوطني التأسيسي**، أما بخصوص موقف القوى العلمانية من هذا النجاح، فأنه يمكن القول أن هذا الفوز قد أثار حفيظة بعض القوى السياسية العلمانية الذين انقسموا حول كيفية التعامل مع حركة النهضة فبعضها قبل بنتائج الانتخابات وقرر حزبان منها الدخول في **الحكومة الائتلافية**(حكومة الترويكا) كما أشرنا سابق ًا، وبعضها وقف ضد هذا التحالف لأن في اعتقادهم أن **حزب النهضة** ستفرض إرادتها على الأحزاب العلمانية، لكن مع هذا لم يمنع ذلك من أن تستمر **الترويكا** لمدة سنتين، وهذا دليل على

---

[1] -رشيد مقتدر، القوى الإسلامية والتحالفات المبرمة قبل الربيع العربي وبعده: محاولة للفهم في مجموعة مؤلفين الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي،اتجاهات وتجارب، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013م، صص232-234.

[2] - عبد الحي علي قاسم، التغيير في الوطن العربي أية حصيلة؟، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص ص 66-67.

[3] - أنور جمعاوي، مرجع سابق، ص 164.

[4] - صلاح الدين الجورشي، ربيع تونسي ، التأرجح بين الأمل والخوف، مرجع سابق، ص 24.

قدرة النخب التونسية أو جزء منها على تجاوز خلافاتها والجلوس إلى مائدة الحوار في اللحظات الحرجة التي من شأنها تهديد البلاد.[1]

هذا بالنسبة لأهم التطورات التي شهدتها المرحلة الانتقالية الأولى ، أما عن تحدياتها فنشير إلى ما يلي :

- إن الانتقال من الأحادية إلى التعددية ومن القمع إلى الحرية حدث مفصلي، يؤدي بالضرورة إلى ظهور قوى جديدة وفاعلين سياسيين تفرزهم صناديق الاقتراع ويفترض فيهم العمل على تلبية توقعات المواطنين وفي مقدمتها تحقيق العدالة الاجتماعية والحريات العامة والخاصة، وكذا الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والعيش الكريم، وكلها مطامح يقتضي تحقيقها توافر إرادة سياسية وكذا محيط إقليمي مساعد للتحول نحو الديمقراطية.

- إن أول تحد واجه المرحلة الانتقالية هو الشعور بالخوف من المستقبل لدى أغلب المحكومين، وانتشار حالة من عدم اليقين لدى العديد منهم خاصة بعد استمرار تواجد فلول النظام السباق في دواليب الحكم، **كحكومة محمد الغنوشي وباجي قايد السبسي**، والتي خفت بعد أن تم انتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي يوم 23 أكتوبر 2011م، بعد أن مارس الشعب حقه في اختيار ممثليه في كنف الحرية والمسؤولية، نجم عنها فوز الإسلاميين ممثلين في حركة النهضة[2]، ومع أن فوز النهضة بالأغلبية أشاع حالة من الارتياح لدى أتباعها، ولدى العديد من الدارسين الذين اعتبروا ذلك عهد التداول على السلطة وتحكيم إرادة الشعب لتشكيل مؤسسات الدولة، واعتبروا أن صعود الإسلاميين فرصة لاختيارها التأكد من مدى اعتدالها.

وعليه اعتبر أول تحد واجه حركة النهضة هو تجريب قدراتها على إدارة دفة الحكم، وتحقيق متطلبات المواطنين (الحرية - الكرامة)، ولكونها لا تمتلك تجربة في الحكم بسبب الاضطهاد الذي مورس ضدها، وهذا ما جعلها تعمل في السر رغم أنها نجحت في القيام بدور الحزب المعارض، وما يبرر نقص الخبرة هو تعيينها لممثليها في الائتلاف الحاكم فغلبهم من وجوه **الأنتلجينسيا الإسلامية**، ولم تهتم لمقياس الخبرة في الحكم، وكذلك التردد في اتخاذ القرارات الحاسمة بخصوص ملفات الفساد والعدالة الانتقالية وما يتطلبه من مساءلة ومحاسبة فما زال رؤساء الفساد في مفاصل الدولة وأجهزتها الإدارية، وهذا كون بعض الوزراء الجدد لم تمكنهم خبرتهم السياسية من معالجة الملفات العاجلة.[3]

---

[1] - صلاح الدين الجورشي، ربيع تونسي ، التأرجح بين الأمل والخوف، مرجع سابق، ص 24.

[2] - أحمد كرعود، مرجع سابق، ص

[3] - أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص 156.

كذلك من التحديات التي واجهتها الحركة هو الضبابية في مواقفها، حيث بعد أشهر فقط من تشكيل الحكومة الائتلافية، صرح الأمين العام لحزب النهضة **حمادي الجبالي**" بخطاب مثير الجدل بحديثه عن عودة الخلافة الإسلامية وعن إرادة الله، وكذلك خطاب المناضلة في الحزب **(سعاد عبد الرحيم)** عن حقوق المرأة ووجوب ممارسة قيود عليها، وهو دليل على ازدواجية خطاب النهضة، نتيجة التراجع عن المواقف المعلنة المواطنين عموما و خاصة تجاه المرأة (الحقوق والحريات العامة).[1]

وكان من مؤشرات التوتر وعدم التفاهم هو تقديم العديد من الانتقالات في حكومةالترويكا بدء ًا من النصف الثاني من عام 2012م، نذكر منها استقالة الأمين العام للمؤتمر من أجل الجمهورية الذي استقال من منصبه كوزير للخدمة العمومية، لأن "**حمادي الجبالي**" قيد سلطاته وأضعف واجباته لمحاربة الفساد، وامتدت القضايا الخلافية حتى بالنسبة للأمور المالية والميزانية، والمثال على ذلك الاستقالة المثيرة للجدل **لمصطفى كامل نبيل** حاكم البنك المركزي التونسي**(BCT)** بعد خلافات حول من له السلطة لوضع السياسة المالية، يتم بعده بتعيين **(شادلي عياري)** رغم عدم قبول أطياف من المعارضة، وحتى ضمن الحكومة الإسلامية بسبب كبر سنه وعلاقته بالنظام القديم.[2]

ولعل التفسير الأول لهذه التجاذبات والخلافات والتوترات بين النخب السياسية هو الرغبة في الانفراد بالسلطة، وهو أمر يتعلق بطبية الثقافة السياسية والفكرية المميزة لهذه النخب بمختلف مشاربها، وهذه الثقافة تؤدي في الغالب إلى تبني استراتيجيات تبرر إقصاء الآخر المنافس على السلطة، أما التفسير الثاني فهو متعلق بالانتقال المفاجئ من الاستبداد إلى التعددية وضعت الجميع في تجربة جديدة وغير مسبوقة.[3]

وكان أيضً ا من نتائج الخلاف والتوتر بين النهضة وبين أحزاب المعارضة، عدم تمكن المجلس من صياغة دستور جديد للبلاد على خلفية الإستقطابات السياسية حول هوية الدولة وحقوق المرأة والحريات العامة والعلاقات بين السلطات واستمراره في العمل بعد انتهاء مدته وهو ما أثار جدلاً دستوريً ا واسعً ا.[4]

---

[1]- Alcinda Honwana, opcit,p.148

[2]-ibid, p 149.

[3]- صلاح الدين الجورشي، ربيع تونسي ، التأرجح بين الأمل والخوف مرجع سابق، ص ص 24-25.

[4]- أحمد عبد ربه وآخرون، حال الأمة العربية 2012،-2013، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 145.

***صعود التيار السلفي:** شهد المجتمع التونسي بعد ثورة 14 يناير 2012 بروز التيار السلفي كطرف في الحياة العامة، وتأسيسهم للجمعيات الدينية والخيرية وكذا أحزاب سياسية، وقد تزايد أعداد هذا التيار إذ يعد بالآلاف بعد أن كان عددهم منخفضًا في فترة حكم **بن علي** الذي جمعهم مستهدفًا الجناح الجهادي الذي استخدم العنف في مواجهة النظام، وكان تبني بعض أجنحة هذا التيار للعنف منهجًا في التعامل مع خصومهم، التأثير السلبي على الحياة السياسية وعلى النقاش الدائر حول القضايا المصيرية، وزاد من تأجيج الخلافات بين العلمانيين والإسلاميين وبين الإسلاميين أنفسهم من تيار متشدد ومعتدل.[1]

وقد قامت هذه التيارات بعد الثورة بحملات مناهضة لحرية التعبير واللباس والتفكير، وهو ما أثار حفيظة مكونات المجتمع المدني، وذهب البعض إلى اتهام حركة النهضة بالتواطؤ معهم، وعلى أنها الذراع الطولى لحركة **النهضة ترهب** بها خصومها، ولكي تثبت الحركة عكس ما يحاك ضدها، عملت على انتهاج أسلوب الترغيب والترهيب وذلك بدعوتهم الخروج من حيز السرية والعمل في إطار الشرعية وكذا فتح الحوار معهم، قصد دمجهم في العملية السياسية وعبر القنوات الشرعية للنظام.[2]

- الثورة المضادة: يقصد بها كل محاولات التآمر ضد مكتسبات الثورة وعرقلة مسارها، وكما يقال لا تقوم إلا وقامت لها مضادة، وهذا ما شهدته تونس، إذ أن من فقدوا السلطة أرادوا تعطيل مسيرة الإصلاح وبعث الفوضى والعنف في البلاد. ومن بين فواعل الثورة المضادة نذكر فلول النظام السابق، وهم أتباع **حزب التجمع الدستوري الديمقراطي** المنحل الذين تراجع نفوذهم بعد ما كانوا يتولون مناصب قيادية في الحزب المنحل، وكذلك بعض الأحزاب التي فشلت في الاستحقاق الانتخابي في ظل انتخابات المجلس الوطني التأسيسي ورفضها القبول بالشرعية الانتخابية لـ 23 أكتوبر 2011، إصرارها على استمرار الحالة الثورية وأيضًا رجال الأعمال المتواطئون مع النظام البوليسي المنحل والعائلات المافيوية التي نهبت المال العام، التي رأت في الحكم الانتقالي خطرًا يهدد مصالحها.[3]

- التحديات الأمنية: زادت المشاكل الأمنية التي شهدتها تونس الأزمة السياسية حدة و عملت المعارضة على استغلال صعوبات الحكومة في مواجهة الجماعات المسلحة للتشكيك بكل مسارها، وتنظيم تحركات بهدف حل المؤسسات المنتخبة في البلاد خاصة **المجلس التأسيسي** المنوط بالإعلان عن **الدستور الجديد لتونس**، وقد اعتبر العنف السياسي والعصيان المدني بالمهددين

---

[1]- أحمد كرعود، مرجع سابق، ص 48.

[2]- أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص 170.

[3] - أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص 169.

لعملية الانتقال السياسي في تونس، خاصة بعد اغتيال المعارض اليساري **"شكري بلعيد"** وبعدها المناضل الناصري **محمد البراهمي**.[1]

انطلاقا مما سبق لم تدرك النهضة في بادئ الأمر حجم المخاطر التي يمكن أن ترتب عن هذه الظاهرة، ولهذا تعاملت معها بمنطق الانتماء الديني والسياسي، ولكن مع تراكم المخاطر بعد رفض تيار أنصار الشريعة الاستماع لنصائح حزب النهضة واتهامها لها بخيانة المشروع الإسلامي والخضوع لهيمنة الغرب تأكد لحركة النهضة أن هذا التيار ليس تنظيم ًا سياسي ًا قابلاً للاندماج بل يهدف إلى إطاحة بنظام الحكم، وكانت نقطة البداية هو سلسلة الاغتيالات السياسية كما ذكرنا، إذ توجهت الشكوك نحو **حركة النهضة** وهو ما يؤثر على مسارات الانتقال الديمقراطي في تونس.[2]

وكان من تداعيات الاغتيالات السياسية هو إرغام حكومة **الترويكا** برئاسة النهضة على إجراء تعديلات تجسدت في استقالة رئيسها **"حمادي الجبالي"**، الذي اضطر إلى تقديمها بعد فشل مقترحه في تكوين **حكومة كفاءات**، وتم الاكتفاء بإزاحة وزارات السيادة، العدل والداخلية والدفاع والخارجية، وتكليف شخصيات وصفت بالمستقلة مع استمرار الترويكا في الحكم برئاسة حزب النهضة ومساهمة حزبي المؤتمر والتكتل، إلا أن الانعكاس الكبير لهذا الاغتيالات هو المطالبة برحيل وحل أجهزة السلطة الجديدة المنبثقة عن الانتخابات، خاصة بعد اغتيال المناضل الماركسي **محمد البراهمي**.[3]

وكان لظهور **"حركة تمرد"** التونسية دور ًا كبير ًا في الضغط على **حكومة الترويكا** وعلى رأسها حركة النهضة تعبير ًا عن رفض الشارع التونسي للأداء الاقتصادي للحكومة في ظل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ومماطلتها في كتابة الدستور فضلاً عن إطالتها لأمد الفترة الانتقالية التي كان من المقرر أن تنتهي في أكتوبر 2012م، ولقد زادت الأزمة السياسية في تونس عقب انسحاب 60 ًا معارض ًا من المجلس الوطني التأسيسي احتجاج ًا على اغتيال القيادي المعارض **" محمد البراهيمي"** النائب في المجلس، وذلك بعد أن وجهت المسؤولية غير المباشرة للحكومة لتساهلها مع الجماعات المتطرفة، وقامت بتنظيم احتجاجات في الشوارع لهدف إسقاط

---

[1] - محمد كرو، هل تشهد تونس نهاية قريبة لأزمتها السياسية والأمنية، على الرابط بتاريخ :13 أوت 2015.
http://carnegieendowment.org/sada/?fa=55404&lang=ar

[2] - صلاح الدين الجورشي، ، ربيع تونسي ، التأرجح بين الأمل والخوف مرجع سابق، ص ص27-28.

[3] - محمد رضا الأجهوري، مستقبل الحالة التونسية في ما بعد المرحلة الانتقالية، في مؤلف أحمد يوسف وآخرون، مستقبل التغيير في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص 159.

المجلس التأسيسي المكلف بصياغة الدستور الجديد، وحل الحكومة وتشكيل **حكومة إنقاذ وطني ائتلافية غير حزبية** تعمل على إجراء انتخابات في أقرب وقت.[1]

وهو ما شكل تحد آخر لحركة النهضة وقد قبلت حركة النهضة مغادرة الحكومة وتسليمها إلى حكومة كفاءات مستقلة تعمل على استكمال الأعمال التحضيرية لتنظيم الانتخابات التشريعية والر ئاسية للمرحلة ما بعد الانتقالية.[2]

- التحديات الاقتصادية:

لقد كان لاستعادة هيبة الدولة من الناحية الاقتصادية تحدي ًا لحركة النهضة وشركائها في الحكم في المرحلة الانتقالية، فهي مطلب ضروري ومطمح شعبي باعتبار أن إحدى أسباب الثورة تدني مستويات المعيشة وانعدام التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن تحسين المؤشرات الاقتصادية كدخل الفرد، ومعدل النمو يساهم إلى حد كبير في استعادة الثقة بين المواطن والدولة.

وقد واجه الائتلاف الحاكم ظروف اقتصادية حرجة، وهي حصيلة الاستبداد السياسي وغياب العدالة الاقتصادية والاجتماعية في عهدي **بورقيبة وبن علي**، وقد استمر الخلل الاقتصادي في فترة ما بعد الثورة في ظل غياب الاستقرار وغلبة الانفلات الأمني، وخاصة في الأشهر الأولى من رحيل **بن علي**، وخير دليل على ذلك ارتفاع في عدد العاطلين عن العمل من 500 ألف نهاية 2010م إلى 700 ألف مع نهاية 2011م، وذلك بعد مغادرة أكثر من 80 شركة البلاد وتسريح آلاف العمال، وتراجع الاستثمارات الأجنبية بنسبة 20%، وانخفاض مردود القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني بنسبة 50 %، وواجهت تونس عقبة مزدوجة تمثلت في نقص السيولة وارتفاع تكلفة التمويل الخارجي ظر ً ا لخفض درجة تصنيفها السيادي.[3]

وهو ما ترجم في عنف الاحتجاجات في الأوساط الاجتماعية التي سبق لها وأن انخرطت في الثورة، لكنها شعرت بأن أوضاعها الاجتماعية لم تتحسن، بل تراجعت عما كان عليه من قبل بفعل تفاقم معضلة البطالة في صفوف الشباب الذي لجأ إلى الانتحار، إذ شهد شارع بورقيبة مثلاُ خلال عام 2013م حوادث انتحار عديدة.[4]

---

[1]- أحمد سيد ياسين، هل يتكرر السيناريو المصري في تونس؟، مجلة الديمقراطية،على الرابط :
http :democracy – ahram.org eg / U.T.Front/Innerprint

[2]- محمد رضا الأجهوري، مستقبل الحالة التونسية في ما بعد المرحلة الانتقالية، مرجع سابق، ص 159.

[3]- أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص 174.

[4]- أحمد كرعود، مرعود، ص 49.

المرحلة الانتقالية الثانية: تميزت بالتطورات القانونية والدستورية التالية:

أ - الدستور التونسي 26 جانفي 2014: على الرغم من تعالي الأصوات الرامية لحل المجلس، إلا أن المبادرة بتشكيل **حكومة تكنوقراط** غير حزبية أنقذت الموقف، ترأس هذه الحكومة المهندس **مهدي جمعة** الذي شغل منصب وزير الصناعة في حكومة على العريض واستمرت حكومته لمدة عام من جانفي 2014 إلى جانفي 2015.

وكان لجلسات الحوار الوطني دور كبير ا في تجربة الاعتقال الديمقراطي في تونس، وذلكبمبادرة كبرى منظمات المجتمع المدني وهي «**الاتحاد العام التونسي للشغل**»،«**واتحاد الصناعة والتجارة**»،«**والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان**»، و«**الهيئة الوطنية للمحامين**»، وهذه الخطوة التي انتزعت المبادرة من السياسيين الذين عجزوا عن إدارة خلافاتهم بشكل جماعي وتو افقي، وهو ما دفع برئيس حركة النهضة **الغنوشي**للقول:«أنه للمرة الأولى منذ الاستقلال يقوم المجتمع المدني بقيادة الطبقة السياسية».

وقد استطاع الحوار الوطني ترسيخ **الطبيعة الديمقراطية التوافقية** التي غيرت قواعد اللعبة بقيام شراكة بين الجميع قائمة على الحوار للبحث عن التوافق وخاصة خلال المراحل الانتقالية التي تتسم بالتعقيد والصعوبة، ولم يقف الحوار الوطني عند تحقيق الانتقال السلمي للحكومة، وا ٍنما استمر بعد ذلك يساعد على تحقيق شبه إجماع حول الدستور الجديد الذي حالت الخلافات بين الأحزاب والخاصة بين الإسلاميين وخصومهم دون إنجازه في الوقت المحدد.[1]

وعليه أسهمت الصيغة التوافقية في تقريب، وجهات النظر بين الأحزاب والتيارات، ليتم بعدها التوصل إلى دستور 26 جانفي 2014، حيث صادق المجلس الوطني التأسيسي عليه بأغلبية ساحقة، إذ وافق عليه 200 نائب من إجمالي عدد أعضاء المجلس البالغ عددهم 216 نائبا، أي بنسبة تصل إلى 92% وبعدها في 27 جانفي وقع الرؤساء الثلاثة الذين يمثلون **الترويكا** الحاكمة على الدستور وهم: **منصف المرزوقي** (رئيس الجمهورية) و**مصطفى بن جعفر** (رئيس المجلس الوطني التأسيسي) و**علي العريض**(رئيس الحكومة الائتلافية المستقلة)، ويتوافق الدستور مع قيم ومبادئ الحداثة السياسية والديمقراطية إلى حد بعيد، حيث يتضمن نصوصا تؤكد مدنية الدولة وحماية الحقوق والحريات العامة وصيانة مكتسبات المرأة التونسية، وتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات مع التوازن بينها واللامركزية.

إن التوصل إلى إقرار **دستور تونسي توافقي** يمكن اعتباره حدثا تاريخيا سيسهم إيجابا في إرساء الاستقرار بالبلاد بتجاوز الموضوعات الخلافية، والتي تمحورت أساسا حول الفصل الأول

[1] -صلاح الدين الجورشي، ربيع تونسي ، التأرجح بين الأمل والخوف، مرجع سابق، ص 26.

من الدستور، إذ اختلف أعضاء اللجان من مؤيد للتنصيص على الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيس للدستور وبين داع إلى الاكتفاء، بما ورد في الفصل الأول من **دستور 1959** رقما وصياغة ومضمونا، مع إضافة لا تخلو من أهمية هي عدم قابلية نص هذا الفصل للتعديل، وقد جاءت صيغة هذا النص كما يلي: «**تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الاسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها**»، وانتقل الجدل إلى خارج **المجلس التأسيسي**، واشتد النزاع حول هوية الدولة وعلى مصدر التشريع في **الدستور الجديد** بين السلفيين والعلمانيين وبين أنصار الشريعة والأحزاب اللائكية، وكاد يفجر ما أسماه **عزمي بشارة "بالصراع الهوياتي"**، وما له من تأثير على الوحدة الوطنية.[1]

حيث يرى أحد الباحثين أن جزء من العلمانيين اعتبر أن الفرصة ربما تكون ساكنة بعد الثورة للدفع نحو ما لم يجرؤ عليه الرئيس السابق **لحبيب بورقيبة** أي النص الدستوري على لائكية الدولة، (علمانية الدولة والمجتمع)، في المقابل اعتقدت أغلبية الإسلاميين أن سقوط النظام المستبد، يسمح بحصول ما يسمى **"بتصحيح التاريخ"**، الذي انحرف به **بورقيبة** عن مساره، بعد أن انفرد بالسلطة وبالقرار في إثر استقلال البلاد، على أن يتحقق ذلك من خلال تحقيق المصالحة بين الدولة والدين، بإعلان إسلامية الدولة التونسية[2]، غير أن الإرث الدستوري والمؤسساتي التونسي، ويقظة مجتمعها المدني والإسهام الفعال للنخبة الأكاديمية والحقوقية منذ **ثورة 14 جانفي2011**، فضلا عن **وسطية حزب النهضة** تعتبر كلها عوامل لعبت لصالح ترجيح **منطق التسوية** على **منطق الهيمنة والغلبة**[3]، وذلك من خلال تبني نص الفصل الأول من **دستور1959** من طرف زعيم حزب حركة النهضة **راشد الغنوشي**، جعله يلتقي مع الزعيم العلماني الرئيس **لحبيب بورقيبة**، وتماشيا مع مشروعه التحديثي قبل بصيغة الفصل الأول المذكور، وهذا ما جعله يسهم في دور إيجابي في حسم مسألة المطالبة بتضمين **الدستور الجديد** تنصيصا صريحا على اعتماد الشريعة الاسلامية مصدرا للتشريع.[4] وبالتالي شكل موقف **النهضة** في هذا الاطار عن تغليب المصلحة العامة على المصلحة الحزبية، وترجيح **الشرعية التوافقية** على **شرعية الأغلبية**، وبذلك

---

[1]-أنور جمعاوي، مرجع سابق، ص171.

[2]- حسن طارق، دستورانية ما بعد انفجارات 2011: قراءات في تجارب المغرب وتونس مصر، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2016، ص217.

[3]- محمد مالكي ، قراءة في الدساتير الجديدة لدول الربيع العربي ، في التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر واحلام التغيير، 4 سنوات من الربيع العربي، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص195.

[4]- أحمد يوسف وآخرون، مستقبل التغيير في الوطن العربي، مرجع سابق، ص161.

أقرت الحركة اعتماد الفصل الأول من **دستور** *__1959__ من دون تغيير، معتبرة صيغتها، واضحة ومحل توافق بين كل مكونات المجتمع، وعلق رئيس **حزب النهضة** قائلا: **«إن اعتماد حركته للفصل الأول من دستور 1959 انتصارا للدولة الديمقراطية المسلمة.... والتونسيون بمختلف انتماءاتهم السياسية مجمعون على الإسلام دينا للدولة، لكن بعضهم يتوجس من الشريعة بسبب سوء تطبيقها لها في العصر الحديث، واعتماد الفصل الأول دون تغيير هو تنازل عن لفظ لا يتفق حوله الناس وقبول بلفظ يقبله الجميع، والدساتير تبنى على المشترك وليس على المختلف حوله»**، ورغم انكار السلفية لهذا الموقف إلا أنه استحسنه الكثيرون من أمثال **فهمي هويدي** أذ اعتبر أن التنازلات التي قدمتها النهضة مهمة في الحفاظ على وحدة المجتمع في قوله:" إن النهضة ميالة إلى اعتبار وحدة الجماعة الوطنية موقفا استراتجيا، يتعين الحفاظ عليه، فكانت ترى المجتمع ووحدة قواه أولا لا الجماعة ومشروعها أو ّلا.[1]

هذا بالنسبة لوجهة نظر **حزب النهضة** حول الفصل الأول من **الدستور التونسي2014**، أما بالنسبة لأهميته في حد ذاته فهو يتمثل في الرفض المطلق للدولة الأيديولوجية أو العقائدية " سواء في قيام دولة دينية على أساس الأيديولوجية الإسلامية" أو "قيام دولة شيوعية على أساس الأيديولوجية الماركسية"، وبناء على ذلك تفقد الدولة العقائدية أو الأيديولوجية إسلامية كانت أو ماركسية مبرر وجودها، وهذا ضروري في رسم الإطار الدستوري السليم للنشاط السياسي والممارسة الديمقراطية للسلطة.[2]

كما حسم أيضا الدستور الجديد رهان طبيعة الدولة بالاتجاه إلى تأكيد مدنيتها وذلك من خلال التصريح بما يلي: **«وتأسيسا لنظام جمهوري ديمقراطي تشاركي في إطار دولة مدنية، السيادة فيها للشعب»**، وبذلك تأكد تبني الدستور التونسي للدولة المدنية التزاما بطابعها الشعبي الديمقراطي من خلال الفصل الثاني الذي ينص صراحة على ما يلي: **« تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة وا إرادة الشعب وعلوية القانون»**، علما بأن هذا النص تضمن عدم قابليته للتعديل، وأيضا

---

* الفصل الأول من دستور 1959يسميه التونسيون "بالفصل المقدس" القاضي بكون" الإسلام دين الدولة، وقد شكل موضوع نقاش حاد قبل وضع الدستور التونسي الأول عام 1959 بين مختلف "مكونات المجلس القومي التأسيسي" ما بين 1959-1957، كما هو معلوم فإن دساتير العربية المقارنة تعتمد في مجملها على مثل هذه الصياغة، ويمكن إضافة شرط أن يكون "دين الرئيس الإسلام"، وهي بدورها الصيغة المعتمدة من قبل العديد من دساتير الدول العربية.

[1]-انور جمعاوي، مرجع سابق، ص 172.

[2]- محمد رضا الأجهوري، مستقبل الحالة التونسية في ما بعد المرحلة الانتقالية في كتاب أحمد يوسف {وآخرون} ، مستقبل التغيير في الوطن العربي، مرجع سابق، ص162.

من خلال الفصل49 الذي ورد فيه تأكيد ما يلي: **« يحدد القانون الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات المضمونة لهذا الدستور وممارستها بما لا ينال من جوهرها، ولا توضع هذه الضوابط إلا لضرورة تقتضيها دولة مدنية ديمقراطية»**[1]، وفي هذا الإطار دار نقاش حول قضايا تخص المرأة وا إصرار الليبراليين على اعتبارها مساوية للرجل في الحقوق والواجبات، وموقف النهضة إلى أن العلاقة بين الطرفين علاقة تكامل لا مساواة تامة باعتبار استحالة نقض أحكام الإرث في مجتمع مسلم، فضلا عما تثيره المساواة المطلقة من مشكلات تتعلق بالإنفاق والنسب داخل الأسرة.[2]

وقد جاء الدستور الجديد ليؤكد هذه الحقيقة ويدعم الحق في المساواة كحق دستوري غير قابل للمناقشة كمبدأ، وغير قابل للمراجعة كممارسة إن لم يكن بحاجة إلى مزيد من التكريس، وقد أمكن تجاوز ما حصل من تجاذب بخصوص صيغة تأكيد الحق في المساواة عند تحرير النص المتعلق بذلك في الدستور، بعد أن تركز الجدل حول عبارة التكامل التي اقترحها نواب **حزب حركة النهضة** والتي رأى فيها بعض النواب انتقاصا من مكانة المرأة ومن حقها في المساواة السياسية الكاملة، وانتهى الأمر إلى العدول عن مقترح التكامل لترك مكانه للمساواة التامة* ليحسم الأشكال في النهاية[3] وهو دليل آخر على أن النقاشات في هذه الرهانات الهامة قائمة على **عملية تفاعلية تشاركية توافقية** لا أساس **عملية أحادية** من طرف ما على الآخر بحجة **شرعية الأغلبية**.

وهذا تمكن الدستور من حسم الخلاف حول مشكل الهوية ومدنية الدولة في توصيفه للدولة باعتبارها حر ة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها (الفصل الأول)، ومن ناحية أخرى، اعتبرها دولة مدنية تقوم على المواطنة إرادة الشعب وهوية القانون (كما ورد في الفصل الثاني).

---

[1]- محمد رضا الجهوري، مرجع سابق ، ص160.

[2]-أنور جمعاوي، مرجع سابق، ص172.

*- إن أهم ما في موضوع المساواة هو ما يتعلق بمطلب المساواة في الميراث، وذلك بسبب المطالبة بوجوب إقراره في قانون العائلة، وذلك بتعديل قواعد توزيع الميراث المتضمنة بمجلة الأحوال الشخصية التي تعتمد أحكام الفقه الإسلامي بصفة أساسية، وذلك بتجاوز هذه القواعد والأحكام والتنصيص صراحة على حق المساو اة الكاملة في الميراث بين الذكر والأنثى، وهذا الإشكال الخاص بمسألة المساواة في الميراث سيبقى في المرحلة المقبلة أهم التباس سياسي وأيديولوجي مؤثر في الحياة العامة ولا يخلو من المخاطر.

[3]- محمد رضا الجهوري، مرجع سابق ، ص163.

أما بالنسبة لرهان اختيار نظام الحكم حدث جدل بين القوى السياسية حول نمط الحكم وتشكل النظام، وفي هذا الصدد ظهرت ثلاثة خيارات أساسية:

الخيار البرلماني: تمثله **حركة النهضة** المدافعة عن فكرة النظام البرلماني من أجل خلق قطيعة تاريخية مع النظام الرئاسي، باعتباره عنوان **للتسلطية السياسية للنظام التونسي،** الذي تمخض عنه انغلاق الحياة السياسية، وهو ما يتطلب الأخذ بالنظام البرلماني بقواعد وآليات التجربة البرلمانية كما هو معمول به في العديد من دول العالم، وذلك لتقليص هيمنة مؤسسة الرئاسة وتقوية شخصية الحكومة ورئيسها، وجعلها مسؤولة عن نشاطها بشكل جماعي.

وقد عبرت **حركة النهضة** منذ البداية عن انحيازها إلى فكرة تأسيس نظام حكم برلماني، كما هو مبني في برنامجها الانتخابي الذي أعلنت فيه: **«النظام السياسي نظام برلماني يعيد السلطة إلى الشعب يمارسها مباشرة وعبر ممثليه في المجلس المنتخب».**

وبرر **راشد الغنوشي** هذا الخيار بقوله: «**إن تجربتنا في تونس تجربة مريرة مع النظام الرئاسي، فالفساد كله تسرب لنا من هذا الباب، حيث ظل النظام الرئاسي يتضخم.... فتحولت مؤسسة الرئاسية إلى أخطبوط.... لذلك نريد أن نجتث ثقافة التغول الرئاسي.... ونعتقد أن النظام البرلماني هو الأفضل لاجتثاث التغول والدكتاتورية»**[1].

لقد لاقى هذا الخيار انتقادات عديدة بحكم أن توسيع مجالات اختصاصات رئيس الحكومة قد يساهم في تغول الحزب المسيطر في العملية الانتخابية، وهو ما يتناقض مع الرأي القائل بتوسيع مجالات المسؤولية وتوزيع الأدوار الرقابية بين مختلف أطراف الحكم والفصل بين السلطات، وذلك باعتبار أن الحكم الديمقراطي لا يدار بهيمنة طرف معين، ومن بين القوى السياسية الرافضة للخيار البرلماني **حزب المؤتمر** من أجل الجمهورية الذي طالب بالأخذ بنظام الحكم الرئاسي.

الخيار الرئاسي: طالب المدافعون عن الخيار الرئاسي بتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية وبأن يكون منتخبا مباشرة من الشعب لا من البرلمان كما يدعى أنصار الخيار البرلماني وعلى رأسهم **حركة النهضة،** وذلك للاعتبارات التالية:

-ضرورة تفادي ربط الديمقراطية بالنظام البرلماني، وذلك من كون النظام الرئاسي في معظم دول العالم هو نظام ديمقراطي على غرار **الولايات المتحدة الأمريكية،** وحتى بالنسبة لمعظم دول العالم الثالث التي انتقلت إلى الديمقراطية، وتبنت النظام الرئاسي كدول أمريكا اللاتينية.

[1]-حسن طارق ، مرجع سابق، ص239.

- إن الدفاع عن النظام الرئاسي مربوط بتفادي **الانحراف الرئاسوي** الذي عبرت عنه مختلف الممارسات الدستورية غير الديمقراطية، وذلك من خلال العمل على توزيع الأدوار والرقابة بين السلطات الثلاثة.

- إلا أن امتلاك الرئيس في هذ النمط من الحكم للصلاحيات الواسعة سيجعلنا نكون أمام صلاحيات مطلقة، لأنه سيخضع للمراقبة والمساءلة من قبل المؤسسات التمثيلية .

- إن ضعف أهلية الإضراب السياسية وهشاشة النخب البرلمانية وطبيعة الثقافة السياسية السائدة، كلها عوامل تدعوا إلى التحفظ على فكرة العمل بالنظام البرلماني.[1]

وقد عبر عن هذا الموقف القوى السياسية العلمانية، خاصة **الحزب الجمهوري وحزب التكتل،** من أجل العمل والحريات، **وحركة نداء تونس،** الداعي إلى ضرورة تحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبين صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

الخيار المختلط: ويمثلون أنصار النظام المختلط الذي يجمع بين خصائص النظامين الرئاسي والبرلماني، وذلك باعتبار أن النظام الدستوري في تونس ما قبل الثورة لم يشهد هذا النوع من نظم الحكم (النظام المختلط)، وبالتالي فليس هو مصدر الأزمات المتتالية التي أدت إلى الحركات الاحتجاجية والثورات العربية، كما أن الواقع السياسي والحزبي يتميز بحالة التشرذم، لأن الثورات لم تفرز حزبا أو تيارا يحوز على الأغلبية في النظام البرلماني، وطبيعة الثقافة السياسية السائدة ومخاطر التحول الانتقالي تجعلهم في حاجة إلى نظام سياسي دستوري مختلط.[2]

وعليه رغبة في تفادي استمرارية التسلطية في شكلها الفردي أو الحزبي، حدث نقاش كبير حول تبني الصيغة الأمثل لنظام الحكم في **الدستور التونسي الجديد،** وهو ما شكل تحديا حقيقيا ورهانا آخر يواجه الحوار الوطني، ليتم في النهاية بإنتاج نظام دستوري مختلط يتأسس على تقسيم السلطة بين صلاحيات ذات طابع سيادي وتمثيلي للرئيس، وصلاحيات تدبيرية للحكومة في مجالات السياسة العامة غير ذات العلاقة بالدفاع والأمن القومي والخارجية.[3]

***الانتخابات التشريعية 26 أكتوبر 2014:** بعد ثلاث سنوات من الانتخابات التي أفضت إلى إنشاء جمعية تأسيسية(المجلس الوطني التأسيسي)، توجه التونسيون إلى صناديق الاقتراع في 26 أكتوبر 2014 لاختيار ممثليهم في مجلس" نواب الشعب" في ظل بيئة اتسمت باضطرابات على

[1]-حسن طارق، مرجع سابق، ص ص 240-241.

[2]-المرجع نفسه، ص241.

[3]-المرجع نفسه، ص 251.

المستوى الأمني والاقتصادي والاجتماعي، وقد اعتبرت هذه الانتخابات انتهاء المرحلة الأولى من الانتقال إلى الديمقراطية وبداية مرحلة أخرى.

-عرفت انتخابات 26 اكتوبر 2014 معدلات مشاركة منخفضة نسبيا لم تتجاوز 35% من مجموع الناخبين مقارنة مع الانتخابات الأولى عام 2011، وذلك بسبب خيبة الأمل في فشل الحكومات التعاقدية من إيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها تونس بعد الثورة.[1]

- أفرزت هذه الانتخابات فوز حزب **نداء تونس** برئاسة **باجي قايد السبسي** على 86 مقعدا، بعد أن تمكن من جمع اتجاهات سياسية وشخصيات سياسية مختلفة رغبة منه في هزيمة **حزب النهضة**، كما أستفاد حزب تونس من حشد ما يسمى **التجمعيون**(نسبة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي) الذين يشكلون جزء كبيرا من حصة المنتخبين عن حزب **نداء تونس** في البرلمان الجديد، بينما حصل حزب النهضة الإسلامي على 69 مقعدا بعدما كانت قوة رئيسه وأولى في المجلس التأسيسي، ولهذا تمكن حزب نداء تونس من تغيير الوضع لصالحه مستفيدا بما يسمى **بالتصويت المفيد** من قبل أغلبية الناخبين الذين يضعون على عاتق النهضة كل الآثار السلبية للفترة الأولى من المرحلة الانتقالية.[2]

إلى جانب ظهور القطبين السياسيين الرئيسيين**(النهضة ونداء تونس)**أحدث نتائج الانتخابات26 أكتوبر 2014 مشهدا سياسيا جديدا تميز بصعود أو تعزيز وجود بعض الأحزاب على الساحة السياسية واختفاء أو ضعف عدة تشكيلات أخرى.*

هذا بخصوص نتائج الانتخابات التشريعية أما بخصوص التركيبة النهائية لمجلس النواب فهي تركيبة تتميز بغلبة الحزبين مقارنة بالمستقلين، وذلك في ظل وجود مختلف الأحزاب من ليبيرالية إلى إسلامية مرورا بالماركسية، وتلك ميزة لأنها تعني تمثيل مختلف الاتجاهات لكنها قد تعوق التصويت في القضايا الخلافية.

كما شهد المجلس أيضا تشكيل ما يسمى **هيئة مكتب المجلس** في 4 ديسمبر 2014 الذي عبر عن بدايات تقارب بين النهضة ونداء تونس، واتضح هذا التقارب أكبر بعد تشكيل حكومة

---

[1]- أحمد ادريس، الانتخابات في تونس: خطوة أخرى على طريق التحول الديمقراطي، مجلة الديمقراطية، العدد 57، جانفي 2015، ص 183.

[2]- المرجع نفسه، ص 185.

*- يتعلق الأمر بالمفاجأة التي أحدثها حزب الاتحاد الوطني الحر بحصوله على 16 مقعدا، بعد كان قد حصل على مقعدا واحدا في انتخابات المجلس التأسيسي، وكذلك تحالف الجبهة الشعبية بحصوله على 15 مقعدا، بينما فقدت أحزابا أخرى مكانتها من البرلمان الجديد مقارنة مما حصلت عليه في المجلس التأسيسي كحزب التيار.

الحبيب الصيد، ومشاركة حركة النهضة فيها مع كل من نداء تونس وآفاق تونس والاتحاد الوطني الحر وعدد من المستقلين.[1]

الانتخابات الرئاسية: حدثت هذه الانتخابات في 23 نوفمبر 2014، إذ تعد أول انتخابات تنافسية حقيقية، لأن النظام السياسي في **عهد بن علي** كان لا يسمح بأي منافسة جادة لشخص **الرئيس بن علي**.

عرفت هذه الانتخابات التعدد في المرشحين إلا أن المنافسة الحقيقية كانت بين **المنصف المرزوقي** الرئيس السابق للجمهورية التونسية، ومؤسس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، الذي قدم نفسه بوصفه مرشح الثورة الذي يحول دون عودة وجوه النظام السابق، وبين **الباجي قايد السبسي** رئيس ثاني حكومات ما بعد الثورة ومؤسس لحزب **النداء تونس**، الذي بدوره قدم نفسه بوصفه مرافقا عن عودة هيبة الدولة، وقد ركز في حملته الانتخابية على النقاط ضعف **المرزوقي**، أهمها توتر علاقات تونس الخارجية بكل من مصر وسوريا وضعف أدائه في المرحلة الانتقالية الأولى من الانتقال إلى الديمقراطية في تونس.

أسفرت الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في الجولة الأولى حصول السبسي على 39.4%من الأصوات مقابل 33.42% للمرزوقي وخلال الفترة الفاصلة بين الجولتين الانتخابيتين سابق المرشحات على استقطاب أصوات المرشحين الخاسرين، ورغم ذلك اتسعت الفجوة بين **السبسي والمرزوقي**، وهو ما تأكد في نتائج الجولة الانتخابية الثانية التي جرت في 21 ديسمبر 2014، إذ حصل **السبسي** على 55.08% بينما حصل **المرزوقي** على 44.32% وبذلك يتكرر سيناريو الانتخابات التشريعية بفوز **باجي قايد السبسي**ا ٍعلانه رئيسا لجمهورية تونس.[2]

هذا بخصوص تطورات المرحلة الانتقالية، أما فيما يتعلق بتحدياتها فهي كسابقتها قد واجهت العديد من التحديات على المستوى الأمني والاقتصادي والاجتماعي في تونس، وذلك بسبب ثلاث عوامل تمثلت في ما يلي:[3]

- استفحال الظاهرة الإرهابية على الصعيد المحلي، حيث قدر عدد المؤهلين للقتال ما لا يقل عن 10 آلاف عنصر، خاصة أن جزء كبير منهم يقتلون حاليا في سوريا العراق وليبيا، ولم تتكمن السلطة من اعتقال إلا 2200 عنصرا.

---

[1] - إبراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2014-2015: الاعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص ص 226-227.

[2] - المرجع نفسه. ص 230.

[3] -صلاح الدين الجورشي، ربيع تونسي ، التأرجح بين الأمل والخوف، مرجع سابق، ص ص 28-29.

- حصول تحولات نوعية في تكتيك هذه الجماعات الإرهابية وانتقالها من الدفاع إلى الهجوم مثل استهداف متحف باردو 2015 وقبلها استهداف مقر وزارة الداخلية.
- تداعيات الاقتتال في ليبيا على الأمن القومي التونسي، خاصة ان قادة أنصار الشرعية توجهت للقال في ليبيا، والتي أصبحت المصدر الأساسي لتهريب السلاح نحو الأرضي التونسية.

أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي: المعروف أن الحراك الثوري في تونس قد ارتبط بالتهميش الاقتصادي في أوساط الشباب التونسي بسبب فساد النظام السابق ، ولكن تأكد مع مجيء كل حكومة في عهد ما بعد بن علي تتضخم الصعوبات وتزداد معها الحركات الاحتجاجية، لأنه لم يتم تحقيق القطيعة مع النظام السابق.[1]

وعلى المستوى الهوياتي؛ فالمجتمع التونسي يعاني من الانقسامات على صعيد الهوية وما يرتبط بها بفعل الانقسامات الإيديولوجية بين حركة النهضة والتيارات السلفية الجهادية وبين الأحزاب الليبرالية اليسارية والقومية التي تتبنى نهج الحداثة والعلمانية[2]

المطلب الثاني: الإصلاح السياسي في مصر بعد "ثورة 25 يناير 2011":

ما جرى في مصر في 25 يناير 2011 في ميدان التحرير وسائر المدن المصرية والتي راح ضحيتها المئات من الشهداء والجرحى، ونجحت في إزاحة رئيس النظام يوم 11 فبراير 2011، هي في حقيقة الأمر ثورة سياسية لها مقدماتها (أسبابها) التي فجرتها وما نتج عنها من معضلات مرتبطة بمرحلة الانتقال التي أفرزتها الثورة المصرية، ربما تحتاج إليه هذه العملية من استكمال هدم النظام القيم وإقامة نظام سياسي جديد يتسم بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية تطبيقاً للشعارين الأساسيين: "**الشعب يريد إسقاط النظام**"،" **تغيير - حرية وعدالة اجتماعية**".

إن الثورة المصرية حدثت نتيجة تراكمات كمية أي أنها لم تحدث من فراغ، بل لها منطلقات ومقدماتها، ومقدمات الثورة المصرية صنفان: مباشر **(قريبة المدى)** وغير مباشرة (بعيدة المدى)، أي أن بعضها يعود إلى السنوات القليلة السابقة للثورة وبعضها الآخر ينتمي إلى سنوات أبعد وأطول، ومهما كانت طبيعة هذه المقدمات أو الأسباب سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، وتكاملت مع بعضها البعض وشكلت ما يسمى بالمقدمات الصانعة للتراكم الثوري ضد مختلف الإجراءات والسياسات التي يتبناها النظام السابق، ونجم عنها أزمة سياسية عميقة لم يستطع المجتمع المصري تحملها وهو ما أدى إلى انفجار الوضع في 25 يناير 2011.

---

[1] - صلاح الدين الجورشي، ربيع تونسي ، التأرجح بين الأمل والخوف، مرجع سابق، ص 29.

[2] - توفيق المديني، تعقيب عن مستقبل الحالة التونسية في كتاب احمد يوسف وآخرون، مستقبل التغيير في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 183

1. المقدمات أو الأسباب غير المباشرة (بعيدة المدى): وتتمثل في:

أ-الخروج من خندق النظام الوطني وتدهور دور مصر العربي: كان لتولي **أنور السادات** رئاسة الدولة خلفًا " **لعبد الناصر**" الأثر الكبير في التحول عن قيم ثورة يوليو 1952م بالتخلي عن الترابطات المصرية بالعروبة والإفريقية ودوائر العالم الثالث وعدم الانحياز والعالم الإسلامي، وكذا إقامة علاقات وطيدة لمصلحة القوى الرأسمالية والإقليمية في الداخل والتحالف مع الغرب والولايات المتحدة وإسرائيل، وكانت نتيجة تلك العلاقات التبعية المطلقة للإملاءات الخارجية، وخاصة الأمريكية والإسرائيلية و انعكس ذلك على كل ما يتعلق بسياسة مصر الإقليمية والدولية.

وكان من تداعيات هذا الانصياع هو تراجع الدور القيادي لمصر في قضايا الأمة العربية، التي كان بالإمكان إيقافها أو على الأقل تعديلها كالحرب الأهلية اللبنانية والاجتياح الصهيوني للبنان في السبعينات وثمانينات من القرن الماضي.[1]

وقد استمرت هذه الولاءات والسياسات في عهد الرئيس **حسني مبارك**، الذي تولى الحكم عقب اغتيال **السادات** في أكتوبر 1981م، شكل استمرارًا لتوجهات **السادات** في ممارسة **سياسات التطبيع** مع الكيان الصهيوني، وإقامة العلاقات الاقتصادية والصناعية والزراعية، وأهمها تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل بأسعار خاصة، وكان لهذه العلاقات السبب الكبيرين لغضب الشعب المصري ونقمته على نظام **مبارك**.وهذا بخصوص سياسات مبارك الدولية والإقليمية، أما على المستوى الداخلي، فقد تفاقم الوضع على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي،وخاصة في السنوات العشر الأخيرة من حكمه.

ب -فشل السياسات الاقتصادية المتبعة : التي نتج عنها الفقر والبطالة والفساد وهي سياسات ناتجة عن سياسات الثورة المضادة في الاقتصاد الوطني المصري، التي سماها **أنور السادات بالانفتاح**، ولعل انتفاضة جماهير مصر في يناير 1977 أطلق عليها النظام" **انتفاضة الحرامية"** للدليل على رفض تلك السياسات وما نتج عنها من الخضوع لإملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين، وعلى نفس الخطى مثلت السياسات الاقتصادية والاجتماعية لنظام مبارك مصدرًا أساسيا لعوامل الرفض والغضب الشعبيين شملت هذه السياسات المخصصة وبيع شراكات القطاع العام وانسحاب الدولة من دورها الاقتصادي والاجتماعي والخدمي، فنجم عن هذه الإجراءات ارتفاع في معدلات البطالة والفقر والتضخم وارتفاع الأسعار، كما أنتجت التفاوت الطبقي بين قلة من الأغنياء وأغلبية من الفقراء ومحدودي الدخل.وسعيا لتجاوز الأزمة الاقتصادية واتباعًا للسياسات الاقتصادية النيو ليبرالية، تم الشروع في عملية إعادة هيكلة كبيرة وواسعة، ورغم إحراز هذا البرنامج

[1]- محمد فرج، المقدمات السياسية لثورة 25 يناير في مصر: الأسباب والتراكمات في كتاب مجموعة مؤلفين، 25 يناير مباحث وشهادات، بيروت: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 84.

بعض النجاح، فبعد سنوات طويلة من الركود الاقتصادي تحسن الأداء الاقتصادي المصري، ونما الناتج المحلي الإجمالي في مصر بمعدل 6%سنوياً بين عامي 2007-2011، وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2007 إلى 11مليار دولار، وزادت الصادرات المصرية بنسبة 20 %، واحتل الاقتصاد المصري المرتبة الرابعة بين البلدان العربية الثماني والعشرون.[1]

وعليه بدأ الاقتصاد المصري في حالة جيدة، ولكن رغم ذلك لم يستفد أغلبية المصريين من الزيادات في النمو الاقتصادي بل أقليتهم من المقربين في الدولة هم من استفادوا من هذا النمو.

ب-**انتشار الفساد:** والأهم أن هذا الفساد كان يحميه ويشجعه تحالف غير معلن ولكنه واضح بين السلطة السياسية والحزب الحاكم من ناحية وبين عدد من رجال الأعمال المرتبطين بالسلطة السياسية من ناحية أخرى، وعلى الرغم من لبيانات العامة التي أصدرتها مصروتوقيعها على معاهدات دولية لمكافحة الفساد، فإن هذا لم يترجم إلى أفعال بل تحول الفساد إلى **فساد مؤسسي** وليس مجرد تصرفات يقوم بها بعض المسؤولين، ولولا الثورة لما تم الكشف عن مقدار الأموال المنهوبة والثروات والامتيازات التي حصلت عليها الطبقات الحاكمة، وكأنها أملاك شخصية للمسؤولين، ويشير تقرير بمركز **global witness** التابع لمنظمة **global witness** المتخصصة في مكافحة الفساد، إذ أن الفترة التي أعقبت عام 1990 شهدت أكبر الفرص لكبار المسؤولين للحصول على ثروات غير شرعية، وذاك بسبب عمليات الخصخصة الواسعة النطاق، ولعل الحصول على أنباء بحجم الثروة الكبيرة التي يحتفظ بها الرئيس المخلوع وأسرته والمحيطين بنظام حكمه، وهو من أسباب التراكم الثوري ضده وطبقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2010، احتلت مصر المرتبة 98 بين دول العالم، حيث حصلت على درجة 31 فقط من 10 درجات.[2]

أما بالنسبة لتقرير الشفافية الدولية في برلين عن النزاهة في مصر لعام 2009، المنشور بمارس 2010 الذي أشار إلى شيوع حالات الفساد في مصر بسبب افتقاد التشريعيات الكافية في عمل هيئات مكافحة الفساد وافتقاد القواعد والآليات التي تتيح للسلطة التشريعية تأدية دورها المخول بها وفقاً للقانون، بسبب غياب المساءلة والشفافية.

---

[1]- زياد حافظ/ ثورة 25 يناير في مصر، تساؤلات الحاضر والمستقبل في كتاب جميل وآخرون، رياح التغيير في الوطن العربي/ حلقات نقاشية عن مصر- المغرب- سوريا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 22

[2]- وفاء صندي، غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي، مصر: منتدى المعارف، ص ص 181-182.

أما عن الفساد الاقتصادي فمن مؤشراته تضاعف الدين الخارجي على مصر وخاصة خلال العشرة أعوام الأخيرة فبينما كان يبلغ حوالي 18.613 مليون دولار أمريكي في عام 2001 ، وصل إلى 34.7 مليون دولار أمريكي في عام 2010.[1]

ج- الاستبداد السياسيكان من المفترض دستوريًا وقانونيًا أن النظام السياسي في مصر، هو نظام متعدد الأحزاب منذ عام 1976، حينما قرر **السادات** تماشيا مع الليبيرالية السياسية، وكان القرار بالسماح بالتعددية الحزبية عن طريق تأسيس ثلاثة منابر سياسية هي: **منبر مصر العربية الاشتراكي لتمثيل الوسط، ومنبر التجمع الوطني لتمثيل اليسار، منبر الأحرار الاشتراكيين لتمثيل اليمين** وبعدها تحولت المنابر السياسية إلى أحزاب سياسية زاد عددها ليصل إلى 24حزبًا سياسيًا في عام 2009.

وكان من المفترض أن يقوم النظام المتعدد بالإضراب منذ عام 1976 على التنافس السياسي بين مختلف الأحزاب، إلا أنه ظل يتكون في الواقع من حزب واحد، هو الحزب الحاكم متحكم ومسيطر على أجهزة الدولة وعلى الأحزاب الأخرى.[2]

وعليه يمكن القول أن الزيادة في عدد الأحزاب لم ترافقها زيادة في حيويتها وتفعيل دورها في الحياة السياسيةوعمومًا اتسمت التجربة الحزبية في مصر منذ تولي **الرئيس مبارك** الحكم في عام 1981 حسب **علي الدين هلال** بالعديد من المميزات نذكر منها ما يلي:

- عدم التوازن في النظام الحزبي وهيمنة حزب السلطة.
- فشل التحالفات والائتلافات الحزبية.
- الانشقاقات والانقسامات داخل الأحزاب السياسية.
- غياب الديمقراطية الداخلية بين الأحزاب.
- التشابه في البرامج.
- ضعف البنية التنظيمية.
- انحسار دور أحزاب المعارضة في البرلمان.[3]

هذا فيما يخص الاختلالات الداخلية التي ميزت التجربة التعددية في مصر، أما فيما يخص البيئة السياسية والقانونية التي عملت هذه الأحزاب في إطار فإنه يمكن رصد ما يلي:

---

[1]- مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 166.

[2] - مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات ، مرجع سابق، ص 179.

[3]- علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل، 1981 -2010، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010، ص 320-337.

-جاءت هذه التعددية على عكس معظم التجارب التعددية في الدول الديمقراطية كتعددية فوقية بقرار من الدولة والنظام الحاكم.

-كثرة القيود الدستورية والقانونية التي شلت حركتها، فهي جاءت في ظل نظام سياسي مختل بفعل الدستور الذي أعطى رئيس الجمهورية سلطات وصلاحيات مطلقة ووفقاً للمادة 74من الدستور فإنه يتخذ جميع الإجراءات لمواجهة أي خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن القيام بدورها الدستوري، وكان من تداعيات هذه السلطات المطلقة هي تقييد الحياة الحزبية وازداد الوضع تعقيدا بفعل قانون الأحزاب السياسية الصادر عام 1979، وما أدخل عليه من تعديلات لاحقة لتضمنه لشروط قاسية للتحكم في نشأة الأحزاب أو منعها. *

ونتيجة لما سبق رضخت المعارضة الشرعية لأداء دور التابع نتيجة ضعفها وتشتتها كما أشرنا سابقاً وأصبحت غير قادرة على تشكل تحدياً خطيراً للنظام.

أما بالنسبة للحركات الفاعلة والأحزاب الأخرى بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين وحزب الكرامة الناصري وحزب الوسط وحزب الغد، فقد تعرضت للمضايقات أو تم حظرها. وفي ظل هذا الركود السياسي، وعدم قدرة أحزاب المعارضة في كسب ثقة الشعب، أصبح من الضروري البحث عن قنوات أخرى للتعبير عن احتجاجاتهم وتجميع مطالبهم، وهو ما أدى إلى ظهور الحركات الاحتجاجية .

د-**عدم جدّية الإصلاحات السياسية المتخذة من قبل النظام السياسي:** لم تكن السياسات المكرسة للاستبداد السياسي تمر دون نقد أو رفض سواءً على المستوى الداخلي من قبل قوى المعارضة السياسية أو على المستوى الخارجي من خلال القوى الدولية والمؤسسات المالية النقدية الدولية، وحتى المنظمات غير الحكومية المتهمة بقضايا الفساد وحقوق الإنسان .

فعمل النظام السياسي للتخفيف من الضغط الخارجي وامتصاص الضغط الداخلي أو في إطار ما يسمى بسياسة **التنفيس السياسي** على تبني إصلاحات سياسية من خلال القيام بالعديد من التعديلات الدستورية للدستور المصري عام 1971، فجاء تعديل 26 فيفري 2005 الذي سبقه تعديل عام 1979، واستنادا إلى حكم المادة (189) من الدستور، طلب **الرئيس مبارك** من مجلس الشعب والشورى بتعديل المادة (76)وإضافة مادة جديدة إلى نصوصه برقم (192 مكرر)، بحيث تتغير طريقة اختيار رئيس الجمهورية ليكون بالاقتراع السري العام المباشر من جانب المواطنين بين أكثر من مترشح، ولقد مثل هذا الطلب نقلة نوعية وتحولاً بارزاً في الحياة السياسية المصرية،

* - لمعلومات أكثر حول هذا القانون أنظر: علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 313.

حيث مس التعديل طريقة اختيار رئيس الجمهورية الذي استمر لمدة نصف قرن.[1] وتم عرض التعديلات على الناخبين في استفتاء 25 مايو 2005، وقد يعرض الاستفتاء لمقاطعة عدد من أحزاب المعارضة وذلك لانطوائه على شروط تعجيزية لا تقدر أغلب الأحزاب الحصول عليها كاشتراط الحصول على 250توقيعا من أعضاء مجلس الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات.[2]

واستمرت الأحزاب والحركات في رفض هذا التعديل والمطالبة بالإصلاح والتغيير وبعدها تم الإعلان عن التعديل الثالث في 26 ديسمبر 2006، وذلك بعد أن طلب **الرئيس مبارك** بتعديل 34 مادة من مواد الدستور، بينها المادة 76 التي سبق تعديلها والمادة 88 وغيرها من المواد، وكان من تداعيات هذا التعديل تقليص الهامش الديمقراطي وا يقاف العمل بالمواد الخاصة بالحريات العامة والخاصة للمواطنين[3]، وبصفة خاصة دسترة عملية التمديد والتوريث التي أضحت قاعدة مشتركة ما بين أنظمة الحكم العربية (رئاسية -إمارة- ملكية) كتعبير عن حاجة الوجود وضرورة البقاء والاستمرار في الحكم، ولقد تطرق العديد من الكتاب **لنماذج التوريث السياسي الجمهوري العربي المعاصر** في النصف الثاني من القرن العشرين، ومحاولين التأشير على ما نجح منه وما فشل، وعلى ما هو مرتقب أو متوقع من بعض رؤساء الجمهوريات العربية من شرقها إلى غربها[4]، مثلما كان مخطط له في مصر لتوريث الحكم لنجل الرئيس جمال مبارك وهو مؤشر آخر على الاستبداد السياسي الذي اتسم به نظام الحكم في مصر بتحويله إلى نظام شخصاني عائلي يفتقد إلى آليات الرقابة والمحاسبة.

ورغم تزايد مساحات عدم الرضا و عدم الثقة بالنظام السياسي، إلا أن النظام الحاكم في مصر اعتمد على سياسيين لتحقيق استقراره وتأمين نفسه:

-**الأولى** تمثلت في عزل الشعب (وليس بمنع إبطال مفعوله تماما) حيث يكون موجودا رمزا وضرورة ساعة الحاجة إليه وهي الحاجة التي يقررها رئيس النظام وليس أي شخص أو قوة أخرى، **والثانية** هي سياسة تشغيل منظومة الأمن بطاقة قصوى حيث يتولى فعليا إدارة شؤون الحكم شرط

---

[1] - على الدين هلال، النظام السياسي المصري ، مرجع سابق، ص 71.

[2] - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] - مجموعة مؤلفين، 25 يناير، مباحث وشهادات، مرجع سابق، ص87.

[4] - خليل أحمد خليل، التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003، ص 64.

أن لا تقترب أو تمس مصالح القوات المسلحة، وكثيرة هي صلاحيات هذه المؤسسة، فهي متوغلة في كل موقع قريب من سلطة اتخاذ القرارات.[1]

وقد عمل النظام المصري في الاعتماد على الدور الأمني للسيطرة على المجتمع، وهو الدور الذي تحدد بأربعة أبعاد وهي:[2]

البعد الأول: تمثل في الحماية الكاملة لرئيس النظام وعائلته والنخب المحيطة به.

البعد الثاني: انصراف الأمن عن الشارع المصري وتركيز اهتمامه على أمن النظام السياسي.

البعد الثالث: القيام بسياسة تجفيف المنابع وملاحقة العناصرالتي تمثل خطورة على النظام السياسي، وفي المقابل القيام بالبحث عن عناصر موالية للنظام السياسي الفاسد بالانضمام إلى المؤسسات التابعة للدولة والالتحاق إلى لجان الحزب الوطني وذلك لدعم النظام الفاسد وحمايتهوطبعا كل ذلك تم في ظل ما يسمى بقانون الطوارئ المنافي للحقوق والحريات الفردية.

2- المقدمات الحركية للثورة { الأسباب قريبة المدى}: ويمكن رصدها في النقاط الموالية:

أ-ظهور الحركات الاحتجاجية : لقد كان للسياسات السلبية الاقتصادية والسياسية التي تبناها نظام الحكم في مصر منذ عهد **السادات** إلى **حسني مبارك** الأساس الدافع نحو التغيير نتيجة للتراكمات السابقة الذكر، نتج عنه انتقاد نهج النظام ورفضه من قبل العديد من الحركات الاحتجاجية التي نشطت على الساحة السياسية وبنت نسبيا حالة الركود الذي فرضه نظام **مبارك** منذ عقود طويلة، وتزايد بشكل سريع أعداد الحركات الاحتجاجية وجماعات الدفاع عن الحقوق السياسية والمدنية خاصة في السنوات العشر الأخيرة، وبدأت بعمليات انتقاد للسياسات الخارجية للنظام، لكن سرعان ما تحولت إلى حركات موجهة لنقد السياسات الداخلية لبل وحتى رغبتها في تغيير ه.[3]

وتزايدت هذه الحركات بشكل واضح في عامي 2004-2005 رافعة شعار **التغيير النظام السياسي،** وهذا في ظل أزمة قصور الأحزاب السياسية عن استيعاب مطالب التغيير السياسي والاقتصادي في الداخل، فضلا تنامي عن المطالب المجتمعية بالتغيير وهذا بسبب الركود السياسي الذي شهده النظام السياسي لعدم جدية الاصطلاحات وما تبعها من تعديل الدستور، والجدل الواسع الذي دار حوله خلال أعوام 2005- 2007ولعب العامل الخارجي دورا في نشأة الحركات الاحتجاجية، كما كان للتغيرات العالمية وثورة الاتصال دورها البارز في تفعيل نشاطها.[4]

---

[1]- جميل مطر وآخرون رياح التغيير في الوطن العربي، حلقات نقاشية عن مصر- المغرب- سورية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص42.

[2]- مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية، مرجع سابق، ص ص 49-50.

[3] - مجموعة مؤلفين، 25 يناير، مباحث وشهادات، مرجع سابق، ص89.

[4]- علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل، مرجع سابق ، ص 457.

ومن بين هذه الحركات الاحتجاجية نذكر **حركة كفاية** التي ظهرت في مصر عام 2004 وهي من الحركات الاحتجاجية الكبرى في مصر، والتي لفتت انتباه جموع الشعب المصري إلى طول فترة الرئيس **مبارك** في الحكم، ونبهت إلى ما يحاك من مؤامرات لتوريث الحكم **لجمال مبارك،** فضلاً عن الفساد السياسي والاقتصادي، وكذلك لعبت **الجمعية الوطنية للتغيير** بما تحمله من تيارات فكرية وسياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وكذا **حملة دعم البرادعي** اللذين أعطيا الحركات المناوئة للنظام زخما وقوة، ثم جاء دور شباب الانترنت (الذين هم من أبناء الطبقة الوسطى)، ودورهم في حمل الشعب على النهوض ضد فساد واستبداد وظلم النظام وفي مقدمته هؤلاء شباب **حركة 16 أفريل** وصفحة **"كلنا خالد سعيد"** على الفيسبوك، وقد اجتمعت كل هذه الحركات والجماعات على هدف واحد هو إسقاط النظام. [1]

***انتخابات نوفمبر 2010 التشريعية**: تعد انتخابات نوفمبر 2010م من أكثر الانتخابات التي شهدت تحايلا وتزويرا في تاريخ مصر والتي أثبتت ما كان متوقعاً أن الإصلاح من خلال النظام القائم أصبح من المستحيل. [2]

فإذا كان في الانتخابات التشريعية لعام 2005، قد حصل فيها أحزاب المعارضة على 22%من مقاعد البرلمان، حيث تمكن الإخوان المسلمين من الحصول على 88مقعداً، ورغم أنه كان غير كاف لفرض تحد للحزب الحاكم ودوره الرقابي في البرلمان، لكن مع ذلك وفر بعض المصداقية له، إلا أن انتخابات نوفمبر 2010تعد حدثًا مفصلياً ساهم في سقوط نظام مبارك إذ حصل الحزب الحاكم **NDP** على 93% وفاز الإخوان المسلمين على مقعد واحد فقط، ولهذا استطاع النظام أن يستبعد المعارضة غبر مختلف السياسات المتبعة، وتمكن من إضعاف قدرة الجناح الإصلاحي للسلطة القضائية، التي كان لها دور في إسماع صوته في انتخابات 2005م التي تميزت بالنزاهة. [3]

لقد زور الحزب الوطني فيها عمليات التصويت بشكل واسع واستخدم الترهيب والقمع لضمان الأغلبية البرلمانية ونتيجة استبعاد أحزاب المعارضة الكلي تقريباً من البرلمان، زاد النظام من عدم شرعيته،وقد عبر عن ذلك **" توماس دملهوبر"** في ديسمبر 2010م أنه:" من الواضح أنه لا ينبغي لن ينظر إلى هذا التلاعب بالانتخابات على أنه يعكس مدى قوة النظام، أو كعلامة لعمل حكومي

---

[1] - Farhad Khosrokhavar, opcit.p 45.

[2]- Shadi Hamid,Egypt, the Prize, in the Book, Kenneth M.Pollack and others,opcit,p 103.

[3] - Mark L.HAAS and David. w –LESCH, the Arab Spring,Chang and Resistance in the Middle East, West View Press, 2013, p39.

كفئ على النقيض من ذلك هو تعبير عن الضعف، إذ أن الأنظمة الاستبدادية المستقرة في الوقت الحاضر لا تزال قادرة على مواجهة القوى المتصاعدة للمعارضة.[1]

وعليه زادت هذه الانتخابات من غضب الشعب المصري الرافض أصلاً لسياسات مبارك الاقتصادية والاجتماعية المجحفة والراغب في التغيير الجدي(رفض سياسة الحفاظ على الوضع القادم **}.**

ب- تأثير الثورة التونسية: لقد شكل سقوط نظام **بن علي** في 14 جانفي 2011 فرصة للشعب المصري للتظاهر، حيث تأكد للمصريين أن التغيير لن يحدث إلا ن طريق الخروج إلى الشارع، فبعد مشاهدة المظاهرات والاعتصامات التي حدثت في تونس، قرر المصريين الاقتداء بالشباب التونسي للقيام بالثورة ضد الفقر والحرمان.[2]

وقد اجتمعت العوامل السابقة الذكر فأدت إلى ثورة 25 جانفي،تقريبً ا 06 ملايين مصري خر جوا إلى الشارع في مظاهرات حاشدة أبرز الوجوه في هذه الثورة هم الشباب كما سبق وا ٍن ذكرنا (من الفئة المتعلمة ذو توجهات مختلفة ليبيرالية أو يسارية)، طالبوا بتنحي **مبارك** من الحكم احتجاجً ا على تضخم الجهاز الديمقراطي وتعسف قوات الأمن ووجود طبقة رجال أعمال قوية وتوغلها في الحياة السياسية والاقتصادية التي نجحت في الحصول على مقاعد في البرلمان المصري، وكذا انعدام العدالة الاقتصادية رغم تحقيق مستويات النمو الاقتصادي وارتفاعها من 5 إلى 7 %، وقد نجم عن هذه الثورة مقتل 51 شخص وجرح أكثر من 3000 آخرين.[3]

3أهم التطورات الدستورية و السياسية في مصر خلال المرحلة الانتقالية:

لرصد هذه التطورات تتطلب منا تحديد أهم الفاعلين السياسيين ورصد أدوارهم في صنع هذه التطورات، وتتمثل هؤلاء الفاعلين في كل من المجلس الأعلى للقوات المسلحة – الإسلاميون (جماعة الإخوان المسلمين والسلفية).

أ-إدارة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية (من فيفري 2011 إلى جوان 2012): لقد ساهم الجيش المصري في نجاح الثورة المصرية لأن الجيش لم يحمل السلاح في وجه المحتجين بل تعاطف مع المعارضة، رغم أن الشرطة وقواتالأمن تلقت أمرً ا بقمع المحتجين، وبالتالي لم يشأ

[1]- أحمد خميس كامل وآخرون، الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية من اجل الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 123.

[2]- Mark L.HAAS and David. w –LESCH ,opcit, p 41.

[3] - Shadi Hamid,opcit.p103.

الجيش أن يسفك الدماء لحماية الرئيس الذي فقد شرعيته، لاسيما أن الجيش كان يعتبر دعامة أساسية لنظام مبارك، وبهذا جاء شعار" **الشعب والجيش اليد في اليد**" لتجسيد هذه الحالة.[1]

فبعد تخلي مبارك عن السلطة في 11 فيفري 2011كلّف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد برئاسة المشير **حسن الطنطاوي** وزير الدفاع ومجموعة من القادة العسكريين على أن يتم تسليم الحكم إلى رئيس مدني منتخب لاستكمال الاستحقاق الديمقراطي.[2]

فالمجلس العسكري برئاسة **المشير طنطاوي** مارس صلاحيات رئيس الجمهورية التي تخوله سلطة تعيير الحكومة وإقالتها فضلاً عن الصلاحيات الاستثنائية الأخرى المستمدة من الثورة، كإصدار **"إعلانات دستورية".** وفيما يتعلق بالحكومة فقد تم تكليف ثلاث شخصيات لتشكيلها وهي: **أحمد شفيق -عصام شرف -كمال الجنزوري،** وجميعهم شغلوا مناصب تنفيذية في عهد نظام مبارك، وبهذا شكلت هذه الحكومات التي تعاقبت خلال تلك الفتوةحرصاً الاستمرارية أكثر مما عكس رغبة في التغيير المنشود،وكان هذا أحد أهم الأسباب التي أدت إلى استمرار المظاهرات والاعتصامات وتسبب في سقوط جرحى وقتلى في مناسبات مختلفة **كأحداث امبابة، ومسرح البالون،** وهذا لأن هذه الحكومات لم تقم بإجراءات لتحقيق أهداف الثورة وخاصة في الملفات المتعلقة بإعادة هيكلة أجهزة الأمن، أو مكافحة الفساد أو تقريب حدة الفوارق الاجتماعية بين الطبقات.[3]

أما فيما يتعلق بالدستور قرر المجلس من 13-2-2011 تعطيل العمل بأحكام دستور عام 1971، وحل مجلس الشعب والشورى، وبعد ذلك بيومين شكل لجنة برئاسة المستشار **طارق البشر ي(**النائب الأسبق لرئيس الدولة) لتعديل بعض مواد الدستور المعطل، بما يضمن تحقيق ديمقراطية ونزاهة انتخابات رئيس الجمهورية ومجلس الشعب والثوري، كما كلفت اللجنة بدراسة التعديلات اللازمة للقوانين المتعلقة بالمواد الدستورية محل التعديل.[4]

ومع ذلك فقد تعرضت التعديلات الدستورية التي اقترحتها لجنة **البشري** معارضة شديدة من جانب التيار الليبرالي تمحورت في نقطتين أساسيتين:

---

[1]- Shadi Hamid,opcit. p103-104.

[2]- حسنين توفيق إبراهيم، الثورة المصرية والبناء الديمقراطي: التعثر في متاهات المرحلة الانتقالية في كتاب أحمد عبيدات وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي، مرجع سابق، ص 341.

[3]- حسين نافعة، ربيع مصر، بين ثورتي 25 يناير و30 يونيو في التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، مرجع سابق، ص 39.

[4]- حسنين توفيق إبراهيم ، مرجع سابق، ص341.

-الترتيب الزمني لخطوات بناء المؤسسات، حيث أصرت لجنة البشري على إجراء الانتخابات التشريعية، بينما رأى التيار الليبرالي أن المنطق تقتضي بضرورة الاتفاق على صياغة دستور دائم قبل أي استحقاق انتخابي.

- كيفية اختيار الجمعية التأسيسية المنوط بها صياغة الدستور الجديد، فقد اقترحت لجنة البشري أن يتولى البرلمان المنتخب اختيار أعضاء هذه الجمعية، بينما رأى التيار الليبرالي أن منح البرلمان هذه السلطة يتيح للحزب الحاصل على أغلبية المقاعد فرصة للتحكم في إدارة اللعبة السياسية.

ومع ذلك أقر المجلس العسكري التعديلات الدستورية المقترحة وطرحها للاستفتاء في 19 مارس 2011 بين مؤيد شمل تيار الإسلام السياسي المطالب بالتصويت بـ **نعم**،ومعارض يشمل أغلبية التيارات والقوى السياسية الأخرى المطالبة بالتصويت بـ **لا**، وكانت نتيجة الاستفتاء هي 78 % من إجمالي المشاركين وافقوا على التعديلات المقترحة، وبدا واضحا أن كفة تيار الإسلام السياسي هي الأرجح، مما ضاعف من المخاوف من احتمال هيمنته على الجمعية التأسيسية، ومن بعدها على عملية كتابة الدستور، وظهرت بالتالي حالة استقطاب سياسي في هذه المرحلة الانتقالية.[1]

وكان يفترض أن تكون الخطوة التالية قيام المجلس العسكري بإعلان عودة دستور 1971 بعد تعديلهلكنه بدلاً من ذلك أصدر إعلانا دستوريا من 63 مادة ضمنه المواد التي تم الاستفتاء عليها بالفعل مع بعض التصرف، فأصبح في مصر **"شبه دستور"**، أقر الشعبجانبا من مواده في استفتاء عام أما أغلبهم فلم تعرض على الشعب أصلاً، فأصيبت الحياة الدستورية بمزيد من الارتباك واستمر الحال إلى هذا المنوال طوال الفترة التي استغرقتها لإعداد الانتخابات البرلمانية التي امتدت الأكثر من ستة أشهر.[2]

ب.الانتخابات البرلمانية: إن التعديلات الدستورية أبقت على النظام نفسه الذي كان معمولاً به في دستور 1971م أي برلمان مشكل من غرفتين **مجلس الشعب وآخر للشورى**بعكس ما كانت تأمل به قوى سياسية عديدة، باكتفاء برلمان من غرفة واحدة. وكانت معظم القوى السياسية قد تمسكت بنظام انتخابي يقوم على القوائم النسبية وحدها، غير أن المشاورات التي جرت أفضت إلى اعتماد نظام توزع فيه المقاعد بنسبة الثلثين للقوائم النسبية ويخصص الثلث الباقي للدوائر الفردية.[3]

---

[1]- حسن نافعة، مرجع سابق، ص 40.

[2]- المرجع نفسه، ص 41.

[3]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

وتم إجراء الانتخابات على ثلاث مراحل بدءا بانتخابات مجلس الشعب، وقد بدأت المرحلة الأولى يوم 28 نوفمبر 2011، وتم إعلان النتائج النهائية للانتخابات يوم 28 جانفي 2012. وأسفرت هذه الانتخابات على فوز **حزب الحرية والعدالة** الذي يمثل جماعة الإخوان المسلمين بنسبة 43% من مقاعد مجلس الشعب صاحبة الانتشار الجغرافي الواسع في محافظات مصر، فضلاً عن قدراتها التنظيمية والمالية الكبيرة وحضورها القوي على مستوى منظمات المجتمع المدني الذي وخاصة النقابات المهنية.

وإذا كان فوز **حزب الحرية والعدالة** متوقعا إلا أن نسبة المقاعد التي حصل عليها **حزب النور السلفي**، شكلت مفاجأة وخاصة أنها المشاركة الأولى للحرية في استحقاق انتخابي، وذلك له تفسيرات عديدة وهي:

- اتساع قاعدة التيار السلفي في البلاد.
- استخدام الرموز الدينية وبعض المساجد والفتاوى في الدعاية الانتخابية على نطاق واسع.
- ضعف القوى والأحزاب المدنية المنافسة.[1]

أما بالنسبة للأحزاب المدنية من ليبرالية وقومية ويسارية، فقد حصل بعضها على محدود من المقاعد وأفضل نتيجة كانت من نصيب حزب الوفد الجديد، لكن ذلك يعد متواضعا مقارنة بحزبي الحرية والعدالة والنور السلفي، ولعل السبب في ضعف الأحزاب المدنية نذكر ما يلي:

- محدودية القواعد الاجتماعية لهذه الأحزاب.
- نخبوية خطاباتهم السياسية وضعف تواصلها مع الجماهير.
- ضعف التنسيق الانتخابي فيما بينها.
- اهتمامها بالاحتجاجات أكثر من الاهتمام بالتحرك على مستوى حشد التأييد السياسي في الانتخابات.[2]

هذا بالنسبة لانتخابات مجلس الشعب أما بالنسبة لانتخابات مجلس الشورى فقد بدأت في 29 جانفي 2012 واستمرت حتى 11 مارس 2012 ، وجرت على المرحلتين (29-30 جانفي و14-15 فيفري 2012)، وقد تميزت هذه الانتخابات بالانخفاض الكبير بنسبة المشاركة في الانتخابات، حيث لم تتجاوز حاجز الـ8 % من إجمالي عدد المسجلين والسبب في ذلك مرده محدودية دور مجلس الشورى في الحياة السياسية المصرية، وخاصة في ظل تصاعد دعوات إلغائه، ولكن مع ذلك كما حدث في انتخابات مجلس الشعب، حصل **حزب الحرية والعدالة** التابع

---

[1]- حسنين توفيق إبراهيم، الثورة المصرية والبناء الديمقراطي: التعثر في متاهات المرحلة الانتقالية، مرجع سابق، ص ص353-354.

[2]- المرجع نفسه، ص355.

لجماعة الإخوان المسلمين على 105 مقعد من إجمالي عدد مقاعد المجلس والبالغة 180مقعداً، وحصل تحالف **حزب النور السلفي** على 46مقعداً، أما حزب الوفد فكان في المركز الثالث بحصوله على 14مقعداً.[1]

ولهذا أكدت نتائج الانتخابات البرلمانية المخاوف المتوقعة بفوز التيار الإسلامي بحصوله على قرابة 77 % من مقاعد البرلمان، لتأتي بعدها مهمة تشكيل **الجمعية التأسيسية.**

وتنفيذا للمادة (رقم 60) من الإعلان الدستوري المؤقت الخاص بانتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية لإعداد الدستور، تم الاتفاق بين القوى والأحزاب الممثلة في مجلسي الشعب والشورى بأن يكون 50% من أعضاء الجمعية من داخل البرلمان و50% من خارجه، وبناءا عليه جرت عملية انتخاب أعضاء الجمعية يومي 17 و24 مارس 2012، لكن عندما تبين أن حوالي 65%من أعضاء الجمعية هم من الإسلاميين(حزبي الحرية والعدالة والنور السلفي) اعترضت معظم القوى والأحزاب السياسية المدنية على ذلك، باعتبار أن الجمعية لا تمثل مختلف فئات المجتمع المصري وقواه السياسية والاجتماعية، لذلك لا يجوز لتيار واحد صاحب أغلبية مؤقتة في البرلمان أن يهيمن على كتابة دستور دائم للبلاد، وعلى خلفية ذلك توالت الانسحابات من عضوية الجمعية، وبعدها أصدرت محكمة القضاء الإداري في 2012/04/10 حكما بوقف قرار تشكيلها الصادر عن البرلمان لمخالفته نص القانون.[2]

وبذلك تعد أزمة غياب التوافق الوطني أو عمق أزمة عدم الثقة بين الفعلين السياسي من أهم التحديات التي واجهت المرحلة الانتقالية الأولى في فترة ما بعد سقوط حكم مبارك ، فبدلاً من أن تتيح الانتخابات البرلمانية فرصة لاستكمال متطلبات المرحلة الانتقالية، خاصة بعد صدور الحكم القضائي في 16 أفريل 2011 ، بحل الحزب الوطني الذي رأسه مبارك، استفحلت القضايا الخلافية التي أثرت على عملية تحقق انتقال سلمي وآمن إلى الديمقراطية، ومن أمثلة ذلك، فشل تشكيل التحالفات الانتخابية بين حزب الإخوان المسلمين،«الحرية والعدالة» والأحزاب الأخرى، وذلك بعد أن أنهار التحالف الديمقراطي من أجل مصر بدعوة مشتركة بين كل من حزب الحرية والعدالة وحزب الوفد.[3]

ولهذا اتسمت مواقف القوى السياسية بالتغيير وعدم إثبات والحال نفسه يقال بالنسبة لعلاقة الإخوان المسلمين مع المجلس إلا على للقوات المسلحة.

---

[1] - حسنين توفيق إبراهيم، الثورة المصرية والبناء الديمقراطي، مرجع سابق ص 343-344.

[2] - أحمد عبيدات وآخرون، مرجع سابق ، ص 359.

[3] - حسين نافعة، مرجع سابق، ص 355.

ومنه فإن التحالف الذي بدا واضحًا خلال المرحلة أعقبت تنحي **مبارك** مباشرة كالتوافق على الاستفتاء على التعديلات الدستورية ثم الإصرار على عقد انتخابات مجلس الشعب في موعدها، بدأ في التصدع مع ظهور وثيقة **المبادئ فوق الدستورية** واعتراض الإسلاميين عليها، وأخيرًا تحولت العلاقة إلى صراع واضح مع قرب الانتخابات الرئاسية في صيف عام 2012م، ومبادرة كل من **الفريق أحمد شفيق واللواء عمر سليمان**، إعلان ترشحهما للرئاسة، حيث رأت القوات الإسلامية أنها تمثل محاولة من **المجلس الأعلى للقوات المسلحة** للاحتفاظ بالسلطة أو بعض مكاسبها من خلال دم حلفاء لهم للوصول إلى أعلى منصب في الدولةفأسر ع البرلمان ذو الأغلبية الإسلامية بإدخال تعديلات على قانون مباشرة الحقوق السياسية لمنع هؤلاء من الترجيح فيما عرف بقانون **العزل السياسي**خوفًا من أن يكون **عمر سليمان** هو مرشح **المجلس العسكري**، بل رشحت جماعة الإخوان "**المهندس خيرت الشطار**" للرئاسة حفاظا على مكتسباتها السياسية، ولعل حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمجلس الشعب ذي الأغلبية الإسلامية إثر حكم **المحكمة الدستورية** بعدم دستورية قانون الانتخابات، هو دليل على مرحلية الصراع بين الإسلاميين والمجلس الأعلى للقوات المسلحة.[1]

ج- الانتخابات الرئاسية:كانت الفكرة السائدة قبل فتح باب الترشح رسميًا للانتخابات الرئاسية أن جماعة الإخوان لن تخوض الانتخابات بمرشح من عندها، على أن تتم مشاورات مع المجلس العسكري للاتفاق على مرشح مشترك، إلا أن جماعة الإخوان غيرت موقفها وقررت التقدم بمرشحين لهذه الانتخابات، وهناك تفسيران لهذا القرار المفاجئ، الأول أن الجماعة خشيت من نجاح محاولات حل مجلس الشعب، وبالتالي أرادت تعويض ما قد تفقد من نفوذ على هذا الصعيد، والثاني مفاده أن النجاح الساحق الذي حققته الجماعة في الانتخابات البرلمانية جعلها تستكمل عملية الوصول إلى مواقع التأثير (منصب الرئاسة) لكي تتمكن من الهيمنة على كل مفاتيح السلطة.[2]

ومهما تكن الأسباب الحقيقية وراء الترشح للرئاسيات، فإن الحدث الأهم هو نتيجة الجولة الثانية من الانتخابات التي أسفرت على فوز مرشح حزب الحرية والعدالة " **محمد مرسي**"على مرشح التيار العلماني"**أحمد شفيق**، لتبدأ مرحلة جديدة بين المجلس الأعلى والإخوان القائمة على الصراع، ولعل تصريحات **المشير طنطاوي** بعد إعلان فوز **مرسي** بالرئاسة بأن المجلس الأعلى لن يسمح لأي فصيل بالسيطرة على الحكم في مصر لدليل على ذلك.

---

[1]- علي الدين هلال وآخرون، الصراع من أجل نظام سياسي جديد، مصر بعد الثورة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013، ص 89.

[2]- حسين نافعة، ربيع مصر بين ثورتي 25 يناير و30 يونيو، مرجع سابق، ص 43.

ومن خلال ما سبق يمكن تقييم أداء المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية والتي شابها كثير من الأخطاء والسلبيات تمثل فيما يلي:

- انفراد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالقرار في إدارته للمرحلة الانتقالية دون حوار وتشاور حقيقي مع القوى والأحزاب السياسية.

- البطء في الاستجابة للمطالب الشعبية، مما دفع بالقوى والأحزاب ذات المرجعيات المختلفة إلى التحرك تحت ضغط الشارع.

- التخبط وغياب الرؤية التي حالت دون وضع مرتكزات لتطور ديمقراطي حقيقي، ولعل طريقة تعامل المجلس العسكري مع المسألة الدستورية كدليل على ذلك.

- التراخي في ضبط الأمن ولستخدام العنف ضد المتظاهرين ومحاكمة المدنيين أم محاكم عسكرية.

- ضعف الشفافية والإلقاء باللائمة في تفجير الأزمات على طرف ثالث مجهول.[1]

وهذا ما دفع البروفيسور **"ناثان براون"** التعليق على أداء المجلس العسكري يقول "حتى الآن خالف المجلس العسكري الحاكم كل ما توصي به كتب التحول نحو الديمقراطية من خطوات، ويتعين عليه في المرحلة المقبلة الى أن يحاول انتهاج النموذج التركي الذي احتفظ من خلاله جنرالات الجيش لعقود طويلة بنفوذ سياسي هائل باعتبارهم حماة الدستور العلماني ...".[2]

د- **إدارة الإخوان للمرحلة الانتقالية الثانية (30 يونيو 2012 إلى 30 يونيو 2013):** وكانت على المستويات التالية:

***على مستوى قراراته المؤسساتية:(إعادة تشكيل بناء المؤسسات):** حين وصول مرسي إلى الحكم لم يكن في مصر دستور دائم، وكان مجلس الشعب قد حل وعادت على إثره سلطة التشريع إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبالتالي بدأ الرئيس المنتخب سلطات منقوصة ولم يكن أمامه من الناحية القانونية سوى الاختيارين أحد البديلين، الأول أن يحتفظ لنفسه بسلطة التشريع، من خلال ممارسة حقه في إصدار قرارات لها قوة القانون إلى أن يتم الانتهاء من دستور جديد، تجري على أساسه انتخابات برلمانية جديدة، والثاني هو الشروع في اتخاذ الإجراءات الخاصة بالدعوة إلى انتخابات برلمانية جديدة من دون انتظار الانتهاء من كتابة الدستور الجديد.[3]

---

[1]- حسنين توفيق إبراهيم، الثورة المصرية والبناء الديمقراطي، مرجع سابق ، ص 343-344.

[2]- عماد الدين على شاهين، حصيلة التحرك من اجل الديمقراطية { حالة مصر}، مرجع سابق، ص 139.

[3]- حسين نافعة، مرجع سابق، ص 45.

لكن الرئيس لم يأخذ بأي من هذين البديلين، لكنه أصدر قراره بعودة مجلس الشعب المنحل في تحد واضح لكل من المجلس العسكري والقضاء ورغم التراجع عن ذلك بوقف تنفيذ قراره في 12 يوليو 2012م، إلا أنه كشف عن حجم الصراع على السلطة بين الرئاسة والمجلس الأعلى.

وقد استمر هذا الصراع بين الطرفين إلى أن جاءت أحداث رفح* لتهيئ المناخ للرئيس في 08 أوت بعزل قائد الحرس الجمهوري، وكذا رئيس الشرطة العسكرية ومدير جهاز المخابرات، لتتوج هذه القرارات بالإطاحة بوزير الدفاع **المشير حسين طنطاوي ورئيس الأركان**، كما يعني الرئيس الإعلان الدستوري المكمل في 12 أوت 2012.[1]

وبرزت رئاسة الجمهورية قرارات الإطاحة بأن " القرار سيادي اتخذه الرئيس لضخ دماء جديدة في المؤسسة العسكرية من أجل بناء دولة جديدة معاصرة" ، ولذلك وبموجب القرارات الرئاسية الجديدة هيمن الرئيس على كامل السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى انتزاع سلطة التشريع والتي كانت موكلة إلى المجلس العسكري بموجب الإعلان المكمل.[2]

ولعل أكثر الخطوات المؤسسيةثإر ة الجدل إصدار الرئيس للإعلان الدستوري بتاريخ 21 نوفمبر 2012م، الذي تم بموجبه عزل النائب العام وحصن الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى ضد احتمالات الحل، ومنع مجلس الشورى لسلطة التشريع كاملة إلى أن يتم تشكيل مجلس شعب جديد.

وطبقًا هذا الإعلان لا يستند إلى أي اعتبارات قانونية أو دستورية، وقد رفضته مختلف الأطياف السياسية وشكلت ما يسمى"**جبهة إنقاذ وطني**" التي قادت المظاهرات والاحتجاجات ضد الإعلان الدستوري.[3] ومع استمرار معارضة القوى المدنية والليبرالية، أعلنت رئاسة الجمهورية في 8 ديسمبر إلغاء الإعلان الدستوري وصدور الطعن، وتحصن مجلس الشورى من الحل والإبقاء على موعد الاستفتاء على الدستور في 15 ديسمبر بعد أن انتهت الجمعية التأسيسية للدستور من إعداده وعرضه على الرئيس لعرضه للاستفتاء العام.[4] وتم الاستفتاء عليه بالفعل حيث وافق عليه 64% من جملة المقيدين على الجداول الانتخابية، أما مجلس الشورى فقد راح يمارس مهامه كسلطة تشريعية كاملة الصلاحيات على الرغم من أن أقل من 8 % من الناخبين شاركوا في انتخابه،

---

*- حادث إرهابي في سيناء قتل خلاله عدد كبير من الجنود المصريين (16 مجند) على الحدود المصرية أثناء تناولهم طعام الإفطار في رمضان.

[1]- علي الدين هلال وآخرون، الصراع من أجل نظام سياسي جديد، مصر بعد الثورة ، مرجع سابق، ص 348.

[2]-المرجع نفسه، ص 349.

3- حسن نافعة، مرجع سابق، ص 46.

4- علي الدين هلال وآخرون، مرجع سابق، ص 359.

وبهذا بدت الدولة المصرية ظاهريا وكان لديها المؤسسات كافة التي يمكن أن يتمتع بها أي نظام ديمقراطي: رئيس منتخب ودستور أقرته الأغلبية، وهيئة منتخبة تمارس سلطة التشريع مؤقتا، غير أن هذه الهيئات جميعها بدت مفروضة بحكم الأمر الواقع أكثر منها توافقية.[1]

***على مستوى الوعود الداخلية والسياسات المحلية:** كان المطلوب من الرئيس المنتخب على مستوى الداخلي إعادة البيت من الداخل وتنفيذ وعوده الذي تضمنها برنامج الـ**:100 يوم** الأولى بحكمه على مستوى السياستين الداخلية والخارجية حتى يكتسب ثقة أكثر تمكنه من مواجهة تلك التحديات. وقد شملت خطة **100 يوم** مشروع النهضة عدداً من الملفات كالأمن والمرور و النظافة، إضافة إلى وعود الرئيس قبل انتخابه فيما يتعلق بمحاكمة المتهمين بقتل الثوار و إدماج الشباب في عملية صنع القرار والتأكيد على مدنية الدولة.

فبالنسبة لقضية الإفراج عن الثوار المعتقلين، لم يتم الإفراج سوى عن المسجونين الإسلاميين فقط في 31 جويلية 2012، ولكن إزاء ضغوطات القوى الوطنية بالتظاهر، اضطر الرئيس بعد ثلاثة أشهر من توليه الرئاسة إلى إصدار قرار قانون العفو الشامل عن جميع المتهمين والمعتقلين منذ أحداث الخامس والعشرون من جانفي 2011 حتى توليه رئاسة الجمهورية في 30 جوان 2012.[2]

وعلى مستوى الوعود أيضاً و عد الرئيس **مرسي** بتنفيذ مشروعات لتنمية الصعيد، ولكن لم يحدث أن اتخذ الرئيس أية قرارات بهذا الشأن. ولعل أكبر التناقضات التي أثرت في تأييد الشارع لسياسات الرئيس المنتخب هو مشروع النهضة " الـ**:100 يوم الأولى** ".

حيث أنه لم يتم وضع إستراتيجية متكاملة للتعامل مع الملفات الأساسية كأزمة النظافة، إذ لم يتم حل الأزمة وبقيت بلا حل، أما بالنسبة للوضع الأمنيفهو الآخر عرف انكشافاً خاصة بعد وقو ع أحداث رفح كما أسلف وأن ذكرنا، ولعل الأخطر من ذلك الحدثان المهمان الذين وضعا الجانب الأمني على المحك وهما مباراة الكرة بين فريقي الأهلي المصري في فيفري 2012، وكذا التظاهرات أمام مقر السفارة الأمريكية في 12سبتمبر احتجاجاً على بث مقاطع من فيلم مسيء للرسول صلى الله عليه وسلم.

وبالتالي ساد الاعتقاد بعد تحقيق الرئيس لوعوده وهو ما أكدته بعض مبادرات المجتمع المدني كتقرير برنامج بعنوان"**مراقبتكم**" التابع لشبكة "**مراقبون بلا حدود** "، أين تم الإشارة إلى غياب آلية

1- حسن نافعة، مرجع سابق، ص 46.

2- علي الدين هلال وآخرون، الصراع من أجل نظام سياسي جديد، مصر بعد الثورة، مرجع سابق، ص 361.

واضحة لتنفيذ برنامج المائة يوم للرئيس **محمد مرسي**، وعدم تعاون الحكومة في عملها لتحقيق هدفه.[1]

ومنه يمكن القول أن إدارة الرئيس مرسي قد وقعت في أخطاء أضرت بمسار المرحلة الانتقالية الثانية يمكن رصدها فيما يلي:

- أن الرئاسة قد ظلت في حالة من التردد بين الحرص على الحفاظ على حالة التوافق المبدئي مع المعارضة المدنية من جانب والحذر من الصدام مؤسسات الدولة العميقة(خاصة المؤسسة العسكر ية والأمنية من جانب آخر).

- عجز إدارة الرئيس مرسي ع فهم طبيعة الدولة المصرية وفك رموز ها بصورة تمكنهم من السيطرة عليها.

- معاناة إدارة الرئيس مرسي من المشاكل المتعلقة بالقيادة والرؤية والقدرة على التواصل، فزادت الفجوة مع قطاعات عريضة من الشعب.

- معاناة إدارة الرئيس مرسي من سوء عملية صنع القرار(اتخاذ العديد من القرارات الهامة ثم التراجع عنها).

- فشل الرئيس مرسي في تنفيذ الوعود التي قطعها على نفسه خلال المئة يوم الأولى، خاصة تلك التي تمس الظروف المعيشية مما زاد من الشكوك حول أداء وفاعلية النظام في هذا الخصوص.[2]

فتزايد الشعور بالقلق على سلامة الدولة المصرية بسبب سياسات داخلية وخارجية غير منطقية، وبهذا فقد الرئيس مرسي شعبيته التي منحته الثقة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وبدأت تتخلى عنه، ومما عقد الأمر أكثر هو ظهور **حركة تمرد** التي أعلنت عن نفسها يوم 26 أفريل ونزولها إلى الشوارع لجمع توقيعات تطالب بسحق الثقة من مرسي، وا ٍجراء انتخابات رئاسية جديدة، ولدعوة المواطنين إلى الاحتشاد يوم 30 جوان للمطالبة بإسقاط مرسي في الذكرى الأولى لتنصيبه.[3]

3مرحلة إسقاط الرئيس المدني وا ٍفشال المرحلة الانتقالية الثانية: ويمكن تحديد أحداثها في ما يلي:

أ-عزل الرئيس المنتخبلقد لعبت المعارضة ومؤسسات الدولة القديمة دور ً ا في إسقاط الرئيس " **محمد مرسي**" وبدل أن تعمل المعارضة على دورها المنوط بها المتعلق بغرس القيم والممارسات

---

[1]- علي الدين هلال وآخرون، الصراع من اجل نظام سياسي جديد، مرجع سابق ، ص ص 364-365.

[2]- أحمد خميس كامل، مرجع سابق، ص 144-146.

[3]- حسن نافعة، مرجع سابق، ص 47.

الديمقراطية بما فيها نقد الحكومة وتقديم البدائل وتجميع الأصوات، عملت على إعاقة وا ٍفشال إدارة حكومة الرئيس المدني المنتخب وتعطيل المرحلة الانتقالية الثاني لتؤدي في الأخير إلى تدخل المؤسسةالعسكرية وا ٍسقاط الرئيس **مرسي.** ولقد لجأت المعارضة إلى عدة أساليب أدت إلى زعزعة استقرار النظام المنتخب، ولعل أهمها هي تلك والاعتصامات والمظاهرات الحاشدة التي قامت بها أعداد ضخمة من المعارضين التي نزلت إلى الشوارع يوم 30 جوان 2013 للمطالبة برحيل الرئيس مرسيوا ٍجراء انتخابات رئاسية مبكرة.[1]

وقد اعتبرت المعارضة هذه الموجة الاحتجاجية في 30 جوان 2013 بأنها امتداد كثورة 25 جانفي 2011، لأن هدفها هو استعادة تلك الثورة التي قفزت عليها جماعة الإخوان على حد تعبيرهم خاصة أن قطاع لا بأس به من المصريين أصيب بالإحباط نتيجة عدم تحقيق أي من أهداف ثورة 25 جانفي، بل العكس من ذلك هو ظهور التداعيات السلبية من انقلاب أمني وتدهور اقتصادي أدى إلى ار تفاع الأسعار وزيادة حتى البطالة.[2]

وقد دعت الجماهير التي خرجت في 30 جوان والقوى السياسية وفي مقدمتها **الإنقاذ الوطني،** وكذلك القوى الشبابية ممثلة بحركة **6 أفريل " حملة تمرد"،** دعت الجيش إلى التدخل لحل الأزمة السياسية، وهنا تجلت المفارقة فالجيش الذي كانت قوى الثورة من قبل تدعوا إلى إسقاط حكمه أصبح هو المخلص والمنقذ. وفعلاً تم عزل مرسي في 03 جويلية قبل الجيش المصري، الذي اعتبرته القوى المناوئة لمرسي بأنها ثورة تصحيحية، في حين رأته جماعة الإخوان ومناصرو مرسي"التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب" بأنهانقلاباً على الشرعية وثورة مضادة.[3]

وبالتالي شكل عزل مر سي بداية لمرحلة انتقالية جديدة بدعوة الجيش المصري لاستعادة ما فقد من شعبي، بل أصبح اللاعب المهيمن على الساحة السياسية، وذلك وفقاً للمؤشرات التالية:

- إقدام الجيش على إبراز وجود مدنية مقربةمنه إلى واجهة الحكم ضماناً لمصالحه ومكتسباته وتمثلت هذه الوجوه في الرئيس المؤقت**"عدلي منصور"**، ورئيس الوزراء **"حازم سيلاوي"** (كلهم كانوا محسوبين على عهد مبارك السابق).

---

[1]-عماد الدين شاهين ، مرجع سابق، ص ص 147-148.

[2]- وحيد عبد المجيد، ورقة العمل: ثورات الربيع العربي، العدد-سنوات، مصر نموذجاً، مجلة المستقبل العربي، ص ص 41-42.

[3]- هاني سليمان، العلاقات المدنية –العسكرية والتحول الديمقراطي في كتاب: مصر بعد ثورة 25 يناير، مرجع سابق، ص ص 65-66.

- الاستمرار في إتباع سياسة الإقصاء التام لحركة الإخوان المسلمين وحزبها، ومنع أي قوة يمكن أن تعطل المشروع السياسي للجيش.

- العمل على تقوية أجهزة القمع للنظام السابق وخاصة جهاز الشرطة والأمن.

- حظر نشاط بعض القوى السياسية كحركة **06 أفريل** التي كانت إحدى الحركات الشبابية، فقد لها كان لها دور في ثورة 25 جانفي واعتقال أبرز قياداتها.[1]

ب.التعديل الدستور ي 2014: استكمالاً لخارطة الطريق الجديدة التي تضمنها بيان أعلنه **وزير الدفاع السيسي** يوم 03 جويلية، بدأت إجراءات إعداد الدستور الجديد للبلاد، بتشكيل لجنة خبراء في 20 جويلية 2013 لتعديل الدستور عينها الرئيس المؤقت "**عدلي منصور**"والتي أقرت في الاستفتاء العام في 14-15 جانفي 2014، مواد تجعل سلطة الجيش فوق سلطة المدنيين، وقد حافظ الدستور المعدل في عام 2014 على الامتيازات التي حصل عليها في دستور 2012*، وأكثر من ذلك أن الدستور المعدل حذف المبدأ الذي ورد في ديباجة دستور عام 2012 ، الذي نص على أن القوات المسلحة " مؤسسة وطنية محترفة محايدة لا تتدخل في الشأن السياسي".

فالتعديل الدستوري راعى رغبات الجيش في البقاء خارج الرقابة القانونية والاحتفاظ باستقلاله عن الإشراف المدني واللافت للنظر أن المواد التي تعطى امتيازات للمؤسسة العسكرية جرى التصويت عليها لمصلحتها في لجنة الخمسين نسبعالية، وهو ما يقضي على كافة فرص التوازن المستقبلي للعلاقات المدنية العسكرية ودفعها باتجاه ديمقراطي وهو ما يجعل من الجيش دولة داخل الدولة، ويجسد طغيان المؤسسات المعنية على المنتخبةويعصف أيضً ا بحقوق المواطن وحرياته بعدم إلغاء المحاكمات العسكرية.[2]

ج- الانتخابات الرئاسية 2014: هذا بالنسبة للدستور أما بخصوص لانتخاب رئيس جديد، كان في بادئ الأمر أن احتمال خوض **السيسي** غمار الانتخابالرئاسية لم يكن أمر ً ا وارد ً ا، بدليل أن المؤسسة العسكرية أصرت على تضمين الدستور نص ً ا يحصن موقع وزير الدفاع لمدة 8 لسنوات، ويوكل أمر اختياره خلال تلك المدة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة وحدها (المادة 234)، إلا أن احتمال ترشح **السيسي** زاد مع مرور الوقت بفعل تدهور الأوضاع الأمنيةوبناء ً ا على ذلك تضمن

---

[1]- هاني سليمان، مرجع سابق، ص ص 73-74.

*منح دستور 2012 المعطل المؤسسة العسكرية الحصة الأكبر في عضوية مجلس الدفاع الوطني، وهو صاحب الصلاحية لمناقشة ميزانية القوات المسلحة(المادة 197)، ومنح القضاء العسكري حق محاكمة المدنيين في الجرائم التي تضر بالقوات المسلحة (المادة 198).

[2]-هاني سليمان، مرجع سابق، ص ص 69-71.

مشروع الدستور نصًا يسمح بإعادة ترتيب الأولويات ويعدل ما جاء في الإعلان الدستوريعلى أن يتم إجراء الانتخابات الرئاسية أولاً، وبعدها أعلن **السيسي** استقالته من الجيش وتقدمه بأوراق ترشحه في 01 أفريل وعليه حصل ما هو متوقع ففي الانتخابات الرئاسية التي عقدت بين 26-28 ماي 2014م فاز فيها السيسي فوزًا كاسحًا على منافسه حمدين صباحي رئيس التيار الشعبي وحصل على 96.1 %من أصوات الناخبين.[1]

ومن الأشياء التي كشفتها التغطية الإعلامية للانتخابات الرئاسية أن المنافسة لم تكن في الحقيقة بين **السيسي وحمدين صباحي**، ولكن بالأحرى بين **السيسي ومرسي**، وتجلى هذا في الاهتمام المبالغ فيه بنسبة المشاركة، لتكون أكبر من نسب المشاركة في الانتخابات التي فاز فيها مرسي، والتركيز على أن النتيجة النهائية أعلى مما حصل عليها مرسي لتكسب النظام اعترافًا وشرعية دولية وجد صعوبة في الحصول عليها منذ وقوع الانقلاب، وكذا الإصرار على استخدام مصطلح **التنصيب** ودعوة عدد كبير من الرؤساء والملوك لحفل **"التنصيب"** وكأنه ملكًا جديدًا يتوج على عرش مصر.

د.الانتخابات التشريعية أكتوبر- ديسمبر 2015:كان من المفترض وفقًا لنص المادة 230 من الدستور أن تبدأ إجراءات انتخابات مجلس الشعب قبل انقضاء ستة أشهر من دخول الدستور حيز التنفيذ، إلا أنه تبين أنه تم تأجيل هذه الانتخابات، ولهذا التأجيل أسباب موضوعية أهمها:

- اعتراض العديد من القوى السياسية على القانون الانتخابي الذي صدر في عهد الرئيس المؤقت الذي يقضي بتخصيص ثلثي مقاعد البرلمان للقوائم النسبية والثلث الباقي للدوائر الفردية.

- عدم صدور قانون يحدد الدوائر الانتخابية الجديدة وفقًا للضوابط المنصوص عليها في الدستور، مما يصعب من التحضير لهذه الانتخابات من قبل الأحزاب الراغبة في المشاركة.[2]

وقد شهدت هذه الانتخابات تدني في مستويات المشاركة بلغت 28.3 بالمئة ، وهذا بسبب تراجع الأمل في الإصلاح في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من مشاركة 85 حزب في الانتخابات، إلا انه لم يتمكن سوى 19 حزب من الحصول على تمثيل في المجلس، ومع ذلك لم تحصل هذه الأحزاب على الأغلبية التي تمكنها من التأثير فيه، وبذلك أفرزت هذه الانتخابات مجلسا يتميز بالتفتت وعدم قدرته على ممارسة سلطاته الرقابية على السلطة

---

[1]- حسن نافعة، مرجع سابق، ص50-51.

[2]- عماد الدين شاهين، عهد السيسي: التحديات والتوقعات ، تقارير قطر: مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط بتاريخ 2015/05/25، ص 02.

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/06/201462492413205174.html.

التنفيذية. إن الأهم من كل ذلك هو مدى قدرة الرئيس **السيسي** في تحقيق إنجاز اقتصادي واستقرار سياسي وأمني كيف يتحقق له تثبيت أركان حكمه وهو ما سنتعرض إليه في النقطة الموالية.

- **على الصعيد الأمني:** بدعوى أن هناك مواجهة بين الدولة والإرهابيين، تم تبرير انتهاج وسائل عنيفة أدت إلى انتهاكات حقوق الإنسان، وكانت ضحايا هذه السياسة القمعية غير المسبوقة ضخم لدرجة أنه لا يمكن معها تحقيق استقرار سياسي أو تقدم اقتصادي، فمنذ جويلية 2013 تجاوز عدد القتلى 3000 قتيل، والمصابين 15000 مصاب، والمعتقلين والموجه إليهم التهم إلى أكثر من 4000 حالة، وهي معدلات غير مسبوقة في التاريخ المصري، ومما فاقم من هذا الوضع تسييس الجهاز القضائي وشرعيته للأحكام غير المسبوقة في تجاوزها للأعراف القضايا الدولية. فمن أهم المعضلات التي واجهت حكم **السيسي** هو الخيار القمعي الأمني المتبع، فالنظام لا يستطيع الاستمرار في القمع، وفي الوقت ذاته لا يستطيع التوقف عنه بدليل أن الرئيس **عبد الفتاح السيسي** لم يتناول انتهاكات الشرطة والجيش في كل خطاباته سواء في فترة ترشحه أو بعد إعلان النتيجة، وهذا يشير إلى إنكار لواقع المشكلة الأمنية، وعدم الرغبة في معالجتها.[1] إن المعالجة الأمنية تتطلب المصالحة الوطنية وما تتطلبها من تحديد المسؤولية عن الانتهاكات الجسمية كحقوق الإنسان في الفترة الماضية، وهو ما يعني إدانة النظام الحالي والمطالبة بمحاسبته، وكذا فتح باب إصلاح الأجهزة الأمنية بما فيها الشرطة العسكرية، وهو ما سيفتح الحديث عن سيطرة المدنيين على الأجهزة الأمنية، وهذه القضايا تعني خسارة الدولة لكل مزاياها، ناهيك عن كون المصالحة من شأنها أن تفرز نظاماً أكثر استيعاباً وانفتاحاً لمختلف الطبقات المهمشة،وهذا يعني أن الطبقة السياسية الحاكمة لكل تحالفاتها الاجتماعية والاقتصادية.[2]
- **على المستوى الاقتصادي:** هناك أزمة اقتصادية حادة في ظل تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الأعوام الثلاثة الأولى بعد الثورة، وكذا انخفاض الاحتياط الأجنبي، وارتفاع عجز الميزانية بالإضافة إلى هروب الاستثمارات الأجنبية والمحلية نتيجة تخبط

[1] - عماد الدين شاهين ، مرجع سابق ، ص 4.

[2] - نفس المرجع، نفس الصفحة.

القرارات الاقتصادية* ناهيك عن تأثر عائدات القطاع الخدمي بشكل عام وقطاع السياحة بشكل مباشر.[1] أما بالنسبة للبطالة فهي مرتفعة إذ قدر بـ:13% من السكان، في حين قدر حجم التضخم بـ: 13.2 % بينما لا توجد مؤشرات على تحسن قطاع السياحة خاصة في السنوات الثلاثة الأولى بعد الثورة أو قطا السياسة خاصة في السنوات الثلاثة الأولى بعد الثورة أو استئناف المستثمرين لأنشطتهم وضخم أموال جديدة إلى السوق. ولهذا يحتاج السيسي لمعالجة الأزمات السابقة الذكر (ركود - بطالة - انخفاض السيولة) إلى إصلاحات اقتصادية جذرية لهيكل الإنفاق (الدعم –الأجور...) والإيرادات تتزامن مع إصلاحات إدارية وقانونية واسعة لمحاربة الفساد وسوء الإدارة، وفي المقابل هذه السياسة سوف تؤثر على الطبقة الوسطى ورجال الأعمال مما يزيد من مخاطر عدم دعمهم للنظام. أما بالنسبة لمشكل البطالة يحتاج نظام **السيسي** لحل هذه المشكلة هي توفير أكثر من 3 ملايين وظيفة لامتصاص البطالة الحالية و800ألف وظيفة سنوياً لاستيعاب المنظمين الجدد لسوق العمل، لكن هذا يتطلب معدل نمو أكثر من 6 % إلى 7% وهو ما يبدو صعب التحقيق في ظل انخفاض السياحة والاستثمارات.[2] لكن مع ذلك تبقى رؤية **السيسي** للبيئة السياسية الحاضنة للنظام السياسي الأقدر على مواجهة هذين التحديين لم تتضح بعد وباعتبار أن التأييد الشعبي الذي حضي به لا يمكن الاعتماد لضمان ما يحتاجه في تنفيذ السياسات والبرامج خاصة أن هذه الجماهير التي منحته التأييد ليست منظمة وتحركها مصالح متضاربة يصعب السيطرة عليها، ولأنهأيضاً لا يقود حزبا أو تياراً سياسيا بعينه.[3]

فأمام هذه التحديات على الرئيس أن يختار بين ثلاث بدائل هي:

---

*- وهو ما ظهر في تردداللحكومة في صفقة قرض البنك الدولي ما بين تبني إجراءات تقشفية تمهيداً للحصول على القرض وا إلغائها بفترة وجيزة.

[1]- رنام أبو عمره، تعثر انتقالي: أوضاع دول الربيع العربي في ضوء مقياس الدول الفلسفية، مرجع سابق، 2013، ص 6.

[2]- عماد الدين شاهين، مرجع سابق، ص ص 4-5.

[3]- حسن نافعة، مرجع سابق، 53.

البديل الأول: الاتجاه نحو تهميش الأحزاب السياسية وإغلاق الحياة السياسية برمتها، بالاعتماد فقط على المؤسستين العسكرية والأمنية كوعاء لإنتاج النخبة التي يحتاجها لإدارة البلاد طبعًا هذا البديل هو خيار غير ديمقراطي يفتح البابواسعًا أمام الاستبداد وحكم الفرد.

البديل الثاني: تعود بنفسه حزبًا أو تيارًا أو تحالفًا سياسيا يساعده في الحصول على أغلبية برلمانية مؤيدة لسياساته، لكن هذا البديل غير مضمون بالنظر إلى حداثة نشأة الأحزاب التي ظهرت بعد الثورة وحاجتها إلى مزيد من الوقت، وكذا ضعف الأحزاب التقليدية التي تتميز بضعف أدائها بسبب العراقيل التي تعرضت لها منذ عهد مبارك.

البديل الثالث: قيادة عملية تحول ديمقراطي حقيقية من خلال صيغة مبتكرة تسمح له بإعادة هندسة النظام السياسي وديمقراطي بفتح الباب أمام مصالحة وطنية وحوار وطني حقيقي يستوعب مختلف القوى السياسية وإقصاء أي طرف سياسي، بالتالي تشكيل بيئة حاضنة لنظام ملكية التعامل بفاعلية مع التحديات الداخلية والخارجية، وبالتالي يحتاج إلى تعبئة كل المؤسسات الفكرية والثقافية والرقابية وتفعيل المؤسسات المعنية بالشفافية ومكافحة الفساد وتشجيع الحريات السياسية والمدنية والعمل لمبدأ الكرامة الإنسانية والدالة الاجتماعية.[1]

فمن خلال التعرض للتجربتين التونسية والمصرية كنموذجين لما يسمى الحراك الثوري يمكننا وضع نقاط الاختلاف بينهما.

- إن ما يميز صيرورة الثورة التونسية وجعلها تختلف عن مسار الانتقال السياسي في مصر عدم حصول حزب النهضة على أغلبية الأصوات في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، مما جعلها تعمل على تشكيل حكومة ائتلافية مع حزبين علمانيين، كما ذكرنا م بداية الانتقال السياسي(عدم قدرة حزب النهضة على الحكم بمفرده وعلى كتابة دستور جديد ، مما أدى به إلى تقديم تنازلات لكيانات سياسية أخرى.

- كان من نتيجة هذه الحكومة الائتلافية خلق ما يسمى الحوار الذي نتج عنه توافق سياسي كخطوة ذات أهمية كبرى على طريق الانتقال الديمقراطي وهو ما تؤكده الأدبيات النظرية والتجريبية ولعل أهل المسائل التي تم التعامل معها والتوصل إلى التوافق بشأنها من أجل تجاوز التناقضات، هي تلك المتعلقة بدور الإسلام والشريعة الإسلامية في الحكم والتشريع، وتبين خلال التجربة التونسية، إن حزب النهضة قدم تنازلات بهذا الخصوص وأكد الغنوشي أنه لا ينوي جعل الشريعة مصدرًا وحيدًا للتشريع، كما بين أن الجدل حول الشريعة قد يثني عن التركيز على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لتونس.

[1]- حسن نافعة، مرجع سابق، ص ص 53-54.

في حين أن الإخوان في مصر أولو اهتمام ًا بالغ ًا للشريعة الإسلامية وتطبيقاتها دور ًا مركزي ًا في السلطة، كان لهذا الموقف من الشريعة أثر ًا واضح ًا في العلاقة بين الإخوان المسلمين من جهة والأقباط المسيحيين والعلمانيين الليبراليين من جهة أخرى، مما أدى إلى توسيع الهوة بين الطرفين ما يميز أيض ًا التجربة الانتقالية في تونس عن مثليها في مصر هو موقف الجيش(المؤسسة العسكرية) إذ أن الجيش في تونس لم يمتنع عن قمع الثورة فحسب، بل حمى المحتجين والمتظاهرين من قمع الأجهزة الأمنية أيض ًا، وتصرف كجيش وطني غير خاضع لسلطة النظام، الأمر الذي ساهم في إطاحة **زين العابدين بن علي** بسرعة،وموقف الجيش التونسي وأسلوبه أكسبه تقدير الشعب التونسي له، خاصة أنه أبعد نفسه عن الحياة السياسية، ولم يهتم بأي دور سياسي في المرحلة التي أعقبت سقوط **بن علي**، أما بالنسبة للجيش المصري فهو الآخر على الرغم أنه رفض استخدام العنف ضد المدنيين، إلا أنه نتيجة ما شهدته مصر من تطورات تسليم المجلس الأعلى للقوات المسلحة للسلطة التنفيذية والتشريعية، في إدارة ما يسمى **المرحلة الانتقالية الأولى** بعد تنحي **مبارك** عن الرئاسة في 11 فيفري 2011، وهذا ما جعله يتدخل في الحياة السياسية،خاصة إذا أخذنا بالاعتبار انخراطه القوي في الاقتصاد وعلاقته المتينة مع بيروقراطية الدولة.

- تم تبني خارطة طريق واضحة في تونس من خلال ترتيب الأولويات بانتخاب جمعية تأسيسية أنيط بها بكتابة دستور جديد للبلاد، وعلى الرغم من التعثر في انجاز هذه المهمة الكبيرة في سياق التأسيس لمرحلة ديمقراطية جديدة إلا أنه تم التوصل إلى ذلك، حيث كان لتدخل أطراف الحوار الوطني دور مهم في تسريع نسق إنجاز كتابة الدستور الذي وصف **بالتوافقي**، اجتمع فيه الفرقاء حول أمهات المسائل المثيرة للجدل.

ومنه في الوقت الذي أتيح فيه التونسيين منهجية منطقية، قام المصريون بعكس ذلك تمام ًا، إذ شرعوا بانتخاب البرلمان والرئيس قبل وضع دستور يحدد مهامهما، وهو ما كان له من تداعيات على المرحلة الانتقالية في مصر كما رأينا سابق ًا. على الرغم من هذه التمايزات فإن هناك تشابه بين سياسات وتكتيكات الأحزاب والقوى الإسلامية في مصر وتونس، فمن خلال السعي إلى السيطرة على الوظائف العليا والرئيسية بشكل أساسي والتغلغل للسيطرة على مفاصل مؤسسات الدولة بالتعيينات ذات الطابع السياسي والحزبي التي طالت حتى الوظائف والمسؤوليات الحكومية رغم احتجاج الأطراف السياسية الأخرى، فمثلاً في تونس نتيجة لرفض مسعى النهضة للانفراد

بالسلطة وتوزيع الوظائف على مؤيديها وكوادرها، صرح **الرئيس المرزوقي** في أكثر من مرة عن رفضه لذلك في قوله**:" أنه لا يوافق الحكومة فيما ذهبت إليه في مسائل كثيرة".**[1]

المبحث الثاني: الإصلاح السياسي في دول الحراك الاحتجاجي: وتم اختيار نموذجين يفسران طبيعة الحراك الاحتجاجي و الإصلاحات الاستباقية المنتهجة تجاهها، و هما النموذج المغربي والنموذج البحريني.

المطلب الأول: الحركة الاحتجاجية في المغرب ومسار الإصلاحات السياسية بعد 2011.

أ-ارهاصات الحراك الاحتجاجي في المغرب: منذ توقيع عريضة المطالبة بالاستقلال في 11جانفي 1944 و المسألة الديمقراطية تطرح بقوة في الساحة السياسية المغربية، وعبر عنها بتشديد المعارضة على وجوب تبني المغرب المستقل لمؤسسات ديمقراطية منتخبة، حيث تم الإلحاح على المسألة الدستورية من قبل الحزبان الرئيسيان " **حزب الاستقلال**" و"**حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية** "، الذي دفع بالمطلب الدستوري بعيدا حيث شدد على وجوب انتخاب هيئة تأسيسية لوضع الدستور وهو ما رفضه النظام و أسقط المطالبة به، ليفرض ما ظل ينعت في أدبيات الاتحاد الوطني و اليسار باسم "**الدستور الممنوح** ".[2]

ومع أن النصف الثاني من الخمسينيات لم يشهد اتجاها واضحا نحو وضع دستور للبلاد، ولإجراء انتخابات ولإقامة مؤسسات تمثيلية إلا أنه لم يخل إشارات سياسية قوية على الرغبة الجماعية (المؤسسة الملكية – الحركة الوطنية والشعب) في ذلك، ومن إفرازات تلك الإشارات تشكيل "**المجلس الوطني الاستشاري**" ولإسناد رئاسة الحكومة إلى أحد رموز المعارضة والحركة الوطنية**(حكومة عبد الله إبراهيم)** في عام 1958، ليأتي بعدها مع مطلع الستينيات وضع أول دستور للبلاد في عام 1962، نجم عن ذلك انتخابات لتشكيل البرلمان، ليتم حسم الموضوع في مسألة المؤسسات بعد مد وجزر،في منتصف السبعينيات باختبار تكريس المؤسسات التمثيلية، وصولا إلىهراجعة الدستور وا دخال إصلاحات في الكثير من النصوص ولإنتاج أجهزة للرقابة على عملية الانتخابات وكانت هذه الإجراءات المدخل الضروري أمام شكل ما من أشكال التداول على السلطة.[3] وقد كان يبدو أن هناك وعيا متناميا لدى السلطات العليا (المؤسسة الملكية) والفاعلين السياسيين، لأهمية التحولات الديمقراطية الجارية في العالم وإستراتيجية تفاعل الغرب معها، ويلمس

---

[1]- يوسف محمد الصواني ، ريكاردو رينيه (محررين) ، مرجع سابق ، ص ص225-226.

[2]- جميل مطر وآخرون ، رياح التغيير في الوطن العربي، حلقة نقاشية عن مصر ، المغرب، سوريا، مرجع سابق ص 14.

[3]- عبد الإله بلقزيز ، في تكوين المجال السياسي الحديث في المغرب: محاولة في تشخيص في كتاب ابتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي مرجع سابق ، ص 195.

ذلك في العديد من الخطب الملكية و المذكرات المصاغة من طرف الأحزاب الوطنية والمقدمة إلى الملك ، و ذلك منذ أول مذكرة في11أكتوبر 1991، و هكذا تبين حصول ما يسمى بتوافق الإ ادات بشأن الانخراط ديناميكية الإصلاحات الدستورية و السياسية من أجل إنجاح عملية الانتقال الديمقر اطي، لهذا شكل عقد التسعينات في المغرب لحظة فارقة في مجال الإصلاح الدستوري والسياسي، حيث جربت خلاله ثلاث مراجع دستورية خلال 1992،1995،1996، وفي استفتاء عليها تراوحتبين التأثير على الثوابت و التطلع إلى إدخال تعديلات السلطتين السياسيتين التشريعية والتنفيذية و إ عادة توازن جديد بينهما على صعيد الآلياتو الصلاحيات.[1]

كما أن التعديلات الدستورية تدخل في إطار ما يسمى **إرادة التحول من أعلى**من منطلق أن المؤسسة الملكية، قد أضفت على التحولات الديمقراطية طابعا خاصا من خلال إدراكها لمفهوم الديمقراطية التي ارتئ فيها الملك " **الحسن الثاني** " عدم ضرورة الأخذ برأي الجميع و عدم اقتضائها العمل برأي الأغلبية التي قد تخطئ أحيانا، و إ نما يعني الاعتراف بضوابط رأي الأغلبية وتبني رأيها،و هو ما تبين من إدخال التعديلات الدستورية بمبادرة ملكية، وهذا ما وضحه تصريح **مستشار الملك** " أن الإرادة الملكية كانت سباقة وذلك بمبادرة من الملك و عزمه على إدخال تعديلات على الدستور" و هذا لأن المؤسسة الملكية ذات مكانة محورية في النظام الملكي بل تجعل مكانة الصدارة فيه، فهي تمثل المتغير الرئيسي في تحديد مسارات الإصلاحات السياسية، لكن بما لا يمس أي تغيير في صلاحياتها، و خاصة أن أطراف المعادلة السياسية تدرك محدودية مجال حركة اختياراتها مع احتكار المؤسسة الملكية لأو اق اللعبة السياسية، ولهذا اقتصرت مطالبها بالجانب الدستوري لعدم مواكبته التطورات السياسية و الاجتماعية في المغرب.[2]

إلا أن مختلف القوى السياسية و نتيجة تشكيكها في وجود انتخابات تنافسية جعلها تطرح قضية تناوب السلطة، والذي قبلت به المؤسسة الملكية اعترافا منها لمبدئي التغيير والتجديد، لاسيما أن الانتخابات عام 1992 قد أسفرت على كتلتين هما **الكتلة الوطنية و الوفاق الوطني** و هو بمثابة انعكاس لنوع من الثنائية السياسية في المغرب و استجابة المؤسسة الملكية لهذا المطلب يعد بمثابة آلية تجاوز أزمة التراضي السياسي لتأمين الإصلاح السياسي الذي اعتبر ه رهينا بتحقيق التناوب السياسي، وقد توافق هذا المنظور مع دعوة أحزاب المعارضة للمشاركة عبر هذه الآلية: نجم عنها

---

[1]- جميل مطر وآخرون، مرجع سابق، ص 115.

[2]- هدى ميتكيس، الإصلاح السياسي في الغرب في مؤلف صلاح سالم زرتوقة ومصطفى كامل السيد(المحررين)، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 241-242.

تشكل **حكومة التناوب الديمقراطي** التي ترأسها **عبد الرحمان اليوسفي** في مارس 1998 بعد حصول الحزب وخلفاءه على ثلاث مقاعد مجلس النواب في الانتخابات عام 1997.

لكن ما يجب الإشارة إليه أن العاهل العربي حرص على استخدام كلمة تناوب السلطة وليس تداولها كأحد آليات التغيير و التي لها دلالة على أن تناوب السلطة الذي يحدث بين مجموعتين يعكس تغييرا في الأشخاص وليس في التوجه السياسي و التغيير في أساليب الحكومة.[1]

كما تعرضت ما سمي **بحكومة التناوب التوافقي** ما بين 1998 و 2002 إلى عوائق دستورية قيدت نشاطها، و هو ما عجز عليه **عبد الرحمان اليوسفي** الذي ترأس **حكومة التناوب التوافقي** في 14 مارس 1998،وفي إحدى محاضراته في "**بروكسل**" بعد مغادرته العمل الحكومي، في التأكيد على هذا الخلل الدستوري في الحالة المغربية.

وبهذا لم تساهم لا الوثيقة الدستورية عام 1996 ولا حكومة التناوب التوافقي في تحقيق مسارات الإصلاح السياسي الجدية في المغرب، بحيث يسمح الحديث عن نظام دستوري متوازن ولا لحكومة المستقلة يجعلها فاعل حقيقي في صنع السياسات العامة، وما يؤكد هذا الطرح هو أن بعد انتهاء ولاية **عبد الرحمان اليوسفي** عام 2002، ومجيء وزير أول جديد وهو **ادريس جطو** الذي كان دون انتماء حزبي، وكانت الحكومة خلالها مجرد جهاز لتدبير الشؤون العادية في المقابل تقوت المؤسسة الملكية، في ظل ما يسمى الملكية الحاكمة لا الملكية التحكمية التي عرفتها التجزئة الدستورية الأساسية لعام 1998.[2]

لهذا يعد الانتقال من موقف رفض الدستور بالمقاطعة أو الامتناع عن التصويت عليه، إلى التفاعل الإيجابي مع الاستفتاء حوله كالاستفتاء حول التعديل الدستوري في 13 سبتمبر 1996، كان بمثابة إشارة دالة في تطور الحياة الدستورية و السياسية المغربية إلزامية إلى صياغة دستور ديمقراطي يهدف إلى توسيع دائرة اختصاص البرلمان وتعزيز مكانة الوزير الأول والحكومة، و كذا إدخال تعديلات عميقة على بنية السلطة و آليات توزيعها لكن الواقع أثبت أن الوثيقة الدستورية لعام 1996 كسابقتها (1992-1995)، حصرت نطاق الإصلاح في السلطتين السياسيتين التشريعية و الحكومية ليس الا، وهو ما يؤكد أن الأمر متعلق بمجرد رهانات تكتيكية من قبل الفاعلين الحزبين و المؤسسة الملكية على حد سواء، لأنه لم ينتج عنه حصول تغيير نوعي في بنية السلطة و التي بقيت على حالها،مثل ما تم تكريسه في أول دستور مغربي بعد الاستقلال(14 ديسمبر 1962)، حيث حافظت المؤسسة الملكية على مكانتها المحورية في المنظومة الدستورية والسياسية، و أدخلت بعض التحويرات على اختصاصات البرلمان و الحكومة كما طالبت بذلك المذكرات الثلاث الموجهة

[1]- هدى متيكيس، مرجع سابق، ص ص 242 243

[2]-المرجع نفسه. ص 248.

إلى الملك خلال سنوات 1991- 1992 -1996من طر ف الأحزاب الديمقراطية، أن يضع حدا للمطالبة المتكررة باستكمال الإصلاحات الدستورية رغم أن التشديد على هذا المطلب قد تضائل عما كان عليه في سنوات التسعينيات وما قبلها، و مع ذلكفان تجربة التناوب الديمقراطي و التجربة السياسية الناشئة في أعقاب الانتخابات البرلمانية خلال اعوام 1997 – 2002-2007 واجهتها عراقيل عديدة تكشف عن مواطن الخلل في النظام الدستوري للمملكة المغربية و هو ما يبرر المطالب المتجددة للإصلاحات الدستورية.[1]

هذا بخصوص الإصلاحات الدستورية، أما فيما يتعلق بسجل البلاد في حقوق الإنسان، فقط سلط النظام الملكي الضوء على عمليات القمع التي كانت تحدث خلال العقود الأولى من الاستقلال، وتمتعويض بعض الضحايا، و أدت الإصلاحات إلى إصدار قوانين إصلاحية ليبرالية مهمة للأحوال الشخصيةوالعائلية، و أصبحت الحكومة أقل قمعا مما كانت عليه في السابق.

أما الخطوتين المتبقيتين من الإصلاح المتخذ من أعلى هرم السلطة هو إجراء الإصلاح الاقتصادي و التنموي ، وهو الآخر الذي عرف انتكاسة خاصة في عهد **الملك حسن الثاني**، حيث اعتبر الخبراء الاقتصاديون أنه على امتداد قرابة أربعين سنة من حكم **الملك حسن الثاني** بين 1961 و1999، ظل الاقتصاد المغربي يعاني من اختلالات بنيوية خاصة بفشل الاستراتيجيات المتبعة، وهو ما أكده تقرير **البنك الدولي** لعام 1995، وما نتج عنها من تراجع مكانة الطبقة الوسطى، و تآكل نفوذهاالاقتصادي و السياسي.[2]

لكن بعد اعتلاء **الملك محمد السادس** العرش أثر وفاة والده **الملك حسن الثاني** في عام 1999، أعلن نيته في تبني جملة من الإصلاحات الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية التي من شأنها أن تخدم حياة المواطن المغربي، وقد حققت المغرب مستويات لا بأس بها في الميدان الاقتصادي وفي مجال الحقوق المدنية، كان تصور الملك لعملية الإصلاحالتي قام بها و المبادرة منه تقوم على التدرج في بناء مقومات الديمقراطية المؤسساتية من الأسفل إلى الأعلى، مع إعطاء الأهمية القصوى للتأهيل الاقتصادي أولا، ومع الاهتمام الحقوقي والاجتماعي والسياسي ما أمكن، وعليه تتمحور الإصلاحات التي قام بها الملك حول دعوته إلى المفهوم الجديد للسلطة أي(السلطة الإدارية بالأساس في اتجاه تقريبها من المواطنين وخدمتها لمصالحهم، و كانت الخطوة الكبرى التي أعلن عن عزمه القيام بها، هي إعادة هيكلة الجهات(المحافظات) في اتجاه(الجهوية المتقدمة) بتوسيع صلاحياتها ودمقرطة تشكيلها وطرق انتخابها، فضلا عن تصفية ملفات الاعتقال السياسي

[1]- جميل مطر واخرون، مرجع سابق، ص 115-116.

[2]- مارينا ماتاوي، ميشل دين، دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط: استعادة المصداقية، أوراق كارنيجي لشرح السياسات، ايار 2008، مرجع سابق، ص 115.

الموروثة عن **سنوات الرصاص**، وتحقيق المصالحة و جبر الضرر في أول تجربة عربية من نوعها، وكذا سن **قانون الأحزاب، ومدونة الأسرة الجديدة**، مع تخصيص نسبة للمرأة في المؤسسة التشريعية، ومبادرة التنمية البشرية، وا ٍعادة هيكلة المجال الديني وغيرها من الإجراءات و المؤسسات التي استحدثت وذات الاختصاصات التنموية و الحقوقية[1]، لكن مع ذلك أسقط **الملك محمد السادس** من وعوده فأغلب إصلاحاته أصبحت هامشية.

ويقر العديد من المحللين أن التناقض الرئيسيآت ٍ من أن التقدم المحقق في تصحيح الوضع الاقتصادي والدفع بعجلة التنمية لم يواكبهوفي الآن نفسه تقدم مواز في طرق الحكامة(الحوكمة) مما أعاق إمكانيات التسريع بالتنمية الاقتصادية، كما أضعف و حط من المجال السياسي بوجه عام نظرا لاحتكار المجال من قبل الملك الذي يعتبر **"السلطة مقدسة"**دستوريا، التي لا تسأل و لا تحاسب، وقد نتج عن ذلك فقدان العملية الانتخابية لجدواها من قبل المواطنين، وتهميش دورالأحزاب السياسية، وكل المؤسساتالتمثيلية المنتخبة وخاصة البرلمان و الحكومة المنبثقة عنه، ناهيك عن تفاقم مظاهر الربح والمحسوبية والرشوة والفساد السياسي وتداخل السلطة و المال، كمظاهر ضعف آليات المراقبة والمحاسبة، وكل هذا أدى إلى تزايد السخط الشعبي و عدم الرضا عن سياسات النظام الملكي، وقد كانت الفرصة مواتية مع ظهور ما يسمى **الحراك الثوري الاحتجاجي** منذ نهاية عام 2010 وانبثاق حركة 20 فيفري 2011.[2]

ب- الإصلاحات السياسية الاستباقية في المغرب في فترة ما بعد الحراك العربي:

لا يمكن رصد الإصلاحات السياسية في المملكة المغربية دون ذكر دور **حركة 20 فبراير:** هيحركة احتجاجية نشأت في سياق ظهور الثورات والحركات الاحتجاجية نهاية عام 2010، تطالب بإصلاحات سياسية وتدعو للتعبئة الاجتماعية والتظاهر بكثافة لفرض مطالب والتغيير والإصلاح ، وقد عبرت عن هذه المطالب في **"البيان التأسيسي"** للحركة الذي أعلن عنه في 17 فيفري 2011، وهذه المطالب هي مزيج من المطالب **الماكرو سياسية** الخاصة بإنشاء " **دستور توافقي**" يجسد " **الإدارة الحقيقية للشعب**" ويحقق **"الملكية البرلمانية"** وحل **"الحكومة والبرلمان"** وتشكيل **حكومة انتقالية مؤقتة**تخضع لإرادة الشعب وا ٍرساء قضاء مستقل ونزيه، وكذا الإجراءات **السوسيو-سياسية** الخاصة بإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومحاكمة المسؤولين ومحاربة الفساد و**"محاكمة المتورطين"**في قضاياه، والاعتراف باللغة الامازيغية كلغة

[1]- محمد الحبيب طالب ، الثورة والتكييف الاستباقي { حالة المغرب} في كتاب أحمد عبيدات وآخرون، ، مرجع سابق، ص 551.

[2] - المرجع نفسه، ص 551 -552 .

رسمية إلى جانب اللغة العربية و الإدماج الفوري للعاطلين في أسلاك الوظيفية العمومية وضمان حياة كريمة والحد من غلاء المعيشة ورفع الأجور وتعميم الخدمات الاجتماعية.[1]

وقد شكلت المطالب والإجراءات المطروحة بؤرة استقطاب سياسي لقطاعات متنامية من الشباب انخرطت من تظاهرات ومسيرات شملت أكثر من 50 مدينة ومنطقة مغربية بوتير ة حركة تظاهرية في كل شهر ثم في كل أسبوع، وذلك في سياق حركة جماهيرية حرصت على استقلالية قراراتها إزاء القوى السياسية و المجتمعية في البلاد، وذلك مثلما قدمت فيه الحركة نفسها في ورقة تعريفية صادرة عن**"20 فيفري"** بتاريخ 16 فيفري 2011: " باعتبارها حركة شباب مغربي مستقلة عن كل التنظيمات و الأحزاب السياسية، تحمل الحب الكبير للوطنوهو الذي حر ك فيها الدافع للمطالبة بالتغيير من أجل الحرية والديمقراطية، كما تعتبر الحركة نفسها امتدادا طبيعيا للحركات الاحتجاجية التي يعرفها المغرب كتعبير عن تفاعل الانتر نت مع هذه الحركية، وهو تفاعل عبر عن نفسه من خلال تشكيل مجموعات افتراضية عبر خدمة الفيسبوك من بينها مجموعة " **مغاربة يتحاورون مع الملك** "، وقد سميت **حركة20 فيفري** نسبة إلى يوم التظاهر السلمي في 20 فيفري 2011 الذي دعت إليه مجموعة افتراضية تدعى "**الحرية و الديمقراطية الآن**".

بالتعاون والتنسيق مع مجموعتي "**حركة الشعب يريد التغير**"و"**حركة الانتفاضة من أجل الكرامة**" التي أصدرت بيانا مشتركا يوم 15 فيفري2011 باسم "**مجموعات شباب 20 فيفري**"، لتتوحد هذه الحركات في اليوم الموالي، أي في 16 فبراير فيما بينها ليظهر أول مرة اسم **حركة 20 فيفري**.[2]

وفيما يتعلق بالتشكيل البنيوي **لحركة 20 فيفري 2011** فقد اتسم بثلاث سمات هيكلية كان لها بالغ الأثر في نسيجها **السوسيو . سياسي** وهي:

- هي حركة راديكالية النشأة أسندت في تشكلها إلى تيارات فكرية وسياسية **ردكيالية النزعة**، وهو ما ساهم في أحداث فجوة فكرية وسياسية وسلوكية ما بين **حركة 20 فيفري**، وبين كتلة القوى السياسية الوطنية، ذات التجربة السياسية والتجذر المجتمعي من جهة أخرى وخاصة أن الحركة أعلنت ما يسمى القطيعة **"rupture"** عن المجتمع السياسي الوطني الموسوم **"التقليدانية" و"الانهزامية"** وعن ذلك يقول أحد نشطاها بقوله: " فهن أولا حركة شبانية غير منظمة، مما يعني أنها مفلتة من سيطرة بيروقراطية الأحزاب الإصلاحية وبيروقراطية النقابات ...".

---

[1]- محمد الباسك منار، حركة 20 فبراير في المغرب: قراءة في السياق والمسار وتقييم المحصلة في كتاب احمد خميس كامل وآخرون، مرجع سابق، ص22

[2]- محمد ظريف، التحول الديمقراطي في المغرب: مسار بناء الملكية الإصلاحية، في مؤلف، محمد الصواني وركاردو رينيه، مرجع سابق، ، ص ص196 . 198.

- تتسم الحركة بأنها حركة ثنائية التشكل والريادة **(Bicephale)**، إذ تشمل مكونان سياسيان راديكاليان متناقضان في المرجعية الفكرية والهدفية السياسية، هما المكون **الراديكالي الماركسي** المتمثل في تيارات **اليسار الراديكالي**، والمكون الراديكالي الاسلاموي المتمثل بـ "جماعة العدل والإحسان".

وقد ترتب على هذا التشكيل الهجين تأثير سلبي على مستوى الانخراط الجماهيري في الحركة، وكذلك الريبة والشك هي صفوف الفرقاء السياسين"**التيار الراديكالي اليساري والتيار الراديكالي الاسلاموي**"، حيث أشار أحدا ناشطي التيار اليساري:" لقدا كانوا يشاركون بشكل انتهازي، ففي البداية كانوا يحضرون بشكل هزيل، خاصة عندما تكون الحركة مهددة بالقمع، لكن في كل مكان تمكنت فيه الحركة من تحقيق المكتسبات، وفرضت موازين القوى لصالحها يخرجون بكثافة لوضع بصمتهم على الحركة".

-إن الحركة تميزت **بالتجاذب المزدوج** بين سياقين متباينين **أولهما** هو سياق ما سمي " **بالحراك الاحتجاجي والثوري**"الذي ظهر نهاية 2010وزعز عت أحداثه أركان الاستبداد والفساد، **وثانيها** سياق خاص تمثل في الحركات الاحتجاجية الشبابية "**المطلبية**" المحكومة بشروط الوضع الوطني، وقد أثر هذا **التجاذب المزدوج** للحركة على مسارها النضالي وفي صيرورتها السياسية.

وكان القاسم المشترك بين مختلف مكوناتها الراديكالية اليسارية والأسلاموية هو **المسألة الديمقراطية الدستورانية** والإصلاح عموما، لكن ما يفتقد في هذه التيارات هو غياب برنامج سياسي مشترك واضح المعالم والتوجهات[1]، فمثلا كان موضوع الملكية البرلمانية والمجلس التأسيسي موضوعان ليسا على قدر من الصرامة والوضوح لدى مكونات **حركة 20 فيفري** ومن داعميها، لأن بيان الحركة تجنب ذكر "**الملكية البرلمانية**" مع أنه أشار إلى محتواها في عبارة " **ودون صلاحيات تنفيذية أو تشريعية أو قضائية**" بل استخدم شعار" **دستور ديمقراطي شعبي**" باعتبارأنه يستوعب التناقضات الإستراتيجية كافة بين المخالفتين والداعمين لتضطر فيها بعد المركزيات النقابية الأساسية**(كالاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفيدرالية الديمقراطية للشغل)**، فضلا عن بعض أحزاب اليسار(**حزب الطليعة والمؤثر الوطني الاتحادي والحزب الاشتراكي الموحد)**، ومن الحركات الإسلامية **الحزب الحضاري وحزب الأمة** وبعض الجمعيات الحقوقية إلى الإعلان عن "**الملكية البرلمانية الآن**" وهو من قبل الدعم الرمزي المعنوي أكثر مما

[1] - محمد الأخصاصي، الإصلاحات في المغرب ، الحصيلة والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، الصادر في 2012، ص ص 24-32.

هو التزام سياسي بالهدف ولا حتى بالمشاركة التعبوية الجماهيرية الكثيفة والفعلية في دعم الحركة عموما.[1]

وبخصوص المطلب المتعلق بـ" **إقالة الحكومة وحل البرلمان بمجلسيه**" وتشكيل "**حكومة انتقالية**" للقيام بتلك الإجراءات هو الأخر فيه ما يقال، حيث أنه كان بالمكان الاكتفاء بوضع جدول زمني لخريطة الطريق تبدأ بالدستور وما ينبغي أن يتضمنه من موجهات رئيسية، وما يتطلبه الحوار الوطني قبل عرضة على الاستفتاء، وتليه الانتخابات التشريعية والجهوية وشروط إجرائها ثم الحكومة التي ستنبثق بعد الانتخابات التشريعية، وبهذا كانت المطالبة الفورية بإقالة الحكومة (التي كانت بقيادة حزب الاستقلال)دليلا على الارتباك وسوء التخطيط.[2]

هذا على مستوى المطالب أما على المستوى الميداني من الملاحظ أن الأسلوب الوحيد المتبع كان أسلوب التظاهر في العديد من المدن على فترات متفاوتة ومن دون الاعتصام في ساحات أي منها، وهذا طبعا يشير إلى نقص في العمق الشعبي، وبعدها بدأت الحركة تطلق تظاهراتها من الأحياء الشعبية متبنية مطالب السكان الاحتجاجية عوض التركيز على وسط المدينة (أي ساحات المدن العصرية)، وعليه نتج عن هذا النوع من التظاهرات الحشد الشعبي تفاوت من مدينة إلى أخرى، وعموما كان بطيئا ومتقلب النمو، والمثال على ذلك المشاركة الضعيفة للطلبة في المدن الجامعية وهم يعدون الجسم الأكبر للشباب المغربي الأكثر قابلة للانخراط في مثل هذا الحراك السياسي، ولهذا فقد قدر حجم عدد المتظاهرين في بداية ظهور الحركة ألف متظاهر فقط في عامة الوطن المغربي.[2]

ومع ذلك رغم الملاحظات النقدية السابقة الذكر بخصوص **حركة 20 فيفري**، إلا أنه لا يمكن نفي كونها رسخت ثقافة الاحتجاج وارتقت به من احتجاج اجتماعي فئوي إلى احتجاج سياسي عام، ونقلت النقاش العمومي من الدائرة المؤسساتية الضيقة إلى الساحة العامة لتصبح معه المؤسسة الملكية وما يرتبط بها من سلطة ونفوذ في مركز النقاش العام.

وقد لجأت مكونات **حركة 20 فيفري** إلى مجموعة من أشكال التعبئة لإقناع المواطنين بضرورة المشاركة والانخراط في الحراك، وقد أدت مواقع التواصل الاجتماعي وعلى رأسها موقع الفيسبوك دورا هاما في الحشد، واستطاعت الحركة تفصل جهودها أن تخرج إلى الشارع حشودا

---

[1] - محمد الحبيب طالب، المسار الإصلاحي في المغرب وحركة 20 فبراير في التقرير العربي السابع للتنمية اتفاقية، مرجع سابق، ص 300.

[2] -ـــــــــ، الثورة والتكييف الاستباقي،{ حالة المغرب} في كتاب احمد عبيدات وآخرون ، مرجع سابق ص 560 .

كبيرة من الجماهير مقارنة لما تستطيع القيام به الأحزاب السياسية في الخ ب، وكان أول امتحان للحراك المغربي هو تظاهرات يوم 20 فيفري 2011، حيث نظمت فيه الحركة تظاهرات ومسيرات في أكثر من 53 مدينة وقرية، شارك فيها عدد هائل من المواطنين من كل الأعمار والطبقات الاجتماعية، ورفعت خلالها شعارات تعبر عن مطالب الحركة **"كالشعب يريد تغيير الدستوري"**، "الشعب يريد إسقاط الحكومة"، كما رفعت شعارات تندد بجمع السلطة والثروة بيد الملك.

وقد تميزت تلك التظاهرات بالتنسيق والتنظيم من المكونات الدائمة للحراك، رغم مراهنة السلطة على حدوث اصطدامات بين المنظمين نظر للاختلافات الأيديولوجية والسياسية بينهم، وهذا ما لم يحدث فقط ما نود الإشارة إليه هو أن الاستجابة الشعبية كانت محدودة، بحيث لم تتجاوز تظاهراتها 200 ألف مشارك. وهذا له تفسيرات عديدة لعل أهمها الثقافة السياسية السائدة التي تضفي ولاء مبالغا فيه للمخز ن، وبالتالي فهذه الثقافة تتميز بالخوف والاستكانة وبالتالي عدم الاعتراض عليه(المخزن).[1]

وعليه شكل انبثاق حركة 20 فيفري 2011 حدثا سياسيا هاما، يوحي دخول الساحة السياسية المغربية في دينامية ما يسمي **الحراك العربي** الذي شهدته بعض الدول العربية، وكذا انضواء الشباب تحت لوائها خاصة أن الأغلبية الساحقة منهم لديهم نظرة سلبيةإز اء **القوى التقليدية** (الأحزاب السياسية) في المجتمع السياسي، وقد أكدت الأبحاث والاستقراءات التي أجريت حول النزوع السياسي لدى الشباب المغربي أشهر قليلة قبل أحداث 20 فبر ي 2011، أن أغلبية الشباب أي نحو 75 % لا يستشعرون أي تعاطف مع الأحزاب السياسية، بل أن 53 % منهم تحكمهم نظرة سلبيةإز اء الفاعلين السياسيين في المجتمع.[2]

لم يكن من شعارات الحركة ونداءاتها**"إسقاط النظام"**،وا نما المطالبة بالإصلاحات السياسية والمؤسساتية، وفي مقدمتها القيام بإصلاح دستوري يقوم على نظام "الملكية البرلمانية"، ولكن وعيا من المؤسسة الملكية بمخاطر تحول الحركة الاحتجاجية المطلبية ذات الطابع الإصلاحي السياسي والمؤسساتي وثيق الصلة بثقافة وتقاليد الإصلاحية المغربية إلى ظاهرة تصدع وتفكك للنسيج المجتمعي الوطني برمته. اعتمدت المؤسسة الملكية في التعامل مع الظاهرة الاحتجاجية المغربية على منهجية استباقية تقوم على ركائز عديدة وهي:

-التزام موقف المصاحبة والموافقة لفعاليات التظاهر والاحتجاج بدلا من موقف المناهضة أو المطاردة، وكان من مظاهر هذا الموقف توفير هامش معتبر من حرية التظاهر، وامتناع قوى

[1]- أحمد خميس كامل وآخرون، مرجع سابق ، ص 322

[2]- محمد الأخصاصي ، مرجع سابق، ص 26

الأمن العمومي عن التدخل أو اعتراضي مسيرات المتظاهرين، وقد ساهم هذا القرار في احتواء أسباب التوتر والتصادم في الشارع إلا في بعض الحالات النادرة، وفي الحفاظ على جو التهدئة وصيانة مقومات الاستقرار الأهلي.

- تفعيل المنهجية الاستباقية في مجال الإصلاح السياسي والدستوري، وفي هذا الصدد فقد شكل خطاب 09 مارس 2011 لما تضمنه من عناوين إصلاحية وإجراءات تحديثية سياسية ودستورية نقطة حول في الصيرورة الإصلاحية بالمغرب، حيث أعلن الملك في هذا الخطاب عن مراجعة عميقة وشاملة للدستور من أجل أحداث نقلة نوعية دستورانية ومؤسساتية للنظام السياسي في المغرب.[1]

وقد أعتبر الكثيرون أن ما ورد في الخطاب الملكي من ثوابت ومحاور بشأن الإصلاح الدستوري، جاء متجاوبا ومتماشيا المطالب والتطورات الدستورية التي طرحتها القوى الديمقراطية في محطات سابقة، كمذكرة **الكتلة الديمقراطية** لعام 1996 في مفاوضاتها مع **الملك حسن الثاني،** والتي لم يلب منها إلا الجزء القليل، وأيضا **المذكرة الثانية للكتلة** في عام 2006 والتي تقرر تأجيلها إلى وقت مناسب آخر، والأمر نفسه يقال مع المذكرة التي وجهها الاتحاد الاشتراكي خلال الأعوام القليلة التي سبقت الحراك، وعليه اعتبر الخطاب استجابة لما ورد في تلك المذكرات، كما أنه وصف بأنه كان قابلا لاستيعاب المستجدات، وهذا في ظل الاقتباس الفقهي والتأصيل الديني الذي يكرسان دور الملكية التقليدية في خطاب **الملك محمد السادس**،الذي اعتبر أقرب إلى الفكرة الدستورية الإجرائية الوضعية مقارنة بخطابات وحوارات **الملك الحسن الثاني**.[2]

أما المحاور الأساسية للمراجعة الدستورية الشاملة فقد لخصها الملك في ما يلي:

- ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وضمان ممارستها،وتعزيز منظومة حقوق الانسان بكل إبعادها السياسية والثقافية والاجتماعية ولاسيما دسترة التوصيات الوجيهة لهيئة الاتفاق والالتزامات الدولية للمغرب.
- الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري توطيد لسمو الدستور ولسيادة القانون.
- توطيد مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعميق دمقرطة وتحديث المؤسسات وعقلنتها من خلال برلمان تابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتمتع منها مجلس النواب بمكانة الصدارة وتوسيع مجال القانون وتحويله اختصاصات جديدة، كفيلة بنهوضه بمهامه التمثيلية والتشريعية والرقابية.

---

[1]- محمد الأخصاصي، مرجع سابق ، ص ص 26-27.

[2]- محمد الحبيب طالب، الثورة والتكييف الاستباقي،{ حالة المغرب} ، مرجع سابق،ص 561.

- اعتماد حكومة منتخبة بانبثاقها عن الإرادة الشعبية المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع وتحضي بثقة أغلبية مجلس النواب.
- تكريس تعين الوزير الأول(رئيس الحكومة في المتن الدستوري) من الحزب السياسي الذي يتصدر انتخابات مجلس النواب وعلى أساس نتائجها.
- تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين بتقوية دور الأحزاب السياسية في نطاق تعددية حقيقية، وتكرس مكانة المعارضة البرلمانية والمجتمع المدني.
- التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدةالمعروفة بتنوع رو افدها وفي صلبها الأمازيغية كرصيد لجميع المغاربة.[1]

وعليه شكلت المحاور السابقة لب ما يسمي باعتماد"**المفهوم الجديد للحكم**"، خاصة أن القوى السياسية المعارضة في المغرب لا تراهن كثيرا على المفهوم الجديد للسلطة الذي طرحه **الملك محمد السادس** في خطاب 12 أكتوبر 1999 نتيجة لعدم جدوى الفصل بين المقا بة الحقوقية والمقار بة السياسية*.

انطلاقا من خطاب 09 مارس 2011 ولأجل تفعيل المقاربة التشاركية لوضع المحاور السابقة موضع التطبيقعيّ ن الملك لجنة تضم 19 شخصا من أساتذة وباحثين مغاربة في المجالات الدستورية والسياسية والقانونية والسوسيولوجية، لوضع مشروع الدستور الجديد قبل عرضة على الاستفتاء، كما أحدث آلية سياسية للتتبع تتكون من أمناء الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية المشاركة في البرلمان، وقد شكل ذلك تقدما واضحا مقارنة بما كان يجري سابقا، حيث كان الملك ينفرد بوضع الدستور بالاستعانة لخبراء أجانب في الأغلب، وعليه تم قرار دستور جديد بواسطة استفتاء شعبي.[2]

وقد عرفت الوثيقة الدستورية الجديدة مجموعة من التغيرات الهامة بالمقارنة بدستور 1996، حيث جعلت الخيار الديمقراطي أحد ثوابت النظام السياسي،وهذا من خلال المحاور الرئيسية للمراجعة الدستورية الشاملة السابقة الذكر. كما تميزت أيضا الوثيقة الدستورية الجديدة بأنها أن أتت بفعل شراكة في قوى متعددة (**المؤسسة الملكية - الحركة الديمقراطية - حركة 20 فيفري**)،

---

[1]- محمد الأخصاصي، مرجع سابق، ص ص 27 – 28.

* - لتفصيل أكثر حول المفهوم الجديد لسلطة، أنظر: يوسف محمد الصواني، ريكاردو رنيه لاريمونت، مرجع سابق، ص ص191 – 193.

[2] - محمد الباسك منار، مرجع سابق، ص 324.

بمعنى أن ما أعلن من إصلاحيات لم يكن ترجمة لرغبة فريق من مجتمع السياسي واحد وا ٍنما ثمرة تفاعل بين إرادات رغم التباعد بين بعضها، إلا أن هناك جسور اتصال بين بعضها الثاني.[1]

ورغم ذلك فإن ما يهمنا هو المطالب المتعلقة بإعادة تحديد دور المؤسسة الملكية، ومن إعادة هيكلة للسلطات الدستورية الثلاثة، ومن تعزيز وتقوية لسلطتي الحكومة والبرلمان، **فهل فعلا تم إقرارها والعمل بها في ظل الدستور الجديد ؟**

لقد حصل جدل داخل المجتمع السياسي المغربي بين المتحمسين للمبادرة الملكية حول الإصلاح الدستور ي والترويج لها على أوسع نطاق، وهذا يدخل ضمن ما يسمي القراءة السياسية السياقية التي ترصد المقتضيات الدستورية الجديدة في سياق الشروط التاريخية والظروف السياسية التي تؤطر دينامية" **الانتقال الديمقراطي**" وتستوعب هذه الدينامية عبر سيرورتها التطورية التدريجية، وذلك أن الإصلاح الدستورية لم يتأسس على **رؤية أحاديه** بل هو حصيلة تفاعل المصادر الأربعة التالية:

- الدعائم السبع التي تضمنها الخطاب الملكي ليوم 9 مارس 2011.
- توصيات"**هيئة الأنصاف المصالحة**".
- مضامين الإطار المرجعي للجنة الاستشارية الجهوية.
- مذكرات الأحزاب السياسية والهيئات النقابية ومنظمات المجتمع المدني.

وجميعها وفرت أرضا خصبة في مجال التأصيل الدستوري في المغرب.

كما أعتبر مؤيد الوثيقة الدستورية الجديدة أن المضامين الدستورية التي تبناها الإصلاح الدستوري الجديد تبدو مندرجة في منطق التأسيس لـ " **ملكية برلمانية**" طالما أن نظام الحكم الذي كرسه الدستور وهو نظام ملكية دستورية- ديمقراطية، برلمانية واجتماعية، محكوم بدينامية تطورية ونحو نظام الملكية البرلمانية.[2]

ومن مقومات النظام البرلماني في النص الدستوري الجديد هو إعطاء رئيس الحكومة حق حل البرلمان توطيدا لمبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعميق دمقرطة المؤسسات وتحديثها عقلنتها من "**خلال برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة**" يتبوأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة، مع توسيع مجال القانون، وتخويله اختصاصات جديدة كفيلة بنهوضه بمهامه التمثيلية والتشريعيةوالرقابة، وبذلك دافع العديد من الأحزاب على غرار حزب الاستقلال عن ضرورة نص الدستور على أن "**البرلمان يختص وحده تشريع القانون**"، وذلك لتجاوز إشكالية وفق ما أطلقت

[1]- جميل مطر وآخرون، مرجع سابق، ص 122.

[2]- محمد الأخصاصي، مرجع سابق، ص ص 33 –34 .

عليه **الباحثة رقية المصدق** بـ " **وقف النريف الدستوري**" والمتمثل في لجوء الملك استنادا إلى الفصل 19 إلى تشريع أمور تدخل ضمن صلاحيات البرلمان.[1]

أما فيما يخص المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان، إذ جاء في الخطاب الملكي في 17 يونيو أن الحكومة أصبحت مسؤولية حصريا أمام مجلس النواب، ولعل تأكيد الفصل 88 في فقرته الأخيرة بـ" تعتبر الحكومة منصبه بعد حصولها على ثقة مجلس النواب المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم لصالح البرنامج الحكومي"، وفي الوقت نفسه إعطاء لرئيس الحكومة حق حل البرلمان،وطبعا هذا يشكل جوهر التحول إذ اختفت صيغة "**مسؤولية الحكومة أمام الملك**"التي ظلت حاضره من الدساتير الخمسة السابقة (1962- 1970 - 1972 - 1992 - 1996).[2]

وفيما يتعلق بالحقوق والحريات وبالمقارنة مع الدساتير المغربية السابقة، فقد شكل دستور2011 تطورا حاسما في مادة الحقوق والحريات، حيث أعطى أهمية لحقوق المواطن وحمل في طياته مقتضيات دستورية جديدة، وتم دسترة ضمان الحماية الشخصية للمواطن، وكذا تكرس حرية الرأي والتعبير، وتأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات وحرية الصحافة، وهو ما يدل على تقدم ملموس في مجال حقوق الإنسان وحريات المواطنة، وفي هذا الإطار فإن الإقرار الدستوري بسمو"**المواثيق الدولية**" كما صادقعليها المغرب على التشريعات الوطنية يمثل انحرافا حاسما في منظومة الحقوق الإنسانية العالمية، كما تم تضمين الحقوق ذات صبغة اقتصادية جديدة، تصب في اتجاه تكريس مبادئ القانون الدستوري الاقتصادي كتكريس مبادئ التنافس الحر وحرية المبادرة، وهذا في إطار التلازم بين الحقوق المدينة والحقوق الاقتصادية في تعزيز منظومة الحقوق الإنسانية في إطار دولة الحق القانون والمؤسسات.[3] هذا بالنسبة للتيار الأول الداعم للوثيقة الدستورية 2011 أما بخصوص التيار الثاني المعترض، فقد اتخذ من النقد وسيلة له، ويدخل في إطار قراءة سياسية تحزبية ذات المنحى الراديكالي، حيث دعا منذ البداية إلى مقاطعة الاستفتاء على الدستور الجديد، في حين دعا جزء منه إلى التصويت عليه بالرفض، وعلى اختلاف وجهة نظرهم بين تصويت بالرفض والمقاطعة، فإن ما يجمعهم هو الرأي القائل إلى أن التعديلات الدستورية كانت مخيبة للآمال والمطالب،وتم الالتفاف عليها بصور مختلفة وبهذا فهي لا تفتح أي أفق أمام الإصلاح الحقيقي لنظام السياسي في المغرب وذلك في ظل الحقائق التالي:

---

[1]- حسن طارق،دستورانية ما بعد انفجارات 2011، قراءة في تجارب المغرب وتونس ومصر، مرجع سابق ، ص ص 124 -125.

[2]- المرجع نفسه ، ص ص 126 -127.

[3]- محمد الأخصاص مرجع سابق ، ص ص 34 -35

كانت اللجنة الملكية الاستشارية لوضع مشروع الدستور معينة بالكامل من قبل الملك وليست منتخبة أو حتى نصف معينة، أو معينة من قبل مؤسسات دستورية مختلفة، وكانت ذات طبعة استشارية وغير تقريرية عملت وفق مطالب معينة، وبقيت محددة بالسقف الذي حدد الملك ولم تستطيع إشراك كل القوى السياسية كما لم تسمح للمواطنين بتتبع ومواكبة نقاشاتها.

إن البينان الدستوري الجديد قد أرسى هيمنة المؤسسة الملكية على غيرها من المؤسسات الدستورية، وذلك اعتبارا للصلاحيات المخولة لها في المجال التأسيسي والقانوني والمؤسساتي، كما في الحقل الديني.[1]

وعليه تؤكد الوثيقة الدستورية الجديدة استمرارية سمو المؤسسة الملكية الممثلة في الملك على باقي السلطات، وذلك بوصفة رئيسا للدولة وتراكم كثير من الرئاسات لديه، فيحدد الفصل 42 من الدستور مجموعة من الصفات امتدادا عضويا لصفة الملك الأصلية بوصفة رئيسا للدولة، فنجد أنه الممثل الأسمى للدولة رمز وحدة الأمة ضامن دوام الدولة واستمرارها، الحكم الأسمى بين المؤسسات، ضامن استقلال البلاد، ويمنح هذا الوضع المؤسسي الملك صلاحية السهر على احترام الدستور وحسن سير المؤسسات الدستورية، وصون الاختيار الديمقراطي وحقوق وحريات المواطنين واحترام التعهدات الدولية للمملكة، وعليه اعتبرت صفة **"الممثل الأسمى للدولة"** قد عوضت صفة **"الممثل الأسمى للأمة"** التي أدخلت على الفضل 19 انطلاقا من دستور 1970، وهي شأنها شأن صلاحيتي السهر على احترام الدستور وصون الاختيار الديمقراطي من الصلاحيات الجديدة التي نص عليها دستور 2011.[2]

أما بوصفة رئيسا للدولة فتشمل اختصاصاته عددا مهما من الميادين، نذكر منها: تعين رئيس الحكومة (الفصل 47 الفقرة الأولى)، تعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها (الفصل 47، الفقرة الثانية)، رئاسة المجلس الوزاري(الفصل 48)، حق حل مجلس البرلمان أو أحدهما(الفصل 51)، مخاطبة الأمة والبرلمان(الفصل 52)القيادة العليا للقوات المسلحة الملكية، وحق تعيين الأفراد في الوظائف العسكرية (الفصل 53) رئاسة المجلس الأعلى للأمن (الفصل 54)، رئاسة المجلس الأعلى للسلطات القضائية (الفصل 56) إعلان حالة الاستثناء (الفصل 59).[3]

وعليه نلاحظ تعدد اختصاصات الملك بوصفة رئيسا لدولة وذلك هي تدخله في مجالات عديدة، وتقيم كل السلطات من تنفيذية وتشريعية وقضائية، وبذلك تكون البنيان الدستوري الجديد قد أرسى هيمنة المؤسسة الملكية على غيرها من المؤسسات الدستورية، ولهذا فالنص الدستوري الجديد

---

[1]- محمد الباسك منار ، مرجع سابق 324

[2]- حسن طارق، مرجع سابق، ص ص 108 - 109.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 109 -110.

لا يوفر الحد الأدنى لإحداث **القطيعة مع نظام السلطة الدستورية** الذي يسود فيه الملك ويحكم ولا يؤسس لنظام دستور ي يرسي دعائم الملكية البرلمانية، ولا يستجيب لمعايير الديمقراطية ودولة الحق والقانون، فهو دستور يؤطر مختلف المؤسسات من أجل ضمان وخدمة الملكية الحاكمة.[1]

كما تعتبر **انتخابات 25 نوفمبر 2011** من السياسات التي تبناها الملك من اجل تجنب البلاد التداعيات السلبية لدول ثورات الربيع العربي، والتي تدخل في اطار استمرار السياسية الاستباقية.

وعليه عمل النظام السياسي في المغرب من اجل تكريس الطابع الديمقراطي على النظام السياسي على إجراء انتخابات تشريعية سابقة لأوانها في 25 نوفمبر أسفرت عن تشكيل حكومة جديدة لحزب ذي مرجعية إسلامية ألا وهو " **حزب العدالة والتنمية** " على إثر فوزه في الانتخابات التشريعية، وبهذا يكون المغرب قد أنهى مرحلة سابقة في انتقاله الديمقراطي ، حكمت صيرورتها توافقات دستور 1996، ويدخل مرحلة جديدة محركها دستور 2011.[2]

وقد شكل فوز حزب العدالة والتنمية حدثاً هاما؛ جلب إليه الأنظار في الداخل والخارج ليس فقط بالنظر إلى عدد المقاعد المتحصل ليها أو بالنظر الفرق الكبير في عدد المقاعد بين حزب العدالة والتنمية وحزب الاستقلال الذي احتل المرتبة الثانية، لكن بالنظر وبالأساس إلى المرجعية الإسلامية لحزب " **بن كيران** "وخاصة أن الدستور الجديد يفرض قيادة الحكومة من الغرب الحاصل على أول رتبة فالنظام السياسي وا ن كان قد أبدى في السنوات الأخيرة بعض الانفتاح على حزب العدالة والتنمية، من خلال دمجه في العملية السياسية ، فإن ذلك الانفتاح كان مشروطاً ببقاء الحزب في موقع مشارك عادي في المؤسسات وليس المشارك الأول .[3]

فقد فاز حزب العدالة والتنمية بـ **107 مقعدا** أهلته لقيادة الحكومة ، وكان تفوقه كبيراً بالمقارنة مع بقية الأحزاب، فحزب الاستقلال الذي جاء في المرتبة الثانية لم يفز إلا بـ **60 مقعداً** ، وبناءا على ذلك تشكلت الحكومة الجديدة من تحالف رباعي يتكون من حزب العدالة وحزب الاستقلال والحركة الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية ، وبهذا يكون ترأس حزب العدالة للحكومة يعني أن الحزب قد تخطي دائرة الشك والحذر والتحجيم من قبل الجمعيات الرسمية وبعض التيارات الإقصائية التي ألقت المسؤولية الكاملة **لأحداث 16 ماي الإرهابية** على حزب العدالة والتنمية، كما يعني الفوز أيضاً انتصاراً للحزب على مخطط حزب الأصالة والمعاصرة القريب من السلطة

---

[1]- محمد الأخصاصي، مرجع سابق، ص 33.

[2] - محمد الحبيب طالب ، الثورة والتكييف الاستباقي{ حالة المغرب}، مرجع سابق ، ص 566.

[3] - محمد باسك منار، مرجع سابق، ص 328.

والذي كان من أهداف نشأته قطع الطريق على وصول حزب العدالة والتنمية إلى موقع المشارك الأول.[1]

وما من شك أن هناك عوامل عديدة ساهمت في فوز حزب العدالة والتنمية ويمكن تقسيمها إلى عوامل موضوعية وأخرى ذاتية ترتبط بذات الحزب. فبخصوص العوامل الموضوعية فهي مرتبطة بالسياق السياسي لانتخابات **25 نوفمبر 2011**، وقد لعبت **حركة 20 فبراير** دورا فيها ، حيث جعلت شرائح من المغاربة وخاصة الطبقة الوسطى تصوت على حزب العدالة والتنمية لأنه حسب رأيها يمثل توجه التغيير مع الاستقرار، عكس مثال الفوضى والعنف الذي قد ينتج من الحراك في الميدان على غرار ما وقع في بلدان عربية أخرى ، كما أن مطالب **حركة 20 فبراير** بإجراء التغيير جعلت النظام السياسي يقبل بحزب ذي مرجعية إسلاميةخصوصا أن الحراك الشعبي قد عبر عن رفض قوي الأحزاب الموالية للسلطة على غرار **حزب الأصالة والمعاصرة**، وبالتالي لم يكن من الممكن التدخل بين نتائج الانتخابات نظرلخصوصية المرحلة وا إلى ما قد تنتج عنها من انعكاسات خطيرة .

أما فيما يرتبط بالعوامل الذاتية فهي متعلقة بالحزب ذاته ولما يتميز من انضباطية وكفاءة مقارنة بالأحزاب السياسية الأخرى، وقد كانت تجربته المحلية في عمومها لصالحه، كما لا ننسى أيضا تجربته المحلية الانتخابية التي استمالت الكثير من الناخبين.[2] فرغم ما قيل حول ديمقراطية استحقاقات 25 نوفمبر 2011، إلا أنه تبين العكس من ذلك بحيث لم تستجب بشكل كامل لمعايير الانتخابات الديمقراطية، فقد عرفت استمرار انفراد وزارة الداخلية بإدارة الاقتراع والإشراف عليه.

وعلى الرغم من مطالب بعض هيئات المجتمع المدني وانطلاقا من تجربتي 2002 و2007 بإصدار قانون يضمن حرية ملاحظة الانتخابات، إلا أن ما يلاحظ أن القانون الذي صدر بهذا الخصوص أسهم وعلى العكس من ذلك في تطويق الملاحظة من خلال حصرها في مرحلة الحملة الانتخابية وما بعدها وجعل المجلس الوطني لحقوق الإنسان،رغم عدم توفر شرطي الاستقلالية والحياد فيه هو المتحكم في الملاحظة الوطنية والدولية للانتخابات، كما لم تتم مراجعة نمط الاقتراع اللائحي رغم أنه لم يحقق الأهداف المرجوة منه، وهذا رغم دعوة العديد من الأحزاب السياسية المطالبة بتغييره بعد انتخابات 2007، لكن على النقيض من ذلك وا إضافة إلى اعتماد عتبة محلية متدنية **6%** تم التراجع في عن عتبة **6%** إلى **3%** بالنسبة إلى اللائحة الوطنية، وهو ما يبرر

[1] - محمد الحبيب طالب ، الثورة والتكييف الاستباقي{ حالة المغرب}، مرجع سابق ، ص ص 569، 570.

[2] - أحمد خميس كامل وآخرون، مرجع سابق، ص ص 327،328.

الإصرار على المزيد من تمييع المشهد الحزبي، كما تميزت مختلف العمليات الانتخابية الخاصة باستحقاقات 25 نوفمبر 2011 بتجاوزات تحدثت عنها مجموعة من التقارير الوطنية والدولية.[1]

لكن ما يهمّنا بالدرجة الأولى، هو حصيلة الحكومة الائتلافية التي قادها حزب العدالة والتنمية، ومن أجل ذلك لابد من اعتماد مقاربة شمولية دستورية وسياسية واقتصادية واجتماعية لمسارها الحكومي، تتأسس على ثلاثة اعتبارات هي:

أولا / الصلاحيات الدستورية التي خولها دستور 2011، وفي هذا الإطار نجد أن الحكومة قد منحها دستور 2011 إطارًا متقدمًا قياسًا بالصلاحيات التي سبقت أن توافرت لها طوال التجربة الدستورية المغربية منذ أن عمل دستور عام 1962 على دسترة تبعيتها للملكية على مستوى التأليف والمسؤولية والاختصاصات وما تعرضت له من تبعية مطلقة للملكية ، ولكن أصبحت حكومة دستور 2011 حكومة سياسية منتخبة من جراء انبثاقها من الأغلبية النيابية؛ أي أن الحكومة تتمتع باستقلالية أكبر تجاه المؤسسة الملكية ، حيث يعين رئيسها من الحزب الذي يتصدر انتخابات مجلس النواب، وهو من يقترح تعيين الوزراء و إعفاءهم ولا يملك الملك حق إعفائه ، وإن كان له أن يعفي بعد استشارته عضوًا أو أكثر من أضاء الحكومة التي يقودها.

أما على مستوى الصلاحيات، تتجلى التقدم الذي جاءه دستور 2011 في الصلاحيات الحصرية للحكومة السابقة الذكر وكذلك تبيانه "**المجال المحفوظ**" للمؤسسة الملكية و"**المجال الحصري** " للمؤسسة الحكومية، وقد طرح دستور 2011 مساحة تكرس طابع اقتسام السلطة التنفيذية بين المؤسستين المذكورتين وهو المجال المشترك، حيث يحق للحكومة المناقشة مثلا في السياسة العامة للدولة وحق الاقتراح في وظائف **والي بنك المغرب -السفراء - الولاة -العمال والمسؤوليين عن المؤسسات و المقاولات العمومية الإستراتيجية**، فيما يعود البث النهائي للمجلس الوزاري الذي يترأسه الملك بمبادرة منه، أو بطلب من رئيس الحكومة.[2] وبهذا تعتبر بعض الدراسات المقارنة لمقتضيات دستور 2011 إلى أن:" **60% من الاختصاصات التي كانت في المجال الدستوري للملك قد تم تحويلها لفائدة مؤسسة رئيس الحكومة** ".

ثانيا / مضمون البرنامج الحكومي الذي تمت على أساسه مصادقة البرلمان على تعيين الملك للحكومة ، وقد التزم البرنامج الحكومي بخمسة محاور ذات طابع استراتيجي تؤطر العمل الحكومي خلال فترة حكمها ، وتتمثل في: "**ترسيخ المؤسسات والجهوية المتقدمة والحكامة الجيدة وإرساء شرط بناء اقتصاد وطني قوي متنوع الروافد القطاعية والجهوية وتطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية، خصوصًا التعليم والصحة والسكن**

[1] - محمد الباسك منار، ص ص 328، 329.

[2] - حسن طارق، مرجع سابق ، ص ص 101 ، 102.

وتعزيز التفاعل الإيجابي مع المحيط الجهوي والعالمي، وتقوية الأداء العمومي لخدمة المغاربة المقيمين بالخارج وتعزيز الهوية الوطنية الموحدة وصيانة تلاحم وتنوع مكوناتها والانفتاح على الثقافات والحضارات ".[1]

ومنه يمكن القول أن البرنامج الحكومي كانمتعدد ًا وشاملاً بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والهوياتية، وهي تتقاطع مع خيارات الإصلاح ومبادرات التحديث التي تتبناها المؤسسة الملكية، لكن هل **فعلاً تم تطبيق البرنامج الحكومي على أرض الواقع ؟ وهو ما سيتضح في الاعتبار الثالث ؟**

ثالثًا/ ويتعلق بمستوى الأداء الحكومي في تفعيل مقتضيات الدستور الجديد وتطبيق بنود البرنامج الحكومي الذي نال ثقة مجلس النواب، وتكمن أهمية اعتبار الأداء الحكومي كونه يمثل حلقة الوصل المركزية ما بين ما هو مسطر، وما هو مفّعل من جهة، ولكونه من جهة أخرى يجسد ما أقرته الإصلاحات من "**ربط المسؤولية بالمحاسبة ، واعتماد مبدأ الحكومة المسؤولة المنبثقة من صناديق الاقتراع " .**[2]

على ضوء هذه الاعتبارات الثلاث يمكن تبيان مخرجات أو حصيلة الحكومة الائتلافية ؛ ففيما يتعلق بمسألة تفعيل الدستور، هناك إقرار بأن هناك ضعف في حصيلة الحكومة في تفعيل العديد من المقتضيات الدستورية خاصة أن هناك تناقضات بين منطق ومدلول الدستور من جهة ومنطق وواقع الممارسة السياسية من جهة أخرى، والحلقة الوسيطة ما بين الإطار الدستوري والمجال السياسي الحكومي يبدو مفقود ًا في هذه المرحلة من مسار الانتقال الديمقراطي.

وفي هذا الصدد وجهت أحزاب المعارضة وبعض هيئات المجتمع المدني انتقادات للحكومة كغياب استثمار الأغلبية البرلمانية للآلية الرقابية المتمثلة في " **لجان تقتصي الحقائق البرلمانية** " للتقصي حول الإختلالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، أي عدم قدرة الأغلبية الحكومية في تفعيلالصلاحيات المخولة لها دستوري ًا، لكن مع ذلك يلاحظ أن الحكومة تعتبر أداءها في المسار الصحيح ، وتتميز بإستراتيجية واضحة تحتاج إلى وقت وعمل متواصل أمام ما يتميز به نص الدستور من تضخم في تعداد المؤسسات الدستورية المنصوص عليها وفي تعداد القوانين التنظيمية المحال ليها، ولهذا فهي تعتبر انتقادات المعارضة هي نوع من الدسائس والمناورات التي يلجأ إليها خصوم الحزب الجاكم للمساس بسمعته وهو ما يؤثر على علاقته مع المؤسسة الملكية.[3]

---

[1] - محمد الاخصاصي مرجع سابق ، ص ص 48-49.

[2] - المرجع نفسه ، ص49.

[3] - المرجع نفسه ، ص 50.

أما فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية؛ فإن الملاحظ والمتتبع لسياسات الحكومة الائتلافية في الميدان الاقتصادي كان هو الآخر متواضعا ، حيث لم يتجاوز معدل النمو **3%** خلال عام 2012، وعجز الميزانية الذي كان ينبغي ألا يتعدى **4.8 %** من الناتج الداخلي الخام بلغ **7.1**% وتفاقمت مديونية المغرب ، حيث بلغت **57.8**% من الناتج الداخلي الخام حسب تصريحات وزير الاقتصاد والمالية ، وكذلك وجهت أحزاب المعارضة انتقادات للعمل الحكومي بسبب عدم اتخاذ إجراءات حاسمة لمحاربة الفساد والحد من اقتصاد الريع خاصة ذلك كان أحد الشعارات البارزة للأحزاب المشكلة للحكومة إبان حملتها الانتخابية [1]، إلا أنه ما يجب التذكير به أن هناك تحسن محسوس في التوازنات الخارجية وخاصة أن ظرفية انخفاض أسعار النفط ومشتقاته وتراجع أسعار المواد الغذائية، ساعدت على تحقيق هذا التحسن فقد سجلت مثلاً سنة 2015 انخفاضا في نسب العجز التجاري من **23%** من الناتج الداخلي الخام سنة 2014 إلى **19** % وارتفع معدل تغطية الصادرات للواردات إلى نحو **57** % بعد أن كان في حدود **50**% كما انخفض عجز ميزان الأداءات إلى **5.6**% سنة 2014. وفي ظل هذه المؤشرات يرى صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد المغربي يواصل مسيرة التعافي والآفاق "الماكرو اقتصادية" تبدو مواتية ومشجعة .

وطبعا هذا التقدير التفاؤلي من قبل صندوق النقد الدولي حول جدوى الإصلاحات الاقتصادية في المغرب يقابلها التقدير الاحترازي للمندوبية السامية للتخطيط خاصة فيما يتعلق "بمعدل نمو الاستثمار" .إذ اعتبرت المؤسسة العمومية المهتمة بمجال الإحصاء والتخطيط "المندوبية السامية للتخطيط" أن معدل الاستثمار قد أصبح سالبا منذ عام 2013 والتراجع نفسه يشهده الاستثمار والنمو الاقتصادي اللذان يعرفان انكماشا ملحوظا .[2]

وبالرغم من التباينات بين التقدير التفاؤلي لصندوق النقد الدولي والتقدير الاحترازي للمندوبية السامية للتخطيط، فإن هناك اتفاق حول ضرورة الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الوطني في إطار إستراتجية وطنية مالية واقتصادية واجتماعية، وقد عبر حزب العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة الائتلافية؛ أن الاقتصاد المغربي يواجه ثلاث إشكالات مفصلية، وهي إشكالية التمويل وإشكالية الإنتاجية وإشكالية التنافسية، ولمعالجة هذه الإشكاليات لابد من اتخاذ مداخل كبرى لتسريع وتيرة النمو ولتمويل الاقتصاد خاصة الاستثمار، وكذا إتباع وتفعيل سياسة أفقية متوجهة نحو تحسين إنتاجية الاقتصاد وتنافسيته.[3]

---

[1] - محمد باسك منار، مرجع سابق ، ص ص 329 ، 330.

[2] - محمد الأخصاصي ، مرجع سابق ، ص ص 52،53.

[3] - المرجع نفسه، ص 54.

وفي المجال الاجتماعي؛ عرفت السنوات الأولى من الحكومة شبه تجميد للحوار الاجتماعي كما عرفت تماطلاً ملحوظًا في تنفيذ اتفاق أفريل 2011 من النقابات العمالية وأدت الزيادة في أسعار البنزين وبعض المواد الأساسية إلى انخفاض القدرة الشرائية للعديد من المواطنين.[1]

بالنسبة لآفة الفقر، فإن المغرب يحتل رتبة متقدمة ضمن التصنيف الدولي للبلدان الفقيرة، فحسب نتائج التصنيف الذي أنجزته **مجلة Global Finance** الأمريكية فإن **المغرب يصنف في الرتبة 119 من أصل 184 دولة** شملها التصنيف.

وفي إطار محاربة الفقر والهشاشة واستكمالاً للمشروع الملكي الذي يستهدف إخراج 24 ألف قرية ومنطقة مغربية من مربع الفقر والتهميش قامت الحكومة بتنفيذ بر امج تنموية ذات أبعاد بنيوية مجالية، صحية، تعليمية وثقافية بغلاف مالي يقدر بـ **05 مليارات دولار** وعليه قامت الحكومة بتكثيف الجهود لمحاربة الفقر والهشاشة، خاصة في المناطق البعيدة والمعزولة كالمناطق الصحراوية والجافة والواحات ، باتخاذ مشاريع تنموية على مستوى البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية.[2]

صفوة القول نستنتج أن هناك اتفاق حول محدودية إمكانات الإصلاح السياسي وتدني سقفه في المغرب، في ظل وجود مؤسسة ملكية تمارس قيودا على سلوك الفاعلين السياسيين بداخلها وتحاول تكييفهم حسب رؤيتها السلطوية، وهذا ما تضح مع تجربة الإسلاميين في الحكم التي لم تتطور نتيجة العراقيل التي واجهتها من قبل الخصوم الذين هم شركاء في الحكومة، على أساس أن وصولهم للحكم { الإسلاميين } كان نتيجة لتكتيك ملكي لامتصاص موجة وصول الإسلاميين في توني ومصر ، وليس نتيجة نضال سياسي لهم. ولهذا سياسة الإصلاح في المغرب على العموم امتا ت بالحذر والتدرج في إحداث التغيير لكن في ظل بوتقة الحكم الملكي.

المطلب الثاني: الحركة الاحتجاجية في البحرين والمضامين الإصلاحية: قبل تبيان الحركة الاحتجاجية في البحرين وكيفية تطورها ومآلاتها وتأثيرها على النظام السياسي فيها نود أولا التطرق إلى السياق السياسي العام الذي ظهرت فيه هذه الحركة، وأخص بالذكر المجال الإقليمي المتعلق بدول الخليج العربي والسياسة الداخلية البحرينية على وجه الخصوص. فالمعروف أن المجتمعات الخليجية تشهد جملة الاختلالات السياسية والاجتماعيةوالتي تشكل مظاهر ا للعلل السائدة، ويمكن إبرازها من خلال ما يلي:[3]

---

[1] - محمد باسك منار ، مرجع سابق ، ص 330.

[2] - محمد الأخصاصي ، مرجع سابق ، ص ص 56.55.

[3] - يوسف خليفة اليوسف، تداعيات الثورة في السعودية والخليج العربي، في كتاب احمد عبيدات واخرون، مرجع سابق، ص 603.

- أن دساتير الأقطار الخليجية باستثناء دستور الكويت والبحرين لا تعترف بأن سيادة للشعوب وإنما تجعل السيادة للأسر الحاكمة، وحتى السيادة التي يعترف بها دستور كل من الكويت والبحرين مقيدة في الممارسة. كما تمنع معظم هذه الدساتير القوى السياسية والتيارات المختلفة من تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية التي من الممكن أن تلعب دوراً رياديا في العملية الديمقراطية وعمليات تداول السلطة كركن أصيل من أركان الديمقراطية، وحتى بالنسبة للدول التي سمح لها بتشكيل هذه التنظيمات السياسية باسم الجمعيات وليس الأحزاب كما هو الحال في البحرين، فهي دائما في حالة تصادم مع أنظمة الحكم، ضف إلى ذلك ضعف المجتمع المدني وعدم فعاليته.

- عدم استقلالية القضاء بل هو واقع تحت سيطرة أبناء الأسر الحاكمة ومن يدور في فلكهم، وهذا التدخل السافر في ميدان القضاء هو الذي نفسر تصنيفها في مرتبة أخيرة في دول العالم من حيث كفاءة تنفيذ العقود بحسب ما تشير تقارير البنك الدولي، وما يعنيه ذلك من إعاقة للازدهار الاقتصادي والاستقرار بوجه عام، إضافة إلى كونه صورة من صور انتهاك حقوق الإنسان.

- غياب الحريات الإعلامية وهيمنة الإعلام الرسمي الذي يزور الحقائق ويحارب كل من يطالب بالإصلاح، وحتى الإعلام الخاص ذو الطابع التجاري هو ملك للحكومات أو لمؤيديها فضلاً عن وجود رقابة كثيرة على النشر، ترافقه عقوبات خاصة إذا ترض الإعلامي للأسرة الحاكمة أو للمسؤولين بوجه عام بشيء من التقدم، وهذا يكلفه أو يكلف المؤسسة التي يعمل بها غرامة مالية، وهذا الواقع الإعلامي الذي يوصف بأنه غير حر وهو ما تؤكده مؤسسة " **فريدوم هاوس**".

- فشل الحكومات الخليجية في تحقيق برامج تنموية حادة تتم في نطاق التكامل الاقتصادي الخليجي والعربي لتطوير بدائل النفط، فبعد أكثر من 40 سنة من جهود التنمية،ماز الت دول الخليج العربي تعتمد على النفط كمحرك رئيسي لنشاطها، فمثلا السعودية بلغت نسبة الاعتماد على النفط 80 % من إيراداتها العامة و45 % من ناتجها المحلي و90 % من صادراتها وهذا ما يؤكد إخفاق الجهود التنموية.

-انتشار ظاهرة الفساد بسبب غياب المساءلة لهذه الحكومات وبسبب عدم الشفافية في إنفاق الري النفطي، كما تشير إلى ذلك منظمة الشفافية الدولية، وتتصدر السعودية تبته أقطار مجلس دول التعاون الخليجي في مستوى الفساد.

- تبعية دول الخليج إلى سياسات دول الغربية وهذا مالا يخدم مشروع التنمية بأبعادها المختلفة، وخاصة في ظل غياب الوحدة الخليجية باعتبارها أولى لبنات التنمية وقد أثبتت السنوات الأربعين الماضية أن دول الخليج العربي تخضع لأجندة الدول الغربية، ولعل وجود القواعد العسكرية على

أراضي هذه الدول كقاعدة ... في قطر، وكذلك القواعد العسكرية الموجودة في السعودية كدليل على ذلك.

وعليه ساهمت العوامل السابقة الذكر في المطالبة بالإصلاح السياسي في دول الخليج العربي ومن بينها مملكة البحرين، وقد جاءت فرصة الحراك العربي عام 2010 فرصة لها للتغير عن الرغبة في تغيير الأوضاع فيها.

أ-تاريخ الحركة الاحتجاجية في البحرين ومطالب الإصلاح السياسي:

استقلت البحرين عام 1971، وقد سبق الاستقلال نشاط سياسي كبير منذ الخمسينات، حيث قامت هيئة الاتحاد الوطني (1955-1957) كحركة تحررية تطالب بوضع حد لتدخل الانكليز في الشؤون الداخلية وا دخال إصلاحات على نظام الحكم المشيخي، في ظل حكم **الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة** ورغم تمتعها بدعم من شعب البحرين من سنة وشيعة، إلا أن محاولاتها باءت بالفشل بسبب معارضة الانجليز بمطالب الهيئة، وقد نتج عن ذلك احتجاجات واسعة استغلها الانجليز للانقضاض على الهيئة وتصفيتها، بنفي زعمائها أو اعتقالهم.[1]

وبعد حصول البحرين على الاستقلال عام 1971 استتبعها بعدة تحولات أهمها إصدار دستور البلاد عام 1973 الذي نص على أن نظام الحكم ديمقراطي يعطي السيادة للشعب، وتم تأسيس مجلس نيابي يسمى: المجلس الوطني بالانتخاب يشمل 30 عضوا، بالإضافة إلى 14 شخص بالتعيين، ولكن مالبث أن صدر مر سوم أميري بحل المجلس في عام 1975، وهذا بعد المحاولات المتكررة للبرلمان في ممارسة دوره التشريعي والرقابي والحد من سلطات الحكم شبه المطلقة، وتقنين الوجود العسكري الأمريكي، وكذلك بعد أن عارضت جميع الكتل البرلمانية قانون أمن الدولة وبالتالي تم إجهاض عملية التحول الديمقراطي. كما عرفت المعارضة البحرينية نشاطاً بعد حل المجلس الوطني إن قدمت عريضة موقعة من قبل أكثر من مائتي شخص إلى حاكم البحرين السابق **"عيسى بن سلمان آل خليفة"** مطالبة بإعادة الحياة إلى المجلس الوطني المنحل عام 1975، وذلك من خلال انتخابات حرة مباشرة كما جاء في الدستور البحريني، مؤكدة على أهمية الدستور كدليل على الطبيعة الديمقراطية في البحرين وكضمان لحقوق المواطنين في تقديم مطالبهم إلى حكامهم، وكمصدر لسلطة المجلس الوطني وهذه العريضة كانت قد قدمت في الوقت الذي تم فيه الحديث عن قرار الأمير بإنشاء مجلس للشورى غير منتخب ومن دون صلاحيات تشريعية وهو ما تم بالفعل، إذ أعلن أمير البحرين في ديسمبر 1992 عزمه على إنشاء مجلس

[1]- هبة رؤوف عزت، الحركات الاحتجاجية في البحرين، الجديد في حركة المجتمع السياسي في البحرين: التنازع عن المكان والمكانة في كتاب ربيع وهبة وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي{ مصر، المغرب، لبنان البحرين} مرجع سابق، ص 252.

الشورى وصدر مرسوم أمير بتعيين أعضائه في 27 ديسمبر 1992وطبعاً هذا المجلس مهمته استشارية وتوصياته غير ملزمة للحكومة وبالتالي اعتبر كجهاز للسلطة التنفيذية وهو ما رفضته قوى المعارضة وانفجرت الأوضاع عام 1994، بدأت بمظاهرات العاطلين عن العمل وتم تقديم عريضة أخرى وقع عليها 23 ألف مواطن ومواطنة تطالب بعودة الحياة النيابية وإطلاق سراح السجناء - إلغاء قانون أمن الدولة، توفير فرص العمل، لكن السلطات رفضت استلام العريضة نسائية تكونت من 350 سيدة للمطالبة بالمشاركة السياسية للمرأة، وتم تجاهلها كسابقتها. [1]

بقى الأمر على حاله حتى تولى الأمير (الملك الحالي) **الشيخ حمد بن حسين آل خليفة** الحكم في مارس 1999، وانطلقت عملية الإصلاح السياسي بإقرار الميثاق الوطني في شباط 2001 الذي حدد إطار العمل السياسي العام ودور مؤسسات الدولة وسلطاتها الدستورية، واشتمل الميثاق على مبادئ أساسية أهمها أن الشعب مصدر للسلطات واحترام الحقوق الشخصية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية والتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات والحريات العامة كحرية التعبير وتأسيس الجمعيات الأهلية وكذا المساواة وتكافؤ الفرص وإنشاء برلمان يتكون من محليين أحدهما يتم انتخابه من المواطنين مباشرة، مشاركة المرأة تصويتاً وترشيحاً، والآخر يتم تعيين أعضاه من أصحاب الخبرة والكفاءات المختلفة وبعدها تم إصدار الدستور المعدل في الذكرى الأولى للتصويت على الميثاق في 14-02-2002، الذي بمقتضاه تحولت البحرين من إمارة إلى مملكة، واعتماد النظام الملكي الوراثي الدستوري، والأخذ بالنظام الضريبي البرلمانين مجلسين وإعطاء حق الرقابة السياسية والمالية للمجلس المنتخبين ومساواة المجلسين بالتشريع وإعطاء المرأة كافة حقوقها السياسية من ترشح وانتخاب وتفعيل دورها في الشؤون العامة وعلى إثر ذلك أجريت الانتخابات البلدية في ماي 2002 والانتخابات التشريعية في 24 أكتوبر 2002، وذلك في ظل مشاركة كافة القوى السياسية بما في ذلك المرأة.[2]

لكن ما يقال على هذه الخطوات المتبعة من قبل النظام الحاكم في البحرين لم تكن نابعة من إرادة داخلية للإصلاح، بل هي محكومة بظروف المحيط الدولي، أي أنها تمت في ظل أجندة جديدة للولايات المتحدة الأمريكية للإصلاح السياسي وذلك بفعل أحداث 11 سبتمبر 2001، وكانت في عمومها إصلاحات محددة وذلك في ظل الحقائق التالية:[3]

---

[1]- ابتسام الكتبي وآخرون، التحولات الديمقراطية في منطقة دول التعاون الخليجي، في كتاب ابتسام الكتبي وأخزون مرجع سابق، ،ص ص 312-313.

[2]- أمين المشاقبة، شملان العيسى، الاصلاح السياسي في دول الخليج، في كتاب صالح سالم زرتوقة مصطفى كامل السيد { محررين } ، مرجع سابق، ص ص 123- 124.

[3]- ابتسام الكتبي وآخرون، مرجع سابق،ص ص 313-316.

- غياب الإرادة السياسية للتغيير الديمقراطي الفعلي رغم أن مشروع الإصلاح والتحول الديمقراطي أتى فوق **Reform From Above**، ورغم كون هذا المشروع مطلب شعبي ومطلب للمعارضة السياسية كما حددناه سابقاً، إلا أنه لم يتم تفعيل وتسريع وتيرة الإصلاح السياسي في البحرين، حيث كانت تتميز بخطوات إلى الأم وأخرى إلى الخلف.

-الاستئثار بالسلطة والثروة في ظل ضعف أن غياب آليات للرقابة والمحاسبة، فالثروة تضاعفت من خلال المشاريع العقارية والسلطة تعززت من خلال المزيد من السيطرة على الوظائف القيادية في الدولةوخصوصاً المؤسسات والهيئات الجديدة كمجلس التنمية الاقتصادية وما يتبعه من مؤسسات الأمن وأجهزة المجلس الوطني الأعلى للأمن، وكل هذا مهيمن عليه من قبل الأسرة الحاكمة.

- انقسام المعارضة وتشتتها وهو ما أثر على قدرتها على تعبئة جماهير الشعب وتنظيمها للضغط من أجل إحداث إصلاح سياسي حقيقي.

ورغم تحسن العلاقة بين أطراف المعارضة إلا أنها كانت في إطار التنسيق وليس التحالف ولعل غياب التناغم بين عمل المعارضة في البرلمان دليل على ذلك، وبالتالي لم تبني هذه المعارضة مؤسسات مشتركة لحد الآن. كالمؤسسة التشريعية وذلك بإعادة الحياة البرلمانية المطلة منذ 1975 والتنظيمات السياسية أو ما يسمى الجمعيات (دون الأحزاب) ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك إطلاق حرية التعبير كإصدار صحف جديدة.

ما يلاحظ أن هذه المؤسسات بدءاً بالبرلمان تساهم في عملية التحول الديمقراطي بل العكس، وذلك كونه برلمان غير فعاللا يقوم بدور ه التشريعي والرقابي على أتم وجه، حيث أن مختلف التشريعات التي أصدرها لم تعمل على تعزيز السلطة الرقابية والتشريعية للمجلس، بل ساهمت في الموافقة على تشريعات حكومية تنتقص من الحريات وقانون الجمعيات السياسية وقانون حماية المجتمع من الإرهاب، والحال نفسه يقال على منظمات المجتمع المدني التي على الرغم من زيادة عددها إلا أنها عموماً مسيسة وتابعة للنظام الحاكم وهذا ما يفقدها فاعليتها.

ج-الحركة الاحتجاجية في البحرين14 فيفري 2011:

تدرس الحالة البحرينية في إطار الحركات الاحتجاجية بوصفها خصوصية، لم تتأت لأي من الدول الخليجية، ويعد تاريخ **14 فيفري 2011م** تاريخ بداية الحركة الاحتجاجية في البحرين، والتي استمرت لمدة شهر أي إلى غاية **14 مارس 2011** بعد أن تم إنهائها بالقوة العسكرية، وقد تصادف هذا التاريخ مع الذكرى العاشرة للاستفتاء الذي تم على عمل **"الميثاق الوطني عام 2001"**، حيث عبر فيها المحتجين عن تجاهل الحكومة البحرينية الكثير من وعودها الإصلاحية المتمثلة في الانتقال إلى **الملكية الدستورية** ، وبدل من القيام بذلك حكمت بصورة أوتوقراطية، حيث تعالت

أصوات المعارضة منتقدة **الميثاق الوطني** الذي يفتقد لمشاركة سياسية حقيقية من قبل المعارضة وحركيات المجتمع المدني، ناهيك عن كونه قد قلص الحريات التي ضمنها **دستور عام 1973**، الذي نتج عنه سلطة تشريعية متوازنة بين أعضاء البرلمان المنتخبين (الغرفة السفلى) والغرفة العليا التي يعين أعضائها من قبل الملك.[1]

وقد تزامنت أيضا احتجاجات البحرين مع الثورات العربية الحاصلة في تونس ومصر وليبيا واليمن، وما حملتها من رغبة في التغيير التي استغلها الشباب المحتج وكان أغلبهم من الشيعة،حيث تم رفع مطالب كبيرة من أجل ضمان أكثر لحقوقهم المدنية والسياسية، والتساوي في الفرص الاقتصادية، وذلك تنديدا للحرمان والاقصاء من المناصب البيروقراطية والسياسية والاجتماعية.[2]

وقد حاولت الحركة الاحتجاجية في البحرين أن تتجنب الدخول في **مشكل الطائفية**، حيث ظهر ذلك جليًا في شعارات المحتجين الذين كان معظمهم شيعة، ولو أنه يوجد بعض جماعات السنة، مثل **«نحن لسنا لا شيعيين ولا سنة بل بحرينيين فقط»**[3].

وبذلك اتخذت التظاهرات صبغة شعبية وعرفت تزايدا في عدد المتظاهرين الذين تجمعوا في قلب العاصمة في " **دوار اللؤلؤة** "، خاصة بعدما أقدمت الشرطة على قتل اثنين من المحتجين يومي 14-15فيفري، لتشهد بعد ذلك الحركة الاحتجاجية في البحرين ارتفاعًا في سقف المطالب كمطلب إسقاط النظام والمطالبة باستبدال **الحكم الملكي بنظام جمهوري**، فكان ذلك صداما مباشرا مع الحكم واجتيازا لمواثيق مجتمعية دستورية بين المجتمع والعائلة الحاكمة، وخاصة **ميثاق العمل الوطني** الذي نص على أن الحكم وراثي في عائلة آل خليفة [4].

وهذا المطلب لم يرفض فقط من قبل الحكومة البحرينية بل حتى من **العربية السعودية** وتخوفها من تأثير النفوذ الشيعي في البحرين وتداعيات ذلك على الأقلية الشيعية في السعودية التي تشكل 15% من السكان، وبالتالي ترفض هذه الأخيرة مطلب الديمقراطية في البحرين محكومة بأغلبية شيعية وهو ما يشكل خطرا على نظام الحكم في السعودية، وعلى الاستقرار الإقليمي لدول الخليج، وذلك باعتبار أن الشيعة وفق وجهة نظر النظام السعودي هم ليسوا مواطنين مخلصين،

---

[1] -Michal S.Doran and Salman chaikh, Bahrain Island of troubles in Book,The New Arab Revolutions That Shook The World, opcit, p 190.

[2]-Ibidem.

[3]- على محمد فخرو، انعكاس التحركات العربية من اجل الديمقراطية على البحرين، في كتاب توفيق المديني وآخرون، الربيع العربي، ..... الى أين؟ ، مرجع سابق، ص 306.

[4]

لأن هدفهم ليس الديمقراطية، بل دعم النفوذ الإيراني، لأن الإيرانيين يسعون إلى توسيع حكم الشيعة من خلال الدعم اللبنانيين ممثلاً في **حزب الله** وكذا الدعم الفلسطيني ممثلا في **حركة حماس.**[1]

أما بالنسبة لموقف زعماء المعارضة السياسية الشيعية في البحرين، فهم يؤكدون على المطلب البرلماني الديمقراطي، حيث عبر الشيخ **علي سليمان** زعيم الوفاق قائلاً :« لدينا مطالب وطنية التي ليس لها أي علاقة مع إيران، وأن الحزب لا يحتاج إلى أخذ أوامر من إيران»، واستجابة لهذا الوضع من الحراك الذي شهد مستوى من الحشد الجماهيري غير المسبوق، خاصة ما حدث يوم 25 فيفري 2011، حيث طالب المتظاهرون باستقالة رئيس الوزراء **خليفة بن سلمان،** لم يكن أمام الأسرة الحاكمة في البحرين إلا فتح باب **الحوار الوطني** مع القوى المعارضة خاصة (الوفاق)، وهو حوار قائم على سبعة مبادئ أساسية التي تحتوي على قيام حكومة تمثيلية وبرلمان بسلطات كاملة بسلطات كاملة، لكن مع احتجاجات الشارع المتصاعدة، رفضت **جماعة الوفاق** الدخول في حوار رسمي ما لم توافق الحكومة على ترتيب دستوري جديد، ولعل ما جعل محاولات الحوار ومستقبلها تصعب، هو إرسال **مجلس التعاون الخليجي** " **قوات درع الجزيرة"** لإعادة للاستقرار في البحرين[2]، ووعد قادة مجلس تعاون دول الخليج بتقديم 10 مليون دولار للبحرين لتقديم الخدمات الاجتماعية، وتوفير سكنات وقدرت نسبة الإعانة السعودية 57% من ميزانية البحرين، وهذا دليل آخر على الرغبة الكبيرة للسعودية لتدخل قوات **درع الجزيرة** في البحرين ولم تكتف السعودية بالدعم المالي فقط بل أشارت بعض التقارير إلى أن السعودية اقتربت إلى بعض الدول الإسلامية **كماليزيا، باكستان، وأندونيسيا** للبحث عن دعم دبلوماسي عسكري لردع المحتجين في البحرين.[3]

وبعدها أُعلنَت حالة الطوارئ في البلاد واستمر إلى غاية جوان2011م، كما قامت الحكومة البحرينية بالتحريض على العنف ضد من تصفهم **بالمنشقين والخونة،** وجندت كل الوسائل بما في ذلك إطلاق حملة دعائية عبر وسائل الإعلام والتلفزيون البحريني، ليتم في الأخير هدم **دوار اللؤلؤة** حتى لا يتحول إلى ميدان شبيه **بميدان التحرير** في مصر في مناهضته للنظام.[4]

---

[1]-Farhad Khosrokhavar,the new Arab Revolutions that shook the word ,opcit pp 126-128.

[2]-Michael boran and salmanchaick .opcit p191.

[3]--ibidem. pp192-193.

[4]-أفي شلايم وآخرون، الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 308.

***المشهد السياسي في البحرين: بعد الحراك الاحتجاجي 14 فيفري**

رفع حالة الطوارئ وبدئ ما أطلق عليه "مؤتمر الحوار الوطني ": أعلن الملك رفع حالة الطوارئ في 01 جوان 2011 وبعدها دعا إلى حوار وطني، حيث تمت دعوة جميع مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات السياسية والشخصيات الوطنية واستمر هذا الحوار لمدة شهر، لكن انسحبت منه **جمعية الوفاق المعارضة** نتيجة لشكوكها حول مصداقية هذا الحوار الذي صمم لتمييع المطالب الشعبية المنادية **بالديمقراطية والعدالة والمساواة**، والتي كانت وراء الأحداث، وكذا نتيجة لتحجيم المعارضة وتقليصها إلى خمسة مشاركين من بين 300 مشارك، وهذه النسبة بعيدة في النسبة الحقيقية لمكونات الشعب، ولعل استمرار الاحتجاجات لدليل على ذلك[1]، رغم انسحاب الوفاق من الحوار الوطني ،إلا أن الحوار استمر وانتهى إلى سلسلة من التوصيات، منها أن رئيس الوزراء وليس الملك من يعين الحكومة، ورغم ذلك لم يحسب هذا القرار تنازلا سياسيا، كما لم يتوصل الحوار إلى اتفاق حول الحدود الانتخابية ، وهو مطلب كبير من مطالب المعارضة.[2]

كما أن هذا الحوار تم في طرف خاص وهو أن معظم قادة المعارضة السياسية قد زُجَّ بهم في السجون، ولهذا فمجريات عملية الحوار ستكون غير مرضية، وهذا ما عبر عليه الرئيس الأمريكي السابق **باراك أوباما** في ضرورة توسيع أطراف من أجل تحقيق إصلاح سياسي حقيقي في البحرين، « الطريق الوحيد من أجل تحقيق إصلاح سياسي حقيقي في البحرين هو ولوج كل من الحكومة والمعارضة في الحوار حقيقي، ولا يمكن أن يكون هذا الحوار حقيقي وأعضاء من المعارضة السلمية في السجون».[3]

- تشكيل مفوضية في 29 جوان للتحقيق المستقلة البحرينية أسسها الملك في 29 جوان للتحقيق في أحداث فيفري ومارس ترأسها أستاذ القانون الدولي وحقوق الإنسان **محمد شريف بسيوني**، حيث تمثلت أولى نتائج التقرير الصادر عن هذه اللجنة هو نفي ما جاء به النظام حول المؤامرة الخارجية والعمالة لإيران.[4]

---

[1]- أحمد كرعود وآخرون، تونس: ثورة الحرية والكرامة في كتاب حسن كريم وآخرون، الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد: داسة حالات، مرجع سابق، ص 207.

[2]-أفي شلايم وآخرون، مرجع سابق، ص 302.

[3]- Michael boran and salmanchaick .opcit,p193.

[4]- أحمد كرعود وآخرون، ثورات الخلاص من الاستبداد ، مرجع سابق، ص 207.

وهو ما عبر عنه سابقًا سكرتارية الدفاع الأمريكي **Robert gotes :**" يرى أن هناك مؤشر ضئيل للتدخل والمؤامرة الإيرانية، بينما اعتقد بعض المسؤولين الأمريكان أنهم لا يعتقدون أن إيران هي المسبب في تحركات الشارع الإيراني.[1]

أما بخصوص العنف الممارس ضد المحتجين فقد ذكر تقريره المكون من 513 صفحة أن السلطات البحرينية قد استخدمت التعذيب والعنف، أنهم مسؤولين من دون ذكر أسمائهم بمخالفة القوانين المقررة لحماية حقوق الإنسان.

واستجابة لذلك وعد الملك بإجراء إصلاحات وشكل لجنة للإشراف على التنفيذ، وقد شملت إجراءات محددة كسحب سلطات الاعتقال من جهاز الأمن الوطني، وتعديلات تشريعية وسعت في تعريف التعذيب، وكذلك إجراءات خاصة بإعادة المفصولين لأسباب سياسية،وا إسقاط التهم ضد 343شخصًا من المتهمين بتهم مشابهة، ولكن مع الرغم من اعتبار ما ورد في التقرير من توصيات اعتبرت منصفة لأفراد من ضحايا الإساءة، إلا أنها لم تنفذ في الغالب ولم ينجم عنها إصلاحات أعمق في تشكيلات السلطة السياسية والاقتصاديةهذاالظل حراك الشراع مستمرًا.[2]

ولهذا ظل موضوع عدم تنفيذ كامل التوصيات وخاصة المتعلقة بالقراءة التحليلية للوضع السياسي والاقتصادي يتصدر قائمة المواضيع المتداولة في الحوارات التي تمت بين ممثلي مختلف القو ى السياسية خلال السنوات الأخيرة، وقد تعقد الأمر الأكثر مع انسحاب أعضاء المعارضة الثمانية من البرلمان على إثر دخول قوات درع الجزيرة وا إعلان حالة الطوارئ وزيادة غضب الشارع واحتدام الانقسام الطائفي.[3]

وعن **التعديلات الدستورية:** أجريت التعديلات الدستورية في البحرين عام 2012 من جانب السلطة الحاكمة، وبمشاركة لجان غير منتخبة، ولهذا فلم تعكس التنوع السياسي الفكري والاجتماعي حتى وا إن ضمت كفاءات وخبرات مهنية رفيعة، وتضمنت هذه التعديلات بإبقاء مجلس الشورى مؤلفًا منأربعين عضوًا يعينون بأمر ملكي، وقامت بضبط شروط الترشح للمنتخبين في مجلس النواب والمعنيين في مجلس الشور ى، كما عززت هذه التعديلات من صلاحيات مجلس النواب في سحب الثقة من الحكومة إلى 20 عضوا بعد أن كان يتطلب ذلك ثلثي أعضاء المجلس لبحث الطلب، وجعل اختصاص بحث سحب الثقة لمجلس النواب بعد أن كان للمجلس الوطني

---

[1]- Michael boran and salmanchaick .opcit.p191-192

[2]- أفي شلايم وآخرون، مرجع سابق، ص 302-303.

[3]- منى عباس فضل ، مستقبل الاصلاح والتغيير في البحرين، في كتاب أحمد يوسف وآخرون، مرجع سابق، مستقبل التغيير في الوطن العربي، ص 654.

الذي يضم المجلسين، وفي حال موافقة ثلثي مجلس النواب على سحب الثقة يرفع الأمر إلى الملك لبتّه، إما بإعفاء رئيس مجلس الوزراء وتعيين وزراء جديدة وإما بحل مجلس النواب.[1]

ولكن رغم ذلك انتقدت المعارضة السياسية هذه التعديلات واعتبرها عديمة الجدوى لأنها لا تحقق مطالب الإصلاح السياسي المنشود في ظل هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وبالتالي عدم التوصل إلى فصل حقيقي بين السلطات.

ثم جدد الملك الدعوة مرة أخرى إلى الحوار في مطلع عام 2013، وتولاها ولي العهد وتم إطلاق مسار تحضيري لها حول جدول أعمال الحوار وعدد المشاركين فيه.

أما الجولة الثالثة للحوار فقد قادها هي الأخرى **ولي العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة** في 2014،وأفضى الحوار إلى نو ع من الاتفاق حول عدد من القضايا المهمة، وقد شملت هذه القضايا إعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية لتكون أكثر توازنًا، وتعزيز استقلالية اللجنة العليا للانتخابات ووضع ضمانات لعدم تعطيل العملية التشريعية وتعزيز السلطة القضائية[2]، ورغم ذلك لم تضع جولات الحوار الوطني حدًا للأزمة السياسية في البلاد.

أما **العملية الانتخابية**؛ فقد أجريت انتخابات تكميلية على المقاعد الشاغرة في مجلس النواب في أكتوبر 2011 كنتيجة لاستقالة عدد من الأعضاء (5 هم من المعارضة)، وقد قاطعت جمعية الوفاق هذه الانتخابات مما فاقم من صعوبة التوصل إلى توافق سياسي ومجتمعي،وشهدت أيضًا مملكة البحرين خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 29 نوفمبر 2014 جولتين من الانتخابات النيابية، أحدهما رجحت مسار ثمانية مقاعد من بينها مقعد واحد بالتزكية، في حين حسمت جولة الإعادة التكميلية بقية المقاعد الـ32. [3]

ومن ما سبق نستنتج أن الحراك الاحتجاجي في البحرين فشل في تحقيق أية مكاسب انطلقت من أجلها وذلك بسبب انعدام الثقة اللازمة بين شقي المجتمع البحريني، الذي يعتبر ضروري لإنجاح هذا الحراك، حيث تم الاتفاق مع القول بأن «طبيعة التركيبة –المذهبية والفئوية بشدة المتمركزة والمتمصلحة حول القبيلة والطائفية والمذهبية والفئوية بشدة لا تسمح بالاتفاق الجماعي على فعل ثوري»، وامتدت أزمة الثقة حتى التشكيل في مطالب الشيعة(إقامة ملكية دستورية) واعتبارها مراوغة وتكتيك، وربطها بعامل المؤامرة من قبل إيران التي اتهمتها دول مجلس التعاون الخليجي بالتدخل في شؤونها الداخلية، ولهذا اعتبر المفكرون أن أزمة الثقة قد أثرت على عدم إيجاد أرضية سياسية بين المذهبين الإسلاميين (السنة والشيعة) تقدم على المصالح

---

[1] - إبراهيم نصر الدين، حال الآمة العربية 2013- 2014: مراجعات ما بعد التغيير، مرجع سابق، ص 222.

[2] - المرجع نفسه، ،ص 218.

[3] - المرجع نفسه، ص 259.

المشتركة. وقد استفادة النظام من الانقسام العمودي في المجتمع على أساس طائفي، وحوله إلى نقطة قوة خاصة حين رفعت بعض قوى الحراك، من سقف مطالبها وهو التحول من الملكية الدستورية إلى إسقاط النظام، وهو ما جعل تفرط في استخدام القوة بسبب الضغط السعودي الرافض للاتجاه نحو الإصلاحات السياسية والحوار الجدي بين الحكومة البحرينية والمعارضة خاصة أن بعض المصادر الغربية تؤكد أن الولايات المتحدة طالبت ملك البحرين باللجوء إلى الحل السياسي وهذا ما حصل في البداية، لكن تواصل التخوف السعودي ودخول قوات درع الجزيرة عقد من مهمة الإصلاحات السياسية في البحرين. ومما زاد في الأمر سوءا ما يلي : [1]

- الجمود الذي أصاب ساحة العمل السياسي البرلماني بسبب مقاطعة المعارضة للانتخابات مما أثر على النشاط السياسي البرلماني الذي لا يعكس التمثيل الحقيقي للمواطن.

- تصاعد وتيرة التوتر الأمني والانقسام الطائفي والسياسي في ظل تفاقم المشكلات الاقتصادية وتأثيرها في حياة المواطن المعيشيةوخصوصً ا عند فئة الفقراء بسبب تداعيات انخفاض أسعار النفط وارتفاع الدين العام للدولة وتنامي الفساد.

[1] - أنور بن محمد الرواسحتى يكون الخليجي قادرً ا على تجاوز المتغيرات المحيطة به في التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، ص ص 446-447.

المبحث الثالث: تحديات دول "الحراك الثوري الاحتجاجي" في المرحلة الانتقالية : وقد حددت في مستويين أساسين هما المستوى السياسي والأمني والمستوى الاقتصادي.

المطلب الأول: على المستوى السياسي والأمني: لقد أثرت عملية التحول في دول الحراك الثوري الاحتجاجي على عدة مستويات:

أ-**طبيعية الدولة ومكوناتها الثلاثة المعروفة** (الحكومة، الإقليم، الشعب):وا ذا بد أنا بمكون الحكومة ، فقد شهدت الدول التي عرفت فيها ثورات (كمصر - تونس - ليبيا - اليمن) تغبيرا على مستوى الرؤساء وهو تغير جوهري باعتبار أن رئيس الدولة يشكل الشخصية المحورية في تحديد توجهات الدولة، في حين شهدت الدول التي عرفت حركات احتجاجية تغيرا في الوزارة، إما كنتيجة لعملية انتخابية كحالة المغرب،أو بفعل قرارات من الحاكم كالأردن، لكن مع ذلك تبقى البحرين استثناءا، باستمرار **الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة** رئيسا لوزراء البحرين مع أحداث تغيرات في أعضاء الوزارة.[1]

أما على مستوى الإقليم فيمكن التطرق إلى التحديات التي واجهتها دول الحراك الثوري خاصة على إقليمها،بسب حالات الانفلات الأمني وتصاعد أعمال الإرهاب، وهو ما يؤكد ضعف الدولة ونخبها الحاكمة التي تولت مقاليد الحكم في مرحلة ما بعد الثورات على وضع وتنفيذ سياسات أمنية فعالة، تقود إلى فرض القانون والنظام وترسيخ هيبة الدولة على اقليمها مما يجعلها تحتكر حق الاستخدام المشروع للقوة، والمثال على ذلك مصر حيث منذ تنحي مبارك أصبحت سيناء منطقة من الصعب السيطرة عليها، وتتفاقم المشكلة مع حالة ليبيا حيث أن المساحات التي هي خارج سيطرة الحكومة المركزية أكبر من المساحات التي تسيطر عليها، بل أصبحت ليبيا تشهد حال احتراب أهلي، وكذلك الحال بالنسبة لتونس في ظل هيمنة الجماعات الجهادية على مناطق نائية تمارس فيها أعمال إرهابية.

أما بالنسبة لدول الحراك الاحتجاجي فتقل وتير ة التهديدات الأمنية على أقلميها، حيث لا تتعرض أقاليم كل من المغرب والبحرين لتحديات أمنية مباشرة وخطيرة.[2]

وفيها يخص للمكون الثالث للدولة وهو الشعب أو ما يطلق عليه (الجماعة البشرية)، فإن التغيير الذي نلمسه هو الانقسام الذي شهدته شعوب هذه الدول في فترة الحراك الثوري - الاحتجاجي سواءا على أسس مذهبة أو سياسية أو ثقافية أو اجتماعية،وهو ما يؤثر سلبا على درجة تماسك النسيج الوطني، ولعل أخطر صورة هو الاقتتال الداخلي كما هو حاصل في ليبيا

[1]- مازن حسن، تحديات دول الربيع العربي في مراحل الانتقال، القاهرة : المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 2014، ص 1.

[2]-المرجع نفسه، ص 2.

وكذلك سوريا مولدا عشرات الآلف من الضحايا، وقد أشار مؤشر **"الأحقاد بين الجماعات المكونة"** للسكان **Group Grievance** التابع لمقياس الدول الفاشلة **Failed States Indesc** إلى حقيقة هذا الوضع والذي يرصده في التغيير في معدلات التوتر - العنف الاشي الديني والطايفي بين الجماعات المكونة للسكان، وقد شهدت بعض دول الحراك الثوري والاحتجاجي هذا الانقسام (باستثناء المغرب) خاصة خلال السنوات الثلاث الماضية (من 2010 إلى 2013) كمصر - ليبيا - البحرين - سوريا وكذلك تونس.

ب-**على مستوى حماية حقوق وحريات الأفراد(الحريات السياسية)** :، كان المطلب الرئيسي لمطالب التغيير في دول الحراك الثوري- الاحتجاجي هو إجراء تغيرات سياسية باتجاه مزيد من الحريات، إلا أن مؤشري مؤسسة **Freedom House** فيما يتعلق بالحريات المدينة والحقوق السياسية للدول محل الدراسة، يشير إلى عدم تحقيق تغيير إيجابي علي هذين المستويين.

- وبتتبع **"مؤشر الحريات المدنية"**(الذي يعبر عن حالة حرية التعبير والاعتقاد، وحرية الاجتماع والتنظيم وسيادة القانون، والحقوق الفردية)، يتضح أن دولتين فقط من أصل 09 دول وهي:(سوريا – الأردن –المغرب-السودن-البحرين-اليمن-ليبيا-تونس-مصر)، هما من شهدا تغييرا ايجابيا في عام 2013 مقارنة بعام 2010، في حين أن ثلاث دول شهدت تراجعا في هذه الحريات (البحرين -اليمن- سوريا)، أما بالنسبة للدول الأخرى (مصر - المغرب - الأردن) فقد ظلت دون تغير مؤثر.[1]

- وبالنسبة لمؤشر الحقوق السياسية (الذي تتبع العملية الانتخابية والمشاركة و التعددية السياسية وأداء الحكومة) يمكن ذكر تونس ومصر، فمثلا فهي تونس واستجابة للظروف التي أحدثتها الثورة، عملت وزارة الداخلية بعد شهرين من سقوط نظام بن علي منحها الترخيص لأكثر من 40 حزب سياسي لينشط على الساحة السياسية، ورغم التحديات التي واجهتها خاصة القضايا ذات الطابع الجدلي كالنظام الانتخابي المناسب أو طبيعة النظام السياسي الواجب اتخاذهما في المرحلة الانتقالية المر حلة الاستقلالية إلا أنها اتفقت حول مرتكزات وخصائص النظام الديمقراطي كالفصل بين السلطات ووضع قوانين جديدة تنظم الحياة السياسية، والحال نفسه يقال بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني التي عرفت نشاطا سياسيا معتبرا من خلال الدور الذي لعبه **"الاتحاد العام التونسي للشغل"** في إعداد نظام انتخابي مؤقت في إطار الإعداد لتشكيل مجلس تأسيسي لإصدار دستور للبلاد، وذلك في إطار ما يسمى **"الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي".**[2]

---

[1] - مازن حسن، مرجع سابق، ص 03

[2] مجموعة مؤلفين، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق، ص 258.

أما بالنسبة لمصر فقد صدر فيها قانون الأحزاب كأساس لحرية التنظيم، وقد أعتبر العديد من الباحثين أن تعديلات مارس 2011 على قانون الأحزاب تعد تعديلات إيجابية بسبب تحول اللجنة المسؤولية عنها من لجنة تحت سيطرة الحزب الحاكم إلى لجنة قضائية بالكامل، كما صدر أيضا قانون التظاهر كتشريع مرتبط بحرية التعبير في 24 نوفمبر 2013 وهو تشريع مرتبط بتنظيم الحق في الاجتماعات العامة والتظاهرات.[1]

ولكن مع ذلك لا توجد دولة واحدة من الدول التسع محل الدراسة - تم تصنفيها كدولة حرة **Free State** وإنما تم تصنيف 04 دول(تونس - مصر - ليبيا - المغرب) على أنها دول نصف حرة **Partly Free** وباقي الدول كدول غير حرة **Not Free**. وهذا ما يوضحه المخطط البياني أدناه رقم { 04 } **حول التغير في مؤشر الحقوق السياسية الصادر عن{ مؤسسة فريدوم هاوس} لدول الربيع العربي{ مقارنة عام 2013 بعام 2010}، حيث يأخذ المؤشر القيم من{ 01 إلى 07} ، حيث أن {01} هو القيمة الأفضل و {07 }هي القيمة الأسوأ:**

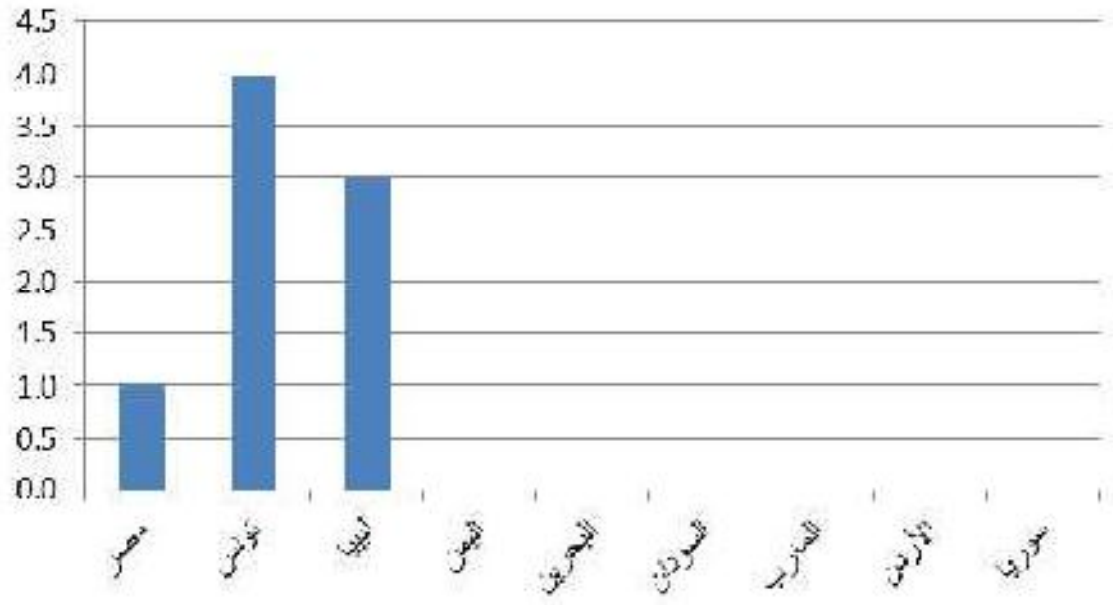

المصدر: مازن حسن، تحديات دول الربيع العربي في مراحل الانتقال، القاهرة : المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 2014، ص 05

ج.**على مستوى حقوق الإنسان وسيادة القانون:** وهو مؤشر صادر عن مقياس الدول الفاشلة الذي (يتتبع حالة حرية الصحافة - الحريات المدينة والسياسية والاعتقالات السياسية، والتعذيب)، وتعتبر دولتين فقط وهما (المغرب- السودان) اللتين شهدتا تغييرا إيجابياعلى قيم هذا المؤشر مقارنة

[1] محمد عجاتي، تشريعات المرحلة الانتقالية، ومعايير وشروط التحويل الديمقراطي،مجلة الديمقراطية، العدد 57 جانفي 2015، ص ص 107 108

بقيم عام 2010، في حين تشهد الدول الأخرى تدهورا في هذه القيم، ويسجل أكبر تدهور في البحرين ثم مصر تونس.[1] وهذا ما يوضحه المخطط البياني التالي رقم { 05 } **حول التغير في {01 إلى 10}، حيث {01 }هو القيمة الأفضل و{ 10 }هي القيمة الأسوأ:**

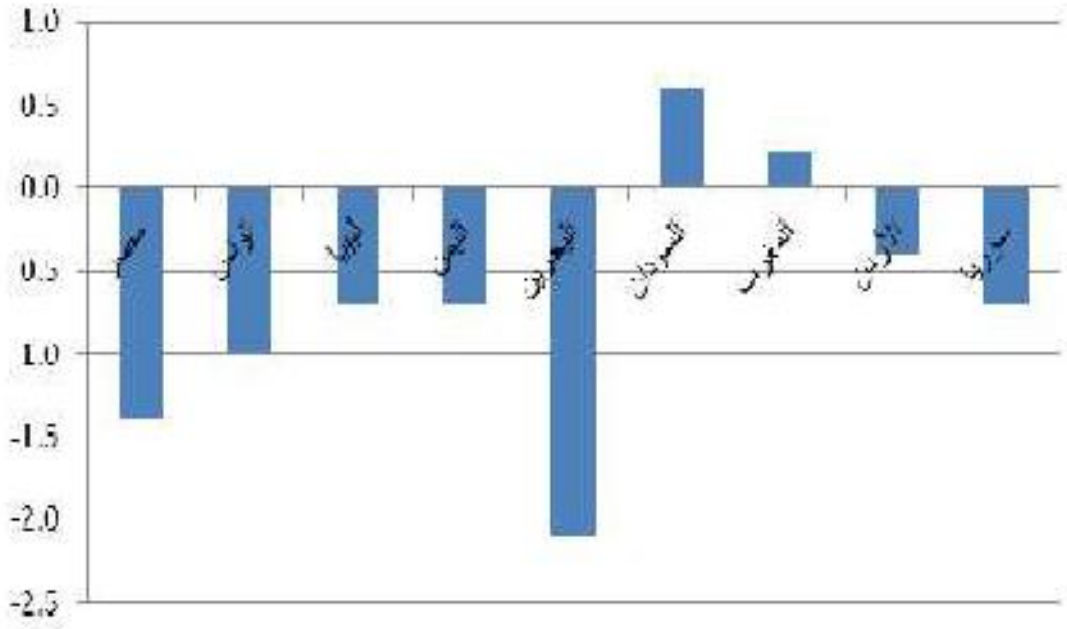

المصدر: مازن حسن، تحديات دول الربيع العربي في مراحل الانتقال، القاهرة : المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 2014، ص **06.**

د.على مستوى الأمن: وهو(الأمن في مواجهة التدخلات الخارجية)، من خلال تتبع "مؤشر التدخلات الخارجية" الصادر عن مقياس الدول الفاشلة (خاص بالأدوات المتاحة للتأثير على القرار الوطني من الأطراف الخارجية ، سواء في صورة مساعدات، أو تواجد لقوات حفظ السلام على أرضي الدولة أو التدخل السكري الخارجي) يتضح تزايد التدخلات الخار جية بإشكالها المختلفة في عام 2013 مقارنة بعام 2010 كالتدخل العسكري المباشر في ليبيا وتواجد قوات درع الجزيرة في البحرين إلى تدخلات عسكرية بالوكالة ، وأخيرا إلى مساعدات غير مسبوقة كحالة مصر كدعم قطر لها في فترة تولي محمد مرسي الحكم ،بتقديمها 8 مليارات دولار، وبعد الإطاحة بحكم مرسي، دعمت الإمارات -السعودية - الكويت مصر بـ12 مليار دولار وهي مساعدات لم تشهدها مصر في تاريخيها في هذه الفترة القصيرة.[2]

[1] - مازن حسن ، مرجع سابق ، ص 7

[2] -المرجع نفسه، ص 8.

المطلب الثاني: على المستوى الاقتصادي: لقد كانت السياسات الاقتصادية في دول الثورات والحركات الاحتجاجية ضحية الانقسامات السياسية وحالة الانفلات الأمني.

ويرجع التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013 تردي الأوضاع المعيشية إلى الظروف السياسية فيذكر: " أن الظروف السياسية السائد في عدد من الدول العربية ساهمت بشكل كبير في تراجع المستوى المعيشي لسكان تلك الدول نتيجة للظروف السياسية المضطربة التي أثرت في الاستثمار والإنتاج والتشغيل".

وبالنظر إلى قاعدة بيانات البنك الدولي وبمقارنة مؤشرات عام 2010 مع مؤشرات عام 2013، نلاحظ ما يلي:

-زيادة مستوى عجز ا لموازنات لدول الحراك الثوري - الاحتجاجي باستثناء البحرين (بسبب الموارد البترولية)، وتعد سوريا صاحبة أكبر زيادة في العجز الذي زاد فيها من 1.4 % إلى 11.4% من النتائج المحلى، ثم مصر التي سجلت هي الأخرى أعلى قيمة للعجز من بين تسع دول محل الدراسة، حيث يلعب 14 % من النتائج المحلي، والحال نفسه يقال بالنسبة لمؤشر الدين العام، حيث زادت معدلاته، وتعد مصر صاحبة أكبر زيادة في مستوى الدين، حيث بلغ 80 % من إنتاج الإجمالي، وكذلك المغرب والأردن، تم استثناء ليبيا والسودان ، وذلك بسبب الموارد الطبيعية ، وليس كانعكاس لزيادة نمو الاقتصاد الإنتاجي.[1]

- ارتفاع مؤشر البطالة؛ فقد قدر حجم العاطلين عن العمل في المجتمعات العربية عام 2012 نحو 17.5 مليون نسمة أغلبهم من الشباب بمتوسط معدل بطالة بلغ حوالي 17.2 %وهي الأعلى بين مناطق العالم، وتمثل حوالي ثلاثة أمثال نظيرتها على المستوى العالمي التي تبلغ حوالي 5.9 %، وبلغت أكبر الزيادات في اليمن وسوريا إذ بلغت ،30 % أما مصر فقدرت بـ 13.4 في عام 2013.[2]

- ارتفاع معدلات التضخم: الذي يقصد به التغيير في القدرة الشرائية لدى المستهلكين وحسب الخبير الاقتصادي الحافظ الصاوي، الذي اعتبر ان التضخم من المعضلات الاقتصادية التي تواجه دول الحراك العربي، اذ قدرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات معدلات التضخم في العالم العربي بنحو 09 بالمئة عام 2011، وقد تزامنت هذه الظاهرة مع ارتفاع نسب البطالة التي قدرت في المتوسط بنحو 15 بالمئة في المرحلة العمرية من 15 الى 60 عاما وتزداد حدتها في فئة الشباب، وسجلت كل من اليمن 14.9 بالمئة، ليبيا 09.9 بالمئة، مصر 08.6

[1]- ماز حسن، المرجع سابق، ص 10.

[2]- إبراهيم نصر الدين وآخرون، حال الامة العربية 2014-2015، الاعصار: من تغيير النظم الى تفكيك الدول، مرجع سابق، ص 267.

بالمئة ، فمعدل التضخم يمكن اعتباره متغيرا تابعا نظرا لارتباطه بكثير من المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر فيه، وأهمها:[1]

- هشاشة الناتج، فحسب بيانات عام 2011 تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 ليصل إلى 4.2%، مقارنة بنسبة 4.6% عام 2010. فقطاع الصناعات الإستخراجية يحتل نسب عالية جدا من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنسبة تصل إلى 40.7%. على أساس أن الجانب الأكبر من الناتج المحلي يتحقق من خلال الدول النفطية التي تعد الأقل من حيث الكثافة السكانية، وبالتالي لا يعود الفائض الاقتصادي لهذا القطاع إلا على جزء محدود من الشعوب العربية.
- يوثر الاقتصاد الريعي على اقتصاديات دول الحراك العربي، باعتباره اقتصاد غير منتج وتتحكم فيه تقلبات السوق الدولية للنفط، كما يمكن أن يدخل في سياق ما يسمى " **بلعنة المواد**"، عندما يتحول نعمة النفط إلى نقمة ، في حالة تدني الأسعار من جهة، وكذا تفشي الاتكالية والكسل عند المواطنين ، نتيجة تعوهم على الامتيازات التي يوفرها هذا القطاع، وصعوبة الحصول عليها فقي حالة انخفاض تلك الأرباح وعدم قدرتهم على مزاولة مهن أخرى بأجر زهيد.
- يودي التضخم كذلك؛ إلى زيادة الطلب وقلة العرض، مما ينجم الارتفاع في المستوى العام للأسعار، على أساس أن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، والتكوين الهش للناتج المحلي الإجمالي الذي لا يصنع قاعدة إنتاجية قوية للسلع والخدمات، يؤدي إلى عدم وفاء السلع والخدمات المنتجة داخل الدولة أو الإقليم بمتطلبات مواطنيها.
- الاعتماد على الخارج، بحيث يرجع خبراء الاقتصاد ارتفاع التضخم بسبب الاعتماد المكثف على الخارج أو ما يسمى "**بالتضخم المستورد**"، فنتيجة ارتفاع الأسعار في الأسو اق العالمية ينعكس سلبا على مؤشرات الاقتصاد الوطني، خاصة الدول التي تعتمد في توفير احتياجاتها الأساسية على الخارج، مما يجعلها أكثر هشاشة واختلال في منظومتها الاقتصادية برمتها. وتوضح الأرقام أن دول الحراك العربي تعتمد بشكل رئيسي على الخارج في توفير احتياجاتها الأساسية، إذ رغم الفائض الظاهر في الميزان التجاري فإن نسبة اكتفائها الذاتي من السلع الأساسية لا تزيد عن **46.9 بالمئة**، وقد بلغت الفجوة الغذائية عام 2010 بما يقدر بنحو **35.2 مليار دولار**.

[1] - عبد الحفيظ الصاوي، أسباب ارتفاع التضخم في العالم العربي، بتاريخ 2015/02/06، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/home/print/97bf4c0e-b160-4e00-8a8b-

- غياب الدور الرقابي؛ حيث يعود ارتفاع معدلات التضخم في جوانب منه إلى غياب آلياتي الرقابة والمحاسبة، سواء من قبل الأجهزة الحكومية أو منظمات المجتمع المدني، مما قد يؤدي إلى بروز وتفشي احتكار ات كبيرة للعديد من السلع التي تمثل احتياجات أساسية لمعيشة المو اطن العربي خاصة في ظل بروز قطاع خاص احتكار ي هدفه تحقيق لربح السريع دون مراعاة القدرة الشرائية للمواطن والمساهمة في عجلة الإقلاع التنموي.

والجدول الموالي رقم { 06 } يوضح ارتفاع معدلات التضخم في دول بعض دول الحراك العربي:

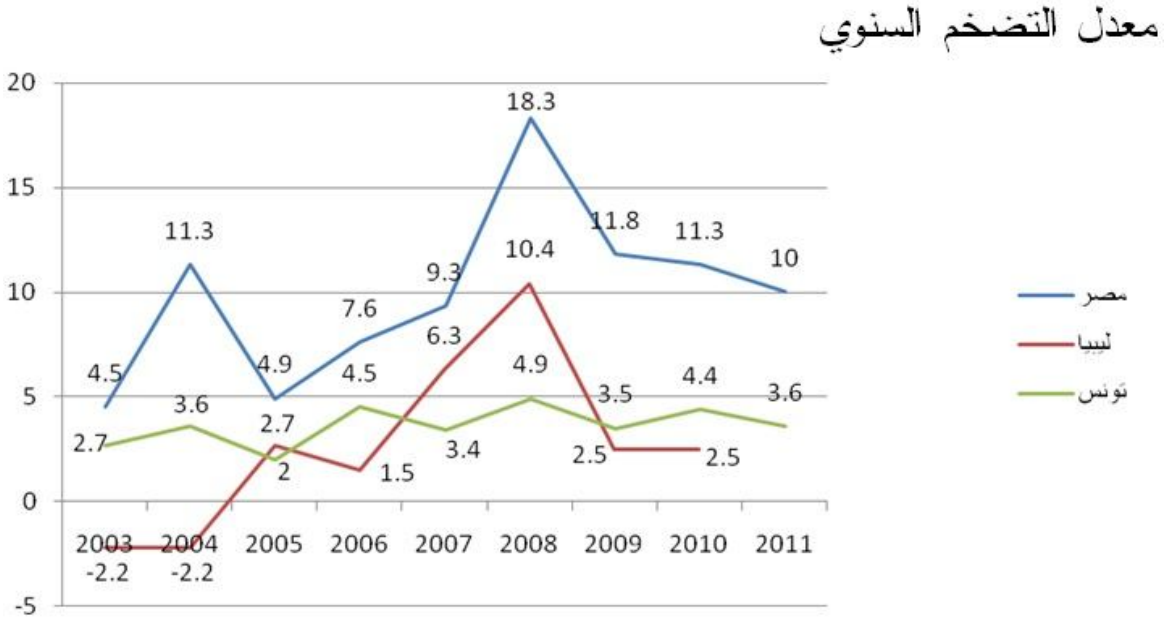

المصدر: اقتصاديات دول الربيع العربي الواقع والافاق ، مجلة العرب الدولية بتاريخ 2015/05/21، على الرابط: http://arb.majalla.com/2012/12/article55241203/%D8%A7%D9%82%D

أخيرا بمكن اعتبار أن التحديات السابقة الذكر فقد وقفت أمام مسيرة استكمال الصرح المؤسساتي، خاصة في المرحلة الانتقالية الأولى لدول الحراك الثوري الاحتجاجي، مع الإقرار باختلاف مساويات المخاطر بين دولة وأخرى، ولا سيما التحدي الأمني والاقتصادي، إلا انه مع ذلك واجهت تلك الدول هذه التحديات من اجل إعادة استتباب الأمن والاستقرار للبلاد، خصوصا تونس والمغرب.

الفصل الرابع:

صلاحات السياسية في الجزائر: دراسة في الخلفيات والتحديات {1989-2016}.

عرفت مسارات الإصلاحات السياسية في الجزائر العديد من التطورات والمحطات المهمة التي أثرت على طبيعة الممارسة السياسية، فبين تحديات داخلية وضغوطات خارجية تشكل الفعل الديمقراطي في البلاد، فعرف أحيانا مؤشرات ايجابية وأحيانا أخرى مؤشرات سلبية، لكن الأكيد هو الاستمرارية والديمومة للممارسة التعددية خاصة احترام المواعيد الانتخابية { الرئاسية- التشريعية – الولائية والبلدية}، التي بدأت مع أول دستور تعددي تشهدها الجزائر عام 1989، وهذا في حد ذاته يعتبر انجاز يحسب للتجربة الديمقراطية بها، بغض النظر عن التجاوزات والانتقادات التي تعترض مسار تلك التجربة، خصوصا على ضوء الحراك العربي 2011، والذي جعل صناع القرار في الجزائر يحاولون التكييف مع المعطى الجيو استراتيجي الجديد { ثورات الربيع العربي } بهدف تجاوزات الضغوطات الإقليمية والدولية والاستجابة لطموحات الشعب الجزائري على المستوى الوطني، وذلك بانجاز هامش اكبر من الإصلاحات السياسية. وهذا ما سنحاول توضيحه في مضمون هذا الفصل.

المبحث الأول: طبيعة الإصلاحات السياسية في الجزائر في الفترة ما بعد 1989.

نحاول في هذا المبحث رصد أهم التطورات السياسية وتداعياتها على الممارسة السياسية منذ 1989 إلى غاية نهاية 2010، تاريخ بداية ما عرف" **بثورات الربيع العربي**". أين حاولت الجزائر التكيف مع موجة التحولات العالمية في فترة ما بعد الحرب الباردة أو ما يسمى "**بموجة الديمقراطية العالمية**"، **أما** على المستوى الاقتصادي فتزامنت مع فلسفة الفكر الليبرالي القائم على اقتصاد السوق والاعتماد المتبادل، وتداعيات ذلك على النهج السياسي والاقتصادي الذي ستتبناه الجزائر.

المطلب الأول: البيئة الداخلية والخارجية للإصلاحات السياسية في الجزائر.

هناك العديد من المحددات الداخلية والخارجية التي أثرت على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، وشكلت تفاعلات وانعكاسات على التجربة الديمقراطية **بمفهوم دافيد استون**.

1. محددات البيئة الخارجية: ظهرت التعددية السياسية في الجزائر في مرحلة تاريخية متميزة إذ شهدت منتصف الثمانينات مد ليبرالي بسبب انحسار الحرب الباردة، بعد تبني المعسكر الشيوعي سابقاً حركة إصلاح سياسي واقتصادي جسدتها **سياسة "البروسترويكا والغلاسنوست"**، التي صاغها الرئيس السوفياتي السابق **"غورباتشوف"** وكانت لتلك الإصلاحات الأثر الكبير في بنية النظام العالمي.[1]

وطبعاً دول العالمالثالث كما سبقنا وإن تطرقنا في الفصل الثاني لم تكن بمنأى عن تلك التحولات العميقة وبالخصوص المنطقة العربية التي استجابت للتغيرات الجيو إستراتيجية التي تعرضت لها العلاقات الدولية، وتعتبر الجزائر ضمن هذه الدول التي شملتها رياح التغيير، وقد لعبت المؤسساتوليةالدوراً كبيراً في الضغط على تلك الدول لتبني الإصلاحات السياسية والاقتصادية من خلال القروض المالية وحتى المساعدات التقنية والتسهيلات التجارية من جهة أو التجميد الإداري للمعونة أو التصويت في **البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي** ضد الدول غير المنسجمة مع الدعوة للتعددية السياسية من جهة أخرى، فمثلاً في عام 1977 تبلورت الدعوة

[1]- العياشي عنصر، التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والأفاق، ورقة مقدمة للندوة التي نظمتها آل بيت والمعهد الدبلوماسي الأردني حول الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، بتاريخ 19/18/ ماي 1999، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص 01.

الخاصة بربط قانون المؤسسات المالية الدولية لحقوق الإنسان والديمقراطية، حيث يتم ربط التفاعل الإيجابي بين هذه المؤسسات بمقدار ما تتبنى تلك الدول السلوك الديمقراطي.

والجزائر بحكم تبعات الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها بفعل انخفاض أسعار النفط ، لجأت للاستدانة من صندوق النقد والبنك الدوليين، وطلب المساعدة المالية والقبول بإجراء إصلاحات هيكلية، وهو ما يجسد التبعية للخارج (ربط السياسية الاقتصادية بقرار البنوك والخضوع للشروط المسبقة لها).[1]

هذا على المستوى الاقتصادي، أما المستوى السياسي فمع تجارب التحول الديمقراطي في أنظمة الحكم المتسلطة في الاتحاد السوفياتي ودول أوربا الشرقية، وتزايد الضغوط الداخلية (قوى المعارضة السياسية)، المطالبة بالحرية والحق في التنظيم والتعبير والمشاركة السياسية، وهو ما أدى إلى ظهور الاتجاه نحو التغيير والإصلاح السياسي لدى حكام النظم الشمولية في مختلف دول العالم الثالث بما فيها الجزائر وغيرها من الدول العربية مع اختلاف في درجة ومستوى الإصلاحات السياسية المتخذة.

فنتيجة لهذه المتغيرات الخارجية، تبني النظام السياسي الجزائري جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي نقلته من تجربة الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية ومن النهج الاشتراكي إلى النهج الليبرالي.

2. محددات البيئة الداخلية: تفاعلت عدة عوامل في تشكيل المحدد الداخلي ومدى تأثيره على صناع القرار لتبني نهج الدمقرطة على غرار دول ارو ربا الشرقية، ويمكن الإشارة إلى أهمها من خلال مستويين المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي.

أ.المستوى السياسي: تتمظهر في الأزمات التي تواجه النظام السياسي على النحو التالي:

- أزمة الحزب الواحد: المتمثل في جبهة التحرير الوطني التي اعتبرها الميثاق الوطني المؤسسة الرسمية الأولى فهي تتصدر بقية المؤسسات، بل هي الدولة بعينها وبحكمها قادت الجزائر إلى الاستقلال، فهي صاحبة الشرعية التاريخية (إلى جانب جيش التحرير الوطني)، وقد ورد في ميثاق 1976 في بند الحزب والدولة أن الحزب هو"**... القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه، إنه**

[1]- ناجي عبد النور،تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ص 83.

يشكل دليل الثورة والقوة المسيرة للمجتمع وهو أداة الثورة في مجالات القيادة والتخطيط والتنشيط ...".[1]

وانطلاقا من هذا الموقف الذي تحتله الجبهة، فقد رصدت لنفسها مهام عديدة كونها القوة السياسية الوحيدة التي انطوت تحتها جميع فئات الشعب الجزائري وما يرتبط بها من استراتيجيات وا إجراءات سياسية تحول دون نشوء أي قوة سياسية جديدة، وهذا في ظل سيطرتها على مؤسسات الدولة والحكومة وعلى الحركة الاجتماعية بشكل عام، إلا أن التطورات الحاصلة من الاستقلال حتى عام 1989 كشفت أن هناك أعراض أزمة يعاني منها الحزب، وهو ما أدى إلى ظهور دعاة التغيير لتشكل توازنات سياسية جديدة على الساحة السياسية.[2]

وقد وقعت جبهة التحرير الوطنية في العديد من الأخطاء تمثلت في الممارسات التالية:

- **الاعتماد على الجيش منذ عام 1965**: بعد تولي الرئيس **هواري بومدين** الحكم بصفته القوة الوحيدة المنظمة للبلاد وتحول الحزب إلى مجرد جهاز سياسي يفتقر إلى الشرعية، خاصة في ظل مواطن الضعف التي ميزت جبهة التحرير الوطني والمتمثلة في:

- غياب سلطة سياسية قوية وموحدة داخل الحزب وتبجيل المصلحة الخاصة لأعضاء الحزب على مصلحة الحزب ككل (الحفاظ على وحدته) ولعل السبب في ذلك هو ربط أجهزة الحزب بأجهزة الدولة وجعل تولي أي منصب في الدولة مشروط بضرورة الانخراط في الحزب، وبالتالي إقصاء أطراف فاعلة من المشاركة في العملية السياسية.
- فشل الحزب في مواجهة تناقضاته الداخلية وعدم قدرته على تجاوز الصراعات السياسية المؤثرة على أدائه السياسي، حيث كانت الصراعات قائمة بين رجال الحزب ورجال السلطة، وكذا بين الأطروحات المتباينة لرجال الحزب من جهة أخرى.
- استخدام الجهاز البيروقراطي للحكم والسيطرة السياسية، من خلال إصدار قرارات دون فتح أي نقاش مع القوى الاجتماعية الأخرى ناهيك عن تفشي الفساد، وهو ما أدى إلى فقدان ثقة الجماهير بها (الحزب) وبالنظام ككل.[3]

---

[1] - مصطفى هميسى، من بربروس إلى بوتفليقة، كيف تحكم الجزائر؟؟، الجزائر: دار هومة للنشر، ص 383.

[2] - سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة السياسية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص ص 64-65.

[3] - أحداث أكتوبر 1988، مجلة الوحدة، العدد 588، الصادر بتاريخ 07 أكتوبر 1992م، ص ص 13-19.

- يرتبط بأزمة الحزب أيضا بروز الجيش كقوة صاعدة، وظل رغم كل محاولات الاستيعاب التي انتهجها النظام السياسي في إطار ما يسمى" **بالتعبئة السياسية"**، يمثل مركز قوة للنظام ولشبكات المصالح السياسية والاقتصادية، وزادت قوة الجيش حينما نجح في صياغة التوازنات بينه وبين المؤسسات الإستراتيجية للنظام (مؤسسة الرئاسة)، ولعل الفترة الأخيرة من حكم الرئيس **الشاذلي بن جديد** كدليل على ذلك.[1]

-أزمة المشاركة السياسية: تمثلت في عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع والراغبة في المشاركة في العملية السياسية، وهو ما زاد من تعميق أزمة الشرعية التي يعاني منها النظام، وهذا في ظل سيطرة مؤسسة الرئاسة على مقدرات الحياة السياسية في البلاد، وكذا الهيمنة على الحزب والجيش وقيامها بالدور التشريعي إلى جانب المجلس الشعبي الوطني، وكذا سيطرتها على وسائل الإعلام التي سخرت لنشر إيديولوجية الحزب الواحد. [2]

فالجزائر قبل التحول إلى التعددية الحزبية عام 1989، لم تكن تمتلك أية تقاليد أو ميراثا يفصح عن مشاركة سياسية حقيقية، فالمفهوم السائد هو التبعية وليس المشاركة، كما أن الساحة السياسية كانت مغلقة تماما أمام الجبهة التي تسيطر عليها العناصر العسكرية المتعددة أو التكنوقراط، وعلى الرغم من التطور الذي شهدته الجزائر في تكوين الجمعيات خلال السبعينات، إلا أن النظام السياسي بقي مفتقدا للنضج المؤسسي الذي يجعل من الديمقراطية قيمة عليا ولم يبدأ النظام بالتحول إلا حين ظهور إعلان **قانون رقم 1987/5** الذي أفسح المجال لإنشاء الجمعيات، والذي عـّ ل **بمرسوم 1988/66**.[3]

ب-**على المستوى الاقتصادي:** والتي تشكلت على ضوء المتغيرات الاقتصادية المختلفة التي انتهجتها الجزائر، ومن أبرزها:

-فشل نموذج التنمية المتبع في الجزائر كنتيجة لتبني الإصلاحات الاقتصادية منذ بداية الثمانينات، فمنذ بداية الثمانينات طبقت الجزائر إصلاحات اقتصادية، وكانت على طورين هما:

---

[1]- سليمان الرياشي وآخرون، مرجع سابق، ص 63.

[2] - المرجع نفسه، ص64.

[3]- ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقيه في الجزائر، مرجع سابق، ص 65.

الطور الأول: يبدأ بين 1980-1985 وفي سياق هذه الإصلاحات، بدأت تظهر علامات الفشل على نموذج التنمية الجزائري وبداية فقدان الثقة في صلاحيته ونجاعته، وعرفت الإصلاحات التي تمت خلال هذا الطور بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وكان الغرض منها إضفاء بعض المرونة على التسيير الإداري للاقتصاد والقيام بشيء من الانفتاح على القطاع الخاص، وقد لخص مرسوم 04 أكتوبر 1980 أهداف هذه الإصلاحات الهيكلية والمتمثلة فيما يلي:

- تسيير الاقتصاد وتجسيد مبادئ اللامركزية.
- تقوية فعالية المؤسسات العمومية.
- تحقيق التوازن في توزيع الأنشطة على مختلف مناطق البلاد.

وتم إقرار مبدأ إعادة الهيكلة في إطار **المخطط الخماسي الأول (1980-1984)** وصدر بشأنه المرسوم المذكور، وطبقت إصلاحات بسرعة أدت إلى زيادة كبيرة في عدد المؤسسات الوطنية والمحلية الولائية والبلدية.[1]

الطور الثاني: يمتد بين 1987-1988 وجاءت بعد الصدمة النفطية في صيف 1986 وانعكاساتها في الداخل إضافة إلى التراكمات السابقة مما أدى إلى تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ومن هنا يمكننا الحديث عن ظهور أزمة نظام برمته، وتمت الإصلاحات في هذه الفترة تحت شعار" **انسحاب الدولة من السيطرة على الاقتصاد** "، وشملت الفلاحة والمؤسسات الاقتصادية العمومية، ففي الميدان الأول صدر **قانون 8 ديسمبر 1987** المتعلق بتحرير القطاع الفلاحي الذي بمقتضاه منحت الدولة جماعات العمال حق الانتفاع الدائم بأراضي الممتلكات العامة مع احتفاظ الدولة بحق الملكية، وصدر أيضا قانون جديد للاستثمارات، وهو قانون 12 جويلية 1987 المتضمن توجيه الاستثمارات الوطنية الخاصة.

أما بالنسبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية، فكان إصلاحات بعنوان " **استقلالية المؤسسات في تسيير نفسها بنفسها ونقل المؤسسة العمومية الاقتصادية إلى مجال القانون التجاري**"، حيث صدر في هذا الباب مجموعة من النصوص سميت قوانين الاستقلالية من بينها **القانون 88-01**

[1] - صالح بلحاج،أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر: الجزائر: مخبر دراسات وتحليل السياسيات العامة في الجزائر، 2012، ص158.

المؤرخ في 22 جانفي 1988، و المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، **والقانون 88-03** المؤرخ في 12 جانفي1988؛ المتعلق بصناديق المساهمة[1].

لكن هذه المشاريع التنمويةلم تغير من طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري القائم على الر يع، إذ تحول القطاع النفطي إلى أهم عامل في المداخيل السنوية الجزائرية واعتمد الاقتصاد الجزائري على النفط لأبعد الحدود، حيث كان النفط يشكل حوالي 90%من مجمل الصادرات في الجزائر، إذ شكل في عام 1974 أي بعد أزمة النفط عام 1973 حوالي 91 % من مجمل الصادرات الجزائرية، ولكن رغم ذلك المداخيل النفطية لم تستغل في إنعاش برامج التنمية وفي دفع عجلة التنمية التي حاولت الجزائر العمل بها منذ السبعينات،بل أخذت المداخيل مسار ا اتجه صوب سياسة البذخ والاختلاسات؛ التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري تحت غطاء النمط الاستهلاكي بعيدا عن استثمارها في مشاريع كبرى وذلك في ظل انعدام المحاسبة. [2]

لكن النفط دائما معرض للتذبذبات في الأسعار، ولقد أدى الهبوط الحاد الذي سجل مع بداية عام 1986 إلى تقلص عائدات النفط، أي انخفاض إيرادات الدولة المتحصلة من النفط من 12 مليار دولار إلى 8.2 مليار دولار وانخفاض أداء المؤسسات العمومية وذلك بسبب ما يلي:

- عدم مسايرة التمويل الإداري والتسيير المركزي.
- إهمال المؤسسات العمومية.
- الإفراط في استخدام الموارد المالية للمؤسسات العمومية وارتفاع مصاريف العمال والموظفين من 40 إلى 90 %، وارتفاع تكاليف الإنتاج.
- تفشي البيروقراطية في المؤسسات الصناعية و زيادة الطلب على القروض الخارجية.
- تهميش القطاع الزراعي وتخصيص كل التمويلات للقطاع الصناعي.[3]

وبالتالي لم تعمل المشاريع التنموية السابقة الذكر على تصحيح الاختلالات الهيكلية التي تطبع الاقتصاد الوطني، وهذا نظرا لهيمنة القطاع العمومي وضعف مردوديته، وكذا عدم إعطاء الأولوية للقطاع الخاص في منح دينامكية اكبر للاقتصاد الوطني.

---

[1]- صالح بلحاج ، مرجع سابق، ص 159.

[2] - إبراهيم أبو جابر، مهند مصطفى، الأزمة الجزائرية (صراع التعريب والتغريب)، أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، 1998، ص ص 13-15.

[3] - سعد توفيق العزيز البزاز، محمد بوضياف والأزمة السياسية في الجزائر عام 1992، مجلة التربية والعلم ، المجلد 18 العدد 04 ، 2011، ص 222.

وعموما تم تقييم الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ الثمانينات بالفشل وذلك في ظل الحقائق التالية:

- عدم استطاعة مشروع التنمية للتخلص النسبي من التبعية سواء كانت التبعية المالية نتيجة اللجوء إلى المديونية (لما اتجهت الجزائر إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي)، أو تبعية تقنية؛ نتيجة الاعتماد على الدول المتقدمة نقابيا في قطاع الصناعات الثقيلة.
- إستراتيجية التصنيع الثقيل وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وكبر حجم القطاع العام التي أدت إلى دعم رأسمالية الدولة، وبروز واسع لفئات التكنوقراط والإداريين ليتم تكوين طبقة برجوازية جديدة تمثل مع النخبة السياسية قمة الهرم الاجتماعي، في حين تبقى قاعدته الطبقة العريضة من الشباب العاطل عن العمل محرومين من مختلف المكاسب والامتيازات.
- تزايد معدلات النمو السكاني وعدم قدرة الدولة على تغطية احتياجاتهم المتزايدة، إذ بلغت معدلات ذلك النمو **نحو 3.2 %**، خاصة مع هجرة لسكان الأرياف والمناطق الداخلية إلى المدن الساحلية بحثا عن فرص العمل، وكان نتيجة ذلك هو تدني القطاع الزراعي وقصور برامج تطوير الخدمات بصورة كبيرة، مما نتج عنه تدهور في مستوى المعيشة وتزايد معدلات البطالة.[1]

لهذا تميزت سنوات الثمانينات بتدهور النسيج الصناعي الاقتصادي وتدني مستويات الأداء والمردودية، وارتفاع معدلات البطالة، لتصل في منتصف الثمانينات **1.5 مليون نسمة** يمثلون 23 % من القوى العاملة وارتفاع المديونية الخارجية التي تجاوزت 20 مليار دولار وبطء معدل النمو الاقتصادي الذي لم يصل سوى 2.4% بينما يتزايد بمعدلات النمو السكاني.[2]

وفي ظل هذه الظروف تفاقمت الأوضاع المعيشية للمواطنين وقد تمثلت فيما يلي:

- **مشكلة السكن:** وهي ظاهرة عانى منها الشعب الجزائري بسبب الوعود الكاذبة من قبل النخب السياسية ومللله من الإجراءات البيروقراطية في الحصول على مسكن.
- **ندرة المواد الواسعة الاستهلاك**:نظرا لإعادة الدولة النظر في سياسة الاستيراد من جهة واستفحال ظاهرة الاحتكار والمضاربة من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى بروز العديد من

[1] - صالح بلحاج،أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، مرجع سابق، ص 160.

[2] - العياشي عنصر، مرجع سابق، ص 02.

الإضرابات والاحتجاجات كإضراب عام 1985 بالقصبة ومثلتيها في خريف 1986، التي قام بها الطلبة، بلغت ذروتها لتنفجر في **جامعة قسنطينة وسطيف** في نوفمبر 1986.

وقد تبين أيضا أن عدم الرضا لم يكن حكرا على الطلبة والشباب فحسب، بل امتدت الإضرابات إلى ميدان الصناعة، حيث تزايدت إضرابات العمال أكثر في صيف 1988.[1]

ج. على المستوى المجتمعي: من خلال تزايد الفعل الاحتجاجي في عدة ولايات من الوطن؛ إذ تبين أن النمط المعتمد على الشرعية التاريخية التي تمثلت في الكفاح النضالي التاريخي الذي قاده الجيش تحت لواء الحزب ضد الاستعمار الفرنسي قد تعرضت لارتدادات عديدة أضعفت من شرعية النظام السياسي القائم وقوضت مشروعيته. ونتيجة لتدهور الأحوال المعيشية للشعب الجزائري وأمام الأداء الضعيف للحكومة، عبر الشعب الجزائري عن هذا الوضع من خلال إتباعه لأنماط احتجاجية عديدة وهي:

- **احتجاجية دينية وإثنية:** مثلها التيار المنادي بتعميق الهوية العربية والإسلامية في صفوف أبناء الشعب الجزائري كنتيجة لغزو الأنماط الغربية والتغريبية لدى قطاع الشباب الجزائري، وإلى جانب الاحتجاجات الدينية برزت احتجاجات ذات طابع سياسي متعلق بالهوية الإفريقية البربرية التي تمحورت مطالبهم على مستويين؛ **الأول** مطالب ذات طابع لغوي ثقافي (الاحتفاظ بلغتها وثقافتها الخاصتين)، وظهر في هذا السياق العديد من التنظيمات البربرية كمنظمة جبهة تحرير البربر–اللجنة الطلابية والرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان. **الثاني** ممثل فيمطالب ذات طابع سياسي خاص بضرورة تبني مفهوم الديمقراطية الثقافية والسياسية ووضعها موضع التطبيق.[2]
- **الاحتجاجات الطلابية:** لقد شهدت الجزائر بداية من عام 1979 العديد من الاحتجاجات الطلابية تنادي بضرورة تدعيم اللغة العربية بدل اللغة الفرنسية، وذلك للحفاظ على الهوية الإسلامية العربية للجزائر. ولم يقتصر الطلاب الجزائريين على هذا المطلب فقط بل قاموا كذلك في عام 1981 بإغلاق الشوارع مطالبين بالحقوق السياسية والحرية، وهو ما فتح الباب أمام تظاهرات طلابية أخرى، ففي عام 1986 تظاهر الطلاب الجزائريون ضد حالة

[1] - مايكل ويليس، التحدي الإسلامي في الجزائر، (تر عادل خير الله) بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر 1999، ص 145.

[2] - إبراهيم ابو جابر مهند مصطفى، مرجع سابق، ص 31.

الفقر والأوضاع الصعبة التي يعانيها الطلاب وكان المحرك الأساسي للاحتجاجات الطلابية هو المطالبة بالأساس بالإصلاحات السياسية.[1]

- **احتجاجات شعبية (أحداث 05 أكتوبر 1988):** تزامنت هذه الاحتجاجات مع بروز ما يسمى "**بالجيل الثالث**" أو الفعل المباشر والحركات الاحتجاجية على حد تعبير **عالم الاجتماع ناصر جابي.** فقد صادف هذا الجيل السياسي بداية علامات الفشل الأولى على مشاريع الدولة الوطنية واستفحاله فيما بعد، وذلك منذ عقد الثمانينات الذي تميز بالعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نتيجة هذا العجز الذي بدأ يظهر بوضوح على المؤسسات المركزية التي اعتمدتها النظام السياسي وعول عليها كمؤسسات للتغيير الاجتماعي، كالمدرسة والمؤسسة الصناعية. إن هذا الجيل هو جيل الشباب الذي ولد في المدينة التي عرفت هجرة كثيفة من المواطنين من الريف إلى المدينة بدءا من السنوات الأولى للاستقلال لأسباب اقتصادية واجتماعية، وقد واجه هذا الجيل أزمة متعددة الأوجه جملته على الاحتجاج كوسيلة للتعبير عن نفسه وعن مطالبه رافضا الانضمام إلى المؤسسات الرسمية القائمة أو حتى تلك التي كونتها المعارضة لاحقا (الجمعية النقابية) ومشككا، بالتالي في الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي، وقد دخل هذا الجيل مجال الحركات الاحتجاجية وما تزامن معها من عنف فردي وجماعي ضد جيل الثورة المسيطر على الشأن السياسي منذ مرحلة ما قبل الاستقلال. وأحداث أكتوبر 1988 تدخل ضمن الفعل المباشر.[2]

فقد عبر عنه المجتمع عن سخطه على النظام السياسي القائم على بيروقراطية الدولة والريع النفطي وانعكاسات ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، ولم نجد الشعب الجزائري أمامه سوى استخدام العنف بالنظر إلى حجم التخريب الذي أصاب هياكل الدولة وأجهزتها طوال يومين من الفعل الاحتجاجي **(كأسواق الفلاح – مقرات جبهة التحرير -ممتلكات الدولة ومساكن رموز النظام)**، وهذا ما يعتبر عداء متأصل في البنية الذهنية، الأمر الذي خلق

[1] - إبراهيم ابو جابر مهند مصطفى، مرجع سابق ، ص 32

[2] - ناصر جابي،لماذا تأخر الربيع الجزائري، الجزائر: منشورات الشهاب، 2012، ص ص23، 24.

تقاليد من العنف تحكم بصفة دائمة علاقة الدولة بالمواطن.[1] وقد تعددت الافتراضات الخاصة بأسباب هذه الأحداث وقد تضمنت ما يلي:

إن الانفجار الاجتماعي الحاصل في أكتوبر 1988م نتيجة التآمر على جبهة التحرير الوطني نتيجة صراع الأجنحة داخل السلطة بين الإصلاحيين والمحافظين*(**دعاة الحفاظ على الوضع القائم).**

أحداث أكتوبر 1988 هي نتيجة التراكمات التي حصلت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي (كلها مرتبطة بأزمة النظام السياسي). ومهما تعددت الفرضيات، فإن الواقع يبين أن هذه الأحداث هي تعبير عن فشل متعدد الأبعاد، وفي هذا السياق يقول الباحث **جورج جوفيه:** " **مهما يكن السبب فإن أحداث أكتوبر سرعان ما أصبحت وسيلة للتعبير عن الإحباط الشديد والعزلة اللذين يشعر بهما مواطنون معظمهم شباب حيال النظام الذي يبدوا وأنه تخلى عنهم"[2].**

وعليه فإن أحداث أكتوبر 1988هي بالأساس تعبير ا عن:

- خروج الهوة بين الناس والنظام إلى العلن.
- إعلان عن نهاية شرعية المركزية الأحادية واليوقراطية الر يعية أو الخروج عنها.
- فتح الباب لطرح مشكلات حقيقية ومنها: مشكلة السلطة وآليات الحكم والقرار والبحث عن حلول لها وهذه القضايا.

وقد عبر عن تلك القضايا **الهواري عدي** قائلا :" .....**السيستام (النظام السياسي) الجزائري ظل يتسم بنوع من الإجماع المرضي Obsessionnel Unnimisme، وهو يخنق السياسي وينكر وجوده أصلا.... ليس هناك مشاكل سياسية ! هذه الإرادية في نكران السياسي تفسّ ر توجه النظام لمراقبة كل شيء للاقتصاد والدين والرياضة وغير ذلك، وكأنه يمكن فقط أن تؤكد السلطة وصايتها على نشاط اجتماعي ما لكي يكون غير معرض لأي صراع سياسي" .[3]**

---

[1] - سليمان الرياشي وآخرون، مرجع سابق، ص 241-242.

* - وتجلى ذلك واضحا في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الشاذلي بن جديد في 19 سبتمبر 1988، واعتبر مقدمة للحراك الشعبي، خاصة أنه ذكر في هذا الخطاب أن هناك عطلا في النظام السياسي وأن الرئيس وصل الى قناعة كاملة بضرورة التغيير.

[2] - مايكل ويليس، مرجع سابق،ص 145.

[3] - مصطفى هميسي، مرجع سابق، ص 432.

المطلب الثاني: مخرجات الإصلاحات السياسية مند 1989 إلى غاية 2010: تتمثل في مجمل الإجراءات التي تبنتها الجزائر من تعديلات دستورية وقوانين انتخابية منظمة للفعل السياسي، التي جاءت على اثر موجة الدمقراطة العالمية بعد الحرب الباردة وتنامي الفعل الاحتجاجي بمختلف توجهاتها{ اجتماعية – سياسية- طلابية- أثنية...}.

وكنتيجة لتلك التطوراتعبّ ر **الرئيس بن جديد** ومجموعة الإصلاحيين بقيادة **مولود حمروش** ومجموعات من قيادات المؤسسات الاقتصادية، عن ضرورة إحداث قطيعة مع النظام القائم، بالقيام بإصلاحات سياسية على آليات اتخاذ القرار وأخرى اقتصادية تدفع للخروج من الاختيار الاشتراكي على وجه الخصوص وفق صيغة سياسية جديدة، وتجديد التلاحم بينه وبين المجتمع وهذا في ظل المستجدات الداخلية والدولية.[1]

إن أحداث أكتوبر 1988عمّ قت لدى النخب الحاكمة أن رالدّ على الاحتجاج الشعبي بالقمع والاعتداء على الحريات غير مجد، ولا يمكن تجاوز الأزمة إلا بإيجاد طريق نحو الانفتاح السياسي، وتجسد ذلك بوضوح في **خطاب الرئيس شادلي بن جديد للأمة في 10 أكتوبر 1988**، الذي أكد فيه عن ضرورة إجراء مجموعة من الإصلاحات السياسية وذلك بعد أن انتقد في خطاب سابق في تاريخ 19 سبتمبر 1988 الحزب والحكومة لتقصيرها في معالجة المشكلات التي يعيشها المجتمع والنظام السياسي الجزائري، وجاء في البيان الرئاسي في 24 أكتوبر 1988 العناصر الأساسية التي يتضمنها مشروع الإصلاحات السياسية، وهو مشروع تم اعتماده من قبل رئاسة الجمهورية، حيث لم يستعمل لفظ الحزب، وهو ما يعد تر اجعا وخرقا لأحكام القانون الأساسي للحزب ودستور 1976.[2]

ومنه باشرت السلطة الحاكمة في الجزائر منذ أحداث أكتوبر مجموعة من الإصلاحات الدستورية والقانونية والسياسية المهمة، التي كرست لمرحلة جديدة في مسار النظام السياسي الجزائري وتمثلت فيما يلي:

---

[1] - مصطفى هميسي، مرجع سابق، ص436.

[2] - خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 140.

- **الإصلاح الدستوري:** هي أولى الآليات التي قام بها النظام الحاكم، حيث بدأت الإصلاحات السياسية في الجزائر بصياغة دستور جديد* عرض للاستفتاء في 23 فبراير 1989، وقد اعتمد المشروع الدستوري على مصادر أساسية شكلت مضمون دستور عام 1989، وأقر مبادئ يقوم عليها النظام السياسي الجزائري وإذا كان دستور عام 1989 قد تبنى عددا من أحكام 1976، ذات الطابع القانوني التنظيمي "**من دون الإيديولوجيا**" ولا سيما في مجال تنظيم السلطات، فإن أهم المصادر التي شكلت مضمون دستور عام 1989 قد تمثلت في الشرعية باعتبار أن دستور عام 1989، استبدل أو حاول أن يستبدل تلك الشرعية في نصوصه بشرعية أخرى قائمة على الحرية والفصل بين السلطات والتعددية وثانيا الإسلام الذي جاء بموجب إعادة المادة رقم 2 من الدستور نفسه، التي تنص على أن "الإسلام دين الدولة" أي التزام المؤسسات بأحكامه.[1]

إضافة إلى هذين المصدرين، فقد تضمن دستور عام 1989 مجموعة من المبادئ وهي نفسها تشكل فحوى الإصلاحات السياسية أبرزها تكريس مبدأ الفصل بين السلطات من خلال توزيع السلطة بين ثلاث جهات في الدولة تكون كل واحدة منها مستقلة عضويا ووظيفيا عن الأخرى مع وجود علاقة تعاون وتوازن فيما بينها، وهذا ما تجلى بوضوح في الباب الثاني الخاص بتنظيم السلطات حيث تضمن الفصل الأول منه السلطة التنفيذية، وخصص الفصل الثاني للسلطة التشريعية، بينما تضمن الفصل الثالث السلطة القضائية وفي ذلك دلالة على القطيعة مع الحقبة التي تم فيها دمج السلطات كما أقره دستور عام 1976[2]، حيث كان رئيس الجمهورية يشكل محور النظام السياسي، فهو يتولى السلطة التنفيذية وقيادة الحزب ومشاركة المجلس الشعبي الوطني في التشريع **المادة رقم 153** من دستور 1976 وهذا دون رقابة فعلية، كما أن الدستور نفسه (دستور 1976) ينظر إليه على أنه أداة في يد الثورة،

---

* - تضمن دستور 1989 أربعة أبواب، يتعلق الباب الأول بالمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري والباب الثاني خاص بتنظيم السلطة والباب الثالث متعلق بالرقابة والمؤسسات الاستشاريةوأخير ا الباب المتعلق بالتعديل الدستوري.

[1] - خميسي حزام والي، مرجع سابق، 42

[2] - هناء عبيد، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص 14.

وهذا يعني أولوية الشرعية الثورية على الشرعية الدستورية[1]، أما دستور 1989 فهدفه هو حماية حريات و حقوق المواطن من اعتداءات السلطة، وبهذا تعرض الدستور الجديد بتنظيم السلطات بدءا بالسلطة التنفيذية فالتشريعية وأخيرا القضائية، حيث تم القيام بما يلي:

- إلغاء النص على أن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة، ولأول مرة يقتصر دور رئيس الجمهورية على تعيين رئيس الحكومة فقط، بعد أن كان هو الذي يعين الحكومة ويحدد لها سياساتها، ولم يكن رئيس الحكومة إلا معاونا لرئيس الجمهورية.
- تقليص بعض صلاحيات رئيس الجمهورية من بينها « حق المبادرة في تقديم القوانين إلى المجلس الشعبي، حيث عهد إلى الحكومة والمجلس الشعبي، كما أصبحت السلطة التنفيذية ثنائية وفقا للمواد (من 67إلى 91)، حيث فتح رئيس الجمهورية المجال لرئيس الحكومة ليكون مسؤولا أمام البرلمان عن تسيير الأمور الاقتصادية و الاجتماعية، وبهذا لا يتحمل رئيس الجمهورية المسؤولية في حالة فشل الحكومة. أما السلطة التشريعية **(المواد 92إلى 128)** فقد خول لها إعداد القوانين ومناقشتها والتصويت عليها والرقابة على أعمال الحكومة.[2] لكن رغم الصلاحيات الممنوحة لها فإنها تبقى غير كافية، فالملاحظ أن **المادة 74** من الدستور تسمح لرئيس الجمهورية أن يسيطر على الوضع ويتفرد بالإشراف على اتخاذ جميع القرارات الإستراتيجية التي لها صيغة سياسية، فهو الذي يقوم بتعيين أي مسؤول كبير في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة، وهو الذي يعين رئيس الحكومة وينهي مهامه، وهو أيضا الذي يدعوا الشعب للتصويت أية قضية ذات أهمية وطنية، وهو الذي يرأس مجلس الوزراء الذي يتم فيه تعيين كبار الموظفين في الدولة.

- **تكريس التعددية الحزبية والسياسية:** إن تبني التعددية الحزبية يعود سببه لعجز نظام الحزب الواحد على تحقيق مطامح الشعب وتمكينه من تسيير شؤونه العامة بصفة فعالة وديمقراطية، فقد جاء في **المادة 40** من الدستور **:" حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به"**، وبهذا تم وضع حد لنظام الحزب الواحد المعتمد منذ الاستقلال الذي مثل رمز احتكار السلطة والممارسات الديمقراطية. وكان الهدف المبتغى من وراء إنشاء

---

[1] - السعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار الهدى، 1990، ص 198..

[2] - ناجي عبد النور، تجربة التعددية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 89-90.

الجمعيات ذات الطابع السياسي هو تدعيم السلم الاجتماعي عن طريق التنافس السياسي السلمي في إطار برامج واضحة تجعل المواطن شريك حقيقي في الحياة السياسية وليس مهمشا أو بعيدا عنها، لكن بشرط أن يبتعد على التعصب والطائفية والجهوية والتعامل مع أي هيئة أجنبية.[1]

وطبعا صدر في هذا الشأن **قانون 89-11** المؤرخ في 05 جويلية 1989 الخاص بحق إنشاء الطابع السياسي والذي يتعلق بسير عمل ونشاط وتأسيس هذه الجمعيات.

هذا بخصوص إقرار التعددية الحزبية والسياسية والأهداف المبتغاة منها،أما فيما يتعلق بالنظرة التحليلية لنص **المادة 40** من دستور 1989 ففيه ما يقال؛ من الوجهة السياسية هناك قناعات بأن المشروع تعمد استخدام عبارة الجمعيات ذات الطابع السياسي حتى يتسنى للسلطة السياسية أن تمنح المزيد من الوقت لضمان استمرارها لفترة أطول، ذلك أن الدستور صودق عليه في 23 فيفري 1989 ولم يصدر قانون الجمعيات إلا بتاريخ 05 جويلية 1989 أي بعد 05 أشهر من المصادقة على الدستور وخلال تلك المدة استطاع النظام السياسي أن يبين مدى مطالبة القوى السياسية بهذا الحق الدستوري.[2] وتبين أيضا أن الهدف الأساسي من ذلك هو قبول التعددية الحزبية لكن في شكل خاص ألا وهو الجمعية السياسية التي لا تعد بديلا كاملا للحزب السياسي، وهذا من أجل ضمان أهداف قررتها السلطة السياسية تتمثل فيما يلي:

- أن السلطة السياسية حاولت إقناع نفسها بافتراضها عدم وجود أحزاب قادرة على خوض المعترك السياسي، فرأت ضرورة أن تبدأ التعددية السياسية بجمعيات تتطور مع التجربة فيما بعد إلى أحزاب سياسية، وهو ما تأكد من البيان الرئاسي الصادر في 21 أكتوبر 1988 والذي يتضمن "لا يمكن بأي حال من الأحوال إقامة التعددية الحزبية من البداية، مع أوساط تطمح في السلطة، وفي الحصول على امتيازات في إطار ديمقراطية مظهرية (....) لكن تأصيل (FLN)، لا يرفض أن يؤدي تطور العمل السياسي في القاعدة إلى تعددية سياسية".

---

[1] - عمار بوحوش، الإصلاحات السياسية في الجزائر: واقع وآفاق. ندوة الإصلاحات السياسية في الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان 1990.

[2] - ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص92.

- استبعاد قيام أو انتعاش أحزاب معينة ما دامت ستنتهي في شكل جمعيات سياسية فقط، دون أن ترتقي إلى درجة حزب سياسي، خاصة إذا علمنا أنه قبل هذا التاريخ (إعلان التعددية السياسية) كانت توجد العديد من التيارات ذات التوجهات الإيديولوجية المختلفة والمتناقضة مع إيديولوجية جبهة التحرير الوطني (**التيار الشيوعي –التيار العلماني – التيار الإسلامي**)، وذلك فإن تحول هذه التياراتإلى أحزاب مؤطرة ومقننة يشكل خطرا على النظام الحاكم على أساس أن الحزب السياسي له حق التنافس الديمقراطي والوصول إلى السلطة، وهذا دليل على عدم رغبة النخب السياسية الحاكمة في ممارسة التعددية الفعلية نظرا للنزعة التسلطية للنظام الحاكم ونخبه خاصة التي تواجدت طيلة **27 سنة** على هرم السلطة في ظل الأحادية، حيث تميزت هذه النخب بالعقلية الأحادية التي ترفض أن يقاسموها الحكم، وهو ما توصلت إليه الأدبيات العربية التي عكفت على دراسة تطورات الجزائر كدراسات **بينيامين ستورا – مايكل ويليس...)**[1].

تم تدعيم القبول بإنشاء جمعيات سياسية، بصدور **القانون العضوي رقم 89-11** المؤرخ في 05 جويلية 1989 الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي في إطار أحكام المادة 40 من الدستور،الذي حدد المبادئ و الشروط اللازمة لتأسيس هذه الجمعيات، وكذا مجموعة الشروط التي من شأنها أن تضمن السير الحسن لها من خلال **المادة 05** من نفس القانون وأهم القيود الواردة في هذه المادة " **لا يجوز للجمعية ذات الطابع السياسي أن تبني تأسيسها أو عملها على أساس ديني فقط أو على أساس لغوي أو جهوي أو على أساس الانتماء إلى جنس أو عرق واحد أو إلى وضع معين".**[2]

ولكن على الرغم من ذلك تبقى **المادة 40** من دستور عام 1989 نقطة بداية تحول الجزائر من عهد الأحادية إلى عهد التعددية السياسية، باعتبارها آلية مهمة من آليات الممارسة الديمقراطية وكان من أهم مخرجات هذه المادة القانونية هو تهافت الأشخاص على تشكيل الأحزاب السياسية التي بلغت حوالي **60 حزبا** أو كما تشبيهها "**بالتوالد الأرانبي** "، نظرا لتساهل السلطة على تشكيلها،

[1]- محي الدين عميمور، الجزائر: تضاريس الماضي وماكيت المستقبل، الحدث العربي والدولي، العدد 07 الصادر في أفريل 2000، ص ص 16-17.

[2]-الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة، مجموعة النصوص التنظيمية المتعلقة بالانتخابات، الجزائر، الجزء الأول ، أكتوبر 1995، ص 105.

فبمجرد اجتماع 15 شخصا في مقهى أو أي قاعة بإمكانهم إنشاء حزب وبأدنى الشروط، ناهيك عن قيام السلطة بتقديم مساعدات مالية والمقرات للأحزاب (خاصة أحزاب المعارضة) و هذا ما يجعلها تعمل تحت الضغوطات.[1] وهذا ما اعتبره المتتبعين للشأن الجزائري أن هدف السلطة ليس فاح الباب أمام التعددية السياسية الفعلية، وا نما الهدف منه تمييع الحياة السياسية في سياق نظرية **فرق تسد** ومواكبة موجة أو موضة التحول الديمقراطي التي يشهدها العالم آنذاك.

فقد تم اعتماد أحزاب عديدة جهوية **كحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية** RCD الذي عرف بتوجهاته الجهوية العرقية وأخرى ذات توجهات إسلامية **كحركة المجتمع الإسلامي** HMS، وكذلك أكبر حزب سياسي ذو توجه إسلامي يتمثل في **الجبهة الإسلامية للإنقاذ**FIS ، الذي تحول فيما بعد إلى أول حزب إسلامي معارض، واستطاع تحقيق فوز ساحق على حساب الحزب العتيد (جبهة التحرير الوطني).

- **العملية الانتخابية:(1990-1991):** منذ الانطلاق في مسيرة الإصلاحات السياسية، أقر النظام السياسي في الجزائر بضرورة تكريس آلية الانتخاب كوسيلة تمكن المواطنين من اختيار ممثليهم على المستوى الوطني والمحلي.

وفي هذا السياق نظمت أول انتخابات محلية تعددية في تاريخ الجزائر المستقلة في12 جوان 1990، عرفت فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حصلت على **54.25%** من عدد الأصوات، مما مكنها من الحصول على 855 بلدية و 32 مجلسا ولائيا[2]، ليأتي بعدها أول انتخابات تشريعية تعددية في 26 ديسمبر 1991، التي شهدت هي الأخرى فوز الجبهة الإسلامية بحصولها على **188 مقعدا** من مجموع **430 مقعد**، في حين حصلت جبهة التحرير الوطني على **16 مقعدا** فقط.[3] ولعل تبرير ذلك هو توجه غالبية الشعب خاصة فئة الشباب للتصويت لصالح الحزب الإسلامي ومعارضة النظام الحاكم الذي تخلى عنهم في إطار ما يسمى **بالصفقة الاستبدادية**

[1]- محي الدين عميمور، مرجع سابق، ص 17.

[2]- عمر برامة، الجزائر في المرحلة الانتقالية، الجزائر: دار الهدى، ص 26.

[3]- مايكل ويليس، مرجع سابق،ص 230.

القائمة على التحالف الثلاثي بين كل من **الجيش- الحزب الواحد- الجهاز الإداري** الحكومي(البيروقراطية).[1]

ولكن هذه النتائج لم يتقبلها النظام السياسي الحاكم ونخبه العسكرية، وذلك بتدخل المؤسسة العسكرية وتوقيف المسار الانتخابي، والذي اعتبرته عين الصواب، حيث صرح الجنرال **خالد نزار** بقوله:" كان وقف المسار الانتخابي في نظرنا قرار أخلاق سياسية، وكان بالنسبة لنا علاج لمرض سيكون فتاكا بالجزائر[2]، وقد سب هذا الطرح تعاطفا كبيرا من الدول العربية، ونال تأييد معارضي الجبهة من العلمانيين ودعاة الحداثة خصوصا في الجزائر.

وعلى الرغم من استمرار الجدل حول مدى مصداقية تدخل الجيش في تلك الفترة، إلا أن الشيء المؤكد هو أن إلغاء المسار الانتخابي أدى إلى نهاية التجربة الديمقراطية بعد كل محاولات الالتفاف حولها كصدور قانوني الانتخابات، وتقسيم الدوائر الانتخابية اللذين يعاب عليهما أنهما وضعا لخدمة الحزب الحاكم، لتأخذ الأحداث مسارا آخر عقب تعليق تشريعات ديسمبر 1991، بعد استقالة **الشاذلي بن جديد** في 11 جانفي 1992 وكشفه عن حله للمجلس الوطني الشعبي في 04 جانفي 1992 (وهي الحالة التي لم ينظمها دستور 1989 في مادته 84)، ليتم تقرير حالة الحصار ثم إعلان حالة الطوارئ، لتدخل الجزائر في دوامة العنف والعنف المضاد.[3]

بعدها تم تصحيح المسار باللجوء إلى سياسة تدريجية في إطار الانتقال السياسي، تميزت بتأسيس المجلس الأعلى للدولة* في 14 جانفي 1992 ليتمتع بكافة الصلاحيات التي منحها الدستور المعمول به إلى رئيس الجمهورية، ويستمر المجلس الأعلى للدولة في أداء مهامه إلى غاية توفر شروط السير العادي للمؤسسات، ويرافق تزكية رئيس الدولة من طرف الندوة الوطنية

---

[1]-Belkacem Laabas and Ammar Bouhouch, Algeria Democracy and Development under the Aegis of the Authoritarian Bargain in book; Ibrahim EL Badawi and Samir Makdisi, Explaining the Deficit ,Democray in the Arab World, USA; Routledge Publishers, 2011, p23.

[2]- خالد نزار، مذكرات اللواء، تقديم علي هارون، الجزائر: منشورات الخبر، { د. ت. ن}، ص 208.

[3]- لقرع بن علي، أزمة التحول نحو الديمقراطية في الجزائر 1989-2014، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 46، الصادر في جوان 2015، ، ص ص 62-63.

*- ترأس المجلس الأعلى للدولة في بداية الأمر محمد بوضياف، وبعد اغتياله خلفه علي كافي.

تنصيب مجلس وطني انتقالي ينتخب على القوانين، ليتم بعدها إجراء انتخابات رئاسية أدت إلى تثبيت رئيس الدولة المزكى كرئيس جمهورية منتخب في نوفمبر 1995 وهو **اليامين زروال**.[1]

- **استئناف الإصلاحات السياسية: 1995-1999:** شكلت الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 1995، رغم ما عرفته من تجاوزات محاولة ضرورية لإعادة بناء مؤسسات الدولة، وكذا استعادة السلم للبلاد. وعملا لذلك قام الرئيس **زروال** بتطبيق ما سماه بـ"**التقويم الوطني**"، وتمثلت أولى مظاهره في وضع دستور جديد للبلاد مبني على حوار واسع مع كل القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، وتم التصويت عليه يوم 16 نوفمبر 1996. ومن أهم ما نص عليه هذا الدستور هو إعطاء صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، وضبط الحياة السياسية في البلاد بشكل أكبر، وتطبيقا لذلك غيرت كل الأحزاب تسمياتها التي تحمل تعابير دينية أو لغوية أو قومية، وهذا من أجل تصحيح الخطأ الذي وقعت فيه الحياة السياسية عام 1989، كما يتم إضافة مؤسسة جديدة هي مجلس الأمة الغرفة الثانية في البرلمان، وهو أحد صور انعدام التوازن بين رئيس الجمهورية والمجلس الشعبي الوطني خاصة أن ثلث أعضاء مجلس الأمة معين من طرف رئيس الجمهورية، وبالتالي بإمكانية لرئيس الجمهورية وقف صدور أي قانون لا يرضي مؤسسة الرئاسة. باعتبار أن المادة 120 منه تنص على:" عدم إمكانية مرور أي نص قانوني إذا لم يوافق عليه ثلثي أعضاء مجلس الأمة. [2]

لكن يبقى أهم تعديل جاء به دستور عام 1996هو تحديد عدد العهدات الرئاسية في عهده واحدة من 05 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، لكن هذا التعديل لم يتم حمايته بجعله من المبادئ التي لا يمكن تعديلها، وهو ما حصل بموجب التعديل الدستوري الذي تم في نوفمبر 2008.[3]

واستكمالا بما يسمى بالتقويم الوطني، تم إجراء انتخابات تشريعية في جوان 1997، وذلك بعد صدور قانون الانتخابات الذي تبنى التمثيل النسبي لتحديد نتائج الانتخابات التشريعية والمحلية،

---

[1]- أحمد بن بيتور، جزائر الأمل، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 31-32.

[2]- رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، الجزائر: دار المعرفة، ص ص 368- 370

[3]- لقرع بن علي، مرجع سابق، ص 59.

وقد عرفت هذه الانتخابات تجاوزات عديدة، نجم عنها فوز الحزب الجديد **"حزب التجمع الوطني الديمقراطي"**، ثم جاء بعده كل من حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم. وانبثق عن هذه الانتخابات حكومة جديدة برئاسة **أحمد أو يحي** منذ ديسمبر 1995، وضمت هذه الحكومة عناصر من كل **حماس وجبهة التحوير الوطني** مع رفض الآخرين للدخول فيها، وهنا بدأت تظهر البوادر الأولى لما يسمى بالتحالف الرئاسي المشكل من هذه الأحزاب الثلاثة.[1]

هذا فيما يخص التطورات على المستوى السياسي، ورغم ما يقال على الإصلاحات السياسية السابقة الذكر سواء فيما يتعلق بالإصلاحات التي حملها تعديل دستور لعام 1996 الذي كرس ما يسمى "**انعدام التوازن بين السلطات في ظل الصلاحيات العميقة للرئيس"**، أو بخصوص الانتخابات التشريعية التي تمت بطريقة غير ديمقراطية في ظل التجاوزات والتزوير وتحول المؤسسة النيابية (البرلمان) إلى أداة تابعة لرغبات وسياسات السلطة والحكومة، وكذلك الحال بالنسبة للانتخابات البلدية والولائية في أكتوبر 1997.

أما على الصعيد الأمني، فقد قام الرئيس السابق **اليامين زروال** بإصدار قانون الرحمة للتخلص من تداعيات الأزمة الأمنية، ولكن مع ذلك لم يتم وضع حد للمجازر التي حدثت على غرار مجازر **بن طلحة** في 22 ديسمبر 1997، وبروز مقولة **"من يقتل من في الجزائر؟"**، وكذلك ظهور صراع الكتل داخل النظام، التي أدت في نهاية المطاف إلى استقالة الرئيس **اليامين زروال**، وا ٍعلانه بتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة قبل نهاية عهدته في عام 2000.[2]

أما على المستوى الاقتصادي فنذكر الأزمة الاقتصادية واختلالاتها الهيكلية، وبدأت انعكاساتها السلبية تظهر على التركيبة الاجتماعية وخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة. وفي هذا السياق يبين دليل التنمية البشرية المعد من قبل برنامج الأمم المتحدة الأنماني سنة 1996 عدم كفاءة الجزائر في تحويل ثرواتها إلى تنمية اجتماعية، وذلك في ظل انخفاض جل المؤشرات الاجتماعية، ففي عام 1997 صنفت الجزائر حسب دليل التنمية البشرية **(مؤشرات الثروة التعليم- الصحة...)** في **المرتبة 82 عالميا**(بعدما كانت في المرتبة 69 من أصل 173 دولة)، وتؤكد البيانات الرقمية أن **معدل البطالة قد بلغ 29.5%** مما ساهم في ضعف وتفكك النسيج

[1]- رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 371.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 371-372.

الاجتماعي.[1] وتميزت هذه الفترة أيضا بفضائح على مستوى العدالة وحول تصرفات المسؤولين على المستويين المحلي والوطني واتساع وامتداد دائرة تعاطي الرشوة، والمستوى المتدني في تنظيم العمل بالبرلمان وتزوير الانتخابات.[2] وقد تأكد أن الجزائر تواجه أزمة متعددة الأبعاد. خاصة بعد تاريخ 11 سبتمبر 1998 حين دعا الرئيس السابق **اليامين زروال** إلى إجراءات انتخابات رئاسية مسبقة Early Presidential Election، وبالتالي قلص عهدته الانتخابية بعد أقل من 03 سنوات من الحكم من أصل 05 سنوات، وهذا في إطار توفير فرصة لاستكمال مسار الإصلاحات التي استأنفت خلال فترة 1995-1997، وفي حين اعتبرها كثيرون أن هذا القرار يعبر عن فشل الرئيس وحكومته في تخليص الدولة من المشاكل الصعبة التي واجهتها وهي إنهاء العنف.[3]

وقد تم التحضير لهذه الانتخابات وفقا للنظام الانتخابي المتمثل في الاقتراع بدورتين، ولضمان شفافية الانتخابات تم السماح لممثلي المترشحين الحضور كملاحظين لمتابعة ومراقبة سير الانتخابات. وعن الحملة الانتخابية فقد تم منح المترشحين فرص متساوية للتعبير عن برامجهم الانتخابية وبالسبل الكفيلة لإنهاء الأزمة السياسية والأمنية للبلاد، ولكن في الأخير انسحب المترشحون السبع من سباق الرئاسيات احتجاجا على التزوير المسبق، على أساس أن العملية قد حسمت مسبقا لصالح مرشح الإجماع **عبد العزيز بوتفليقة**. وجرت الانتخابات في موعدها المحدد في 15 أفريل 1999 وفاز فيها الرئيس **بوتفليقة** حيث حصل فيها على 73.76% من الأصوات المعبر عنها[4]، وهو ما سنبينه في الجدول **رقم(07)** يوضح: نتائج الانتخابات الرئاسية (15 أفريل 1999) التالي:

المترشحين	عدد الأصوات	النسبة
عبد العزيز بوتفليقة	7.445.045	73.76
أحمد طالب ابراهيمي	1.265.594	12.54
	400.080	3.96
	321.179	3.18

[1]- اسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ط 2 ص ص 132-133.

[2]- أحمد بن بيتور، مرجع سابق، ص 34.

[3]- Y. Bouandel, The Presidential Elections in Algeria, April 1999, Notes on Recent Elections/ Electoral Studies 20(2001), ,PP 157-**158.**

[4]-Ibid, pp 160-161.

عبد الله جاب الله	314.160	3.11
حسين آيت أحمد	226.139	2.24
مولود حمروش	121.414	1.20
مقداد سيفي		
يوسف الخطي		

المصدر. Y, Bouandel, The Presidential Elections in Algeria, April 1999, opcit p 157

وكان من الواضح أن الإصلاحات السياسية سوف تتم وفقا لخطى بطيئة، لأن إنهاء العنف وإعادة الاعتبار لصورة الجزائر في المحافل الدولية هي ضمن أولويات العهدة الأولى **للرئيس بوتفليقة**(1999-2004)، وبذلك عمل على اتخاذ استراتيجيات معتبرة ضد سياسة العزلة الدولية والعمل على توسيع الدور الدبلوماسي للجزائر.[1]

وباعتبار أن الأمن والاستقرار من أولويات الرئيس **بوتفليقة** فكانت المبادرة بإعلان ما يسمى قانون الوئام المدني Civil Concord Law، الذي عرض على الاستفتاء عام 1999، وعلى الرغم من أنه رفض من قبل بعض الأحزاب وكذا عائلات ضحايا الإرهاب وبعض جماعات حقوق الانسان، إلا أن هذا القانون كان له انعكاسات كبيرة في تخفيض مستويات العنف والتحسين في حالة الاستقرار.[2]

فرغم استمرار أعمال العنف التي أدت إلى مقتل **400 شخص** في أكتوبر عام 1999، إلا أن الانتخابات التشريعية جرت في موعدها المحدد بتاريخ 30 ماي 2002 فاز فيها حزب جبهة التحرير الوطني بأغلبية المقاعد في البرلمان، حيث حصل على(199 مقعدا من أصل 389)، وشهدت هذه الانتخابات مقاطعة منطقة القبائل، ولم تتجاوز **نسبة المشاركة 46%.** وقد جرت بعدها انتخابات محلية لاختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية في البلديات في 11 نوفمبر 2002، شارك فيها **24 حزب** سياسي، وفاز فيها أيضا حزب جبهة التحرير الوطني.[3]

---

[1]- Ahmed Aghrout, Policy Reforms in Algeria: Genuine Change or Adjustment in book, Yahyia H.Zoubir and Haizam Amirah-Fernandez, North Africa Politics, Region and the Limits of Transformation, London: Routledge Taylor and Fransi Groupe , 2008, p 34.

[2] - Ibid, p 35.

[3]- كفاح عباس رمضان، مستقبل النظام السياسي في المغرب العربي، الجزائر أنموذجا، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل العدد 21 ، 2011، ص 154.

كما شهدت الجزائر خلال هذه المرحلة العديد من المشاكل فعلى المستوى السياسي، كان هناك تصاعد في حدة التوتر داخل جبهة التحرير بين مؤيدي الرئيس **بوتفليقة** ورئيس الحكومة الأسبق "**علي بن فليس**"، أما على المستوى الاقتصادي فكانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تسيير نحو الأسوأ، وخير دليل على ذلك توقف أغلب المؤسسات العمومية الجزائرية عن العمل في 25 فيفري 2003، حين تمكن **الاتحاد العام للعمال الجزائريين** من إقناع عشرات الآلاف من عمال القطاع العمومي بالتوقف عن العمل لمدة يومين احتجاجا على خصخصة القطاع العمومي وسوء الأحوال المعيشية للجزائريين.[1]

وكانت أيضا من مؤشرات الاستمرار في مسيرة الإصلاحاتالسياسية وا ٍعادة الاعتبار للشرعية المؤسساتية، وكذا توفير الأمن والاستقرار هو إعادة انتخاب الرئيس **بوتفليقة** لعهدة ثانية عام 2004 بحصوله على **85%** من الأصوات المعبر عنها، وقد أكد الملاحظون الدوليون أن الانتخابات الرئاسية لعام 2004 هي **"انتخابات سلمية وحرة عموما"**، حتى أن المؤسسة العسكرية صرحت عن حيادها وأنها ستحترم مخرجات العملية الانتخابية.[2] وطبعا هذا يدخل في إطار توفير سياق مناسب للديمقراطية والتعددية والعودة الرسمية للحكم المدني.[*]

وحاول الرئيس **بوتفليقة** خلال عهدته الثانية لإيجاد مخرج للتدهور السياسي والأمني فقام بتطوير سياسة الوئام المدني إلى قانون السلم والمصالحة الوطنية الذي جر ى الاستفتاء عليه في 29 سبتمبر 2005، والذي ينص على إبطال المتابعة القضائية في حق جميع الأفراد الذين يكفون عن نشاطهم المسلح وسلموا ما لديهم من سلاح اعتبارا من 13 جانفي 2000 تاريخ انقضاء مفعول القانون المتضمن للوئام المدني، وكذا عودة المفصولين عن مناصبهم نتيجة مواقفهم السياسية، وقد عرف هذا القانون تباينا من المواقف بين مؤيد ومعارض، فلقد ساندته أغلب الأحزاب ما عدا

---

[1]- كفاح عباس رمضان، مرجع سابق ، ص 155.

[2]-Ahmed Aghrout, Policy Reforms in Algeria: Genuine Change or Adjustment, opcit p34.

[*]- منذ انتخابات عام 1999، سادا اتجاه غالب داخل النظام الجزائري الذي يفضل الخيار العسكري Military choice لمواجهة الجماعات المسلحة، وقد شكل هذا الخيار موضوع انتقاد من قبل المنظمات المحلية والدولية لحقوق الإنسان.

الحزب المحظور FIS لأن هذا القانون رغم أنه يشمل العفو على الكثير من الإسلاميين إلا أنه يمنع عودة الجبهة الإسلامية إلى النشاط السياسي.[1]

وتكريسا لبناء مؤسسات تمثيلية، تم تنظيم انتخابات تشريعية عام 2007، وقد شهدت الكثير من الظواهر السياسية كارتفاع نسبة مشاركة الأحزاب السياسية تقريبا **24 حزب سياسي**، لكن في المقابل عرفت عزوف عدد كبير من المواطنين عن المشاركة الانتخابية، حيث بلغت نسبة المشاركة الانتخابية **35.65 %** فقط، نجم عن هذه الانتخابات فوز حزب جبهة التحرير الوطني **بـ136 مقعدا**، وحصول حزب التجمع الوطني الديمقراطي على المركز الثاني بـ 61 مقعدا، أما حركة مجتمع السلم فكانت في المركز الثالث بحصولها على 52 مقعد.[2]

- **التعديل الدستوري لعام 2008:** في بداية عهدته الأولى (1999-2004) صرح الرئيس **بوتفليقة** أنه يرفض أن يكون"**ربع رئيس**"، معبرا عن عدم رضاه من الدستور الجزائري لعام 1996 وطريقة تنظيمه للسلطات بين مختلف المؤسسات، وقد اعتبره الرئيس **بوتفليقة** أنه دستور هجين، نصف رئاسي ونصف برلماني رغم ما يوفره للرئيس من صلاحيات واسعة كتلك المتعلقة بالتشريع.[3] وقد عرف دستور 1996 تعديلا في عام 2004 تم بموجبه الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية، بعد أحداث منطقة القبائل، وهو ما يؤكد على دور هذه الحركات الاجتماعية في الضغط على صاحب القرار. أما بالنسبة للتعديل الدستوري لعام 2008، فإن أسبابه تمثلت فيما يلي:

- السماح بإعادة انتخاب الرئيس لعهدة ثالثة.
- الوصول إلى تجميع العديد من الصلاحيات بين يديه.
- إعادة القوة إلى مركز الرئاسة في علاقتها بالمؤسسة العسكرية وبرئاسة الحكومة والهيئة التشريعية.[4]

وعليه وفقا **للمادة 176** من الدستور" يخول لرئيس الجمهورية حق المبادرة لمشروع التعديل الدستوري دون عرضه على الاستفتاء الشعبي متى أحرز ثلاثة أحرز **ثلاثة أرباع أصوات 4/3**

---

[1]- كفاح عباس رمضان، مرجع سابق، ص 155.

[2]- ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر، مرجع سابق، ص 176.

[3]- أحمد يوسف أحمد وآخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية؟ دراسة حالة الأردن-الجزائر-السعودية-السودان-سوريا-العراق-الكويت-لبنان-مصر-المغرب-اليمن، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص89-101.

[4]- المرجع نفسه، ص ص90-102 .

أعضاء غرفتي البرلمان"، "واعتبار أن هذا الإجراء لا يستثني لجوء رئيس الجمهورية إلى الاستفتاء الشعبي إذا لم يبرز هذا القانون ثلاثة أرباع أصوات أعضاء غرفتي البرلمان". وفيما يخص مواد التعديل أو الإضافة، فقد احتوى التعديل الدستوري على(13) مادة أساسية تخص تعديل(11) مادة من ناحية الشكل والمضمون، فقد تم التعديل المادة الخامسة وا ٍضافة البند السابع للمادة 178 من الدستور اللذين يهدفان إلى إقرار ضمن الدستور، مميزات العلم الوطني والنشيد الوطني باعتبارهما من رموز الثورة التي لا يمكن أن يمسها أي تعديل دستوري.

كما نص التعديل الجديد المدرج في **المادة 05** من الدستور على أن" العلم الوطني والنشيد الوطني من مكاسب ثورة أول نوفمبر 1954وا ٍنهما غير قابلين للتغيير". أما بخصوص البند السابع الذي أضيف إلى **المادة 178** فينص على" لا يجب المساس بالعلم الوطني والنشيد الوطني باعتبارهما من رموز الثورة والجمهورية".[1] وفيما يتعلق توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ، فقد تم إضافة **المادة 31 مكر**ر الذي ينص "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة".[2] أما بالنسبة لإعادة التنظيم الداخلي للسلطة التنفيذية فقد تم إضافة بندين السادس والسابع إلى **المادة 77**من الدستور، وتنص على "أن الرئيس هو من يعين الوزير الأول والوزراء وينهي مهامهم، وا ٍنه يمكن لرئيس الجمهورية أن يفوض جزءا من صلاحياته للوزير الأول برئاسة اجتماعات الحكومة، إضافة إلى إمكانية تعيين عدة نواب للوزير الأول بغرض مساعدة الوزير الأول في ممارسة وظائفه وينهي مهامه أو مهامهم".[3]

لكن يبقى أهم تعديل جاء به التعديل الدستوري لعام 2008 هو ما تضمنته **المادة 74** من الدستور (الفقرة 2) إذ تنص "يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية".[4] وبهذا يكون موضوع التعديل الدستوري لعام 2008هو السلطة التنفيذية والدليل على ذلك هو تجديد الولاية الرئاسية وا ٍسقاط قيد التجديد مرة واحدة، وكذلك إلغاء الثنائية الدستورية في السلطة التنفيذية بحذف وظيفة رئيس الحكومة وبرنامج رئيس الحكومة وتعويض ذلك بوزير أول ومخطط عمل الحكومة.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي، القانون رقم:08-19 المؤرخ في 17 ذو القعدة 1429هـ، المواقف لـ 15 نوفمبر 2008، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 63، السنة 45، الصادر بتاريخ 18 ذو القعدة 1429هـ، الموافق لـ:16 نوفمبر 2008.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- المرجع نفسه.

وبخصوص بعض الاختصاصات الرقابية للمجلس الشعبي الوطني على الحكومة فكان عن طريق آلية الموافقة على مخطط عمل الوزير الأول وملتمس الرقابة والتصويت بالثقة مما لم يكن موجودا قبل 1989، لكن بالنظر إلى التوازنات السياسية في النظام الجزائري وفيما يخص وزن السلطة التشريعية، يرى المختص في النظام السياسي الجزائري **صالح بلحاج** أنه لم يتم تقوية وتعزيز دورها، وا ٍنما هو باتجاه التقليص والتقييد، مادام أن هذا التعديل قد أخرج البرنامج السياسي الرئاسي من نطاق الاختصاص الرقابي للبرلمان، الذي صار له حق النظر فقط في مخطط عمل الوزير الأول مع وجود فرق بينهما من الناحية السياسية.[1]

المطلب الثالث: تقييم عملية الإصلاحات السياسية في الفترة {1989-2010}.

من خلال استعراضنا لأهم المحطات الرئيسية للإصلاحات السياسية في الجزائر، منذ عهد الرئيس **الشاذلي بن جديد** إلى غاية الفترة التي سبقت الحراك الاحتجاجي، يمكننا رصد الحقائق التالية:

- إن مبادرات الإصلاح والتغيير، كانت دائما تصدر من مستويات قيادية عليا داخل جهاز الدولة، كما اعتقد **عمار بوحوش**، وبالتالي فالنتيجة الحتمية لهذه الإصلاحات هي تكريس المركزية داخل الأجهزة الحكومية.[2] بالتركيز على المؤسسات التقليدية الرسمية بما تتخذه من إجراءات قانونية وجوانب دستورية، وا ٍهمال دور الفواعل غير الرسمية، وهو ما يقودنا إلى الحديث عن التضليل وا ٍخفاء الحقائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتقديم صورة بسيطة وسطحية للعمليات السياسية المختلفة وللوظائف السياسية لتلك المؤسسات.[3]
- ارتبطت عملية الإصلاح السياسي في الجزائر بتجارب التعديلات الدستورية المختلفة والتي عرفتها وذلك منذ عام 1962 أي بعد الاستقلال مباشرة،* التي ولدت في ظل الأزمة أو أنها عادة تكون كآلية لتسويتها، فمثلا كان لأحداث أكتوبر 1988 بما حملته من أزمة

---

[1]- صالح بلحاج، السلطة التشريعية ومكانتها في النظام السياسي الجزائري، ط2، الجزائر: مخبر دراسات وتحليل السياسيات العامة في الجزائر، ص ص 9-10.

[2]-عمار بوحوش، الإصلاحات السياسية في الجزائر: واقع وآفاق، صحيفة الشعب، 12 جوان 1990.

[3]-خنوش محمد، معوقات الإصلاحات السياسية في الجزائر، الملتقى الوطني حول الإصلاحات السياسية في الجزائر يومي 22 /23 افريل 2013، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تبسة، 2015

* - شهدت الجزائر أول دستور في عام 1963، خلال فترة الرئيس الأسبق أحمد بن بلة، تميز هذا الدستور بمضمونه الاشتراكي وتكريس نظام الحزب الواحد، واستمر العمل به إلى غاية جويلية 1965، وتم التعليق العمل بالدستور إلى غاية 1976، وهو تاريخ صدور التعديلات الدستورية التي لم تتضمن أية إصلاحات سياسية يمس الحريات والتعددية السياسية، وبعد الأزمة التي عرفتها الجزائر، تم الإعلان عن دستور 1989.

متعددة الجوانب (سياسية- اقتصادية- اجتماعية)، السبب في جعل الرئيس **شادلي بن جديد** يعرض على الشعب مشروع التعديل الدستوري لعام 1989، والحال نفسه يقال على دستور 96 والتعديل الدستوري لعام 2008.

- العنف السياسي: كان للأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر، بعد انطلاق موجة العنف السياسي التي استمرت أكثر من عقد من الزمن، تم على إثرها الإعلان عن حالة الطوارئ، التي سجلت خلالها الكثير من التجاوزات جراء الوضع الأمني الخطير، وأثر على مجريات التطورات الدستورية والسياسية التي وضعت كمؤطر لعملية التحول الديمقراطي سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي (تبني آليات السوق والانفتاح على الممارسة السياسية التعددية).[1]
- عدم توفر الإرادة السياسية للتغيير: لم تهدف الإصلاحات السياسية في الجزائر إلى أحداث قطيعة مع النظام القديم، وبناء نظام جديد قائم على التعددية السياسية الحقيقية الفصل بين السلطات، حرية التعبير والصحافة، وا ٍنما كانت تقتصر على محاولات التكيف مع التغييرات الكبرى التي يعيشها المجتمع الجزائري، دون إحداث تغيير في المؤسسات وطريقة تسييرها.[2] وفقا للنظرية المؤسساتية التاريخية الجديدة، أن ما حدث منذ أواخر الثمانينات وبداية التسعينات لم يحقق ما يسمى" **باللحظات الحاسمة"**، التي تدفع الدول نحو تغيير مسارها، بل هي تغييرات هامشية، لم تغير من طبيعة النظام السياسي القائم، بل تجسد ما يسمى "**بآليات المردود المتزايد وظاهرة التبعية للمسلك"***، وبالتالي تنطبق عليها محدودية التغييرات التي وقعت، ففي الاقتصاد لم تؤد محاولات الانتقال إلى اقتصاد السوق في أواخر الثمانينات إلى نتائج ذات شأن، فلا يزال الاقتصاد الجزائري كما كان عليه **"اقتصاد الريع النفطي"**، لا **اقتصاد السوق وا ٍنتاج"**.[3] وفي المجال السياسي عموما، لجأ النظام السياسي

---

[1]-عمار عباس، تأثير التعديلات الدستورية على طبيعة النظام السياسي الجزائري، مجلة المجلس الدستوري، عدد2، 2013، ص 56.

[2]-عابد شارف، تجربة الانتقال الديمقراطي تراوح مكانها، على الرباط بتاريخ 2014/02/21.
http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324111427173780.html

* - ظاهرة التبعية للمسلك: هي ظاهرة الاستمرارية، ومقاومة التغيير في الحياة السياسية، وهو مصطلح قريب من مفهوم التراكمية الذي يركز على محدودية التكييف والتعديل وقلة التغيير في المؤسسات والسياسات العامة.

[3] - صالح بلحاج، مفهوم التبعية للمسلك وحالة الإصلاحات بالجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، جوان 2014، ص 92.

إلى التضييق على وسائل الإعلام والجمعيات وتقليص من حجم حريتهم، فمثلا بالنسبة للأحزاب السياسية، رغم تحدد وجودها وبمختلف توجهاتها **(لائكية-وطنية-إسلامية)**. ورغم مشاركتها في مختلف الاستحقاقات الانتخابية إلا أنها لم تكن مشاركة حقيقية تسمح للمواطنين الاستفادة من مخرجاتها، لأن معظمها هي أحزاب موالية للسلطة، وبقية الأحزاب هي مجرد" **أحزاب ثرثارة"**، تأثيرها محدود، لأن الوصول إلى أجهزة الإعلام الحكومي كان مستحيلا.[1]

وفي المجال الدستوري على وجه الخصوص، فإن معظم التعديلات الدستورية المتتالية جاءت محاولة لتجاوز مخلفات أزمة دستور 1989، وتكريس دستور 1976 كمرجع في تصور الفاعلين السياسيين لما ينبغي أن يكون عليه النظام الدستوري الجزائري، بسبب طول المدة التي طبق فيها ورسوخ ما تبلور في ظله من علاقات السلطة وأنماط العمل في الترتيبات المؤسساتية فمثلا على مستوى السلطة التنفيذية، تم تحديد العهدة الرئاسية مرة واحدة فقط، لكن من جهة أخرى تم استرجاع رئيس الجمهورية لسلطة التشريع بأوامر، وهو يعد مساسا لمبدأ الفصل بين السلطات وأضعاف السلطة التشريعية التي أصبحت ثنائية باستحداث غرفة ثانية ممثلة لمجلس الأمة ومنحه القوة الدستورية على رفض النصوص الآتية من المجلس الشعبي الوطني.[2] وبهذا عادت الأمور إلى دستور 1976، ففي هذا الأخير كان هناك مجلس واحد، وفي دستور 1996 صار عندنا مجلسان، لكن التوازن بين الرئيس والبرلمان واحد.

أما التعديلات الدستورية 2008، فهي خاصة بإعادة تنظيم الصلاحيات والعلاقات بين مكونات السلطة التنفيذية أو على الأقل التخفيف من حدتها بتركيز السلطة التنفيذية لدى رئيس الجمهورية بعد استبدال منصب رئيس الحكومة التي يعينها رئيس الجمهورية والمطبقة لمخطط عمل يقتصر مضمونه على تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.[3] كما أنه يعد خطوة نحو الوراء فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية يستلزم تكريس تقاليد من شأنها المساهمة في توظيف مفهوم التعاقب والتداول على السلطة في الحياة السياسية وعلى رأسها فتح المجال أمام الرئيس الحالي**" بوتفليقة"** للترشح

---

[1]-Ahmed Aghrout et H.yahia.zoubir, ALGÉRIE : DES RÉFORMES POLITIQUES POUR ÉLUDER LE « PRINTEMPS ARABE » ALTERNATIVES SUD, VOL 19-2012, p149.

[2]-عمار عباس، تأثير التعديلات الدستورية على طبيعة النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق، ص5.

[3]- المرجع نفسه، ص8.

لفترة رئاسية ثالثة بعدما كانت (**المادة 74**) قبل التعديل تقتصر فترات تولي الرئاسة على فترتين رئاسيتين فقط مدة كل واحدة خمس سنوات.[1]

وفيما عدا ذلك، فإن باقي التعديلات هي تغييرات شكلية كضرورة موافقة المجلس الشعبي الوطني على مخطط عمل الوزير الأول، وضرورة قيام الوزير الأول بتقديم بيان عن السياسة العامة إلى المجلس الشعبي سنويا، وسقوط الوزير الأول والحكومة إذا رفض المجلس الشعبي الموافقة على مخطط عمله، أو رفض التصويت بالثقة أو صوت على ملتمس رقابة بمناسبة بيان السياسة العامة، لكن الإبقاء على مسؤولية الوزير الأول تبقى مسؤولية اسمية دون محتوى والرقابة البرلمانية على الحكومة لن تغير من جوهر وطبيعة المؤسسة التشريعية التي تصنف في خانة البرلمانات المحدودة على صعيد الدور التشريعي.[2]

- **أزمة التمثيل السياسي:** من خلال استعراض مختلف المواعيد الانتخابية، يلاحظ أن السلطة الحاكمة في الجزائر حريصة على المحافظة على المسار الانتخابي بشكل منتظم والاعتماد على الانتخاب كآلية لتشكيل المؤسسة التشريعية والمجالس المحلية وهذا محاولة من السلطة لتدعيم شرعيتها الثورية التي تآكلت مع مرور الزمن، وكذا محاولتها للاستجابة للضغوط الدولية وتلميع صورة النظام السياسي الجزائري في الخارج وا ٍظهاره بمظهر النظام الديمقراطي.[3] لكن ما يلاحظ أن أغلب العمليات الانتخابية تميزت بالتزوير والتلاعب بالنتائج، وهو ما يدل على رغبة السلطات الحفاظ على النظام القائم وهو ما أدى إلى العزوف شبه التام من قبل الناخبين لقناعتهم بعدم جدوى هذه الانتخابات، إذ بينت عملية صبر الآراء أن 75% من المشاركين في العملية الانتخابية أقروا بعدم ثقتهم في البرلمان واعتبروه مؤسسة **خاضعة** لهيمنة السلطة التنفيذية، أما أعضاه فلا يخدمون إلا مصالحهم الضيقة.[4] ولعل الانتخابات التشريعية 17 ماي 2007 خير دليل على ذلك، حيث عرفت انخفاضا في نسبة المشاركة التي لم تتجاوز العشرين بالمائة، وهذه الحقيقة تؤكد أن المسؤولية مشتركة بين طرفي السلطة والأحزاب السياسية والبرلمان في ضرب مصداقية

---

[1] -زياني‌بن صالح، الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل، 2011، ص ص 316-317.

[2] - صالح بلحاج، مفهوم التبعية للمسلك وحالة الإصلاحات بالجزائر، مرجع سابق، ص 93.

[3] - لقرع بن علي، مرجع سابق، ص27.

[4] - Ahmed Aghroutet Yahia. H.zoubir, opcit, p 150.

الهيئة التشريعية، فالمتتبع لحصيلة المجلس الشعبي منذ عام 1997 يقف على حقيقة اللامبالاة لنواب البرلمان، فوعود الحملة الانتخابية ومسؤوليات النائب تبقى شعارات ترفع قبل الانتخابات وتطوى بعد ذلك لمدة خمس سنوات وكذلك الحال بالنسبة للأحزاب الكبرى، فتتحمل مسؤوليتها بترشيح أي أشخاص غير أكفاء(**سماسرة – مقاولين - تجار**)، لعضوية البرلمان، إلا أن المسؤولية الكبرى تقع على عاتق السلطة التي تعمل على تحجيم المؤسسة التشريعية بتقليص أداؤها إلى حدود دنيا وهو ما أكده العديد من الباحثين كالأكاديمي **إسماعيل بومعراف**:" **أن الجزائري لا يثق في البرلمان بسبب العلاقة الوثيقة بين السياسية والمال، وهو ما جعله برلمان فاقد للحرية والإرادة، وفشل في تحقيق العدالة الاجتماعية وتفشي الظلم الاجتماعي، والدليل على ذلك الاحتجاجات المتواصلة في مختلف القطاعات**".[1]

- **الفساد السياسي**: لقد أصبح الفساد بمختلف أشكاله ومظاهره ثقافة سائدة في الجزائر، وهناك الكثير من المظاهر الدالة على انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر، تتمثل في ما يلي:[2]

- الفساد الانتخابي: يتمثل في توظيف المال كوسيلة عملوا إقناع في المجال السياسي والانتخابي وبذلك برزت ما يسمى "**ظاهرة البزنسة**" من خلال تقديم رشاوي إلى رؤساء مكاتب الأحزاب من طرف بعض رجال المال والأعمال بهدف تصدرهم للقوائم الانتخابية أو لشراء الأصوات أثناء عملية التصويت { التحالفات الظرفية بين الأحزاب ورجال الأعمال}، وقد عبر عن هذا الوضع الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الوطني **عبد العزيز بلخادم**، أثناء حديثه عن انتخابات التجديد الجزئي لأعضاء مجلس الأمة **بأن أساليب العروشية والجهوية وشراء الأصوات موجودة داخل معظم الأحزاب، و وتعتبر سبب فوز الأحزاب بما فيها أحزاب السلطة**".

- الزبائنية السياسية: تتمثل في علاقة المحاباة والمحسوبية بين مختلف الجمعيات والأحزاب السياسية من جهة والسلطة الحاكمة من جهة أخرى، إذ تم الاستحواذ عن المجتمع المدني واستغلاله من طرف السلطة الحاكمة. حيث يلاحظ أن كثير من أرباب النقابات وجماعات رجال المال والأعمال وكذا رؤساء الجمعيات تحولوا إلى جسور موسمية لتجميع الريع الانتخابي وتحقيق الثراء والثروة والسلطة .

---

[1]- بهاء الدين م، الحملة الانتخابية ينطلق وسط هاجس العزوف: برلمان تستخف به السلطة وتلهو فيه الأحزاب، على الرابط بتاريخ 2016/10/15 . https://www.djazairess.com/elbilad/78705

[2]- لقرع بن علي، مرجع سابق، ص ص 65-66.

- الفساد الإداري: مرتبط بتفاقم ظاهرة البيروقراطية وانعكاساتها السلبية من حيث إضعاف عملية التواصل مع المواطنين، وبطء حركة التشريعات والقوانين. ومما يؤكد تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر هو تقار ير **منظمة الشفافية الدولية**، التي تعتبر أن الجزائر كغيرها من الدول العربية تشهد ارتفاع في مدركات الفساد.[1] وهو ما يبينه الجدول التالي:

الدولة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الترتيب الدولي *
قطر			5.6	5.9	6	6	6.5	7	7.7	19
الإمارات		5.2	6.1	6.2	6.2	5.7	5.9	6.5	6.3	28
عمان		6.3	6.1	6.3	5.4	4.7	5.5	5.5	5.3	41
مصر	3.4	3.3	3.2	3.4	3.3	2.9	2.8	2.8	3.1	98**
الجزائر		2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	105
سورية			3.4	3.4	3.4	2.9	2.4	2.1	2.5	127
لبنان			3	2.7	3.1	3.6	3	3	2.5	127
البحرين		6.1	5.8	5.8	5.7	5	5.4	5.1	4.9	48
الأردن	4.5	4.6	5.3	5.7	5.3	4.7	5.1	5	4.7	50
السعودية		4.5	3.4	3.4	3.3	3.4	3.5	4.3	4.7	50
الكويت		5.3	4.6	4.7	3.8	4.3	4.3	4.1	4.5	54
تونس	4.8	4.9	5	4.9	4.6	4.2	4.4	4.2	4.3	59
موريتانيا						3.1	2.6	2.8	2.3	143
ليبيا			2.1	2.5	2.5	2.7	2.5	2.6	2.2	146
اليمن		2.4	2.6	2.3	2.7	2.6	2.5	2.3	2.2	146
السودان			2.3	2.2	2.1	2	1.8	1.6	1.6	172
العراق			2.2	2.1	2.2	1.9	1.5	1.3	1.5	175
الصومال					2.1		1.4	1	1.1	178
المغرب	3.7	3.3	3.2	3.2	3.2	3.5	3.5	3.3	3.4	85

-جدول{ رقم 08} يوضح مستويات الفساد السياسي في الدول العربية ومنها الجزائر{ 2002 – 2010} .*

المصدر: مجموعة مؤلفين، الانفجار العربي الكبير: في الأبعاد الثقافية والسياسية، مرجع سابق، ص 207.

[1]- لقرع بن علي، مرجع سابق، ص ص 65-66.

* - شرح علامات الجدول تعني علامة{ * } أو تحسب العلامة من 10 نقاط فكلما كان المعدل أعلى كان الفساد أقل، أما علامة { **} تشير التقارير الدولية إلى أن قيمة الأموال التي جرى تهريبها في مصر بين 2000 و 2008 بلغت 57.2 مليار .

وعليه كان الفساد بمظاهره الثلاثة عائقا نحو الديمقراطية في الجزائر، والدليل على ذلك أنها احتلت ترتيبا متأخرا في مؤشر الديمقراطية سنة 2011، وبهذا الترتيب تم تصنيفها على أنها دولة متفشي فيها الفساد بشكل فادح .

- **طبيعة العلاقات المدنية العسكرية:** يعد الجيش فاعل أساسي في توجيه الحياة السياسية في الجزائر، فمنذ الاستقلال اتخذت منحى أعطت من خلاله للمؤسسة العسكرية دورا مركزيا وليس لأي قوة سياسية أخرى، وحتى أغلب الرؤساء ينتمون إلى المؤسسة العسكرية، وأن كانوا يتمتعون بنوع من الاستقلالية، إلا أنهم يخضعون لمصالح هذه المؤسسة.[1] ولإضفاء مشروعيةأكثر على نظام الحكم وإعطائه طابعا مدنيا، عملت المؤسسة العسكرية لإقامة تحالفات مع فئات أخرى (البيروقراطيون- التكنوقراط) ولهذا يطلق البعض على النظام السياسي الجزائري بأنه من "**النوع العسكري البيروقراطي**"، لكن مع ذلك بقيت اللاعب الأساسي المسيطر على المشهد السياسي،وإلغاء المسار الانتخابي ليس المظهر الوحيد في تدخل الجيش في الحياة السياسية، بل أن العلاقات المدنية –العسكرية هي ظاهرة معقدة، وذات طابع تراكمي، وكان اللجوء إلى عبد العزيز بوتفليقة عام 1999 رغبة في نزع الطابع العسكري عن جمهورية النظام الجزائري، وإعطائه الطابع المدني.[2]

ورغم تأكيد الرئيس خلال لقاء رسمي جمعه مع قائد "**أفريكوم**" الجنرال **وليام ورديوم** 25 نوفمبر 2009، بتراجع تأثير الجيش في السياسة وأنه لولا حالة عدم الاستقرار الداخلي والاضطرابات الأمنية في الجوار الجيو سياسي، لكان تأثير الجيش أقل بكثير.[3] لكن مع ذلك لا نستطيع الحديث عن تراجع تأثير المؤسسة العسكرية في الجزائر أو دور ما يسمى "**الواجهة المدنية الحقيقية**"وإنما تبقى مجرد واجهة شكلية فقط.

---

[1]- خميس حزام والي، مرجع سابق، ص ص 152-153.

[2]- توفيق هامل، تعقيدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2015، ص4. على الرابط بتاريخ 2017/09/30.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/201553110544958793 9.html

[3]- المرجع نفسه، ص5.

المبحث الثاني: الإصلاحات السياسية في الجزائر على ضوء تحديات "الحراك العربي2011.

كغيرها من دول المنطقة العربية، لم تكن الجزائر عن منأى عن ما حدث في دول الحراك العربي أو ما سمي "**بثورات الربيع العربي**"، الأمر الذي جعل النخب الحاكمة تحاول انتهاج أساليب جديدة تهدف لامتصاص ضغوطات الخارج ومطالب الداخل لإجراء إصلاحات جذرية تحقق القطيعة مع النظام السابق الذي عانى كثيرا من أزمات مؤسساتية سبق ذكرها وكادت في عدة مرات أن تهدد بقاؤه واستمراريته على غرار التحدي الأمني **كالعملية الإرهابية على مجمع تقنتورين الغازي في 20 جانفي 2013**، التي جاءت في سياق سقوط نظام معمر القدافي، وهذا ما سنحاول تحليله في المطالب التالية.

المطلب الأول: عوامل الإصلاحات السياسية : تفاعلت العديد من العوامل الإقليمية والدولية وكذا العوامل الداخلية في دفع النخب الحاكمة لتبني جملة من الإصلاحات السياسية، بهدف التكيف مع الوضع الراهن في سياق ما عرف بالإصلاحات الاستباقية للنظم السياسية العربية، حتى لا تنتقل لها عدوى الثورة على النظام القائمو إسقاط مرتكزاته كما حدث في كل من **تونس ومصر** .

1. **تطورات الدائرة الدولية و الإقليمية:** إن الظروف الدولية والإقليمية يمكن أن تشكل في أي بلد عاملاً دافعً ا إلى الإصلاحات السياسية . ويمكن أن ندرج العوامل الخارجية التي دفعت الجزائر بتبني الإصلاحات السياسية منذ أفريل 2011 إلى دائرتين هما:

أ- **الدائرة الدولية**: أضحى الإصلاح فكرة عالمية ارتبط بالتطورات التي شهدها العالم بعد انتهاء الحرب الباردة حتى نهاية عقد الثمانينات وبداية مطلع التسعينات فالمعطيات الدولية اليوم متغيرة، فهناك العولمة الجارفة التي تطرح مسألة الإصلاح وتحاول إعادة رسم الخريطة السياسية للدول العربية أو ما يسمى "**الشرق العربي**" بمفهوم **الباحث بومدين بوزيد** لتطال حتى و جوده تاريخيا واجتماعيا.[1]

وتستخدم القوى الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية العديد من الوسائل لتجسيد رؤيتها حول نشر الديمقراطية في الدول العربية ، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كالوسائل السياسية والإعلامية من خلال تصريحات المسؤولين الأمريكيين لدعم التحول الديمقراطي والتقارير التي تقدمها وزارة الخارجية عن حال الديمقراطية في هاته الدول ومن بينها الجزائر، وكذا استخدام

[1] - بومدين بوزيد ، حدود قوة الشارع في التغير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي ، محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 11، الصادر في افريل 2006، ص 53.

المؤتمرات الدولية لممارسة الضغوط على الدول غير الديمقراطية، أما بالنسبة للوسائل الاقتصادية حيث يتم الربط بين التحول الديمقراطي والمعونات الاقتصادية والمادية أو التصويت في المؤسسات النقدية العالمية ضد الدول غير المنسجمة مع الدعوة للتحول الديمقراطي .[1]

وكذلك الحال يقال بالنسبة للجانب الأوروبي ورؤيته حول مسائل نشر الديمقراطية والإصلاح السياسي في الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط حيث سعت أوروبا بانجاز هذا الهدف حتى قبل أحداث 11 سبتمبر، فتحقيق الإصلاح السياسي وبناء الديمقراطية ودعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان وحكم القانون هي عناصر أساسية من فصل "**الأمن والسياسة** " لعمل برشلونة 1995 (**الشراكة الأوربية المتوسطية**)،وكذا وفقاً لسياسة الجوار الأوربي التي تقدم إطاراً جديداً للعلاقات مع الدول العربية، وتقوم هذه السياسة على العلاقة الثنائية المباشرة بين الإتحاد وكل دولة على حدى، وفقاً لقدرة كل شريك على أقلمة سياساته مع توقعات الإتحاد الأوربي في مجالات القانون والحكم الراشد وحقوق الإنسان واقتصاد السوق،[2]وطبعاً الجزائر بحكم علاقاتها الاقتصادية مع أوربا فهي معنية بهذه الاعتبارات، ورغم ذلك تبقى هذه الضغوط الدولية من أجل الإصلاح محل شك باعتبار أنها خاضعة لمنطق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية.

ب. الدائرة الإقليمية: سارع النظام السياسي في الجزائر إلى الإصلاح في محاولة منه للتكييف مع التحولات السياسية في بيئته الإقليمية، الذي تزامن مع الانطلاقة الحقيقية بما يسمى بالحراك الثوري والاحتجاجي بتونس إثر تضحية محمد البوعزيزي بنفسه في ديسمبر 2011، نتج عنها سقوط رأس النظام فيها لتمتد بعدها رقعة الاحتجاجات عبر كامل المنطقة العربية مع التباين في مستوى التأثيرات من دولة إلى أخرى **(مصر – ليبيا- اليمن – سوريا)**، وبالتالي أصبح الوضع ينذر بانتقاله إلى الجزائر مع النصف الأول من شهر جانفي 2011، الذي شهد احتجاجات لم يسبق لها مثيل لكن على مستوى محدد من المناطق.[3] فقد خرج الشباب إلى الشوارع تنديداً بمشكل

---

[1] - حمزة محمد أبو حسن، إشكاليات السياسة الخارجية الأمريكية وقضايا الإصلاح السياسي في الوطن العربي في ظل النظام السياسي الدولي الراهن ، مرجع سابق، ص 112.

[2] - بومدين بوزيد ، مرجع سابق ، ص ص 127-130.

[3] -Bruce O.Riedel, Whistling Past the Graveyard ,in book, Kenneth M. Pollack and Others, The Arab Awakening: America and the Transformation of the Middle East, opcit, p206.

البطالة وكذا التعسف في السلطة واستخدامها وصلابة النظام الحاكم وعدم المشاركة الفعلية في صنع القرار، لكن هذه الاحتجاجات تم فرملتها باعتبار أن الجزائر عانت من ويلات العنف والإرهاب وما يسمى بذاكرة الحرب الأهلية وفترة العشرية السوداء في التسعينات، هو العامل الأساسي الذي حال دون تطور هذه الاحتجاجات إلى حراك ثوري على غرار ما حدث في تونس ومصر وليبيا.[1] وهو الأمر نفسه الذي تطرق إليه **الباحث ناصر جابي** بما أطلق عليه "**بتعقل الجزائريين**"الذين إكتوا بنيران حرب أهلية تزيد على عقد من الزمن وراح ضحيتها أكثر من **200** ألف مواطن وهو تعقل يمكن قياسه بنوعية النقاش الاجتماعي والسياسي في السنوات الأخيرة مقارنة بالطرح الذي كان سائداً خلال تسعينات القرن الماضي المعروف **بالطرح الثقافوي والإيديولوجي** بدل **الاقتصادي الاجتماعي والسياسي،** وهو طرح غير قابل للتفاوض لارتباطه بما يسميه **إيمانويل تود "استفزاز العمق الأنثروبولوجي للمجتمع**" الذي له علاقة بالتحولات الديموغرافية السريعة التي تعيشها المجتمعات كما حدث في الجزائر، لكن ما لمسناه في مطالب الحركات الاحتجاجية منذ جانفي 2011 هو الابتعاد عن الإشكالات الإيديولوجية الثقافوية.[2]

وقد كان لتأثيرالةالليبية أثراً بارزاً، حيث كان للأزمة الليبية انعكاسات كبيرة على الجزائر أكثر من تأثير الحالتين التونسية والمصرية، حيث أن الأوضاع في ليبيا بعد سقوط القذافي وانقسام ليبيا بين مجموعة طرابلس ومجموعة بنغازي، وكذا تدخل حلف الناتو بقواته وخاصة فرنسا جعل الجزائر تدق ناقوس الخطر، وخاصة الخوف من امتداد الحركات الإرهابية واستغلالها للسلاح الليبي، حيث احتلت هذه الحركات القواعد العسكرية لنظام القذافي وانتشر السلاح في دول الساحل وأصبح يؤرق النظام السياسي الجزائري المتخوف على سلامة أراضيه من أن تكون ملجأ للقاعدة في بلاد المغرب العربي، ناهيك عن تأثير ما يسمى حركة داعش.[3] ولعل الهجوم على **المجمع الغازي بتقنتورين** { عين أمناس ولاية إليزي بالجنوب الجزائري} بتاريخ 2013/01/20، الأخطر من نوعه باعتباره هدد الشريان الاقتصادي للبلاد، وهو نتيجة منطقية للانفلات الأمني الخطير في منطقة الساحل برمتها، وخاصة أن الاعتداء تم من طرف جماعة إرهابية تابعة للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بقيادة الإرهابي **مختار بلمختار**، تم على إثرها احتجاز أكثر من **600 عامل**

---

[1]- **Bruce O.Riedel, opcit, p206**.

[2]- ناصر جابي، لماذا تأخر الربيع الجزائري ؟ ، الجزائر: منشورات الشهاب، 2012 ص 32.

[3]- **B**ruce **O**.**R**iedel,Opcit,0 p208.

جزائري وأكثر من **40 رهينة** من جنسيات أجنبية مختلفة، وقد استخدم منفذيها احدث الأسلحة العسكرية، واغلبها تم الحصول عليها نتيجة فوضى السلاح في ليبيا التي تجاوزت أكثر من **20 مليون قطعة** سلاح وأكثر من **1000 تاجر للسلاح** تنشط في السوق السوداء، وما يؤكد خطورة التحدي الأمني على الجزائر هو ما أعلنته قوات الجيش الوطني في بيانها الصادر في أحد أعداد مجلة الجيش مصادراتها لكميات كبيرة من السلاح المهرب على الحدود بين ليبيا والجزائر ومالي... من 123 قذيفة مضادة للدبابات و193 قذيفة صاروخية 283 حشوة قذيفة صاروخية 82 سلاح كلاشنكوف....، وكذلك تصريح وزير الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية **عبد القادر مساهل**:" **نحن قلقون جدا من حضور القاعدة بين الثوار الليبيين، وهو ما استطاع أن يحصل عليه هذا التنظيم من أسلحة ثقيلة ومتطورة مما سينعكس على أمن المنطقة**".[1]

فرغم التأثير السلبي لهذا الهجوم الإرهابي على الاقتصاد الجزائري إلا إنها كسبت تعاطفا دوليا كتصريح كاتبة الدولة للشؤون الخارجية **هلاري كليتون**:" **لا أحد يعرف وحشية الإرهاب مثل الجزائر**"، وهذا دليل على خبرة الجزائر الكبيرة في مكافحة الإرهاب الدولي، وهو ما يتطلب تعاونا دوليا على حد تعبير ممثلة وزيرة الخارجية الكندية **نولك** :".. **هذا الاعتداء يعبر عن استهداف الإرهابيين لرمز الشراكة التجارية العالمية... وحل المشكل الإرهاب يكمن في التعاون الدولي**". [2]

ج- **الدائرة الوطنية:** والتي يمكن بدورها تقسيمها إلى قسمين هما:

*- **القسم الرسمي { صناع القرار}**: لم يكن مصدر الضغوطات من أجل تبني الإصلاح والتغيير السياسي خارجي فقط (الضغط الأمريكي والأوربي)، بل أيضا هناك دعوات متجددة من قبل أحزاب المعارضة السياسية في ظل الأزمة المجتمعية التي تعيشها الجزائر بمختلف تجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونتيجة للركود الذي يميز أداء المؤسسات السياسية الرسمية، والتخبط في الأداء الاقتصادي رغم ارتفاع أسعار البترول أو ما يسمى "**البحبوحة المالية**"، لكن من دون أن يتم استغلالها في إقامة المشاريع التنموية ليستفيد منها فئة الشباب ذات الحضور الديموغرافي الكبير وما عقد من الوضع هو ارتفاع مدركات الفساد الذي وصل إلى المؤسسات ذات

[1] - عمراني كربوسه ، زروال سهام، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القدافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05، أكتوبر 2014، ص ص 100- 111.

[2] - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

المكانة الرمزية كشركة المحروقات الحكومية **{سوناطراك}**.[1] ولعل السبب وراء تردي هذه الأوضاع وعلى كافة الأصعدة مردة بالدرجة الأولى إلى أن عملية اختيار الموظفين المدنين من السياسيين والإداريين يتم وفقا لمعيار الولاء بدلا من معيار الكفاءة، وهو ما يتعارض مع دولة القانون.[2]

كما لم تكن فقط أحزاب المعارضة التقليدية هي الداعية لمراجعة قواعد منظومة الحكم، بل حتى الأحزاب الدائرة في فلك السلطة أصابها نوع من الارتباك حيال الوضع المتأزم وبالتالي ضرورة التعامل مع هذا الوضع. في هذا السياق برز اتجاهين أساسيين لتفسير مبادرة الجزائر في الإصلاحات السياسية هما:

- **الاتجاه الأول:** يرجعها إلى عاملين أثنين؛ الأول متعلق بالانقسامات الحاصلة داخل النظام السياسي وفشله في مواجهة الأزمات المختلفة، والثاني مرتبط بالتغيرات في تطوير وتنظيم المجتمع المدني .
- **الاتجاه الثاني:** يرجعها إلى إدراك القيادة والنخب السياسية داخل النظام بقناعة الاستجابة للمتطلبات الداخلية{ أحزاب المعارضة} المنادية بالإصلاح السياسي، باعتباره الخيار الأفضل قبل أن تجبر مكرهة بضغوطات القوى الخارجية على التغيير والذي قد تكون عواقبه وخيمة.

والجزائر على غرار النظم السياسية العربية أدركت خطورة هذا الخيار، لأنه قد يؤدي إلى اضطرابات واسعة من شأنها أن ينجم عنها حدوث انقلاب على نظام الحكم، وعليه تكون فتح بوابة الإصلاحات أضمن لها للحفاظ على أمن واستقرار البلاد وامتصاص غضب الشعب.[3]

وعلى الرغم من بعض الانجازات التي حققتها الجزائر على مستوى آليات الديمقراطية خاصة ما يتعلق بالتعددية السياسية والإعلامية، إلا أنها لم ينتج عنها تحقيق الإصلاح الجذري الشامل الذي يهدف إلى مواكبة التحولات السياسية الدولية التي حدث في دول العالم لأنها تمت بطريقة انتقائية وشكلية ، ولا تزال رهنية التجاذبات السياسية القائمة على أساس نقص الوعي الديمقراطي،

---

[1]- طارق عاشور الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 37 شتاء 2013، ص36.

[2] - فتحي بولعراس،الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35 صيف 2012، ص 84 .

[3] - المرجع نفسه، ص ص 15 16.

ولعل التعديلات الدستورية في عام 2008 لدليل على ذلك، التي لم تكن في مستوى تطلعات الشعب.[1]

*-**القسم غير الرسمي { الشعبي}:** تمثلت في مختلف الحركات الاحتجاجية التي شهدتها البلاد أواخر 2010 وبداية 2011 المطالبة بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتوسيع هامش الحريات السياسية، نذكر منها ما يلي:

- **احتجاجات الزيت والسكر**: انطلقت في 04 جانفي 2011 في الغرب الجزائري ضد الارتفاع الفاحش في أسعار المواد الاستهلاكية* وبعدها بيوم حدثت مظاهرات في حي باب الوادي الشعبي بالعاصمة، ثم انتقلت في اليومين المواليينتقريبا إلى مختلف أنحاء الوطن (**أكثر من 20 ولاية)**، حيث حمل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين **15-30 سنة** شعارات ومطالبفي هذه المظاهر ات تنادي بتحقيق العدالة التوزيعية والتنمية الاقتصادية؛ وتوفير مناصب الشغل الهاجس الأكبر الذي يتخبط فيه معظمهم؛ حيثتلقوا تعاطفا من كل الفئات العمرية. من منطلق أن غالبية الشبابالذين يمثلون تقريبا 75% من السكان يعانون من البطالة، التي قدرت حسب بعض الإحصائيات غير الرسمية بحوالي 25 % بينما الإحصائيات الرسمية قدرتها ب 10%. [2]وقد عبرت هذه الاحتجاجات عن عدم التوازن في توزيع الثروة وكذا التباين في مستويات النمو بين المناطق خاصة بين المناطق الساحلية والداخلية ومناطق الجنوب أو بمعنى آخر بين الشمال والجنوب، إضافة إلى الاحتجاج عن عدم استفادة المواطنين من مداخيل الريع وهذا نتيجة الثروات اللامتناهية التي يملكها المسؤولون السياسيين كمظهر من مظاهر الفساد الذيانعكس سلبا على التنمية بمظهرهما الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي. وكغيرها من الاحتجاجات الماضية فلم تخل من

---

[1]- عبد الوهاب بن خليف، الإصلاح السياسي في الجزائر: الواقع والأفاق الملتقى الوطني حول الإصلاحات السياسية في الجزائر يومي 22 /23 افريل 2013، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، 2015.

* - ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية تدخل في إطار أزمة الغذاء الناجمة عن الازمة الاقتصادية العالمية 2008، و التي كانت لها تداعيات على العديد من دول العالم الذين خرجوا إلى الشوارع للتعبير عن غضبهم جراء هذه الأزمة كباكستان – بنغلاديش -بوليفيا –ومن الدول العربية كمصر –تونس – المغرب.

[2]- Omar Kitani ,Radicalization of the Youth Movement in Algeria in a book ,Clare Solomon and Tania Palmieri, Spring Time: The New Student Rebellions, London: Verso, 2011, p 264.

الاشتباك والاحتكاك مع قوات الأمن.[1] ولهذا وصفت هذه الموجة من الاحتجاجات بأنها الأكبر والأعنف منذ تلك التي عاشتها الجزائر في أحداث أكتوبر 1988، وخاصة أنها أرفقت بمظاهر " **ظاهرة البوعزيزية**" بقيام **24شاب** ًجزائري ًا بالتعبير عن احتجاجهم بحرق أنفسهم، فتوفي منهم 08 أشخاص .[2]

وبسب حساسية الظرف الزمني لهذه الأحداث والتي تزامنت مع موجة ما يسمى "الحراك الثوري الاحتجاجي"حر ّ كت السلطة الرسميةسريع ًا لاحتواء الأمر، فعقدت في 8 جانفي 2011 اجتماع وزاري مشترك توج باتخاذ جملة من التدابير لغرض خفض أسعار الزيت والسكر من خلال دعمها بتكلفة عادلت نحو **53 مليار** دينار جزائريوإ قرار إعفاءات وتخفيضات جبائية وجمركية على المواد الأولية المستوردة الموجهة لإعادة تصنيع المواد الواسعة الاستهلاك، أما المواجهة الميدانية للحوادث فتميزت بالحرص على منع استعمال العنف غير المبرر في مواجهة المحتجين، ومن ذلك توقيف ضابطي شرطة في الأمن الولائي لولاية المسيلة في 8 جانفي 2011 على أثر مقتل أحد الشبان.[3]

- **احتجاجات أيام السبت:** لقد اعتبر النظام السياسي أن هذه الاحتجاجات هي احتجاجات مطلبية ذات طابع اقتصادي بالأساس (كنتيجة لارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية) وهي بذلك لا تحمل أي بعد سياسي في الغالب، كما كان في احتجاجات تونس، مصر ، ليبيا ... التي طالبت بإسقاط النظام. فقد سعى حزب **التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية** بإضفاء الطابع السياسي على احتجاجات الزيت والسكر **جل** أعطائها زخم ًا كبير ًا وأملا في أن تمتد رقعة الاحتجاجات إلى مختلف أرجاء البلاد، إذ دعا رئيس الحزب **سعيد سعدي** إلى احتجاجات يوم السبت في 22 جانفي2011 بالعاصمة تنطلق من ساحة أول ماي لتصل إلى مقر البرلمان للمطالبة بالإفراج عن السجناء الذين اعتقلوا خلال المظاهرات الأخيرة ورفع قانون الطوارئ واستعادة الحريات الفردية والجماعية التي يكفلها الدستوروحث ّ ل جميع المجالس المنتخبة، لكن قوات الأمن أحبطتها استنادً ا إلى قرار منع المسيرات في

---

[1] - Yassin Temlali Social Revolts in Algeria and Tunisia in book, Clare Solomon and Tania Palmieri, Opcit, p 258.

[2] - منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين- التحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 218.

[3] - المرجع نفسه. نفس الصفحة.

العاصمة المستثناة من قائمة الولايات المسموح بها بتنظيم المسيرات المتخذ في عقب حوادث منطقة القبائل في عام 2001. وهذا رغم المحاولات المتكررة لتنظيم المظاهرات والمسيرات من قبل **التنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية** * **CNDC**، في تنظيم مسيرة السبت 12 فيفري، إلا أنها فشلت في ظل رفض المصالح الأمنية لمنحها الترخيص، وأصبحت الدعوات لا تجد صدى حتى لدى جموع الجزائريين، وباتت **الدعو ة إلى المسيرات غير ذات شأن كما وصفتها وكالات الأنباء العالمية** على غرار **وكالة رويترز** .[1]

وقد حاولت التنسيقية الوطنية مواصلة تنظيم مسيرات احتجاجية أخرى لكنها لم تحقق النجاح المنشود وبعد شهر من تأسيسها انقسمت الحركة إلى قسمين: هما أحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني، وقد قررت الأحزاب السياسة مواصلة حملة الاحتجاجات، لكنها واجهت قهر الحكومة لها، كما أن انقسام الحركة الاحتجاجية افقدها التنسيق بين المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما أعطى الانطباع بأن هناك حر كتين مختلفتين ذات مطالب متباينة. [2]

من خلال ما سبق يمكن استخلاص خصائص الحركة الاحتجاجية في الجزائر التي تميز بما يلي:

- الطابع العفوي للحركة الاحتجاجية إذ لم توجه من الخارج.
- الطابع السلمي كسبل للتعبير عن السخط وعدم الرضا خارج القنوات التقليدية للعمل السياسي الحزبي أو الجمعوي النقابي، وخاصة أن التجارب أثبتت فشل الأحزاب السياسية بأنواعها المختلفة في القيام بأي دور في التغير السياسي .
- قصر المدة، إذ لم تكن طويلة الأمد وكانت جهوية وغير متناسقة وطنيا، ولم يتوفر فيها شرط الزخم العددي والديمومة .
- افتقارها لقيادات سياسية شابة تساهم في تجديد الحياة السياسة، لأنها تفتقد لشروط حراك التغير كما حددها المفكر **تشارلز تيلي** { الجدارة، الوحدة، الزخم العددي، الالتزام}.

---

* - ضمت ممثلين عن حزب التجديد الجزائري وحركة الإصلاح الوطني والحركة من أجل الشباب والديمقراطية وحركة الانفتاح وجمعية العلماء المسلمين وعددا من المنظمات النقابية المستقلة، ومن الشخصيات السياسية مثل رئيس الحكومة السابق أحمد بن بيتور .

[1] - منصور لحضاري، مرجع سابق، ص ص 219-220.

1 - Ahmed Aghrout et yalhia H .zoubir, Aegerie: des reformes Politique pour eluder le «printemps arabe », opcit, p137 .

- الحركة الاحتجاجية ذات طابع شبابي تتخذ أساليب غير تقليدية في النشاط السياسي كاعتمادها على الوسائط الالكترونية والشبكات العنكبوتية .[1]

لكن السؤال الذي يطرح نفسه **لماذا لم تنجح هذه الحركة في التحو ّ ل إلى حركة كبيرة تقود إلى الإصلاح السياسي؟ ولماذا بقيت الجزائر في منأى عن الحركات والمظاهرات الشعبية التي تحولت إلى ثورات وهزت المنطقة العربية ؟**

القول أن الجزائر حققت الاستثناء العربي يبقى على درجة من النسبية لأن الجزائر تشترك مع الدول العربية التي شهدت ثورات بسمات وخصائص ميزت المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي منه تغذت جموع الجماهير، حين قررت إحداث القطيعة مع الممارسات السابقة، وقد عبر عن هذه الأوضاع الرئيس بوتفليقة بقوله :"...**لكن هل يمكن القول أن كل شيء على ما يرام ؟ لا بكل تأكيد، فثمة أمراض اجتماعية مستشرية كالرشوة والمحاباة والتبذير والفساد..."**[2] وبهذا تشكل الجزائر استثناء وا ٍنما هناك مجموعة من العوامل التي جعلتها تحتفظ بخصوصياتها، نذكر منها ما يلي:

- **أحدث أكتوبر 1988 أو "ربيع الجزائر المبكر"**: يرجع الكثير من الخبراء والمحللين أسباب تجنب الجزائر الحراك الثوري إلى الفترة العصيبة التي عاشتها خلال" العشرية السوداء" Black Decade في التسعينات من القرن الماضي، وجاءت كنتيجة مباشرة لأحداث أكتوبر 1988 أو "**ثورة الحرية**" كما سميت، والتي أطلقت عليها لاحقا "ربيع الجزائر المبكر".[3] وقد نتج عن هذا الحراك أنذاك حزمة من الإصلاحات السياسية أدت إلى زوال نظام الحزب الواحد **(FLN)** وتوسيع دائرة المشاركة في الحياة السياسية والمرونة في التعامل مع المسائل التي تخص حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتنظيمات، وفتح الباب أمام الصحافة المكتوبة الوطنية أو الجهوية، واعتبرت هذه المؤشرات الطريق نحو الانتقال

---

[1]- عصام بن الشيخ، ظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية بالجزائر: فرص إدخال ورقة الشارع.... الغرف المغلقة للأحزاب السياسية والإدارة في كتاب بوحنية قوي وآخرون، الانتخابات الرئاسية الجزائرية { افريل 2014} والأسئلة الحرجة، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص ص147-148.

[2] - منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 223.

[3]- وفاء مرزوق، قراءة في تعثر مسار "الربيع العربي" في الجزائر في مؤلف: التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، مرجع سابق ، ص 307 .

الديمقر اطي، لكنها لم تدم طويلا حتى جانفي 1992 أين تم وقف المسار الانتخابي بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FiS) في أول استحقاق انتخابي في البلاد عام 1990، لتدخل الجزائر بعدها في حرب أهلية دامت عشرية كاملة بين الجماعات الإسلامية المسلحة وقوات الجيش والأمن وما ميزها من معاناة ورعب، أثرا سلبا في نفسية الشعب الجزائري.[1]

في هذا السياق يعتقد معظم الجزائريون أن تنظيم حركة احتجاجية كبيرة تهدف إلى قلب نظام الحكم القائم سترجعهم إلى الأحداث الدموية التي عاشوها في سنوات التسعينات.[2]

- **النفط ودوره في كبح الحراك الثوري:** أكد العديد من الباحثين أن النظام الجزائري تجنب الدخول في الحراك الثوري بفضل توزيع عائدات البلاد الضخمة من الغاز و النفط خاصة مند العام 2011، حيث حققت الجزائر دخلا تجاوز ال**ـ70 مليار دولار** من عائدا النفط والغاز، وحتى عام 2010 كانت الجزائر رابع أكبر منتج للنفط الخام في إفريقيا بعد **نيجيريا وانغولا وليبيا،** كما تعتبر الجزائر رابع مصدر للغاز في العالم بعد**روسيا وقطر وا يران**.[3]

وعليه قام النظام السياسي في الجزائر في التحكم في الأوضاع وتسيرها باستغلال عائدات النفط من أجل إبعاد شبح أعمال العنف التي تهديد باستقرار الجبهة الاجتماعية، وعملت على رفع الأجور ودعم المواد الغذائية الأساسية، ولتخفيف من نسبة البطالة في صفوف الجزائريين وفرت ما يسمى صندوق دعم الشباب (ONSEJ).[4]

---

[1]- Ahmed Aghrout et yahiaH.Zoubir ,opcit PP138- 139.

[2]- Ibid P140 .

[3]- وفاء مرزوق، مرجع سابق، ص ص 312-313.

[4] - Ahmed Aghrout et Yahia H.Zoubir ,opcit P 140.

المطلب الثاني: مضامين الإصلاحات السياسية الجديدةو التعديل للستور ي 2016.

لقد كان للمتغيرات الإقليمية والداخلية دورا في دفع صانع القرار في الجزائر للقيام بالإصلاحات السياسية في إطار التفاعل الإيجابي مع الأحداث التي شهدتها الجزائر في عام 2011، إذ بدأ ما أطلق عليه كل من الباحثين **يحي الزوير و أحمد أوغروت** "**بقطار الإصلاحات السياسية**"، على غرار وقف حالة الطوارئ، والقوانين العضوية الست الشهيرة، والعمليات الانتخابية { تشريعيات 2012/ رئاسيات 2014} وأخيرا التعديل الدستوري2016.

1.**وقف حالة الطوارئ State of Emergency:** اعتبرت أولى خطوات الإصلاح السياسي الذي تم على أثرها عودة الحياة السياسية إلى مجراه الطبيعي، علما أنه تم إقرارها بعد وقف المسار الانتخابي في فيفري 1992 بحجة مكافحة الإرهاب وضمان أمن واستقرار البلاد، واستمرت رغم الهدوء النسبي الذي شهدته الجزائر في السنوات الأخيرة، وكان الهدف منها هو تقيد الحر يات المدنية، ولهذا كانت محل انتقاد من قبل أحزاب المعارضة السياسية و المدافعين عن حقوق الإنسان وكانت من الشعارات التي رفعت في المظاهرات الشعبية منذ بدايتها في عام 2011 عبر أرجاء التراب الوطني.

وأمام هذا الضغط تم اتخاذ مجموعة من القوانين من بينها نص يضع حد لحالة الطوارئ باستثناء العاصمة، وذلك سعيا إلى تكريس الديمقراطية، وفي هذا الصد قال الرئيس بوتفليقة إن رفع حالة الطوارئ التي دامت 19 سنة **تفتح صفحة جديدة على طريق الإصلاحات السياسية كلها...، التي لا يمكن أن تكون مثمرة في غياب الإصلاحات السياسية**"، لكن هذا القرار كان متبوعا بتشريع يمكن القوات المسلحة (الجيش) من متابعة محاربة الإرهاب كما كان متبع في ظل حالة الطوارئ، مما يمكن الجيش من مواصلة إشر افه على الحالة الأمنية الداخلية و التي تمثل جزء من قواعد الطوارئ المؤرخة في جوان 2001 التي لم تصبح مدنية قط. [1]

وبتاريخ 15 أفريل 2011ألقى الر ئيس بوتفليقة خطابا للأمة، أعلن فيه عن نيته وضع برنامج إصلاحات سياسية، لتعميق المسار الديمقراطي وقال السيد الرئيس: "....**فبعد استعادة السلم والأمنوا ٍطلاق برامج تنموية طموحة، وبعد رفع حالة الطوارئ، قررت استكمال هذا المسعى**

[1] - Ahmed Aghrout et Yahia H.Zoubir ,opcit ,pp, 144-145.

ببرنامج إصلاحات سياسية الغاية منها تعميق المسار الديمقراطي، وتمكين المواطنين من مساهمة أوسع في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.....". [1]

طبعا اعتمد هذا الخطاب ورقة طريق لرسم الخطوط العريضة لفصول الإصلاحات التي شكل لها الرئيس هيئة لإدارة المشاورات السياسية، وقد أسندت رئاسة هيئة المشاورات السياسية إلى رئيس مجلس الأمة **عبد القادر بن صالح** وعين له مساعدين أثنين هما المستشاران في رئاسة الجمهورية **محمد علي بوغازي** والجنرال المتقاعد **محمد تواتي**، وخلال شهر كامل أي بين 21 ماي و21 جوان 2011، أجرت الهيئة سلسلة لقاءت مع القوى السياسية الوطنية، وجرى خلالها مناقشة مراجعة الدستور وثمانية محاور مطروحة لمراجعة قوانين عضوية موجودة أو صياغة لنصوص قانونية جديدة وتتمثل في قانون الانتخابات، قانون الأحزاب واستحداث تشريعات جديدة في ما يتعلق بتحديد التنافي مع العهدة البرلمانية، وتوسع فرص تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وقانون خاص بالإعلام،[2] إلى الجانب القانونين المتعلقة بالجمعيات والولاية الذين صدرا عام 2011، وقد تمت المصادقة على جميع هذه القوانين من قبل غرفتي البرلمان (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) بعد نقاشات أثرت النصوص وعدلت في بعض الأحكام الواردة فيها.

2.قوانين الإصلاحات الجديدة: جاءت عقب خطاب الرئيس بوتفليقة عام 2011 موجه للشعب الجزائري، وقد أعلن فيه عن تبني جملة من القوانين المنظمة للحياة السياسية بشكل عام والتي عرفت فيما بعد "**بالإصلاحات السياسية الست الشهيرة**".و التي سبقها قانون الجمعيات المحلية عام 2011 . وتتمثل تلك الإصلاحات فيما يلي:

أ. **القانون العضوي رقم 01/12 المتعلق بالانتخابات في 12 جانفي 2012:** يتضمن هذا القانون أحكام خاصة بتحديد القواعد المتعلقة بعملية الانتخاب بدءا بتحديد طريقته على أن يكون هذا الأخير، وفقا للاقتراع العام المباشر و السري (المادة 2)، ويدوم يوما واحدا يحدد بمرسوم رئاسي كما هو منصوص عليه في (المادة 25) من هذا القانون، مع مراعاة الأحكام الأخرى

---

[1] - خطاب رئيس الجمهورية إلى الأمة بتاريخ 15 افريل 2011، موقع رئاسة الجمهورية {المرادية}، على الرابط: http://www.el-mouradia.dz/arabe/Discoursara/2011/04/html/D150411.htm.

[2] - عصام بن الشيخ، مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر، مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2011، ص 7، بتاريخ 2015/05/25. https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The_Algerian_reform_proposal

المنصوص عليها في هذا القانون العضوي، "تستدعي الهئية الانتخابية بمرسوم رئاسي في غضون الأشهر الثلاثة (3) التي تسبق تاريخ إجراء الانتخابات". الأهم في هذا القانون ما يتعلق بآليات الإشراف والمراقبة، فبالنسبة للإشراف على الانتخابات يكون من خلال استحداث لجنة وطنية تشكل حصريا من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية، ويتم وضعها بمناسبة كل اقتراع المادة { 168}، وقد حددت مهامها في المادة (170) تتمثل أهمها في "النظر في كل تجاوز يمس مصداقية وشفافية العملية الانتخابية – النظر في كل خرق الأحكام هذا القانون العضوي". كما تم استحداث اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات يتم وضعها بمناسبة كل اقتراع مهمتها السهر على وضع حيز التنفيذ الجهاز القانوني والتنظيمي المعمول به الذي يحكم الانتخابات المادة { 171}. تتشكل هذه اللجنة من أمانة دائمة تضم عدد من الكفاءات الوطنية وتعين عن طريق التنظيم، ومن ممثلي كل من الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات والمترشحين الأحرار الذين يختارون عن طريق القرعة من قبل المترشحين الآخرين المادة { 172}). كما يشمل أيضا القانون الأحكام الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، وبالنسبة لتوزيع المقاعد يترتب على طريقة الاقتراع النسبي على القائمة (المادة 84). ويتم توزيع المقاعد حسب نسبة عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى الأخرى، ولا تؤخذ في الحسبان عند توزيع المقاعد القوائم التي لم تحصل على خمسة في المائة (5 بالمئة) على الأقل من الأصوات المعبر عنها، ويكون المعامل الانتخابي المعمول به في توزيع المقاعد المطلوب شغلها، هو حاصل قسمة عدد الأصوات المعبر عنها، منقوصة منه الأصوات التي حصلت عليها القوائم التي لم تصل نسبة 5 بالمئة المادة {86}. [1]

ب. القانون العضوي 02/12 المتعلق بحالات التنافي مع العهدة البرلمانية: صدر هذا القانون 12 جانفي 2012، يهدف إلى وضع حد لتحقيق المكاسب الشخصية للنواب، نظرا لما تمنحه لهم العهدة الانتخابية عموما والعهدة البرلمانية على وجه الخصوص من مكاسب مالية، وهو ما دفع السلطة إلى إصدار هذا القانون، بحسب المادة 03 من القانون:" تتنافى العهدة البرلمانية مع وظيفة عضو في الحكومة، العضوية في المجلس الدستوري، عهدة انتخابية أخرى في مجلس شعبي منتخب، وظيفة أو منصب في الهيئات والإدارات العمومية والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية، أو العضوية في أجهزتها وهياكلها الاجتماعية، وظيفة أو منصب في مؤسسة أو شركة أو تجمع تجاري أو مالي أو صناعي أو حرفي أو فلاحي، ممارسة نشاط تجاري، مهنة حرة

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم12 /01 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالانتخابات، الجريدة الرسمية، السنة 49، العدد 01، 14 جانفي 2012.

شخصيا أو باسمه، مهنة القضاء، وظيفة أو منصب لدى دولة أجنبية أو منظمة دولية حكومية أو غير حكومية، رئاسة الأندية الرياضية أو الاتحادات المهنية."[1]

ج- **القانون العضوي رقم 03/12 المحدد لكيفية توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة:** حيث تم وضع مجموعة من المواد التي حددت كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، إذ تنص المادة 02 "على أنه يجب ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة أدناه ، بحسب المقاعد المتنافس عليها".[2] :" 20 بالمئة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة (4) مقاعد، 30 بالمئة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يوفق خمسة (5) مقاعد، 35 بالمئة عندمايكون عدد المقاعد يساو ي أو يفوق أربعة عشر (14) مقعدا، 40 بالمئة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين (32) مقعدا، و50 بالمئة بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج".[3]

د**. القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية:** صدر هذا القانون في 12 جانفي 2012، يتضمن الأحكام العامة المتعلقة بتعريف الأحزاب السياسية، كما هو وارد في المواد (4،3،2)، فمثلا تقر المادة 2 بإنشاء الأحزاب السياسية التي تعبر عن تجمع مجموعة من المواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون بغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية كما هو وارد في نص المادة 3، كما تم التأكيد على دورها ومهامها كما هو منصوص عليه في الموا اد 11-12-13-14، أما الأحكام الخاصة بتحديد شروط عملها فهو منصوص عليه في القسم الثاني من القانون العضوي المتعلق بالأسس والمبادئ، فمثلا تنص (المادة 8) لا يجوز طبقا لأحكام الدستور تأسيس حزب سياسي على أهداف مناقضة للقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، لقيم ثورة أول نوفمبر 1954 وللخلق الإسلامي، للوحدة والسيادة الوطنية، للحريات الأساسية، لاستقلال البلاد وسيادة الشعب وكذا الطابع الديمقراطي، والمادة 09 " لا يمكن للحزب السياسي أن يلجأ إلى العنف أو الإكراه ومهما تكن طبيعتها أو شكلها". والأهم في هذا القانون ما

---

[1] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم12 /02 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المحدد لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية، الجريدة الرسمية، السنة 49، العدد 01، 14 جانفي 2012.

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المتعلق القانون العضوي رقم 03/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المحدد لكيفية توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، الجريدة الرسمية، السنة 49، العدد 01، 14 جانفي 2012.

[3] - خالد بوهند، الانتخابات التشريعية الجزائرية: تغيير ديمقراطي سلمي أم عودة إلى نظام الحزب الواحد؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 37 شتاء 2013، ص 12

يتعلق بالشروط المتعلقة بالأعضاء المؤسسين وشروط التصريح بتأسيس حزب سياسي ودراسة مطابقة التصريح بتأسيسها، كما هو وارد في نص المادة 17 الخاصة بالشروط المتعلقة بالأعضاء المؤسسين، كأن يكونوا من جنسية جزائرية، أن يكونوا بالغين سن 25 سنة على الأقل، ويشمل منهم نسبة من النساء، وألا يكونوا قد سلكوا سلوكا معاديا لمبادئ ثورة أول نوفمبر 1954. أما بالنسبة لدراسة مطابقة التصريح بتأسيس الحزب السياسي، كما تنص عليه المادة 20 للوزير المكلف بالداخلية في أجل أقصاه ستون (60)يوما للتأكد من محتوى تصريحات وليتم بعدها الترخيص للحزب السياسي بعقد مؤتمره التأسيسي في أجل أقصاه سنة (1) واحدة، وفي حالة رفض الترخيص بعقد المؤتمر التأسيسي، يكون قرار الرفض معللا تعليلا قانونيا ويكون قابلا للطعن أمام مجلس الدولة في أجل أقصاه 30 يوما من تاريخ تبليغ الرفض.[1]

هـ.القانون العضوي رقم 05/12 المتعلق بالإعلام: صدر في 12 جانفي 2012، يتضمن أحكام خاصة بتحديد المبادئ والقواعد التي تحكم ممارسة الحق في الإعلام وحرية الصحافة {المادة الأولى}، كما يمارس نشاط الإعلام بحرية في إطار أحكام هذا القانون العضوي، وذلك في ظل احترام الدستور وقوانين الجمهورية { المادة الثانية}.

إضافة إلى تعريف أنشطة الإعلام كما هو محدد في {المادة الثالثة} "يقصد بأنشطة الإعلام كل نشر أو بث لواقع إحداث أو رسائل أو أراء أو أفكار أو معارف، عبر أي وسيلة مكتوب أو مسموعة أو متلفزة أو الكترونية، وتكون موجهة للجمهور أو لفئة منه،" تضمن القانون أحكام خاصة بمهنة الصحفي اذ تنص {المادة 73}:" يعد صحفيا محترفا كل من يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقائها ومعالجتها، ويتخذ من هذا النشاط مهنته المنتظمة ومصدرا رئيسيا لدخله"، وبالتالي "له الحق في الوصول إلى مصدر الخبر ما عدا في الحالات الآتية: عندما يكون الخبر متعلق بسر الدفاع الوطني أو يمس الخبر بأمن الدولة أو السيادة الوطنية مساسا واضحا، لسر البحث والتحقيق القضائي، أو من شان الخبر المساس بالسيادة الخارجية والمصالح الاقتصادية" {المادة 84}، كما تضمن القانون أحكام خاصة بآداب وأخلاقيات المهنة الذي أنشأت لأجلها مجلس أعلى ينتخب أعضاؤه من قبل الصحافيين المحترفين {المادة 94}، ويعرض كل خرق لآداب وأخلاقيات مهنة الصحافة أصحابه إلى عقوبات {المادة 97}، أما بخصوص دعم الصحافة وترقيتها فقد ورد في {المادة 127} من هذا القانون" تمنح الدولة إعانات لترقية حرية التعبير لا

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المتعلق القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية المؤرخ في 12 جانفي 2012 ، الجريدة الرسمية، السنة 49، العدد 01، 14 جانفي 2012.

سيما من خلال الصحافة الجوارية والصحافة المتخصصة. وتحدد مقاييس وكيفيات منح هذه الإعانات عن طريق التنظيم.[1]

هـ. القانون العضوي رقم 06/12 المتعلق بالجمعيات: صدر هذا القانون في 12 جانفي 2012، حسب هذا القانون في {المادة الثانية} تعتبر الجمعية تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تقاعدي لمدة محددة أو غير محددة ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لاسيما في المجال المهني، الاجتماعي، العلمي، الديني، التربوي، الثقافي، الرياضي، البيئي، الخيري، والإنساني. ويجب أن يحدد موضوع الجمعية بدقة ويجب أن تعبر تسميتها عن العلاقة لهذا الموضوع، غير أنه يجب أن يندرج موضوع نشاطاتها وأهدافها ضمن الصالح العام وأن لا يكون مخالفا للثوابت والقيم الوطنية والنظام العام والآداب العامة وأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها .

كما يحدد هذا القانون أيضا أن تستجيب الجمعيات للالتزامات خاصة المتعلقة بنزاهة عملياتها والشفافية في إدارتها، خاصة الإدارة المالية،واحترام قوانينها الأساسية، كتلك المتعلقة بميدان نشاطها واحترام الدستور وعدم المساس بالنظام العام، وفي حالة ثبوت أي خرق للنظام العام والتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد أو المساس بالسيادة الوطنية، كما هو منصوص عليه في {المادة 39}.[2]

3.الانتخابات التشريعية (10 ماي 2012): جرت هذه الانتخابات في ظروف إقليمية ووطنية مميزة، تمثلت في ظهور ما يسمى بالحراك الثوري- الاحتجاجي في تونس ثم مصر و البحرين... ، أما وطنيا فتتعلق بسلسلة الإصلاحات السياسية التي جاءت في أعقاب خطاب الرئيس بوتفليقة للأمة في أفريل 2011 والمتعلقة بالإصلاحات الست السابقة الذكر.

وقد علقت السلطة الحاكمة أمالا كبيرة على هذه الانتخابات وأكدت على ضرورة إنجاحها، وذلك للاعتبارات التالية:[3]

- إثبات أهمية الانتخابات كوسيلة للتغيير، وليس عن طريق الثورات وما يترتب عنها من عنف واللا إستقرار.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي القانون05/12 المتعلق بالإعلام المؤرخ في 12 جانفي 2012 ، الجريدة الرسمية، السنة 49، العدد 01، 14 جانفي 2012.

[2]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 06/12 المتعلق بالجمعيات المؤرخ في 12 جانفي 2012، الجريدة الرسمية، السنة 49، العدد 02، 14 جانفي 2012.

[3]-منير مباركية، الانتخابات التشريعية في الجزائر (10 ماي 2012): قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ص 3، 4. على الرابط بتاريخ 2015/05/12.
https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/art95.aspx

- توجيه رسالة للأطراف الخارجية، بأن الشعب الجزائري ملتف حول الإصلاحات السياسية المعلنة من قبل السلطات الجزائرية ومستعد لاختبار صدقيتها وحسن نواياها.
- تفهم أطراف العملية الانتخابية (خاصة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني) خصوصية هذا الاستحقاق وأهميته والتفاعل معه، من خلال إفراز قوائم انتخابية تعكس تغييرا فعليا في الممارسة -وتقديم شخصيات وبرامج تعيد الثقة في العملية الانتخابية.
- أن تسفر هذه الانتخابات عن مجلس شعبي وطني تعددي خاصة في ظل التطورات الحزبية وقواعد النظام الانتخابي الجديد.

لكن السؤال المطروح هل فعلا حققت الانتخابات التغيير الديمقراطي المنشود؟

لقد تميزت أجواء الحملة الانتخابية لتشريعات 2012 بجملة من المعطيات والظروف التي كان لها تأثير على العملية الانتخابية، باعتبارها من الإصلاحات السياسية المراد تطبيقها، نذكر منها ما يلي:[1]

- ظاهرة الانشقاقات الحزبية وانتشار الحركات التصحيحية داخل العديد من الأحزاب، كمظهر من مظاهر انعدام الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وغياب التجانس الداخلي فيها، نشير في هذا الصدد إلى الانشقاق داخل جبهة التحرير الوطني (FLN)، ومحاولة سحب الثقة من أمينه العام **عبد العزيز بلخادم** على خلفية تعيين القوائم الانتخابية للحزب، وكذلك الانشقاق الكبير لكتلة النهضة عن زعيمها بعد الانتخابات البرلمانية عام 1997.
- هناك تخوف من طغيان المال السياسي على الانتخابات وتهميش الفئات الضعيفة ماديا من التمثيل، وبالتالي استفحال ظاهرة الفساد السياسي **"وشرعنة"** العديد من مظاهره (تمويل الحملات الانتخابية وشراء الأصوات والذمم).
- طغيان ظاهرة العروشية والجهوية وتوظيفها للحصول على مقاعد في البرلمان خدمة للمصالح الشخصية.

[1]-عبد القادر عبد العالي، الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ص 10-11. على الرابط بتاريخ 2016/08/12 https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art194.aspx

- استفحال ظاهرة العزوف الانتخابي من قبل المواطنين (اللامبالاة)، في ظل ضعف الأحزاب القديمة والحديثة في تأطير الرأي العام وتزويده بثقافة المشاركة السياسية.

لقد أثرت المعطيات السابقة الذكر على مخرجات العملية الانتخابية، التي راهنت عليها السلطة الحاكمة باعتبارها المرحلة الأولى في تطبيق أجندة الإصلاح السياسي لعام 2011 والتي جاءت على عكس التوقعات، وذلك من منطلق النقاط التالية:

- ضعف نسبة المشاركة التي قدرت بـ **36.51**% رغم ارتفاع الهيئة الناخبة، وتوسيع قائمة الأحزاب المشاركة من **27 حزبا** إلى **44 حزبا** وعشرات القوائم الحرة وكذا دخول أحزاب عادة ما قاطعت الانتخابات مثل حزب جبهة القوى الاشتراكية (FFS)، وهو دليل آخر على تواصل ظاهرة العزوف الانتخابي في مختلف الاستحقاقات الانتخابية وخاصة البرلمانية، والسبب في ذلك يأس المواطنين من الانتخابات المحسومة سابقا لصالح أحزاب السلطة، وهو ما تأكد فعلا في نتائج تشريعات 2012، إذ فاز حزب جبهة التحرير الوطني بأغلبية المقاعد في البرلمان **220 مقعدا**، رغم الأزمة التي مر بها طيلة الحملة الانتخابية، وحل حزب التجمع الوطني ثانيا بحصوله على **28 مقعدا**، وهذا ما يوضحه الرسم البياني أدناه **رقم{ 09 }**:

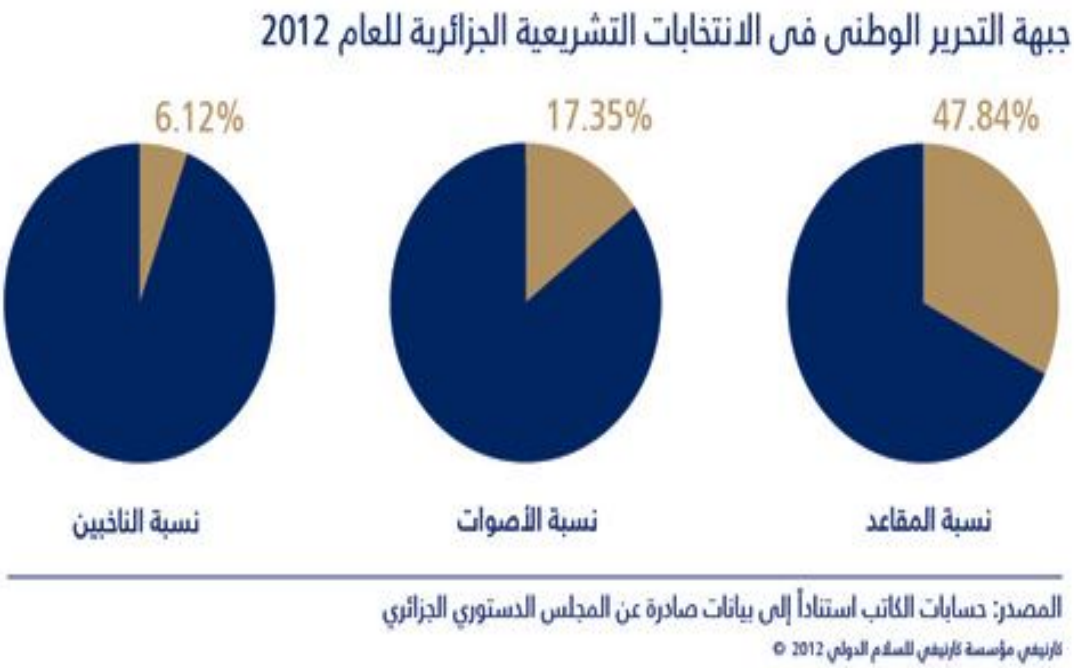

المصدر: الحسن عاشي، هل تتجنب الجزائر الربيع العربي؟ مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بتاريخ2016/02/23، على الرابط:http://carnegie-mec.org/2012/05/31/ar-pub-48293

وما يبرر تصدر أحزاب السلطة هو عدم ثقة المواطنين بالأحزاب الجديدة أو الأحزاب الموسمية، التي لا يشاهدها الناخب الجزائري إلا في المناسبات الانتخابية، وهو ما عبر عليه وزير الداخلية: "**خوف الشعب من الارتجال والمغامرة...**".[1]

وعليه يجسد الحفاظ على الوضع القائم بحد ذاته من النتائج غير المتوقعة رغم السياق الداخلي والإقليمي الذي جرت فيه الانتخابات، وعوض أن تؤدي إلى التغيير، وظّفت السلطة السياسية قواعد النظام الانتخابي لصالحها، وهو ما عبّ ر عنه رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في الجزائر؛ "أن جبهة التحرير الوطني كانت المستفيد الأول من النظام الانتخابي (النظام النسبي)، ورفع سقف الحصول على مقعد إلى **5%**، وكذلك الضمان المسبق لأصوات أفراد الجيش والأسلاك الأمنية"، في هذا السياق وصف رئيس حزب جبهة التغيير برلمان 2012 بأنه **"برلمان الجيش الشعبي الوطني"**.[2]

كما كشفت هذه الانتخابات عن خسارة فادحة للأحزاب الإسلامية المتحالفة في قائمة **"الجزائر الخضراء"** ممثلة في **حركة مجتمع السلم -حركة النهضة- حركة الإصلاح الوطني**، حيث حصلت فقط على 48 مقعدا وهي أقل ما حصلت عليه حركة **أبو جرة سلطاني** وحدها في انتخابات 2007، وهذا على عكس ما شهدته الأحزاب الإسلامية في كل من مصر، المغرب وتونس بحصولها على أغلبية المقاعد في البرلمان بعد الحراك الثوري والاحتجاجي؛ ولعل تفسير ذلك يعود إلى ما يلي:

- الأحزاب الإسلامية في الجزائر، وعلى رأسها **"حركة مجتمع السلم"** هي جزء من المنظومة السياسية ساهمت في شرعية النظام وتبرير سلوكه، وتفاعلت معه في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، ولهذا فهي خلافا للأحزاب الإسلامية في تونس، مصر لم تكن مستهدفة أو محل مطاردة من قبل نظام الحكم وأجهزته الأمنية.
- ازدواجية خطاباتها، وكثرة انشقاقاتها أثرا سلبيا على مكانتها ومصداقيتها.[3]

---

[1]-خالد بوهند، مرجع سابق، ص ص 21-22.

[2]- منير مباركية، الانتخابات التشريعية في الجزائر (10 ماي 2012): قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات، مرجع سابق. ص 15.

[3]-بوحنية قوي، الجزائر -المغرب- موريتانيا في ظل الربيع العربي، إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي، ص5-7، على الرابط بتاريخ 2016/10/23.
http://www.maspolitiques.com/ar/index.php/ar/2017-02-10-23-44-46/268-mag

- تداعيات سنوات الأزمة الأمنية بسبب العنف الذي شهدته الجزائر عقب فوز الإسلاميين في التسعينات، والذي لا يزال في ذاكرة الجزائريين (التخوف من عودة العنف)، كما أن هذه الأحداث تمنح للنظام مشاعر التخويف من سنوات العشرية السوداء واستغلال المناهضة للإسلاميين.[1]

ولهذا يمكن القول؛ أن الانتخابات التشريعية جسدت منطق الاستمرارية، فبعد مرور **23 عاما** تقريبا على التجربة الديمقراطية في الجزائر، لا يزال الحزب الحاكم منذ الاستقلال هو المتحكم في اللعبة السياسية في البلاد، وبالتالي إمكانية التغيير في الجزائر مرهونة بمدى فتح حزبي السلطة **جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي**(RND-FLN) المجال أمام الأحزاب الأخرى لتحقيق تواجد حقيقي تحت قبة البرلمان وليس تواجد شكلي لا يمكن أن يغيّر في مواقف السلطة التي تمرر القوانين التي تريدها من دون أي معارضة سياسية قد تعرقل مرور تلك القوانين.

4.الانتخابات الرئاسية أفريل 2014: جاءت هذه الانتخابات في سياق منطق الاستمرارية السياسية لا التغيير،و هو ما أكده إعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة لعهدة رابعة في انتخابات أفريل 2014 بحصوله على **82 %** من الأصوات المعبر عنها، على الرغم من تدهور حالته الصحية، خاصة أنه لم يشارك في حملته الانتخابية التي قام بها مسؤولون آخرون نيابة عنه.[2]

وقد استطاع الرئيس بوتفليقة أن يفرض نفسه، خاصة أن الأطراف الفاعلة في السلطة لم تتوصل إلى اتفاق حول من سيخلفه، واكتفت دوائر السلطة بالاحتفاظ بالاتفاق القديم الذي تم على أساسه اختيار الرئيس بوتفليقة سنة 1999، ولكن حالته الصحية أفرزت مشاكل جديدة أثرت على مصداقية السلطة.

ورغم إدراك المعارضة السياسية حقيقة هذا الوضع إلا أنها عجزت عن التأثير فيه، وفشلت في تحقيق مطلبها بتطبيق المادة 87 من الدستور بإعلان شغور منصب رئيس الجمهورية.[3] وبهذا منح

---

[1]-منير مباركية، الانتخابات التشريعية في الجزائر (10 ماي 2012)، مرجع سابق، ص18.

[2]- عابد شارف، الجزائر: انسداد سياسي وصعوبات ترتيب المرحلة الانتقالية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ص2. على الرابط بتاريخ 2016/05/12.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410281046990480 8.html

[3]- المرجع نفسه، ص ص2-8.

هذا الوضع مزيدا من المصداقية للخطاب الرسمي للسلطة التي تروج لأطروحة الحفاظ على نعمة الاستقرار والتخويف من التغيير والاستشهاد لما شهدته **مصر – تونس- سوريا** من فوضى واضطراب.

وا ٍذا كانت العهدات السابقة للرئيس بوتفليقة (1999-2009) قد عرفت تراجعا عن المكاسب التي تحققت بفضل الانفتاح السياسي الذي كر ّسه دستور عام 1989، فإن العهدة الرابعة شهدت هي الأخرى مزيدا من التضييق على الحريات والحقوق السياسية، حيث ظلت المعادلة السياسية مغلقة ومحصورة على مكونات النظام فقط، إذ يرتبط الوصول إلى المنصب والمسؤوليات بالولاء للدوائر المحيطة بالسلطة وا ٍرضاء أصحاب القرار الحقيقيين، وفي هذا الصدد قال رئيس الحكومة الأسبق **مولود حمروش** أن السلطة في الجزائر محصورة بين ثلاثة أشخاص وهم الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة**، وقائد أركان الجيش **قايد صالح**، وقائد المخابرات **توفيق مدين**، وينتمي الثلاثة إلى جيل حرب التحرير، الذي مازال يتحكم في المواقع الأساسية في السلطة، رغم أنه جيل يشكل أقل من واحد بالمائة من سكان البلاد.[1]

أما على الصعيد الاقتصادي؛ فهناك عجز واضح في مواجهة الأزمات، حيث يتجاوب النظام مع هذه الأزمات من خلال توزيع أموال النفط ومواجهة المظاهرات دون اتخاذ مبادرات إصلاحية حقيقية. ويتفق الوزير الأول السابق **عبد المالك سلال** مع تقارير صندوق النقد والبنك الدوليين على حجم دعم بعض المواد الذي بلغ مستوى لا يطاق ، حيث تجاوزت **25**٪ من الدخل القومي، لكن تخوف السلطة من غضب الشارع يمنع أي مراجعة في السياسة الاقتصادية المتبعة في العديد من الميادين[2].

وفي ظل غياب رؤية اقتصادية تؤدي إلى استغلال مداخيل النفط في بناء اقتصاد منتج، يرى خبراء اقتصاديون أنه سوف لن يحدث أي تغير في الطبيعة الريعية للاقتصادالجزائر ي، حيث ستبقى المحروقات تشكل **98 بالمئة** من عائدات البلاد، وسيبقى الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومما زاد الأمر سوءا هو تفشي الفساد وتهريب العملة، وارتفاع مستوى البطالة، وهو ما جعل **صندوق النقد الدولي** لا يستبعد عودة الجزائر إلى الاستدانة، خاصة إذا ما تواصلت انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية. [3]

---

[1] - عابد شارف، الجزائر: انسداد سياسي وصعوبات ترتيب المرحلة الانتقالية، مرجع سابق، ص ص 02-08

[2] - المرجع نفسه، ص ص 3-5.

[3] - فتحي بو لعراس، الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير، مرجع سابق، ص 84 .

5.التعديلات الدستورية 2016: كثر الحديث عن التعديل الدستوري لعام 2016، باعتباره تتويجا لمشروع الإصلاحات السياسية الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية في خطابه الموجه للأمة في 15 افريل 2011، الذي أريد أن يكون له تعديلا جذريا على خلاف التعديلات الدستورية السابقة، أو ما يجعل الرغبة في التعديل الدستوري يطال الدستور بمفهومه الموضوعي لا بمفهومه الشكلي على حد تعبير الباحث **عمار عباس** .

وقد عرفت الساحة السياسية جدلا حول الأسلوب الواجب اتباعه لإعداد مشروع التعديل الدستوري بين مطالب لمجلس تأسيسي في إطار انتخابات حرة و المصادقة عليه قبل أن يعرض على استفتاء الشعب للموافقة عليه، وبين رافضا لفكرة المجلس التأسيسي والاكتفاء أن يصاغ مشروع الدستور من قبل لجنة تقنية تضم خبراء في القانون الدستوري وشخصيات سياسية ، كما كان معمول به في إعداد مشاريع التعديلات الدستورية السابقة منذ عام 1976، ليتم الفصل في الأمر بتبني أسلوب اللجنة ذات الاختصاص، تعين من قبل رئيس الجهورية .[1]

فبعد قيام لجنة المشاورات الوطنية التي ترأسها رئيس مجلس الأمة، وبالاستماع إلى مكونات المجتمع المدني للوصول إلى أراء واقتراحات حول مراجعة الدستور، وبعدها تلتها جولة جديدة من المشاورات بعد الانتخابات التشريعية والمحلية التي جرت في نهاية 2012 وقادها الوزير الأول السابق **عبد المالك سلال**، تقتصر على وضع تصور للتعديل الدستوري 2016 ، وتوج هذا المسار بتقديم اقتراحات من طرف مجموعة عمل مؤهلة لهذا لغرض، ضمنت عملها في وثيقة أولية عرضت على رئيس الجمهورية للنظر فيها، والذي قرر على اثر ذلك تنصيب لجنة خبراء " **تتولى إعداد مشروع تمهيدي للقانون المتضمن التعديل الدستوري على أن يستند في أن واحد الى الاقتراحات المعتمدة التي قدمها الفاعلون السياسيون والاجتماعيون، والى توجيهات رئيس الجمهورية في الموضوع وذلك بغرض ترجمتها إلى أحكام دستورية .**"[2]

وفي إطار ما يعرف بالتغيير في الأشخاص وليس بالأسلوب وطريقة العمل على حد تعبير **ناصر جابي**، انطلقت المشاورات السياسية في نسختها الثانية برئاسة **أحمد أويحي** مع **150 حزبا** سياسيا وجمعية وشخصية وطنية في جوان 2014 في حين قاطعته العديد من أحزاب المعارضة السياسية، وهذا بعد أن نشرت رئاسة الجمهورية الوثيقة التي تتضمن التعديلات المقترحة على الدستور. وجاءت التعديلات المقترحة على الدستور في أربعة محاور أساسية:

- ديباجة الدستور.
- المبادئ العامة التي تحكم المجمع.

---

[1] - عمار عباس، محطات بارزة في تطور الدساتير الجزائرية، مجلة المجلس الدستوري، عدد2 ، 2013 ، ص7.

[2] - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

- تنظيم السلطات.
- والرقابة الدستورية.[1]

وهي محاور تم ترجمتها بإعادة صياغة **47 مادة**، وتم ترك المجال مفتوحا لأية اقتراحات أخرى فيما عدا تلك المتعلقة بالشوائب الوطنية والقيم والمبادئ المؤسسة للمجتمع الجزائري.[*]

فهذه التعديلات التي تمت في ظل حراك إقليمي ودولي جديد، وهو أيضا عامل مهم في تفسير تأخير ظهور التعديلات والبدء بدل ذلك بالقوانين العضوية وهي محاولة من النظام السياسي لامتصاص موجة الحراك الثوري العربي واستغلال عامل الوقت في انتظار تدهور الأوضاع فيها لاستعماللهكورقة ابتزاز للمواطنين ولأحز اب المعارضة المطالبة بالتغيير من أجل فرض حالة الجمود في الجزائر التي قد قدمت كحالة استقرار في جو إقليمي مضطرب.

أما بالنسبة لاختيار بوتفليقة لتوقيت تعديل الدستور فقد جاء في سياق الصراع السياسي داخل النظام السياسي بين الرئيس والمنظومة الأمنية العسكرية،، حيث نجح الرئيس في إعادة هيكلتها وتغيير قيادتها قبل شهور قليلة من التعديل، مما يجعل التعديل الدستوري يظهر كصراع من أجل مرحلة ما بعد بوتفليقة وتحضيرا لها.[2]

وقد أكد رئيس الجمهورية أن التعديل الدستوري 2016 سيكون عميقا، يمثل فرصة لإرساء دعائم دستور ديمقراطي من منطلق ما يلي:[3]

- السماح بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة فقط، وفقا لما جاء في المادة 88 مدة الرئاسة خمس(05) سنوات يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة فقط، ويتمثل هذا التعديل عودة إلى النص الدستوري الذي الغي في عام 2008 الذي جعل الترشح للرئاسة مفتوحا إلا أن التعديل خال من أي تعديل دستوري في المستقبل.

---

[1] -ناصر جابي، التعديل الدستوري في الجزائر وسؤال المشاركة في كتاب؛ بوحنية قوي وآخرون، الانتخابات الرئاسية الجزائرية { افريل 2014} والأسئلة الحرجة؟ مرجع سابق، ص27.

[*] - يتعلق الأمر بالطابع الجمهوري للدولة والنظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية والإسلام باعتباره دين الدولة والعربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن وسلامة التراب الوطني ووحدته، والعلم الوطني والنشيد الوطني باعتبارها من رموز الثورة والجمهورية.

[2] - ناصر جابي، دستور الجزائر: " ثرثار" يتحدث عن حقوق لا يضمنها، بدائل السياسات: مبادرة الإصلاح العربي، سبتمبر 2016، ص ص 4-5.

[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ 06 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري2016.

- تقييد التعديلات لسلطة رئيس الجمهورية في تعيين الوزير الأول {رئيس الوزراء}وا إنهاء مهامه، شرط استشارة الأغلبية البرلمانية، كما نصت عليه المادة 91**:" يضطلع رئيس الجمهورية بالإضافة إلى السلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور يعين الوزير الأول بعد استشارة الأغلبية البرلمانية.**
- منح سلطات جديدة للوزير الأول؛ فقد أصبح من حقه إخطار المجلس الدستوري كما نصت عليه المادة 166:" **يخطر رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الشعبي الوطني أو رئيس مجلس الأمة أو الوزير الأول المجلس الدستوري**"، إضافة إلى ذلك ووفقا للمادة 81 مكرر "**يمكن للوزير الأول أن يتلقى من رئيس الجمهورية، ضمن الحدود التي يضعها الدستور تفويضا لممارسة السلطة التنظيمية".**
- منح صلاحيات للبرلمان؛ حيث منحت له التعديلات الدستورية الجديدة صلاحيات واسعة على غرار المادة 133**:" الحق لأعضاء البرلمان استجواب الحكومة في إحدى قضايا الساعة ويكون الرد في أجل أقصاه عشرون(20) يوما".**
- منح صلاحيات للغرفة الثانية في البرلمان (مجلس الأمة) كالحق في اقتراح مشروعات القانون وذلك وفقا للمادة 136:" **لكل من الوزير الأول والنواب وأعضاء مجلس الأمة حق المبادرة بالقوانين، وتكون اقتراحات القوانين قابلة للمناقشة، إذا قدمها عشرون(20) نائبا أو عشرون(20) عضوا في مجلس الأمة، وتعرض المشاريع على مجلس الوزراء، بعد أخذ رأي مجلس الدولة ثم يودعها الوزير الأول حسب الحالة بمكتب المجلس الشعبي الوطني ومكتب مجلس الأمة.**
- كما حدد التعديل الدستوري 2016 العلاقة بين الحكومة والبرلمان، فهي تقوم على التعاون والتأثير المتبادل، ففي ما يخص مجالات التعاون بالنسبة للسلطة التنفيذية، هناك حق التشريع لرئيس الجمهورية بأوامر واقتراح القوانين من قبل الوزير الأول، أما السلطة التشريعية فمن حقها المصادقة على قانون المالية وعلى المعاهدات، وتفتح نقاش حول السياسة الخارجية، وفيما يتعلق بالتأثير المتبادل فتتمثل :

- حل المجلس الشعبي الوطني من قبل رئيس الجمهورية.
- المسؤولية السياسية للحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني، وتتقرر هذه المسؤولية بالوسائل التالية { عدم موافقته على مخطط الحكومة، التصويت بالثقة لصالح الحكومة بطلب من الوزير الأول، سحب الثقة}.

- وفيما يتعلق بالرقابة البرلمانية الأخرى على عمل الحكومة فتتمثل في { توجيه الأسئلة الشفوية والكتابية لأعضاء الحكومة المادة 152، استجواب الحكومة حول قضايا الساعة المادة 151، تشكيل لجان برلمانية للتحقيق في قضايا ذات الأهمية الوطنية المادة 180، استماع اللجان الدائمة لغرفتي البرلمان لأعضاء الحكومة المادة 151، تشكيل بعثات إعلامية مؤقتة حول مواضيع محددة المادة 134.

- ترقية الحقوق والحريات العامة؛ فقد تضمنت في أكثر من مادة، {المواد المادة 32، 34، 35، 36، 38، 39، 40، 41}، فمثلا تنص المادة 32 :" **كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو أي ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي**"، وجاء في المادة 38:" **الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطنة مضمونة**"، **والمادة 41:" يعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات وعلى ما يمس سلامة الإنسان البدنية والمعنوية".**
- ترقيةالحقوق السياسية للمرأة وتوسيع تمثيلها في المجالس المنتخبة، وهذا ما أكدته المادة 31 مكرر التعديل الدستوري المؤرخ في 15 نوفمبر 2008:" **تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. يحدد قانون عضوي كيفيات تطبيق هذه المادة.**"
- ترقية حقوق الأحزاب السياسية تضمنت في المادة 53؛ إذ تستفيد الأحزاب السياسية دون أي تمييز من الحقوق التالية { حرية الرأي والتعبير والاجتماع، تمويل عمومي عند الاقتضاء يرتبط بتمثيلها في البرلمان كما يحدده القانون، ممارسة السلطة على الصعدين المحلي والوطني من خلال التداول الديمقراطي.
- استقلالية السلطة القضائية؛ أوضحت المادة 156 أن السلطة القضائية مستقلة وتمارس في إطار القانون، وتم تحديد مهمتها في المادة 157 تنص على:" **تحمي السلطة القضائية المجتمع والحريات، وتضمن للجميع ولكل واحد المحافظة على حقوقهم الأساسية".**

المطلب الثالث: تقييم الإصلاحات السياسية الجديدة.

اعتبر المتتبعون أن الإصلاحاتالسياسية في الجزائر التي اقرّ ها الرئيس بمشاو ات واسعة؛ ذات طابع ايجابي لاستكمال مسيرة الإصلاح السياسي منذ دستور 1989، خاصة في الظروف التي عرفتها المنطقة العربية برمتها {ثورات الربيع العربي}؛ حيث اعتبروا أن تلك الإصلاحات جنّبت الجزائر سلبيات الربيع العربي، وقد تميزت بجو من الهدوء والسلمية تمثلت في إقرار مختلف القوانين الدستورية والتعديلات المنظمة للعملية السياسية والانتخابية السالفة الذكر، في حين اعتبر آخرون خاصة أحزاب المعارضة السياسية، أنها إصلاحات شكلية على أساس جملة التحديات التي حالت دون تحولها إلى إصلاحات جذرية وعميقة ومن بين هذه التحديات نجد:

- **طابع المنحة** : لم تتم المبادرة بالإصلاحيات عن طريق نقاش وطني واسع أو على أساس تفاوضي مع القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، بل تم الاكتفاء بمجرد "مشاورات" عين لها لجنة تابعة للنظام؛ والدليل على ذلك هو عدم موافقة عدد كبير من الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية لها شملت رؤساء سابقين **(شاذلي بن جديد، اليامين زروال)** ورؤساء الحكومات**(مقداد سيفي، مولود حمروش، أحمد بن بيتور، علي بن فليس)** الذين انتقدوا لجنة الحوار، ودعوا إلى توسع دائرة الحوار الوطني. وعلى الرغم أن الأغلبية التي شاركت في عملية المناقشات أكدوا على ضرورة مراجعة الدستور أولا من أجل السير نحو الديمقراطية والحرية، وضرورة تقليص عدد العهدات الرئاسية، فيما اقترح آخرون ، وضع حكومة مؤقتة من أجل التسيير الحسن لبرنامج الإصلاحات، وهو الشيء الذي رفضته السلطة، والدليل على ذلك أن لجنة (CNCRP) رفعتتقرير ها النهائي إلى رئيس الجمهورية، و تم على أثرها إقرار القوانين العضوية إلى رئيس الجمهورية، التي تم الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء وبعدها تم مناقشتها واعتمادها من طرف غرفتي البرلمان[1].
- **الطابع الأمني:** أسندت مهمة الإصلاحات إلى وزارة الداخلية لان الهاجس الأمني في هذه الإصلاحات هو الذي جعل وزير الداخلية يشرف عليها، على أساس أن نظام الحكم الحالي خائف على مصيره حسب تصريحات أحزاب المعارضة السياسية، مما يجعل جديتها في الإصلاح مطعون فيها، باعتبارها تجسد الإصلاح السياسي من فوق وليس من القاعدة.

[1] - Ahmed Aghrout et H. YahiaZoubir , opcit p146 .

- **الطابع التشريعي العادي**: لا يمكن اعتبار مشاريع قوانين الإصلاحات التي أصدرها النظام الجزائري عام 2011 تغيرا حقيقيا وعميقا، بل تم اعتبارها "عمل تشريعي عادي"، والغريب في الأمر أنها اعتبرت كحد فاصل نحو التحول الديمقراطي، لكن ما تم فعلا هو مجرد عملية استبدال قوانين بأخرى، والتي كان جزءا كبيرا منها موجودا منذ عقديين من الزمن، ولكن عدم تطبيق هذه القواعد هو الذي أخر عملية الانتقال الديمقراطي وقد عبر أحد الملاحظين للمشهد السياسي الجزائري عن ذلك "**تتلخص الإصلاحات المنشودة في عملية أكيدة هي تعويض قوانين بقوانين أخرى والتي بدورها لا تحترم أبدا**".[1]

والمعروف أن الجزائر لا تعاني نقصا في القوانينوا ٍنما مشكلتها تكمن في مدى التزام النظام بالقوانين الموجودة و الجزائريين لا يريدون تغييرا لقوانين بقوانين أخرى، لان هذه النصوص القانونية دون بعد سياسي واضح ، ولم تتضمن آليات التغيير الشامل للنظام السياسي ، وحتى مشاريع القوانين الجديدة التي أعلنها الرئيس **بوتفليقة** هي أقل جودة من القوانين المعمول بها سابقا [2] .

ففيما يتعلق بالأحكام التشريعية الجديدة الخاصة بالأحزاب السياسية نجد أن هذه الأخيرة في تزايد مستمر، إذ تم الترخيص لثلاثين حزب جديدا قبل الاستحقاق الانتخابي التشريعي 2012، ومنذ ذالك التاريخ اصدر وزير الداخلية بيانات تعلن عن تراخيص جديدة بتفعيل أحزاب أخرى أو ممن يسمح لها بتنظيم مؤتمراتها التأسيسية، لكن هذا التزايد في عدد الأحزاب دون أن يكون لها وجود فعلي يفقدها قيمتها في نظر المواطنين الذين يحيرهم هذا التضخم المفرط والفوضوي في المشهد السياسي الحزبي، الذي لا يعبر عن أي رغبة حقيقية في تعزيز الديمقراطية في البلاد بل هو مرتبط بنقطتين أساسيتين هما:

- رغبة السلطة القائمة على تقييد قوى المعارضة والعمل وفقا لمبدأ " **فرق تسد**".
- تنامي شبكات ناشطة في الاقتصاد غير الرسمي، ورغبتهم في التواجد في الحقل السياسي بصيغ مختلفة للدفاع عن مصالحهم الخاصة [3].

---

[1]- Ahmed Aghrout et H. YahiaZoubir , opcit, p147.

[2]- بوحنية قوي، الجزائر -المغرب- موريتانيا في ظل الربيع العربي، إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي؟، مرجع سابق، ص8.

[3]- ناجي سفير، تطورات الوضع السياسي في الجزائر في سياق التغييرات الجارية في العالم العربي، من مؤلف حسن كريم و آخرون، الربيعالعربي ثور ات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات ، مرجع سابق ،ص 388.

أما بخصوص توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، فالقراءة التحليلية للزيادة المطردة في عدد النساء المرشحات و المنتخبات في المجالس التمثيلية كان لها دور سلبي على العملية الانتخابية من حيث مساهمته في تشتيت أصوات الناخبين، كما أن القبول التدريجي للمرأة داخل الفعل الاجتماعي والسياسي الجزائري من دون الحاجة إلى فرض وجودها بقرار سياسي سينعكس بالسلب على مفهوم التمثيل، لأنه سيحول المرأة المنتخبة من ممثل للإرادة الشعبية إلى معبر عن إرادة السلطة الحاكمة التي منحتها هذا التوسع في الحضور داخل الفعل السياسي بقوة القانون المفروض لا بقبول وا رادة الناخب، وبالتالي هي اقرب إلى التعيين منها إلى التمثيل والانتخاب، كما تحدث البعض أن تدعيم تمثيل المرأة لم يكن وليد مطالب شعبية، وا نما تطبيقا لأجندة غربية، ولعل الموقف الإيجابي للمراقبين الدوليين دليل على ذلك، بمعنى البحث عن شرعية خارجية للحفاظ على استمرارية النظام. [1]

وبالنسبة للقانون الإعلام، لا يختلف القانون الجديد على ما ينصه قانون الإعلام القديم مع فارق بسيط يتمثل في استبدال المحاكم "**بسلطة ضبط**" جديدة للصحافة ، مهمتها استقبال الطلبات أما بالنسبة إلى أعضاء هذه الهيئة، فيتم تعين نصفهم من قبل النظام، في حين يتم اختيار النصف الثاني من بين الصحفيين[2].

والحال نفسه يقال بالنسبة لقانون الجمعيات الذي دخل حيز التنفيذ في سنة 2012 بعد المصادقة عليه مباشرة؛ الذي يعد من أكثر القوانين انتقادا من قبل المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية على حد سواء، كما تعتبره أحزاب المعارضة من أهم مؤشرات التراجع عن الإصلاحات التي عرفتها الجزائر منذ إقرار دستور عام 1989، والتي تجسدت في جزء منها في القانون العضوي سنة 1989 المنظم لأشكال التنظيم الجمعوي، وهذا التراجع يعد دليلا آخر على عدم رغبة السلطة في المضي نحو إصلاحات سياسية حقيقية تؤدي إل التغيير المنشود، إذ تم التراجع بموجبه عن النظام التصريحي إلى جانب المادة 39 التي تسمح بتوقيف أو حل أي جمعية بسبب " تدخلها في الشؤون الداخلية للدولة أو المساس بالسيادة الوطنية"، وتبعا لهذه المادة يمكن للإدارة منع أي مواطن من إبداء رأيه في تسيير الشؤون العامة المحلية أو الوطنية، كما اعتبرت منظمات المجتمع المدني أن هذا القانون ينتهك حرية تأسيس الجمعيات وحقها في التعاون فيما بينها والانضمام إلى جمعيات في الخارج، كما يمنعها من حق التمويل، حيث أقرت الحكومة البند المتعلق بمنع (التمويل الخارجي) للجمعيات لأسباب ترجع إلى الوضع الذي تمر به المنطقة العربية ودور منظمات

---

[1] - طارق عاشور، مرجع سابق، ص ص 41-42.

[2] - فتحي بولعراس الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير، مرجع سابق ، ص17.

المجتمع المدني فيه بوجه عام، مع العلم أن هذا البند يناقض المادة 41 من الدستور الجزائري التي تضمن حرية التعبير وحرية الجمعيات والتجمع، وكذلك المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية المصادق عليه من طرف الجزائر في 12 سبتمبر 1969.[1]

إن الظروف التي جرت فيها الانتخابات التشريعية سنة 2012 والانتخابات الرئاسية سنة 2014 ونتائجها كرست الموقف القائل بأن عملية الانتخابات بأنواعها الثلاثة لا تغدو وسيلة من وسائل التغيير السلمي المؤدي إلى التداول الدوري على السلطة وفق ما تمليه قواعد الانتخابات الحرة والنزيهة، بل هي آلية من الآليات المعتمدة من طرف سلطة القرار من أجل إعادة النخب السياسية لنفسها تماشيا مع المستجدات، وذلك للمحافظة على استمرارية بنية النظام السياسية والاقتصادية مع تغيير مضبوط في المجالات التي تعرف أزمة كالمنظومة الدستورية للحفاظ على التركيبة السياسية للقوى الحاكمة أو المستفيدة من استمرارية نظام الحكم على حاله.[2]

أما بالنسبة للتعديل الدستوري 2016؛ فهو بدوره عرف جملة من الانتقادات، على غرار تشديده على مسألة الحريات بشكل مبالغ فيه، والتي لا تعد أولوية من ناحية مطلب التغيير باعتبار أنها قد نصت عليهاللدساتير التي شهدتها الجز ائر منذ الاستقلال، كدستور عام 1989 ، وكذلك دستور 1996، إذ نصت ديباجته على أن:" **الدستور فوق الجميع، وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية"، إضافة إلى المادة 43 التي تنص صراحة على:" حرية التعبير، إنشاء الجمعيات، والاجتماع مضمونة للمواطن".**[3]

وبالتالي فإن هذه المسألة هي غير ذات شأن لأن التعديلات الدستورية تجاهلت الأزمة الحقيقية التي يعاني منها النظام السياسي الجزائري المتعلقة **بأزمة شرعية المؤسسات.**

---

[1]- عروس الزوبير، مستقبل الإصلاح في الجزائر في مؤلف أحمد يوسف أحمد وآخرون، مستقبل التغيير في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص ص 883-884.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 884-885.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 881-882.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للإصلاحات السياسية في الجزائر.

إن مسار عملية الإصلاحات السياسية في الجزائر عرفت العديد من المحطات والمنعرجات والتحديات، جعلت الدراسيين يحاولون كل مرة استشراف مستقبل النظام السياسي، وفي هذا الصدد برز سيناريوهين أساسيين في الوقت الراهن حاولا كل واحد منهما تبرير طرو حاته، فبين سيناريو الاستمرارية للإصلاح السياسي، وبين سيناريو الاستعصاء الديمقراطي، وهذا ما سنوضحه في المطلبين الموالين.

المطلب الأول: سيناريو الديناميكية والتطور.

ينطلق أنصار هذا السيناريو من فرضية مفادها أن النخب الحاكمة في الجزائر اقتنعت بضرورة التغيير السياسي من منطلق أن هذا الأخير أصبح حقيقة لا مفر منها خاصة أمام المطالب المتجددة النابعة من البيئة الداخلية وضغوط البيئة الخارجية، وما يدل على ذلك المحطات التي شهدتها في محاولتها لإقامة دعائم نظام ديمقراطي قوامه التعددية السياسة ونظام قائم على اقتصاد السوق، وهذا طيلة السنوات الماضية، حيث تمكنت من مواجهة مختلف التحديات داخلية كانت أو خارجية و عملت على فتح مختلف ورشات الإصلاحات السياسية، ورغم تعرض العملية الديمقراطية في الجزائر إلى نكسات خلال **العشرية السوداء**، إلا أنها رفعت التحدي وتوجهت نحو إحداث تحولات سياسية و اقتصادية و اجتماعية من خلال الأخذ بمتطلبات وآليات الحكم الراشد وخاصة بعد اعتلاء الرئيس بوتفليقة سدة الحكم الذي يرجع له الفضل في إقرار قانون السلم والمصالحة الوطنية. فالإصلاحات السياسية الجديدة هي تتويج لمسار الإصلاحات السياسية السابقة على جميع الأصعدة حسب أنصار هذا السيناريو.

فمند عودة المسار الانتخابي عام 1995 وفوز الرئيس اليامين زروال بمنصب الرئاسة باشر جملة من الإصلاحات السياسية ، أهمها قانون الرحمة الذي يعتبر أول مظاهر استتباب الأمن في البلاد وخطة في مسار الإصلاح السياسي، ليتم تثمين هذا القانون **بقانوني الوئام المدني والمصالحة** الوطنية الذين هندسا لهما **الرئيس بوتفليقة** مند اعتلائه سدة الحكم بعد انتخابات رئاسية عام 1999وقد اعتبر من المكتسبات السياسية التي ساهمت في استقرار الوضع ومباشر ة النخب الحاكمة لمختلف ورشات الإصلاح السياسي ومن أبرزها:

- **معالجة ملف الهوية الوطنية**: وتمثل في القضية الأمازيغية وتكريس اللغة الأمازيغية كلغة وطنية مند عام 2002، مما يعبر عن رغبة النخب الحاكمة في الجزائر لم شمل الشعب الجزائري الذي يتمتع بتعدد ثقافاته وحضاراته.

- **ديمومة الفعل الانتخابي**: وهو ما يسهل للشعب الجزائري بممارسة حقه وبحرية من اختيار ممثليه على كافة المستويات وعن طريق انتخابات عامة يقال عنها حرة وشفافة. أدخلت البلاد عهد المشروعية الديمقراطية. [1]
- **ديناميكية المؤسسات التشريعية**: على أساس ما تقوم به المؤسسات التمثيلية في ممارسة صلاحياتها الدستورية، فرغم الانتقادات التي توجه إلى البرلمان باعتباره يوظف لشرعنة قرارات السلطة، إلا أنه لا يمكن الجزم بذلك، فمثلا نجد في الفترة مابين 1997 إلى 2002 وهي الفترة التشريعية الأولى بعد إنهاء انتخابات ديسمبر 1991، إذ ناقش البرلمان وصوت على 76 نصا قانونيا وساهمت الحكومة ب 61 مشروع قانون، كما صادق البرلمان على 09 أوامر رئاسية وحاول نواب الشعب اقتراح 20 نصا قانونيا (تم تمرير أربعة منها)، وفيما يتعلق بالرقابة فقد قامت المؤسسة التشريعية في الفترة الممتدة مابين 1997 -2002 بطرح 501 سؤال شفوي، وأودعت 715 سؤالا مكتوبا، وأجرت ثلاث استجوابات للحكومة، وأنشأت ثلاث لجان تحقيق، وكرست أيضا هذه الممارسة في الفترة التشريعية الممتدة من 2002 و 2007، حيث طرح 347 سؤالا كتابيا، ووجه 559 سؤالا شفويا على الحكومة. [2]
- **إقرار حقوق وحريات المواطنين**: أورد الدستور الجزائري حقوق المواطن وحرياته باعتبارها ضرورية للتأسيس للمواطنة الفعالة، من هذه الحريات نذكر منها: [3]

- **حرية الرأي و التعبير**: تعد الجزائر من أكثر الدول العربية انفتاحا التي تمنح هامش اكبر لحرية الرأي والتعبير، خاصة بالنسبة للمواطن العادي، إذ يستطيع هذا الأخير أن يعبر عن أرائه ومواقفه في مختلف القضايا والأطراف بما فيها الشخصيات السياسية البارزة حتى لشخص رئيس الجمهورية هذا بمقارنة بحرية التعبير الجماعية التي تشير السلطة تحفظات

---

[1]- مذكرة حول الإصلاحات في الجزائر، قدمت من طرف الجزائر أمام قمة السبع الكبار بالولايات المتحدة (سي ايلاند) الو.م.أ 09 يونيو 2004، موقع رئاسة الجمهورية، ص2 على الرابط:
www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualitie/actualitie-memorandum.HTM

[2]- محمد بوضياف النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 29 شتاء 2011، ص21.

[3]- منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة و حالة المواطنة في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2013، ص ص، 195-197

إزائها ويجعلها مشروطة الحصول على التراخيص، خاصة أنها عادة ما تصاحبها أعمال عنف أو تخريب.

– **حرية الصحافة**: تتمتع بهامش كبير من الحرية مقارنة بالعديد من البلدان العربية الأخرى، خاصة حرية التعبير في وسائل الإعلام المكتوبة، فهي أكثر تحررا وانفتاحا على القطاع الخاص ويتجلى ذلك في مختلف الصحف اليومية المستقلة التي تنتقد سياسيات الحكومة ومؤسسات الدولة.

- **حرية العمل الجمعوي**: فقد عرفت انتعاشا مع بداية الانفتاح السياسي في السنوات الأولى من التسعينات من خلال ظهور عدد كبير من الجمعيات بلغ عددها 90 ألف جمعية.
- **التمكين السياسي للمرأة**: تعتبر الجزائر رائدة في تمكين المرأة سياسيا مقارنة بدول عربية عديدة، وهذا ما جسده التعديل الدستوري عام 2008 {المادة 31} مكرر" تعمل الدولة على تجسيد المناصفة بين الرجل والمرأة كغاية قصوى وكعامل على ترقية المرأة وازدهار الأسرة وتلاحم المجتمع وتطوره "، وفي هذا السياق تعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع تمثيلها في المجالس المنتخبة، يحدد قانون عضوي كيفية تطبيق هذه المادة.[1] وحسب تقرير الإتحاد البرلماني الدولي لعام 2008 احتلت الجزائر **المرتبة 113** عالميا بنسبة تمثيل تقدر بـ 77 بالمئة، وبحثا عن آليات لدعم ومشاركة المرأة وتمكينها في الحياة السياسية وكذا الاقتصادية اعتمدت الجزائر آليتين هما:
- نظام الحصص (الكوتا)؛ وهو نظام تبنته أكثر من 77 دولة عبر العالم ، فقد حقق برلمان 2007 قفزة نوعية من حيث تواجد المرأة تحت قبته، إذا صنفت الجزائر في المرتبة الأولى عربيا ومغاربيا، وفي المرتبة **26 دوليا** بنسبة تمثيل تقدر بـ **25.58 بالمئة** .
- التحفيز المادي للحركة الجمعوية النسوية والأحزاب السياسية والمؤسسات الاقتصادية**:** إذ تم تدعيم الهيكل الجمعوي النسوي باعتماد عدة جمعيات تهتم بقضايا المرأة وصل عددها إلى قرابة 70 ألف جمعية.[2]

- **تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي**: رغم أن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر جاءت متأخرة وتم الشروع في معظمها خلال فترة التعديل الهيكلي حيث رافقتها تحرير الأسعار وإغلاق المؤسسات العمومية(أكثر من مئة) وتسريح للعمال (أكثر من

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري 2008، مرجع سابق.

[2]- منير مباركية ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة و حالة المواطنة في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 190-191.

400.000) عامل بين 1995 و 1997، لكن مع ذلك لم يمنعها من مواصلة مسار هذه الإ ّ صلاحات، وهو الأمر الذي تجسد بإبرام اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي ومواصلة التفاوض حول الانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية، وعملا بذلك تقوم الجزائر على المستوى الداخلي بالتغييرات والتعديلات اللازمة وبمراجعة القوانين، قصد تكييفها مع اقتصاد السوق، فقد تم فتح المجال أمام الشراكة والاستثمار الخاص محليا كان أم أجنبيا، وتقديم التشجيع لهما، ومن مخرجات ذلك هو إسهام يقدر بأكثر من 06 ملايير دولار من الاستثمار الخاص المحلي، وما يزيد عن 10 ملايير دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة، ويمثل القطاع الخاص الراهن أكثر من 50 بالمئة من حجم إرادات البلاد .

- **تبني مقاربة الحكم الراشد في التنمية**: في سياق الطرح التنموي لتحقيق إقلاع اقتصادي، عملت الجزائر على تطوير الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجمع المدني من أجل التوصل إلى عقد اقتصادي واجتماعي يوطد شراكة حقيقية بين الحكومة والحركة النقابية والمستخدمين، وقد سمحت السياسة الاقتصادية والمالية التي انتهجتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة بشكل متواصل بإدخال الصرامة والانسجام على اختيارات تخصيص الموارد العمومية وا إدارتها، وتتمثل أحد الأهداف المركزية الإستراتجية للإصلاحات في تنويع قاعدة الإنتاج الصناعي والزراعي والخدماتي بغية التقليص تدريجيا من التبعية إزاء المحروقات،[1]

وبالتالي فالإصلاحاتالسياسية الجديدة في الجزائر لم تنطلق من فراغ وا إنما من رصيد كانت بدايتها دستور 1989 الذي انتقل بالنظام إلى التعددية وفتح المجال أمام الحريات طبقا لمواد كثيرة، منها المواد 39-40-53، وقنن مبدأ الفصل بين السلطات، كما عرف هذا الدستور عدة تعديلات نتيجة لبعض الاختلالات على مستوى الممارسة أهمها التعديل الدستوري 1996و 2008، وهذه التعديلات مرتبطة بالتحولات التي تعرفها البلاد على كافة المستويات، فضلا عن مستجدات الطرفين الداخلي والخارجي، كما كشفت تلك التعديلات على أن طبيعة دساتير الجزائر هي دساتير مرنة وليست جامدة تعبر عن الديناميكية في العملية السياسية، وعلى الرغم من إقرار تأثير السلطة التنفيذية ممثلة في شخص رئيس الجمهورية على عملية إعداد مختلف الدساتير، إلا أننا لا يمكن أن نضفي عليها **"صفة الشخصنة"** على حد تعبير **البروفيسور فرحاتي عمر** بل هي محصلة تفاعل وتشارك بين مختلف فواعل صنع القرار{ برلمان، مجتمع مدني، شخصيات

[1] -مذكرة حول الإصلاحات في الجزائر، موقع رئاسة الجهورية ، مرجع سابق .

وطنية....}، وهي جميعها مرتبطة بخصوصية السياق العام التي جاءت فيه تلك الإصلاحات السياسية، لكن في مجملها تهدف إلى فتح المجال أمام الحريات والانفتاح على التعددية كما اقرها دستور 1989 أو لإدخال بعض الإصلاحات على المؤسسات الرسمية كفتح المجال لثنائية العمل البرلماني وثنائية السلطة التنفيذية المنصوص عليها في دستور 1996.[1]

ومن أجل تعميق الممارسة الديمقراطية كان زلاما إحداث تغييرات جوهرية، وهذا ما تبنته الجزائر من خلال تعديل المنظومة القانونية والسياسية برمتها، والتي اقرها مجلس الوزراء في دورتين في شهر أوت وسبتمبر وتوجت بمجموعة من التشريعيات وهي القوانين العضوية المتعلقة بالانتخابات، الأحزاب السياسية، ترقية التمثيل السياسي، حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، قانون الإعلام، وقانون الجمعيات، والتي تصنف تحت تسمية **المنظومة القانونية والسياسية للإصلاحات**.[2]

وقد اعتبرها **البروفيسور فرحاتي** تمثل مرحلة تحول حاسمة في مسار الإصلاحات السياسية في البلاد، التي تم تجسيدها بشكل مدروس ومتأني وبأهداف واضحة ومحددة، كما أن هذه القوانين تفاعلت إيجابا مع ثلاث اعتبارات أساسية:

أولا/ أنها استمدت عددا من نصوصها من مطالب الطبقة السياسية التي تم استشارتها من طرف اللجنة التي ترأسها رئيس مجلس الأمة حاليا **عبد القادر بن صالح.**

ثانيا/ تتمثل في الإرادة الحقيقية للإصلاح التي ظهرت من خلال تبني عدد من النصوص المهمة التي تحقق نقلة نوعية في مسار التحول الديمقراطي، وهذا مؤشر على أن الإصلاحات ليست شكلية كما اعتبرتها أحزاب المعارضة،وإنما هي إصلاحات جدية على غرار قانون الانتخابات الذي حقق لأول مرة مجموعة من الضمانات المهمة، كالإشراف القضائي الذي كان مطلبا ملحا من طرف قوى المعارضة السياسية تحديدا، ونفس الأمر يتعلق بقانون تمثيل وترقية المرأة في الحياة السياسية، الذي تصادف مع التعديل الدستوري لعام 2008 مع ضرورة التدرج في العملية السياسية، لأنها قد تواجه بعض الصعوبات في التطبيق بالنظر إلى المعطيات المرتبطة بالطبيعة المحافظة لبعض الولايات في الوطن.

---

[1] - عمر فرحاتي، الدستور المرتقب مطالب بتوضيح أكبر لدور مجلس الأمة وتوسيع الآليات الرقابية للبرلمان، جريدة النصر، بتاريخ 2013/04/21.

[2] - ـــــــ، الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إلزامية التغيير وراهن الممارسة في احمد السوسي، في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية، أعمال وحدة البحث في القانون الدستوري والجبائي المغاربي، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة- تونس.

ثالثا/ تعبر عن سلوك حضاري للطبقة السياسية وأيضا عن وعي كبير للشعب الجزائري بضرورة الالتفاف حول تلك الإصلاحات والعمل على إنجاحها. [1]

ويستند أصحاب هذا السيناريو إلى استطلاعات الرأي لقياس تطور أراء ومواقف المواطنين في الدول العربية تجاه مجموعة من القيم والمبادئ، كالحريات والتعددية ومفهوم الديمقراطية والحكم الرشيد و المشاركة السياسية والعمل المدني، كما يرصد القيم الاجتماعية والثقافية الصادرة عن الباروميتر العربي (ARAB BAROMETRE) أو ما يطلق عليه "**مقياس الديمقراطية العربي**" ، فمثلا صدرت عام 2013 الدورة الثالثة من الاستطلاعات بعنوان **هل تفادت الجزائر الربيع العربي؟** أظهر الاستطلاع أن نسبة الرضا مثلا عن الوضع الاقتصادي ارتفعت بشكل كبير بعد إحداث ثورات الربيع العربي، ففي عام 2013 صنفت نسبة **66 بالمئة** من الجزائريين الوضع الاقتصادي على أنه إما جيد (**57 بالمئة)** أو جيد جدا(**09 بالمئة)** هذا مبرر بفعل عدة عوامل، أهمها إقرار الحكومة زيادة الإنفاق الاجتماعي بعد بداية الحراك العربي مباشرة؛ إذ تم زيادة نسبة رواتب القطاع العام بنسبة **34 بالمئة** وزاد الإنفاقالحكومي على دعم السلع والسكن، كما تم دعم بر امج القروض للشباب، كما ارتفع إجمالي الإنفاق العام بنسبة **25 بالمئة** تقريبا.

كما يبين الاستطلاع كذلك؛ أن المواطنين يعتبرون أن حرية الشخص مكفولة أكثر مما كانت عليه من قبل حتى مقارنة بالشهور الأولى التي تلت الربيع العربي، ففي عام 2011 كانت نسبة **54 بالمئة** من المواطنين تشعر بالأمان، ولكن هذه النسبة ارتفعت في عام 2013 إلى حوالي **69 بالمئة** وهذا بفعل جهود النظام في السيطرة على المجموعات المسلحة في البلاد. [2]

بالنسبة للآراء تجاه الأداء الحكومي، وجد **{الباروميتر العربي}** أن نسبة التقييم الإيجابي لأداء الحكومة ارتفعت بشكل كبير في 2013، حيث أعتبرأكثر من نصف الجزائر يين أن الحكومة تقوم بعمل جيد إجمالا تجاه إدارة مشاكل محددة مثل خلق فرص العمل وتقليص عدم تكافؤ الدخل، ففي عام 2011كانت نسبة الجزائر يينالذين قالو ا أن الحكومة تقوم بمجهود بزيادة العمالة لا تتجاوز 20 بالمئة (17 بالمئة و 15 بالمئة على التوالي)ار تفعت النسبة إلى حوالي الثلث **(31 بالمئة)** عام 2013، وبخصوص نسبة من يوافق بقوة على أن الإصلاح ينبغي أن يتحقق تدريجيا وليس مرة واحدة فهو الآخر له علاقة بالرضا المتزايد عن أداء الحكومة ، حيث كانت نسبة الجزائريين الذين تقبلو ا الإصلاحات التدريجية عام 2011 54 بالمئة، وتقاربت مع النسبة المسجلة في عام 2006 (79 بالمئة)؛ وهو دليل على تفضيل الجزائريين على الإصلاحات التدريجية للنظام وعدم

---

[1] - فرحاتي عمر ، مشاريع القوانين الجديدة تستجيب لمطالب البيئة الداخلية والتحولات الخارجية، جريدة صوت الأحرار، 2011/09/03.

[2] - مايكل روبينز، هل تفادت الجزائر الربيع العربي؟ الباروميتر العربي يستقصي تغيرات بلد وشعب، مبادرات الإصلاح العربي، أفريل 2014.

رغبتهم في إحداث تغييرات كبرى، ولعل السبب في ذلك هو ما آلت إليه الأمور عقب التدهور الأمني الذي تشهده الجارة ليبيا.[1]

أما بالنسبة للحقوق والحريات تزايدت نسبة الجزائريين الذين يعتقدون أنهم يتمتعون بعدد من الحقوق الأساسية وهذا الأمر له علاقة بالإصلاحات التي تبناها النظام السياسي الجزائري استجابة للأحداث التي اجتاحت المنطقة في عام 2011 ، حيث قام برفع حالة الطوارئ التي كانت سارية لعقدين من الزمن كما تبنى النظام قوانين جديدة لدعم مسار الإصلاح السياسي في البلاد، كقانون الإعلام، الأحزاب السياسية...و أعتبرها خطوات كبرى إلى الأمام، ونتيجة لذلك أعتبر أكثر من نصف الجزائر يين (**53 بالمئة**) من عام 2011 أن حرية الانضمام إلى الأحزاب السياسية وحرية الصحافة هي مكفولة ،و ارتفعت النسبة في عام 2013 إلى أكثر من ثلاثة أرباع المواطنين (80 بالمئة و 78 بالمئة على التوالي)، والحال نفسه يقال لحرية التصويت في الانتخابات، فإذا كانت نسبة من رأوا أن هذا الحق مكفول وصل إلى 69 بالمئة في عام 2011 فإنها ارتفعت في عام 2013 إلى 89 بالمئة وارتفعت نسبة من يرون أن حرية التعبير متاحة خلال نفس الفترة من 60 بالمئة إلى 76 بالمئة.[2]

المطلب الثاني: سيناريو الشكلية والجمود.

ينطلق أنصار هذا السيناريو من أنتجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر تراو ح مكانها إن لم نقل تتراجع إلى الوراء، فرغم أن مرحلة الإصلاحات السياسية قد بدأت في وقت مبكر منذ منتصف الثمانينات في عهد **الرئيس الشاذلي بن جديد** أي قبل 20 سنة من أحداث الحراك العربي، إلا أن تلك المحاولة للتغيير لم تفض إلى تغيير حقيقي بل دخلت البلاد على إثرها في حرب أهلية خلفت حوالي **200 ألف ضحية** في تسعينات القرن الماضي وقد اجتمعت عوامل عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية في إجهاض العملية الديمقراطية في الجزائر باعتبار هذه الإصلاحات جاءت بمبادرة من السلطة (إصلاحات فوقية)، ولم تكن تهدف إلى بناء نظام جديد يتميز بالتعددية السياسية والحزبية و الفصل بين السلطات وحرية التعبير والصحافة واحترام حقوق الإنسان وكانت تقتصر مع محاولات لتكييف نظام الحزب الواحد مع التغييرات الكبرى التي حصلت على المستوى الداخلي والخارجي،[3] ولعل انقسام السلطة الجزائرية حول قضية الإصلاح لدليل على عدم توفر الإرادة السياسية للنخب الحاكمة في تبني إصلاحات سياسية حقيقية تؤسس

---

[1] - مايكل روبينز، مرجع سابق.

[2] - المرجع نفسه.

[3] - عابد شارف، تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر ترواح مكانها، مركز الجزيرة للدراسات، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، ص 1، على الرابط بتاريخ 2016./05/23

http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/20132411142717

نظام سياسي جديد قائم على الشرعية الدستورية.ويمكن رصد العديد من المؤشر ات الدالة على ذلك:

- **المؤشر السياسي**: أن الإصلاحات السياسية المتخذة مند عام 1989 جاءت كرد فعل على الأزمات السياسية والاقتصادية التي كان النظام يتخبط فيها، حيث صممت من أجل ضمان بقاء واستمرارية النخب الحاكمة في السلطة مند عام 1962، وهذه الإصلاحات السياسية التي رافقت الإصلاحات الاقتصادية نجم عنها نظام متعدد الأحزاب، إذ ارتفع مؤشر نظام الحكم من**{ -09}** عام 1988 إلى **{+02}** عام 2004، لكن مع ذلك لم يأخذ مؤشر{ دار الحرية} مثل هذه التغيرات الدستورية في الاعتبار عند تقييمه للديمقراطية في الجزائر. فوفقا للمؤشرات الفرعية لهذا الأخير فإن العملية الانتخابية تعتبر غير عادلة وغير شفافة، باعتبار ضعف مؤشر المشاركة والتعددية، رغم إدخال التعددية الحزبية، ضف إلى ذلك أن الأخذ بالانتخابات المتعددة الأحزاب لا تعكس بالضرورة حصول تحسينات في الحقوق السياسية والحريات المدنية، وهو المعمول به في مؤشر GASTIL [1].

ورغم حرص النخب الحاكمة على إعداد الانتخابات بأشكالها المختلفة في وقتها المحدد باعتبارها احد الآليات التي تضفي الشرعية على المؤسسات القائمة، إلا أن الملاحظ أن هذه الانتخابات لم ينتج عنها تداول فعلي على السلطة وتجديد النخب الحاكمة، ناهيك عن الأزمات التي تعترض العمليات الانتخابية **كأزمة التمثيل السياسي** التي تعبر عن عدم ثقة المواطن في مخرجات العملية الانتخابية، ولعل انتخابات 2007 دليل على ضعف نسبة المشاركة السياسية. وقد تعددت الأسباب وراء ذلك أهمها؛ فشل الأحزاب السياسية عن القيام بدورها المنوط بها، وهو ما انعكس سلبا عن موقف المواطنين تجاهها، إذ يكشف الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة **{ اراب باروميتر}** عام 2012* أن ثلاثة من أربعة جزائريين تقريبا **{63 بالمئة}** يعتقدون أن

---

[1] - Belkacem Laabas and Ammar Bouhouche,Opcit, pp,206-207.

*- سبر للآراء عنوانه السياسة خارج اهتمامات الجزائريين ويرفضون أن تترأسهم امرأة، اعتمد فيه الفريق المتخصص على عينة من 1200 جزائري تفوق أعمارهم 18 سنة شملت الأسئلة المطروحة على أفراد العينة 06 محاور كبرى وهي:تحديات اقتصادية ونظرة المواطن الجزائري لها، رأي الجزائيين في مؤسساتهم العامة وتقييمهم لأدائها، دور المرأة في المجتمع والنظرة السائدة إليها، الجزائري وبعض القيم والممارسة الدينية، المواطنة والحقوق من وجهة نظر الجزائري وأخيرا المؤسسات العامة والثقة في فعاليتها من قبل الجزائريين.

أداء الحكومة سيئ، وعبر **45.6 بالمئة** من العينة المستجوبة من عدم ثقتهم بالبرلمان، بسبب ما شاب الانتخابات التشريعية عام 2007 مثلا من تزوير، وأن الاستطلاع **64.3 بالمئة** من المستجوبين لم يشاركوا أصلا في التصويت. والحال نفسه يقال لموقفهم تجاه الأحزاب السياسية التي لا يثقون فيها هي الأخرى، كما أشار سبر الآراء إلى أن انخراط الجزائريين في الجمعيات أهم من الانخراط في الأحزاب والنقابات المهنية، مما قد يعكس أزمة مؤسسات العمل السياسي والنقابي، إذ لا تتجاوز نسبة الانخراط فيها **22 بالمئة**، فيما يسجل أعلى نسبة في الانخراط في الجمعيات الخيرية.[1]

والغريب في الأمر أن الإجراءات والقوانين الجديدة التي تم إقرارها في مطلع عام 2012 من أجل الإسهام في تعزيز الديمقراطية، قد تسببت بتقييد الحريات وانتهاك الالتزامات الدولية التي قطعتها الجزائر، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الأمم المتحدة طبعا من منظور المعارضين لمسار الإصلاحات السياسية. وهو وما يتضح مثلا في قانون الجمعيات {القانون العضوي رقم **06/12**} باعتبار أن هذا التشريع في بعض جوانبه عمد على تقنين ممارسة كانت السلطات تطبقها في الأصل، مما يؤدي إلى تعزيز نفوذها ويعرقل استقلالية الجمعيات الأهلية وتنظيمها بطريقة حيادية، أما قانون الأحزاب السياسية فيساهم في تعزيز نفوذ النظام {لا سيما وزارة الداخلية} في التعاطي معها وممارستها لرقابة شديدة عليها، ومنه فان هذين القانونين يظهران أن النظام يريد تقييد المجتمع المدني ومختلف أشكال المعارضة السلمية، كما تبين الإجراءات التشريعية السالفة الذكر أن الرئيس بوتفليقة سيستمر في تطبيق أسلوبه التقليدي في إدارة النتائج بدل من معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل التي تعاني منها الجزائر، وبالتالي تجنب الإصلاح الضروري لمنظومة الحكم في البلاد.[2]

- **المؤشر الاقتصادي:** يستند أنصار تيار الاستعصاء الديمقراطي في الجزائر على عدة مؤشرات تقف في مسار عملية الدمقرطة والإصلاح السياسي العميق، حيث غلبت

---

[1] -سبر للرأي أجرته مؤسسة اراب بارومتر، السياسة خارج اهتمامات الجزائريين ويرفضون أن تترأسهم امرأة، جريدة الخبر اليومي، الاحد203/04/14.

[2] - كوسيلا زرقين، تشديد القيود على المجتمع المدني أوراق كارنيغي؛ على الرابط:

http://carnegie-mec.org/experts/708

الصورة السوداوية على الاقتصاد الوطني الراهن، فعلى الرغم ما شهده هذا الأخير من إجراءات لإعادة الهيكلة والإصلاح منذ ثمانينيات القرن الماضي إلا أن الأداء الاقتصادي لم يشهد فعالبية في المرودية، وعلى الرغم ما كانت تتمتع به البلاد من استقرار مالي بفضل الإيرادات النفطية لا يزال الاقتصاد يعاني من الركود، وهذا التناقض بين تراكم الثروات والأداء الاقتصادي الضعيف، هو من مؤشرات الخيارات السيئة ذات الطابع السياسي الناتجة عن المنظومة السياسية السلطوية وقيودها وتناقضاتها المحكومة بمنطق هاجس السيطرة على كل مستويات السلطة بما فيها الاقتصاد الخاضع لتوجيهات الدولة وليس لقوى السوق الحرة، وكان من نتائج الاقتصاد الريعي هو تزايد حدة اللامساواة { التفاوت الاجتماعي}، الفقر، الفساد، الرشوة والمحاباة والزبونية والعشائرية.....[1]

وقد بين الاستطلاع السالف الذكر أن**65.4 بالمئة** من الجزائريين يعتقدون أن الوضع الاقتصادي العام في البلاد سيئ ومدركات الفساد في ارتفاع مخيف في ظل قلة فرص العمل وتنامي ظاهرة البطالة خاصة في صفوف الشباب الجزائري، الذي لجأ إلى ظاهرة الهجرة السرية أو ما تسمى "**ظاهرة الحرقة**" في المفهوم الشعبي، وحجّ تهم في ذلك انعدام فرص العمل وتفشي البيروقراطية "**الحقرة**" في الحصول على منصب عمل يحقق لهم العيش الكريم. في هذا السياق يعتقد أن**89.9 بالمئة** من الجزائريين أن الفساد موجود داخل مؤسسات الدولة بنسب عالية جدا{ **قضية الخليفة، قضية سونطراك 1 و2،وقضية الطريق السيّار شرق غرب ...}**، وكذا تفشي المحسوبية في الحصول على الوظائف، حيث كشف هذا الاستطلاع أن **81.1 بالمئة** يرون الحصول على وظيفة يتم بالمحسوبية[2]. وهذا ما أكده رئيس أكبر حزب إسلامي في البلاد{حركة مجتمع السلم} **عبد الرزاق مقري** بقوله: "...إن الجزائر مرشحة للدخول في الأزمات الدائرية المتفاقمة، تتعلق باختلال هيكلي بين الواردات والصادرات، غلاء مضطرد للمعيشة، ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، انهيار مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، تصاعد أزمة السكن رغم مجهودات الدولة المبذولة، انتشار معدلات العوز والفقر وتصاعد موجات العنف والإجرام والانحرافات

[1] - مراد اوشيشي، العوائق السياسية أمام الإصلاح الاقتصادي، أوراق كارنيغي، على الرابط:
http://carnegie-mec.org/publications/

[2] -سبر للرأي أجرته مؤسسة اراب باروميتر، مرجع سابق.

الاجتماعية. فمهما حاول المسؤولين تبرير هذه الأزمة بانخفاض أسعار النفط، فإنه يبقى السبب الحقيقي هو سوء التسيير واستشراء الفساد، وغياب الرقابة والمحاسبة.."[1].

نفس السياق الذي ذهب إليه الأكاديمي **إسماعيل معراف** معتبرا".... **أن الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد قد تنذر بانتفاضة الشارع على غرار انتفاضة أكتوبر 1988...."**.[2]

من خلال ما سبق ذكره وعلى ضوء هذين السيناريوهين؛ يبدو أن المشهد السياسي الأقرب للواقع الراهن في الجزائر هو مشهد ديناميكية عملية الإصلاح السياسي التي تأقرّ تها السلطة الحاكمة منذ إقرار دستور 1989، والتي تعتبر مكسب ثمين تحتاج إلى مساندة ودعم كل من القوى السياسية والمجتمعية في البلاد، وهذا رغم العراقيل والتحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي، خاصة **التحدي الأمني لدول الجوار** المتمثل في التهديدات الإرهابية ومافيا تهريب السلاح والبشر على الحدود الليبية والمالية ومنطقة الساحل الإفريقي بشكل عام، ناهيك عن مافيا تهريب المخدرات على الحدود الغربية للبلاد، **وتحدي شرعية الحكم**، هذا الأخير الذي كان محل نقاش واسع من قبل أحزاب المعارضة التي طالبت بضرورة تفعيل **المادة 88** من الدستور "التي تقضي بإزاحة الرئيس من منصبه حالة تعذر قيامه بأداء مهامه ووظائفه"، كما دعت إلىإنتخابات رئاسية مبكرة، حجّ تهم في ذلك الحالة الصحية الحرجة للرئيس الجمهورية.

فرغم كل هذه التحديات إلا أن النظام السياسي الجزائري يبقي صامدا و أثبت قدرته على التكيف مع مختلف التحولات الوطنية والإقليمية والدولية الراهنة. واستمر في عملية الإصلاح السياسي آخرها التعديل الدستوري 2016، وهذا رغم الانتقادات التي واجهها من طرف قوى المعارضة، إلا أن الأكيد في الوقت الراهن وعلى المدى المنظور هو أنه؛ على النخب الحاكمة أن تزيل الضبابيةو التخوف عند الشارع الجزائري حول مستقبل من يحكم البلاد، خاصة مع اقتراب موعد الرئاسيات 2019 في ظل الحديث عن عهدة جديدة للرئيس بوتفليقة وحالته الصحية، وغياب مرشح للرئاسيات يلقى القبول على الأقل من طرف أحزاب السلطة.

---

[1] - عبد الرزاق مقري، السيناريوهات المستقبلية في الجزائر ورؤيتنا لتخطي الأزمة، الموقع الرسمي لرئيس حركة مجتمع السلم في الجزائر، على الرابط: http://makri.net/articles

[2] - الجزائر ودور الجيش في السياسة: هل انتهى زمن الانقلابات العسكرية؟ سياسة واقتصاد، 2017/09/20، على الرابط: http://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8

الخــــــاتمــة

الخــاتمــة

من خلال موضوع دراستنا حول **الإصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر**، نستنتج أن الإصلاحات السياسية شهدت ثلاثة محطات أسياسية وضعت النظم السياسية العربية على المحك؛ بدءا من الموجة الديمقراطية العالمية التي أفرزتها عالم ما بعد الحرب الباردة، وكذلك أحداث **11 سبتمبر 2001** وتداعياتها، وأخيرا "**الحراك العربي 2011**" الذي عرف "بثورات الربيع العربي"، وهو ما يجعل تلك الإصلاحات تكتسب خصوصية وقدر من التعقيد ليس من زاوية المسار التاريخي أو تعدد مجالاتها وميادينهاوا إنما من خلال تتبع صيرورتها ومآلاتها برصد دوافعها الداخلية والخارجية ومحاولة تمحيص مختلف مضامينها ومؤشراتها ومخرجاتها، بهدف معرفة مدى فعاليتها وقدرتها على الاستجابة أو تكيفها مع التحولات الوطنية والإقليمية والدولية الراهنة ، وفي خضم ما تم تقديمه وتفكيكه في شتى فصول الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج النظرية والعملية على النحو الأتي:

أولا/ النتائج النظرية:

- تعتبر المقاربة النسقية **لدافيد استون** من المقاربات المهمة التي ساعدتنا على فهم واقع وطبيعة القرارات والسياسات المنتهجة من قبل صناع القرار في النظم السياسية العربية، وذلك عبر تلك العملية الديناميكية التي افرزها النموذج النسقي القائم على المدخلات والمخرجات والتغذية الاسترجاعية { Feedback}، فقد شكلت مطالب الإصلاح السياسي الواردة من البيئة الداخلية للنظام السياسي { قوى سياسية، من أحزاب سياسية معارضة وحركيات المجتمع المدني،....} وكذا مطالب البيئة الخارجية{ القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الولي والبنك العالمي،....} ، اعتبرت بمثابة مدخلات النظام السياسي { **Inputs**}، أما استجابة النظم السياسية العربية بقرار تبني إصلاحات سياسية فهي بمثابة مخرجات للنظام السياسي{**Outputs** }، وهو ما جعلنا نحاول فحص مدى فعاليتها واستجابتها للمطالب الداخلية والضغوطات الخارجية.
- إن البناء المؤسساتي للنظم السياسية العربية وحده غير كافي لتفسير طبيعة الإصلاحات السياسية المنتهجةوا إنما ضرورة دعمه بالبعد الوظيفي ، وهو ما تطرقت له المقاربة البنائية

الوظيفية **لغبريال ألموند**، التي ساعدتنا على معرفة الأداء الوظيفي لمؤسسات النظام السياسي الرسمية { السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، مؤسسة الجيش...}، وغير الرسمية{ قوى المجتمع المدني، أحزاب سياسية....}، وكذا مختلف العمليات الانتخابية التي شهدتها النظم السياسية العربية، وذلك ضمانا لتوازن واستقرار النظام القائم أو ما يعرف "**بالسلوك الوظيفي**".

- لم يتم إثبات صحة فرضية **مارتين سيمور ليبست** بحتمية ارتباط التطور الاقتصادي والاجتماعي بالتطور السياسي، فإذا كانت الشروط الأولية {Preconditions}، كالوصول إلى مستويات معينة من التعليم وارتفاع مستوى الدخل والتحضر، مجتمع مدني نشيط، قد لعبت دورا في تحقيق الدمقرطة في الدول الغربية، فإنها لم تكن لها فعالية في الدول العربية على غرار دول الخليج التي شهدت ارتفاع مستوى دخل الأفراد ومؤشرات التنمية، إلا أن ذلك لم ينعكس على عملية التطور السياسي والفعل الديمقراطي فيها، وهو ما يتطلب تبني مقاربة سياسية قائمة على المأسسة والانفتاح السياسي كقاطرة للإصلاح الاقتصادي.
- أثبت الواقع الاقتصادي والاجتماعي لبعض الدول العربية خاصة الدول غير النفطية أو قليلة الثروات الطبيعية، صدق نظرية الحرمان النسبي في بروز الحركات الاحتجاجية والثورات، فالإحباط الناجم عن الحرمان الاقتصادي أدى إلى الانفجار بحدوث مظاهرات تطورت إلى ثورات مطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتوزيع العادل للثروات وتحسين القدرة الشرائية للمواطن.
- شكلت الأزمات الخانقة التي شهدتها النظم السياسية العربية وتعدد مجالاتها{ الأزمة المجتمعية}، فرصة سانحة لفواعل الثورة للقيام بالتعبئة الاجتماعية {Social Mobility } ، نجم عنها ثورة كانت شرارتها الأولى في تونس أواخر 2010، والتي شكلت فرصة سياسية للشعوب العربية الأخرى للقيام بثوراتهم ضد أنظمتهم الاستبدادية كليبيا واليمن ....كما شكل عدم تدخل الجيش في الحراك العربي في مراحله الأولى ، خاصة في مصر فرصة لنجاح كسر حاجة الخوف الذي هيمن على مخيال المواطن العربي عقود من الزمن. وهذا ما أكدته نظرية بنية الفرصة السياسية {Political Opportunty }.

ثانيا/ النتائج العملية:

- الإصلاحات السياسية المنتهجة من قبل النظم السياسية العربية كانت نتيجة لدوافع داخلية مرتبطة بالأزمات البيئة الداخلية المتعددة المجالات سياسية متعلقة بطبيعة السلطة السياسية ونمط ممارستها لحكمها المتميز بانعدام التوازن بين السلطات، ارتفاع مدركات الفساد، تفشي مظاهر الاستبداد وتقييد حرية الرأي والتعبير..... واقتصادية واجتماعية مرتبطة بانعدام العدالة التوزيعية وما نتج عنها من تنامي لمظاهر الفقر والبطالة..... وعلى الرغم من إقرار من وجود تباين واختلاف بين الدول العربية للمؤشرات السابقة الذكر، إلا أن هناك اتفاق على أن الإصلاحات السياسية مرتبطة بوجود أزمة وما نتج عنها من تزايد الاحباطات وعدم الرضا عن الوضع القائم، وهذا ما جعل النظام السياسي في مأزق المشروعية بمختلف أبعادها يستلزم إجراء إصلاحات وقرارات حاسمة لمجابهة هذه التحديات، خاصة إذا ارتبطت بتزايد الإرادة المجتمعية بضرورة التغيير، ولعل ظهور الاحتجاجات في عدد من الدول العربية لدليل على ذلك كانتفاضة الخبز في الجزائر والأردن في نهاية الثمانينيات.
- كان للعوامل الخارجية دورا في الدفع نحو الإصلاحات السياسية والاقتصادية مند نهاية الحرب الباردة، وبروز قيم ديمقراطية عصر العولمة وتعميم الفكر الليبرالي السياسي والاقتصادي وانتشاره العالمي في كل الدول، وذلك توافقا مع أطروحة **نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما** التي تؤرخ بانتصار الديمقراطية الغربية واعتبارها اسمي درجات التطور الإيديولوجي، وقد لعبت الفواعل الدولية من دول ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية والمؤسسات النقدية دورا في الترويج للفكر الليبرالي وتوسع موجة الديمقراطية عبر أقطار العالم، في هذا السياق تعددت استجابات النظم السياسية العربية لهذه التحولات، ففي المجال الاقتصادي تم الولوج لسياسات التعديل الهيكلي والإصلاح الاقتصادي وترسيخ قيمه كتعزيز التنافسية وخلق بيئة مناسبة من خلال تشجيع القطاع الخاص وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية، وهي تدخل في إطار **استراتيجيات البقاء { Strategies For Survival }**، خاصة أمام تنامي الضغوطات حول ضرورة تبني سياسات التحرير الاقتصادي بالموازاة مع التحرير السياسي، وهو ما لم يتم بالفعل إذ كان الإصلاح الاقتصادي يسير بوتيرة أسرع من وتيرة الإصلاحات السياسية، ناهيك على انه تعرض لأزمات حادة على غرار الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 .

لكن في ظل المشاكل العويصة التي واجهتها النظم السياسية العربية جراء سياسات التثبيت الهيكلي لجأت إلى حلول الاستدانة من الخارج، ومن اجل استفادتها من القروض والإعانات المالية والتقنية، أجبرت للانصياع الى شروط المؤسسات النقدية الدولية على رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين المعروفة "**بالمشروطية السياسية**" **{Political Conditionalities }** التي تدخل في سياق تطبيق آليات الحكم الراشد، القائمة على المحاسبة والشفافية والمراقبة وحكم القانون، واستقلالية القضاء، المشاركة، ترقية حقوق الإنسان، عدم مركزية السلطة، مكافحة الفساد...... وبإشراك مختلف الفواعل من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وعملا لذلك وفي إطار "**سياسية التنفيس السياسي**"، أقدمت النظم السياسية العربية على إدخال بعض الإصلاحات من اجل مواكبة رياح التغيير التي تهب على المنطقة العربية برمتها، من خلال السماح بتشكيل أحزاب سياسية، إطلاق حريات تشكيل العمل الجمعوي، وتنظيم انتخابات دورية، الإقرار بمبدأ المساواة بين الجنسين، والتمكين السياسي للمرأة...... على أساس أن عملية الإصلاح السياسي تشمل مختلف الإجراءات والخطوات المباشرة وغير المباشرة، وذلك بهدف إجراء تغيير في بنية النظام السياسي في جعله أكثر قدرة وفعالية في مسيرة التطور السياسي من أجل ترسيخ الفعل الديمقراطي بكل أبعاده، لكن طبع على عمليات الإصلاح السياسي السالفة الذكر الطابع الشكلي، لأنها لم تستطيع تحقيق النقلة النوعية وأحداث قطيعة مع الأنظمة الاستبدادية السابقة والتحول إلى أنظمة ديمقراطية، من منطلق أنها تمت بمبادرات فوقية { **Reform From Above** }، هندست لها النخب الحاكمة بدقة، هدفها الاستمرار في النهج القديم مع بعض التحسينات الطفيفة، ضمانا للبقاء أطول مدة في أعلى هرم السلطة.

فالإصلاحات الدستورية التي شهدتها النظم السياسية العربية، لم ينجم عنها ما أطلق عليه "**بدستورية الحكم**" **{ Constitionalism }**، بما يحمله من قيود قانونية على ممارسة سلطة الدولة ويجعل الحاكم مسؤولا عن ممارسة الحكم وتخضعه لمبدأ المحاسبة، بل تم الالتفاف على "**مبدأ لا سيادة لفرد أو لقلة على الشعب**" باعتبار أن هذا الأخير مصدر السلطات، وتم التحايل على هدا المبدأ بإخضاع السلطتين التشريعية والقضائية للسلطة التنفيذية خاصة لرئاسة الدولة { ملكا كان أو رئيس}، الذي منحت له مختلف الصلاحيات مجسدة عدم التوازن بين السلطات أو ما يعرف "**بالانحراف الرئاسوي**".

- أما بالنسبة للإصلاح البرلماني؛ فرغم أن معظم الدساتير العربية ركزت في موادها على تفعيل المؤسسة التشريعية ومنحها صلاحيات واسعة من اجل التقليل من هيمنة السلطة التنفيذية، وحتى تتمكن من أداء مهامها على أحسن وجه { من تشريع، رقابة، محاسبة، مساءلة.....}، ورغم اتخاذ مجموعة من الآليات لتعزيز مكانة البر لمان كالأخذ بنظام الغرفتين، إصلاح النظام الانتخابي والنظام الحزبي، تطوير أداء النائب البرلماني، إلا أن الواقع اثبت أن البرلمانات العربية في الأغلب العام هي برلمانات ضعيفة تفتقد القدرة على القيام بوظائفها بالشكل المطلوب فهي بمثابة **"غرفة تسجيل"** أو "**رجع الصدى**" لما تريده المؤسسات التنفيذية تمريره أو تنفيذه على أرض الواقع.
- إن عملية الانتقال إلى التعددية الحزبية لم ينتج عنها تأثير في طبيعة السلطة والتداول السلمي، مع إقرارنا بوجود تباين الدول العربية في هدا المجال { دول تسمح بإنشاء أحزاب سياسية كدول المغرب العربي... ودول ترفضها كدول الخليج العربي}، من منطلق تميزها بتعددية مقيدة تجسد نظام الحزب المهيمن لا نظام الحزبي التعددي الحقيقي، وذلك بالنظر العراقيل التي تواجه العمل الحزبي كما هو معمول به في العديد من الدول العربية كتونس، مصر، الأردن، الجزائر.....، وبالتالي لم تسفر في نهاية المطاف عن افراز قيادات جديدة تحمل على عاتقها مسؤولية بناء الصرح المؤسساتي للدولة. نفس الأمر يتعلق بالمجتمع المدني؛ فرغم الزيادة المطردة لعدد مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن دورها يبقى ضعيف وغير ذات فعالية، في ظل القيود الممارس عليها، وعدم استقلاليتها تجاه الدولة، وهو ما جعل معظمها تلجأ للعمل الخيري التطوعي هروبا من تيسيس نشاطاتها .
- وعن العملية الانتخابية، فعلى الرغم أن النظم السياسية العربية تحتر م مواعيد تنظيمها وتوفير الظروف المناسبة لها، إلا أن مخرجاتها لم تحقق الهدف المنشود وهو التداول الحقيقي على السلطة، في ظل احتكارها من طرف نخب حاكمة التي تعمل على منع حدوث أي تغيير حقيقي ولو تطلب الأمر الأساليب غير الديمقراطية كالتزوير والتلاعب بالنتائج التي يفرزها الصندوق أو ما يسمى "**بالغش الانتخابي**"، وهو ما نجم عنها تداعيات سلبية أو **"أزمة التمثيل السياسي"** التي تعبر عن عدم ثقة المواطن في العملية الانتخابية، لان نتائجها محسومة مسبقا، وهي ليست إلامظهر ا من مظاهر تجديد شرعية السلطة وتحقيق "**النزعة الانتخابوية**" أو ما يعرف "**بانتخابات دون ديمقراطية.**"

على ضوء مما سبق ذكره؛ يتضح أن حصيلة الإصلاح السياسي كانت رديئة على أساس أن الدول العربية بقيت في دوائر مغلقة دون انفتاح سياسي حقيقي، تعمل بفلسفة" **خطوة إلى الإمام وخطوتين إلى الوراء"،** استمر الوضع على حاله، لكن بعد هجمات **11 سبتمبر 2001**، تزايدت ضغوط الإدارة الأمريكية على الدول العربية من أجل توسيع مجال الإصلاحات السياسية وأحداث تغيرات هيكلية تمس جوهر النظام السياسي، خاصة أن غياب الديمقراطية والهشاشة الاقتصادية في الدول العربية شكلتا مناخا مناسبا لتنامي الظاهرة الإرهابية المهددة للمصالح الغربية عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، هذه الأخيرة لجأت إلى **إستراتيجية القوة الصلبة** {Hard Power } بإعلانها الحرب على العراق مارس 2003 بحجة ديكتاتورية الرئيس **صدام حسين** ودعمه الإرهابيين، كما وظفت إدارة بوش الابن **إستراتيجية القوة الناعمة** { Soft Power}، بإطلاق سلسلة من المشاريع الإصلاحية ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والتنموية في سياق ما عرف "**بمشروع الشرق الأوسط الكبير**"، الأمر الذي دفع النخب الحاكمة على التجاوب معهذا المشروع، وا ٍدخال بعض الإصلاحات السياسية الرمزية { تمثيل رمزي للمرأة في بعض الدول العربية **كقطر سلطنة عمان، الإمارات**......، فضلا عن إدخال بعض الإصلاحات الدستورية **كالتعديل للستور ي 2006 في مصر**... من أجل إرضاء إدارة واشنطن أكثر منه استجابة لطموحات شعوبها، إلا أن هذا المشروع اصطدم مع مصالح الولايات المتحدة نفسها في المنطقة، على أساس أن أي تغيير حقيقي سيؤدي إلى وصول نخب سياسية معادية لمصالح الولايات المتحدة، خاصة النخب الإسلامية، وهو ما ترفضه إدارة بوش الابن، ولعل عدم اعترافها بشرعية فوز **حركة المقاومة الإسلامية { حماس}** التي ترفض الاعتراف بالكيان الإسرائيلي دليل على ذلك، ولهذا صنّفتها في خانة المنظمات الإرهابية وتم فرض عقوبات تستهدف الحركة وقياداتها السياسية ومنظمات تمويلها.

وبهذا استطاعت النظم السياسية العربية التخلص من الضغط الأمريكي، واستمرت في نهجها القديم المتمثل في الحد من الإصلاحات السياسية أو تحجيمها، وقامت بفرض قيود جديدة على أحزاب المعارضة السياسية خاصة التيارات الإسلامية أو ما سمي "**بالفزاعة الإسلامية**" القائمة على رغبة الإسلاميين في إقامة دولة إسلامية، وهو ما لا تقبله النخب الحاكمة.

- الإصلاحات السياسية في المنطقة العربية تواجه تحديات جمة، فإضافة إلى أزمة الشرعية الذي يمثل المحور الأساسيلأزمات النظم السياسية العربية كما اقر بذلك **المفكر هيدسون،** فانه يمكننا أيضا إضافة الأبعاد القيمية والثقافية المتمثلة في عسر أو استعصاء الثقافة السياسية الديمقراطية، لأن تكريس النظام الديمقراطي يتطلب مستوى معين من الثقافة السياسية بما تشمله من وعيوإ إدراك لأهمية الفعل الديمقراطي، وهو ما لا نلمسه في الواقع العربي في ظل وجود قيم معرقلة للديمقراطية كالشك وغياب الثقة أو ترويج "**ثقافة الخضوع لا ثقافة المشاركة**"، وكذا العصبية القبلية والجهوية....، أما بالنسبة للنخب الحاكمة فهي الأخرى لا تؤمن بقواعد الممارسة الديمقراطية النزيهة كمبدأ التداول السلمي على السلطة الناتج عن عملية المشاركة السياسية الفعلية وعبر انتخابات حرة ونزيهة، لا عن طريق إقصاء وتهميش الفواعل السياسية الأخرى.
- ترتبط غياب الإرادة السياسية للنخب الحاكمة بما يسمى في أدبيات علم الاجتماع السياسي "**بأزمة الوجود**" التي تعني عدم نمو الظاهرة القيادية وتحولها إلى قيادة تحويلية {**Transformational Leadership** }، القادرة على تجاوز الأوضاع السلبية التي يواجهها المجتمعوإ إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي، إلا أنها بدلا من تحقيق ذلك فإنها تعمل على البقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة دون الاكتراث لفتح قنوات الاتصال مع مختلف الفواعل لدفع بمسيرة الإصلاح الاقتصادي بالموازاة مع الإصلاح السياسي.
- إن الأزمات المتعددة للنظم السياسية العربية على غرار أزمة شرعية الحكم، أزمات ضعف التنمية الاقتصادية كالفقر والبطالة ، غياب العدالة التوزيعية..... كانت بمثابة الأرضية المناسبة لحدوث "**ثورات الربيع العربي**"، تدمرا على الأوضاع السلبية التي يعيشها المواطن من إقصاء سياسي وتهميش اجتماعي واقتصادي، خاصة في فئة الشباب الأكثر الشرائح عرضة للتعبئة العامة، في ظل الانتشار الواسع للتطبيقات الحديثة في مجال الاتصال والإعلام{**Twitter- Face book.....** }، التي لعبت دورا في "الحراك الاحتجاجي الثوري العربي"، نتيجة توفر العامل الذاتي وتصدع آليات الطاعة حين تم الانتقال من سياسة التكيف إلى سياسة التغيير، بفعل زيادة الوعيوإ إدراك قيمة الحرية كمدخل لإحداث التغيير في مواجهة الاستبداد.

- بغض النظر عن دور العوامل الخارجية في تحريك الشارع العربي ودوافعه نحو التغيير { **نظرية المؤامرة- وثائق ويكيليكس....}**، إلا أن الحراك العربي عموما حدث نتيجة لمعارضة داخلية ضد أنظمة الحكم القائمة { نظام الحزب الواحد كسوريا، أنظمة ذات تعددية سياسية مقيدة كمصر.....} .
- صنّفت التحولات السياسية التي حدثت أواخر عام **2010** وبداية **2011** في خانتين: **أولها**؛ يجعل الأحداث التي أطاحت بحكم الرئيس **بن على** في **تونس** وحكم الرئيس **حسني مبارك** في **مصر**، والعقيد **معمر القدافي** في **ليبيا** في خانة الثورات العربية، وان تباينت بين الطابع السلمي والطابع العنيف مع التدخل الأجنبي لحلف الناتو **{Nato } في ليبيا**، ومع ذلك فهي ليست بثورة كاملة رغم استكمالها للشروط النظرية في انفجارها، كونها عجزت عن تحقيق أهدافها في تحقيق التغيير الجذري، لذلك أطلق عليها مصطلح" **ثورات سياسية لم تكتمل**".

ثانيها؛ يضع الأحداث التي تمثلت في المظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي شهدتها بعض الدول كالبحرين والمغرب والجزائر تعبيرا عن عدم الرضا عن الوضع القائم في خانة الحركات الاحتجاجية أو ما سمي **"بالحراك الاحتجاجي"**، الذي ردت عليه النظم السياسية العربية بإصلاحات استباقية أو تشكيل لجان الحوار لتفادي تطور هذه الاحتجاجات إلى ثورات شعبية على غرار ثورتي تونس ومصر .

- تختلف التجربة التونسية على التجربة المصرية في عملية الانتقال الديمقراطي ، ففي تونس تم قطع أشواط معتبرة في مسيرة الإصلاح السياسي نتيجة التوافق بين مختلف القوى والتيارات السياسية التي أفرزها الحراك التونسي في ما سمي "**بثورة 14 جانفي2011**"، التي كللت بصياغة "**الدستور التوافقي 2014**"، الضامن لقواعد اللعبة الديمقراطية، ليتم بعدها الولوج إلى الانتخابات على ضوء القواعد الجديدة التي افرزها الدستور، أي الانتقال من الثورة إلى النص الدستوري إلى الانتخابات وبناء معالم الصرح المؤسساتي، رغم الإقرار بوجود تحديات جمة واجهت المرحلة الانتقالية كالتحدي الأمني والتحدي الاقتصادي. أما في **حالة مصر** فقد اتخذت مسارا مختلفا خلال المرحلة الانتقالية بعد ما سمي "**بثورة 25 يناير2011**"، حيث تم الدخول في الانتخابات في ظل النظام والقوانين القديمة أفرزت عن فوز **حزب العدالة والتنمية** المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين. ورفضه الدخول في

تحالفات مع الأحزاب الأخرى دو توجهات مختلفة، عكس حالة حزب النهضة التونسي الفائز في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي2011 الذي شكل حكومة الترويكا، وبالتالي ظهرت مرحلة جديدة من الصراع في مصر مع القوى العلمانية والمؤسسة العسكرية والقوى الإسلامية، وتصاعد موجة الاتهامات المتبادلة خاصة بعد الإعلانالدستور ي الذي سمي" **بدستور الغلبة والهيمنة**"، أو ما أطلق عليها بمرحلة" **أخونة الدولة**"، في مقابل "**عسكرة الدولة**" حين تم عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي واعتلاء **عبد الفتاح السيسي** المحسوب على الجيش سدة الحكم. الشيء الذي اثر على مسار الإصلاحات السياسية في مصر.

- أثبت الحراك الاحتجاجي في **المغرب** عن حقيقة مفادها الاستقرار وعدم اللجوء إلى العنف في ظل غياب الاستقطاب ذو الطابع الهوياتي { طائفي، قبلي، ديني}، وهذا لإدراك الفواعل السياسية في البلاد على ضرورة إدارة الاحتجاجات بطرق سلمية بهدف انتقال ديمقراطي سلس، لكن نموذج الاستقرار لم يرافقه عملية تغيير حقيقي بل اعتبر مجرد تكيف استباقي من مظاهره وضع دستور جديد عام 2011، تنظيم انتخابات تشريعية في نفس العام، أفرزت عن فوز **حزب العدالة والتنمية لبن كيران** ذو المرجعية الإسلامية لأول مرة في تاريخ المغرب، حيث كلفه الملك بتشكيل وترأس الحكومة، مع ذلك لم تؤذ هذه الإصلاحات إلى إحداث تغيير بنبوي والتأسيس لنظام دستوري يرسي معالم دعائم الملكية البرلمانية في ظل هيمنة المؤسسة الملكية على باقي المؤسسات الدستورية.
- وفي حالة **البحرين** على خلاف المغرب تميز الحراك الاحتجاجي فيها بالخصوصية المذهبية الطائفية، حيث أخذت منحى آخر استخدم فيه القوة العسكرية بتدخل "**قوات درع الجزيرة**" بقيادة السعودية التي ترفض أية عملية إصلاحية في البحرين قد تؤدي إلى نقل عدوى الاحتجاجات إليها ومطالبة مواطنيها بانفتاح سياسي حقيقي يهدد مصالح الأسرة الحاكمة، أما استجابة النظام الملكي البحريني لضغوط الاحتجاجات، فجاءت هي الأخرى في سياق الإصلاحات السياسية الاستباقية كرفع حالة الطوارئ، إطلاق مبادرات الحوار الوطني، تعديلات دستورية عام 2012، عمليات انتخابية خلال 2011-2014، لكن مع ذلك لم تحدث القطيعة مع النظام السابق.

أما عن **حالة الإصلاحات السياسية في الجزائر**؛ من خلال تركيزنا عليها كدراسة حالة توصلنا إلى جملة من النتائج من أهما:

- اتضح أن الجزائر على غرار الدول العربية قد أجلت عملية الدمقرطة لترفع شعار التنمية أولا مند بدايات سنوات الاستقلال، إلا أنها بعد فشلها في تحقيق التنمية الاقتصادية، في ظل بيئة سياسية منغلقة { انسداد سياسي، نظام اقتصادي هش، بيئة اجتماعية مضطربة...}، وهو ما أدى إلى حالة من الاحتقان الاجتماعي عرفت "**بأحداث أكتوبر 1988**"، أدت إلى ضرورة التحول من النهج الاشتراكي إلى النهج الليبرالي، ومن نظام الحزب الواحد إلى تبني نظام التعددية الحزبية.
- رغم أن الجزائر قد بادرت بعمليات الإصلاح والتغيير السياسي مند نهاية الثمانينيات مواكبة مع موجة التحولات الديمقراطية الليبرالية بإقرار **دستور 1989** الذي ينص على التعددية السياسية، إلا أنه لم يؤدي إلى تغيير حقيقي يمس بنية السلطة، بل تم توقيف المسار الانتخابي اثر فوز الإسلاميين بالدور الأول للانتخابات التشريعية 1991، بحجة حماية الديمقراطية الناشئة في البلاد، خاصة بعد الخطابات المتشددة للتيار الإسلامي { الجبهة الإسلامية للإنقاذ}، وهو ما اثر على استكمال مسار الإصلاحات السياسية، لا سيما بعد دخول البلاد في دوامة العنف والعنف المضاد أو ما سميت بالعشرية السوداء، التي راح ضحيتها قرابة **200 ألف قتيل** حسب الإحصائيات غير الرسمية.
- استمرت عملية الإصلاح السياسي في الجزائر في إطار سياسة التقويم الوطني المعمول بها مند فترة الرئيس زروال التي من مؤشراتها **التعديل الدستوري عام 1996**، الذي أقر بازدواجية السلطة التشريعية ممثلة في مجلس الأمة، وهي أحد مظاهر الإصلاح البرلماني، والتأكيد على الاستمرار في نهج التعددية الحزبية والفعل الانتخابي على غرار الانتخابات التشريعية 1997، رغم الانتقادات التي دارت حولها إلا أنها كرست ديمومة العملية الانتخابية واحترام المواعيد الانتخابية. خاصة حين ر اهن الكثير على فشل السلطة في إدارة المرحلة الانتقالية على ضوء تنامي الأزمة الأمنية التي تمكن النظام السياسي الجزائري من التقليل من حدتها من خلال **قانون الرحمة وقانون الوئام المدني1999 وميثاق السلم والمصالحة 2005**هذين الأخيرين اقرّهما **الرئيس عبد العزيز بوتفليقة** عن طريق الاستفتاء الشعبي. فرغم الانجازات التي تم تحقيقها كالتمكين السياسي للمرأة ، وا ٍقرار حرية الرأي والتعبير.....إلا أن هناك العديد من الانتكاسات التي عرفتها عملية الإصلاح السياسي على غرار فتح العهدات الرئاسية التي حملها **التعديل الدستوري 2008.**

- الإصلاحات السياسية الجديدة التي جاءت في سياق موجة "الحراك العربي 2011"، حيث شهدت الجزائر العديد من الاحتجاجات **كاحتجاج الزيت والسكر** جانفي 2011، **واحتجاجات يوم السبت** 2011،التي قادتها **التنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية { CNDC}**، التي رفعت في مطالبها ضرورة رفع قانون حالة الطوارئ واستعادة الحريات الفردية والجماعية، وحل المجالس المنتخبة.... لكنها لم تجد تجاوبا واسعا من طرف الشعب الجزائري في الدخول في حالة الفوضى والعصيان المدني الذي قد يؤدي إلى حراك ثوري يدخل البلاد في فوضى "ثورات الربيع العربي"، من منطلق:

*الطابع التعقلي للشعب الجزائري الذي مازال في مخيلته الصور المأساوية التي خلفتها العشرية السوداء، ويرفض أي انخراط في احتجاجات قد تدخل البلاد في نفق مظلم من جديد.

*دعم استقرار الجبهة الاجتماعية من خلال استغلال عائدات النفط في تحسين القدرة الشرائية للمواطنين كدعم المواد الغذائية، زيادة الأجور، التخفيف من البطالة عن طريق مشاريع دعم الشباب **كالصندوق الوطني لتأمين عن البطالة {CNAC}، والوكالة الوطنية لتسيير للقرض المصغر{ ANSEJ}....**

*الإصلاحات الست الشهيرة أو كما سميت بقطار الإصلاحات السياسية الجديدة، التي تدل على رغبة النظام في استكمال الصرح المؤسساتي بتوفير أرضية مناسبة بإعلان الرئيس بوتفليقة وقف حالة الطوارئ بعد 19 سنة من تقييدها للحريات الفردية والجماعية، وبعد خطاب 15 افريل 2011 أعلن نيته في وضع خارطة طريق للإصلاحات السياسة عين لها هيئة المشاورات السياسية مع القوى السياسية والمجتمعية، أسفرت عن إعلان القوانين العضوية الست { قانون الانتخابات، قانون الأحزاب، قانون التنافي مع العهد البرلمانية، قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، قانون الإعلام، قانون الجمعيات}، وقد تم تفعيلها في **التعديل الدستوري 2016** الذي اعتبره الرئيس:" **فرصة لإرساء دعائم الدستور الديمقراطي**"، ومن مؤشراته؛ دسترة التداول الديمقراطي على الحكم بتحديد العهدات الرئاسية { المادة 74}، ومنح صلاحيات أكثر للسلطة التشريعية.

*جاهزية واحترافية **المؤسسة العسكرية**واحتلالها لمراتب متقدمة عربيا وإفريقيا، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان تنامي التهديدات الإرهابية على الأمن القومي وتأثيرها السلبي على مسار الإصلاحات السياسية، الذي برهنته في تصديها للهجوم الإرهابي على **المجمع الغازي بتقنتورين2013**، على أساس أن الاستقرار الأمني مدخلا محوريا وقاعدة صلبة للاستقرار السياسي. وما المناورة الأخيرة المعروفة

"**بمناورة الطوفان "2018** التيأجر اها الجيش الشعبي الوطني بالواجهة البحرية الغربية للبلاد { وهران} وشاركت فيها جميع القوات، إلا دليلا على جاهزية المؤسسة واستعدادها للذود عن الأمن القومي للبلاد من أي تهديد محتمل.

ختاما يبقى مستقبل الإصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية ومنها الجزائر مرهونا بإرادة النخب الحاكمة في إحداث إصلاح حقيقي بعيدا عن "الشكلية" و"الاستعجالية"، "**وأن تبادر تلك النخب بالفعل العقلاني وفق خصوصية نظامها السياسي وتركيبتها المجتمعية، وعدم انتظارها لردود الأفعال التي قد تحدثها البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية"**، في سبيل استكمال الصرح المؤسساتي والترسيخ الديمقراطي. فالجزائر في الوقت الراهن مطالبة بإدارة عقلانية للمرحلة الحساسة التي تحمل جملة من التحديات أبرزها؛ انتخابات رئاسية في عام 2019 والمخاوف التي تفرضها على السلطة والأحزاب السياسية والرأي العام – إزالة الضبابية في العلاقات المدنية العسكرية خاصة بعد تصريح قائد أركانالجيش بعدم الز ّج بالمؤسسة العسكرية في المعتركات السياسية- احتجاجات مجتمعية في قطاعات حساسة كالتربية والصحة– تنامي "ظاهرة الحرقة" وهواجس الشباب والبطالة -إشكالية الهوية والجدل حول الاعتراف باللغة الامازيغية وتداعياته على الأمن المجتمعي- الاختلال الاقتصادي مع تراجع سعر النفط المورد الرئيس للخزينة العمومية وانعكاساته على التنمية المستدامة التي تشكل قاعدة خلفية للإصلاح السياسي.....

وفي خضم ما سبق ذكره؛ نعتبر أن نجاح أو فشل الإصلاحات السياسية في الجزائر أو غيرها من الدول العربية؛ يقترن بمدى قدرة النخب الحاكمة على التسيير الرشيد { الأخذ بمعايير الحكم الراشد} لمدخلات ومخرجات تلك التحديات والتفاعل فيما بينها في ظل ما تفرضه الساحتين الدولية والإقليمية من مستجدات، مع التأكيد على **مصلحة "الجزائر أولا وقبل كل شيء"** بتعبير **محمد بوضياف** الرئيس السابق؛ الأمر الذي يجعل موضوع الإصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية ومنها الجزائر مجالا خصبا لبحوث وأطروحات أكاديمية أخرى.

قائمة المصادر

والمراجع المعتمدة.

قائمة المصادر والمراجع.

- المصادر:

- القرآن الكريم.

- قائمة المراجع:

- أولا: باللغة العربية:

- الكتب:

1- أبو حسن حمزة محمد، إشكاليات السياسة الخارجية الأمريكية وقضايا الإصلاح السياسي في الوطن العربي في ظل النظام السياسي الدولي الراهن، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب،2013.

2- أبو جابر إبراهيم ، مهند مصطفى، الأزمة الجزائرية (صراع التعريب والتغريب)، أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، 1998.

3- إبراهيم حسنين توفيق، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر: خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري 1918-2005، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006.

4- ـــــــــــــــ، ظاهرة العنف السياسي في النظم السياسية العربية، بيروت: مركز الوحدة العربية، ط 2، 1999.

5- أسد اللهي مسعود، الإسلاميون في مجتمع تعددي {تر: دلال عباس}، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.

6- أحمد يوسف وآخرون، مستقبل التغيير في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

7- أحمد عبيدات {وآخرون}،الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

8- الألوسي رعد صالح، التعددية السياسية في عالم الجنوب، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006.

9- الزيات عبد الحليم ، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي، الجزء01، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002.

10- الكواكبي عبد الرحمان ، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، أم القرى: موفم للنشر، 1988.

11- الكتبي ابتسام وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.

12- المديني توفيق وآخرون، الربيع العربي..... إلى أين ؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

13- المشاقبة أمين عواد ، المعتصم بالله داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري)، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،2012.

14- النويضي عبد العزيز، الإصلاح الدستوري في المغرب، القضايا و الأسئلة الأساسية لحقوق الإنسان، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، باريس، 2006.

15- الساعدي محمد أحمد، ، ثورة التنمية وتفكيك السيادة الوطنية (تأثيرات العولمة على إفريقيا) ليبيا: شركة للدراسات والتدريب وأعمال الطباعة والنشر، 2017.

16- السيد ياسين، أزمة المجتمع العربي المعاصر: غياب الحداثة في عصر العولمة، القاهرة: دار العين للنشر، 2008.

17- السعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار الهدى، 1990.

18- الربيعي إسماعيل نوري وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006.

19- الرياشي سليمان {وآخرون}، الأزمة السياسية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

20- الشطي إسماعيل وأخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

21- الشميري عبد الغني نصر علي، سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية: بين القيم والمصالح، بيروت: منتدى المعارف، 2014.

22- المغبشي عبد الحكيم عبد الجليل، أزمة المعارضة في النظم السياسية المعاصرة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2012.

23- بومسهولي عبد العزيز، الفلسفة والحراك العربي: تجارب فلسفية جديدة في العالم العربي، الدار البيضاء : إفريقيا الشرق، 2015.

24- بن حمودة ليلى، الديمقراطية ودولة القانون، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014 .

25- براون ناثان، دساتير من ورق ، الدساتير العربية والسلطة السياسية، (تر: محمد نور فرحات)، القاهرة : مكتب سطور ، 2010.

26- برامة عمر، الجزائر في المرحلة الانتقالية، الجزائر: دار الهدى،1999 .

27- بلحاج صالح، السلطة التشريعية ومكانتها في النظام السياسي الجزائري، ط2، الجزائر: مخبر دراسات وتحليل السياسيات العامة في الجزائر،

28- ـــــــــ.ـــــــــ أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر: الجزائر: مخبر دراسات وتحليل السياسيات العامة في الجزائر، 2012

29- بوحنية قوي {وآخرون}، الانتخابات الرئاسية الجزائرية { افريل 2014} والأسئلة الحرجة، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.

30- ـــــــــ.ـــــــــ، لماذا تأخر الربيع الجزائري، الجزائر: منشورات الشهاب، 2012.

31- دورتي جيمس، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، {تر: وليد عبد الحي}، { د. د. ن}: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

32- هاني سليمان، العلاقات المدنية –العسكرية والتحول الديمقراطي: مصر بعد ثورة 25 يناير، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

33- هلال علي الدين {وآخرون}، الصراع من أجل نظام سياسي جديد، مصر بعد الثورة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013.

34- هلال على الدين، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

35- هلال علي الدين، النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل، 1981 -2010، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010.

36- ـــــــــ.ـــــــ، السياسة المقارنة من السلوكية إلى العولمة، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2015.

37- هميسي مصطفى ، من بربروس إلى بوتفليقة، كيف تحكم الجزائر؟؟، الجزائر: دار هومة للنشر، 2011.

38- والي خميسي حزام ، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

39- ويليس مايكل، التحدي الإسلامي في الجزائر، (تر: عادل خير الله)، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر 1999.

40- ولد أباه السيد، العلوي سعيد بن سعيد، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، دمشق: دار الفكر، 2006.

41- وفاء صندي، غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي، مصر: منتدى المعارف، 2014.

42- حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

43- ـــــــــ.ـــــــ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999.

44- حسن مازن ، تحديات دول الربيع العربي في مراحل الانتقال، القاهرة : المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية،

45- حرب علي ، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي نحو تفكيك الدكتاتوريات والاصوليات، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

46- حرب وسيم {وآخرون}، إشكالية الديمقراطية والتمنية في المنطقة العربية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.

47- طارق حسن ، دستورانية ما بعد انفجارات 2011: قراءات في تجارب المغرب وتونس مصر، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

48- طاشمة بومدين، مدخل إلى علم السياسة : دراسة في أصول الحكم، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2014.

49- يوسف أحمد أحمد {وآخرون} ، مستقبل التغيير في الوطن العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

50- ـــــ،ـــــــ {وآخرون}، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية؟ دراسة حالة الأردن-الجزائر-السعودية-السودان-سوريا-العراق-الكويت-لبنان-مصر-المغرب-اليمن، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2010.

51- كامل محمد الخزرجي ثامر، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي، 2004.

52- كمال حنان، المواطنة والإصلاح السياسي، دراسة النظام السياسي المصري، (2003_2008)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013.

53- لخضاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات– الميادين- التحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

54- مالكي محمد وآخرون، لمادا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

55- مباركية منير، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2013.

56- موراي ورويك، جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية و الثقافية، تر: (سعيد منتاق)، الكويت: عالم المعرفة، 2017.

57- محمد زاهي المغيربي وآخرون، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، ليبيا: المركز العالمي للدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، 2006.

58- محمد الزين حسن، الربيع العربي، آخر عملية الشرق الأوسط، بيروت: دار القلم الجديد، 2013.

59- محمد بن حمودة وآخرون، دراسات دستورية مغاربية، وحدة البحث في القانون الدستوري الجبائي المغاربي، مركز النشر الجامعي.

60- محمد الصواني يوسف، ريكاردو رينيه لاريمونت {محرران}، (تر: لطفي زكراوي)، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، بيروت: منتدى المعارف، 2013.

61- محمد عزيز إبراهيم ، إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، السليمانية: مطبعة رون 2010.

62- مطر جميل {وآخرون}، رياح التغيير في الوطن العربي، حلقات نقاشية عن مصر- المغرب- سورية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

63- معراف إسماعيل ، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

64- ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

65- نصر الدين إبراهيم {وآخرون}، حال الأمة العربية 2014-2015: الاعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

66- سالم زرتوقة صلاح، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2012.

67- عباس مراد علي، ديمقراطية عصر العولمة، بيروت: دار العربية للعلوم 2015.

68- عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2007.

69- ـــــــ.ـــــــــ ، العنف والديمقراطية، بيروت: دار الكنوز الأدبية ، ط2، 2000.

70- عبد الإله بلقزيز {وآخرون}، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.

71- عبد القيوم أكرم {وآخرون}، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر، السودان، والجزائر، تونس، سوريا، لبنان، الأردن، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.

72- عبد ربه أحمد {وآخرون}، حال الأمة العربية 2012،-2013، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

73- عبيد حسين، الأنظمة السياسية المقارنة، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2013.

74- عبيد هناء، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.

75- عبد الحي علي قاسم {وآخرون}، التغيير في الوطن العربي ... أية حصيلة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

76- عطا محمد صالح، فوزي أحمد تيم، النظم العربية المعاصرة، ليبيا: منشورات جامعة قاريونس، 1988.

77- فؤاد عبد الله ثناء، آليات التغيير في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

78- صباح صبحي حيدر، إصلاح الأحزاب السياسية:دور قادة الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية؛ دراسة تحليلية سياسية، القاهرة: دار الكتب القانونية، 2012.

79- صديقي العربي، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

80- قيرة إسماعيل {وآخرون}، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

81- قيرة إسماعيل ، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، الجزائر: دار الهدى، {د. س. ن}.

82- قرانه عادل، النظم السياسية، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2013.

83- رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ،2007.

84- شلايم أفي آخرون، الشرق الأوسط الجديد (الاحتجاج و الثورة و الفوضى في الوطن العربي)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

85- شكر عبد الغفار ، محمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية ، دمشق : دار الفكر بدمشق ، 2004.

86- تاير برادلي ، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، تر: (عماد فوزي شعيبي)، بيروت: الدار العربية للعلوم.

87- خالد نزار، مذكرات اللواء، تقديم علي هارون، الجزائر: منشورات الخبر، { د. ت. ن}.

88- خطار شطناوي علي، الأنظمة السياسية والقانون الدستوري الأردني والمقارن، الكتاب الأول : الأنظمة السياسية، الأردن: دار وائل للنشر، 2013.

89- خميس أحمد كامل {وآخرون}، الديمقراطية المتعثرة، مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

90- حسن كريم {وآخرون}، الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013.

91- خليفة الكواري {محررا ومنسقا}، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2009.

92- خليل أحمد خليل، التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003.

93- خروع أحمد، دولة القانون في العالم العربي الإسلامي بين الأسطورة والواقع، محاولة نظرية تحليلية للأسس القانونية والسياسية للدولة العربية الإسلامية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

94- خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، ط2 ، 2008.

95- غالب سعيد علي البكاري محمود، الإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2013.

96- مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد السياسية والاجتماعية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

97- مجموعة مؤلفين، 25 يناير مباحث وشهادات، بيروت: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

98- مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

99- مجموعة مؤلفين، الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
100- مجموعة مؤلفين، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
101- مجموعة مؤلفين، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
102- مجموعة مؤلفين، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 2001.

-الوثائق الرسمية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ 06 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري.
2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم12 /01 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالانتخابات، الجريدة الرسمية،السنة 49،العدد 01، 14 جانفي 2012.
3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم12 /02 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المحدد لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية، الجريدة الرسمية، السنة 49، العدد 01، 14 جانفي 2012.
4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المتعلق القانون العضوي رقم 03/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المحدد لكيفية توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، الجريدة الرسمية، السنة 49،العدد 01، 14 جانفي 2012.
5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المتعلق القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية المؤرخ في 12 جانفي 2012 ، الجريدة الرسمية، السنة 49، العدد 01، 14 جانفي 2012.
6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون العضويالقانون05/12 المتعلق بالإعلام المؤرخ في 12 جانفي 2012 ، الجريدة الرسمية، السنة 49،العدد 01، 14 جانفي 2012.
7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون العضوي رقم 06/12 المتعلق بالجمعيات المؤرخ في 12 جانفي 2012، الجريدة الرسمية، السنة 49،العدد 02، 14 جانفي 2012.
8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي، القانون رقم:08-19 المؤرخ في 17 ذوالقعدة 1429هـ،المواقف لـ 15 نوفمبر 2008، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 63،السنة 45،الصادر بتاريخ 18 ذو القعدة 1429هـ،الموافق لـ:16 نوفمبر 2008.
9- الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة، مجموعة النصوص التنظيمية المتعلقة بالانتخابات، الجزائر، الجزء الأول، أكتوبر 1995.

- الدوريات:

1- أبو عمره رنا، تعثر انتقالي: أوضاع دول الربيع العربي في ضوء مقياس الدول الفاشلة، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، الصادر في 2013.

2- إبراهيم محمود نجوى، محددات قوة المؤسسة التشريعية: دراسة حالة لمجلس الشعب المصري، مجلة النهضة، المجلد الثامن، العدد الأول، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. يناير 2007.

3- إدريس أحمد، الانتخابات في تونس: خطوة أخرى على طريق التحول الديمقراطي، مجلة الديمقراطية، العدد 57، جانفي 2015.

4- الأخصاصي محمد، الإصلاحات في المغرب، الحصيلة والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، الصادر في 2012.

5- الجمعاوي أنور ،الاسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 4، المجلد الأول، ربيع 2013، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

6- الكواري علي خليفة ، مفهوم الحزب الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، العدد 269، الصادر بتاريخ أكتوبر 2003 .

7- ـــــــــــ.ـــــــــــ ، التحول الديمقراطي من منظور عربي، مجلة الديمقراطية ، العدد 49 ،جانفي2013.

8- العقون سعاد، البرلمان والتحول الديمقراطي في الدول المغاربية، مجلة فكر ومجتمع، العدد الثامن ، أفريل 2011.

9- الصدق أحمد، نحو قراءة أكاديمية للثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 207، يناير 2017.

10- الزغاوي يسر ي، حول مفهوم الإصلاح، مجلة الديمقراطية، السنة التاسعة، العدد 33، جانفي 2009.

11- بوهند خالد، الانتخابات التشريعية الجزائرية: تغيير ديمقراطي سلمي أم عودة إلى نظام الحزب الواحد؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 37 شتاء 2013.

12- بوزيد بومدين، حدود قوة الشارع في التغير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي، محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 11، الصادر في افريل 2006.

13- بولعراس فتحي، الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35 صيف 2012.

14- بلحاج صالح ، مفهوم التبعية للمسلك وحالة الإصلاحات بالجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، جوان 2014.

15- بن محمد الخثلان صالح، السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008.

16- بن علي لقرع ، أزمة التحول نحو الديمقراطية في الجزائر 1989-2014، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 46، الصادر في جوان 2015.

17- بسيوني عبد الحليم محمد، ثنائية متنافسة: أنماط القيادة السياسية بين التكيف والابتكار، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد افريل 2014.

18- ج. كراتيشيمار هنريك، إصلاح نظم الانتخاب: الحالة العربية: مجلة الديمقراطية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتجية ، يناير 2006.

19- دهام حميد خميس ، التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة مداد الآداب، العدد الرابع {د.س.ن}.

20- هاني نديم ، الإستراتيجية الامريكية: تقييم، مجلة الديمقراطية، العدد 32 الصادر في أكتوبر 2008.

21- هاريغان جين ، اقتصاديات و سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نشاطاتهما في الشرق الأوسط والشمال الإفريقي، مجلة المستقبل العربي، العدد 327، الصدر في ماي 2006.

22- زبيري رمضان، الهندسة الانتخابية، مقاربة في معايير و كلفة النظم الانتخابية، مجلة دراسات إستراتيجية، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستراتيجيات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، العدد 17، مارس 2012.

23-زياني صالح، الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل، 2011.

24- ياسين السيد ، إشكالية العلاقات المدنية العسكرية، مجلة الديمقراطية، العدد 52، أكتوبر 2013.

25- كوثراني وجيه ، أزمة الدولة في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 390، أوت 2011.

26- لموشي زينب، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين التمكين وآليات التفعيل، مجلة تاريخ العلوم، العدد السابع، مارس 2017.

27- ماركسي مناصر، الإصلاح السياسي والدستوري والسياسي في دول المغرب الكبير: قراءة في تجربة مجهضة، كنعان للنشر الالكترونية، السنة الخامسة، العدد 703، أكتوبر 2005.

28-محمد ياسين أشرف، السلطوية الانتخابية وا ٍشكالية الشرعية في النظم السياسية المختلفة، مجلة الديمقراطية، العدد 58 يناير، 2015.

29- ـــــ، ـــــــ، السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26 ربيع 2010.

30- مقداد احمد محمد، أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته { دراسة حالة الأردن}، مجلة المنار، العدد 07، 2007.

31-مرزوقي عمر، حركات التحول الديمقراطي، في الوطن العربي، قراءة في المؤثرات الأولية، مجلة المفكر، العدد العاشر الصادر في جانفي 2010.

32-سالم زرنوقة صلاح، نحو تشريع أفضل للنظام انتخابي، مجلة الديمقراطية، العدد12، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتجية، 2003.

33- سعد أبو عامود محمد التحول الديمقراطي وا ٍشكالاته في البلاد العربية، مجلة الديمقراطية، العدد 33، يناير 2009.

34- عاشور طارق، الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 37 شتاء 2013.

35- عباس أشواق، الأزمة البنيوية للدولة العربية المعاصرة، مجلة الديمقراطية، السنة السادسة، العدد 24، اكتوبر 2006.

36- عباس عمار، تأثير التعديلات الدستورية على طبيعة النظام السياسي الجزائري، مجلة المجلس الدستوري، عدد2، 2013.

37- ـــــــــ، ـــــــ محطات بارزة في تطور الدساتير الجزائرية ، مجلة المجلس الدستوري، عدد2 ، 2013.

38- عباس رمضان كفاح ، مستقبل النظام السياسي في المغرب العربي، الجزائر أنموذجا، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل العدد 21 ، 2011.

39- عبد الحسين حسن ، السياسات الأمريكية وتحالفات الشرق الأوسط، مجلة الديمقراطية، العدد 32 الصادر في أكتوبر 2008.

40- عبد الحفيظ أحمد ، البحث عن نظام انتخابي جديد، مجلة الديمقراطية، السنة الأولى، العدد الرابع، ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية 2001.

41- عبد الله اشرف، الظام الانتخابي و تمثيل الأحزاب والتيارات السياسية في مجلس الشعب المصري، مجلة النهضة، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد الثامن، العدد الرابع، اكتوبر 2007.

42- عبد الله يونس محمد ، تحولات النظام الدولي خلال خمسين عاما، مجلة السياسة الدولية، السنة الخمسون، العدد 200، افريل 2015.

43- عبد السلام إبراهيم الشيماء، سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية، مجلة الديمقراطية، العدد 52، أكتوبر 2013.

44- عبد الفتاح نبيل، الشرق الأوسط، الاحتجاج السياسي وتراجع الإصلاحات الديمقراطية، مجلة الديمقراطية ، العدد 29 يناير 2008.

45- عبد الرزاق جاسم خيري، التجربة الديمقراطية في موريتانيا، دراسة في الإصلاح السياسي، دراسات دولية، العدد 43،.

46- عجاتي محمد، تشريعات المرحلة الانتقالية، ومعايير وشروط التحويل الديمقراطي، مجلة الديمقراطية، العدد 57 جانفي 2015.

47- ع. هـ. ر، الأحزاب والأداء الرقابي البرلماني، مجلة الديمقراطية ،العدد الرابع، خريف 2001.

48- عوض محسن، الانتقال إلى ديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري، مجلة المستقبل العربي، العدد 388 الصادر في جوان 2012.

49- عميمور محي الدين، الجزائر: تضاريس الماضي وماكيت المستقبل، الحدث العربي والدولي، العدد 07 الصادر في أفريل 2000.

50- عمراني كربوسه، زروال سهام، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القدافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05، أكتوبر 2014.

51- فؤاد عبد الله ثناء، الإصلاح السياسي..... خبرات عربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 12،خريف 2006.

52- قشقوش محمد عبد الخالق، ل ح د، حدود الدور السياسي للجيوش، مجلة الديمقراطية، العدد 52 ، اكتوبر 2013.

53- راشد باسم، هل تهدد الأزمة اليونانية النموذج الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 202، الصادر في اكتوبر 2015.

54- رشدي داليا، اختلال الهياكل: متى تنشأ أزمة القيادة في النظام السياسي ؟ اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد افريل 2014.

55- ـــــــ، ـــــــ، سيكولوجية الطاعة: القيد الطوعي للفعل والتغير في مرحلة ما بعد الثروات، مجلة الديمقراطية ، العدد 65، الصادر في يناير، 2017.

56- شحاته دينا مريم وحيد، محركات التغير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، السنة السابعة والأربعون ، العدد الرابع والثمانون بعد المائة ، أبريل 2017 .

57- شحاتة سعيد، غياب ثقافة تداول السلطة في العلم العربي، مجلة الديمقراطية، القاهرة: القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتجية ، العدد 32، أكتوبر 2008 .

58- تهامي عبد الحي أحمد، لماذا لم تتنبأ العلوم الاجتماعية بالثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، أكتوبر 2011.

59-توفيق إبراهيم حسين، التحول الديمقراطي من منظور غربي، مجلة الديمقراطية، السنة الثالثة عشر ، يناير 13- 2000.

60- توفيق العزيز البزاز سعد ، محمد بوضياف والأزمة السياسية في الجزائر عام 1992، مجلة التربية والعلم ، المجلد 18 العدد 04 ، 2011.

61- خليل حسن، العولمة بوصفها مدخلا إلى الأزمة المالية العالمية....التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مجلة عالم الفكر، مجلد 42، 04 افريل، الكويت،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014.

62-صلاح عمرو ، المزاج العام والتغيير، ما بين النظرية والتطبيق، مجلة الديمقراطية، العدد 65، الصادر في يناير، 2017.

63- صلاح عمرو ، إطار تحليلي، لجدل الأمن والدمقرطة: حالة داعش، اتجاهات نظرية في السياسة الدولية، العدد 207 ، يناير، المجلد 02، 2017.

64- أحداث أكتوبر 1988، مجلة الوحدة، العدد 588، الصادر بتاريخ 07 أكتوبر 1992م.

الدراسات غير المنشورة:

1- برقوق أمحند ، الانتخابات، المواطنة والديمقراطية ، مطبوعة موجهة للطلبة السنة الثانية نظم سياسية مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004.

2- عمر مصطفى محمد سمحة، العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية: برامج الإصلاح الوطني والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي، مذكرة ماجيستر في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005.

الملتقيات العلمية والأيام الدراسية:

1- بوحوش عمار، الإصلاحات السياسية في الجزائر: واقع وآفاق ندوة الإصلاحات السياسية في الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان 1990.

2- بن خليف عبد الوهاب، الإصلاح السياسي في الجزائر: الواقع والأفاق الملتقى الوطني حول الإصلاحات السياسية في الجزائر يومي 22 /23 افريل 2013، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، 2015.

3- حفري نسيمة أمال، آليات تمكين المرأة العربية ودورها في عملية التنمية المستدامة،أوراق بحث وتقارير مؤتمر الشباب العربي في منظومة تنمية الموارد البشرية واستثمارها: الواقع والمأمول،جامعة صفاقس/تونس 28-29 أكتوبر 2015.

4- محمد موسى ريم، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، مؤتمر فيلاديلفيا السابع عشر -ثقافة التغيير، كلية الآداب والفنون،جامعة فيلاديلفيا.

5- عنصر العياشي، التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والأفاق، ورقة مقدمة للندوة التي نظمتها آل بيت والمعهد الدبلوماسي الأردني حول الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، بتاريخ 19/18/ ماي 1999،عمان،المملكة الأردنية الهاشمية.

6-رابح زاوي، المجتمع المدني المغاربي والفرصة السياسية في إمكانيات التغيير، اليوم الدراسي حول المجتمع المدني المغاربي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة بومرداس.2017

7- خنوش محمد، معوقات الإصلاحات السياسية في الجزائر، الملتقى الوطني حول الإصلاحات السياسية في الجزائر يومي 22 /23 افريل 2013، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تبسة، 2015.

8- فرحاتي عمر، الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إلزامية التغيير وراهن الممارسة، أعمال مؤتمر الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية، وحدة البحث في القانون الدستوري والجبائي المغاربي، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة- تونس.

9- الربيع العربي، سيناريوهات المستقبل، منتدى الأعمال الفلسطيني، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2011.

التقارير:

1. التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيع العربي، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014.
2. روبينز مايكل، هل تفادت الجزائر الربيع العربي؟ البارومتر العربي يستقصي تغيرات بلد وشعب، مبادرات الإصلاح العربي، أفريل 2014.
3. وثيقة الاسكندرية، مؤتمر قضايا الإصلاح العربي، الاسكندرية 14/12 مارس 2004.
4. ناصر جابي، دستور الجزائر: " ثرثار" يتحدث عن حقوق لا يضمنها، بدائل السياسات: مبادرة الإصلاح العربي، سبتمبر 2016.

الجرائد والصحف:

1- بوحوش عمار ، الإصلاحات السياسية في الجزائر: واقع وآفاق، صحيفة الشعب، 12 جوان 1990.

2- فرحاتي عمر ، الدستور المرتقب مطالب بتوضيح أكبر لدور مجلس الأمة وتوسيع الآليات الرقابية للبرلمان، جريدة النصر، بتاريخ 2013/04/21.

3- ـــــ.ـــــــ ، مشاريع القوانين الجديدة تستجيب لمطالب البيئة الداخلية والتحولات الخارجية، جريدة صوت الاحرار، 2011/09/03.

4- سبر للرأي أجرته مؤسسة اراب باروميتر، السياسة خارج اهتمام الجزائريين ويرفضون أن تترأسهم امرأة، جريدة الخبر اليومي الاحد، 2013/04/14.

الوابوغرافيا:

1- أوتاوي مارينا ، دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط: استعادة المصداقية، أوراق كارنيغي، شرح السياسات، ايار2008،، ص ص3-4. بتاريخ2016/05/10 على الرابط :

https://carnegie-mec.org/2008/06/04/ar-pub-23542

2- الصاوي عبد الحفيظ ، أسباب ارتفاع التضخم في العالم العربي، بتاريخ 2015/02/06، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/home/print/97bf4c0e-b160-4e00-8a8b-

3-اوشيشي مراد ، العوائق السياسية امام الاصلاح الاقتصادي، اوراق كارنيغي، على الرابط:

http://carnegie-mec.org/publications/

4- الكواري خليفة الانتقال للديمقراطية في الدول العربية، على الرابط، بتاريخ 2016/12/03

http://dr-alkuwari.net/sites/akak/files/mnqhh-_lntql_lldymqrty_2012.pdf

3-الشاهر شاهر ،الاستقرار السياسي .... معايره ومؤشراته، على الرابط بتاريخ 2017/01/21.

http://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497

4-بابا عربي مسلم ، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر، على الرابط:2016/05/12
/https://www.politics-dz.com/threads/almss-alyskri-umsar-altxhul-aldimqrati-fi-algzar.2846

5-بن الشيخ عصام ، مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر، مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2011بتاريخ 2015/05/25.
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The_Algerian_reform_proposal

6- بن عنتر عبد النور ، التسلطية السياسية العربية،على الرابط بتاريخ 2006/12/08
www.a.amaaz.free/portial/mdex

7- هامل توفيق ، تعقيدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2015 على الرابط بتاريخ 2017/09/30.

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/2015531105449587939.html

8- زرقين كوسيلا ، تشديد القيود على المجتمع المدني اوراق كارنيغي

- http://carnegie-mec.org/experts/708

9- طالبيسرور ، الديمقراطية في الدول العربية، بين الضغوط الداخلية و الخارجية، على الرابط بتاريخ 2015/02/23.

http://jilrc.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%

10- كرو محمد ، هل تشهد تونس نهاية قريبة لأزمتها السياسية والأمنية، على الرابط بتاريخ :13 أوت 2015.

http://carnegieendowment.org/sada/?fa=55404&lang=ar

11-مباركية منير ، الانتخابات التشريعية في الجزائر (10 ماي 2012): قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.على الرابط بتاريخ 2015/05/12.

- https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/art95.aspx

12- مقري عبد الرزاق ، السيناريوهات المستقبلية في الجزائر ورؤيتنا لتخطي الازمة، الموقع الرسمي لرئيس حركة مجتمع السلم في الجزائر، على الرابط: http://makri.net/articles

13- م بهاء الدين ، الحملة الانتخابية ينطلق وسط هاجس العزوف: برلمان تستخف به السلطة وتلهو فيه الأحزاب، على الرابط بتاريخ 2016/10/15. https://www.djazairess.com/elbilad/78705

14- سيد ياسين أحمد ، هل يتكرر السيناريو المصري في تونس؟، مجلة الديمقراطية،على الرابط :

http :democracy – ahram.org eg / U.T.Front/Innerprint

15-عبد العالي عبد القادر ، الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.على الرابط بتاريخ 2016/08/12

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art194.aspx

16-علي داوود وفاء ،التأصيل النظري لمفهوم الثورة و المفاهيم المرتبطة بها، مجلة الديمقراطية، على الرابط

http://democracy.ahram.org.eg/News/422/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%

17- قوي بوحنية ، الجزائر-المغرب-موريتانيا في ظل الربيع العربي، إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي، على الرابط بتاريخ 2016/10/23.

http://www.maspolitiques.com/ar/index.php/ar/2017-02-10-23-44-46/268-mag

18- شاهين عماد الدين ، عهد السيسي: التحديات والتوقعات ، تقارير قطر: مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط بتاريخ 2015/05/25.

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/06/201462492413205174.html.

19-شارف عابد ، تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر ترواح مكانها، الجزيرة للدراسات، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، على الرابط بتاريخ 2016./05/23

http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/20132411142717

20-ـــــــ.ـــــــ ، الجزائر: انسداد سياسي وصعوبات ترتيب المرحلة الانتقالية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات. على الرابط بتاريخ 2016/05/12.

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/2014102810469904808.html

21- ـــــــ.ـــــــ تجربة الانتقال الديمقراطي تراوح مكانها، على الرباط بتاريخ 2014/02/21.

http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324111427173780.html

22-توفيق إبراهيمحسين ، النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية، على الرابط بتاريخ 2016/06/12، http://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/201187105658651422.htm

23-الجزائر ودور الجيش في السياسة: هل انتهى زمن الانقلابات العسكرية؟ سياسة واقتصاد، على الرابط:

- http://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6

24- مذكرة حول الإصلاحات في الجزائر، قدمت من طرف الجزائر أمام قمة السبع الكبار بالولايات المتحدة (سي ايلاند) الو.م.أ 09 يونيو 2004، موقع رئاسة الجمهورية، على الرابط:

www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualitie/actualitie-memorandum.HTM

25- خطاب رئيس الجمهورية إلى الأمة بتاريخ 15 افريل 2011، موقع رئاسة الجمهورية {المرادية}، على الرابط:

http://www.el-mouradia.dz/arabe/Discoursara/2011/04/html/D150411.htm.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

A- English references :

- Books :.

1- Almond G. and J.Coleman, and all, The Politics of the Developing Areas, Princeton: Princeton University Press, 1960.

2- A.Almond Gabriel –Sidney.Verba ,The Civic Culture :Political Attitude. And Democracy in Five Nations , London; the Publishers of Professional Social science.

3- BC .SMITH, Good Governance and development, Great Britaen :Palgrave Macmillan, 2007.

4- Clare Solomon and Tania Palmieri, Spring Time: The New Student Rebellions, London: Verso, 2011.

5- Resc Brynen- Bahjat Qorany and Paul Noble, Political Liberalization and Democratization in Arab world , Volum 01 , Theoritical Perspectives, USA; Lynne Rienner Publishers-INC,1995.

6- De Tocquenille Alescis .Democracy in America, specially Edited and abriged for the modern reader by Richard D .Heffner first s'gnet, 2010 .

7- Green Decemder .Laura Luehrmann , Comparative Politics of The Third World :Linking Concepts and Cases, London: Lunne Rienner Publishers, third Edition, 2011.

8- Kenneth. M.Pollack, and Othors, THE ARAB AWAKENING; America and the Transformation of the Middle East, Wachinton; Brookinngs Institution Press, 2012.

9- .H.O.Neil Patrickh , Karl Fields, Don Sharm, Cases in Comparative Politics, New York, Third Edition,.

10- Honwana Alcinda, Youth and revolution in Tunisia, Zed books, London, In association with International African Institute, Royal African Society, World Peace Foundation, 2013.

11- Ibrahim EL Badawi and Samir Makdisi, Explaining the Deficit ,Democracy in the Arab World, USA: Routledge,2011.

12- Khasrokhavar Farhad, The New Arab Revolutions That Shook The World, London: Paradigm Publisbers,2012.

13- Kingsbury Nancy and John Scanzoni, Structural- Functionalism, Source Book of Familly Theories and Methodes, a Contesctual Approch, Volum: issie,195- 221, New York: plemum Perss, 1993.

14- L.HAAS Mark and David. w –LESCH, the Arab Spring, Chang and Resistance in the Middle East, West View Press, 2013.

15- M .lipset Seymour ,the political man: the Social bases of politics ,New York: garden city of doublery, 1960.

16- N athan J.Brown, Emad Shahin the struggle over Democracy in the Middle East Regional and external policies. New Yor .2010, p,46 .

17- Norris Pipa, Making Democratic Governance Work: How Regimes Shape Prosperity, Welfare, and peace, USA: Cambridge University prass,2012.

18- Petras James, The Arab Revolt And The Imperialist Counter Attack,USA: Clarity Press 2nd edition, 2012 .

19- Rinlin Paul, Arab Economies in the Twenty – first century ,USA : Cambridge University Press, 2009.

20- Pratt Nicola Democracy and Authoritarianism in the arab world, boolder Rienner publishers,2007.

21- Sharp Jeen ,From Dictatorship to Democracy, Great Britain: Serpents Tall, 2012.

22- SHURIYE ABDI OMAR, Introduction to Political Science; Islamic And Western Perspectives, Kuala Lumpur; Ilmiah Publishers, 2002..

23- De Tocquenille Alescis .Democracy in America, specially Edited and abriged for the modern reader by Richard D .Heffner first s'gnet, 2010 .

24- N athan J.Brown, Emad Shahin the struggle over Democracy in the Middle East Regional and external policies. New Yor .2010

25- .Kingsbury Nancy and John Scanzoni, Structural- Functionalism, Source Book of Familly Theories and Methodes, a Contesctual Approch, Volum: issie,195- 221, New York: plemum Perss, 1993..
26- L.HAAS Mark and David. w –LESCH, the Arab Spring,Chang and Resistance in the Middle East, West View Press, 2013.
27- Yahyia H. Zoubir and Haizam Amirah-Fernandez, North Africa Politics, Region and the Limits of Transformation, London: Routledge Taylor and Fransi Groupe , 2008.

- Periodics :

1- Anawfall Mohammed Salem, the Political Reform in the Reign of his Magesty King AbdellahII bin Alhussein, Jordan: opportunities and challenges, Review of Political Sciences and Laws, volum01, 2016.
2- Bouandel Y., The Presidential Elections in Algeria, April 1999, Notes on Recent Elections/ Electoral Studies 20(2001).
3- Mathews Jessica and Others, Getting to pluralism : political actors in the Arab World Wasshington's federal news Service. September16, 2009.
4- Easton David, An approach to the Analysis of political systems, world politics, vol : 9, no :3April 1957.
5- Huntinghton SAmuel P, Democracy's third Wave, Journal of Democracy ,Vol-2-no-2(spring), 1991.
6- Sarhan Ali, Isthe arab spring in the third wave of democratization ?, the case of Syria and Egypt, Turkish journal of politics, vol 3 no-1summer 2012.

B- References en français :

- Ouvrages :

- Essoussi Ahmed, Constitution et Governance, Travausc de Lunite de Recherche de Droit Constitutionnel et fiscal Maghrebin, faculté de Droit et des sciences politiques de Sousse-University de Sousse, Tunis : edtion Latrach, 2012.

- Périodiques :

-Aghrout Ahmed et H.yahia.zoubir, ALGÉRIE : DES RÉFORMES POLITIQUES POUR ÉLUDER LE « PRINTEMPS ARABE »ALTERNATIVES SUD, VOL 19-2012.

فهرس الجداول والأشكال.

قائمة الجداول والأشكال:

- **المخطط رقم {01}: مقترب دافيد استون في تفسير النظم السياسية.....60**
- **المخطط رقم {02}: تأثير قضايا الأمننة على الديمقراطية.....133**
- **الجدول رقم {03}: مجموع السكان ومجموع الشباب في بعض الدول العربية.....155**
- **المخطط رقم {04}: التغير في مؤشر الحقوق السياسية لدول الربيع العربي.....248**
- **المخطط رقم {05}: مؤشر حقوق الإنسان وسيادة القانون للبعض الدول العربية.....249**
- **الجدول رقم {06}: ارتفاع معدلات التضخم في بعض دول الحراك العربي.....252**
- **الجدول رقم {07}: نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية لعام 1999.....274**
- **الجدول رقم {08}: مستويات الفساد في الدول العربية{2010-2002}.....284**
- **الجدول رقم{09}: نتائج جبهة التحرير الوطني في تشريعيات عام 2012.....303**

فهرس الدراسة

فهـــرس الـــدراســـة

- الآية الكريمة.
- الإهداء.
- تحية الشكر والعرفان.
- **مـــقـــدمة.....1**

الفصل الأول: التأصـــيل المفـــاهيمي والنظـــري للـــدراســـة..... 13

المبحث الأول: ماهية الإصلاح السياسي.....15

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح السياسي وعلاقته بالمفاهيم المتشابهة.....15

المطلب الثاني: مجالات الإصلاح السياسي.....28

المطلب الثالث: المداخل المفسرة للإصلاح السياسي.....34

المبحث الثاني: ماهية النظم السياسية العربية......40

المطلب الأول: تعريف وخصائص النظم السياسية العربية.....40

المطلب الثاني: معايير تصنيف النظم السياسية العربية.....49

المطلب الثالث: المقاربات المفسرة للنظم السياسية العربية.....59

الفصل الثاني: طبيعة التحولات الدولية والإقليمية وموجة الإصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية.....65

المبحث الأول: طبيعة التحولات الدولية وانعكاساتها على النظم السياسية العربية.....67

المطلب الأول: المشروطية السياسية وتبعات الأزمة الاقتصادية العالمية 2008.....67

المطلب الثاني: الموجات الديمقراطية الليبرالية ودور الفواعل الدولية.....73

المطلب الثالث: انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على مشهد الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية.....82

المبحث الثاني: موجة الإصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية في ظل التحولات الدولية.....90

المطلب الأول: الإصلاح الدستوري والإصلاح البرلماني. 90

المطلب الثاني: التعددية الحزبية وإطلاق حريات المجتمع المدني.....105

المطلب الثالث: العملية الانتخابية والتمكين السياسي للمرأة.....112

المبحث الثالث: تحديات العمليات الإصلاحية في النظم السياسية العربية.....119

المطلب الأول: على المستوى القيمي والسياسي.....119

المطلب الثاني: على المستوى الأمني.....131

المبحث الرابع: التحولات الإقليمية الراهنة على ضوء "الحركات الاحتجاجية" و"الثورات العربية 2011".....134

المطلب الأول: طبيعة الحركات الاحتجاجية والثورات العربية.....134

المطلب الثاني: عوامل ومحددات "الحركات الاحتجاجية" و"الثورات العربية".....143
الفصل الثالث: الإصـــلاحات الســياسية في دول "الحـراك العـربي الثـوري والاحـتجـاجي": دراســة في النماذج.....163
المبحث الأول: الإصلاح السياسي في دول الحراك الثوري.....165
المطلب الأول الإصلاح السياسي في تونس بعد "ثورة 14 يناير 2011".....165
المطلب الثاني: الإصلاح السياسي في مصر بعد "ثورة 25 يناير"2011.....192
المبحث الثاني: الإصلاح السياسي في دول "الحراك الاحتجاجي".....217
المطلب الأول: الحركة الاحتجاجية في المغرب ومسارات الإصلاحات السياسية.....217
المطلب الثاني: الحركة الاحتجاجية في البحر ين والمضامين الإصلاحية.....236
المبحث الثالث: تحديات دول "الحراك الثوري – الاحتجاجي" في المراحل الانتقالية.....247
المطلب الأول: على المستوى السياسي والأمني.....247
المطلب الثاني: على المستوى الاقتصادي.....251
الفصل الرابع: الإصـــلاحات الســـياسية في الجـــزائر: دراسة في الخلفيات والتحديات { 1989 -2016} 254
المبحث الأول: طبيعة الإصلاحات السياسية في الجزائر في الفترة ما بعد 1989.....256
المطلب الأول: البيئة الداخلية والخارجية للإصلاح السياسي في الجزائر.....256
المطلب الثاني: مخرجات الإصلاحات السياسية منذ 1989 إلى غاية 2010 266
المطلب الثالث: تقييم عملية الإصلاحات السياسية في الفترة { 1989-2010}.....280
المبحث الثاني: الإصلاحات السياسية في الجزائر على ضوء تحديات الحراك العربي2011.....287
المطلب الأول: عوامل الإصلاحات السياسية.....287
المطلب الثاني: مضامين الإصلاحات السياسية الجديدةو التعديل الدستوري 2016.....297
المطلب الثالث: تقييم الإصلاحات السياسية الجديدة.....312
المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للإصلاحات السياسية في الجزائر.....316
المطلب الأول: سيناريو الديناميكية والتطور.....316
المطلب الثاني: سيناريو الشكلية والجمود.....322
- **الخاتمة.....327**
- قائمة المصادر والمراجع.....340
- فهرس الإشكال والجداول.....357
- فهرس الدراسة.....359
- ملخص الدراسة باللغة العربية واللغة الانجليزية.

ملخص الدراسة.

ملخص الدراسة :

لقد ارتبطت عملية الإصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية بمجموعة من المحددات داخلية ناجمة عن المطالب المتجددة من مختلف القوى الداخلية، والخارجية نابعة من البيئة الدولية خاصة عالم ما بعد الحرب الباردة الداعي "لسوقنة القيم وغربنة العالم". فالنظم السياسية العربية حاولت بدورها مواكبة رياح التغيير بالعمل على إحداث انفتاح اقتصادي وسياسي، إلا أنها لم تحقق النقلة النوعية التي تجعلها تنخرط في النادي الديمقراطي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وبهذا شكلت ما سمي "بالاستثناء العربي". فجاءت أحداث 11 سبتمبر 2001، كأهم محطة سياسية تم على أساسها إعادة النظر في منظومة الإصلاحات السياسية المتبعة، خاصة مع ضغوطات الإدارة الأمريكية، من منطلق أن الإرهاب والتطرف يرجع لغياب الديمقراطية والحرمان الاقتصادي، ومع ذلك لم تكن استجابة النظم العربية حاسة بل استمرت في طابعها الشكلي في ظل ضعف الإرادة السياسية للنخب الحاكمة وتناقضات النظام الدولي الجديد القائم على البراغماتية. لتواجه مرة أخرى تلك النظم تحديا جديدا تمثل في الحركات الاحتجاجية والثورات العربية كنمط جديد لإصلاح من القاعدة ، الذي تباينت مخرجاته بين الإصلاح الذي فرضته الثورة كحالة مصر وتونس والإصلاح الاستباقي ناجم عن حراك احتجاجي كالبحرين والمغرب والجزائر، هذه الأخيرة رغم تبنيها لإصلاحات سياسية منذ 1989، إلا أن الحراك الاحتجاجي لعام 2011، دفعها نحو تبني إصلاحات سياسية معتبرة تمس البنية الدستورية والقانونية أو المعروفة "بالإصلاحات الست" التي أعلنها الرئيس بوتفليقة 2012، توجت بالتعديل الدستوري 2016 . وهذا رغم التحديات الاقتصادية والأمنية التي تواجهها البلاد.

وعليه فالدراسة تهدف إلى الوقوف على أهم مؤشرات ومضامين الإصلاحات السياسية والتحديات التي يمكن أن تواجه النظم السياسية العربية على ضوء التحديات التي تفرضها البيئة الوطنية والبيئة الدولية الراهنة، وما مدى قدرتها على التعاطي مع هذه التحديات في سياق يجعلها تحافظ على استقرارها من جهة وتلبية المطالب شعوبها من جهةثانية، والتكيف مع ضغوط وا إفرازات القوى الدولية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات السياسية، النظم السياسية العربية، الحركات الاحتجاجية والثورات العربية2011، النظام السياسي الجزائري.

Abstract:

The process of political reforms in Arab political systems has been linked to a set of internal determinants stemming from the renewed demands of various internal and external forces stemming from the international environment, especially the post-Cold War world, which calls for "the market of values and the alienation of the world." The Arab political systems tried to cope with the winds of change by working to create an economic and political opening. However, they did not achieve the qualitative shift that would make them engage in the democratic club and achieve economic development, thus forming the so-called "Arab exception." The events of September 11, 2001, came as the most important political station on the basis of reviewing the system of political reforms adopted, especially with the pressures of the American administration. In light of the weak political will of the ruling elites and the contradictions of the new international order based on pragmatism. These regimes have again faced a new challenge in protest movements and Arab revolutions as a new pattern of" Reform from Bellow", whose outputs varied between the reform imposed by the revolution such as Egypt and Tunisia and the pre-emptive reform of protest movements such as Bahrain, Morocco and Algeria. That the protest movement of 2011, pushed it to adopt significant political reforms affecting the constitutional and legal structure or known as the "six reforms" announced by President Bouteflika 2012, culminated in the constitutional amendment 2016. Despite the economic and security challenges facing the country.

Therefore, the study aims to identify the most important indicators and implications of the political reforms and the challenges that Arab political systems can face in the light of the challenges imposed by the national environment and the current international environment and the extent to which they can deal with these challenges in a context that keeps them stable and meets the demands of their peoples. Second hand, and adapt to the pressures and the secretions of international powers on the other hand.

Keywords: Political Reforms, Arab Political Systems, Protest Movements and Arab Revolutions. Algerian political system.